المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة أم القرى
كلية الدعوة وأصول الدين
قسم الكتاب والسنة



ترجيحات الحافظ ابن حجر الحديثية
في كتابه (فتح الباري)
من أول كتاب فَرضِ الخُمُس إلى نهاية كتاب مناقب الأنصار
جمعًا ودراسةً وتحليلاً

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الحديث وعلومه

إعداد الطالبة:

أمل بنت محمد بن أحمد آل مهجر

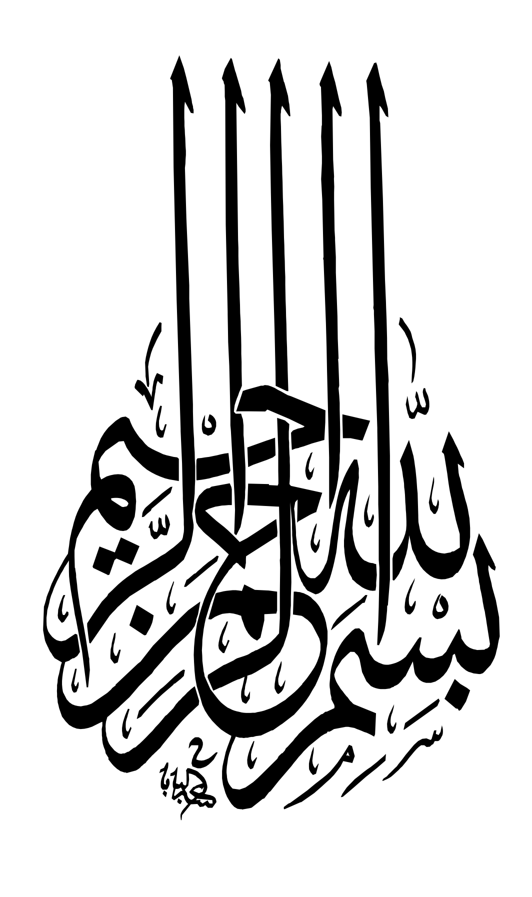
الرقم الجامعي: ٤٣١٨٠٢٣٤

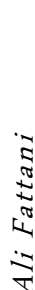
إشراف فضيلة الشيخ الدكتور:

عبدالرحيم بن يحي الحمود الغامدي

الأستاذ المشارك بقسم الكتاب والسنة

١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م





ملخص الرسالة

عنوان البحث: ترجيحات الحافظ ابن حجر الحديثية في كتابه (فتح الباري) من أول كتاب فرض الخُمُس إلى نهاية كتاب مناقب الأنصار جمعًا ودراسةً وتحليلاً.

الدرجة العلمية: ماجستير في الحديث وعلومه من قسم الكتاب والسنة بجامعة أم القرى.

خطة البحث: تتكون الرسالة من مقدمة، وقسمين، وخاتمة، وفهارس.

المقدمة: وتحتوي على أهمية الموضوع وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وأهداف البحث وحدوده، خطة البحث، والمنهج المتبع فيه، والشكر والعرفان.

القسم الأول: اشتمل على ثلاثة فصول، وهي: **الفصل الأول** :التعريف بالحافظ ابن حجر، ويتضمن تمهيداً (يتحدث عن عصر الحافظ ابن حجر من الناحية العلمية)، ومبحثين، الأول :يتناول دراسة حياته الشخصية، والثاني: دراسة حياته العلمية والعملية. **الفصل الثاني** :التعريف بكتابه(فتح الباري شرح صحيح البخاري) وفيه **ستة مباحث** اشتملت على:اسم الكتاب، وسبب تأليفه، وزمن وطريقة تأليفه، ونوع الشرح، ومنهجه، وميزاته ومكانته وقيمته العلميه من خلال أقوال العلماء ومن خلال دراستي للمسائل.**الفصل الثالث**: يتناول الحديث عن منهج الحافظ ابن حجر في الترجيح من خلال تمهيد عن معنى الاختيار والترجيح، وثلاثة مباحث، هي: **الأول** : صيغ الترجيح وأساليبه عند الحافظ ابن حجر، **والثاني**: وجوه الترجيح عند الحافظ ابن حجر. **والثالث** :أنواع المسائل التي رجحها الحافظ ابن حجر وأقسامها.

القسم الثاني: دراسة المسائل التي رجحها الحافظ ابن حجر من كتاب فرض الخُمُس إلى نهاية كتاب مناقب الأنصار. ثم ختمت البحث، بذكر أبرز النتائج والتوصيات، وذيلته بالفهارس المتنوعة.

هذا، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المشرف:	الباحثة:
فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور:	أمل بنت محمد بن أحمد مشاري آل مهجر
عبد الرحيم بن يحي الحمود الغامدي	



Thesis Abstract

Thesis title: the Hadith preferences of Ibn Hajar in his book," Fath Albari) from the beginning of the book of " imposing fifth of war booties for God and his prophet " to the end of the book of " the best traits of Al-Ansar " by means of assembling, studying,and analyzing.

Degree targeted: Master's degree in Hadith and its sciences at the Department of the Holy Koran and Sunnah at Umm Ulqura University.

Research plan: The thesis is composed of an introduction, two parts, a conclusion and indexes.

Introduction: It includes the importance of the topic, the reasons behind its selection, the previous studies, the research objectives, its limits, the research plan, the approach adopted and appreciation.

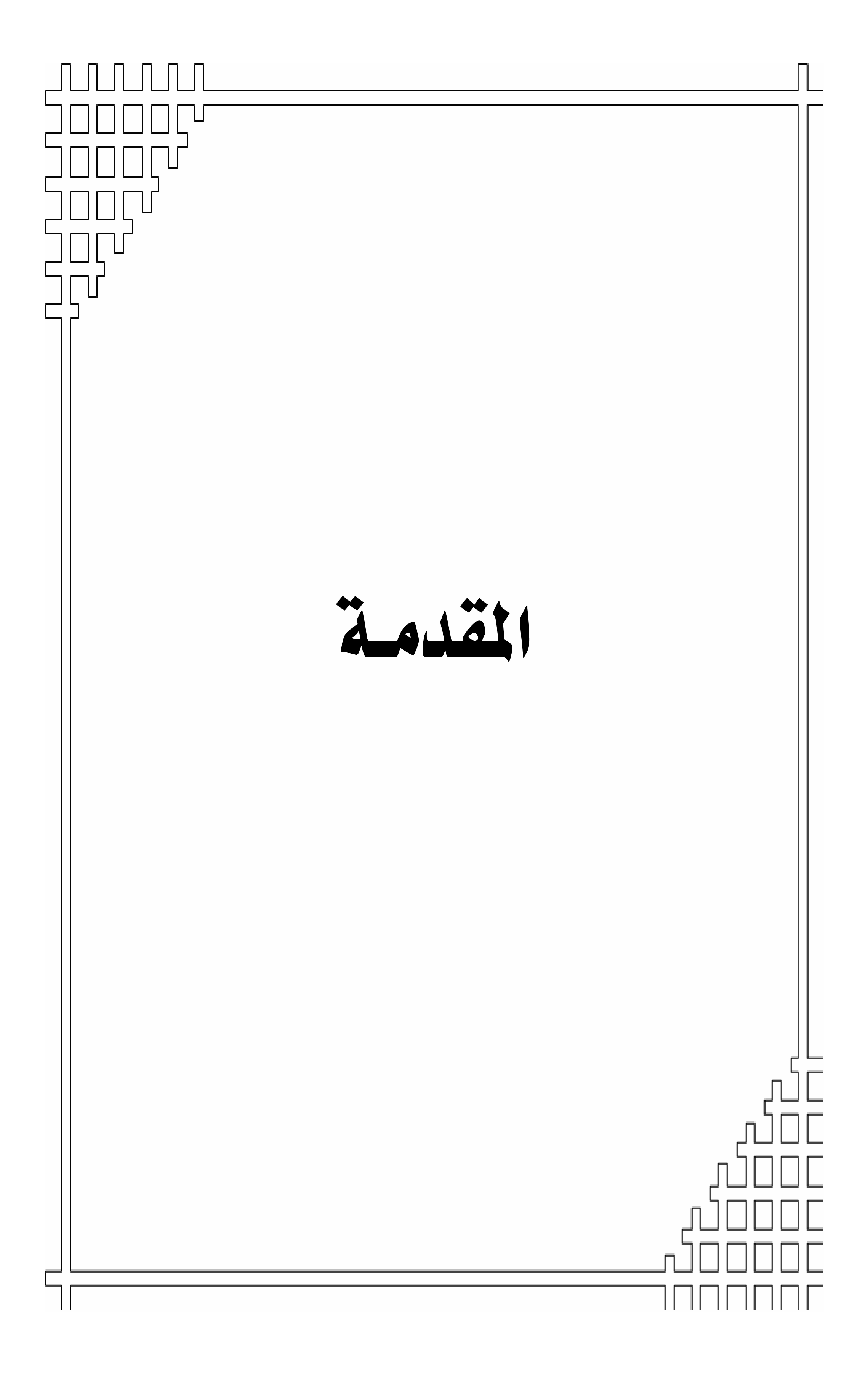
Part one: A biography of Alhafez ibn Hajar and pointing out his approach in his book and in his preferences in Hadith including three chapters: **Chapter one**: a biography of Alhafez Ibn Hajar including a preface

(dealing with the scholastic charteristics of his age) and **two studies**:**firs**t it dealls with a study of his personal life **second**: a study of his scholastic and practical life. **chapter two**: introduces his book (Fath Albari an explanation of Sahih Albukhari) including six studies including: the book title, the reason behind writing it, the period and style of writing it, type of writing and its approach, its merits, position, scholastic value through the quotes of the contemporary scholars and through my study of the queries.

Chapter three: it includes the approach of Alhafez Ibn Hajar in his preference of the queries. It includes a preface and **three studies**. **first**: the forms and techniques of the Hadith preferences of Alhafez Ibn Hajar. **Second**: The genres of Hadith preferences of Alhafez Ibn Hajar. **Third**: the types of queries preferred by Alhafez Ibn Hajar. **Part two**: a study of the two queries preferred by Alhafez Ibn Hajar from the beginning of the book of " imposing fifth of war booties for God and his prophet " to the end of the book of " the best traits of Ansar ". Then I concluded my research with mentioning the main results and recommendations and then I ended it with a variety of indexes. Finally, we end our words with applauding Allah, the Lord of the worlds.

Researcher : AMAL MUHAMMAD AHMAD MASHARI ALMAHJAR
Supervisor : Prof. Dr. ABDULRAHEEM YEHYAH ALHAMOUD ALGHAMDI





المقدمة

المقدمة

الحمد لله الذي خلق السموات والأرض، وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون، والحمد لله الذي لا يُؤدِّي شكر نِعمة من نِعَمِهِ إلا بنعمة منه. أحمده حمدًا كما ينبغي لكرم وجهِهِ وعز جلاله، وأستعينه استعانة من لا حول ولا قوة إلا به، وأستهديه بهداه الذي لا يضل مَن أنعم به عليه، واستغفره لما أزلفتُ وأخرّتُ: استغفار مَن يُقر بعبوديته، ويعلم أنه لا يغفر ذنبه ولا يُنجِيه منه إلا هو، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأنّ محمدًا عبده ورسوله، خيرته المصطفى لوحيه، المنتَخَب لرسالته، المُفَضَّل على جميع خلقه، أفضل خلقه نفْسًا، وأَجْمَعُهُم لكل خُلُق رَضيَه في دين ودنيا، وخيرهم نسبًا ودارًا.

فصلّى الله على نبينا؛ كلّما ذكره الذاكرون، وغفل عن ذكره الغافلون، وصلّى عليه في الأولين والآخرين أفضل، وأكثر، وأزكى ما صلّى على أحد من خلقه. وزكّانا وإيّاكم بالصلاة عليه، أفضل ما زكّى أحدًا من أمته بصلاته عليه؛ والسلام عليه ورحمة الله وبركاته، وجزاه الله عنَّا أفضل ما جزى مُرسَلاً عن من أُرسل إليه[1].

أما بعد:

فإن من المسلَّم به أن دراسة السنة النبوية بعد دراسة كتاب الله تعالى تحتل الصدارة بين العلوم؛ لأن شرف العلم بشرف المعلوم؛ ولأن السنَّة شرح لكلام الله وتبيان لمعانيه، وإيضاح لمبهمه، وتفصيل لمجمله،وتقييد لمطلقه، كما أنها المصدر الثاني للتشريع بعد القرآن الكريم، ومن هذه المهمة التشريعية جاء الاهتمام بتدوينها بعد تدوين القرآن الكريم.

ولقد وفق الله تعالى لها حفَّاظًا عارفين، وجهابذة عالمين، وصيارفة ناقدين،

---

(١) من مقدمة الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه الرسالة (١/ ١٣) بتصرف.

ينفون عنها تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، فتنوعوا في تصنيفها، وتفننوا في تدوينها؛ حرصًا على حفظها، وخوفًا من ضياعها.

فكان من أحسنها تصنيفًا، وأجودها تأليفًا، وأصحها حديثًا، وأعمها نفعًا كتاب: "الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه" لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقد أصبح كتابه كنزًا للدين، وركازًا للعلوم، وصار بجودة نقده، وشدة سَبْكِهِ حكمًا بين الأمة فيما يراد أن يُعلم من صحيح الحديث وسقيمه.

ولقد كتب الله تعالى القبول لهذا الكتاب عند أهل العلم، فانتشرت روايته، واشتهرت حملته، وسارت به الركبان، فأضحى أصح كتاب بعد القرآن، واحتل من بين الكتب الصدارة والاهتمام، فقضى العلماء أمامه الليالي والأيام، شارحين له، ومبينين ما اشتمل عليه من العلم والفوائد.

وكان من أعظم الشروح عليه شرح الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذي سماه "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، فقد أبدع فيه، ووفق لجمع المتفرق من كلام العلماء السابقين في موضع واحد؛ حتى صار شرحه معول العلماء، ومرجع الطالبين، ومقصد الباحثين؛ فكتابه ميدان لا يخوض غماره إلا من أعانهم الله عليه.

وبسبب هذه المكانة العظيمة لهذين الكتابين رغبت في المساهمة بجهدي المتواضع في خدمتهما وذلك بالمشاركة في موضوع (ترجيحات الحافظ ابن حجر الحديثية في كتابه فتح الباري)، تحت عنوان: ترجيحات الحافظ ابن حجر الحديثية من (أول كتاب فرض الخُمُس إلى نهاية كتاب مناقب الأنصار) جمعًا ودراسةً وتحليلاً.

هذا واسأل الله عَزَّ وَجَلَّ الإخلاص في القول العمل، والإعانة والتوفيق فهو المستعان وعليه التكلان، وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

۞ أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تنبع أهمية الموضوع من:

أولاً: المساهمة في الجهود المبذولة في خدمة سنة المصطفى ﷺ وتبيين الراجح من المرجوح عند الاختلاف في فهم النص النبوي.

ثانيًا: أهمية كتاب " فتح الباري" ومكانته العالية عند أهل العلم، وكذا منزلة مصنفه الحافظ ابن حجر المشهود له بالفضل، وسعة الفهم، وحسن التصنيف، وكذا أهمية الأصل " صحيح البخاري".

ثالثًا: يجمع هذا الموضوع فوائد كثيرة كانت متفرقة في ثنايا كتب علوم الحديث والشروح وكتب العلل مما يتعلق بمنهج الحافظ ابن حجر في استفادته ممن سبقه من العلماء.

رابعًا: تسليط الضوء على إحدى زوايا منهج الحافظ ابن حجر وهي زاوية الترجيح وما هي المصطلحات التي يعبّر بها الحافظ عن اختياره وما هي مدلولاتها.

خامسًا: اعتماد هذا الموضوع وبالدرجة الأولى على السَّبْر، والمقارَنة، والمناقشة، والموازنة، والتخريج والترجيح المقترن بالدليل والتعليل؛ وهذا مما لاشك فيه يُكسِب الباحثَ قوّةً ومَلَكَةً جيدة في البحث ودربة على الاستنباط وتميزًا في النقل. وهذا ما لا يتوفّر في كثير من الموضوعات.

سادسًا: الرغبة في الإسهام في خدمة كتاب " فتح الباري"، وإكمال مسيرة من سبقني من طلبة العلم؛ لتقديم عمل متكامل يعم نفعه -بإذن الله- على المسلمين وعلى المكتبة الحديثية.

۞ الدراسات السابقة في الموضوع:

بعد البحث والتتبع، لم أقف على دراسة سابقة اهتمت بهذا العنوان، ولا يعني ذلك أن الكتاب لم يُطرق له بوجه ما، بل هناك جهوداً مشكورة لبعض أفاضل العلماء وطلبة العلم من الباحثين حول هذا الكتاب في مجالات مختلفة، سأذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

١. القواعد الأصولية المتعلقة بباب الحكم والمباحث اللغوية والسنة والتطبيق عليها من كتاب فتح الباري، للباحث: أحمد فرحان دبوان الإدريسي، رسالة دكتوراة - جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٢. قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ وزيادة الثقة عند الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري، جمعاً ودراسة، للباحث: نادر السنوسي العمراني، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٢ م.

٣. استدراكات الحافظ ابن حجر الحديثية في فتح الباري من الكتب التالية: (بدء الوحي، والإيمان، والعلم) دراسة تحليلة، للباحثة: هدى محمد عبدالرحمن آل عبدالجبار، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤ م.

٤. الأحاديث التي ضعفها الحافظ ابن حجر في فتح الباري تخريج ودراسة من أول الكتاب إلى نهاية كتاب الزكاة، للباحث: يوسف عبد الله الباحوث، رسالة دكتوراة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة. ١٤٢٦هـ.

٥. الأحاديث والآثار الواردة في فتح الباري شرح صحيح البخاري (كتاب الأذان) من أول باب (الأذان للمسافرين إذا كانوا جماعة) إلى نهاية باب (اثنان فما فوقهما جماعة) جمعًا وتخريجًا ودراسة، للباحثة: مريم بنت أحمد بن زنان الزهراني، رسالة ما جستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٦. الروايات التفسيرية في فتح الباري جمعًا ودراسة، للباحث: عبد المجيد الشيخ عبد الباري، رسالة دكتوراة، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

٧. منهج الحافظ ابن حجر في تحسين الأحاديث، ودراسة تطبيقية من خلال فتح الباري، للباحث: سامح فتحي دلول، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

۞ أهداف البحث وحدوده:

ويتلخص ذلك في أمرين:

الأول: جمع وإحصاء ترجيحات الحافظ ابن حجر الحديثية في كتابه (فتح الباري) من أول كتاب (فرض الخُمُس) إلى نهاية كتاب (مناقب الأنصار)، ودراستها دراسة علمية، متناولةً المسائل التي ذكر فيها الحافظ ابن حجر اختلاف العلماء، ونبَّه فيها على ما رجَّحه، متتبعة أقوال العلماء من كتبهم، مع ذكر أدلتهم ما أمكن ذلك، ثم دراسة هذه الأقوال ومنا قشتها مناقشة علمية، واستنطاق القول الراجح في ضوئها.

الثاني: إبراز منهج الحافظ في الترجيح في كتابه (فتح الباري) في المقدار المقرر دراسته، وبيان المكانة العلمية لابن حجر في هذا الفن.

۞ خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة، وقسمين، وخاتمة، وفهارس علمية.

المقدمة: وتشمل على:

- أهمية الموضوع وأسباب اختياره.
- الدراسات السابقة.
- أهداف البحث وحدوده.

- خطة البحث والمنهج المتبع فيه.

القسم الأول: ترجمة الحافظ ابن حجر وبيان منهجه في كتابه وبيان منهجه في الترجيحات ويشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: التعريف بالإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني، وفيه تمهيد، ومبحثان:

تمهيد (دراسة موجزة لعصره من الناحية العلمية).

المبحث الأول: دراسة حياته الشخصية -بإختصار-، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ونسبته، وكنيته، ولقبه، وشهرته، ومولده.

المطلب الثاني: أسرته، ونشأته.

المطلب الثالث: صفاته الخَلقية والخُلقية.

المطلب الرابع: وفاته، وبعض مراثيه.

المبحث الثاني: دراسة حياته العلمية والعملية -باختصار-، وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: طلبه للعلم، ورحلاته.

المطلب الثاني: أشهر شيوخه.

المطلب الثالث: أبرز تلاميذه.

المطلب الرابع: مذهبه العقدي والفقهي.

المطلب الخامس: مهاراته العلمية و خاصة في علم الحديث.

المطلب السادس: آثاره العلمية ومؤلفاته الخاصة بالحديث وعلومه.

المطلب السابع: منزلته العلمية من خلال ثناء العلماء عليه.

الفصل الثاني: التعريف بكتابه (فتح الباري شرح صحيح البخاري)، وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: اسم الكتاب.

المبحث الثاني: سبب تأليفه.

المبحث الثالث: زمن وطريقة تأليفه.

المبحث الرابع: نوع الشرح ومنهجه.

المبحث الخامس: ميزاته.

المبحث السادس: مكانته وقيمته العلميّة من خلال أقوال العلماء ومن خلال دراستي للمسائل.

الفصل الثالث: منهج الحافظ ابن حجر في ترجيح المسائل، وفيه تمهيد، وثلاثة مباحث:

تمهيد: (معنى الاختيار والترجيح، والفرق بينهما).

المبحث الأول: صيغ الترجيح، وأساليبه عند الحافظ ابن حجر.

المبحث الثاني: وجوه الترجيح عند الحافظ ابن حجر.

المبحث الثالث: أنواع المسائل التي رجحها ابن حجر وأقسامها، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أنواع المسائل المتصلة بتراجم الكتب والأبواب.

المطلب الثاني: أنواع المسائل المتصلة بسند الحديث.

المطلب الثالث: أنواع المسائل المتصلة بمتن الحديث.

القسم الثاني: ترجيحات الحافظ ابن حجر في المسائل الحديثية: وسيكون نطاق عملي من أول كتاب (فرض الخُمس) إلى نهاية كتاب (مناقب الأنصار).

الخاتمة: وتشمل على أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها.

الفهارس:

- فهرس الآيات القرآنية.

- فهرس الأحاديث والآثار.
- فهرس الأعلام المترجم لهم.
- فهرس الشواهد الشعرية، والرجز.
- فهرس المصطلحات الحديثية.
- فهرس الأماكن والبلدان.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

۞ منهجي في البحث:

يتلخص منهجي في البحث فيما يلي:

أولاً: ما يتعلق بالقسم الأول فقد سرت فيه على المنهج التالي:

١. اعتمدت بعد توفيق الله - جل وعلا- على المنهج الاستقرائي التتبعي لجمع المادة العلمية المتعلقة بموضوع البحث (ترجمة المؤلف، التعريف بكتابه فتح الباري، منهجه في الترجيح).

٢. أترجم للحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ ترجمة موجزة، مراعيةً في ذلك الاختصار غير المخل -بإذن الله- لكثرة من سبقني في هذا الموضوع، مبتدئة إياها بالحديث عن عصره الذي عاش فيه من الناحية العلمية كوقفة بين يدي البحث.

٣. عند دراسة صيغ الترجيح أذكر الصيغة، ثم أحيل في الحاشية إلى موضع من مواضعها في الفتح، أمَّا أساليب، وأوجه الترجيح، وأنواع المسائل التي رجحها ابن حجر فأكتفي بذكر مثال واحد يبيِّن المراد، وقد أكرر المثال لأكثر من غاية لالتزامي بالقدر المحدَّد لي في الدراسة.

ثانياً: ما يتعلق بالقسم الثاني - وهو دراسة المسائل-، فعملي فيه على النحو

التالي:

١. اعتمدت بعد عون الله ﷻ على المنهج الإستقرائي التتبعي في جمع المسائل من الكتاب، وبمنهج الموازنة والمقارنة والاستنتاج عند الشروع في دراسة المسائل.

٢. قمت بعرض هذه المسائل مرتبة حسب ورودها في الكتب والأبواب، ودراستها وفقًا للخطوات التالية:

أ-وضعت لكل مسألة رقمًا وعنوانًا يدُّل عليها.

ب- ذكرت ترجمة الباب التي فيه المسألة، وفي حال اشتمل الباب على أكثر من مسألة، فإني أكتب عنوان الباب في المسالة الأولى فقط، وما بعدها تحت عنوان (الباب السابق).

ت- أثبت الحديث الذي تندرج تحته المسألة أو الشاهد منه إذا كان طويلاً، واكتفيت بترجمة الباب في بعض المواضع إن كانت المسألة تدور حول ترجمة الباب فقط.

ث- نقلت نص الحافظ بتمامه تحت عنوان (قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ)، وإن كان له كلام خارج عن الترجيح أكتفي بمحل الشاهد منه فقط.

ج- استنبطت من قوله ترجيحه ووضعته تحت عنوان (ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ).

ح- فصلت الأقوال التي أوردها في المسألة أو أشار إليها تحت عنوان (الدراسة والموازنة)، مراعيةً في الغالب تسلسلها كما ذكرها الحافظ ابن حجر، واجتهدت في البحث عن قائل كل قول ودليله ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، وإذا أضفت قولاً له علاقة بالمسألة من خارج الفتح فإني أشير إلى ذلك في الهامش.

خ- رجعت للكتب الحديثية وخاصة شروح صحيح البخاري، وأشرت إلى العلماء الموافقين للحافظ ابن حجر، سواء كانت هذه الموافقة تصريحًا أو تلميحًا.

د- ختمت المسألة بذكر ما ظهر لي أنه القول الراجح على ضوء ما ذكر في الدراسة، ومسترشدة بأقوال أهل العلم، وما دلَّت عليه الأدلة والقرائن، تحت عنوان (الترجِّيح)، مع بيان أسباب رجحانه، وقد أُبين غالبًا الأسباب التي جعلت من الأقوال الأخرى مرجوحة تحت عنوان: يؤيد ما سبق.

ثالثًا: ما يتعلق بخدمة النص في البحث، فعملي فيه على النحو التالي:

١. بينت موضع حديث الباب في الجامع الصحيح للإمام البخاري من النسخة السلفية، التي بتحقيق الأستاذ: محب الدين الخطيب، وذلك بذكر الجزء والصفحة ورقم الحديث، وإذا احتجت للرجوع إلى النسخة اليونينية[1]، التي بتحقيق الأستاذ: محمد زهير بن ناصر الناصر فإني أشير إلى ذلك في موضعه، بذكر الجزء والصفحة ورقم الحديث.

٢. اعتمدت في البحث على طبعة دار السلام لكتاب (فتح الباري)، والتي عُني بإخراجها سماحة الشيخ: عبدالعزيز بن عبد الله بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ واكمل التعليقات عليها بتكليف وإشراف من سماحته تلميذه: علي بن عبد العزيز الشبل حفظه الله، ورقَّم كتبَها، وأبوابَها، وأحاديثها الأستاذ: محمد فؤاد عبد الباقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٣. وثقت النصوص والأقوال من أمهات الكتب المعتبرة والمصادر الخاصة بكل علم وفن في أول موضع لها غالبًا. فإن لم توجد تلك المصادر، أو لم أقف على ذلك

---

(١) أُطلق عليها هذا الإسم نسبة إلى اسم صاحبها الحافظ أبي الحسين علي بن محمد اليونيني الحنبلي (ت:٧٠١هـ) المولود ببلدة "يونِين"، إمام المحققين، وقدوة العلماء والمؤلفين، صاحب الفضل العظيم، في حفظ "صحيح البخاري" من التحريف والضياع، ونسخته هذه تعد من أشهر وأجود النسخ، فقد وقع له أربع عشرة نسخة من نسخ صحيح البخاري، يُثبت ما فيها في نسخته عن طريق الرموز إلى أسماء رواتها، مشيرًا إلى هذه الرموز في بداية نسخته، وكان ممن نهل من معينها الحافظ ابن حجر العسقلاني والإمام القسطلاني، وخلق كثير. انظر: الإمام اليونيني وجهوده في حفظ صحيح الإمام البخاري وتحقيق رواياته، للمؤلف: نزار عبد القادر الريان (ص٢٢٥، ٢٢٧، ٢٤٠).

القول بها، عزوتها إلى أحد الكتب المتأخرة التي نقلتها، وقد اكتفي بذكر ما حكاه ابن حجر من هذه المصادر لدقته، وأمانته في النقل. وإذا احتجت لتحقيق أو طبعة كتاب غير التي اعتمدتها في البحث فإني أشير لذلك في الهامش.

٤. خرّجت الأحاديث من مصادرها الأصلية، فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما أكتفي بذلك، وإن لم يكن فيهما تتبعته في السنن الأربعة، وقد أنشط أحيانًا فأخرجه من مظانه، وأذكر حكم الأئمة عليه، فإن لم يُذكر عليه حكم اجتهدت في الحكم عليه. وأحيل إلى مصدر الحديث والأثر بذكر الجزء والصفحة ورقم الحديث، وأُضيف اسم الكتاب والباب إذا كان الحديث في الكتب الستة.

٥. أما ما يتعلق بتراجم الأعلام الواردة في البحث، فمنهجي فيها يتلخص في الآتي:

أ-راعيت الترتيب الزمني للوفيات عند ذكر العلماء، مكتفيةً بتاريخ الوفاة، ولا أتعرض لمن ذُكِروا في طرق الأحاديث(١).

ب- اقتصرت في ترجمة الأعلام على العلم الذي يكون مدار المسألة على التعريف به؛ كأن يكون راو مهمل أو مبهم، أو علم اُختُلِف في ضبط اسمه، أو نحو ذلك عدا المشهورين.

٦. بينت الكلمات الغريبة والغامضة بالرجوع إلى مظانها.

٧. عزوت الآيات القرآنية إلى سورها وآياتها في القرآن الكريم.

٨. عرفت بالأماكن والمواضع من كتبها.

---

(١) نظراً لكثرة الأعلام التي قد نصادفها عند الاشتغال بالمسائل: فقد أقرّ مشرفوا هذا المشروع عقب اجتماع خاص لهذا العمل بتاريخ ٤/ ٧/ ١٤٣٢هـ: الاكتفاء بذكر سنة الوفاة للعَلَمْ: وذلك لكثرتها تبعاً لتنوع المسائل وفروعها ولأنها ليست الغرض الرئيس من الدراسة واستثنوا من ذلك ما إذا كان العَلَم معنيٌّ بالمسألة فيُترجم له ترجمة تخدم المسألة وتعين على بيانها.

٩. قد اختصر أحيانًا اسم الكتاب فلا أذكره كاملاً أو أذكره بالاسم الذي أُشتهر به، مثل: « الجامع الصحيح » أو « صحيح البخاري » بدلاً من « الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه »، «الفتح » وأعني به «فتح الباري » وهكذا.

وختامًا:

أحمد الله تعالى وأشكره أولاً وآخرًا.. وظاهرًا وباطنًا على نعمه وآلائه؛ فله الحمد حتى يرضى، وله الحمد إذا رضي، وله الحمد بعد الرضا.

أحمده إذ وهبني والديَّ الحبيبين.. أمي الحبيبة الفاضلة تلكم الحنان الدافئ المتدفق، التي طالما شدَّت من أزري، وقوَّت همتي كلما ضعفت، فكانت كالبحر الذي لا ساحل له حنانًا وعطاءً، فكم حرصت على إسعادي وراحتي وإكمال تعليمي، وكم لهجت بالدعاء لي ليلاً ونهارًا وسرًا وجهارًا؛ وهاهي فرحتها الكبيرة أن تراني أقطع شوطًا في التعليم، ووالدي الحبيب تلك الروح الطيبة في مثواها الأخير؛ لا أملك في هذه الأسطر إلا الدعاء لهما؛ فأسأله تعالى بفضله أن يكافئهما عني بجنة الفردوس في أعلى عليين مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسُن أولئك رفيقا، وأن يرضَ عنهما، ويحرَّم على النار أجسادهما، وأن يجزل لهما الأجر والثواب، ويرزقهما فوق ما أدعوه وأرتجيه لهما، بفضله ومنه وكرمه.

أحمده إذ أكرمني من لا توفي وصف فضله كلمات، وجميل معروفه صفحات، صبرًا على انشغالي، وغضه الطرف عن تقصيري، قاسمني حمل أعباء هذا البحث، وشاركني فرحة إنجازه، زوجي الكريم: أبو جمانة. لا حرمني الله حسن صحبته، وسهل له المولى طريقًا إلى الجنة كما سهل لي طريقي لطلب العلم.

أحمده إذ سخر لي بفضله: مشرف فاضل؛ إنه: شيخي الموقر، وأستاذي الناصح: فضيلة الشيخ الدكتور: عبد الرحيم ين يحي الحمود الغامدي- حفظه الله وحماه- الذي تفضل مأجورًا مشكورًا بالإشراف على رسالتي، فقد كان - بحق، ولا أزكي على الله أحدًا- مثالًا للعَالِمِ الفاضل، والمحدث الحاذق، والمشرف النشط المتابع، الذي يجود بما في وُسْعِهِ من علمٍ ووقتٍ وجهد.. فجزاه الله عني أفضل ما جزى عالـمًا عن متعلمٍ، وزاده رفعة وفضلاً ونورًا في الدارين، وبارك له في عمره وأهله وولده، وحرّم على النار جسده، وكافأه بالفردوس الأعلى من الجنة.

أحمده إذ رزقني باكورتي وقرة عيني جمانة وصبا، فلقد منحاني ما كان يجب أن أمنحه لهما من الحب والحنان والرحمة والدعاء، أثناء عملي في البحث فلهما مني عظيم العذر، سائلةً المولى أن يحميها وأن يجعلهم مما لا ينقطع به العمل.

أحمده إذ وهبني أخوتي وأخواتي، فقد كانوا عونًا لي بعد الله بالدعاء والمؤازرة والسؤال عن حالي؛ فأحسن الله إليهم، وبارك لهم في أعمارهم وأبنائهم.

أحمده أن منَّ علي بعمي الكريم والد زوجي، وعمتي الفاضلة والدة زوجي وأبنائهم النجباء، فقد بذلوا الكثير من الجهد، وهيؤا لي الكثير من أسباب الراحة خلال إقامتي معهم في السنة المنهجية، فلهم مني جزيل الشكر والتقدير، ومن الله تعالى عظيم الثواب والأجر.

أحمده أن أجاد عليِّ بأخوات فاضلات؛ مشاركات في مشروع بحثي، وأخص منهن: نادية العسبلي، وفاطمة السالمي، وشريفة القرني، فكثيرًا ما كنا نتلاقح الأفكار، ونتدارس بعض الموضوعات المتعلقة بالبحث والدراسة، فجزاهن الله كل خير، وسهل أمامهن الدروب.

أحمده أن هيأ لي فضيله الشيخ الأستاذ الدكتور : محب الدين واعظ وفضيله الشيخ الدكتور:يوسف الباحوث فجزأهما الله خير الجزاء وجعل ذلك في ميزان حسناتها على تكرمهما قبول مناقشه هذه الرساله.

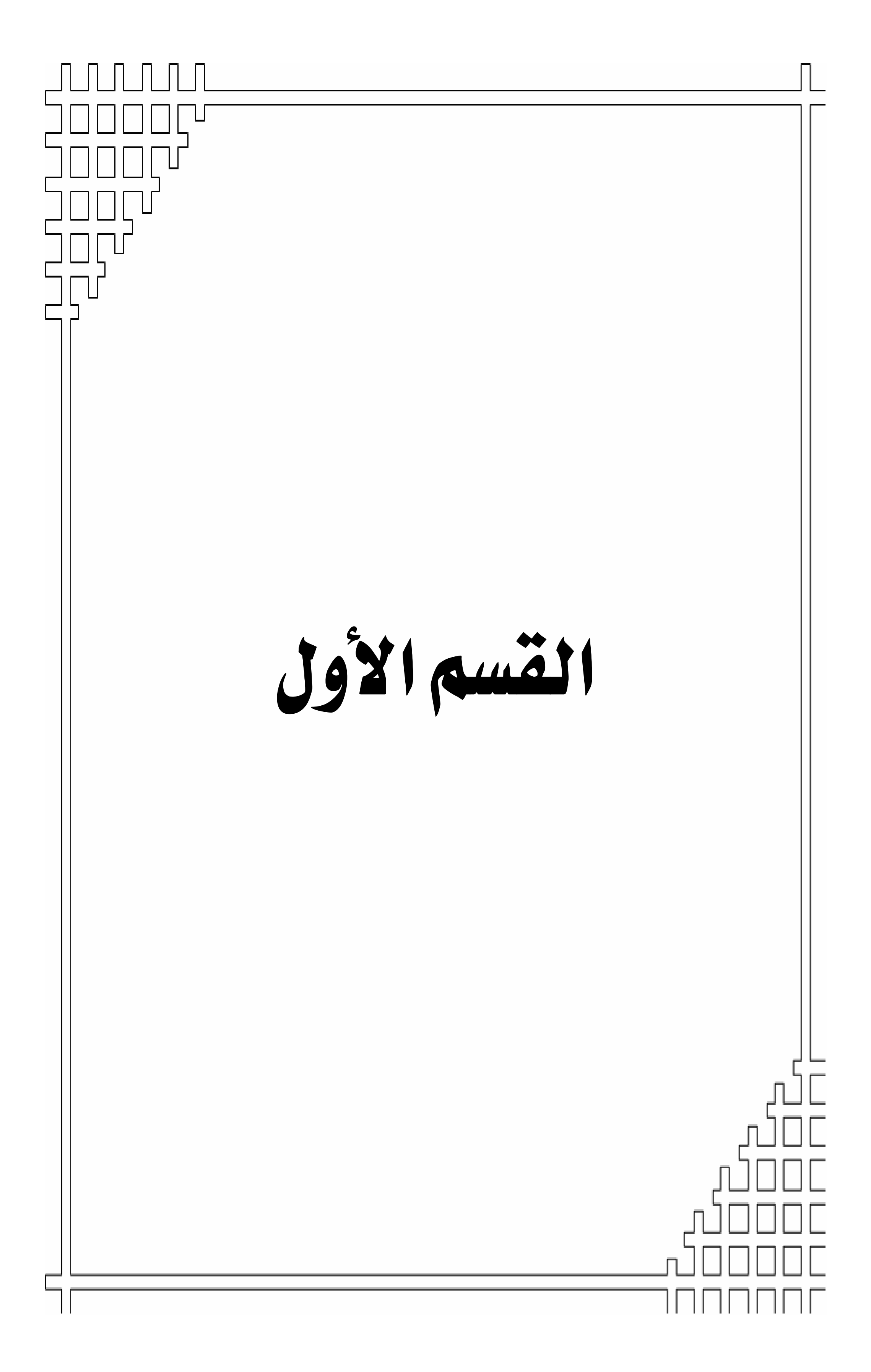
أحمده أن هداني لهذا وما كنت لأهتدي لولا أن هداني الله.

كما أسأله تعالى بكرمه وفضله أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم يصدق فيه قول من قال"رب عمل صغير تكثره النية"[1]، وأن يكلل هذا الإخلاص بقبول هذا العمل المتواضع وجهد المقل ويجعله علمًا ينتفع به، وأن يغفر لي ما فيه من خطأ وتقصير، وأن يجزل لي الثواب في الدار الأخرى، وأن يُسبغ عليّ، وعلى من أشرف

(١) قالها عبد الله بن المبارك رَحِمَهُ ٱللَّهُ. انظر: سير أعلام النبلاء (٧/ ٣٧٨)، جامع العلوم والحكم (١/ ٧١).

عليّ، ومن ناقشني فيه، وعلى من طالعه، أو قرأه، أو نظر فيه؛ النعم الوافرة تترى، إنه على كل شيء قدير، وبالإجابة جدير[1].

(١) انظر: هدي الساري (١/ ٧) بتصرف.



القسم الأول

القسم الأول

ترجمة الحافظ ابن حجر وبيان منهجه في كتابه وبيان منهجه في الترجيحات

وفيه ثلاثــة فصول:

- **الفصل الأول: التعريف بالإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني.**
- **الفصل الثاني: التعريف بكتابه (فتح الباري شرح صحيح البخاري).**
- **الفصل الثالث: منهج الحافظ ابن حجر في ترجيح المسائل.**



التعريف بالإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني

وفيه تمهيد ومبحثان:

- تمهيد (دراسة موجزة لعصرة من الناحية العلمية).
- المبحث الأول: دراسة حياته الشخصية -باختصار-.
- المبحث الثاني: دراسة حياته العلمية والعملية -باختصار-.

* * * * * * * *

التمهيد:
(دراسة موجزة لعصره من الناحية العلمية)
(٧٧٣هـ-٨٥٢هـ)

عاش الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما بين الرّبع الأخير من القرن الثامن الهجريّ، والنصف الأول من القرن التاسع الهجريّ. وكان الحكم في هذه الحقبة من الزّمن لسلاطين المماليك.

والمتأمل للحقبة الزمنية التي عاشها الحافظ ابن حجر يجد البون الشاسع بين الأوضاع السياسية والاقتصادية المتضاربة المضطربة وبين الحالة العلمية التي سادت في ذلك الزمان والتي كانت بحق مفخرة ذلك العصر ومنقبة سطرها التاريخ لسلاطين المماليك الذين حملوا لواء الزعامة الفكرية والعلمية في نشر علوم أهل السنة وصيانة التراث العلمي الإسلامي والعناية بالعلماء وطلبة العلم حتى غدت مصر وبلاد الشام مراكز إشعاع العلم والمعرفة، إليها يفد العلماء وطلبة العلم وعلى بلاطها يلتقون وفي مجالسها ومدارسها يبثون العلم ويتبادلون المعارف، فازدهرت الحركة العلمية وبلغت ذروتها فتميزت الحالة العلمية في عصر المؤلف بما يلي:

- الاهتمام ببناء المؤسسات التعليمية في مختلف مدن وأقاليم الدولة من مساجد ومدارس ومكاتب ومكتبات مع تنظيم التعليم بها، وإلحاق خزائن الكتب، وإيقاف الأحباس عليها، وتعيين الأساتذة والمعيدين بها وإجراء الرواتب عليهم وعلى الطلاب(1).
- إنشاء الخوانق والربط والزوايا(2) التي بنيت لإيواء الصوفيين والغرباء،

---

(١) انظر: شذرات الذهب لابن عماد (٩/ ١٧)، إنباء الغمر (٣/ ٥٦)، المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك د. سعيد عاشور (ص١٥٨).

(٢) الخوانق والأربطة والزوايا: هي بيوت ينقطع فيها الصوفية للعبادة والذكر والزهد، وتعد مؤسسات =

إلا أنها أصبحت فيما بعد تابعة للمؤسسات التعليمية حيث كان يرتب فيها دروس للفقه والحديث والتفسير وغيرها[(١)].

- اهتمام الملوك والسلاطين - المحبين للعلم- بالعلماء والفقهاء، وظهر هذا في إكرامهم وتوقيرهم واحترام آرائهم في إدارة شؤون الحكم وتوليهم شؤون القضاء، وإغداق الأعطيات والمرتبات الشهرية لهم، وعقد مجالس العلم والمناظرات في قصور السلاطين والأمراء[(٢)].

- بروز علماء أفذاذ في مختلف الفنون، فكثر القراء والمحدثون والفقهاء وعلماء النحو واللغة والشعراء والكتّاب في عصر المؤلف[(٣)].

- كثرة الأعمال الموسوعية الضخمة في مختلف المجالات[(٤)].

= شخصية، غير مرتبطة في جميع الأحيان بالصوفية. فالزاوية: هي مقر رجل من الأتقياء أو بيته، يجمع فيها حوله جماعة من التلاميذ، وفيها مصلى. أما الخانقاه: فهي بعكس الزاوية، إذ أنها ليست شخصية، وإنما لها غالبًا مقام رسمي في الدولة، فهي تنفق عليها، وتعين لها الشيوخ بمراسيم سلطانية. أما الرُبط: فقد أخذت اسمها من المرابطة في سبيل الله، والمقيم في الرباط على طاعة الله يدفع البلاء عن العباد والبلاد، والرباط هو بيت الصوفية ومنزلهم وقد شابهوا أهل الصفة في ذلك. انظر: الخطط للإمام المقريزي (٦/ ٤٢٧)، خطط الشام لمحمد كرد علي (٦/ ١٣٠ -١٥٥)، عصر السلاطين المماليك لمحمود رزق (٣/ ٥٩-٦٢).

(١) انظر: عصر سلاطين المماليك لمحمود رزق (٣/ ٥٩-٦٢)، العصر المماليكي في مصر والشام د. سعيد عاشور (ص٣٥١)، الحركة العلمية في مصر في دولة المماليك والجراكسة د. محمد كمال الدين (ص٦٨-٧٣).

(٢) انظر: بدائع الزهور لابن إياس (٢/ ٢٣٠)، المجتمع المصري في عصر المماليك د. سعيد عاشور (ص١٥٧- ١٥٨).

(٣) انظر: عصر سلاطين المماليك لمحمود رزق (٣/ ١٤٢-١٤٦)، وانظر: بدر الدين العيني وأثره في علم الحديث لصالح معتوق (ص٣٩-٤٩).

(٤) انظر: عصر سلاطين المماليك لمحمود رزق (٣/ ١٢٧).

إلّا أنه مما يؤخذ على هذه الدولة - دولة المماليك- تشجيعها للصوفية وإنشاؤها الربط والزوايا والمشاهد والخوانق لهم، ولعل ذلك كان نتيجة لتأثر الناس والحكام بمظاهر الزهد التي يمثلها الصوفية.

المبحث الأول

دراسة حياته الشخصية ـ باختصار ـ

وفيه أربعة مطالب:

- المطلب الأول: اسمه ونسبه ونسبته وكنيته وشهرته ومولده.
- المطلب الثاني: أسرته ونشأته.
- المطلب الثالث: صفاته الخِلقيّة والخُلُقيَّة.
- المطلب الرابع: وفاته وبعض من مراثية .

* * * *** * * *

المطلب الأول
اسمه ونسبه ونسبته وكنيته وشهرته ومولده

۞ اسمه ونسبه ونسبته:

هو أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد[(١)] بن حجر الكناني[(٢)] النسب، العسقلاني[(٣)] الأصل، المصري مولدا ونشأة ودارا ووفاة، القاهري الدار أو نزيل القاهرة[(٤)].

---

(١) أجمعت المصادر المترجمة للحافظ ابن حجر على اعتماد هذه السلسلة المشهورة في نسبه. قال الإمام السخاوي تلميذ الحافظ – بعد أن ذكر هذا القدر من نسبه –: (هذا هو المعتمد في نسبه...) انظر: الجواهر والدرر (١/ ١٠١).

(٢) نسبه إلى قبيلة كنانه، وهي بطن من مضر في اليمن. انظر: نهاية الأرب (ص٤٠٨).

(٣) نسبه إلى عسقلان وهي بفتح أوله وسكون ثانيه ثم قاف وآخره نون، مدينه بالشام من أعمال فلسطين على ساحل البحر بين غزه وبيت جبرين، وهي من أجلّ مدن الساحل، وليس لها ميناء وتسمى بعروس الشام. انظر: المسالك والممالك للعزيزي (ص١٠٠)، معجم البلدان (٤/ ١٢٢)، المعالم الأثيرة (ص١٩٢).

(٤) للإستزادة عن ترجمته، انظر للمصادر التالية: رفع الإصر عن قضاة مصر (ص٦٢)، إنباء الغمر (١/ ٣)، لحظ الألحاظ (ص٢١١)، النجوم الزاهرة (١٥/ ٥٣٢)، المنهل الصافي (٢/ ١٧)، الجواهر والدرر (١/ ١٠١وما بعدها)، الضوء اللامع (٢/ ٣٦)، نظم العقيان (ص٤٥)، حسن المحاضرة (١/ ٣٦٣)، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص٥٥٢)، ذيل طبقات الحفاظ (ص٢٥١)، كشف الظنون (١/ ٥٤١)، شذرات الذهب (١/ ٧٤ وما بعدها)، البدر الطالع (١/ ٨٧ وما بعدها)، الرسالة المستطرفة (ص١٦٢)، الأعلام (١/ ١٧٨ وما بعدها)، هدية العارفين (١/ ١٢٨)، معجم المؤلفين (٢/ ٢٠ وما بعدها).

۞ كنيته وشهرته:

كان يلقب بشهاب الدين ويكنى أبا الفضل[1] كناه بها والده[2] وقد كناه شيخه العراقي وغيره أبا العباس وكناه آخرون أباجعفر وهو شذوذ[3] وتبقى تكنية أبيه له بـ (أبي الفضل) وهي التي كانت معتمدة لديه وغالبة عليه، وأصبحت لصيقة اسمه في ترجمته لنفسه وفي تراجم غيره له، ويبدو أنها كانت محببة إليه، حتى إنه ألف كتابا سماه «القصد الأحمد بمن كنيته أبو الفضل واسمه أحمد»[4].

وأما شهرته فهو (ابن حجر) - بفتح الحاء المهملة والجيم بعدها راء -، قال السخاوي: "اختلف هل هو اسم أو لقب، فقيل: هو لقب لأحمد الأعلى في نسبه، وقيل: بل هو اسم لوالد أحمد المشار إليه، وقد أشار إلى ذلك الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في جواب استدعاء منظوم بقوله:

من أحمد بن علي بن محمد ... بن محمد بن علي الكناني المتحد

ولجد جد أبيه أحمد لقبوا ... حجرا وقيل بل اسم والد أحمد[5]

وقد رجح السخاوي أنه لقب لبعض آبائه[6]، وجزم به الشوكاني قائلاً: «...المعروف بابن حجر، وهو لقب لبعض آبائه»[7].

---

(١) انظر: النجوم الزاهرة (١٥/ ٥٣٢)، نظم العقيان (ص٤٥)، شذرات الذهب (١/ ٧٤).

(٢) انظر: نظم العقيان (ص٤٥)، والبدر الطالع (١/ ٨٧) فقد قال الحافظ ابن الحجر في ترجمة والده: (وأحفظ عنه أنه قال كنيه ولدي أحمد أبو الفضل).

(٣) انظر: الجواهر والدرر (١/ ١٠٢).

(٤) المرجع السابق.

(٥) انظر: الجواهر والدرر (١/ ١٠٦).

(٦) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٢/ ٣٦).

(٧) انظر: البدر الطالع (١/ ٨٧).

۞ مولده:

ولد في شعبان سنة ثلاث وسبعين وسبعمائه في منزل يقع على شاطئ النيل بمصر القديمه[1]، قال ابن حجر مؤرخاً لمولده:

شعبان عام ثلاثة من بعد سبع مئة وسبعين اتفاق المولد

ولم يذكر ابن حجر يوم ولادته، فاجتهد الباحثون والمترجمون في تحديده، والذي يظهر أنه منحصر ما بين الثاني عشر والثاني والعشرين من شعبان[2].

---

(١) الجواهر والدرر (١/ ١٠٤).

(٢) انظر: ابن حجر العسقلاني مصنفاته ودراسه منهجه في الإصابة (١/ ٥٢ وما بعدها) حيث جمع أقوال العلماء في يوم مولده.

المطلب الثاني
أسرته ونشأته

❂ **أسـرتـه:**

ينتمي الحافظ ابن حجر إلى أسرة جمعت بين الاشتغال بالتجارة والاهتمام بالعلم **فعم والده** هو: فخر الدين عثمان بن محمد بن علي الشهير بابن حجر وابن البزار (ت:٧١٤هـ) مفتي الإسكندرية وفقيه الشافعية في زمانه، وكان لعثمان هذا ولدان من الفقهاء[(١)].

وجده هو: محمد بن محمد بن علي (ت:٧٤٩هـ) كان تاجراً وله إجازة من بعض العلماء[(٢)]. **ووالده** هو: علي بن محمد بن محمد (ت:٧٧٧هـ) أُشتهر بالعلم فكان مجازًا بالفتوى وبالقراءات السبع حافظاً لكتاب الله، ماهراً في الفقه والعربية والأدب ناظماً للشعر[(٣)]، **وأمه** هي: تجار بنت الفخر أبي بكر بن الشمس محمد الرقباوي من أسرة ثرية موفورة المال والجاه، فورث الحافظ مع **أخيه لأمه** عبدالرحمن البكري منها مالاً كثيراً[(٤)].

ومع فقد الحافظ لحنان الأمومة ورعاية الوالدة في مرحلة مبكرة جداً من عمره إلا أن الله عوضه عنها **بأخته الكبرى (سِتُ الرَكب)** والتي أصيب الحافظ بوفاتها سنة: ٧٩٨هـ معبرًا عن مقدار رعايتها له بقوله: «وهي أمي بعد أمي»[(٥)]، وفي موضع آخر يقول: « وكانت بي برة رفيقة محسنة، جزاها الله تعالى عني خيرًا، فلقد انتفعت بها

(١) انظر: الدرر الكامنة (٣/ ٢٦٢)، الجواهر والدرر (١/ ١٠٦ وما بعدها).

(٢) انظر: المجمع المؤسس (٣/ ١٩٧).

(٣) انظر: إنباء الغمر (١/ ١١٦)، المجمع المؤسس (٣/ ١٩٧)، الجواهر والدرر (١/ ١٠٧).

(٤) انظر: الجواهر والدرر (١/ ١١٦).

(٥) إنباء الغمر (١/ ٥١٧).

وبآدابها مع صغر سنها»[1] وعن علمها قال: «كانت قارئه كاتبه، أعجوبة في الذكاء»[2].

۞ زوجاته:

تزوج ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ ثلاث زوجات وتسرى بجارية، فزوجاته هن:

أ-أُنْس بنت القاضي كريم الدين عبد الكريم بن عبد العزيز ناظر الجيش (ت:٨٦٧هـ) تزوجها سنة: (٧٩٨هـ) وهي من أسرة معروفة بالرئاسة والحشمة والعلم بإشارة من وصية ابن القطان وقد أنجبت له خمس بنات، ولقد اعتنى الحافظ بها فعلمها وأسمعها الحديث وحصل لها جملة من الإجازات وكان كثير التبجيل والتعظيم لها[3].

ب- أرملة الزين الأمشاطي ظلت معه سنتين ورزق منها بإبنه لم تعش طويلاً أسماها (آمنه) وبموتها طلقت أمها وذلك سنة (٨٣٦هـ)[4].

ت- وفي نفس العام تزوج بليلى بنت محمود بن طوعان الحلبية تزوجها أثناء سفره مع السلطان إلى آمد (سنة: ٨٣٦هـ)، وكانت ثيبًا ذات ولدين بالغين، أقامت في عصمته حتى توفي عنها، ولم يرزق منها بولد[5].

ث- جاريته التي تسرى بها فهي (خاص ترك) وقد كانت جارية لزوجته (أُنْس)، ومنها رزق بولده محمد (سنة: ٨١٥هـ)[6].

---

(١) المجمع المؤسس(٣/ ١٢٢).

(٢) الجواهر والدرر (١/ ١١٥).

(٣) انظر: الجواهر والدرر (٣/ ١٢٠٧).

(٤) انظر: المرجع السابق (٣/ ١٢٢٥).

(٥) انظر: إنباء الغمر (٤/ ٧٢)، الجواهر والدرر (٣/ ١٢٢٥).

(٦) انظر: الجواهر والدرر (٣/ ١٢١٨).

۞ أولاده:

رزق ابن حجر بستٍ من البنات وولداً واحداً، أما البنات فهن:

١-زين خاتون، ٢- فرحة، ٣- غالية، ٤- رابعة، ٥- فاطمة، ٦-آمنة، -الخمس الأول فمن زوجته أُنْس، والسادسة من زوجته أرملة الزين الأمشاطي- وقد حرص والدهن على تعليمهن، وإسماعهن، وأخذ الإجازة لهن من جماعة أهل العلم وقد متن في حياته جميعًا[1]، ولم يبق من ذريتهن إلا يوسف بن شاهين الكركي ابن البنت الكبرى زين خاتون والمعروف بسبط ابن حجر[2].

وأما ولده محمد الذي عاش بعده فقد شغله والده بحفظ القرآن فحفظه، وأسمعه الحديث على جماعة، وأجاز له جماعة، وصنف ابن حجر لأجله كتابه: بلوغ المرام، ولما ترعرع اشتغل بالقيام بالقضاء والأوقاف استنزالاً من والده له قصداً للدربة والتمرن في المباشرة (ت:٨٦٩هـ)[3].

وبعد هذا العرض اليسير عن أسرة الحافظ ابن حجر القريبة تبين أنها من الطبقة العالية في المجتمع آنذاك وأنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان مربياً صبوراً، حريصاً على نشر العلم وسط عائلته كحرصه على نشره خارجها.

۞ نشأته:

لم يكد الحافظ ابن حجر يبلغ الرابعة من عمره حتى أصابت المنية أباه الذي توفي في رجب سنة سبع وسبعين وسبعمائة، وقد سبقته إلى ذلك أمه.

---

(١) انظر: إنباء الغمر (٣/ ٨٧، ٣٥٨، ٤٤٥)، الجواهر والدرر (١٢٠٨-١٢١٣).

(٢) انظر ترجمة السبط في: نظم العقيان (ص١٧٩)، البدر الطالع (٢/ ٣٥٤ - ٣٥٥)، فهرس الفهارس (٢/ ١١٣٩-١١٤١).

(٣) انظر: الجواهر والدرر (٣/ ١٢١٩-١٢٢٣).

وهكذا نشأ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يتيم الأبوين، ولعل هذا سرٌ من أسرار نبوغه وتفوقه، إذ أن الأفذاذ ينشأون غالباً يتامى، ليتمرنوا على شظف العيش وقسوة الحياة، ليخرجوا بعد هذه المعاناة إلى الحياة العلمية، وهم أشد صلابة وأقوى عزيمة.

ولكن أباه قبل أن يودع الدنيا أوصى بتربية ابنه والقيام بشؤونه إلى اثنين من أصدقائه هما: "الزكي الخروبي " و"شمس الدين بن قطان " فقاما بأمره أحسن قيام، ودخل الكّتاب وعمره خمس سنين، وأتم حفظ القرآن وعمره تسع سنين وفي سنة (٧٨٥هـ) صلى بالناس إماماً بمكة، حيث قدموه لحفظه القرآن ونباهته ورجاحة عقله[1].

ويمكن تصور بوادر نبوغه وشجاعته، فبقدر ما كانت مفخرة له كصبي يتقدم إماماً بالمسلمين في بيت الله الحرام، فإنها كانت لحظة حاسمة وحرجة اجتازها بثبات وحسن اداء.



(١) انظر: الجواهر والدرر (١/ ١٢١، ١٢٢) البدر الطالع (١/ ٨٨).

المطلب الثالث
صفاته الخِلقيّة والخُلُقيّة

أ- صفاته الخِلقيّة: فقد وصف بعض من ترجموا للحافظ ابن حجر بأنه كان ربعة من الرجال[1]، أبيض اللون، مليح الشكل، صبيح الوجه، كثّ اللّحية، قصير الشارب، حسن الشّيبة نيّرها، صحيح السمع والبصر، ثابت الأسنان نقيّها، صغير الفم، قوي البنية، عالي الهمّة، نحيف الجسم، فصيح اللسان، شجي الصوت، جيد الذكاء، عظيم الحذق[2].

ب- وأما صفاته الخُلُقيَّة، فقد وصفه المترجمون له بما يدلّ على أن الله قد منح الحافظ ابن حجر من الأخلاق الرفيعة، والخصال النبيلة، مع حسن الطلعة، وجمال الهيئة ما جعله يتبوأ المنزلة العالية في القلوب، ويعد من عظماء الرجال النادرين. منها:

أنه كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذا وقار ومهابة وعقل وسياسة، ودراية بالأحكام ومداراة بالناس.

وكان كثير الصّمت إلا لضرورة، ضابطاً للسانه، لا يواجه أحداً بمكروه، مع الصدع بالحق، وقوة النفس فيه، وكان يمتاز بالتواضع، والبعد عن التباهي بما منحه الله من مواهب وطاقات عقلية وعلمية، ولا يتأنق في ملبسه، ولا في مأكله ومشربه، ولا في كلامه. ولقد زان كل تلك الخلال الفريدة والخصال المجيدة ملازمته العبادة، فكان قوّاماً بالليل متهجداً، صواماً بالنهار متهجراً، مكثراً من الحج إلى بيت الله الحرام، مداوماً على الذكر والاستغفار في جميع أحواله. وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ معظماً لجناب الرسول ﷺ، محترماً لسنته، متبعاً لهديه، مدافعاً عن أحاديثه، منكراً للبدع، شديد

---

(١) الربعة: تعني المربوع وهو الرجل بين الطول والقصر. انظر: لسان العرب (٨/ ١٠٧)، القاموس المحيط (١/ ٧١٨) كلاهما مادة (ربع).

(٢) انظر: الجواهر والدرر (٣/ ١٠٥٣).

الوطأة على المجترِئين على حدود الله تعالى[1].

تلك ومضات مضيئة أبانت عن بعض جوانب شخصية هذا الإمام العَلَم، الذي تحلى بأخلاق العلماء وصفات الصالحين، فلا عجب أن أحبهُ الخاصةُ والعامّة، وأن يكون له لسان صدق في الآخرين.

(١) انظر الجواهر والدرر للسخاوي (٣/ ١٠٥٤ وما بعدها)، حيث عقد في الفصل السابع كاملاً صفات شيخه الخِلقيّة والخُلُقيَّة.

المطلب الرابع
وفاته وبعض من مراثية

بعد مسيرة طويلة من العطاء انقطع الحافظ ابن حجر عن منصب القضاء في سنة (٨٥٢هـ)، وأصبح ملازماً التصنيف والتأليف ومجالس الإملاء، إلى أن باغت المرض جسده في شهر ذي القعدة من العام نفسه بعدما فرغ من مجلس الإملاء فرجع إلى منزله وضل حتى اشتد عليه المرض وعجز الأطباء في علاجه، وفي ليلة السبت الثامن والعشرين من ذي الحجة سنة اثنتين وخمسين وثمان مئة بعد صلاة العشاء فاضت روحه الكريمة، وجهز في يوم السبت فشيعته القاهرة كلها في موكب مهيب باكية حزينة وصلى عليه السلطان وأعيان الدولة والشيوخ وجمع غفير من الناس لا يحصيهم إلا الله ﷻ وقفلت الأسواق والدكاكين، كما صلى عليه المسلمون صلاة الغائب في كثير من البلاد الإسلامية، ولهجت ألسنتهم بالدعاء له بالرحمة والرضوان. كما ترك وصيةً لطلبة الحديث النبوي المواظبين على حضور مجالس الإملاء، وقد أوردها السخاوي كاملة في كتابه.[1]

وقد رثاه جمع من العلماء والأدباء بقصائد كثيرة، لعل من أشهرها قصيدة الأديب شهاب الدين الحجازي (ت: ٨٧٥هـ) وهي قصيدة طويلة تضم أكثر من خمسين بيتاً، يقول في مطلعها:

كـلُّ البرّيـة للمنيَّـة صـائِرَهْ ... وقفولها شيئا فشيئا سائرة

والنّفْسُ إن رضيتْ بذا ربحتْ وإنْ ... لم ترض كانت عند ذلك خاسرهْ

وأنا الذّي راضٍ بأحكامٍ مضتْ ... عن ربِّنا البرِّ المهيْمِنِ صادِرَهْ

لكنْ سئِمْتُ العيشَ مِنْ بعدِ الَّذي ... قدْ خلّفَ الأفكارَ مِنَّا حائِرهْ

---

(١) انظر: الجواهر والدرر (٣/ ١١٨٥ وما بعدها).

هو شيخُ الإسلامِ المعظَّم قدْرُهُ مَنْ كان أوْحَدَ عصْرِهِ والنّادِرَهْ
قاضي القضاةِ العسقلانيِ الذي لم ترفعْ الدّنيا خصيماً ناظَرَه
وشهاب دين الله ذي الفضل الذي أربى على عدد النجوم مكاثَرَهْ
لا تَعْجَبُوا لعلوه فأبوه في الدّ نيا عَلَا من قبلهِ والآخرَهْ[1]

وقد قيل أن السماء أمطرت على نعشه مطراً خفيفاً فَعُدّ ذلك من النوادر، وفي هذه الواقعة يقول أحمد بن محمد بن علي المنصوري (ت٨٨٧هـ) المعروف بالهائم:

قد بكت السحب على قاضي القضاة بالمطر
وانهدم الركن الذي كان مشيداً من حجر[2]

وقال الزين عبدالغني بن محمد بن عمر الأشْلِيمي:

إنَّ الحياةَ ذميمةٌ مِنْ بَعْدِ مَا قُبِضَ الإمَامُ العَسْقَلاني الشَّافِعي
يا نَفْسُ، طِيبي بالمَمَاتِ وحافِظي أنْ تَلْحَقي هذا الإمَامَ وتَابِعي[3]

نسأل الله تعالى أن يرحم العلامة الإمام الحافظ ابن حجر رحمة واسعة، وأن يجزيه عن أهل الحديث خير الجزاء، وأن يجعل ما سطره في كتبه وأوراقه في ميزان حسناته يوم القيامة، وأن يحشرنا وإياه في زمرة عباده الذين أنعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين.

---

(١) انظر: الجواهر والدرر (٣/ ١٢٣٤).

(٢) انظر: حسن المحاضرة (١/ ٢٦٤).

(٣) انظر: الجواهر والدرر (٣/ ١٢٤٠).

المبحث الثاني

دراسة حياته العلمية والعملية ـ باختصار ـ

وفيه سبعة مطالب:

- المطلب الأول: طلبه للعلم، ورحلاته .
- المطلب الثاني: أشهر شيوخه .
- المطلب الثالث: أبرز تلاميذه.
- المطلب الرابع: مذهبه العقدي والفقهي.
- المطلب الخامس: مهاراته العلمية وخاصة في علم الحديث.
- المطلب السادس: آثاره العلمية ومؤلفاته الخاصة بالحديث وعلومه .
- المطلب السابع: منزلته العلمية من خلال ثناء العلماء عليه.

* * * *** * * *

المطلب الأول
طلبه للعلم، ورحلاته

من المعلوم لدى المحدثين بأن الرحلة في طلب العلم -خاصة طلب الحديث النبوي الشريف- سُنَّةٌ متبعةٌ منذ فجر الإسلام، ويعتبر الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أشهر أبناء عصره لنبوغه وعلمه وكثرة رحلاته، فلقد كان محبًا شغوفًا بالرحلة في طلب العلم، فطاف مصر طولاً وعرضًا حتى ما تكاد تكون بقعة يُنهل علمًا بولوجها، إلا تنفست عطر همته الوقّادة.

ولقد كان لوصيه الخروبي فضل كبير في تهيئة الجو المناسب له للإقبال على العلم والانتهال منه، وتوجيهه إلى العلماء والأئمة الذين يأخذ منهم، فبدأ ابن حجر في طلب العلم سنة سبع مئة وخمس وثمانين - وهو ابن اثنتي عشرة سنة-، فسمع بمكة حين قصدها للمجاورة مع وصيِّه غالب «صحيح البخاري»، و«كتاب عمدة الأحكام للحافظ المقدسي»[(١)] وفي سنة سبع مئة وست وثمانين توفي وصيِّه الخروبي، فحزن لذلك حزناً شديداً، إذ قضى الموت على أقوى سند له - بعد الله -، ولكن عناية الله ولطفه تداركا هذا اليتيم، فرجع يواصل الدرس والتحصيل على وصيِّه الثاني " شمس الدين بن قطان "، حيث أخذ عنه الفقه والعربية والحساب وغيرها[(٢)].

وفي هذه الفترة أكبَّ الحافظ على حفظ مختصرات العلوم، التي هي عدة طالب العلم وهو في أول مراحل التحصيل مثل الحاوي الصغير للقزويني ومختصر ابن الحاجب، وألفية الحديث للعراقي وغيرها.

ومن أبرز الفنون التي كان ينظر فيها في هذا الوقت: النظر في التواريخ وفي فنون الأدب، فقال الشعر ونظم مدائح نبوية ومقاطيع، وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ مجتهداً في الطلب،

---

(١) انظر: الجواهر والدرر (١/ ١٢٢ ومابعدها).

(٢) انظر: الضوء اللامع (٢/ ٣٧).

حريصاً عليه حتى أنه كان يستعير الكتب أحياناً، ولقد أراد الله تعالى أن يختار له شرف خدمة سنة رسوله عليه الصلاة والسلام فحبب إليه الحديث وعلومه، فأقبل عليه بكليته وتلقى عن مشايخ عصره، وواصل الغدو والرواح إلى مجالسهم بالبواكر والعشايا كاتباً بخطه: «رفع الحجاب وفتح الباب، وأقبل العزم المصمم على التحصيل، ووفق للهداية إلى سواء السبيل».[1]

رحلاته:

كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ شغوفاً في طلب العلم، فالعلم ضالته يبحث عنه أينما وجد، ويجتهد في ذلك أشد من اجتهاد أهل الدنيا في جمع حطامها.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وإذا الدنيا تنكرت سافرت في ... طلب المعارف هاجرا لدياري

وإذا أقمتُ فمؤنسي كتابي فلا ... أنفك في الحالين في أسفاري[2]

وهكذا دأب الحافظ في حياته العلمية، لا يمل ولا يكل في طلب العلم والسعي في تحصيله، ورحلاته منها ماهو داخل بلده مصر، ومنها ماهو خارجها.

وأول رحلاته الداخلية كانت في سنة (٧٩٣هـ)، وكان عمره عشرون سنة، فقد رحل إلى قوص وغيرها من بلاد الصعيد، ثم كانت رحلته إلى الإسكندرية، في أواخر ذي القعدة من سنة (٧٩٧هـ)، فأخذ عن مسندها التاج أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عبدالرزاق الشافعي، وهو ممن سمع عليه الحافظ العراقي شيخ ابن حجر، وسمع بها أيضاً من جماعته من المحدثين والمسندين، كما اجتمع بالعلامة شيخ الإقراء شمس الدين ابن الجزري الذي حضَّه -لما رأى من نجابته - على الرحلة لاسيما إلى دمشق، ورجع من الإسكندرية إلى مصر فأقام بها إلى يوم الخميس الثاني والعشرين

(١) انظر: الجواهر والدرر (١/ ١٢٦)

(٢) الجواهر والدرر (١/ ١٤٢).

من شوال سنة (٧٩٩هـ).

وفي نفس العام بدأ رحلته خارج مصر متجهاً إلى عدد من البلاد الإسلامية مثل: اليمن التي سافر إليها مرتين انتقل بها إلى عدد من المناطق فيها، وسمع لعدد من علمائها، ثم رحل إلى الحجاز غير مرة بقصد الحج والمجاورة وطلب العلم، فزار مكة وما حولها، والمدينة وقراها وسمع من علمائها، ورحل إلى الديار الشامية، فسمع بغزه ونابلس وبيت المقدس والخليل وغيرها من البلاد والقرى[1].

وهكذا شهدت حياة الحافظ ابن حجر رحلات وتنقلات في جميع أرجاء البلاد الإسلامية، وقد كان فيها مثال العالم المتعلم، فأفاد واستفاد: أفاد بعلمه حيث كان في جميع رحلاته يعقد مجالس الإملاء ليعلم الناس، واستفاد ممن سمع عنهم ولقيهم فكان لهم عظيم الفضل في تكوين شخصيته العلمية التي أصبحت ركيزة أساسية لمسيرته التأليفية، ومن خلال الدراسة يمكن تقسيم حياته إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: تكوين شخصيته العلمية، وتبدأ من حين دخول المكتب إلى سنة سبع مئة وست وتسعين.

المرحلة الثانية: التخصص في علم الحديث، وتنقله وترحاله لطلب السماع من العلماء.

المرحلة الثالثة: تبلور شخصيته العلمية، وبدء التأليف والتصنيف، والاشتغال بالوظائف التعليمية والقضائية.



(١) انظر: الجواهر والدرر (١/ ١٤٢-١٦٠)، ابن حجر العسقلاني مؤرخًا د. محمد كمال الدين (ص٤٩).

المطلب الثاني
أشهر شيوخه

لقد اجتمع لابن حجر من الشيوخ الذين يُشار إليهم بالبنان مالم يجتمع لأحد من أهل عصره وذلك لكثرة رحلاته وشدة حرصه على السماع عن كل من عاصره من العلماء في جميع الأقطار الإسلامية.

ولقد اهتم الحافظ ابن حجر بذكرهم، وحُقّ له ذلك فقد كان كل واحد منهم رأساً في الفن الذي أُشتهر به فأودع في كتابه (المجمع المؤسس) عددهم فزاد على (٧٣٠ شيخًا)[١] وذكر معلومات قيّمة ومفصّلة عنهم في كثير من كتبه.

وسأقتصر في هذه الدراسة على بعض شيوخه الذين كان لهم الأثر الواضح في تكوين شخصية ابن حجر العلمية، مرتبة حسب وفياتهم:

١/ ابن المُلَقِّن (٧٢٣ – ٨٠٤هـ):

هو أبو علي عمر بن علي بن أحمد بن محمد الأنصاري المعروف بابن الملقن، الأندلسي الأصل ثم المصري، الشافعي، عمدة المحدثين، صاحب التصانيف المفيدة[٢]. استفاد منه الحافظ ابن حجر في كثرة تصانيفه وتنوعها وطريقته فيها، وما يحرره من فوائد خاصة في تخريجه المعروف "البدر المنير" وقد لخصه صاحب الترجمة في كتاب اسماه " التلخيص الحبير"[٣].

٢/ البُلْقِيْنِي (٧٢٤ – ٨٠٥هـ):

هو عمر بن رسلان البلقيني، أبو حفص المصري الشافعي، الشيخ الفقيه

---

(١) انظر: مقدمة المجمع المؤسس (١/ ١١)، الجواهر والدرر (١/ ٢٤٠).

(٢) انظر: ترجمته في: إنباء الغمر (٢/ ٢١٦)، لحظ الألحاظ (ص١٢٩)، طبقات الحفاظ (ص٥٤٢).

(٣) انظر: المجمع المؤسس (٢/ ٣١٤).

المحدث، وكان أعجوبة عصره في التوسع في معرفة المذهب الشافعي خاصة، والمذاهب الأربعة عامة[1]. فهو من أبرز شيوخ ابن حجر في الفقه، قال الحافظ ابن حجر: « لازمت الشيخ مدة، وقرأت عليه عدة أجزاء حديثية، وسمعت عليه أشياء، وحضرت دروسه الفقهية »[2].

٣/ الحافظ العراقي (٧٢٥ - ٨٠٦هـ):

هو عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن، العراقي، أبو الفضل الكردي، صاحب التصانيف المفيدة المشهورة، من أئمة هذا الشأن ونقاده شُهد له بالتفرد في فنه وبين أئمة عصره وأوانه[3]. ويعد رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أبرز شيوخ ابن حجر وأهمهم في علوم الحديث، وهو أبرز شخصية تأثر بها، لازمه ابن حجر مدة طويلة (من ٧٩٦هـ إلى ٨٠٦هـ)، وقراء عليه وسمع عليه الكثير من الكتب والأجزاء والعوالي والأمالي ونحوها مما لا يتسع ذكره[4].

٤/ الفيروز آبادي (٧٢٩ - ٨١٧هـ):

هو محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر بن أبي بكر الشيرازي الفيروز آبادي، اللغوي الشافعي، إمام عصره في اللغة، له مصنفات كثيرة من أشهرها: (القاموس المحيط) في اللغة[5]. قال عنه الحافظ ابن حجر: « ناولني جلّ القاموس،

---

(١) انظر ترجمته في: النجوم الزاهرة (١٣/ ٢٩)، والضوء اللامع (٦/ ٨٥)، البدر الطالع (١/ ٥٠٦).

(٢) المجمع المؤسس (٢/ ٣٠٥).

(٣) انظر ترجمته في: إنباء الغمر (٢/ ٢٧٥)، ولحظ الألحاظ (ص١٤٣)، وطبقات الحفاظ للسيوطي (ص٥٤٣).

(٤) انظر: الجواهر والدرر (١/ ١٢٦).

(٥) انظر ترجمته في: إنباء الغمر (٣/ ٤٧)، شذرات الذهب (٩/ ١٨٦)، البدر الطالع (٢/ ٢٨٠).

وأذن لي مع المناولة أن أروية عنه، وقرأت عليه من حديثه عدة أجزاء»[1].

٥/ ابن جماعة (٧٤٩ - ٨١٩هـ):

هو محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن جماعة، أبو عبدالله الكناني، الحموي الأصل، المصري الشافعي، المحقق المتقن الأصولي المتكلم، شيخ الديار المصرية في العلوم العقلية[2]. قال عنه الحافظ ابن حجر: «لازمته من سنة تسعين إلى أن مات، وكان يودني كثيراً، ويشهد لي في غيبتي بالتقدم، ويتأدب معي إلى الغاية مع مبالغتي في تعظيمه، حتى كنت لا أسميه في غيبته إلا إمام الأئمة»[3].

(١) إنباء الغمر (٧/ ١٦٢).

(٢) انظر ترجمته في: الضوء اللامع (٧/ ١٧١)، شذرات الذهب (٩/ ٢٠٤)، والبدر الطالع (٢/ ١٤٧).

(٣) إنباء الغمر (٣/ ١١٦).

المطلب الثالث
أبرز تلاميذه

ليس غريباً أن يعلو ذكره ويرتفع قدره، ويشتهر في الآفاق بين العامة والخاصة، وتسير بكتبه وتصانيفه الركبان، وليس غريباً أن يكون محط أنظار طلبة العلم، فقد حصل له من المسموعات والإجازات والقراءات ما لم يحصل لكثير من أقرانه،

هذا بالإضافة إلى الأخلاق النبيلة التي كان عليها الحافظ ابن حجر فكان محباً لطلابه، محسن إليهم، يقضي حوائجهم، نوه بذلك غير واحد من تلاميذه وأقرانه.

فكثر بذلك طلابه حتى إن رؤوس العلماء من كل مذهب كانوا من تلامذته[(1)]، وقد سرد السخاوي أسماء جماعة منهم، فأوصل عددهم إلى ستمائة، ومن أشهر تلاميذه مرتبة حسب وفياتهم:

١/ التقي بن فهد المكي (٧٨٧ - ٨٧١هـ).

محمد بن محمد بن فهد المكي، الشافعي، تقي الدين أبو الفضل، برع في الحديث، وأكثر من المسموع والشيوخ، وجد واجتهد، وعرف العالي والنازل، وشارك في فنون الأثر، وصار المعول عليه في هذا الشأن ببلاد الحجاز قاطبة، من أبرز مصنفاته: " لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ" و"وسيلة الناسك في المناسك"[(2)].

٢/ ابن تغري بردي (٨١٣ - ٨٧٤هـ).

هو يوسف بن تغري بردي بن عبدالله الحنفي، أبو المحاسن جمال الدين القاهري، الإمام المؤرخ، استفاد من الحافظ ابن حجر، لاسيما في أسانيد الحوادث التاريخية، وقد نقل عنه في كتبه وأثنى عليه، من أبرز مصنفاته: " المنهل الصافي

---

(١) انظر: الجواهر والدرر (٣/ ١١٧٩)، الحافظ ابن حجر العسقلاني أمير المؤمنين في الحديث (ص٣٠٠).

(٢) انظر ترجمته في: لحظ الألحاظ (ص٤٧)، نظم العقيان (ص١٧٠)، البدر الطالع (١/ ٥١٢).

والمستوفي بعد الوافي" و"النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة"[1].

٣/ قاسم بن قطلوبغا (٨٠٢ - ٨٧٩هـ).

هو قاسم بن قطلوبغا زين الدين أبو العدل، المعروف بقاسم الحنفي، ولد بالقاهرة، ونشأ بها وخلف وراءه تصانيف نافعة، من أبرزها "تاج التراجم في علماء الأحناف"، "رجال شرح معاني الآثار للطحاوي"[2].

٤/ برهان الدين البقاعي (٨٠٩-٨٨٥هـ).

هو الإمام برهان الدين إبراهيم بن عمر بن حسن بن علي الرُّبَاط البقاعي، الشافعي، الإمام الكبير العلامة، المحدث الحافظ المفسر، المؤرخ الأديب، كان من أعاجيب الدهر وحسناته، حيث برع فنون عديدة، فصنف تصانيف جليلة أبرزها: " نظم الدرر في تناسب الآي والسور" و"عنوان الزمان في تراجم الشيوخ والأقران"[3].

أولاً: الحافظ شمس الدين السخاوي (٨٣١ - ٩٠٢هـ)

هو محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن أبي بكر، شمس الدين، السخاوي الأصل، القاهري المولد، الشافعي المذهب، يعد من كبار العلماء المؤرخين والأئمة المتقنين، لازم الحافظ ابن حجر ملازمة طويلة، وأخذ عنه أكثر تصانيفه، وقدمه الحافظ ابن حجر، وهو بحق أنجب تلاميذه، ومن أبرز تصانيفة: " فتح المغيث في شرح ألفية الحديث للعراقي" و"الضوء اللامع لأهل القرن التاسع"[4].

---

(١) انظر ترجمته في: الضوء اللامع (١٠/ ٣٠٥)، البدر الطالع (٢/ ٣٥١)، الأعلام للزركلي (٨/ ٢٢٢).

(٢) انظر ترجمته في: الضوء اللامع (٦/ ١٨٤)، شذرات الذهب (٩/ ٤٨٧)، البدر الطالع (٢/ ٤٥).

(٣) انظر ترجمته في: نظم العقيان (ص٢٤)، شذرات الذهب (٩/ ٥٠٩)، البدر الطالع (١/ ١٩).

(٤) انظر ترجمته في: الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة للشيخ نجم الدين الغزي (١/ ٥٣)، شذرات الذهب (١/ ٧٦)، البدر الطالع (٢/ ١٨٤).

المطلب الرابع
مذهبه العقدي والفقهي

۞ مذهبه العقدي:

يظهر من شرحه رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه يوافق السلف في العقيدة الصافية، إلا ما ندر من المسائل مثل التي تتعلق بصفات الله ﷻ فإنه ذهب فيها إلى التأويل وإخراج النصوص على ظاهرها وهو مذهب الأشاعرة[1] الذي ساد في عصره آنذاك.

ومن أمثلة ما وافقهم فيه: قال الحافظ ابن حجر في قول أم سليم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: "إِنَّ اللهَ لاَ يَسْتَحِي مِنَ الْحَقِّ"[2]: « والمراد بالحياء هنا معناه اللغوي، والحياء لغة: تغير وانكسار وهو مستحيل في حق الله تعالى »[3].

قال سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ معلقًا على تأويل الحافظ لهذه الصفة: «الصواب أنه لا حاجة إلى التأويل مطلقًا، فإن الله يوصف بالحياء الذي يليق به ولا يشابه فيه خلقه كسائر صفاته. وقد ورد وصفه بذلك في نصوص كثيرة فوجب إثباته له على الوجه الذي يليق به. وهذا قول أهل السنة في جميع الصفات الواردة في الكتاب والسنة الصحيحة، وهو طريق النجاة، فتنبه واحذر، والله أعلم»[4].

وكذلك مسألة بناء المساجد على القبور[5]، والاستشفاع بالنبي ﷺ بعد موته[6]،

---

(١) الأشاعرة: هي فرقة كلامية، تؤول الصفات وتقول بالجبر والإرجاء، وتنسب إلى أبي الحسن الأشعري، مع مخالفته لهذا المذهب قبل موته. انظر: نقض عقائد الأشاعرة والماتريدية لخالد الغامدي (ص٢١).

(٢) صحيح البخاري: كتاب الغسل باب إذا احْتلَمتِ المرأة (١/ ١٠٩) حديث رقم (٢٨٢).

(٣) انظر: فتح الباري (١/ ٥٠٤).

(٤) المرجع السابق.

(٥) انظر: فتح الباري (١/ ٦٨١).

(٦) انظر: المرجع السابق (٢/ ٦٣٨).

والتبرك بآثار الصالحين الظاهرة[1]، وشد الرحال لزيارة قبر النبي ﷺ وقبور الصالحين[2]، ومع مخالفة الحافظ للسلف في هذه المسائل إلا أنه - كما أسلفت- لم يكن أشعريّ المذهب لا في جزئيات العقيدة ولا كلياتها، وإنما وافق الأشاعرة في مسائل، وخالفهم في مسائل أخرى تعدّ من أصول مذهبهم. وكان ذابًا عن السنة محبّاً للسلف مفضلاً لمذهبهم وطريقتهم في العقيدة. وكان ممن اعتنى في كتابة" فتح الباري" بالكلام على حقيقة التوحيد والأمور التي تنافيه من الأقوال أو الأعمال والاعتقادات، وحذر منها، وبين خطرها، مستنبطًا كل ذلك من الأحاديث أو الآيات مستدلاً عليه بها[3].

۞ مذهبه الفقهي:

كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ شافعيًا في مذهبه الفقهي، باتفاق المصادر التي ترجمت له، ويؤكد ذلك أمران:

الأول: نصه على أنه شافعي المذهب وأن إمامه الشافعي[4].

والثاني: وظائفة التي تولاها من تدريس للشافعية[5] وتولى منصب

---

(١) انظر: المرجع السابق (١/ ٧٣٦).

(٢) انظر: المرجع السابق (٣/ ٨٥-٨٦).

(٣) انظر: منهج الحافظ ابن حجر في العقيدة لمحمد كندو (١/ ١٢٧)، المسائل العقدية التي حكى فيها ابن حجر الإجماع في فتح الباري لعبد السلام الجطيلي (ص٣٥)، وانظر للإستزاده: عقيدة التوحيد في فتح الباري لأحمد كاتب (ص٨)، شرح كتاب التوحيد للشيخ عبد الله الغنيمان (١/ ٢٨)، الحافظ ابن حجر العسقلاني لعبد الستار الشيخ (ص٣٤٩)، منهج الأشاعرة في العقيدة للشيخ سفر الحوالي (ص١٤)، منهج الحافظ ابن حجر في تقرير العقيدة (ص٤٥٦).

(٤) انظر: إنباء الغمر (٤/ ١٢٦)، تقريظ لابن حجر على الرد الوافر لابن ناصر (ص١٦).

(٥) انظر: إنباء الغمر (٣/ ٣٤٥)، المنهل الصافي لابن تغري بردي (٢/ ٢٠).

قاضي قضاتهم[١].

ومع ما ذكرته مصادر ترجمته فإن دراسة سيرته وحياته العلمية قد كشفت عن أمر تجدر الإشارة إليه وهو: أنه لم يكن رَحِمَهُ ٱللَّهُ بحاجة للتقيّد بمذهب معين، وأنه استطاع أن يتخطى التقليد والتعصب المذهبي اللذين كانا شائعين في عصره، وذلك لاجتماع أدوات الاجتهاد فيه، فقد كان كما وصفه أعرف الناس به- تلميذه السخاوي- يأخذ بما وافق الدليل من أقوال الأئمة، وما أدى إليه اجتهاده عن طريق النظر والموازنة في النصوص الشرعية[٢]، سريعاً في الرجوع إلى الحق متى اتضح له حتى وإن لم يوافق الشافعية في مسائل عدة[٣].



(١) انظر: إنباء الغمر (٣/ ٣٤٥).

(٢) انظر: الضوء اللامع (٢/ ٣٩)، الجواهر والدرر (٣/ ١٠٤٩).

(٣) كمسألة عدد من تنعقد بهم الجمعة: فتح الباري (٢/ ٥٣٣)، مسألة الجهر بالقراءة في صلاة الكسوف: فتح الباري (٢/ ٧١٠)، مسألة موضع سجود قبل السلام أو بعده: فتح الباري (٣/ ١٢٢)، ومسألة قراءة البسملة مع الفاتحة في الصلاة: فتح الباري (٨/ ٩١٨).

المطلب الخامس
مهاراته العلمية و خاصة في علم الحديث

لقد مَنَّ الله تعالى على الحافظ ابن حجر بمواهب كثيرة، ومهارات علمية متعددة، ساعدته على النبوغ في شتى العلوم الشرعية، حيث برع في علوم مختلفة، وكان واحدًا من أعيان الأفذاذ في التفسير، والحديث، والفقه، وغيرها.

وقد مال الحافظ ابن حجر بمواهبه ميلة كاملة نحو فن الحديث، وعكف عليه، ووجَّه همَّته إليه مطالعةً، وقراءةً، وتصنيفًا، وإفتاءً[1].

ولعل مما أعان الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ على سرعة التحصيل وكثرة الإنتاج في علم الحديث النبوي خاصةً ما منحه الله عَجَّلَ من المهارات والمواهب التي جعلته يتفوق حتى على أقرانه ويتقدمهم ليصبح إمام أهل زمانه، ومن أبرز هذه المهارات والمواهب:

- مهارة التأمل والنظر، وقد تميز بهذه المهارة من صغره، حيث كان حفظه تأملاً على طريقة الأذكياء في ذلك غالبًا، ولم يكن حفظه للدرس على طريقة الأطفال المعتادة[2].

- مهارة الإستقراء والبحث وفحص المعلومة والتدقيق في صحتها، مع قوة الملاحظة والتركيز عند جمع المعلومات وتحليلها، وتفسيرها، ويتضح ذلك مثلاً من خلال دقته في نسبة الأقوال لأصحابها.

- مهارة التفكير والإبداع والإبتكار، مع القدرة على ترتيب المعلومات بإتقان، وحسن تصنيفها بحذق وبراعة، ويظهر ذلك في تفننه في التأليف والتصنيف، ومنها مثلاً: " فتح الباري" الذي لم ينسج على منواله، ولم تسمح قريحة بمثاله، و" تغليق

(١) انظر: الذيل على رفع الإصر للسخاوي (ص٨٠).

(٢) انظر: الجواهر والدرر (١/ ١٢٣).

التعليق" الذي لم يُسبق إليه، ولم يَعرج أحد قبله عليه[1].

- مهارة الشرح والتحليل والاستنباط والمناقشة العلمية، من حيث عرضه للمسائل، وتحرير محل النزاع، والتخريج، ونحوه، وليس أدلّ على ذلك من كتابه " فتح الباري" فهو نموذج واقعي يشهد للحافظ بطول الباع في هذا المضمار.
- مهارة التلخيص كما هو الحال مثلاً في كتابيه " تهذيب التهذيب" و"تقريب التهذيب".
- مهارة ضبط النفس، والتوازن الانفعالي لما تميَّز به من الحلم، والأناة.
- مهارة النقد العلمي الهادف المبني على الدليل، والبعيد كل البعد عن التعصب من خلال عرض الأقوال واختيار الراجح منها مع الدليل، كما سيأتي في كثير من المسائل التي قمت بدراستها في هذا البحث.
- المهارة اللفظية واللغوية، وتتجلَّى في مراعاته للقواعد اللغوية، وسيظهر ذلك جليًا عند دراسة المسائل اللغوية لاحقًا.
- المهارات العقلية والمعرفية التي تُظهر براعة المحدث ورسوخ قدمه في هذا العلم، وتكشف عن عقليَّة جبَّارة، وفكر ناضج، وبصيرة نافذة واعية، منها: قدرته على تتبع، واستحضار طرق كثيرة للحديث الواحد من الكتب والأجزاء. وكذلك قدرته على إظهار المناسبة بين الحديث والترجمة، لاسيَّما إن كانت هذه المناسبة خفيَّة، وأيضًا قدرته على تمييز الرواة الذين قد يُشتبه فيهم، وغير ذلك من المهارات.
- سرعة القراءة الحسنة: فقد قرأ "سنن ابن ماجه" في أربعة مجالس، وقرأ " السنن الكبرى " للنسائي في عشرة مجالس، وكذا " صحيح البخاري " انتهى منه في عشرة مجالس، وقرا " معجم الطبراني الصغير " في مجلس واحد بين صلاتي الظهر

---

(١) انظر: المرجع السابق (١/ ٣٢٢).

والعصر، وغير ذلك كثير[1].

- سرعة الكتابة مع الضبط: فقد كتب بخطه مالا يدخل تحت الحصر كما أشار إلى ذلك السخاوي وقد كتب بخطه " التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد " لابن نقطة في خمسة أيام، وكان يكتب من " صحيح البخاري " جزءاً من ثلاثين في اليوم[2].

- الذكاء والفطنة والنَّبَاهَه، وسرعة البديهة في الفهم والقراءة والكتابة، مما جعله يستوعب قدراً كبيراً من المسموعات، ويدونها في مدة قصيرة[3].

- الصبر والعزم، والهمة العالية، وإلا فقد تعرض لمخاطر كبيرة في رحلاته ممثلة في الغرق، والعطش، وقطع الطريق وغيرها، فكان الحافظ ممن ينطبق عليه قول المتنبي (ت:٣٥٤هـ):

وَإِذا كانَتَ النُّفُوسُ كِباراً تَعِبَتْ فِي مُرادِها الأَجْسامُ[4]

- الصحبة الطيبة الذين كانوا معه في غاية الديانة والتواضع، والاعتناء بالبيان، والاهتمام بفنونه، والبعد عن التوغل في الغل والحسد[5].

- استغلال جميع الظروف المتاحة بين العلم والعلماء[6].

---

(١) انظر: الجواهر والدرر (١/ ١٦١ وما بعدها).

(٢) انظر: المرجع السابق (١/ ١٦٧).

(٣) انظر: المرجع السابق (١/ ١٢٣).

(٤) صبح الأعشى (٢/ ٣٢٥) وخزانة الأدب (١/ ١٩٤).

(٥) انظر: الجواهر والدرر (١/ ١٦٩).

(٦) المرجع السابق (١/ ١٨٤).

المطلب السادس
آثاره العلمية ومؤلفاته الخاصة بالحديث وعلومه

إن من فضل الله ﷻ على هذه الأمة أن قيّض لها في كل عصر علماء جهابذة وهبوا أنفسهم لخدمة هذا الدين، فعكفوا على خدمة دينهم تدريساً وتأليفاً دون تعب أو كل.

وكان الحافظ ابن حجر من هؤلاء الأعلام الجهابذة الذين وهبوا أنفسهم لخدمة هذا الدين، تدريساً وتأليفاً في كل فنون التصنيف وبخاصة علوم الحديث والسنة النبوية فشرح واختصر، وذيل وابتكر، وجمع وهذب، وحشى وعقب، وخرّج وفهرس، فسبحان الذي يؤتي فضله من يشاء.

يقول تلميذه ابن فهد المكيّ واصفًا تلك المؤلفات: « ألّف التواليف المفيدة، المليحة الجليلة، السائرة الشاهدة له بكل فضيلة، الدالَّة على غزارة فوائده، والمعربة عن حسن مقاصده، جمع فيها فأوعى، وفاق أقرانه جنسًا ونوعًا، التي تشنَّفت بسماعها الأسماع، وانعقد على كمالها لسان الأجماع، فرُزِق فيها الحظ السَّامي عن اللمس، وسارت بها الركبان سير الشمس »[1].

وقد ابتدأ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في التأليف مبكراً، وذلك في سنة (٧٩٦هـ) وكان له من العمر ثلاث وعشرون سنة، وبقي يصنف فيها إلى آخر عهده بالدنيا، لذا يعتبر من المكثرين في التصنيف حيث وصلت مؤلفاته قريباً من الثلاثمائة[2].

وهي **من حيث حجمها**: متنوعه، منها الكبير الذي يقع في عدة مجلدات، والمتوسط، والصغير، ومنها ما هو على شكل فوائد أو إجابات مستفيضة على سؤال، ونحو ذلك.

---

(١) لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ (ص٢١٣).

(٢) انظر: الجواهر والدرر (٢/ ٦٥٩).

ومن حيث اكتمالها وتمامها: منها ما كمل قبل مماته، ومنها ما بقي في المسودات، ومنها ما شُرِع فيه، ولم يُكْمَل.

أما من حيث وجودها فأغلبها موجود، وبعضها وهو قليل في عداد المفقود[(١)].

وقد اعتنى بها العلماء والباحثون قديماً وحديثاً:

من القديم: تلميذه السخاوي فقد أفرد كتاباً عن شيخه ابن حجر سمّاه "الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر وأفرد فيه بابًا عن مصنفاته بلغت عنده (٢٧٣) مصنفاً[(٢)].

ومن العصر الحديث:كتاب "ابن حجر العسقلاني ومصنفاته ومنهجه وموارده في كتابه الإصابة" للدكتور شاكر محمود عبد المنعم، فهو دراسة وافية فريدة في بابها عن مؤلفاته، فقد أحصاها وتتبعها تتبعاً جيداً، ورتّبها على العلوم، وبلغ عددها عنده (٢٨١) مصنفاً، وأضاف ذكر (٣٨) مصنفاً احتياطاً تحت عنوان "الكتب المنسوبة إليه"[(٣)]، فشكر الله لهما.[(٤)]

---

(١) انظر: المرجع السابق، وابن حجر العسقلاني مصنفاته ودراسة منهجه وموارده في كتاب الإصابة (١/ ١٥٨ - ١٥٩).

(٢) انظر: الجواهر والدرر (٢/ ٦٥٩).

(٣) انظر: (٣٨٦ - ٣٩٨).

(٤) وانظر: معجم مؤلفات ابن حجر العسقلاني المخطوطة بمكتبات المملكة العربة السعودية، للدكتور: ناصر بن سعود بن عبد الله السلامة. حيث جمع -وفقه الله- مؤلفات الحافظ ابن حجر المخطوطة بمكتبات المملكة وبين في ذلك: عنوان المخطوط ورقم حفظة في المكتبة، وعدد الأوراق، والأسطر، واسم الناسخ، وتاريخ النسخ، وبين ما طُبع من هذه المخطوطات وتاريخ الطبع، واسم المحقق، والناشر، كما بين تعدد طبعات الكتاب الواحد؛ وقد اشتمل الكتاب على ١٢٦ مخطوط.

وسأكتفي هنا باستعراض بعض مؤلفاته في الحديث وعلومه:

١- إتحاف المهرة بأطراف العشرة[1].

٢- إنباء الغُمُر بأنباء العُمُر [2].

٣- الإِصابة في تمييز الصحابة[3].

٤- بلوغ المرام من أدلة الأحكام كان الفراغ منه عام (٨٢٨هـ)[4].

٥- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه: وانتهى منه سنة (٨١٦هـ)[5].

---

(١) جمع المصنف في هذا الكتاب أطراف الكتب العشرة التالية: "سنن الدارمي" و"صحيح ابن خزيمة" و" المنتقى لابن الجارود " و" مستخرج أبي عوانة " و"صحيح ابن حبان " و" مستدرك الحاكم " و" موطأ مالك " و" مسند الشافعي " و" مسند احمد " و"شرح معاني الآثار للطحاوي ".. كما أضاف المصنف كتاباً أخر وهو: " سنن الدارقطني"،ذلك جبراً للنقص الذي اعترى صحيح ابن خزيمة إذ لم يوجد منه سوى قدر ربعه. وقد طُبع في تسعة عشر مجلداً بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، بتحقيق مجموعة من المحققين وبإشراف من الدكتور/ زهير بن الناصر الشثري.

(٢) هو من أهم كتب التاريخ لعصر الحافظ ابن حجر؛ لكونه اشتمل على الحوادث والتراجم، وقد بناه على الحوليات، يبتدئ بسنة (٧٧٣هـ)، وينتهي بسنة (٨٥٠هـ). طبعته لجنة إحياء التراث الإسلامي بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة عام ١٣٨٩هـ في أربع مجلدات، بتحقيق/ حسن حبشي.

(٣) وهو محقق في قسم الكتاب والسنة بجامعة أم القرى في عدة رسائل علمية، وقد طُبع ضمن المشروعات العلمية لمعالي الشيخ الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي وصدرت موسوعة الإصابة بالتعاون مع مكتب التحقيق في دار هجر عام ١٤٢٩هـ، في خمسة عشر مجلداً.

(٤) طُبع عدّة طبعات منها: طبعة دار الصديق تحقيق/ عصام هادي، وطبعة دار العطاء تحقيق/ طارق عوض الله؛ وأودعت جميع التصحيحات على هذه الطبعتان وما سبقها في الطبعة الثانية لحاشية البلوغ للإمام ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ، الصادرة عن دار الامتياز، بإشراف الشيخ عبدالعزيز بن إبراهيم بن قاسم -حفظه الله-، ولعلها أصح الطبعات حتى الآن والله أعلم.

(٥) وهو تهذيب لكتاب المشتبه في الرجال أسمائهم وأنسابهم للحافظ الذهبي، فيه مزيد ضبط واستدراكات على الأصل. طبعته دار الأندلس بجده في خمس مجلدات.

٦- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة: كان الفراغ منه عام (٨٣٥هـ)[(١)].

٧- تنبيه أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس. وكان الفراغ منه (٨١٥هـ)[(٢)].

٨- تغليق التعليق على صحيح البخاري؛ وقد أتمه سنة (٨٠٤هـ)[(٣)].

٩- تهذيب التهذيب: وانتهى منه سنة (٨٠٧هـ)[(٤)].

١٠- تقريب التهذيب: وكان الفراغ منه سنة (٨٢٧هـ)[(٥)].

---

(١) هو في رجال "موطأ مالك" و"مسند الشافعي" و"مسند أحمد" و"مسند أبي حنيفة- الذي خرّجه الحسين بن خسرو من حديث الإمام أبي حنيفة_" طبعته دار البشائر الإسلامية في مجلدين، بتحقيق الشيخ د/ إكرام الله إمداد الحق.

(٢) ويسمّى أيضاً "طبقات المدلسين" وجملة ما فيه (١٥٢) نفساً، صنفهم على خمس مراتب. له طبعتان؛ الأولى: طُبعت في مكتبة المنار - الأردن بتحقيق/ عاصم عبدالله القريوتي، والثانية بتحقيق د.أحمد بن علي سير المباركي (حقق على أربع نسخ مخطوطة) طبعته مكتبة الملك فهد الوطنية ١٤٢٢هـ،في مجلد واحد.

(٣) وقد اشتمل على وصل معلقات صحيح البخاري من الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة، مع الحكم عليها وبيان درجتها من الصحة والحسن والضعف، وجعله على ترتيب الأصل باباً باباً. وقد طُبع بتحقيق/ د. سعيد بن عبدالرحمن القزقي، طبعه المكتب الإسلامي ودار عمار في خمس مجلدات.

(٤) اختصر فيه كتاب "تهذيب الكمال في أسماء الرجال" للحافظ المزّي، في رجال أصحاب الكتب الستة، بأسلوب جديد لا يخلو من فائدة؛ له عدّة طبعات أجودها -فيما أعلم- طبعة مؤسسة الرسالة: تحقيق إبراهيم الزيبق وعادل مرشد وتقع في أربع مجلدات.

(٥) هو مختصر لكتابه المذكور قبله، اقتصر فيه على بيان اسم الراوي وطبقته والحكم عليه بحكم يشمل أصح ما قيل فيه وأعدل ما وصف به من حيث الجرح والتعديل بألخص عبارة وأخلص إشارة. له عدة طبعات أشهرها طبعة دار العاصمة بالرياض بتحقيق أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني.

١١- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير[1].

١٢- القول المسدد في الذب عن مسند الإِمام أحمد؛ انتهى من تبييضه سنة (٨١٩هـ)[2].

١٣- الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف[3].

١٤- لسان الميزان[4].

١٥- مختصر الترغيب والترهيب[5].

١٦- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية[6].

---

(١) قام بتخريج أحاديث الشرح الكبير للرافعي، الذي يشرح فيه "متن الوجيز" في الفقه الشافعي، للغزالي. وله عدّة طبعات منها طبعة لمؤسسة قرطبة، ومكتبة نزار مصطفى باز في أربع مجلدات وطبعة أضواء السلف وذهب محققه إلى أن التسمية الصحيحة للكتاب هي التمييز.

(٢) ردّ فيه على الأحاديث التي حكم عليها بعض العلماء بالوضع وهي في مسند الإمام أحمد، طبعته مكتبة ابن تيمية – القاهرة كطبعة أولى في مجلد، عام١٤٠١هـ ومعه ذيله للعلامة المحدّث **محمد المدراسي الهندي**.

(٣) خرّج فيه الأحاديث المرفوعة التي في (تفسير الكشّاف) للزمخشري؛ وقد طُبع بذيل الكشاف في المجلد الرابع عن دار عالم المعرفة بيروت.

(٤) هو مختصر ومستدرك لكتاب (ميزان الاعتدال في نقد الرجال) للحافظ الذهبي، ذكر فيه من ليس في تهذيب الكمال للمزّي، وزاد عليه ما فات الذهبي مع انتقاد وتحقيق. له عدّة طبعات منها طبعة مكتب المطبوعات الإسلامية ببيروت، تحقيق/ عبدالفتاح أبو غدّة في تسع مجلدات.

(٥) هو مختصر لكتاب الحافظ المنذري (الترغيب والترهيب)، انتقى منه ما هو أقوى إسناداً وأصح متناً، فجاء في قدر ربع الأصل. طبُع في مجلد واحد بدار الفتح عام ١٤٠٥هـ، بتحقيق/ أسامة محمد عبدالعظيم حمزة.

(٦) أي زوائدها على الكتب الستّة ومسند أحمد، والمسانيد الثمانية: "مسند أبو داود الطيالسي" و"مسند الحميدي" و"مسند مسدد" و"مسند ابن أبي عمر" و"مسند أحمد بن منيع" و"مسند ابن أبي شيبة" و"مسند الحارث بن أبي أسامة" و"مسند عبد بن حميد" وأضاف إليها من مسند أبي يعلى، ومسند إسحاق بن راهويه. ورتبها على الأبواب. له عدّة طبعات أحسنها –حسب مبلغي من العلم– طبعة دار العاصمة في تسعة عشر مجلداً، بتحقيق مجموعة من المحققين مع تنسيق الدكتور ناصر الشثري.

١٧- النكت على علوم الحديث لابن الصلاح[١].

١٨- نخبة الفكر في بيان مصطلح أهل الأثر؛ وانتهى منه سنة (٨١٢هـ)[٢].

١٩- نزهة الألباب في الألقاب[٣].

٢٠- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر[٤].

---

(١) هو شرح ونكت واستدراك على مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، وهو مطبوع بتحقيق الشيخ الدكتور: ربيع بن هادي المدخلي والكتاب له طبعتان الأولى من منشورات الجامعة الإسلامية والثانية طبعتها دار الفرقان بالإمارات العربية المتحدة عجمان.

(٢) طُبع بتحقيق: عبدالحميد بن صالح بن قاسم آل أعوج سبر، دار ابن حزم طبعة أولى عام ١٤٢٧هـ ومعه: ثمرات النظر في علم الأثر، وقصب السكر نظم نخبة الفكر، إسبال المطر على قصب السكر ثلاثتها للإمام الصنعاني.

(٣) وهو مؤلف بديع في ألقاب المحدثين، طبعته مكتبة الرشد بالرياض عام ١٤٠٩هـ، بتحقيق: عبدالعزيز محمد بن صالح السديري.

(٤) طُبع مِراراً، ومن أشهر وأجود الطبعات -حسب مبلغي من العلم- الطبعة التي حققها نور الدين عتر وطبعتها دار الصباح والطبعة التي حققها أ.د. عبدالله الرحيلي من جامعة طيبة، ولعلي بن حسن الحلبي الأثري عناية بالكتاب وأخرج عليها نكتاً.

المطلب السابع
منزلته العلمية من خلال ثناء العلماء عليه

إن من نافلة القول أن نتحدث عن منزلة الحافظ ابن حجر العلمية، فمنزلته أشهر من أن يُكتب عنها صفحات، إلا أن ما لا يُدرك كله لا يُترك جُله، فأقول مستعينة بالله:

إن الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لقب بعدة ألقاب علمية منها: " الحافظ" و"أمير المؤمنين في الحديث" و"شيخ الإسلام "[1].

وقد أثنى عليه الجم الغفير من علماء عصره - سواء من مشائخه ومعاصريه وتلاميذه فمن بعدهم -، ووصفوه بالحفظ والإتقان والتقدم والعرفان، فأرشدوا الناس إليه، وحثوهم عليه، وأثنوا على مصنفاته، وشهدوا بأنها غاية، وأن إتقانها نهاية، حتى أن السخاوي عقد في هذا بابًا كاملاً في الجواهر، قال فيه: « فأما ثناء الأئمة عليه: فأعلم أن حصر ذلك لا يُستطاع، وهو في مجموعة كلمة إجماع، ولكنني أتيت بما حضرني من ذلك الآن على حسب الإمكان »[2].

وسرد في هذا الباب ثمانية وسبعون إمامًا من شيوخه وأقرانه وتلاميذه. منهم:

ثناء **شيخه العراقي**؛ حيث قال: « ولما كان الشيخ العلم الكامل الفاضل المحدث المفيد المجيد الحافظ المتقن، الضابط الثقة المأمون شهاب الدين أحمد أبو الفضل... فجمع الرواة والشيوخ، وميز بين الناسخ والمنسوخ، وجمع الموافقات والأبدال، وميز بين الثقات والضعفاء من الرجال، وأفرط بجده الحثيث حتى انخرط في سلك أهل الحديث، وحصل في الزمن اليسير على علم غزيز »[3].

---

(١) انظر: الجواهر والدرر (١/ ٦٨).

(٢) انظر: الجواهر والدرر (١/ ٢٦٣).

(٣) انظر: المرجع السابق (١/ ٢٧٠).

ويقول أحد معاصريه في بعض مراسلاته وهو **الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي الشافعي** (ت:٨٤٢هـ): « إلى مولانا وسيدنا شيخ الإسلام حافظ الأعلام، ناصر السنة، إمام الأئمة، قاضي قضاه الأمة... »[(١)].

ويقول فيه **تلميذه التقي ابن فهد المكي**: «... وهو علامة حافظ متقن، متين الديانة، حسن الأخلاق، لطيف المحاضرة، حسن التعبير، عديم النظير،لم تر العيون مثله، ولا أرى هو مثل نفسه»[(٢)].

ويقول **محدث حلب العلامة أبو ذر بن الرهان الحلبي**(ت:٨٨٤هـ): «قاضي القضاة بالممالك الإسلامية، إمام الأئمة وعالم الأمة، الشيخ الإمام العلامة، الحافظ الناقد الجِهبذ، خاتمة الحفاظ، حامل راية الإسناد، من لم تر عيناي مثله، ولا عينه في فنه»[(٣)].

ويقول **الحافظ جلال الدين السيوطي**: « شيخ الإسلام وإمام الحافظ في زمانه، وحافظ الديار المصرية، بل حافظ الدنيا مطلقًا»[(٤)].

ويقول العلامة **المحدث الشوكاني** (ت:١٢٥٠هـ): « الحافظ الكبير الشهير، الإمام المنفرد بمعرفة الحديث وعلله في الأزمنة المتأخرة... وشهد له بالحفظ والإتقان القريب والبعيد، والعدو والصديق، حتى صار إطلاق لفظ " الحافظ" عليه كلمة إجماع، ورحل الطلبة إليه من الأقطار، وطارت مؤلفاته في حياته، وانتشرت في البلاد، وتكالبت الملوك من قطر إلى قطر في شأنها، وهي كثيرة جدًا»[(٥)].

---

(١) انظر: المرجع السابق (١/ ٢٩٩).

(٢) انظر: لحظ الألحاظ (ص٢١٤).

(٣) انظر: الجواهر والدرر (١/ ٣٢٠).

(٤) انظر: طبقات الحفاظ (ص٥٥٢).

(٥) انظر: البدر الطالع (١/ ٨٨).

وإذا كان كذلك، فلعل اتفاق أهل الفضل في الثناء على الحافظ ابن حجر، وامتداحهم له، هو عامل بشراه في الدنيا، مع ما ينتظره - إن شاء الله تعالى- من جزيل في الآخرة، جزاءً وفاقًا من الله تعالى له، على ما قدمه من جهود طيبة لخدمة الإسلام بعامة، ولخدمة السنة النبوية المطهرة بخاصة.





التعريف بكتابه (فتح الباري شرح صحيح البخاري)

<u>وفيه ستـــة مباحـــث:</u>

- المبحث الأول: اسم الكتاب .
- المبحث الثاني: سبب تأليفه .
- المبحث الثالث: زمن وطريقة تأليفه .
- المبحث الرابع: نوع الشرح ومنهجه .
- المبحث الخامس: ميزاته .
- المبحث السادس: مكانته وقيمته العلميّة من خلال أقوال العلماء ومن خلال دراستي للمسائل.

* *   * *** *   * *

المبحث الأول: اسم الكتاب

اسمه كما قال مؤلفه في افتتاحية كتابه: « وسميته " **فتح الباري بشرح صحيح البخاري** " »[1].

و به عُرِف واُشْتُهِر، بل إذا أُطلق فقيل (**الفتح**) لا ينصرف الذهن إلا إليه.

وإن كان الحافظ ابن رجب الحنبلي (ت:٧٩٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد سبقه إلى هذه التسمية، فقد شرح صحيح البخاري وسماه (فتح الباري)، إلا أنه توفي قبل إكماله[2].

ويجيب تلميذه السخاوي في معرض حديثه عن تسمية ابن رجب، وكيف للحافظ ابن حجر أن يقلّد من سبقه؟ فقال: «... لكن سمعت صاحب الترجمة يذكر أنه لم يطلع على ذلك»[3] فعبارته تفيد بأن الحافظ ابن حجر لم يقلد أحدًا، وأن اسم كتابه من ابتكاره.

وقد سُمِّيت مولَّفات بعد شرح ابن حجر بهذا الإسم، أُورِدُها وإن لم تكن كلُّها شرحًا لصحيح البخاري؛ للفائدة:

١/ فتح الباري شرح الجامع الصحيح للبخاري للزيدبوري الهندي الحنفي (ت:٩٦٨هـ)[4].

٢/ فتح الباري في شرح غريب البخاري، لأبي العبّاس أحمد بن قاسم البوني (ت:١١٣٩هـ)[5].

---

(١) فتح الباري (١/ ٥)

(٢) انظر: الجواهر والدرر (٢/ ٦٧٥).

(٣) انظر: الجواهر والدرر (٢/ ٦٧٥).

(٤) انظر: هدية العارفين لإسماعيل البغدادي (١/ ٤٩٣).

(٥) انظر: إتحاف القاري (ص٨٢).

٣/ فتح الباري في تخريج أحاديث البخاري لمحمد بن عبد الله الحسني الفاسي (ت:١٢٠٤هـ)[1].

إلّا أنه كما أسلفت إذا أُطلق (فتح الباري) فإن الذهن ينصرف لكتاب الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

---

(١) انظر: هدية العارفين لإسماعيل البغدادي (٢/ ٣٤٧).

المبحث الثاني: سبب تأليفه

يستفاد من كلام الحافظ ابن حجر في افتتاحية كتابه " **هدي الساري**" أن أهمية صحيح البخاري، وكونه متلقى بالقبول لدى المسلمين عامة، هو السبب الحامل له على تأليف الشرح له(١).

وهذا السبب معلوم بطبيعة الحال، ويمكن أن يقال أيضًا: إن الحافظ وجد أن صحيح البخاري - على أهميته - لم يشرح بشرح يليق بمقامه فدفعه ذلك إلى القيام بهذا الشرح على الطريقة المثلى.

و يستشف هذا السبب من كلام ابن خلدون (ت:٨٠٤هـ) في " مقدمته" حيث ذكر النواحي التي لابد لمن يشرح " صحيح البخاري" أن يعتني بها، من معرفة الطرق المتعددة ورجالها، وإمعان النظر في التفقه في تراجمه، ثم قال: «ولقد سمعت كثيرًا من شيوخنا رَحِمَهُمُ اللَّهُ يقولون: شرح كتاب البخاري ديّن على الأمة، يعنون أن أحدًا من علماء الأمة لم يوفِ ما يجب له من الشرح لهذا الاعتبار»(٢).

فكأنه رَحِمَهُ اللَّهُ حمل على عاتقه هذه الأمانة والدّين ودفعه ذلك إلى القيام

---

(١) انظر: هدي الساري (ص٥-٦).

بل إن الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ اعتنى بالجامع الصحيح للإمام البخاري ما لم يعتني بغيره من الكتب، فمن الكتب التي ألفها وتخص الجامع الصحيح - سوى الفتح -: هدي الساري، تغليق التعليق، التشويق، التوفيق، تجريد التفسير من صحيح البخاري، بيان ما أخرجه البخاري عاليًا، ثلاثيات البخاري، المهمل من شيوخ البخاري، فوائد الاحتفال في بيان أحوال رجال البخاري المذكورين في صحيح البخاري (زيادة على ما في تهذيب الكمال)، بغية الراوي بإبدال البخاري، النكت على تنقيح الزركشي، انتقاض الاعتراض، الاستنصار على الطاعن المعتار، الأعلام بما ذكر من الأعلام. وغيرها من الكتب. انظر: ابن حجر ودراسة مصنفاته (١/ ١٨٦ -١٩٨، ٢١٥، ٢١٢، ٢٠٢، ٢٥١ ...).

(٢) مقدمة العلامة ابن خلدون (٢/ ٣٧٣).

بهذا العمل وسداد ديّن الأمه. وقد قال بعض العلماء- معلقًا على كلام ابن خلدون هذا -: « ولعل ذلك الديّن قضى بشرح المحقّق: ابن حجر والعيني والقسطلاني بعد ذلك »[١].

وهو ما رآه تلميذه السخاوي، حيث قال: « لو وقف عليه ابن خلدون القائل بأن شرح البخاري إلى الآن دَينٌ على الأمة، لقرَّتْ عينُه بالوفاء والاستيفاء »[٢].

(١) انظر: كلام حاجي خليفة في كشف الظنون (١/ ٦٣٥).

(٢) التبر المسبوك (ص٢٣١).

المبحث الثالث: زمن وطريقة تأليفه

۞ زمن تأليفه للفتح:

مكث الحافظ ابن حجر في تأليف كتابه "فتح الباري" ربع قرن كاملاً بل أكثر؛ فإنه ابتداء في مقدمته "هدي الساري" في أوائل سنة (٨١٣هـ)، ولما تمت المقدمة بدأ في تأليف الشرح وذلك سنة (٨١٧هـ)، وانتهى منه في أول يوم من رجب سنة (٨٤٢هـ)، وهذا سوى ما ألحق فيه بعد ذلك، فلم ينته إلا قبيل وفاته[(١)].

۞ طريقة تأليفه:

ابتدأ ابن حجر في الشرح، فكتب منه قطعه مسرفة في الأسلوب البلاغي الـمُسْهِب، لكنه خشي أن يعيق الاستمرار بمثل هذا الأسلوب عن تكملته على تلك الصفة، فابتدأ في شرح متوسط[(٢)].

اتبع الحافظ في تأليف كتابه طريقة الشورى العلمية، وذلك أنه بدأ تأليف الكتاب على طريق الإملاء، وأمضى في ذلك خمس سنين أو نحوها، ثم اجتمع عنده جماعة من طلبة العلم المهرة، ووافقوه على تحرير الشرح، فصار الحافظ يكتب بخطه منه شيئاً فشيئاً، فيكتب الكراس، ثم يتداوله الطلبة بينهم، ويحصّله كل واحد منهم بنسخه، ويجتمع بهم في يوم من الأسبوع للمقابلة وتصحيح النسخ المكتوبة، مع المباحثة في ذلك والتحرير، فصار السّفر لا يكمل منه شيء إلا وقد قُوبل وحُرر.

وكان يتولى القراءة البرهان بن خِضْر العثماني (ت:٨٥٢هـ) وكان الناس يعرضون أسئلتهم واعتراضاتهم ومناقشاتهم، وكان الحافظ ابن حجر يتولى الرد

---

(١) انظر: الجواهر والدرر (٢/ ٦٧٥)، البدر الطالع (١/ ٨٩).

(٢) وساق قبل البدء بالشرح أسانيده إلى الأصل بالسماع أو الإجازة على نمط مخترع، لأنه سمع بعض الفضلاء يقول: (الأسانيد أنساب الكتب)، فساقها على مساق الأنساب، انظر: فتح الباري (١/ ٥).

عليها، وهكذا كلما تم تأليف جزء يحرر ويهذب بالمقابلة[1].

وقد آثر الحافظ هذه الطريقة - وإن كان فيها بطء في السير - لما فيها من المصلحة، واستمر عليها إلى أن يسّر الله تعالى إكمال الكتاب.

(١) انظر: مقدمة انتقاض الاعتراض (١/ ٧).

المبحث الرابع: نوع الشرح ومنهجه

۞ نوع الشرح:

يدرك القارئ لفتح الباري أن الحافظ في شرحه اعتمد ما يعرف بالشرح الموضعي، أو الشرح بالقول، وهو الذي يتصدى فيه الشارح لمواضع معينة من سند الحديث ومتنه، فيذكر اللفظ أو العبارة، ويصدرها بكلمه (قوله)، ثم بعد ذلك يشرح اللفظ أو العبارة من مختلف جوانبها، وإن تعددت موضوعاتها[1].

۞ منهج الشرح:

أوضح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ المنهج العام الذي رسمه لنفسه في شرحه على الصحيح، فقال في مقدمة " **هدي الساري** ": « فأسوق - إن شاء الله - الباب وحديثه **أولاً**.ثم أذكر وجه المناسبة بينهما أن كانت خفيَّة.

ثم أستخرج **ثانياً** ما يتعلق به غرض صحيح في ذلك الحديث من الفوائد المتنيّة والإسنادية من تتمات، وزيادات، وكشف غامض، وتصريح مدلِّس بسماع، ومتابعة سامع من شيخ اختلط قبل ذلك، منتزعاً كل ذلك من أمهات المسانيد، والجوامع، والمستخرجات، والأجزاء، والفوائد، بشرط الصحة أو الحسن فيما أورده من ذلك.

---

(١) بين أبو الطيب القنوجي في كتابه أبجد العلوم (ص١٠٩) أساليب الشروح؛ وأنها على ثلاثة اقسام:

الأول: الشرح ب (قال أقول) فتكون (قال) أي: صاحب المتن، و(أقول) أي: الشارح.

الثاني: الشرح بـ(قوله): وفي أمثاله لا يلتزم المتن وإنما المقصود ذكر المواضع المشروحة ومع ذلك قد يكتب بعض النسّاخ متنه تمامًا إما في الهامش وإما في المسطر فلا ينكر نفعه. وهو ما اتبعه الحافظ ابن حجر.

والثالث: الشرح مزجًا ويقال له: (شرح ممزوج) تمزج فيه عبارة المتن والشرح ثم تمتاز إما بالميم والشين وإما بخطٍ يُخَطُ فوق المتن وهو طريقة أكثر الشراح المتأخرين من المحققين وغيرهم لكنه ليس بمأمون عن الخلط والغلط.

وثالثاً: أَصِلُ ما انقطع من معلَّقاته، وموقوفاته، وهناك تلتئم زوائد الفوائد وتنتظم شوارد الفرائد.

ورابعاً: أضبط ما يشكل من جميع ما تقدَّم من أسماءً وأوصافًا، مع إيضاح معاني الألفاظ اللغوية، والتنبيه على النكت البيانية، ونحو ذلك.

وخامساً: أورد ما استفدته من كلام الأئمة مما استنبطوه من ذلك الخبر من الأحكام الفقهية، والمواعظ الزهدية، والآداب المرعيَّة، مقتصراً على الراجح من ذلك، متحرياً للواضح دون المستغلق في تلك المسالك، مع الاعتناء بالجمع بين ما ظاهره مع غيره، لتنصيص على المنسوخ بناسخه، والعام بمخصصه، والمطلق بمقيّده، والمجمل بمبيّنه، والظاهر بمؤوله، والإشارة إلى نكت من القواعد الأصولية، ونبذ من فوائد العربية، ونخب من الخلافيات المذهبية، بحسب ما اتصل بي من كلام الأئمة واتسع له فهمي من المقاصد المهمة، وأراعي هذا الأسلوب -إن شاء الله تعالى- في كل باب، فإن تكرر المتن في باب بعينه غير باب تقدم، نبّهت على حكمة التكرار من غير إعادة له، إلا أن يتغاير لفظه أو معناه، فأنبّه على الموضع المغاير خاصة، فإن تكرر في باب آخر اقتصرت فيما بعد الأول على المناسبة، شارحاً لما لم يتقدم له ذكر، منبّهاً على الموضع الذي تقدم بسط القول فيه، فإن كانت الدلالة لا تظهر في الباب المقدم إلا على بُعد غيّرت هذا الاصطلاح بالاقتصار في الأول على المناسبة، وفي الثاني على سياق الأساليب المتعاقبة، مراعياً في جميعها مصلحة الاختصار دون الهذر والإكثار»[(١)].

ثم ختم الحافظ ابن حجر هذا السفر العظيم بحديث كفارة المجلس وأشار إلى طرقه[(٢)].

---

(١) هدي الساري (ص٧).

(٢) انظر: فتح الباري (١٣/ ٦٨٠).

المبحث الخامس: ميزات فتح الباري

امتاز "فتح الباري" بالعديد من المميزات التي تفوق الوصف، فالناظر فيه يجد نفسه واقفاً أمام موسوعة ضخمة في شتى مجالات العلم، ولعل من أبرز تلك المميزات ما يلي:

١/ ميزة الشارح والمشروح: فالكتاب المشروح هو: " صحيح البخاري" أصح الكتب بعد كتاب الله، وشارحه: هو: " الحافظ ابن حجر" العالِم الناقد الماهر، المحقق المدقق، إمام الصناعة الحديثية في زمانه.

٢/ مقدمته النافعة " هدي الساري" وهي من أكثر ما شوق الناس إليه، كما قال الحافظ: « وكان سبب رغبتهم فيه اشتهار المقدمة، فصار من يعرف فصولها يتشوق إلى الأصل »[١].

٣/ اعتماده على أتقن روايات الصحيح عنده[٢]، مع التنبيه إلى ما يحتاج إليه مما يخالفها، وإشارته إلى ما وقع في روايات الصحيح المختلفة من اختلاف لفظ أو تصحيف أو تحريف أو سقط،كما سيظهر ذلك جليًّا عند دراسة المسائل في القسم الثاني من الرسالة.

٤/ اعتماده في شرح الحديث على جمع طرقه، وإيراد الشواهد والروايات المتعلقة بمضمونة، وربما تبين من بعضها ترجيح احد الاحتمالات في الحديث معنىً وإعراباً[٣].

---

(١) انتقاض الاعتراض (١/ ٥٢).

(٢) حيث أشار الحافظ ابن حجر إلى اعتماده على رواية الحافظ أبي ذر الهروي عن مشايخه الثلاثة - المستملي والسرخسي والكشميهني - لضبطه لها وتمييزه لاختلاف سياقها، وتعهده بالتنبيه إلى ما يحتاج إليه مما يخالفها. انظر: فتح الباري (١/ ٩).

(٣) انظر: الجواهر والدرر (٢/ ٧٠٧).

٥/ تنبيه الحافظ فيه على أوهام شراح الصحيح قبله، وأصحاب الأطراف والمستخرجات والجمع بين الصحيحين، ومن ألف في رجال البخاري أو الشيخين أو تراجم الصحيح، وكذلك بعض المحدثين والفقهاء والأصوليين والمؤرخين واللغويين فيما له تعلق بتراجم وأحاديث الصحيح روايةً ودراية[(١)].

٦/ جمعه للأقوال في المسائل المبحوثة واستيعابه لها إلى حد كبير، ومحاولته التوفيق بينها، مع تأنيه الشديد في الترجيح وتقديم بعضها على بعض[(٢)].

٧/ اشتماله على بعض بحوث وتحقيقات وفوائد علمية قيّمة في موضوعات وفنون شتى، وبعضها نادر لا يكاد الباحث يجدها في غيره من المصادر[(٣)].

٨/ كثرة موارده التي استقى منها مادة الشرح وتنوعها حتى شملت جل فنون المعرفة، ولقد ازدحم كتابه بأسماء المصنفات التي تعد في وقتنا في عداد المفقود؛ مما يجعل الفتح بوابة مهمة للأخذ عن تلك المصادر[(٤)].

٩/ امتياز شرحه «بأمانة النقل، وسلاسة العرض، ودقة التعبير، وحسن التلخيص، ووجازة القول، ونصاعة الرأي، وقوة العارضة في الإِعراب عما يراه حقاً، وتفنيد ما يلوح له وهنه أو بطلانه»[(٥)].

---

(١) انظر على سبيل المثال: تنبيهه على وهم الداودي (٣/ ٤٤٧)، ووهم الكرماني (٦/ ١٤٢)، وابن التين (٧/ ٥٠١)، والحميدي (٥/ ٤٥)، ابن العربي (٣/ ٤٧٣)، المزي (٤/ ٧٦). وانظر للاستزادة: الحافظ ابن حجر العسقلاني لعبد الستار الشيخ (ص٥٢١).

(٢) ويتبين هذا بوضوح أثناء دراسة المسائل في القسم الثاني من الرسالة.

(٣) انظر: إرشاد الساري للقسطلاني (١/ ٤٢).

(٤) انظر: الحافظ ابن حجر العسقلاني لعبد الستار الشيخ (ص٥٨٢-٥٨٧)، منهج الحافظ ابن حجر العسقلاني في العقيدة لكندو(ص١٥٦).

(٥) انظر: المدخل إلى فتح الباري للسيد أحمد صقر (ص٥٠)، بدر الدين العيني وأثره في علم الحديث لصالح معتوق (ص٢٣٨).

١٠/ تأدبه مع العلماء والمناقشين حتى قال السخاوي: « وأما كثرة أدبه مع العلماء المتقدمين منهم والمتأخرين، فمشهور بحيث كان إذا تعقب النووي بشيء يقول: وعجبت للشيخ مع سعة علمه، كيف قال ذلك؟ وما أشبه ذلك من العبارات »[١].

١١/ سيره على نسق واحد في شرحه من أول الكتاب إلى آخره، إذ مع طول المدة التي ألفه فيها، لم يختل نظام شرحه، ولم يحد عن منهجه[٢].

١٢/ ذكره في نهاية كل كتاب عدد ما فيه من الأحاديث المرفوعة[٣] والموقوفة[٤] والمكررة والمعلقة[٥]، وما وافق مسلم البخاري في تخريجها، كما ختم شرحه بذكر عدد أحاديث الجامع موصولا ومعلقا بالمكرر وبدونة، وعدد الأحاديث التي وافق مسلم البخاري في تخريجها، وعدد الآثار الموقوفة على الصحابة فمن بعدهم[٦].

١٣/ يعتبر الفتح من الكتب التي من تصانيف الحافظ التي كان الحافظ راضيًا عنها. يقول السخاوي: « سمعته يقول لست راضياً عن شيء من تصانيفي، لأني عملتها في ابتداء الامر، ثم لم يتهيأ لي من يحررها معي، سوى " شرح البخاري"

---

(١) انظر: الجواهر والدرر (٣/ ١٠٤٣).

(٢) انظر: الحافظ ابن حجر العسقلاني لعبد الستار الشيخ (ص٥٥٠)، منهج الحافظ ابن حجر في العقيدة لمحمد كندو (ص١٥٧).

(٣) الحديث المرفوع هو: هو ما أضيف إلى رسول الله ﷺ خاصة، من قول أو فعل أو تقرير. انظر: المنهل الروي (٤٠)، تدريب الراوي (١/ ١٨٣).

(٤) الحديث الموقوف: هو عند الإطلاق ما رُوي عن الصحابي من قوله أو فعله أو نحو ذلك فيوقف عَلَيْهِم ولا يتجاوز به إلى رسول الله ﷺ. انظر: الكفاية في علم الرواية (ص٢١)، المنهل الروي (ص٤٠).

(٥) الحديث المعلق: هو ما حذف من مبتدأ إسناده واحد فأكثر، كقول الشافعي: قال نافع أو قال ابن عمر أو قال النبي وكأنه مأخوذمن تعليق الجدار أو الطلاق لاشتراكهما في قطع الاتصال. انظر: المنهل الروي ص(٤٩)، النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي(١/ ٩٧).

(٦) انظر على سبيل المثال: فتح الباري (٦/ ٤٣٤)، (٦/ ٦٤١)، (٧/ ٣٤٧).

"ومقدمته" "والمشتبه" و"التهذيب"، "ولسان الميزان"»[1]. وغير ذلك من المميزات التي يصعب حصرها.

(١) الجواهر والدرر (٢/ ٦٥٩).

المبحث السادس: مكانته وقيمته العلمية من خلال أقوال العلماء ومن خلال دراستي للمسائل

لقد أثنى العلماء على مؤلفات الحافظ ابن حجر بصورة إجمالية، إلا أنهم خصُّوا "فتح الباري" بنصيب عظيم من المدح والثناء، وإليك بعض أقوال أهل العلم في الثناء عليه:

١/ قال الحافظ ابن حجر - فيما حكاه عنه تلميذه السخاوي - بياناً لقيمة كتابه: ولولا خشية الإعجاب لشرحت ما يستحق أن يوصف هذا الكتاب، لكن الحمد لله على ما أولى، وإياه أسأل أن يعين عل إكماله منّاً وطولاً[١].

٢/ وقال السخاوي: شرح البخاري المسمى " فتح الباري" من أجلّ تصانيفه مطلعًا، وأنفعها للطالب مغترفًا ومشربًا، وأجلها، وأشهرها ذكرًا[٢].

٣/ وقال الإمام السيوطي: وقد صنف التصانيف التي عمّ النفع بها، كشرح البخاري الذي لم يُصنِّف أحد في الأولين ولا في الآخرين مثله[٣].

٤/ ولما طلب إلى الإمام الشوكاني أن يشرح "صحيح البخاري" قال الحديث المشهور: " لا هجرة بعد الفتح"[٤]، يعني " فتح الباري"، ولا يخفى ما فيه

---

(١) الجواهر والدرر (٢/ ٦٧٥).

(٢) المرجع السابق.

(٣) طبقات الحفاظ (ص٥٥٢).

(٤) هو جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الجهاد والسير، باب فضل الجهاد والسير (٢/ ٣٠٢) حديث رقم (٢٧٨٣) واللفظ له، ومسلم في صحيحه: كتاب الحج باب تحريم مكة وصيدها وخلاها (٢/ ٩٨٦) حديث رقم (١٣٥٣) كلاهما من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسول الله ﷺ يوم الفتح - فتح مكة -: "لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الفَتْحِ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ، وَإِذَا اسْتُنْفِرْتُمْ فَانْفِرُوا".

من اللطف[1].

٥/ وقال سماحة الشيخ العلامة عبد العزيز بن باز (ت:١٤٢٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ معللاً قيامه بإعادة طبع كتاب "فتح الباري" وتصحيحه: « وذلك لما لهذا الكتاب الجليل من المنزلة الرفيعة بين أهل العلم، لما اشتمل عليه من إيضاح ما أشكل في الجامع الصحيح، وتخريج ما فيه من الأحاديث والآثار المعلقة، وبيان كثير من مسائل الإجماع والخلاف المتعلقة بأحاديث الكتاب، والتنبية على كثير من أوهام بعض شراح الجامع الصحيح وغيرهم، وغير ذلك من الفوائد الكثيرة، والفرائد النادرة التي اشتمل عليها هذا الشرح العظيم »[2].

فهذه الأقوال النيرة من هؤلاء الشهود الثقات تعكس لنا أهمية "فتح الباري" وقيمته العلمية التي جعلته يتبوأ المنزلة الرفيعة بين شروح الحديث النبوي بعامة، وشروح الجامع الصحيح بخاصة، وينفرد عنها بالشهرة والانتشار الواسع

قد فزتمُ بين الأنامَ وحزتمُ ... رهن السباق بنشر فتح الباري
فالله يكلؤكم ويُبقي مجدكم ... ويحوطكم من أعين الأغيار[3]

أما قيمته البارزة - كما ظهرت لي- من خلال دراستي للمسائل الترجيحية؛ فهي كما يلي:

١/ كتاب (فتح الباري) يعتبر موسوعة علمية فريدة، ومكنزاً لأصول العلم، فالمتأمل في هذا المؤلَف الذهبي يدرك تماماً حجم العلوم الغزيرة التي فيه، والفوائد المتدفقة منه.

٢/ وقع لي من خلال دراستي للمسائل الترجيحية من (بداية كتاب فُرض

---

(١) فهرس الفهارس (١/ ٣٢٣).

(٢) مقدمة الطبعة السلفية لفتح الباري (١/ ٣).

(٣) قاله: أحمد بن أبي الفتح بن أبي البركات، الضوء اللامع (٢/ ١٣٧).

الخُمُس إلى نهاية كتاب مناقب الأنصار) من الفوائد الكثير خاصةً في علم الحديث فوجدت نفسي أمام عالم جليل تظهر ملكته العلمية في كل الفنون؛ وعلى كل ما يرغب طالب العلم الوقوف عليه من كشف عن مبهمات الحديث في المتن والإسناد، أو استنباط لحكم، أو ضبط لفظ، أو وصل معلَّق، أو الوقوف على آراء العلماء في مسألة ما وتفنيدها، وكذلك معرفة دقائق الجرح والتعديل، وغير ذلك الكثير.

٣/ المتتبع لهذا الكتاب يجد أنه أمام معجم مفصل في كل ميادين العلم، حيث جمع مصادر أكثر الفنون[1] واستقى منها مادة علمية ضخمة، كونت مكتبة هائلة، تضمنت اقتباسات من مؤلفات ومصادر قد يكون بعضها فُقد أو لم يصل إلينا بعد، وقلما تجدها عند غيره من الشراح.

٤/ أن هذا الكتاب يعتبر ثروة علمية، حيث قد اعتمد عليه غير واحد من شراح صحيح البخاري، وأفادوا منه الكثير، بل منهم من جعله من جملة الأصول التي بنى عليها كتابه[2].

٥/ لا يزال هذا الكتاب القيم مرجعًا مهمًا للباحثين والدارسين في شتى المجالات المختلفة منذ وقت تأليفه إلى وقتنا الحاضر، وتشهد له بذلك الدراسات

---

(١) ولقد قام الشيخ أبي عبيدة مشهور بن سلمان بجرد هذه الكتب وتضمينها في مجلد سماه (معجم المصنفات الواردة في فتح الباري) وقد بلغت المصنفات المذكورة في هذا الكتاب(١٤٣٠ (كتابا، استفاد منها الحافظ في كتابه"فتح الباري".

(٢) انظر على سبيل المثال: عمدة القاري (٢٢/ ٢٦- ٩٤- ٩٥- ٢٣٨-٢٦١-٢٨٦-٢٩٩). ولقد كان الإمام العيني يستمد من الفتح عن طريق استعارة ما أُكمل من الكتاب أولاً فأول من أحد طلبة ابن حجر وهو ابن خضر الذي استأذن ابن حجر في إعارته له، فأذن له رغبة في عموما لنفع، فكان العيني يدخل كلام ابن حجر في شرحه دون أن ينص على نقله منه. انظر: كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري لمحمد الخضر الجكني الشنقيطي (١/ ١٠٩، ١١٠).

المعاصرة- من ضمنها هذه الدراسة-. وما كل ذلك إلا دليلاً قاطعًا على علوّ منزلته ومكانته التي تبوأها بين كتب التراث الأصيلة، فجزاه الله تعالى خير الجزاء وأوفره.



منهج الحافظ ابن الحجر في ترجيح المسائل

وفيه تمهيد وثلاث مباحث:

- التمهيد: معنى الاختيار والترجيح، والفرق بينهما .
- المبحث الأول: صيغ الترجيح وأساليبه عند الحافظ ابن حجر.
- المبحث الثاني: وجوه الترجيح عند الحافظ ابن حجر.
- المبحث الثالث: أنواع المسائل التي رجحها ابن حجر وأقسامها.

* *　　* ** *　　* *

تمهيـــــد
معنى الاختيار والترجيح، والفرق بينهما

إن المتأمل في أقوال السلف من العلماء كالمحدثين والمفسرين يجد أن لهم في المسألة الواحدة الكثير من الأقوال والآراء، وهذه الآراء تختلف في المعنى وتتفاوت في القوة، ثم بعد ذلك تجدهم يختارون ويرجحون؛ عملاً للراجح وتركًا للمرجوح. لذا لزم تعريف كلا المصطلحين

فالاختيار في اللغة: هو طلب ما هو خير وفعله[(١)]. يقول ابن فارس: « [خير] الخاء، والياء، والراء، أصله العطف، والمَيْل، ثمَّ يُحمل عليه، فالخير خلافُ الشر، لأن كلَّ أحد يميل إليه ويعطف على صاحبه »[(٢)].

والاختيار: هو الاصطفاء، والانتقاء، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا ﴾ [الأعراف:١٥٥][(٣)].

وقال بعضهم: « الاختيار: الإرادة مع ملاحظة ما للطرف الآخر كأن المختار ينظر إلى الطرفين، ويميل إلى أحدهما »[(٤)]. وقيل هو: « الميل إلى ما يُراد ويُرتضى »[(٥)].

ومن تعريفات الاختيار في الاصطلاح: أنه « ترجيح الشيء، وتخصيصه، وتقديمه على غيره »[(٦)].

---

(١) انظر: الكليات للكفوي ص (٦٢).

(٢) معجم مقاييس اللغة لابن فارس(٢/ ٢٣٢) [مادة خَيَرَ].

(٣) انظر: لسان العرب (٤/ ٢٦٧) [مادة خَيَرَ].

(٤) الكليات للكفوي ص (٦٢).

(٥) الحدود الأنيقة لزكريا الأنصاري السنيكي ص (٦٩).

(٦) قواعد الفقة لمحمد البركتي ص (٤٠).

وقيل هو: « الصورة أو الوجه أو الحرف الذي يختاره القارئ من بين مرويَّاته، أو الراوي من بين مسموعاته، أو الآخذ عن الراوي من بين محفوظاته، وكلٌّ واحد منهم مجتهد في اختياره »[1].

أما الترجيح في اللغة: فيقول ابن فارس: « [رجح] الراء، والجيم، والحاء: أصل واحد، يدُلّ على رَزَانةٍ، وزيادةٍ، يقال: رَجَحَ الشيء، وهو راجح، إذا رَزَن، وهو من الرجحان »[2].

ويقال: « الراجح الوازن، ورجح الشيء بيده: رزنه، ونظر ما ثقله، وأرجح الميزان أي: أثقله حتى مال »[3]. و«يطلق مجازاً على اعتقاد الرجحان »[4].

ومن تعريفات الترجيح في الاصطلاح: هو: « تقوية أحد الدليلين بوجه معتبر »[5].

وعرَّفه بعضهم: « بأن الترجيح تقوية أحد الطريقين على الآخر، ليعلم الأقوى فيعمل به، ويطرح الآخر »[6].

والترجيح عند المفسرين: « تقوية أحد الأقوال في تفسير الآية لدليل أو قاعدة تقوية، أو لتضعيف أو ردِّ ما سواه »[7].

---

(١) انظر: مدخل في علوم القراءات للسيد رزق الطويل (ص٥٥)، صفحات في علوم القراءات لأبو طاهر السندي (ص٢٨٧ وما بعدها).

(٢) معجم مقاييس اللغة (٢/ ٤٨٩) [مادة رَجَحَ].

(٣) لسان العرب (٢/ ٤٤٥) [مادة رَجَحَ].

(٤) كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي ص (٤١٥).

(٥) التوقيف على مهمات التعريف للمناوي ص (٩٥).

(٦) المحصول في علم الأصول للرازي (٥/ ٣٩٧).

(٧) قواعد الترجيح عند المفسرين لحسين الحربي (ص٣٥).

وعند الأصوليين: « تقوية إحدى الأمارتين على الأخرى لدليل »[1].

وقد تبين لي من خلال ما تقدم من تعريفهما ومن خلال ما وقع لي من مسائل في (كتاب فرض الخُمُس إلى نهاية كتاب مناقب الأنصار) أن كلا المصطلحين- الاختيار والراجح - هما بمعنى واحد ولا فرق بينهما، وأنهما يتفقان في وجود متعدد يُختار منه أو يُرجح فيه، ولا يُقدم ذلك القول إلا لدليل رآه العالم، أو لكونه مناسبا للسياق، أو للقرائن المحفوفة به، أو غير ذلك من المرجحات. وأن الاختلاف بينهما هو في المسمى، وكما قال أهل العلم: لا مشاحَّة في الاصطلاح.

كما أني لم أجد الحافظ يخص ألفاظاً للترجيح وأخرى للاختيار، بل قد تنوعت وتعددت عنده الألفاظ، وقد يستخدم اللفظ الواحد في مواضع متعددة حسب ما يقتضيه السياق.

(١) شرح الكوكب المنير لابن النجار الحنبلي (٤/ ٦١٦)، وانظر أيضاً: البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي (٨/ ١٤٥).

المبحث الأول
صيغ الترجيح وأساليبه عند الحافظ ابن حجر

(أ) صيغ الترجيح عند الحافظ ابن حجر:

كما أن الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ تميز في شرحه للصحيح، تميز كذلك في ترجيحاته وأقواله وقوة بيان ما يترجح عنده؛ فساهم بذلك مساهمة جلية في هذا الفرع المهم من فروع العلم، وقد أثرى وأفاد بذلك العلماء من بعده بوجوه وأساليب وصيغ عده، ومن أبرز الصيغ في جزئيتي المحددة هي:

أولاً: الترجيح بلفظ صريح:

تعتبر هذه الطريقة من أشهر طرق الترجيح عند العلماء، بل هي الأصل في ذلك، كما أنها المقدَمة في صيغ الترجيح عند الدلالة على القول الراجح، لأنها تصريح واضح على أن هذا القول أو المعنى هو المراد، وما عداه فهو مردود عنده.

وله في ذلك صيغ متعددة، منها:

- قوله: والصواب[١]، أو وهو الصواب[٢].
- قوله: المعتمد[٣]، والأول هو المعتمد[٤].
- قوله: الراجح[٥]، لاشك في رجحان هذا[٦]، والذي يرجح أن[٧]، ونحوها

---

(١) انظر على سبيل المثال: فتح الباري (٦/ ٢٥٤).

(٢) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق (٦/ ٢٤٠).

(٣) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق (٦/ ٤٤٣).

(٤) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق (٧/ ٨٤).

(٥) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق (٦/ ٤٧٢).

(٦) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق (٦/ ٧٤٩).

(٧) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق (٦/ ٥٩٢).

من العبارات.

-قوله: والمشهور[(١)]، هي المشهورة[(٢)]، هذا هو المشهور[(٣)]، ونحو ذلك.

ثانيًا: الترجيح بأفعل التفضيل:

استعمل الحافظ ابن حجر هذه الصيغة للدلالة على القول الراجح عنده، وهي تنصُّ على بيان أفضلية قول ما على غيره من الأقوال، وإن كان بعضها أبين من بعض في بيان الترجيح. وله في ذلك صيغ متعددة، منها:

- قوله: أثبت[(٤)].
- قوله: أرجح[(٥)]، الأرجح عندي[(٦)].
- قوله: أصح[(٧)].
- قوله: أصوب[(٨)].
- قوله: أظهر[(٩)].
- قوله: أليق[(١٠)]

---

(١) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق (٧/ ٣٤).

(٢) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق (٦/ ٣٩٥).

(٣) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق (٦/ ٧٠٢).

(٤) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق (٧/ ٢٠٣).

(٥) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق (٦/ ٢٩١).

(٦) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق (٦/ ٣٧٢).

(٧) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق (٧/ ٧٣).

(٨) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق (٦/ ٤٨٦).

(٩) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق (٧/ ٣٢).

(١٠) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق (٦/ ٢٥٦).

- قوله: أوجه[١].
- قوله: أوضح[٢].
- قوله: أولى[٣].

ثالثاً: الترجيح بتضعيف القول الآخر:

وهذا النهج مقرر عند العلماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ فقد قال ابن عبد البر:(ولا خلاف بين أهل العلم والنظر أن المسألة إذا كان فيها وجهان فقام الدليل على بطلان الوجه الواحد منهما أن الحق في الوجه الآخر وأنه مستغن عن قيام الدليل على صحته بقيام الدليل على بطلان ضده)[٤]. ومن العبارات والصيّغ التي استخدمها في هذا:

- قوله: وهو تصحيف[٥][٦].
- قوله: وهو خطأ[٧].
- قوله: وهو غلط[٨]، وهو غلط شنيع[٩].
- قوله: ووهم من قال[١٠].

---

(١) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق (٦/ ٧٢٨).

(٢) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق (٦/ ٤٠١).

(٣) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق (٦/ ٢٥٦).

(٤) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢٠/ ٢٠٠).

(٥) التصحيف هو: تغيير لفظ أو معنى، واللفظ إما تصحيف بصر أو سمع، وقد يكون في السند أو المتن. المنهل الروي لابن جماعة (ص٥٦).

(٦) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق (٦/ ٣٢٥).

(٧) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق (٧/ ٢٢٤).

(٨) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق (٧/ ٤٢).

(٩) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق (٦/ ٥٤١).

(١٠) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق (٦/ ٣٨٠).

رابعًا: الترجيح بعبارة أخرى غير ما تقدَّم:

والمقصود استعمال الحافظ ابن حجر عبارات تُشعر بميله إلى قولٍ ما في مسألة بعينها، سواء كان ذلك القول له على حسب ما يظهر له في هذه المسألة، أو كان لأحد من الأئمة العلماء. ومن الصيغ في ذلك:

- قوله: الظاهر[1]، والذي يظهر[2]. ونحو ذلك من العبارات المترادفة والقريبة[3]

(ب) أساليب الترجيح عند الحافظ ابن حجر:

تميز الحافظ ابن حجر في أسلوب ترجيحاته بحسن العرض، وجودة السبك، وباللغة العلمية الرصينة الخالية من أي تعقيد وغموض، وكان له رَحِمَهُ ٱللَّهُ أساليب وطرائق في عرض المسألة وبيان الراجح عنده بعد أن فصل في الأقوال وأنتقد أدلتها بكل إنصاف، مع حرصه الشديد على عدم التغليظ في تخطئة القول المرجوح، فنادرًا ما تجده يُغلِظ عليه ويحكم بفحشه. ويمكن تلخيص ذلك في النقاط الآتية:

١)التنصيص على القول الراجح مع ذكر الدليل، أو التعليل على صحته:

مثال على ذكر الدليل عقب ترجيحه لقول ما: « قوله: قوله "وإذا كره شيئا عرف في وجهه" أي أن ابن بشار زاد هذا على رواية مسدد، وهذا يحتمل أن يكون في رواية عبد الرحمن بن مهدي وحده، وأن يكون في رواية يحيى أيضًا ولم يقع لمسدد والأول المعتمد فقد أخرجه الإسماعيلي من رواية المقدمي وأبي خيثمة وابن خلاد عن

(١) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق (٧/ ٣١٥).

(٢) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق (٦/ ٤٨٢).

(٣) كثيرًا مايستعمل الحافظ عبارة "والظاهر، أو وجه تعلقه بالحديث ظاهر، أو فيه إشكال لأن ظاهره، ظاهر الترجمة"، ونحوها من العبارات في ثنايا شرحه في الفتح ويريد بها ما دلَّ عليه ظاهر الكلام، وليس على وجه الترجيح. انظر على سبيل المثال: (٦/ ٥٨٩)، (٦/ ٦٣٨)، (٦/ ٦٦٠)، (٧/ ٢٨٠).

يحيى بن سعيد وليس فيه الزيادة، وأخرجه من رواية أبي موسى عن عبد الرحمن بن مهدي فذكرها، وكذا أخرجه مسلم عن زهير بن حرب وأبي موسى محمد بن المثنى وأحمد بن سنان القطان كلهم عن ابن مهدي، وأخرجه من حديث معاذ والإسماعيلي من حديث علي بن الجعد كلاهما عن شعبة كذلك، وأخرجه ابن حبان من طريق عبد الله بن المبارك عن شعبة كذلك »[1].

مثال ذكره للتعليل لتوضيح سبب الترجيح: « "وَرَثَتَكَ" كذا للأكثر، وللكشميهني والقابسي "ذُرِّيَّتَكَ" ورواية الجماعة أولى لأن هذه اللفظة قد بين البخاري أنها لغير يحي بن قزعة شيخه هنا »[2]

٢) التنصيص على القول الراجح عنده بدون ذكر دليل، مثاله:

« قوله: "ولا البس الحبير" بالموحدة قبلها مهملة مفتوحة وللكشميهني الحرير والأول أرجح »[3].

٣)ترجيح القول بِردِّ أو تضعيف ما سواه، دون التصريح بالراجح عنده. مثاله: « قوله: "حدثنا محمد بن حمير" بكسر المهملة وسكون الميم وفتح التحتانية، ووقع في رواية القابسي عن أبي زيد بمعجمة مصغر وهو تصحيف »[4].

٤)تقديم القول الراجح على المرجوح، مثاله: « قوله: "منهم أسلم بن أفصى" بفتح الهمزة وسكون الفاء بعدها مهملة مقصورا، ووقع في رواية الجرجاني أفعى بعين مهملة بدل الصاد وهو تصحيف »[5].

---

(١) فتح الباري (٦/ ٧٠٥).

(٢) فتح الباري (٧/ ٣٣٧).

(٣) المرجع السابق (٧/ ٩٧).

(٤) المرجع السابق (٧/ ٣٢٢).

(٥) المرجع السابق (٦/ ٦٥٩).

٥) **التصدير بذكر الأقوال، ثم الترجيح.** ومثاله: « قوله "الغابر" كذا للأكثر وفي رواية الموطأ الغاير بالتحتانية بدل الموحدة، قال عياض كأنه الداخل في الغروب. وفي رواية الترمذي "الغارب" وفي رواية الأصيلي بالمهملة والزاي، قال عياض: معناه الذي يبعد للغروب، وقيل: معناه الغائب، ولكن لا يحسن هنا لأن المراد أن بعده عن الأرض كبعد غرف الجنة عن ربضها في رأي العين، والرواية الأولى هي المشهورة ومعنى الغابر هنا الذاهب »[1].

٦) **التصدير بذكر الترجيح أولاً، ثم يذكر بقيَّة الأقوال في المسألة.** ومثاله: « اختلف في المراد بقوله: "عاملي" فقيل الخليفة بعده، وهذا هو المعتمد وهو الذي يوافق ما تقدم في حديث عمر. وقيل: يريد بذلك العامل على النخل، وبه جزم الطبري وابن بطال، وأبعد من قال: المراد بعامله حافر قبره عليه الصلاة والسلام. وقال ابن دحية في الخصائص: المراد بعامله خادمه، وقيل: العامل على الصدقة. وقيل العامل فيها كالأجير »[2].

٧) **التنصيص على ترجيح القول الراجح مع التنصيص على تضعيف القول المرجوح في آن واحد.** ومثاله: « تنبيه: وقع في رواية الحموي والكشميهني قبل حديث أبي هريرة هذا ما صورته "يزفون النسلان في المشي" وفي رواية المستملي والباقين "باب" بغير ترجمة، وسقط ذلك من رواية النسفي، ووهم من وقع عنده "باب يزفون النسلان" فإنه كلام لا معنى له، والذي يظهر ترجيح ما وقع عند المستملي »[3].

٨) **أن يذكر الحافظ روايتين، ثم يرجح أحداها، ويوجه الأخرى المرجوحه:**

مثاله: « قوله: في الرواية الثانية عن غندر عن شعبة "وكانوا يقرئون الناس" في رواية الأصيلي وكريمة "فكانا يقرئان الناس" وهو أوجه، ويوجه الأول إما على

---

(١) المرجع السابق (٦/ ٣٩٥).

(٢) المرجع السابق (٦/ ٢٥١).

(٣) المرجع السابق (٦/ ٤٨٢).

أن أقل الجمع اثنان، وإما على أن من كان يقرئانه كان يقرأ معهما أيضًا »[1].

٩)أن ينُّص على ترجيح رواية ما، بعد تنصيص وترجيح من سبقه من أهل العلم. مثاله: « قوله: باب قوله تعالى ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ﴾ إلى ﴿وَكِيلٗا﴾ [النساء:١٧١] قال عياض: وقع في رواية الأصيلي ﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ ولغيره بحذف ﴿قُلۡ﴾ وهو الصواب. قلت: هذا هو الصواب في هذه الآية التي هي من سورة النساء »[2].

١٠)أن يرجح أويضعف أكثر من قول في المسألة مُكْررًا لفظة الترجيح أو التضعيف عند كل قول. مثال على ترجيحه: « قوله: " قد أجبت" وقع مثله في رواية عنبسة في المغازي، وهو بضم أوله، وفي رواية الكشميهني هنا "قد جبت" بضم الجيم بغير ألف أي قطعت وهو الصواب، وعند مسلم من طريق ابن وهب عن يونس "قد اجتبت" وهو صواب أيضًا، والجب الاستئصال في القطع »[3].

مثال على تضعيفه: « قوله: "أمنت" بفتح الهمزة وكسر الميم وسكون النون وضم المثناة أي حصل الأمان في نفسي بقوله ذلك، ووقع في رواية الأصيلي بمد الهمزة، وهو خطأ فإنه كان قد أسلم قبل ذلك، وذكر عياض أن في رواية الحميدي بالقصر أيضًا لكنه بفتح المثناة، وهو خطأ أيضًا لأنه يصير من كلام العاص بن وائل، وليس كذلك بل هو من كلام عمر، يريد أنه أمن لما قال له العاص بن وائل تلك المقالة، ويؤيده الحديث الذي بعده »[4].

(١) المرجع السابق (٧/ ٣٢٥).

(٢) المرجع السابق (٦/ ٥٧٨).

(٣) المرجع السابق (٦/ ٢٤٠).

(٤) المرجع السابق (٧/ ٢٢٤).

المبحث الثاني
وجوه الترجيح عند الحافظ ابن حجر

بعد خوض غمار ترجيحات الحافظ ابن حجر في الجزئية المحددة لي من فتح الباري؛ ظهرت لي وجوه الترجيح التالية:

١) الترجيح بموافقة نص القرآن الكريم:

تُعتبر موافقة القرآن الكريم للروايات الحديثية ولأقوال أهل العلم هي المرجح الأول من وجوه الترجيح على الإطلاق عند أهل العلم، وقد استخدمها الحافظ ابن حجر في كتابه الفتح، فتجده يُرجِّح الرواية التي توافق نَصّ القرآن الكريم على غيرها التي تخالفه كأن يسقط منها آية، أو التي توافق ترتيبه: ومثاله:

« تنبيه: وقع هذا الباب في أكثر نسخ البخاري متأخرًا عن هذا الموضع بعدة أبواب والصواب إثباته هنا، وهذا مما يؤيد ما حكاه أبو الوليد الباجي عن أبي ذر الهروي أن نسخة الأصل من البخاري كانت ورقًا غير محبوك، فربما وجدت الورقة في غير موضعها فنسخت على ما وجدت فوقع في بعض التراجم إشكال بحسب ذلك وإلا فقد وقع في القرآن ما يدل على أن ثمود كانوا بعد عاد كما كان عاد بعد قوم نوح »[1].

٢) الترجيح بالسنة النبوية:

اهتم الحافظ ابن حجر بترجيح الرواية التي يُسعفها دليل من السنة الثابتة الصحيحة، لاسيَّما إن اشتمل هذا الدليل على قرينة، أو زيادة، أو تفصيل يُسهم في تقوية هذه الرواية، وهذا منهج مشهور عند العلماء في كتبهم عامةً، وكتب الشروح الحديثية خاصة لأنها ميادينها فالسنة تشرح بعضها بعضًا. ومثال ذلك:

(١) فتح الباري (٦/ ٤٦٠).

« قوله: " حمراء الشدقين" الموجود في جميع النسخ وفي مسلم "حمراء " بالمهملتين وحكى ابن التين أنه رُوي بالجيم والزاي ولم يذكر له معنى، وهو تصحيف والله اعلم »[1].

٣) الترجيح بدلالة اللغة العربية:

اهتم الحافظ ابن حجر بالجانب اللغوي اهتماماً كبيراً؛ ولعل القارئ لكتابه الفتح سيلمس أن عدد مصادره في اللغة لا تقل أبدًا- إن لم تكن تفوق- سائر مصادره في الفنون الأخرى[2]؛ وذلك إدراكاً منه لأهمية هذا الوجه الترجيحي، ومن أهم الجوانب اللغوية التي عني بها أثناء الترجيح:

أ-دلالة المشهور المستفيض من كلام العرب:

فقد راعى الحافظ ابن حجر جانب شهرة القول في ترجيحه بين الأقوال:

ومثال ذلك: « قوله: "بعثه على جيش ذات السلاسل" بالمهملتين والمشهور أنها بفتح الأولى على لفظ جمع السلسلة، وضبطه كذلك أبو عبيد البكري، قيل سمي المكان بذلك لأنه كان به رمل بعضه على بعض كالسلسلة، وضبطها ابن الأثير بالضم، وقال هو بمعنى السلسال أي السهل »[3].

---

(١) فتح الباري (٧/ ١٧٦).

(٢) والرسائل الأكاديمية حول المسائل العلمية النحوية واللغوية في فتح الباري عديدة يطول ذكرها. لكن أهمها: رسالة علمية بعنوان: (المسائل النحوية في كتاب فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني – جمعًا ودراسة –) نالت بها الباحثة: ناهد بنت عمر العتيق، درجة الدكتوراة في كلية البنات بالدمام، وحصل هذا البحث على جائزة سمو الأمير محمد بن فهد بن عبد العزيز آل سعود للتفوق العلمي. وقد خرجت هذه الرسالة في مجلدين عن مكتبة الرشد كطبعة أولى عام ١٤٣٠هـ، وقبلها رسالة دكتوراه من جامعة أم القرى قسم اللغة العربية، بعنوان: (جهود ابن حجر اللغوية في كتابه فتح الباري) تقديم: أحمد علي قائد المصباحي، عام ١٤١٧هـ.

(٣) فتح الباري (٧/ ٣٤).

وقد راعى الحافظ جانب الشهرة أيضًا في ترجيح الروايات، فيرجح الرواية المشهورة بين أهل العلم إذا صحَّت هذة الرواية، مثال ذلك: « قوله: " غُنْثَر" بضم المعجمة وسكون النون وفتح المثلثة، هذه الرواية المشهورة، وحُكى ضم المثلثة، وحكى عياض عن بعض شيوخه فتح أوله مع فتح المثلثة، وحكاه الخطابي بلفظ "عنَتَر" بلفظ اسم الشاعر المشهور وهو بالمهملة والمثناة المفتوحتين بينهما النون الساكنة »[(١)].

مع ملاحظته رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأن ليس كل ما هو مشهور من الرواية بين الألسنة، هو جدير بالترجيح، مثال ذلك: « قوله: "حتى يموت الأعجل منا" أي الأقرب أجلاً، وقيل إن لفظ الأعجل تحريف وإنما هو الأعجز، وهو الذي يقع في كلام العرب كثيرا والصواب ما وقع في الرواية لوضوح معناه »[(٢)].

ب) دلالة الضبط والقواعد النحوية:

ومثاله: « قوله: "أمنت" بفتح الهمزة وكسر الميم وسكون النون وضم المثناة أي حصل الأمان في نفسي بقوله ذلك، ووقع في رواية الأصيلي بمد الهمزة، وهو خطأ فإنه كان قد أسلم قبل ذلك، وذكر عياض أن في رواية الحميدي بالقصر أيضًا لكنه بفتح المثناة، وهو خطأ أيضًا لأنه يصير من كلام العاص بن وائل، وليس كذلك بل هو من كلام عمر، يريد أنه أمن لما قال له العاص بن وائل تلك المقالة، ويؤيده الحديث الذي بعده »[(٣)].

ج) دلالة معاني المفردات:

ومثاله من الفتح: « تنبيه: وقع في رواية الكشميهني "هذا الذي رزقنا من قبل

---

(١) فتح الباري (٦/ ٧٣٠).

(٢) المرجع السابق (٦/ ٢٩٩).

(٣) المرجع السابق (٧/ ٢٢٤).

أتينا" ولغيره "أوتينا" وهو الصواب، قال ابن التين هو من أوتيته بمعنى أعطيته، وليس من أتيته بالقصر بمعنى جئته »[1].

٤) الترجيح بأقوال أهل العلم:

كما هو معلوم أن العلم يُبنى بعضه على بعض، ويأخذ اللاحق من السابق، وقد أفاد الحافظ ابن حجر من الجهود التي سبقته في شرح متون بعض كتب السنة عامة، وصحيح البخاري خاصّة، فكان كثيرًا ما يستند إلى أقوال وتنبيهات من سبقه من الأفذاذ، ومنها على سبيل المثال: قوله: « تنبيه: وقع في سياقه في الشهادات زيادة على سبيل الوهم في رواية أبي ذر، وكذا في رواية الأصيلي عن شيخه، وقد ضُرِّب[2] عليها في بعض نسخ أبي ذر والصواب حذفها، ولفظ الزيادة "فقلت يا رسول الله أراه فلانًا لعم حفصة من الرضاعة فقالت عائشة" فهذا القدر زائد والصواب حذفه كما نبه عليه صاحب المشارق »[3].

٥) إعماله لقواعد الترجيح عند المحدثين:

وهذه القواعد الترجيحية في حقيقة الأمر لا حصر لها لأنها تخضع لاجتهاد العالم، وهي مبثوثة في الكتب، ولهذا فقد نهضت الدراسات الحديثة والمعاصرة محاولة جمع ما تفرق تحت مظلّات معتبرة عند أهل الشأن[4]، وكان من أبرز القواعد الحديثية

---

(١) المرجع السابق (٦/ ٣٨٦).

(٢) الضَّرْب: اختلف في كيفيته على عدة أقوال، وأجودها: أن لا يُطمس الحرف المضروب عليه، بل يُخط من فوقه خطًّا جيدًا بيِّنًا يدل على إبطاله، ويُقرأ من تحته ما خُطَّ عليه. انظر: شرح التبصرة والتذكرة (٤٩٠-٤٩٣).

(٣) فتح الباري (٦/ ٢٥٤).

(٤) وهذه القواعد جُمِعت في رسالة علمية فريدة في بابها -في تخصص الحديث وعلومه- جمعت قواعد الترجيح عند المحدثين وأساليب دفع التعارض عند وقوعه، بعنوان (قواعد المحدثين في الترجيح ودفع التعارض في الأسانيد والمتون) وهي أطروحة دكتوراه بكلية الدعوة وأصول الدين جامعة أم القرى =

التي درستها في البحث، مايلي:

أ - ترجيح رواية الأكثر:

راعى الحافظ ابن حجر في ترجيحه غالبًا قول أو رواية الأكثر، فهو يرى " أن الأخذ بقول الأكثر أولى من الأخذ بقول الواحد إذا خالفهم"[1]. ومثال ذلك قوله: « والأغر كذا للأكثر بالمعجمة والراء الثقيلة، ووقع في رواية الكشميهني والأعرج بالعين المهملة الساكنة وآخره جيم والأول أرجح فإنه مشهور من رواية الأغر »[2].

ب- ترجيح الرواية الواضحة على المشكلة:

ومثاله: « قوله هنا " أن النبي ﷺ لم يكن بطن من قريش الا وله فيه قرابة فنزلت فيه إلا أن تصلوا قرابة بيني وبينكم" كذا وقع هنا من رواية يحيى وهو القطان عن شعبة، ووقع في التفسير من رواية محمد بن جعفر وهو غندر عن شعبة بلفظ "إلا كان له فيهم قرابة، فقال إلا أن تصلوا ما بيني وبينكم من القرابة" وهذه الرواية واضحة والأولى مشكلة؛ لأنها توهم أن المذكور بعد قوله فنزلت من القرآن وليس كذلك »[3].

ت- ترجيح الرواية المفصلة على الرواية المدرجة[4]:

= لشيختنا الفاضلة الدكتورة. عائشة بنت محمد بن رجاء الله الحربي - سلمها الله وأيّدها- عام ١٤٢٧هـ، وأخرى لا تقِل أهميةً عن سابقتها- في تخصص الفقة والأصول بجامعة أم القرى عام ١٤١٩هـ- بعنوان (القواعد الأصولية المتعلقة بالتعارض والتخلص منه عن طريق الجمع بين المتعارضين أو ترجيح أحدهما على الآخر- تطبيقًا من كتاب فتح الباري للحافظ ابن حجر العسقلاني-) تقديم الدكتور: جيلان غلاتا مامي باتي البالي.

(١) فتح الباري (٩/ ٤٥١).

(٢) فتح الباري (٦/ ٣٧٢).

(٣) فتح الباري (٦/ ٦٤٩).

(٤) الإدراج هو: أن يَذكر الراوي عقيب حديث النبي ﷺ كلامًا لنفسه أو لغيره، فيرويه من بعده متصلاً، فيُتوهَّم أنه من الحديث. تدريب الراوي (١/ ٣١٤).

ومثاله: « قوله في آخره: "وَقَالَ هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ إلخ" يريد أن هماماً فصل في سياقه قصة البيت المعمور من قصة الإسراء، فروى أصل الحديث عن قتادة عن أنس، وقصة البيت عن قتادة عن الحسن، وأما سعيد وهو ابن أبي عروبة وهشام وهو الدستوائي فأدرجا قصة البيت المعمور في حديث أنس، والصواب رواية همام وهي موصولة هنا عن هدبة عنه »[1].

ث- ترجيح الرواية الأوثق سندًا والأصح متنًا:

ومثاله: « قوله: "فجلده ثمانين" في رواية معمر "فجلد الوليد أربعين جلدة" وهذه الرواية أصح من رواية يونس، والوهم فيه من الراوي عنه شبيب بن سعيد، ويرجح رواية معمر ما أخرجه مسلم من طريق أبي ساسان قال: " شهدت عثمان أتى بالوليد وقد صلى الصبح ركعتين ثم قال أزيدكم، فشهد عليه رجلان أحدهما حمران يعني مولى عثمان انه قد شرب الخمر، فقال عثمان يا علي قم فاجلده، فقال علي قم يا حسن فاجلده،... الحديث »[2].

ج- ترجيح رواية الأحفظ:

« قوله: "حدثنا قرة " بضم القاف وتشديد الراء ثم هاء... وقد خالف زيد بن الحباب مسلم بن إبراهيم فيه فقال: "عن قرة عن أبي الزبير" بدل عمرو بن دينار أخرجه مسلم، وسياقه أتم، ورواية البخاري أرجح فقد وافق شيخه على ذلك عن قرة عثمان بن عمرو عند الإسماعيلي والنضر بن شميل عند أبي نعيم، فاتفاق هؤلاء الحفاظ الثلاثة أرجح من انفراد زيد بن الحباب عنهم »[3].

---

(١) انظر: فتح الباري (٦/ ٣٧١).

(٢) المرجع السابق (٧/ ٧٣).

(٣) المرجع السابق (٦/ ٢٨٥).

ح- ترجيح أحد الروايات المحتملة بدلالة رواية أخرى للحديث.

مثاله: « قوله: "فجعلت تحوضه" بحاء مهملة وضاد معجمة وتشديد أي تجعله مثل الحوض، وفي رواية ابن نافع "فدهشت أم إسماعيل فجعلت تحفر" وفي رواية الكشميهني من رواية ابن نافع "تحفن" بنون بدل الراء والأول أصوب ففي رواية عطاء بن السائب "فجعلت تفحص الأرض بيديها" »[(١)].

خ- ترجيح رواية من له متابع[(٢)]:

مثاله: « قوله: " عن ابن أبي مليكة عن المسور بن مخرمة" كذا رواه عنه عمرو بن دينار وتابعه الليث وابن لهيعة وغيرهما، رواه أيوب عن ابن أبي مليكة فقال عن عبد الله بن الزبير، أخرجه الترمذي وصححه وقال: يحتمل ان يكون ابن أبي مليكة سمعه منهما جميعًا، ورجح الدارقطني وغيره طريق المسور، والأول اثبت بلا ريب »[(٣)].



(١) المرجع السابق (٦/ ٤٨٦).

(٢) المتابعة: هي أن تقع المشاركة في رواية الحديث ابتداءً من شيخ المتابع، وإلى منتهى الرواية وهذه تسمى (بالمتابعة التامة). ويقابلها (المتابعة القاصرة) وهي: أن يشارك الراوي في رواية الحديث بعضُ أقرانه أو معاصريه ولكنه يرويه عن شيخ آخر غير شيخ المتابَع، فلا يلتقي به في شيخه، بل في بعض من فوقه انظر: نزهة النظر (ص٧٤)، لسان المحدثين (٢/ ١٩٥).

(٣) فتح الباري (٧/ ١٣٣).

المبحث الثالث

أنواع المسائل التي رجحها الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ

<u>وفيه سبعة مطالب</u>:

- المطلب الأول:أنواع المسائل المتصلة بتراجم الكتب والأبواب.
- المطلب الثاني: أنواع المسائل المتصلة بسند الحديث.
- المطلب الثالث: أنواع المسائل المتصلة بمتن الحديث.

* * * *** * *

المطلب الأول
أنواع المسائل المتصلة بتراجم الكتب والأبواب

اهتم الحافظ ابن حجر بترتيب أبواب صحيح البخاري، وبتراجم أبوابه اهتمامًا ظاهرًا، وتجلى ذلك في جزئيتي في الجوانب التالية:

١) **بيان ثبوت ترجمة الباب، أو سقوطها بالنسبة لنسخ الجامع الصحيح**، ومثال ذلك: « تنبيه وقع في رواية الحموي والكشميهني قبل حديث أبي هريرة هذا ما صورته (يزفون النسلان في المشي) وفي رواية المستملي والباقين (باب) بغير ترجمة، وسقط ذلك من رواية النسفي، ووهم من وقع عنده (باب يزفون النسلان) فإنه كلام لا معنى له، والذي يظهر ترجيح ما وقع عند المستملي »[1].

٢) **بيان الموضع اللائق بالترجمة من الجامع الصحيح**، ومثال ذلك:

« تنبيه: وقع هذا الباب في أكثر نسخ البخاري متأخرًا عن هذا الموضع بعدة أبواب والصواب إثباته هنا، وهذا مما يؤيد ما حكاه أبو الوليد الباجي عن أبي ذر الهروي أن نسخة الأصل من البخاري كانت ورقا غير محبوك، فربما وجدت الورقة في غير موضعها فنسخت على ما وجدت فوقع في بعض التراجم إشكال بحسب ذلك وإلا فقد وقع في القرآن ما يدل على أن ثمود كانوا بعد عاد كما كان عاد بعد قوم نوح »[2].

٣) **توضيح غرض الإمام البخاري من الترجمة**، ومثال ذلك:

قوله: « الغرض من هذه الترجمة تثبيت أنه ﷺ لم يُورث ولا بيع موجوده، بل تُرك بيد من صار إليه للتبرك به، ولو كانت ميراثاً لبيعت وقُسمت، ولهذا قال بعد ذلك

---

(١) فتح الباري (٦/ ٤٨٢).

(٢) فتح الباري (٦/ ٤٦٠).

(مما لم تُذكر قسمته) وقوله: (مما تبرك أصحابه) أي به... وأما قول المهلب: أنه إنما ترجم بذلك ليتأسى به ولاة الأمور في اتخاذ هذه الآلات ففيه نظر، وما تقدم أولى وهو الأليق لدخوله في أبواب الخُمس »[1].

٤) **توضيح المناسبة بين الترجمة وحديث الباب المندرج تحتها**، ومثال ذلك، قوله: « أما حديث جابر في رعي الغنم فمناسبته للترجمة غير ظاهرة. وقال شيخنا ابن الملقن في شرحه: قال بعض شيوخنا لا مناسبة، قال شيخنا: بل هي ظاهرة لدخول عيسى فيمن رعى الغنم،كذا رأيت في النسخة، وكأنه سبق قلم وإنما هو موسى لا عيسى، وهذا مناسب لذكر المتن في أخبار موسى، وأما مناسبة الترجمة للحديث فلا، والذي يهجس في خاطري أنه كان بين التفسير المذكور وبين الحديث بياض أخلى لحديث يدخل في الترجمة ولترجمة تصلح لحديث جابر، ثم وصل ذلك كما في نظائره... وقد تكلف بعضهم وجه المناسبة -وهو الكرماني- فقال وجه المناسبة بينهما أن بني إسرائيل كانوا مستضعفين جهالا ففضلهم الله على العالمين. وسياق الآية يدل عليه - أي فيما يتعلق ببني إسرائيل- فكذلك الأنبياء كانوا أولاً مستضعفين بحيث أنهم كانوا يرعون الغنم انتهى... فالمعتمد ما ذكرته »[2]

٥) **ضبط اسم وارد في الترجمة**، ومثال ذلك:

« قوله: (مِنْهُمْ أَسْلَمُ بْنُ أَفْصَى) بفتح الهمزة وسكون الفاء بعدها مهملة مقصورًا، ووقع في رواية الجرجاني أفعى بعين مهملة بدل الصاد وهو تصحيف »[3].

٦) **التنبية على تكرار ترجمة وقعت في صحيح البخاري**، ومثال ذلك:

« قوله: باب ﴿أَمۡ كُنتُمۡ شُهَدَآءَ إِذۡ حَضَرَ يَعۡقُوبَ ٱلۡمَوۡتُ﴾ [البقرة:١٣٣] كذا ثبت هذه

---

(١) انظر: فتح الباري (٦/ ٢٥٦).

(٢) انظر: فتح الباري (٦/ ٥٣٣).

(٣) فتح الباري (٦/ ٦٥٩).

الترجمة هنا، وهي مكررة كما سبق قريبًا، والصواب أن حديثها تلو حديث الباب الذي يليها وهي من قصة يوسف عليه السلام »[1].

٧) **التنبيه على تصحيف بعض الرواة لكلمة في ترجمة الباب**، ومثال ذلك: « قوله: "باب بركه الغازي في ماله" هو بالموحدة من البركة، وصحفها بعضهم فقال: "تركة" بالمثناة قال عياض: وهي وإن كانت متجهة باعتبار أن في القصة ذكر ما خلفه الزبير، لكن قوله: "حيا وميتا مع النبي ﷺ وولاة الأمر" يدل على أن الصواب ما وقع عند الجمهور بالموحدة »[2].

٨) **بيان حكم تعليق ورد في ترجمة الباب**، ومثال ذلك:

قوله: « الإخاء بين سلمان وأبي الدرداء صحيح كما في الباب، وعند ابن سعد" وآخَى بَيْنَ أَبِي الدَّرْدَاءِ وعَوْفِ بْنِ مَالِكٍ" وسنده ضعيف، والمعتمد ما في الصحيح »[3].

(١) فتح الباري (٦/ ٥٠٦).

(٢) انظر: فتح الباري (٦/ ٢٧٥).

(٣) فتح الباري (٧/ ٣٣٩).

المطلب الثاني
أنواع المسائل المتعلقة بسند الحديث

كان للحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ اهتمام كبير بأسانيد الأحاديث والتصدي لما قد يقع في ألفاظها من التصحيف، وضبط صيغ التحمل والأداء وأسماء الرواة وتوضيح حالهم؛ ومن أهم الجوانب التي تناولها الحافظ في ترجيحاته المتعلقة بالإسناد، ما يلي:

١) **ضبط أسماء الرواة**، ومثال ذلك:

« قوله في أوله: "حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب" كذا للأكثر ووقع في رواية القابسي وعبدوس عن أبي زيد المروزي " عبيد الله" بالتصغير والصواب بالتكبير »[(١)].

٢) **ضبط ألقاب الرواة**، ومثال ذلك:

« وقوله: في الرواية الثانية "حدثنا معلى بن أسد وموسى بن إسماعيل التبوذكي" كذا للأكثر وهو الصواب، ووقع في رواية أبي ذر وحده "التنوخي" وهو تصحيف »[(٢)].

٣) **تعيين المهمل**[(٣)]، ومثال ذلك:

« قوله: "حدثنا محمد، حدثنا ابن أبي مريم" قال الجياني: محمد هذا هو الذهلي كذا قال، وقد قال أبو ذر بعد أن ساقة: محمد هذا هو البخاري، وهذا هو الأرجح عندي »[(٤)].

---

(١) فتح الباري (٧/ ١٣٧).

(٢) فتح الباري (٧/ ٢٩-٣٠).

(٣) المهمل: هو مَن لم يتميَّز عن غيره، سواء ذُكر باسمه أو كنيته أولقبه، وذلك لوجود من يشاركه في هذا الاسم أو الكنية أو اللقب. انظر: نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (٤/ ٧٢٤).

(٤) فتح الباري (٦/ ٣٧٢).

٤) **تمييز المشكل**، ومثال ذلك:

« قوله: " قال حماد وحدثنا عاصم" كذا للأكثر، وهو بقية الإسناد المتقدم، وحماد هو ابن زيد، ووقع في رواية أبي ذر وحده "وقال حماد بن سلمة حدثنا عاصم إلخ" والأول أصوب »[(١)].

٥) **التنبيه على خطأ وقع في اسم راو في السند**، ومثال ذلك:

« قوله: " حدثني عمرو" كذا للأكثر وظن بعضهم أنه ابن الحارث وهو خطأ لأنه لم يدرك سالمًا والصواب عُمر بضم العين بغير واو وهو ابن محمد بن زيد بن عبد الله بن عُمر بن الخطاب »[(٢)].

٦) **التنبية على وهم في عزو حديث إلى راو غير راوية الصحيح**، ومثال ذلك:

قوله: « "تَابَعَهُ جَرِيرٌ":... وأما رواية أبي معاوية فوصلها أحمد عنه هكذا، وقد أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة وأبي كريب ويحيى بن يحيى ثلاثتهم عن أبي معاوية لكن قال فيه: "عن أبي هريرة " بدل أبي سعيد وهو وهم... وأخرجه ابن ماجه عن أبي كريب أحد شيوخ مسلم فيه أيضًا عن أبي معاوية فقال: " عن أبي سعيد" كما قال الجماعة، إلا أنه وقع في بعض النسخ عن ابن ماجة اختلاف: ففي بعضها عن" أبي هريرة" وفي بعضها عن "أبي سعيد" والصواب عن "أبي سعيد" »[(٣)].

٧) **تعيين قائل زيادة في الحديث**، ومثال ذلك:

« قوله: "وَزَعَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ" قائل ذلك يحتمل أن يكون عروة فيكون متصلاً[(٤)] فإنه سمع من سعد، ويحتمل أن تكون عائشة فيكون من رواية القرين عن

---

(١) انظر: فتح الباري (٧/ ٧٠).

(٢) فتح الباري (٦/ ٣٧٨).

(٣) انظر: فتح الباري (٧/ ٤٥).

(٤) الحديث المتصل ويسمى الموصول هو: ما اتصل إسناد سماع كل راو له ممن فوقه إلى منتهاه. انظر: الغاية ⇐ =

قرينه[1]، ويحتمل أن يكون من قول الزهري فيكون منقطعاً[2]، وهذا الاحتمال الأخير أرجح »[3].

٨)**الاختلاف في الوصل والتعليق**، ومثال ذلك:

« قوله: " وَقَالَ أَبُو الضُّحَى الخ" يحتمل أن يكون معطوفًا على قوله: "عن إبراهيم" فإن أبا الضحى من شيوخ الأعمش فيكون للأعمش فيه إسنادان، ويحتمل أن يكون معلقًا وهو المعتمد، فقد وصله أبو داود الطيالسي عن أبي عوانة، ورويناه في فوائد أبي طاهر الذهلي من وجه آخر عن أبي عوانة، وأخرجه أبو نعيم في الدلائل من طريق هشيم كلاهما عن مغيرة عن أبي الضحى بهذا الإسناد بلفظ " انْشَقَّ الْقَمَرُ على عهد رسول الله ﷺ فَقَالَت كُفَّارُ قُرَيْشٍ: هَذَا سِحْرٌ سَحَرَكم ابْنُ أَبِي كَبْشَةَ، فانْظُرُوا إِلَى السُّفَّارِ، فَإِنْ أَخْبَرُوكُمْ أَنَّهُمْ رَأَوْا مِثْلَ مَا رَأَيْتُمْ فَقَدْ صَدَق، قَالَ: فَمَا قدِم عَليهِمْ أَحَدٌ إِلاَّ أَخْبَرَهُمْ بِذلك" لفظ هشيم، وعند أبي عوانة " انْشَقَّ الْقَمَرُ بِمَكَّةَ - نحوه وفيه - فَإِن مُحَمَّدًا لَا يَسْتَطِيع أَن يسحر النَّاس كلهم" »[4].

٩)**الاختلاف في الوصل والإرسال**[5]، ومثال ذلك:

= في شرح الهداية في علم الرواية (ص١٦٤)، تدريب الراوي (١/ ١٣٨).

(١) رواية الأقران: هي أن يتشارك الراوي ومن روى عنه في السن واللقيا. انظر: نخبة الفكر (٤/ ٧٢٤).

(٢) الحديث المنقطع هو: مالم يتصل إسناده على أي وجه كان. انظر: المنهل الروي (ص٤٦)، الباعث الحثيث (ص٤٨).

(٣) انظر: فتح الباري (٦/ ٤٢٦).

(٤) فتح الباري (٧/ ٢٣١).

(٥) المرسل: هو قول التابعي الكبير قال رسول الله كذا أو فعل كذا، فهذا مرسل باتفاق، وأما قول من دون التابعي قال رسول الله، فقد قال أهل الفقه والأصول يسمى مرسلا سواء أكان منقطعا أم معضلا، وبهذا قطع الخطيب ثم قال: إلا أن أكثر ما يوصف بالإرسال رواية التابعي عن النبي وقال الحاكم وغيره من أهل الحديث: لا يسمى مرسلا وخصوا المرسل بالتابعي. انظر: الكفاية في علم الرواية =

« قوله: "عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ" هذا هو المعتمد أنه من هذا الوجه مرسل، ووقع في رواية الأصيلي عن ابن أبي مُليكة عن المسور، وهو وهم »[1].

١٠) **إيراد طريقين لرواية ما، والترجيح بينهما، مع بيان السبب**، ومثال ذلك:

« قوله: "حَدَّثَنَا قُرَّةُ" خالف زيد بن الحباب مسلم بن إبراهيم فيه فقال: "عن قرة عن أبي الزبير" بدل عمرو بن دينار أخرجه مسلم، وسياقه أتم، ورواية البخاري أرجح فقد وافق شيخه على ذلك عن قرة عثمان بن عمرو عند الإسماعيلي، والنضر بن شميل عند أبي نعيم، فاتفاق هؤلاء الحفاظ الثلاثة أرجح من انفراد زيد بن الحباب عنهم »[2].

= (ص٢١) المنهل الروي (ص٤٣).

(١) انظر: فتح الباري (٦/ ٢٧٢).

(٢) انظر: فتح الباري (٦/ ٢٨٥).

المطلب الثالث
أنواع المسائل المتصلة بمتن الحديث

لقد عنى الحافظ عناية بالغة بالضبط وتحري الدقة في قراءة الألفاظ الحديثية، وقد تنوعت الجوانب التي تناولها عند الترجيح فيما يخص متون الأحاديث، أبرزها في الجزء الذي تم جمعه ودراسته:

١) **ضبط اسم موضع**، ومثال ذلك:

« قوله: " أَوْ هَجَرُ " بفتح الهاء والجيم بلد معروف من البحرين وهي من مساكن عبد القيس، وقد سبقوا غيرهم من القرى إلى الإسلام كما سبق بيانه في كتاب الإيمان. ووقع في بعض نسخ أبي ذر" أَوْ الهَجَرُ " بزيادة ألف ولام، والأول أشهر »[١].

٢) **ضبط ألفاظ المتن؛ بالحركات والحروف**، ومثاله بالحركات:

« قوله "غُنْثَر" بضم المعجمة وسكون النون وفتح المثلثة، هذه الرواية المشهورة، وحُكِي ضم المثلثة، وحكى عياض عن بعض شيوخه فتح أوله مع فتح المثلثة، وحكاه الخطابي بلفظ "عَنْتَرُ" بلفظ اسم الشاعر المشهور وهو بالمهملة والمثناة المفتوحتين بينهما النون الساكنة »[٢].

و مثال ضبطه بالحروف: « قوله "وَلَمْ يُحْزِنْكَ" شرحه على أنه بالمهملة والنون من الحزن، وفي رواية المستملي بالخاء المعجمة بغير نون وهو أوجه لوفاق ما قبله، وهو نظير ما تقدم في وفد عبد القيس"غَيْرَ خَزَايَا وَلَا نَدَامَى" »[٣].

---

(١) فتح الباري (٧/ ٢٨٤).

(٢) فتح الباري (٦/ ٧٣٠).

(٣) فتح الباري (٦/ ٣١٩).

٣) **تبيين المراد من معاني ألفاظ المتن**، ومثال ذلك:

« وقوله: " **أَمَنَّ** " أفعل تفضيل من المن بمعنى العطاء والبذل، بمعنى أن ابذل الناس لنفسه وماله، لا من المنة التي تفسد الصنيعة، وقد تقدم تقرير ذلك في باب الخوخة وأغرب الداودي فشرحه على أنه من المنة وقال: تقديره لو كان يتوجه لأحد الامتنان على نبي الله ﷺ لتوجه له، والأول أولى »[(١)].

٤) **التنبية على زيادة وقعت في المتن في غير موضعها الصحيح**، ومثال ذلك: ثبوت قوله: (﴿تُرِيحُونَ﴾ بالعشِيِّ، ﴿تَسْرَحُونَ﴾ بالغداة) عقب حديث البراء بن عازب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ في كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ عند الكشميهني، فقال الحافظ: « والصواب أن يثبت في حديث عائشة في قصة الهجرة فإن فيه: "ويرعى عليها عامر بن فهيرة ويريحهما عليهما" فهذا هو محل شرح هذه اللفظة بخلاف حديث البراء فلم يجر فيه لهذه اللفظة ذكر، والله تعالى أعلم »[(٢)].

٥) **التنبية على تصحيف وقع في المتن**، ومثال ذلك:

« قوله في هذه الرواية "كُنْتُ أُبَايِعُ النَّاسَ فِي الدُّنْيَا وَأُجَازِيهِمْ" أي أقاضيهم والمجازاة المقاضاة أي آخذ منهم وأعطي، ووقع في رواية الإسماعيلي وأجازفهم بالجيم والزاي والفاء، وفي أخرى بالمهملة والراء وكلاهما تصحيف لا يظهر، والله أعلم »[(٣)].

---

(١) فتح الباري (٧/ ١٧).

(٢) فتح الباري (٧/ ١٥).

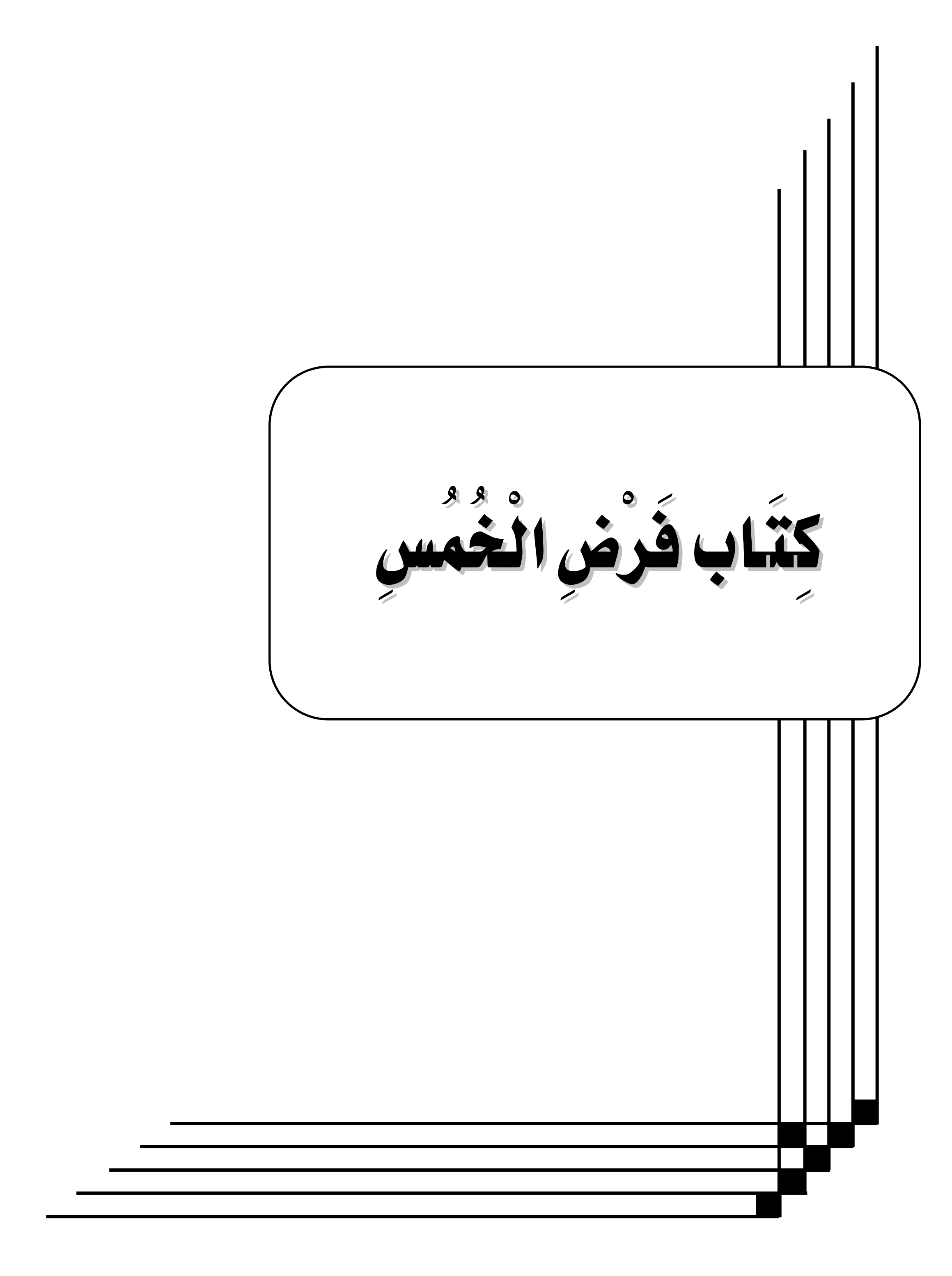
(٣) فتح الباري (٦/ ٦٠٧).



القسم الثاني

عرض المسائل التي رجحها ابن حجر في كتابه (فتح الباري)، ودراستها

من أول كتاب فرض الخُمُس إلى نهاية كتاب مناقب الأنصار
جمعًا ودراسةً وتحليلاً



كِتَاب فَرْضِ الْخُمُسِ

۞ (١) مسألة: بيان اختلاف الروايات في لفظة "أُجبَّت" الواردة في حديث الباب.

باب فرض الخُمُس[١]

۞ حديث المسألة:

روى الإمام البخاري بسندة عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: "كَانَتْ لِي شَارِفٌ مِنْ نَصِيبِي مِنْ الْمَغْنَمِ يَوْمَ بَدْرٍ وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَعْطَانِي شَارِفًا مِنْ الْخُمُسِ فَلَمَّا أَرَدْتُ أَنْ أَبْتَنِيَ بِفَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ الله ﷺ... فَإِذَا شَارِفَايَ[٢] قَدْ أُجِبَّت أَسْنِمَتُهُمَا وَبُقِرَتْ[٣] خَوَاصِرُهُمَا وَأُخِذَ مِنْ أَكْبَادِهِمَا..." الحديث[٤].

۞ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

«قوله: "قَدْ أُجبَّت" قد وقع مثله في رواية عنبسة في المغازي، وهو بضم أوله، وفي رواية الكشميهني (ت:٣٨٩هـ) هنا "قد جُبَّتْ" بضم الجيم بغير ألف أي قُطعت وهو الصواب، وعند مسلم(ت:٢٦١هـ) من طريق ابن وهب عن يونس "اجتبت" وهو صواب أيضًا»[٥].

---

(١) الخُمس: هو ما يؤخذ من الغنيمة، ومعنى فرض الخُمس: أي وقت أو كيفية أو ثبوت فرضه. انظر: فتح الباري (٦/ ٢٣٨).

(٢) شَارِفَاي: الشارف هو المسنة من النوق. انظر: الفائق في غريب الحديث (٢/ ٢٣٥)، النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٤٢٦).

(٣) بُقِرت: من البقر وهو الشق والفتح والتوسعة. انظر: لسان العرب (٤/ ٧٤)، تاج العروس (١٠/ ٢٣٠) مادة[بقر].

(٤) صحيح البخاري (٢/ ٢٠٨) حديث رقم (٢٩٨٨).

(٥) فتح الباري (٦/ ٢٤٠).

❁ **ترجيح الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر روايتي "جُبَّتْ" و"اجْتُبَّتْ"، حيث صوبها بقوله: «**وهو الصواب**».

الدراسة والموازنة:

اختلفت الروايات في المسألة على روايتين:

الرواية الأولى: وردت بلفظ: "أُجِبَّت" بهمزة مضمومة وجيم مكسورة وموحدة مشددة، على صيغة المجهول من الجب وهو القطع[1].

وهي رواية المروزي (ت:٣٧١هـ)[2]، وقد ثبتت في كتابي فرض الخُمس -حديث المسألة-، والمغازي[3] من الجامع الصحيح.

ولقد ضعفها ابن بطال(ت:٤٤٩هـ)[4]، وخطأها القاضي عياض (ت:٥٤٤هـ)[5]، وابن قرقول(ت:٥٦٩هـ) بقوله: « وللمروزي: "فَأَجبَّتْ" وهو لحن، وله في موضع آخر: "فَأَجَبَّ" وصوابه: فجبَّ واجتبَّ»[6]، وتبعهم النووي(ت:٦٧٦هـ)[7].

---

(١) لم أعثرعلى معناها في كتب اللغة، لكن بين معناها من الشراح العيني في عمدة القاري (١٧/ ١١١).

(٢) انظر: مشارق الأنوار (١/ ١٣٨)، مطالع الأنوار (٢/ ٨٣).

(٣) صحيح البخاري: كتاب المغازي باب عن أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: (مات أبو زيد ولم يترك عقبياً وكان بدرياً) (٢/ ٤٢٢) حديث رقم (٣٨٦٠).

(٤) انظر: شرحه على الصحيح (٥/ ٢٥٦).

(٥) انظر: مشارق الأنوار (١/ ١٣٧).

(٦) مطالع الأنوار (٢/ ٨٣).

(٧) انظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٣/ ١٤٤).

الرواية الثانية: وردت بلفظ: "جُبَّتْ" بحذف الهمزة وضم الجيم، وبلفظ: "اجْتُبَّتْ" بضم الهمزة وكسر الجيم وضم الفوقية وتشديد الموحدة، وأصلهما من الثلاثي جَبَّ، والجبَّ هو القطع(1).

وقوله "جُبَّتْ": هي رواية الكشميهني في هذا الموضع من كتاب فرض الخُمس(2)، أما بقية رواة الجامع الصحيح فهي عندهم في هذا الموضع بلفظ: "اجْتُبَّ"(3)، وكذلك الإمام مسلم(4)، وأبو داود (ت:٢٧٥هـ)(5)، والبيهقي (ت:٤٥٨هـ)(6) بلفظ "اجْتُبَّتْ".

ورواها أيضًا الإمام مسلم(7)، والإمام أحمد (ت:٢٤١هـ)(8)، والبزار (ت:٢٩٢هـ)(9)، وأبو يعلى (ت:٣٠٧هـ)(10)، وأبو عوانة (ت:٣١٦هـ)(11)، وابن حبان (ت:٣٥٤هـ)(12) جميعهم بلفظ: "جَبَّ".

---

(١) انظر: جمهرة اللغة (١/ ٦٣)، تهذيب اللغة (١٠/ ٢٧٢)، لسان العرب (١/ ٢٤٩) [مادة جبب].

(٢) انظر: صحيح البخاري "النسخة اليونينية" (٤/ ٧٨) حديث رقم (٣٠٩١) حيث تقييدها في الهامش، وعليها رمز سماع أبو ذر الهروي من شيخه الكشميهني.

(٣) انظر: المرجع السابق: فقد ثبتت في المتن، ومن أعلاها وأسفلها علامة التصحيح "صح".

(٤) في صحيحه: كتاب الأشربة باب تحريم الخمر (٣/ ١٥٦٩) حديث رقم (١٩٧٩).

(٥) في سننه: كتاب الخراج باب في بيان مواضع قسم الخُمُس وسهم ذي القربى (٣/ ١٤٨) حديث رقم (٢٩٨٦).

(٦) في سننه الكبرى (٦/ ٥٥٥) حديث رقم (١٢٩٥٦).

(٧) في صحيحه: كتاب الأشربة باب تحريم الخمر (٣/ ١٥٦٨) حديث رقم (١٩٧٩).

(٨) في مسنده (٢/ ٣٨٢) حديث رقم (١٢٠١).

(٩) في مسنده (٢/ ١٤١) حديث رقم (٥٠٢).

(١٠) في مسنده (١/ ٤١٦) حديث رقم (٥٤٧).

(١١) في مستخرجه (٥/ ٨٩) حديث رقم (٧٩٠٠).

(١٢) في صحيحه (١٠/ ٣٩٨) حديث رقم (٤٥٣٦).

ولقد رجح الحافظ ابن حجر هذه الرواية موافقًا ابن بطال[1]، والقاضي عياض[2]، وابن قرقول بقوله: « "فَاجْتَبَّ أَسْنِمَتَهُمَا" وجُبَّ وقد جُبَّت واجْتُبَّت، كل ذلك جاء وهو بمعنى القطع والاستئصال»[3]، وكذلك النووي[4]، وابن الأثير (ت:٦٠٦هـ)[5]، وابن الملقن (ت:٨٠٤هـ) حيث قال: « ما في النسخ المصححة "جُبَّتْ" والجب: القطع، ومن رواه "اجتُبَّ" فهو جائز»[6]، ووافقهم: الإمامان العيني (ت:٨٥٥هـ)، والقسطلاني (ت:٩٢٣هـ)[7] رَحِمَهُمَاللَّهُ.

۞ الترجيـــــح:

بالنظر فيما سبق من الروايات يظهر لي- والله تعالى أعلم بالصواب- ترجيح الرواية الثانية بلفظ: "جُبَّتْ" بحذف الهمزة وضم الجيم، وبلفظ: "اجْتُبَّتْ" بضم الهمزة وكسر الجيم وضم الفوقية وتشديد الموحدة، وهما من الجَبَّ وهو القطع، وهما ما رجحها الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التالية:

* ثبوت هذه الرواية في الصحيحين، وما اتفق عليه الشيخان مقدم على غيرهما[8].

---

(١) انظر: شرحه على صحيح البخاري (٥/ ٢٥٦).

(٢) انظر: مشارق الأنوار (١/ ١٣٧).

(٣) مطالع الأنوار (٢/ ٨٣).

(٤) انظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٣/ ١٤٤).

(٥) انظر: النهاية في غريب الأثر (١/ ٢٣٣).

(٦) انظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح (١٨/ ٣٦٧).

(٧) انظر على التوالي: عمدة القاري (١٥/ ١٨)، إرشاد الساري (٧/ ٥).

(٨) انظر: مقدمة في أصول الحديث (ص٨٧).

* ثبوتها في رواية الأكثرين من رواة الجامع الصحيح، و« رواية الأكثرين أولى»[١].

* موافقة بعض دواوين السنة المطهرة لهذه الرواية، مما يؤيد ترجيحها.

* ترجيح طائفة من أهل العلم لهذه الرواية، ومتابعتهم أولى؛ « لأن متابعة السَّوادِ الأعظم أولى من متابعة من انفرد »[٢].

* موافقة هذه الرواية لما عليه أهل اللغة والعربية[٣].

يؤيد ما سبق:

* شذوذ[٤] الرواية الأولى، وتنبيه المحدثين على غرابتها ؛ يقول ابن بطال: « ومن روى: "أُجِبَّت أَسْنِمَتَهُمَا" فلا يُعرف ذلك في اللغة، وإنما تقول العرب: جب الشيء إذا قُطع منه »[٥].

ويقول النووي: « وفي رواية للبخاري أجب وهذه غريبة في اللغة »[٦].



(١) انظر: عمدة القاري (١٢/ ١٦٤).

(٢) انظر: الجواهر والدرر (٢/ ٩٣٧).

(٣) انظر: جمهرة اللغة (١/ ٦٣)، تهذيب اللغة (١٠/ ٢٧٢)، الصحاح مادة (١/ ٩٦)، معجم مقاييس اللغة (١/ ٤٢٣)، المحكم والمحيط (٧/ ٢٢٣)، النهاية لابن الأثير(١/ ٢٣٣)، لسان العرب (١/ ٢٤٩)، تاج العروس (٢/ ١١٧) مادة [جبب].

(٤) الشَّاذّ: هو ما رواه المقبول مخالفًا لمن هو أولى منه. قال الحافظ ابن حجر: (وهو المعتمد في تعريف الشَّاذّ بحسب الإصطلاح). انظر: تدريب الراوي (١/ ٢٧١).

(٥) شرح ابن بطال على صحيح البخاري (٥/ ٢٥٦).

(٦) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٣/ ١٤٤).

۞ (٢) مسألة في بيان المراد بـ "عَامِلِي" الوارد في الحديث.

بـاب نَفَقَةِ نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ وَفَاتِهِ.

۞ حديث المسألــــة:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: **" لاَ يَقْتَسِمُ وَرَثَتِي دِينَارًا، مَا تَرَكْتُ بَعْدَ نَفَقَةِ نِسَائِي وَمَئُونَةِ عَامِلِي؛ فَهُوَ صَدَقَةٌ "**[1].

۞ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

«قوله: (باب نفقة نساء النبي ﷺ بعد وفاته) ذكر فيه ثلاثة أحاديث:... واختلف في المراد بقوله: "عَامِلِي" فقيل الخليفة بعده، وهذا هو المعتمد وهو الذي يوافق ما تقدم في حديث عمر. وقيل: يريد بذلك العامل على النخل، وبه جزم الطبري(ت:٣١٠هـ) وابن بطال، وأبعد من قال: المراد بعامله حافر قبره عليه الصلاة والسلام. وقال ابن دحية (ت:٦٣٣هـ) في الخصائص: المراد بعامله خادمه، وقيل: العامل على الصدقة. وقيل: العامل فيها كالأجير»[2].

۞ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر أن مراد النبي ﷺ في قوله "عَامِلِي" أي الخليفة بعده؛ وذلك بقوله: « **هو المعتمد**».

(١) صحيح البخاري (٢/ ٢١١)حديث رقم (٢٩٩٢).

(٢) فتح الباري (٦/ ٢٥١).

الدراسة والموازنة:

ورد في المسألة عدة أقوال:

القول الأول: أن المراد من العامل في حديث الباب هو الخليفة بعد النبي ﷺ القائم بشرعه والنائب عنه في أمته، فصارت مؤنته مفروضة في بيت مال المسلمين بكتاب الله؛ لأنه رأس العاملين عليها.

قاله ابن عيينه (ت:١٩٨هـ)(١)، والخطابي(ت:٣٨٨هـ)، والبيهقي، والباجي(ت:٤٧٤هـ) والبغوي (ت:٥١٦هـ)، وابن الجوزي (ت:٥٩٧هـ)، وابن الأثير، والكرماني(٢)، والحافظ ابن حجر، ووافقهم الإمام القسطلاني(٣).

مستدلين على ذلك:

- بحديث عمر الذي أشار إليه الحافظ ابن حجر وما فيه من اختصام العباس وعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ على ما أفاء الله على رسوله من بني النضير، وفيه: "... فَقُلْتُ لَكُمَا إِنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: **لَا نُورَثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ**..." الحديث(٤).
- وبما ثبت عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها قالت: "لَمَّا اسْتُخْلِفَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ قَالَ: لَقَدْ عَلِمَ قَوْمِي أَنَّ حِرْفَتِي لَمْ تَكُنْ تَعْجِزُ عَنْ مَئُونَةِ أَهْلِي وَشُغِلْتُ بِأَمْرِ الْمُسْلِمِينَ فَسَيَأْكُلُ

---

(١) حكاه عنه ابن الملقن في التوضيح (١٨/ ٣٨٦).

(٢) انظر على التوالي: أعلام الحديث (٣/ ١٣٤٩)، سنن البيهقي الكبرى (٦/ ٣٠٣)، المنتقى شرح الموطأ (٧/ ٣١٨)، شرح السنة (١٤/ ٥٣)، كشف المشكل من حديث الصحيحين (١/ ٢٩)، النهاية في غريب الأثر (٣/ ٣٠٠) مادة (عمل)، الكواكب والدراري (١٢/ ٨٦).

(٣) انظر: إرشاد الساري (٧/ ١٥).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب فرض الخُمُس باب فرض الخُمُس (٢/ ٣٨٦) حديث رقم (٣٠٩٤)، وصحيح مسلم: كتاب الجهاد والسير باب حكم الفيء (٣/ ١٣٧٧) حديث رقم (١٧٥٧) كلاهما عن مالك بن أوس بن حدثان.

آلُ أَبِي بَكْرٍ مِنْ هَذَا الْمَالِ وَيَحْتَرِفُ لِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ"[١].

- و بما رواه أبو الطفيل رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ حيث قال: جاءت فاطمة إلى أبي بكر تطلب ميراثها من النبي ﷺ قال: فقال أبو بكر: سمعت ﷺ يقول: " إِذَا أَطْعَمَ اللهُ نَبِيًّا طُعْمَةً ثُمَّ قَبَضَهُ فهو لِلَّذِي يقوم من بَعْدَهُ"[٢].

القول الثاني: أن المراد بالعامل الوارد في حديث الباب هو العامل على النخل، قاله الطبري[٣]، وابن بطال[٤]، وابن عبد البر (ت:٤٦٣هـ)[٥].

واستدلوا بحديث ابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا الذي اخرجه البخاري في باب نفقة القيم للوقف، بلفظ: " أَنَّ عُمَرَ اشْتَرَطَ فِي وَقْفِهِ أَنْ يَأْكُلَ مَنْ وَلِيَهُ، وَيُوكِلَ صَدِيقَهُ غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ مَالاً "[٦].

يقول ابن بطال عن ذلك: « إنما أراد البخاري بقوله نفقة القيم للوقف

---

(١) صحيح البخاري: كتاب البيوع باب كسب الرجل وعمله بيده (١/ ٥٤٢) حديث رقم (٢٠١٧).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه: كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب في صفايا الرسول ﷺ في الأموال (٣/ ١٤٤) حديث رقم (٢٩٧٥) واللفظ له، وأحمد في مسنده (١/ ١٩٢) حديث رقم (١٤)، والبزار في مسنده (١/ ١٢٤) حديث رقم (٥٤)، وأبي يعلى في مسنده (١/ ٤٠) حديث رقم (٣٧)، والبيهقي في السنن الكبرى (٦/ ٤٩٤) حديث رقم (١٢٧٤٦) جميعهم من طرق عن محمد بن فضيل عن الوليد بن جميح عن أبي الطفيل رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ. إسناده حسن؛ لأن فيه الوليد بن جميع، وفيه كلام يحطه عن رتبة الصحيح وهو من رجال مسلم، أما بقيه رجاله فثقات من رجال الشيخين. قال عنه الإمام أحمد وأبو زرعة وأبو داود: لابأس به، وقال عنه الحافظ ابن حجر: صدوق. انظر: تهذيب الكمال (٣١/ ٣٥-٣٧)، تقريب التهذيب (ص٥٨٢). وانظر:حاشية مسند الإمام أحمد (١/ ١٩٢).

(٣) انظر: فتح الباري (٦/ ٢٥١).

(٤) انظر: شرحه على صحيح البخاري (٥/ ٢٥٩).

(٥) انظر: التمهيد (١٨/ ١٧٢).

(٦) صحيح البخاري: كتاب الوصايا باب نفقة القيم للوقف (٢/ ١٣٤) حديث رقم (٢٦٨٩).

والله أعلم أن يبين أن المراد بقوله ﷺ: "مَئُونَةِ عَامِلِي" أنه عامل أرضه التي أفاءها الله عليه من بني النضير وفدك[1] وسهمه من خيبر»[2].

القول الثالث: أنه العامل على الصدقة، يقول ابن العربي (ت:٥٤٣هـ) عن معنى قوله تعالى: ﴿وَٱلْعَـٰمِلِينَ عَلَيْهَا﴾ [التوبة:٦٠]: « هم الذين يُقدَّمُون لتحصيلها، ويُوكَّلُون على جمعها، وهذا يدل على مسألة بديعية، وهي أن ما كان من فروض الكفايات فالقائم به يجوز له أخذ الأجرة عليه، وإليه أشار النبي ﷺ في الحديث الصحيح: " مَا تَرَكْت بَعْدَ نَفَقَةِ عِيَالِي وَمَئُونَةِ عَامِلِي فَهُوَ صَدَقَةٌ "»[3].

ورجحه الحافظ العراقي (ت:٨٠٦هـ) بقوله: « المشهور أنه القائم على الصدقات»[4]، وقد بوب الإمام البخاري في كتاب الأحكام بقوله: (بَاب رِزْقِ الْحُكَّامِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَكَانَ شُرَيْحٌ الْقَاضِي يَأْخُذُ عَلَى الْقَضَاءِ أَجْرًا وَقَالَتْ عَائِشَةُ يَأْكُلُ الْوَصِيُّ بِقَدْرِ عُمَالَتِهِ وَأَكَلَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ)[5].

القول الرابع: المراد بالعامل في الحديث هو خادمه في حوائطه ووكيله وأجيره، قاله ابن دحية[6].

القول الخامس: أن المراد من العامل في قول النبي ﷺ " وَمَئُونَةِ عَامِلِي" أي حافر

---

(١) فدك: بفتح أوله وثانيه، بلدة معروفة، لها حصن يقال له: الشمروخ، وهي كثيرة النخل والزرع والسكان، تقع في شرق خيبر، وتسمى اليوم: الحائط. انظر: معجم ما استعجم (٣/ ١٠١٥- ١٠١٦)، المعالم الأثيرة في السنة والسيرة (ص٢١٥).

(٢) انظر: شرحه على الصحيح (٨/ ٢٠١).

(٣) انظر: أحكام القرآن (٢/ ٥٢٤).

(٤) انظر: طرح التثريب (٦/ ٢٣٩).

(٥) صحيح البخاري (٤/ ٣٣٤).

(٦) انظر: نهاية السول في خصائص الرسول ﷺ (٢/ ٣٠٧_٣٠٨).

قبره ﷺ، عزاه ابن بطال إلى بعض الفقهاء[1] وهو بعيد، لأنهم لم يكونوا يحفرون بأجرة فكيف له ﷺ.

وممن استبعده: ابن بطال[2]، والقاضي عياض[3]، ووهَّم الحافظ ابن حجر من قاله[4]، وتبعهم الملا علي القاري، والشوكاني[5].

۞ الترجيح:

في ضوء ما سبق يظهر لي أن الراجح في المراد من العامل في قوله ﷺ: "لاَ يَقْتَسِمُ وَرَثَتِي دِينَارًا، مَا تَرَكْتُ بَعْدَ نَفَقَةِ نِسَائِي وَمَئُونَةِ عَامِلِي؛ فَهُوَ صَدَقَةٌ" هو الخليفة بعده، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر في هذا الموضع؛ وذلك لأنه كما قال الإمام الباجي: عامل لأمته وقائم بشرعه فلا بد أن يُكفي مؤنتة ولو ضيَّع ذلك لضاع عياله[6]. ولأنه أكثر الأقوال الذي تقويه الأدلة الصحيحة، فكان الأولى بها إعمالها لا إهمالها، كما أنه القول الذي ذهب إليه أكثر أهل العلم، مما يقوي ترجيحه، والله تعالى أعلم بالصواب.

(١) انظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (٨/ ٢٠١).

(٢) انظر: شرحه على صحيح البخاري (٨/ ٢٠١).

(٣) انظر: إكمال المعلم (٦/ ٩١).

(٤) انظر: فتح الباري (٥/ ٤٩٦).

(٥) انظر على التوالي: مرقاة المفاتيح (٩/ ٣٨٦٠)، نيل الأوطار (٦/ ٩٢).

(٦) انظر: المنتقى شرح الموطأ (٧/ ٣١٨).

(٣) مسألة: اختلاف روايات الجامع الصحيح في زيادة قول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا "فَقُلْتُ: يا رسول الله أُراه فُلانا لِعَمِّ حَفْصَةَ مِنَ الرَّضَاعَةِ فَقَالَتْ عَائِشَةُ".

باب ما جاء في بيوت أزواج النبي ﷺ، وما نُسب من البيوت إليهن

حديث المسألة:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَمْرَةَ ابْنَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ" أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهَا أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ كَانَ عِنْدَهَا، وَأَنَّهَا سَمِعَتْ صَوْتَ إِنْسَانٍ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِ حَفْصَةَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله هَذَا رَجُلٌ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِكَ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: **"أُرَاهُ فُلانًا- لِعَمِّ حَفْصَةَ مِنَ الرَّضَاعَةِ - الرَّضَاعَةُ تُحَرِّمُ مَا تُحَرِّمُ الْوِلادَةُ"**[(١)].

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

« تنبيه: وقع في سياقه في الشهادات[(٢)] زيادة على سبيل الوهم في رواية أبي ذر (ت:٤٣٤هـ)، وكذا في رواية الأصيلي (ت:٣٩٢هـ) عن شيخه، وقد ضُرب عليها في بعض نسخ أبي ذر والصواب حذفها، ولفظ الزيادة " فَقُلْتُ: يا رسول الله أُراه فُلانا لِعَمِّ حَفْصَةَ مِنَ الرَّضَاعَةِ فقَالَتْ عَائِشَةُ" فهذا القدر زائد والصواب حذفه كما نبه عليه صاحب المشارق[(٣)]»[(٤)].

---

(١) صحيح البخاري (٢/ ٣٨٩) حديث رقم (٣١٠٥).

(٢) صحيح البخاري: كتاب الشهادات باب الشهادة على الأنساب والرضاع والمستفيض والموت القديم (٢/ ٢٤٩) حديث رقم (٢٦٤٦). وفي "النسخة اليونينية": (٣/ ١٧٠) حيث علامة صحة السماع على الزيادة (صحـ).

(٣) انظر: مشارق الأنوار (٢/ ٣١٤)

(٤) فتح الباري (٦/ ٢٥٤).

❁ **ترجيح الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر حذف الزيادة الواقعة في كتاب الشهادات وهي قول عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: "فَقُلْتُ: يا رسول الله أُراه فُلانا لِعَمِّ حَفْصَةَ مِنَ الرَّضَاعَةِ فقَالَتْ عَائِشَةُ"؛ وذلك بقوله: «**والصواب** حذفها».

۞ **الدراسة والموازنة:**

اختلفت روايات الجامع الصحيح في المسألة على روايتين:

الرواية الأولى: ورد فيها الحديث من غير زيادة لقول عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، ونصه: "سَمِعَتْ صَوْتَ إِنْسَانٍ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِ حَفْصَةَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله هَذَا رَجُلٌ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِكَ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: **أُرَاهُ فُلاَنًا- لِعَمِّ حَفْصَةَ مِنَ الرَّضَاعَةِ - الرَّضَاعَةُ تُحَرِّمُ مَا تُحَرِّمُ الْوِلاَدَةُ**".

وهي رواية أكثر رواة الجامع الصحيح في كتابي فرض الخُمس[1]، والنكاح[2]، وبعض نسخ أبي ذر في كتاب الشهادات[3].

وهي الرواية الثابتة عند الإمام مسلم[4]، والنسائي (ت:٣٠٣هـ)[5]،

(١) صحيح البخاري "النسخة اليونينية" (٤/ ٨٢) حديث رقم (٣١٠٥) حيث ثبوت الحديث في المتن من غير زيادة أو خلاف بين الرواة، وفي "النسخة السلفية" حديث المسألة.

(٢) المرجع السابق "النسخة اليونينية": كتاب النكاح باب قوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِيٓ أَرۡضَعۡنَكُمۡ﴾ [النساء:٢٣] (٧/ ٩) حديث رقم (٥٠٩٩) حيث ثبوت الحديث في المتن من غير زيادة أو خلاف بين الرواة، وفي" النسخة السلفية" (٣/ ٣٦٢) حديث رقم (٥٠٩٩).

(٣) انظر: فتح الباري (٦/ ٢٥٤).

(٤) في صحيحه: كتاب الرضاع باب يحرُم من الرضاع ما يحرم من الولادة (٢/ ١٠٦٨) حديث رقم (١٤٤٤).

(٥) في سننه الكبرى: كتاب الرضاع باب لبن الفحل (٥/ ٢٠٣) حديث رقم (٥٤٤٦).

والإمام مالك (ت:١٧٩هـ)[١]، والشافعي (ت:٢٠٤هـ)[٢]، وإسحاق بن راهوية (ت:٢٣٨هـ)[٣]، والإمام أحمد[٤]، والدارمي (ت:٢٥٥هـ)[٥]، والمروزي (ت:٢٩٤هـ)[٦]، وأبي عوانة[٧]، والبيهقي[٨]، والبغوي[٩].

ولقد رجح الحافظ ابن حجر هذه الرواية موافقًا القاضي عياض[١٠]، ووافقهما: العيني، والقسطلاني[١١].

الرواية الثانية: ورد فيها زيادة في المتن، وهي من قول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ونصها: "فَقُلْتُ: يا رسول الله أُراه فُلانا لِعَمِّ حَفْصَةَ مِنَ الرَّضَاعَةِ فقَالَتْ عَائِشَةُ " وعلى هذه الزيادة يكون نص الحديث " سَمِعَتْ صَوْتَ رَجُلٍ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِ حَفْصَةَ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ يا رسول الله أُراه فُلانا- لِعَمِّ حَفْصَةَ مِنَ الرَّضَاعَةِ- فقَالَتْ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ الله هَذَا رَجُلٌ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِكَ. قالت فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: **أُرَاهُ فُلانا، لِعَمِّ حَفْصَةَ مِنَ الرَّضَاعَةِ.** فَقَالَتْ عَائِشَةُ: لَوْ كَانَ فُلاَنٌ حَيًّا - لِعَمِّهَا مِنَ الرَّضَاعَةِ - دَخَلَ عَلَيَّ فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ **نَعَمْ، إِنَّ الرَّضَاعَةَ تُحَرِّمُ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلاَدَةِ**".

---

(١) في الموطأ (٢/ ٦٠١) حديث رقم (١).

(٢) في مسنده (ص٣٠٦).

(٣) في مسنده (٢/ ٤٤٢) حديث رقم (١٠١٠).

(٤) في مسنده (٤٢/ ٢٨٣) حديث رقم (٢٥٤٥٣).

(٥) في سننه (٣/ ١٤٤٢) حديث رقم (٢٢٩٣).

(٦) في السنة (ص٨١) حديث رقم (٢٨٥).

(٧) في مستخرجه (٣/ ١٠٥) حديث رقم (٤٣٧٠).

(٨) في سننه الكبرى (٧/ ٢٥٧) حديث رقم (١٣٩٠٢).

(٩) في شرح السنة (٩/ ٧٢) حديث رقم (٢٢٧٨).

(١٠) انظر: مشارق الأنوار (٢/ ٣١٤)

(١١) انظر على التوالي: عمدة القاري (١٥/ ٤٢)، إرشاد الساري (٦/ ٨٥).

وهي رواية المروزي والراوي عنه الأصيلي، والجرجاني (ت:٣٧٣ أو ٣٧٤هـ)، وفي بعض نسخ الراوي أبي ذر الهروي في كتاب الشهادات من الجامع الصحيح[1].

التَّرجيـــــح:

في ضوء ما سبق يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب - رجحان الرواية الأولى وهي التي ورد فيها الحديث من غير زيادة لقول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: "فَقُلْتُ يا رسول الله أُراه فُلانا- لِعَمِّ حَفْصَةَ مِنَ الرَّضَاعَةِ- فقَالَتْ عَائِشَةُ"، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التالية:

* ثبوت هذه الرواية عند الأكثرين من رواة الجامع الصحيح في هذا الموضع من كتاب فرض الخُمُس، وكما هو معلوم أن «مِمَّا يرجح به كثرة العدد»[2].

* ثبوتها في كتاب النكاح من الجامع الصحيح من غير خلاف بين الرواة، مما يقوي ترجيحها.

* موافقة الإمام مسلم، وغيره من أصحاب دواوين السنة، مما يُعضد ترجيحها.

يؤيد ماسبق:

* عدم استقامة المعنى بوجود الزيادة التي وقعت في الرواية الثانية وهي قول عائشة " فَقُلْتُ يا رسول الله أُراه فُلانا - لِعَمِّ حَفْصَةَ مِنَ الرَّضَاعَةِ- فقَالَتْ عَائِشَةُ" لأنها من هي كلام النبي وجوابه ﷺ لعائشة لّما أخبرته عن الرجل الذي في بيت حفصة، فلا يتناسب أن تُجيب هي أولاً عن هذا الرجل، ثم تسأل النبي عنه، ثم يجيبها

(١) انظر: صحيح البخاري: كتاب الشهادات باب الشهادة على الأنساب والرضاع والمستفيض والموت القديم (٢/ ٢٤٩) حديث رقم (٢٦٤٦). وفي"النسخة اليونينية": (٣/ ١٧٠) حيث علامة صحة السماع على الزيادة (صحـ). وانظر: مشارق الأنوار (٢/ ٣١٤)، فتح الباري (٦/ ٢٥٤).

(٢) انظر: الإعتبار في الناسخ والمنسوخ لابن حازم الهمذاني (ص٩)، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للعراقي (١/ ٢٨٦)، تدريب الراوي للسيوطي (٢/ ١٩٨).

ﷺ بمثل جوابها الأول.

* تضعيف بعض أهل العلم لها، وتغليب الظن أنها وهم من بعض نساخ الصحيح في هذا الموضع، يقول القاضي عياض: «تقديم هذا القول عن عائشة أول الحديث" أراه فلانًا" زيادة وهو وهم، والصواب سقوط تلك الزيادة من قول عائشة إلى قولها الثاني وكذا جاءت ساقطة لبعض الرواة على الصواب»[1].

وقال الحافظ ابن حجر: «زيادة على سبيل الوهم»[2]

و قال القسطلاني: «سقوطه أولى كما لا يخفى»[3].

(١) مشارق الأنوار (٢/ ٣١٤).

(٢) فتح الباري (٦/ ٢٥٤).

(٣) إرشاد الساري (٦/ ٨٥).

۞ (٤) مسألة: بيان آراء أهل العلم في ترجمة الباب.

باب ما ذُكر من درع النبي ﷺ وعصاه وسيفه وقدحه وخاتمه وما استعملَ الخُلفاء بعدَهُ من ذلك مما لم يُذكر قسمتهُ ومن شَعرهِ ونعلهِ وآنيتَه مما يتبَرك فيه أصحابهُ وغيرهم بعدَ وفاته[1]

۞ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

« الغرض من هذه الترجمة تثبيت أنه ﷺ لم يُورث ولا بِيع موجودة، بل تُرك بيد من صار إليه للتبرك به، ولو كانت ميراثاً لبيعت وقُسمت، ولهذا قال بعد ذلك (مما لم تُذكر قسمته) وقوله: (مما تبرك أصحابه) أي به... وأما قول المهلب(ت:٤٣٥هـ)[2] أنه إنما ترجم بذلك ليتأسى به ولاة الأمور في اتخاذ هذه الآلات ففيه نظر، وما تقدم أولى وهو الأليق لدخوله في أبواب الخُمس»[3].

---

(١) صحيح البخاري (٢/ ٣٩٠).

(٢) المهلب بن أحمد الأسدي أبو القاسم بن أبي صفرة (ت٤٣٥هـ)، اختصر صحيح البخاري في كتاب سمّاه (المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح) من روايته عن الأصيلي والقابسي وغيرهما، هذبه بتحرير الأسانيد وجمع الروايات دون إخلال بألفاظه وأسانيده، مع شرح أحاديثه وبيان فقهها، وبيان أماكنها في الصحيح. طبعته دار أهل السنة في أربع مجلدات، بتحقيق: د.أحمد بن فارس السلوم، ثم قام بشرحه في كتاب سمّاه (الكوكب الساري في شرح صحيح البخاري) ولا يزال هذا الشرح مخطوطاً، وقد أكثر من النقل عنه ابن بطّال في شرحه، وكذا الحافظ ابن حجر اقتبس منه في مواضع. والمخطوط توجد منه قطعة في مكتبة الحرم المكي تقع في (٥٥) ورقة، برقم (٧٤٤)، وقد أشار محقق كتاب (المسالك شرح موطأ الإمام مالك لابن العربي) في مقدمة التحقيق إلى وجود نسخة كاملة من هذا الشرح الماتع في الخزانة الملكية العامرة بالرباط. انظر: (١/ ٢٢٦) هامش (٦).ولقد نسب له هذا القول: ابن بطال في شرحه على الصحيح (٥/ ٢٦٥)، وابن الملقن في التوضيح (١٨/ ٤١٠)، والحافظ ابن حجر في الفتح (٦/ ٢٥٦).

(٣) انظر: فتح الباري (٦/ ٢٥٦).

❁ **ترجيح الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر أن الغرض من إيراد هذه الآثار والآلات في الترجمة هو بيان أنه لم يُورث ﷺ وأنها لم تباع بعده، وذلك بقوله: "**وما تقدم أولى وهو الأليق** لدخوله في أبواب الخُمس ".

۞ الدراسة والموازنة :

اختلف في المسألة على قولين:

القول الأول: أن الغرض من ذكر هذه الآثار في الترجمة هو إثبات وتحقيق أن النبي ﷺ لم يرثه أحد ولم تُباع أملاكه لأحد، بل إنها بقيت عند من وصلت إليه للتبرك ولو كانت ميراثًا لاقتسمها ورثته. لكن ذلك ينافي خصائصه ﷺ.

قاله ابن بطال[1]، وابن منير(ت:٦٨٣هـ)[2]، وابن جماعة (ت:٧٣٣هـ)[3]، و الكرماني (ت:٧٨٦هـ)، والزركشي (ت:٧٩٤هـ)، ورجحه الحافظ ابن حجر، وتبعه العيني[4].

القول الثاني: أن الغرض من ذكر هذه الآثار والآلات في الترجمة حتى يقتدي بها ولاة الأمور، وتصبح سنه للخلفاء في اتخاذ مثل هذه الآلات.

---

(١) انظر: شرحه على صحيح البخاري (٥/ ٢٦٥).

(٢) انظر: المتواري على تراجم أبواب البخاري ص(١٨٩)

(٣) انظر: مناسبات تراجم البخاري (ص٩١).

(٤) انظر على التوالي: الكواكب الدراري (١٣/ ٨٥)، التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح (٢/ ٤٨٢)، فتح الباري (٦/ ٢٥٦)، عمدة القاري (١٥/ ٣١).

قاله المهلب بن أبي صفرة، وتبعه ابن الملقن[١].

وقد ضعف الحافظ ابن حجر هذا الغرض من الترجمة بقوله: (فيه نظر)[٢].

۞ الترجيـــــح:

بالنظر فيما مضى من الأقوال يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب - رجحان القول الأول وهو أن الغرض من إيراد الإمام البخاري لآثار النبي ﷺ وأدواته في ترجمة الباب ليُثبت أنها لا تُورث ولا تُباع، بل تترك لمن صارت إليه، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التالية:

* وجاهة ما استند إليه الحافظ ابن حجر، وهو قول الإمام البخاري بعد ذكره لبعض الآثار في الترجمة: (مما لم يُذكر قسمته) أي على طريقة قسمة التركات، وهذا يبين أن غرض البخاري من إيراد مثل هذه الآثار هو إثبات أنه لا يُورث ولا يباع موجوده ﷺ لا أنها للإقتداء.

* أن صنيع الإمام البخاري في ذكر هذه الآثار والآلات في ترجمة الباب، وإخراج بعض أحاديثها التي تبين أنه لا يُورث ﷺ، هو الأنسب والأليق لكتاب فرض الخمس، على العكس من الغرض الثاني فإنه بعيد المناسبة كما لا يخفى لا سيما وأن الأبواب التي قبلها تعلقت بنفقة نسائه ﷺ بعد وفاته، وما نُسب من البيوت إليهن.

---

(١) التوضيح لابن الملقن (١٨/ ٤١٠).

(٢) انظر: فتح الباري (٦/ ٢٥٦).

* ترجيح شراح تراجم صحيح البخاري، وغيرهم لهذا القول؛ مما يقويه.[1]



(١) فائدة: لقد استشكل على بعض العوام الآن، بقاء هذه الآثار الثابته عنه ﷺ، والراجح من أقوال أهل العلم أنه لا يثبت بقاء شيء من آثاره ﷺ، وأنها فُقدت على مدى القرون والأيام بسبب الضياع، أو الحروب والفتن، يقول السيوطي في تاريخ الخلفاء (ص٢١) حول بردته ﷺ: (وقد كانت هذه البردة عند الخلفاء يتوارثونها ويطرحونها على أكتافهم في المواكب جلوسًا وركوبًا، وكانت على المقتدر حين قتل، وتلوثت بالدم، وأظن أنها فقدت في فتنة التتار، فإنا لله وإنا إليه راجعون).

ويذكر ابن طولون في كتابه مفاكهة الخلان في حوادث الزمان (ص٣١٠)، في حوادث سنة (٩٢١هـ): أن بعضهم زعم أنه يملك قدحاً وبعض عكاز للنبي ﷺ ثم إنه تبيّن أنهما ليسا من الأثر النبوي، وإنما هما من أثر الليث بن سعد.

ويقول الشيخ صالح الفوزان -حفظه الله - في كتابه البيان لأخطاء بعض الكتاب(١/ ١٧٦): في تعقبه على ملاحظات الشيخ محمد المجذوب: (لا وجود لهذه الآثار الآن؛ لتطاول الزمن الذي تبلى معه هذه الآثار وتزول؛ ولعدم الدليل على ما يُدَّعى بقاؤه منها بالفعل).

❁ (٥) مسألة في بيان المراد من " أو " في قوله ﷺ " غَنَمًا أَوْ خَلِفَاتٍ " .

باب قول النبيِّ ﷺ : "أُحِلَّتْ لَكُمُ الْغَنَائِمُ"

❁ حديث المسألـــة:

روى الإمام البخاري بسنده عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: **"غَزَا نَبِيٌّ مِنَ الأَنْبِيَاءِ فَقَالَ لِقَوْمِهِ لاَ يَتْبَعْنِي رَجُلٌ مَلَكَ بُضْعَ امْرَأَةٍ وَهْوَ يُرِيدُ أَنْ يَبْنِيَ بِهَا وَلَمَّا يَبْنِ بِهَا، وَلاَ أَحَدٌ بَنَى بُيُوتًا وَلَمْ يَرْفَعْ سُقُوفَهَا، وَلاَ أَحَدٌ اشْتَرَى غَنَمًا أَوْ خَلِفَاتٍ وَهْوَ يَنْتَظِرُ وِلاَدَهَا...**" الحديث[1].

❁ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

« قوله **"أَوْ خَلِفَاتٍ"** بفتح المعجمة وكسر اللام بعدها فاء خفيفة جمع خلفة وهي الحامل من النوق، وقد يطلق على غير النوق، و" أو" في قوله: **"غَنَمًا أَوْ خَلِفَاتٍ"** للتنويع ويكون قد حذف وصف الغنم بالحمل لدلالة الثاني عليه، أو هو على إطلاقه لأن الغنم يقل صبرها فيخشى عليها الضياع بخلاف النوق فلا يخشى عليها إلا مع الحمل، ويحتمل أن يكون قوله: " **أو**" للشك أي هل قال غنمًا بغير صفة أو خلفات أي بصفة أنها حوامل، كذا قال بعض الشراح، والمعتمد أنها للتنويع، فقد وقع في رواية أبي يعلى عن محمد بن العلاء[2]، "ولا رجل له غنم أو بقر أو خلفات"»[3].

❁ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر أن المراد من " أو" في قوله ﷺ: **"غَنَمًا أَوْ خَلِفَاتٍ"** هو للتنويع؛ حيث قال: « **والمعتمد** أنها للتنويع ».

---

(١) صحيح البخاري (٢/ ٣٩٤) حديث رقم (٣١٢٤).

(٢) لم أعثر عليه في مسنده وزوائده ولا في مظانه.

(٣) فتح الباري (٦/ ٢٦٧).

۞ الدراسة والموازنة:

ورد في المسألة احتمالان:

الأول: إن " **أو**" الواردة في الحديث هي من لفظ الحديث، وغرضها التنويع، سواء بين الغنم الغير حوامل والغنم الحوامل أي الخلفات منها. أو بين الغنم على إطلاقه- الحامل وغير الحامل- وبين الخلفات من النوق، وأُطلق هنا الغنم لقلة صبرها فيُخشى ضياعها بخلاف النوق قُيدت بالحمل لأنها لا يُخشى عليها إلا عند حملها.

وهذا القول هو ما رجحه الحافظ ابن حجر، مستدلاً بثبوث "أو" عند أبي يعلى "**ولا رجل له غنم أو بقر أو خَلِفات**" على بابها للتنويع.

وقد سبقه إلى ترجيحها جمعٌ من أهل العلم، منهم:القاضي عياض، وابن قرقول، والطيبي (ت:٧٤٣هـ)، والكرماني، وابن الملقن، والعراقي[١]، وافقهم العيني،و السيوطي[٢]، وتبعهم الملا علي القاري (ت:١٠١٤هـ)، وابن علان الصديقي الشافعي(ت:١٠٥٧هـ)، وفيصل بن المبارك الحريملي(ت:١٣٧٦هـ)، والشيخ محمد بن صالح بن عثيمين (ت:١٤٢١هـ)[٣].

الثاني: إن "أو" الواردة في قوله "غَنَمًا أَوْ خَلِفَاتٍ" وقعت شكًا من الراوي، بمعنى أن الراوي شك أيهما قال النبي ﷺ هل قال غنمًا على إطلاقها أو خص منها الخَلِفات - أي الحوامل. أو قال غنمًا أو خلفات من النوق على إطلاقها ذكره الحافظ

(١) انظرعلى التوالي: مشارق الأنوار (١/ ٢٣٧)، مطالع الأنوار على صحاح الآثار (٢/ ٤٤٠)، شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن) (٩/ ٢٧٧٩)، الكواكب الدراري (١٣/ ٩٦)، التوضيح شرح الجامع الصحيح (١٨/ ٤٤٢)، طرح التثريب (٧/ ٢٤٦).

(٢) انظر على التوالي: عمدة القاري (١٥/ ٤٣)، التوشيح شرح الجامع الصحيح (٥/ ٢٠٤٨).

(٣) انظر على التوالي: مرقاة المفاتيح (٦/ ٢٦٠٢)، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين لابن علان الصديقي الشافعي (١/ ٢١٤)، وتطريز رياض الصالحين لابن المبارك الحريملي (١/ ٥٦)، وشرح رياض الصالحين لابن عثيمين (١/ ٣١٤).

ابن حجر، وعزاه إلى بعض الشراح.

التَّرجيح:

بالنظر والتتبع فيما سبق يظهر لي- والله تعالى أعلم بالصواب- أن الراجح هو الاحتمال الأول وهو أن الغرض من"أو" في قوله ﷺ "غَنَمًا أَوْ خَلِفَاتٍ" هو التنويع بين البهائم لا للشك والحيرة، سواء كان ذلك بين الغنم الغير حوامل والغنم الحوامل أي الخلفات منها. أو بين الغنم على إطلاقه- الحامل وغير الحامل- وبين الخلفات من النوق، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التالية:

* أن رواية الجزم تقضي على رواية الشك لاسيما وأن الحديث عند أبي يعلى كشف مراد النبي ﷺ من " أو" بأنها للتنويع؛ وذلك بقوله: " **ولا رجل له غنم أو بقر أو خَلِفات**".

* ثبوت علامتين لصحه السماع " صحـ صحـ " على قوله " **أَوْ خَلِفَاتٍ**" في النسخة اليونينية[1]؛ دال على ثبوتها في المتن وأنها ليست شكًا من الراوي.

* كثرة القائلين بهذا القول من أهل العلم سلفًا وخلفًا.

(١) انظر: صحيح البخاري" النسخة اليونينية"(٤/ ٨٦) حديث رقم (٣١٢٤).

❁ (٦) مسألة في بيان إرسال حديث ابن أبي مُليكة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

باب قسمة الإمام ما يقدَمُ عليه، ويخْبأ لمن لم يحضُرْهُ أو غاب عنه.

❁ **حديث المسألـــة:**

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ " أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُهْدِيَتْ لَهُ أَقْبِيَةٌ[(١)] مِنْ دِيبَاجٍ[(٢)] مُزَرَّدَةٌ[(٣)] بِالذَّهَبِ، فَقَسَمَهَا فِي نَاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ..." الحديث. وَرَوَاهُ ابْنُ عُلَيَّةَ عَنْ أَيُّوبَ. قَالَ حَاتِمُ بْنُ وَرْدَانَ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنِ الْمِسْوَرِ " قَدِمَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَقْبِيَةٌ ". تَابَعَهُ اللَّيْثُ عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ[(٤)].

❁ **قال الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ اللَّهُ:

« قوله: "عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ" هذا هو المعتمد أنه من هذا الوجه مرسل، ووقع في رواية الأصيلي عن ابن أبي مُليكة عن المسور، وهو وهم ويدل عليه أن المصنف قال في آخره "رَوَاهُ ابْنُ عُلَيَّةَ عَنْ أَيُّوبَ" أي مثل الرواية الأولى، قال وقال حاتم بن وردان عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن المسور، وتابعه الليث عن ابن أبي مليكة، فاتفق اثنان عن أيوب على إرساله ووصله ثالث عن أيوب، ووافقه آخر

---

(١) الأقبية: مفردها قَبَاء، وهي ثياب ضيقة من ثياب العجم معلومة، سميث بذلك لاجتماع أطرافها. انظر: مشارق الأنوار (٢/ ١٧٠)، لسان العرب (١٥/ ١٦٨) [مادة قَبَا].

(٢) الديباج: هو الثياب المتخذة من الإبريسم، قد تفتح دالة، ويُجمع على دَيَابيج ودَبَابيج بالباء والياء؛ لأن أصله دبَّاج. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٩٧)، لسان العرب (٢/ ٢٦٢) [مادة دَبَجَ].

(٣) مُزَرَّدَة: من الزَّرد وهو تداخل حِلَق الدرع بعضها في بعض. انظر: لسان العرب (٣/ ١٩٤)، تاج العروس (٨/ ١٤١) [مادة زَرَدَ].

(٤) صحيح البخاري (٢/ ٣٩٥) حديث رقم (٣١٢٧).

عن شيخهم، واعتمد البخاري الموصول لحفظ من وصله»[1].

❁ **ترجيح الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر الرواية التي فيها إرسال لحديث الباب، وهي "عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ"؛ حيث قال: « هذا هو **المعتمد** أنه من هذا الوجه مرسل».

۞ الدراسة والموازنة:

ورد في المسألة روايتان:

الرواية الأولى: وقع فيها إرسال سند حديث الباب، وصورته: " عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ: أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ" من طريق حماد بن زيد.

وهي رواية أكثر رواة صحيح البخاري في هذا الموضع من كتاب فرض الخُمس، يقول القاضي عياض: « وفي باب قسمة الإمام ما يقدم عليه حديث "حماد عن أيوب عن ابن أبي مليكة أن النبي ﷺ أُهديت له أقبية" كذا لهم كلهم» يعني رواة الجامع الصحيح[2].

وقد أخرج الإمام البخاري هذا الحديث في كتاب الأدب مرسلاً أيضا من طريق ابن عُلَيَّة[3]، كلاهما (حماد وابن عُلَيَّة) عن أيوب عن ابن أبي مليكه أن النبي ﷺ.

وهذه الرواية هي ما رجحها الحافظ ابن حجر مستدلاً بإشارة الإمام البخاري على إرسال ابن عُلَيَّة للحديث؛ حيث قال الإمام البخاري عقب حديث الباب "وَرَوَاهُ ابْنُ عُلَيَّةَ عَنْ أَيُّوبَ" أي مثل حديث الباب مرسلاً.

---

(١) انظر: فتح الباري (٦/ ٢٧٢).

(٢) انظر: مشارق الأنوار (٢/ ٣٤١).

(٣) صحيح البخاري: كتاب الأدب، باب المداراة مع الناس (٤/ ١١٥) حديث رقم (٦١٣٢).

وقد وافق القاضي عياض والحافظ ابن حجر: الإمامان العيني، والقسطلاني[1].

الرواية الثانية: وقع فيها وصل سند حديث الباب، وصورته: "عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ الْمِسْوَر: أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ" وهي رواية الأصيلي في هذا الموضع من كتاب فرض الخُمس من طريق حماد بن زيد.

يقول القاضي عياض: « عند الأصيلي عن ابن أبي مليكة عن المِسْوَرِ بن مخرمة ثم حُرِّف عليه ولم يُصحِّحه وطرحه أصح في هذا السند »[2].

والحديث موصولاً أخرجه البخاري في كتابي الهبة واللباس[3] ومسلم[4] وأبو داود[5]، والترمذي[6] والنسائي[7] جميعهم من طرق عن الليث بن سعد، وأخرجه البخاري أيضا في كتاب الشهادات[8]، ومسلم[9] عن أيوب السختياني.

كلاهما (الليث وأيوب) عن ابن أبي مليكة عن المِسْوَرِ مرفوعًا به. وذكره

(١) انظر على التوالي: عمدة القاري (١٥/ ٤٥)، إرشاد الساري (٧/ ٣٩).

(٢) مشارق الأنوار (٢/ ٣٤١).

(٣) صحيح البخاري: كتاب الهبة باب كيف يقبض العبد والمتاع (٢/ ٢٣٦) حديث رقم (٢٥٩٩). وانظر: كتاب اللباس باب القباء وفروج الحرير (٤/ ٥٦) حديث رقم (٥٨٠٠).

(٤) في صحيحه: كتاب الزكاة باب إعطاء من سأل بفحش وغلظة (٢/ ٧٣١) حديث رقم (١٠٥٨).

(٥) في سننه: كتاب اللباس باب ما جاء في الأقبية (٤/ ٤٣) حديث رقم (٤٠٢٨).

(٦) في سننه: كتاب الأدب باب (بلا ترجمة) (٤/ ٤٢٠) حديث رقم (٢٨١٨).

(٧) في سننه الكبرى: كتاب الزينة باب لبس الزينة (٨/ ٤٢٣) حديث رقم (٩٥٨٤)، وفي الصغرى: كتاب الزينة باب لبس الأقبية (٨/ ٢٠٥) حديث رقم (٥٣٢٤).

(٨) صحيح البخاري: كتاب الشهادات باب شهادة الأعمى ونكاحه وإنكاحه (٢/ ٢٥٢) حديث رقم (٢٦٥٧).

(٩) في صحيحه: كتاب الزكاة باب إعطاء من سأل بفحش وغلظة (٢/ ٧٣٢) حديث رقم (١٠٥٨).

البخاري في كتاب اللباس[1] معلقًا من طريق الليث عنه به.

التـرجيـــــح:

بالنظر فيما سبق يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب - أن الراجح هو الرواية الأولى التي وقع فيها إرسال سند حديث الباب الواقع في كتاب فرض الخُمس، وصورته: " عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ" من طريق حماد بن زيد. وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر، للأسباب التالية:

* أن رواية الإرسال هذه هي رواية الأكثرين من رواة الجامع الصحيح في هذا الموضع من كتاب فرض الخُمُس، ورواية الأكثرين أولى.

* كما أن رواية الإرسال هذه لا تنافي صحة الحديث وأنه على شرط البخاري فقد ذكره في موضع آخر بنفس الإسناد متصلاً، بل ظهر من صنيعه وعادته رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أنه إذا أحتاج لتكرار حديث ولم يجد له إسنادًا آخر على شرطه فإنه يكرره معلقًا أو مرسلاً، إعتمادًا على ذكره في موضع آخر متصلاً[2].

حيث إن سياقه لحديث الباب دال على اعتماده لهذه الرواية المرسلة، وأنه ارتضاها بجعلها أصلاً في الباب، منبهًا على إرسالها بقوله في آخره: (وَرَوَاهُ ابْنُ عُلَيَّةَ عَنْ أَيُّوبَ) أي رواه ابن عُلَيَّة مرسلاً مثل رواية حماد الأولى، ثم بين الوجه الموصول وهو عن حاتم، فقال: (قَالَ حَاتِمُ بْنُ وَرْدَانَ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنِ الْمِسْوَرِ) وذكر متابعة الليث (تَابَعَهُ اللَّيْثُ عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ).

* موافقة الإمامين العيني والقسطلاني لما ذهب إليه الحافظ ابن حجر من ترجيح، لاسيما وأنه يخلو - فيما أعلم - من المعارضة.

---

(١) صحيح البخاري: كتاب اللباس باب المُزررَّ بالذهب (٤/ ٦٧) حديث رقم (٥٨٦٢).

(٢) انظر: هدي الساري (ص١٩).

۞ (٧) مسألة اختلاف الروايات في ضبط كلمة " بركة " الواردة في ترجمة الباب.

باب بركة الغازي في ماله حيًا وميتًا، مع النبي ﷺ وولاة الأمر

۞ حديث المسألة:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ قُلْتُ لأَبِى أُسَامَةَ أَحَدَّثَكُمْ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: " لَمَّا وَقَفَ الزُّبَيْرُ يَوْمَ الْجَمَلِ دَعَانِي، فَقُمْتُ إِلَى جَنْبِهِ فَقَالَ: يَا بُنَيِّ، إِنَّهُ لاَ يُقْتَلُ الْيَوْمَ إِلاَّ ظَالِمٌ أَوْ مَظْلُومٌ، وَإِنِّي لاَ أُرَانِي إِلاَّ سَأُقْتَلُ الْيَوْمَ مَظْلُومًا..." الحديث بطوله(١).

۞ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

« قوله: "باب بركه الغازي في ماله" هو بالموحدة من البركة، وصحفها بعضهم فقال: "تركة" بالمثناة قال عياض: وهي وإن كانت متجهة باعتبار أن في القصة ذكر ما خلفه الزبير، لكن قوله: "حيا وميتا مع النبي ﷺ وولاة الأمر" يدل على أن الصواب ما وقع عند الجمهور بالموحدة(٢) »(٣).

۞ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر رواية الجمهور" بركة " بالموحدة؛ حيث ضعف رواية المثناة بقوله : « و**صحفها** بعضهم ».

---

(١) صحيح البخاري (٢/ ٣٩٦) حديث رقم (٣١٢٩).

(٢) انظر: مشارق الأنوار (١/ ٨٦).

(٣) انظر: فتح الباري (٦/ ٢٧٥).

۞ الدراســـة والموازنـــــة:

ورد في المسألة روايتين:

الرواية الأولى: وردت بلفظ: "بركة" بالموحدة، من النماء والزيادة، وحديث الباب فيه ما يدل على أن ما حصل للزبير بن العوام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من النماء والبركة في ماله، حيًا وميتًا إنما هو بسبب شهوده الغزوات مع النبي ﷺ ومع أبي بكر وعمر وعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وسهامه من الغنائم، ففي الحديث: " وَمَا وَلِيَ إِمَارَةً قَطُّ وَلاَ جِبَايَةَ خَرَاجٍ وَلاَ شَيْئًا، إِلاَّ أَنْ يَكُونَ فِي غَزْوَةٍ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ مَعَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ "[١].

وهي رواية أكثر رواة الجامع الصحيح[٢]. وقد ذهب إليها أصحاب تراجم صحيح البخاري، يقول ابن المنير: « وجه مطابقة الترجمة للحديث أن الزبير ما وُسع عليه بولاية ولا جباية، بل ببركة غزوة مع النبي ﷺ فبارك الله فيها سهما من الغنائم لطيب أصلها، وسداد معاملته فيها »[٣].

وقال ابن جماعة: « أنه أنما بورك له في ماله البركة العظيمة حيًا وميتًا ببركة غزوه، وما حصل له منها من القيام وعدم دخوله في شيء من الولايات »[٤].

ورجحها ابن بطال[٥]، والقاضي عياض[٦]، وابن قرقول[٧]، وكذلك الحافظ

---

(١) انظر: حديث المسألة.

(٢) انظر: صحيح البخاري " النسخة اليونينية" (٤/ ٨٧) حيث ثبوتها في متن ترجمة الباب من غير خلاف بين الرواة، وانظر: مشارق الأنوار (١/ ٨٦).

(٣) المتواري على تراجم أبواب البخاري (ص١٩٣).

(٤) مناسبات تراجم البخاري (ص٩٢).

(٥) انظر: شرحه على صحيح البخاري (٥/ ٢٩١).

(٦) انظر: مشارق الأنوار (١/ ٨٦).

(٧) انظر: مطالع الأنوار (١/ ٤٨٥).

ابن حجر كما ظهر من كلامه، ووافقهم العيني[(١)]، والسيوطي بقوله: «"بركه الغازي" بالموحدة، وصحف من قالها بالمثناة»[(٢)]، ومثله قال القسطلاني[(٣)].

الرواية الثانية: وردت بلفظ: " تركة" بالمثناه، أي ما خلفه الزبير رضي الله عنه من المال بعده لأبنائه وأحفاده ونسائه الأربع، وهي رواية بعض رواه صحيح البخاري.

وهذه الرواية لها وجه، لاسيما وأن في حديث الباب ما يدل على ذلك، وهو قوله: " أَرَضِينَ مِنْهَا الْغَابَةُ، وَإِحْدَى عَشْرَةَ دَارًا بِالْمَدِينَةِ، وَدَارَيْنِ بِالْبَصْرَةِ، وَدَارًا بِالْكُوفَةِ، وَدَارًا بِمِصْرَ..."[(٤)].

إلا أنه يُعكر عليها قوله بعد ذلك في الترجمة "حياً وميتًا"، أي حال كونه حيًا وميتًا، والتركة لا تطلق إلا بعد الموت. لهذا ضعفها القاضي عياض بقوله: «وإن كان يظهر صحة هذه الرواية فهي وهم لقوله بعد ذلك "في ماله حيًا وميتًا وما بعده"»[(٥)]. ووافقه ابن قرقول[(٦)]، وتبعهما العيني، والقسطلاني[(٧)].

---

(١) انظر: عمدة القاري (١٥/ ٤٧).

(٢) انظر: التوشيح (٥/ ٢٠٥٠).

(٣) انظر: إرشاد الساري (٧/ ٤٠).

(٤) انظر: حديث المسألة.

(٥) مشارق الأنوار (١/ ٨٦).

(٦) انظر: مطالع الأنوار (١/ ٤٨٥).

(٧) انظرعلى التوالي: عمدة القاري (١٥/ ٤٧)، إرشاد الساري (٧/ ٤٠).

التر جيـــــح:

في ضوء ما سبق يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب - رجحان الرواية الأولى "بركه" بالموحدة؛ وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر ؛ للأسباب التالية:

* ثبوتها في رواية الأكثرين من رواة الجامع الصحيح، والأكثر أولى بإصابة الحق.

* مناسبة رواية " البركة " لما وقع بعدها في ترجمة الباب لاسيما قوله "حياً وميتًا" على العكس من نظيرتها " تركة" .

* ترجيح طائفة من أهل العلم لها، لا سيما المعتنين بتراجم الجامع الصحيح، مما يؤكد ترجيحه.



۞ (٨) مسألة في بيان اختلاف شيخا الراوي "قرة بن خالد" في حديث الباب.

الباب السابق

۞ حديث المسألـــة:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا قُرَّةُ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: " بَيْنَمَا رَسُولُ الله ﷺ يَقْسِمُ غَنِيمَةً بِالْجِعْرَانَةِ[1] إِذْ قَالَ لَهُ رَجُلٌ[2]: اعْدِلْ. قَالَ: شَقِيتَ إِنْ لَمْ أَعْدِلْ"[3].

۞ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

« قوله: "حَدَّثَنَا قُرَّةُ" بضم القاف وتشديد الراء ثم هاء، وفي الإسناد بصريان هو والراوي عنه، وحجازيان شيخه والضحاك، وقد خالف زيد بن الحباب مسلم بن إبراهيم فيه فقال" عن قرة عن أبي الزبير" بدل عمرو بن دينار أخرجه مسلم، وسياقه أتم، ورواية البخاري أرجح فقد وافق شيخه على ذلك عن قرة عثمان بن عمرو

---

(١) الجِعِرّانة: بكسر الجيم والعين وتشديد الراء المهملة، وفيها رواية أخرى بكسر الجيم وسكون العين وتخفيف الراء، مكان بين مكة والطائف، وهي إلى مكة أقرب، نزلها النبي ﷺ لما قسم غنائم هوازن مرجعه من غزاة حنين وأحرم منها ﷺ فهي إلى الآن مكان للإحرام، وبنفس الاسم في شمال شرقي مكة في صدر وادي سَرِف. انظر: معجم ما استعجم (١/ ٣٨٤)، معجم البلدان (٢/ ١٤٢)، المعالم الأثيرة في السنة والسيرة (ص٩٠).

(٢) هو: ذو الخويصرة التميمي. جاء صريحًا في رواية أبي سعيد الخدري في صحيح البخاري: كتاب المناقب باب علامات النبوة في الإسلام (٢/ ٥٣٠) حديث رقم (٣٦١٠)، وفي صحيح مسلم كتاب الزكاة باب ذكر الخوارج وصفاتهم (٢/ ٧٤٤) حديث رقم (١٠٦٤).

(٣) صحيح البخاري (٢/ ٣٩٩) حديث رقم (٣١٣٨).

عند الإسماعيلي (ت:٣٧١هـ)[١]، والنضر بن شميل عند أبي نعيم (ت:٤٣٠هـ)[٢]، فاتفاق هؤلاء الحفاظ الثلاثة أرجح من انفراد زيد بن الحباب عنهم، ويحتمل أن يكون الحديث عند قرة عن شيخين بدليل أن في رواية أبي الزبير زيادة على ما في رواية هؤلاء كلهم عن قرة عن عمرو»[٣].

❁ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر راويه الإمام البخاري التي من طريق قرة بن خالد، عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله؛ وذلك بقوله: « **رواية البخاري أرجح** ».

الدراسة والموازنة:

ورد حديث الباب عن " قرة بن خالد السدوسي" من عدة طرق:

الأول: ورد من طريق قرة بن خالد، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن عبدالله رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

وحديثه مختصر، وفيه: أن رجلاً قال للنبي ﷺ وهو يقسم غنيمة بالجعرانة: " اعْدِلْ. قَالَ: **شَقِيتَ إِنْ لَمْ أَعْدِلْ**".

---

(١) قال الدكتور محمد بن زين العابدين رستم في بحث له بعنوان [المستخرج على صحيح البخاري للإمام الحافظ أبي بكر بن إبراهيم الإسماعيلي.. دراسة وتحليل]: «حملني شوقي إلى مستخرج الإسماعيلي على أن أبحث عنه في فهارس المكتبات العامة المشهورة بجمع المخطوطات، والعناية بها، فلم أقف على ذكر للكتاب، وأكاد أجزم أنه قد فقد والله أعلم وأحكم.» (ص١٨٣) لكن ذكر المباركفوري في مقدمته لتحفة الأحوذي بأن نسخة منه مكتوبة بخط الحافظ ابن حجر موجودة في الخزانة الجرمنية، وقد لخّص الحافظ الكتاب وسمّاه المنتقى. انظر: مقدمة تحفة الأحوذي (١/ ٣٣٠).

(٢) لأبي نعيم مستخرج على صحيح البخاري وآخر على صحيح مسلم ذكرهما له الذهبي في السير (١٩/ ٣٠٦)؛ ومستخرجه على البخاري مفقود.

(٣) انظر: فتح الباري (٦/ ٢٩١).

أخرجه الإمام البخاري[1] وابن حبان[2] عن "مسلم بن إبراهيم"، والإمام أحمد[3] عن "أبي عامر العقدي"، والفاكهي(ت:٢٧٥هـ)[4] عن "خالد بن الحارث"، وأبو نعيم[5] عن "سالم بن إبراهيم"، والبيهقي[6] عن "عثمان بن عمر بن فارس".

خمستهم:"مسلم،و العقدي و،خالد، وسالم، وعثمان" عن قرة عن عمرو عن جابر، مختصرًا.

كما أن الراوي " مسلم بن إبراهيم" شيخ الإمامين البخاري وابن حبان قد روى عن: " قرة، عن عثمان بن عمرو" كما هو عند الإسماعيلي، وعن "قرة، عن النضر بن شميل" كما عند أبي نعيم فيما حكاه الحافظ.

ومن أجل كثرة شيوخ قرة واتفاقهم، جنح الحافظ ابن حجر إلى ترجيح هذا الطريق.

الثاني: رُوي من طريق قرة بن خالد، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وحديثه مثل ما في الطريق الأول لكن بزيادة: " فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: **دَعْنِي يَا رَسُولَ الله فَأَقْتُلَ هَـذَا الْمُنَافِقَ. فَقَالَ: مَعَاذَ الله أَنْ يَتَحَدَّثَ النَّاسُ أَنِّى أَقْتُلُ أَصْحَابِي إِنَّ هَذَا وَأَصْحَابَهُ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لاَ يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ يَمْرُقُونَ مِنْهُ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ**".

---

(١) انظر: حديث المسألة.

(٢) في صحيحه (١/ ٣٠٣) حديث رقم (١٠١).

(٣) في مسنده (٢٢/ ٤٢٤) حديث رقم (١٤٥٦١).

(٤) في أخبار مكة (٥/ ٣٣) حديث رقم (٢٧٨٤).

(٥) في الحلية (٣/ ٣٥٠).

(٦) في الدلائل (٥/ ١٨٦).

أخرجه مسلم[1] عن "زيد بن الحباب"، وتمام (ت:٤١٤هـ)[2] عن "شعيب بن إسحاق". كلاهما "ابن الحباب، وابن اسحاق" عن قرة عن أبي الزبير عن جابر بالزيادة.

وقد وجه الحافظ ابن حجر هذه الرواية بأن سياقها أتم من الرواية المذكورة آنفًا عند البخاري.

الطريق الثالث: أن يكون قرة بن خالد روى الحديث عن الشيخين " عمرو بن دينار " و"أبي الزبير" كلاهما عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وهذا الوجه احتمله الحافظ ابن حجر مستدلاً بأن رواية " قرة، عن أبي الزبير" التي عند مسلم، فيها زيادة على ما في رواية " قرة، عن عمرو" التي عند البخاري.

لاسيما وأن من رواة هذا الحديث من لم يحفظه إلا عن " قرة، عن أبي الزبير"؛ فمثلاً سفيان بن عيينة لما سُئل: « هل رُوي الحديث من طريق قرة عن عمرو عن جابر؟ قال: لا أحفظه عن عمرو، وإنما حدثناه أبو الزبير، عن جابر »[3].

۞ الترجيـــــح:

في ضوء ما سبق يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب- رجحان الطريق الثالث وهو أن حديث الباب قد رُوي من طرق عدة عن الراوي " قرة بن خالد السدوسي" عن الشيخين " عمرو بن دينار وأبي الزبير"، وهو ما احتمله الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التالية:

* ثبوت كلا الطريقتين: " قرة، عن عمرو" و"قرة، عن أبي الزبير" عند

(١) في صحيحه: كتاب الزكاة باب ذكر الخوارج وصفاتهم (٢/ ٧٤٠) حديث رقم (١٠٦٣).

(٢) في فوائده (٢/ ١٣٩) حديث رقم (١٣٦٢).

(٣) انظر: الأدب المفرد (ص٢٧٠) حديث رقم (٧٧٤).

الشيخان في صحيحهما؛ وكما هو معلوم أن ما فيهما مقطوع بصحته، ومتفق على تلقيهما بالقبول.

* ثبوتهما في بعض متون السنة المطهرة(١)، وكتب الأطراف(٢).

* وجاهة ما قاله الحافظ ابن حجر من حيث: أن رواية " قرة، عن أبي الزبير" التي عند مسلم أتم في السياق من رواية "قرة، عن عمرو" التي عند البخاري؛ لأن فيها زيادة عليها. ومن حيث: أن رواية " قرة، عن عمرو" التي عند البخاري هي الأكثر من حيث عدد شيوخ" قرة بن خالد"؛ فصار الأولى جمع هذه الطرق وإعمالها لا إهمالها، لاسيما وأن هذا الأمر يُمثِّل فائدة هامة من فوائد جمع الطرق، يقول الإمام أحمد: « الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يُفسِّر بعضه بعضًا »(٣).



(١) انظر على سبيل المثال: فوائد تمام "عن قرة عن عمرو عن جابر" (٢/ ١٣٩) حديث رقم (١٣٦٣)، و"عن قرة عن أبي الزبير عن جابر" (٢/ ١٣٩) حديث رقم (١٣٦٢).

(٢) انظر على سبيل المثال: تحفة الأشراف للمزي: عن قرة بن خالد السدوسي، عن أبي الزبير عن جابر (٢/ ٣٣٧) حديث رقم (٢٩٠١)، وعن قرة بن خالد السدوسي، عن عمرو بن دينار، عن جابر (٢/ ٢٦١) حديث رقم (٢٥٦٢).

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢/ ٢١٢).

❁ (٩) مسألة أيهما أصح وأوضح في الرواية: "حَتَّى يَمُوتَ الأَعْجَلُ مِنَّا" أم "حَتَّى يَمُوتَ الْأَعْجَزُ مِنَّا".

باب من لم يُخمّسِ الأسلابَ.

❁ حديث المسألة:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ الْمَاجِشُونِ عَنْ صَالِحِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: " بَيْنَا أَنَا وَاقِفٌ فِي الصَّفِّ يَوْمَ بَدْرٍ، فَنَظَرْتُ عَنْ يَمِينِي وَشِمَالِي، فَإِذَا أَنَا بِغُلَامَيْنِ مِنَ الأَنْصَارِ حَدِيثَةٍ أَسْنَانُهُمَا تَمَنَّيْتُ أَنْ أَكُونَ بَيْنَ أَضْلَعَ مِنْهُمَا، فَغَمَزَنِي أَحَدُهُمَا فَقَالَ: يَا عَمِّ هَلْ تَعْرِفُ أَبَا جَهْلٍ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، مَا حَاجَتُكَ إِلَيْهِ يَا ابْنَ أَخِي؟ قَالَ: أُخْبِرْتُ أَنَّهُ يَسُبُّ رَسُولَ الله ﷺ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَئِنْ رَأَيْتُهُ لاَ يُفَارِقُ سَوَادِي سَوَادَهُ[1] حَتَّى يَمُوتَ الأَعْجَلُ مِنَّا..." الحديث[2].

❁ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

« قوله: "حَتَّى يَمُوتَ الأَعْجَلُ مِنَّا" منا أي الأقرب أجلاً، وقيل إن لفظ الأعجل تحريف وإنما هو الأعجز، وهو الذي يقع في كلام العرب كثيرًا والصواب ما وقع في الرواية لوضوح معناه »[3].

❁ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر رواية "الأَعْجَلُ" في قوله: "حَتَّى يَمُوتَ الأَعْجَلُ مِنَّا"؛ وذلك بقوله: « **والصواب** ما وقع في الرواية ».

---

(١) أي شخصي شخصه، والشخص يسمى سوادًا. انظر: إكمال المعلم (٦/ ٦٥).

(٢) صحيح البخاري: كتاب فرضِ الخُمس باب من لم يُخمّسِ الأسلاب (٢/ ٤٠٠، ٤٠١) حديث رقم (٣١٤١).

(٣) فتح الباري (٦/ ٢٩٩).

الدراسة والموازنة:

ورد في المسألة روايتان:

الرواية الأولى: وردت بلفظ: "الأَعْجَلُ" باللام، من العجلة والاستعجال وهو سرعة الشيء[(١)]. والمعنى: أن يلازمه ولا يتركه إلى وقوع الموت بأحدهما[(٢)].

وهي رواية الشيخان البخاري[(٣)] ومسلم[(٤)]، والإمام أحمد[(٥)]، وأبو يعلى[(٦)]، والطحاوي (ت:٣٢١هـ)[(٧)]، والشاشي (ت:٣٣٥هـ)[(٨)]، وابن حبان[(٩)]، والحاكم (ت:٤٠٥هـ)[(١٠)]، والبيهقي[(١١)] جميعهم من طرق عن يوسف الماشجون عن صالح بن إبراهيم عن أبيه عن جده.

وقد ذهب الحافظ ابن حجر لترجيح هذه الرواية موافقاً البغوي[(١٢)]،

---

(١) انظر: لسان العرب (١١/ ٤٢٥) مادة [عجل]، تاج العروس (٢٩/ ٤٤٣).

(٢) مشارق الأنوار (٢/ ٦٨)، عمدة القاري (١٥/ ٦٦).

(٣) انظر: حديث المسألة.

(٤) في صحيحه: كتاب الجهاد والسير باب استحقاق القاتل سلب القتيل (٣/ ١٣٧٢) حديث رقم (١٧٥٢).

(٥) في مسنده (٣/ ٢٠٧) حديث رقم (١٦٧٣).

(٦) في مسنده (٢/ ١٧٠) حديث رقم (٨٦٦).

(٧) في شرح مشكل الآثار (٣/ ٢٢٧) حديث رقم (٥١٩٦).

(٨) في مسنده (١/ ١٣٧) حديث رقم (٢٤٧).

(٩) في صحيحه (١١/ ١٧١) حديث رقم (٤٨٤٠).

(١٠) في مستدركه (٣/ ٤٨٠) حديث رقم (٥٧٩٦).

(١١) في سننه الكبرى (٦/ ٤٩٨) حديث رقم (١٢٧٥٩).

(١٢) انظر: شرح السنة (١٣/ ٣٨٢).

والقاضي عياض[١]، والقرطبي (ت:٦٥٦هـ)[٢]، ووافقهم: العيني، والسيوطي، والقسطلاني[٣]، وتبعهم الشوكاني[٤].

الرواية الثانية: وردت بلفظ: "الأَعْجَزُ" بالزاي، نسبة للعجز وهو خلاف الحزم ومن معانية الضعف[٥]. وهي رواية البزار[٦] من طريق الماجشون عن عبد الواحد بن أبي عون عن صالح بن إبراهيم عن أبيه عن جده. وقد عزاها القاضي عياض لبعض المتعقبين؛ حيث قال: « قال بعض المتعقبين صوابه "الأَعْجَزُ" بالزاي ولم يقل شيئاً بل جهل الكلمة ».

وقال ابن قرقول مضعفًا: « قال بعض الناس: صوابه: "الأَعْجَزُ" وهذا جهل منه بالكلمة »[٧].

۞ الترجيح:

بالنظر فيما سبق من الروايات يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب - رجحان الرواية الأولى بلفظ: "الأَعْجَلُ" باللام، أي الأقرب أجلاً، في قول أحد الغلامين - معاذ بن عمرو أو معاذ بن العفراء-: "حَتَّى يَمُوتَ الأَعْجَلُ مِنَّا"، وهي ما رجحه الحافظ ابن حجر، للأسباب التالية:

* ثبوت هذه الرواية في الصحيحين، وما اتفق على إخراجه الشيخان مقدَّم على

---

(١) انظر: إكمال المعلم (٦/ ٦٥)، مشارق الأنوار (٢/ ٦٨).

(٢) انظر: المفهم لما أُشكل في صحيح مسلم (٣/ ٥٤٨).

(٣) انظر على التوالي: عمدة القاري (١٥/ ٦٦)، الديباج على مسلم (٤/ ٣٥٥)، إرشاد الساري (٧/ ٥٨).

(٤) انظر: نيل الأوطار (٧/ ٣١٦).

(٥) انظر: لسان العرب (١١/ ٤٢٥) مادة [عجز]، تاج العروس (١٥/ ٢٠٠).

(٦) في مسنده (٣/ ٢٢٤) حديث رقم (١٠١٣).

(٧) انظر: مطالع الأنوار (٤/ ٣٨٣).

غيره، وثبوتها كذلك في بعض دواوين السنة المطهرة كما مَرَّ ذكره في موضعه.

* كثرة القائلين بها من أهل العلم، ومتابعة السواد الأعظم أولى من متابعة ما انفرد[1].

* أن هذه الرواية هي الأكثر وضوحًا للمعنى المراد من نظيرتها، والأنسب لحالها؛ لأنه يُفهم منها التجلد، وصحة الجسم، وقوة هذا الغلام وعزمه على ملازمته وعدم تركه إلى وقوع الموت بأحدهما. ثم إن صدور مثل هذا الكلام في حال الغضب والانزعاج يدل على صحة العقل الوافر والنظر في العواقب، إذ أن مقتضى الغضب أن يقول: حتى أقتله! لكن العاقبة هنا مجهولة[2].

* شهرة استعمال لفظة "الأَعْجَلُ" عند أهل اللغة وأهل السير والتاريخ:

كقول الراجز الأغلب العجلي: " ضَرباً وطَعناً أو يموتَ **الأعْجَلُ** "[3].

وقول دعبل الخزاعي في هجائه للمطلب بن عبد الله الخزاعي:

فذلك دأبكما أو يموت من القول بينكما الأعجلُ.[4]

وعند أهل التاريخ: ما قاله المسلمون للروم في غزوة ذات الصواري (عام ٣١هـ): « إن أحببتم فالساحل حتى يموت **الأعجلُ** منا ومنكم وإن شئتم فالبحر »[5].

---

(١) انظر: الجواهر والدرر (٢/ ٩٣٧).

(٢) انظر: المفهم لما أُشكل في صحيح مسلم (٣/ ٥٤٨).

(٣) المستقصى في أمثال العرب للزمخشري (٢/ ١٤٧).

(٤) بغية الطلب لابن العديم (٧/ ٣٥١٥).

(٥) انظر: تاريخ الرسل والملوك للطبري (٤/ ٢٩٠).



كِتَابُ الْجِزْيَةِ وَالْمُوَادَعَةِ

(١٠) مسألة اختلاف روايات الجامع الصحيح في لفظة " وَلمْ يُخْزِك" الواردة في قول النعمان بن مقرن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ "فَلَمْ يُنَدِّمكَ وَلَمْ يُخْزِكَ".

باب الجزية والموادعة، مع أهل الذمة والحرب.

حديث المسألة:

قال الإمام البخاري: فَقَالَ النُّعْمَانُ: " رُبَّمَا أَشْهَدَكَ اللهُ مِثْلَهَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يُنَدِّمْكَ وَلَمْ يُخْزِكَ وَلَكِنِّي شَهِدْتُ الْقِتَالَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ،كَانَ إِذَا لَمْ يُقَاتِلْ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ انْتَظَرَ حَتَّى تَهُبَّ الْأَرْوَاحُ. وَتَحْضُرَ الصَّلَوَاتُ"[1].

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

« قوله "وَلَمْ يُحْزِنْكَ" شرحه على أنه بالمهملة والنون من الحزن، وفي رواية المستملي (ت:٣٧٦هـ) بالخاء المعجمة بغير نون وهو أوجه لوفاق ما قبله، وهو نظير ما تقدم في وفد عبد القيس "غَيْرَ خَزَايَا وَلَا نَدَامَى"[2] »[3].

ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر رواية المستملي والتي بلفظ "يُخْزِكَ" بالخاء المعجمة بغير نون؛ وذلك بقوله: « **وهو أوجه** ».

(١) صحيح البخاري (٢/ ٤٠٨) حديث رقم (٣١٦٠).

(٢) صحيح البخاري: كتاب الإيمان باب آداء الخُمُس من الإيمان (١/ ٣٤) حديث رقم (٥٣)، صحيح مسلم: كتاب الإيمان باب الأمر بالإيمان بالله ورسوله (١/ ٤٧) حديث رقم (١٧).

(٣) فتح الباري (٦/ ٣١٩).

۞ الدراسة والموازنة:

ورد في المسألة روايتين:

الرواية الأولى: وقع فيها "يحزنك"، بالمهملة والنون من الحزن.

وهي رواية الكشميهني[(١)]، والقابسي (ت:٤٠٣هـ)[(٢)] ولم أقف على من أخرجها من أصحاب كتب السنة المطهرة.

الرواية الثانية: وقع فيها "يُخْزِكَ"، بالخاء المعجمة من غير نون، من الخزي والفضيحة.

وهي رواية كافة رواة صحيح البخاري[(٣)]، وقد أخرجها البيهقي[(٤)]، والحميدي (ت: ٤٨٨هـ)[(٥)]، وابن الأثير[(٦)].

و عند ابن أبي عاصم[(٧)] وابن حبان[(٨)] بلفظ "يُخْزِيكَ" بزيادة ياء قبل آخره، وهي بنفس المعنى.

وقد ذهب إلى ترجيح هذه الرواية من أهل العلم القاضي عياض؛ حيث قال: «وصوابه ما للكافة ولم يخزك بالخاء المعجمة من الخزي»[(٩)]،و ابن قرقول[(١٠)]،

---

(١) انظر: إرشاد الساري (٥/ ٢٣٢).

(٢) انظر: مشارق الأنوار (١/ ١٩٢).

(٣) انظر: مشارق الأنوار (١/ ١٩٢) ومنهم المستملي كما أخبر الحافظ ابن حجر.

(٤) في سننه الكبرى (٩/ ١٩١) حديث رقم (١٩١٣١).

(٥) في الجمع بين الصحيحين (٣/ ٤٢١) حديث رقم (٢٩١٨).

(٦) في جامع الأصول (٢/ ٦٠٤).

(٧) في الآحاد والمثاني (٢/ ٣١٧)، وفي الجهاد (٢/ ٦٣٥).

(٨) في صحيحه (١١/ ٦٨).

(٩) مشارق الأنوار (١/ ١٩٢).

(١٠) انظر: مطالع الأنوار (٢/ ٢٧٠).

والكرماني[1] والحافظ ابن حجر مستدلاً بما في حديث وفد عبد القيس: "غَيْرَ خَزَايَا وَلَا نَدَامَى"[2]. ووافقهم عليها العيني، والقسطلاني[3] رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

۞ الترجيـــــح:

بالنظر في الروايتين السابقتين يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب- رجحان الرواية الثانية التي بلفظ: "يُخْزِكَ" بالخاء المعجمة من غير نون، وهي ما رجحها الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التالية:

* ثبوت لفظة "يُخْزِكَ" بالخاء المعجمة من غير نون في رواية الأكثرين من رواة صحيح البخاري، «والمعتمد في ذلك على رواية الأكثر»[4].

* شهرتها في دواوين السنة المطهرة التي خرجت الحديث؛ مما يُعضد ترجيحها.

* وجاهه تعليل الحافظ ابن حجر فيما رجح؛ وذلك أن رواية "يُخْزِكَ" التي تعني الخزي والفضية هي الأكثر توافقًا وارتباطا مع ما قبلها وهو الندم، مستدلاً بما ثبت في حديث وفد بن قيس "غَيْرَ خَزَايَا وَلَا نَدَامَى".

* ترجيح طائفة من أهل العلم لهذه الرواية؛ مما يقوي ترجيحها.



(١) انظر: الكواكب الدراري (١٣/ ١٢٨).

(٢) سبق ذكره في أول المسألة.

(٣) انظر على التوالي: عمدة القاري (١٥/ ٨٥)، إرشاد الساري (٥/ ٢٣٢).

(٤) فتح الباري (٥/ ٣٣).

(١١) مسألة اختلاف روايات الجامع الصحيح في ضبط نسب راوي حديث الباب.

باب إثم من قتل مُعاهِداً بغير جُرم .

حديث المسألـــة:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَمْرٍو وحَدَّثَنَا مُجَاهِدٌ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَمْرٍو[١] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "مَنْ قَتَلَ مُعَاهَدًا لَمْ يَرَحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ، وَإِنَّ رِيحَهَا تُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا"[٢].

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

« تنبيهان: أحدهما اتفقت النسخ على أن الحديث من مسند عبد الله بن عمرو بن العاص، إلا ما رواه الأصيلي عن الجرجاني عن الفربري (ت:٣٢٠هـ) فقال (عبد الله بن عمر) بضم العين بغير واو، وهو تصحيف نبه عليه الجياني »[٣].

---

(١) هو: عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم بن كعب بن لؤي القرشي السهمي كنيته أبو محمد عند الأكثر ويقال أبو عبد الرحمن، وكان أصغر من أبيه باثنتي عشرة سنة، وقد أسلم قبله، وكان فاضلاً عالماً، قرأ القرآن والكتب المتقدمة، واستأذن النبي ﷺ في أن يكتب عنه، فأذن له، حتى قال أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (ما كان أحد أحفظ لحديث رسول الله ﷺ مني إلا عبد الله بن عمرو بن العاص، فإنه كان يكتب ولا أكتب). روى عن النبي ﷺ كثيرا وعن والده وأبي الدرداء وغيرهم، وعنه أبو أمامة والمسور وعروة وطاؤوس وغيرهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (ت:٦٥هـ).

انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/ ٩٥٦-٩٥٩)، وأسد الغابة (٣/ ٣٥٦-٣٥٨)، الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ١٩٢-١٩٣).

(٢) صحيح البخاري (٢/ ٤٠٩) حديث رقم (٣١٦٦).

(٣) فتح الباري (٦/ ٣٢٥).

❁ **ترجيح الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر أن حديث الباب من رواية الصحابي عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا حيث ضعف ما عداه بقوله: «**وهو تصحيف**».

الدراسة والموازنة:

ورد في المسألة روايتان:

الرواية الأولى:

ثبت فيها أن الراوي الأعلى لحديث الباب هو الصحابي عبد الله بن عَمرو بن العاص رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، بفتح العين في (عمرو) وآخره واو.

وهي رواية أكثر رواة الجامع الصحيح[(١)]، وقد رواها النسائي[(٢)]، وابن ماجه (ت:٢٧٥هـ)[(٣)]، وابن أبي شيبة (ت:٢٣٥هـ)[(٤)]، والإمام أحمد[(٥)]، والبزار[(٦)]، والحاكم[(٧)]، والبيهقي[(٨)]، والحميدي[(٩)].

---

(١) أفاده القاضي عياض في مشارق الأنوار(٢/ ١١٤).

(٢) في سننه الكبرى: كتاب القسامة باب تعظيم قتل المعاهد (٦/ ٣٣٦) حديث رقم (٦٩٢٦)، وفي كتاب السير باب من قتل رجلا من أهل الذمة (٨/ ٧٨) حديث رقم (٨٦٨٩)، وفي سننه الصغرى: كتاب القسامة باب تعظيم قتل المعاهد (٨/ ٢٥) حديث رقم (٤٧٥٠).

(٣) في سننه: كتاب الديات باب من قتل معاهدا (٢/ ٨٩٦) حديث رقم (٢٦٨٦).

(٤) في مصنفه (٥/ ٤٥٧) حديث رقم (٢٧٩٤٧).

(٥) في مسنده (١١/ ٣٥٦) حديث رقم (٦٧٤٥).

(٦) في مسنده (٦/ ٣٦١) حديث رقم (٢٣٧٣).

(٧) في مستدركه (٢/ ١٣٧) حديث رقم (٢٥٨٠).

(٨) في سننه الكبرى (٨/ ٢٢٩) حديث رقم (١٦٤٨٢).

(٩) في جمعه بين الصحيحين (٣/ ٤٣٩) حديث رقم (٢٩٤٤).

وقد رجح الحافظ ابن حجر هذه الرواية موافقاً في ذلك أهل العلم والدراية كالدارقطني (ت:٣٨٥هـ)[١]، والجياني (ت:٤٩٨هـ)[٢]، والقاضي عياض[٣]، وابن الجوزي، وابن قرقول، والكرماني، وابن الملقن[٤]، ووافقهم: العيني، والقسطلاني[٥].

الرواية الثانيه:

جاء فيها أن الراوي الأعلى لحديث الباب هو الصحابي عبد الله بن عُمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بضم العين من غير واو في (عُمر). وهي رواية النسفي (ت:٢٤٩هـ)[٦]، والأصيلي عن الجرجاني عن الفربري[٧]. ولم أعثر على من أخرجها من المحدثين أو أقر روايتها من أهل العلم.

الترجيـــــح:

بالنظر فيما سبق من الروايات يترجح عندي- والله تعالى أعلم بالصواب- أن الراوي الأعلى لحديث الباب هو (عبد الله بن عمرو بن العاص) بفتح العين في آخره واو، كما ورد في الرواية الأولى، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التالية:

* ثبوته متعينًا في أكثر روايات الجامع الصحيح، ورواية الأكثرين أولى بالإعتماد.

---

(١) انظر: الإلزامات والتتبع (ص١٥٤).

(٢) انظر: تقييد المهمل وتمييز المشكل (٢/ ٦٤٣).

(٣) انظر: مشارق الأنوار (٢/ ١١٤).

(٤) انظر على التوالي:كشف المشكل من حديث الصحيحين (٤/ ١٢٠)، مطالع الأنوار (٥/ ٨١)، الكواكب الدراري (١٣/ ١٣٢)، التوضيح لابن الملقن (١٨/ ٥٩٤)

(٥) انظر على التوالي: عمده القاري (١٥/ ٨٨)،إرشاد الساري (٧/ ٨٣).

(٦) انظر: مشارق الأنوار (٢/ ١١٤).

(٧) انظر: المرجع السابق، وفتح الباري (٦/ ٣٢٥).

* إخراج الإمام البخاري لحديث الباب عنه رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ في كتاب الديات باب إثم من قتل ذميًا بغير جُرم، فقال: (حَدَّثَنَا مُجَاهِدٌ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَمْرٍو)[1] من غير أي خلاف بين الرواة، كما قال القاضي عياض: « وفي إثم من قتل معاهدًا مجاهد عن عبدالله بن عمرو كذا لهم، وعند النسفي والأصيلي ابن عُمر بضم العين والصواب الأول، وكذا على الصواب جاء بغير خلاف في كتاب الحدود »[2].

* التصريح باسمه ونسبه (عبد الله بن عمرو بن العاص) في هذا الحديث عند الحاكم في مستدركه[3].

* اتفاق أصحاب كتب الأطراف والتخريج كابن الأثير، والمزي (ت:٧٤٢هـ)، وزين الدين الزبيدي (ت:٨٩٣هـ)، والسيوطي[4] وغيرهم[5] بأن حديث الباب من مسند (عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا).

* ترجيح أهل العلم والدراية من المحدثين والشراح بأن حديث الباب من روايته رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ- كما مَرَّ ذكره في موضعه-.

---

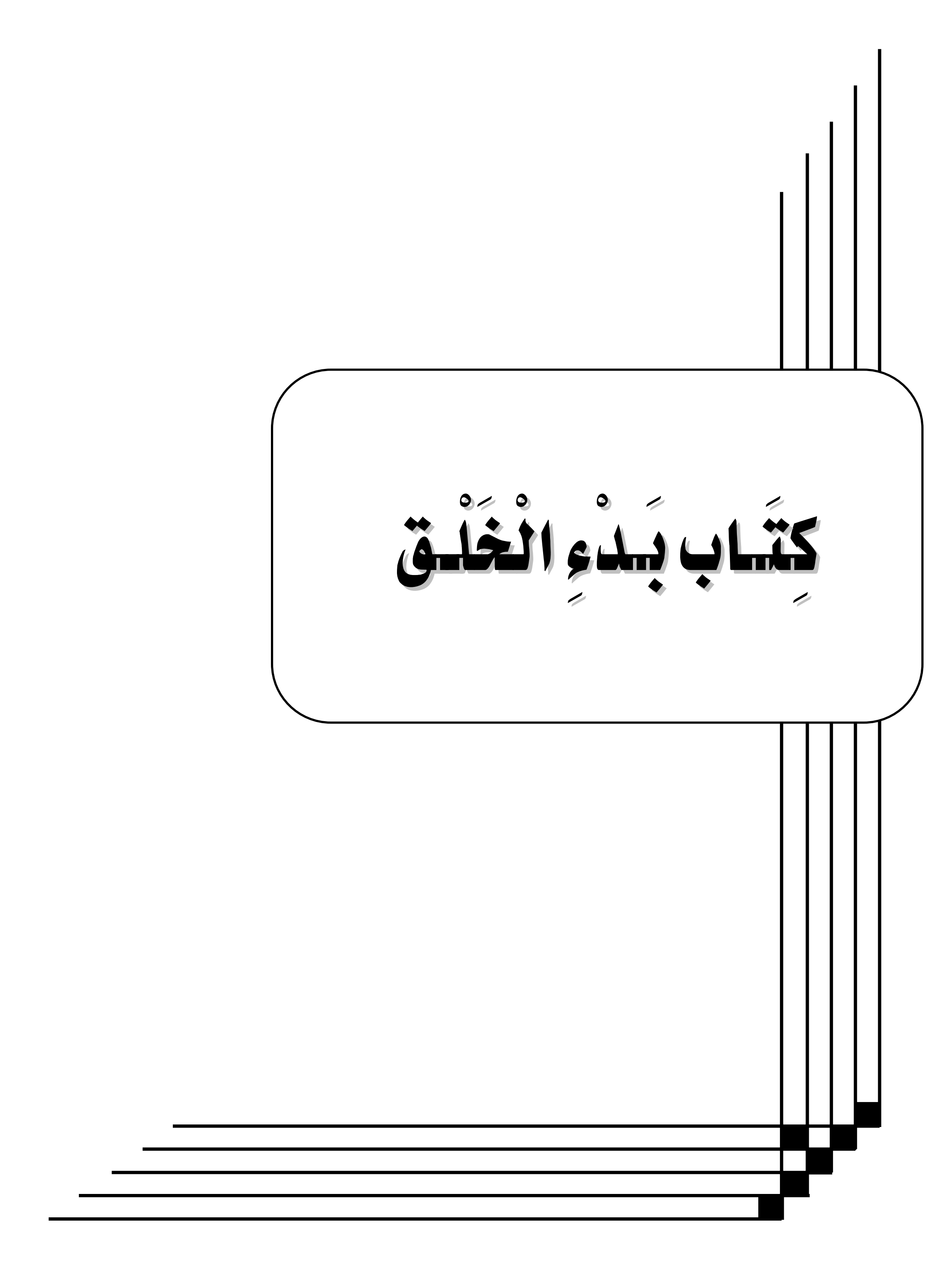
(١) (٤/ ٢٧٧) حديث رقم (٤٩١٤).

(٢) انظر: مشارق الأنوار (٢/ ١١٤).

(٣) انظر: مستدرك الحاكم على الصحيحين (٢/ ١٣٧) حديث رقم (٢٥٨٠).

(٤) انظر على التوالي: جامع الأصول في أحاديث الرسول (٢/ ٦٥٠)، تحفة الأشراف (٦/ ٣٧٧)، التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح (ص٣٨٦)، الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع (٣/ ٢١٣).

(٥) انظر: كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال للعلاء الدين الهندي (٤/ ٣٦٢).



كِتَابُ بَدْءِ الْخَلْقِ

۞ (١٢) مسألة في بيان وصل أو إرسال سند حديث الباب "الزَّمَانُ قَدِ اسْتَدَارَ".

باب ما جاء في سبع أرضين

۞ حديث المسألـــة:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنِ ابْنِ أَبِى بَكْرَةَ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: " **الزَّمَانُ قَدِ اسْتَدَارَ... الحديث**"[1].

۞ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

« قوله: "عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنِ ابْنِ أَبِى بَكْرَةَ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ " اسم ابن أبي بكرة عبد الرحمن كما تقدم في باب " رُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ" في كتاب العلم من وجه آخر عن أيوب[2]، وذكر أبو علي الجياني: « أنه سقط من نسخة الأصيلي هنا عن ابن أبي بكرة، وثبت لسائر الرواة عن الفربري »[3]، قلت: وكذا ثبت في رواية النسفي عن البخاري، قال الجياني: « ووقع في رواية القابسي هنا عن أيوب عن محمد بن أبي بكرة، وهو وهم فاحش»[4]. قلت: وافق الأصيلي لكن صحف (عن) فصارت (ابن) فلذلك وصفه بفحش الوهم، وسيأتي هذا الحديث بالسند المذكور هنا في باب حجة الوداع من كتاب المغازي[5] على الصواب للجماعة أيضا حتى الأصيلي،

---

(١) صحيح البخاري (٢/ ٤٢٠) حديث رقم (٣١٩٧).

(٢) المرجع السابق: كتاب العلم، باب "رب مبلغ أوعى من سامع"(١/ ٤١) حديث رقم (٦٧).

(٣) انظر: تقييد المهمل (٢/ ٥٧٠،٥٧١).

(٤) انظر: تقييد المهمل (٢/ ٥٧١).

(٥) صحيح البخاري: كتاب المغازي، باب حجة الوداع (٣/ ١٧٤) حديث رقم (٤٤٠٦).

واستمر القابسي على وهمه فقال هناك أيضًا: (عن محمد بن أبي بكرة) »[1].

❁ **ترجيح الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر اتصال سند حديث أبي بكرة، وصورته: " عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنِ ابْنِ أَبِى بَكْرَةَ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ"؛ حيث قال: «**على الصواب**».

الدراسة والموازنة:

ورد في المسألة عدة روايات:

الرواية الأولى: وقع فيها: "عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنِ ابْنِ أَبِى بَكْرَةَ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ".

وهذه الرواية أخرجها الإمام البخاري في كتاب بدء الخلق عن محمد بن المثنى حدثنا عبد الوهاب حدثنا **أيوب السختياني** وهي في رواية النسفي[2]، وعند كافة رواة الفِربري[3]. وفي كتاب التوحيد بمثل هذا السند[4].

وفي كتاب العلم[5] والتفسير[6] عن عبد الله بن عبد الوهاب حدثنا حماد بن زيد عن أيوب، وفي كتاب الأضاحي عن محمد بن سلام حدثنا عبد الوهاب حدثنا

(١) فتح الباري (٦/ ٣٥٤).

(٢) انظر: مشارق الأنوار (١/ ٤٠٢)، فتح الباري (٦/ ٣٥٤) وانظر: إفادة النصيح بسند الجامع الصحيح (ص١٩).

(٣) انظر: تقييد المهمل (٢/ ٥٧١)، مشارق الأنوار (٢/ ٣٣٨).

(٤) صحيح البخاري: كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ [سورة القيامة:٢٢] (٤/ ٣٩٤) حديث رقم (٧٤٤٧).

(٥) المرجع السابق: باب ليبلغ العلم الشاهد الغائب (١/ ٥٥) حديث رقم (١٠٥) مختصرًا.

(٦) المرجع السابق: باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [سورة التوبة:٣٦] (٣/ ٢٣٦) حديث رقم (٤٦٦٢) مختصرًا.

أيوب[1]، وفي كتاب الحج عن عبد الله بن محمد عن عبد الملك بن عمرو أبي عامر، عن **قرة بن خالد**[2]، وفي كتاب الفتن من طريق مسدد حدثنا يحي[3]، وفي كتاب العلم من طريق مسدد حدثنا بشر حدثنا **ابن عون المزني**[4]؛ ثلاثتهم: (أيوب، وقرة، وابن عون) عن ابن سيرين عنه به.

و أخرجه الإمام مسلم في صحيحه من طريق أيوب[5]، وقرة[6]، وابن عون[7].

وأبو داود في سننه من طريق أيوب[8]، والترمذي (ت:٢٧٩هـ) في سننه من طريق ابن عون[9]، والنسائي في سننه من طريق قرة[10]، وابن عون[11]، والإمام أحمد

(١) المرجع السابق: باب من قال الأضحى يوم النحر (٤/ ٦) حديث رقم (٥٥٥٠) مطولاً.

(٢) المرجع السابق: باب الخطبة أيام منى (١/ ٥٢٨) حديث رقم (١٧٤١) مطولاً.

(٣) المرجع السابق: باب قول النبي ﷺ "لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ" (٤/ ٣١٦) حديث رقم (٧٠٧٨) نحوه.

(٤) المرجع السابق: باب قول النبي ﷺ: "رُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ" (١/ ٤١) حديث رقم (٦٧) مختصرًا.

(٥) صحيح مسلم:كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال (٣/ ١٣٠٥) حديث رقم (١٦٧٩) مطولاً.

(٦) المرجع السابق: الكتاب والباب السابقين (٣/ ١٣٠٧) مختصرًا.

(٧) المرجع السابق: الكتاب والباب السابقين (٣/ ١٣٠٦) نحوه.

(٨) سنن أبو داود:كتاب المناسك باب الأشهر الحرم (٢/ ١٩٥) حديث رقم (١٩٤٧) مختصرًا. وفي (٢/ ١٩٦) حديث رقم (١٩٤٨) مختصراً.

(٩) سنن الترمذي:كتاب الأضاحي باب (بلا ترجمة) (٤/ ١٠٠) حديث رقم (١٥٢٠) مختصرًا.

(١٠) سنن النسائي الكبرى: كتاب العلم باب ذكر قول ﷺ "رب مبلغ أوعى من سامع" (٥/ ٣٦٥) حديث رقم (٥٨١٩) مختصرًا.

(١١) المرجع السابق:كتاب الحج باب الخطبة يوم النحر (٢/ ٤٤٢) حديث رقم (٤٠٩١) مختصرًا، وفي حديث رقم (٤٠٩٢) مختصرًا.

وفي كتاب العلم باب ذكر قول النبي ﷺ "رب مبلغ أوعى من سامع" (٥/ ٣٦٥) حديث رقم (٥٨٢٠). =

في مسنده من طريق قرة[١]، وابن عون[٢]، والدارمي في سننه من طريق ابن عون[٣]، والبزار في مسنده من طريق أيوب[٤]، وقرة[٥].

وابن خزيمة(ت:٣١١هـ) في صحيحه من طريق قرة[٦]، والبيهقي في سننه من طريق ابن عون[٧]؛ ثلاثتهم (أيوب، وقرة، وابن عون) عن ابن سيرين، عنه به.

يقول أبو علي الجياني: «واتصال هذا الإسناد وصوابه: أن يكون عن محمد بن سيرين، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه»[٨].

وقال صاحب المشارق: « وفي باب ما جاء في سبع أرضين نا أيوب عن محمد عن آل أبي بكرة كذا لهم وهو الصواب»[٩].

الرواية الثانية: وقع فيها: "عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ" بإسقاط عبد الرحمن ابن أبي بكره.

وهي ثابتة في نسخة أبي ذر الهروي عن الحموي والكشميهني عن الفَرَبري[١٠]

= (٣/ ٤٣٢) نحوه.

(١) مسند الإمام أحمد (٥/ ٤٩) حديث رقم (٢٠٥١٦) نحوه.

(٢) المرجع السابق (٥/ ٣٧) حديث رقم (٢٠٤٠٣) نحوه.

(٣) سنن الدارمي (٢/ ٩٣) حديث رقم (١٩١٦) نحوه.

(٤) مسند البزار (٩/ ٨٥) حديث رقم (٣٦١٥) مختصرًا، وفي (٩/ ٨٦) حديث رقم (٣٦١٦) مختصرًا.

(٥) المرجع السابق (٩/ ٨٦) حديث رقم (٣٦١٧) مختصرًا.

(٦) صحيح ابن خزيمه (٤/ ٣٠٩) حديث رقم (٢٩٥٢) مطولاً.

(٧) سنن البيهقي الكبرى (٦/ ١٥٢) حديث رقم (١١٤٩٥) نحوه.

(٨) تقييد المهمل (٢/ ٥٧٢).

(٩) مشارق الأنوار (١/ ٩٣).

(١٠) قالها الجياني في تقييده (٢/ ٥٧٠)، لكن الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ٢٦٣) جعل أبا الهيثم الكُشميهني =

في كتاب العلم، وفي نسخة الراوي الأصيلي في كتاب بدء الخلق[(١)].

أخرجه من هذا الوجه الإمامان النسائي[(٢)] وأحمد[(٣)] من طرق عن ابن عُلَيَّةَ عن أيوب، وأخرجه الإمام أحمد من طريق يونس بن عبيد عن الحسن البصري وابن سيرين[(٤)]، وأيضًا من طريق أشعث بن سوار[(٥)]. وأخرجه الطبراني(ت:٣٦٠هـ) في معجمه من طريق سالم الخياط[(٦)]؛ ثلاثتهم: (أيوب، أشعث بن سوار، سالم الخياط) عن ابن سيرين، عنه به.

الرواية الثالثة: وقع فيه: "عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ" وهذه الرواية واقعة في نسخة أبي الحسن القابسي في كتابي بدء الخلق[(٧)]، والمغازي[(٨)].

ويظهر منه أنه وافق رواية الأصيلي - الرواية الثانية- في إسقاط ابن أبي بكرة، لكنه صحف (**عن**) فصارت (**ابن**)[(٩)]، وقد ضعفها غير واحد من أهل العلم؛

= ممن ثبت له (ابن أبي بكرة) وسبق الحافظ في الاقتصار على الحموي دون الكشميهني القاضي عياض في المشارق (٢/ ٣٣٨).

(١) انظر: تقييد المهمل (٢/ ٥٧٠).

(٢) سنن النسائي الكبرى: كتاب المناسك باب الأشهر الحرم (٢/ ٤٦٩) حديث رقم (٤٢١٥) مختصرًا.

(٣) مسند الإمام أحمد (٥/ ٣٧) حديث رقم (٢٠٤٠٢) مطولاً.

(٤) المرجع السابق (٥/ ٤٤) حديث رقم (٢٠٤٦٧) عن أَسْودُ بن عامر وفي (٥/ ٤٥) حديث رقم (٢٠٤٧٩) عن عفان كلاهما عن حماد بن سلمة، عن يونس بن عبيد، عَنِ الْحَسَنِ، وَمُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ...) مختصرًا.

(٥) المرجع السابق (٥/ ٤٠) حديث رقم (٢٠٤٣٥) نحوه.

(٦) معجم الطبراني الأوسط (١/ ٢٩٢) حديث رقم (٩٦٣) مختصرًا.

(٧) انظر: تقييد المهمل (٢/ ٥٧١).

(٨) انظر:تقييد المهمل (٢/ ٥٧٠)، فتح الباري (٦/ ٣٥٤).

(٩) انظر: فتح الباري (٦/ ٣٥٤).

يقول الجياني: «هذا وهم فاحش! وصوابه: أيوب عن محمد - هو ابن سيرين-عن ابن أبي بكرة عن أبي بكرة»[1]، وقد بين الحافظ ابن حجر أن القابسي في هذه الرواية وافق الأصيلي لكن صحف (عن) فصارت (ابن) فلذلك وصفه الجياني بفحش الوهم[2].

وقال عنها القاضي عياض: (هو وهم)[3]. وقال الحافظ ابن حجر في موضع آخر من الفتح: «"عن محمد بن أبي بكرة" هي خطأ وكأن **(عن)** سقطت منها»[4].

التَّرجيـــــح:

في ضوء ما سبق يترجح عندي - والله تعالى أعلم بالصواب- رجحان الراوية الأولى وهي التي وقع فيها السند في حديث الباب متصل عن آل أبي بكرة؛ وصورته: " عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنِ ابْنِ أَبِى بَكْرَةَ عَنْ أَبِي بَكْـرَةَ عَـنِ النَّبِـيِّ ﷺ" وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التالية:

* أنها رواية الأكثرين من رواة الجامع الصحيح، والأكثر أولى؛ لاسيما وأن من روى الرواية المرجوحة، ثبتت له رواية الحديث في موضع آخر على الصواب؛ يقول الإمام الجياني: «وقع في نسخة الأصيلي في هذا الموضع- يعني كتاب المغازي-: محمد، عن ابن أبي بكرة، على الصواب»[5].

* أنها الرواية المتفق عليها عند الشيخان، فقد أخرجها الإمام البخاري في ثمانية كتب من الجامع الصحيح، والإمام مسلم في كتاب واحد؛ مما يؤكد ترجيحها.

---

(١) تقييد المهمل (٢/ ٥٧١).

(٢) انظر: فتح الباري (٦/ ٣٥٤).

(٣) مشارق الأنوار (١/ ٩٣).

(٤) فتح الباري (١/ ٢٦٣).

(٥) تقييد المهمل (٢/ ٥٧١).

* إقرار أصحاب الأطراف على اتصاله[1].

* ترجيح طائفة من أهل العلم والنظر والدراية لهذه الرواية؛ كما مَرَّ ذكره في موضعه.

(١) انظر على سبيل المثال: تحفة الأشراف للمزي (٩/ ٥٠).

۞ (١٣) مسألة في بيان إدراج وفصل قصة البيت المعمور من حديث الإسراء .

باب ذكر الملائكة .

۞ حديث المسألـــة:

حَدَّثَنَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ.ح و قَالَ لِي خَلِيفَةُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ وَهِشَامٌ قَالَا: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ صَعْصَعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "**بَيْنَا أَنَا عِنْدَ الْبَيْتِ بَيْنَ النَّائِمِ وَالْيَقْظَانِ**...الحديث مطولاً".

وَقَالَ هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ " فِي الْبَيْتِ الْمَعْمُورِ"[1] .

۞ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

« قوله في آخره: "وَقَالَ هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ إلخ" يريد أن همَّاماً فصل في سياقه قصة البيت المعمور من قصة الإسراء، فروى أصل الحديث عن قتادة عن أنس، وقصة البيت عن قتادة عن الحسن، وأما سعيد وهو ابن أبي عروبة وهشام وهو الدستوائي فأدرجا قصة البيت المعمور في حديث أنس، والصواب رواية همَّام وهي موصولة هنا عن هُدْبَه عنه »[2] .

۞ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر رواية همَّام التي وقع فيها فصل قصة البيت المعمور عن

---

(١) صحيح البخاري (٢/ ٤٢٢) حديث رقم (٣٢٠٧).

(٢) انظر: فتح الباري (٦/ ٣٧١).

قصة الإسراء ؛وذلك بقوله: « والصواب رواية هَمَّام وهي موصولة هنا عن هُدْبَة عنه ».

الدراسة والموازنة:

ورد في المسألة روايتان:

الرواية الأولى: وقع فيها فصل قصة البيت المعمور عن قصة الإسراء بإسناد مستقل عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

جاء ذلك من طريق: هُدْبَة عن هَمَّام عن قتادة عن الحسن عنه به[1]. فيكون بذلك روى أصل الحديث عن قتادة عن أنس، وقصة البيت عن قتادة عن الحسن.

وهذه الرواية قد رجحها الحافظ ابن حجر في هذا الموضع من الفتح، وفي كتابه تغليق التعليق[2]، ووافقه: القسطلاني حيث قال: « والصواب رواية هَمَّام هذه حيث فصلها من قصة الإسراء »[3].

الرواية الثانية: وقع فيها إدراج قصة البيت المعمور في قصة الإسراء، عن مالك بن صعصعة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

---

(١) مع إن سماع الحسن من أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فيه خلاف. انظر : مراسيل ابن أبي حاتم (ص٣٥، ٣٦)، نصب الراية للزيلعي (٢/ ٤٧٦).

و مع هذا لا يُعترض به على عدم قبول هذه الرواية المفصلة، فالإمام البخاري روى الطريقان بسند متصل عن شيوخه من طريق هدبه. - فهما روى حديث أبي هريرة من طريق هدبه و روى حديث أنس كذلك من طريق هدبه -، ثم إن كونها من مراسيل الحسن لم يجعلها الإمام البخاري أصلاً في الباب بل هي معتضده، و توبع فيها، فلا يُرد على البخاري إخراجه لها موصولة، كما ذهب الإمام العيني في العمدة (١٥/ ١٢٩) والله تعالى أعلم.

(٢) انظر: تغليق التعليق (٣/ ٤٩٤، ٤٩٥).

(٣) إرشاد الساري (٧/ ١٣٨).

جاء ذلك من طريق هُدْبَة عن هَمَّام، و أيضا من طريق خليفة عن يزيد عن سعيد وهشام ثلاثتهم عن قتادة عن أنس عنه به. ذهب إليها الإمام العيني[1].

الترجيــــح:

يظهر لي -والله تعالى أعلم بالصواب- رجحان الرواية الأولى التي وقع فيها فصل قصة البيت المعمور عن قصة الإسراء بإسناد مستقل عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وذلك من طريق هُدْبَة عن هَمَّام عن قتادة عن الحسن عنه به، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر؛ لأن الرواية المُفْصَّلة والمُبيِّنة تقضي على الرواية المُدَّرجة والمُجَّملة وذلك لما فيها من زيادة بيان و إيضاح[2]، لا سيما وأنها موصولة عن هُدْبَة في أول الباب. كما أن موافقة الإمام القسطلاني لما ذهب إليه الحافظ من ترجيح فيه تعضيد لهذه الرواية.

(١) انظر: عمدة القاري (١٥/ ١٢٩).

(٢) انظر النكت على ابن الصلاح (٢/ ٨٣٦)، انظر: فتح الباري (١/ ١٢٠).

۞ (١٤) مسألة في تعيين نسبة الراوي (مُحَمدُ) الوارد مهملاً في سند حديث الباب.

باب ذكر الملائكة.

۞ حديث المسألـــة:

حَدَّثَنَا مُحَمدُ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ مُحَمدُ بْنِ عَبْدِالرَّحْمَنِ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: **"إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَنْزِلُ فِي الْعَنَانِ - وَهْوَ السَّحَابُ - فَتَذْكُرُ الأَمْرَ قُضِيَ فِي السَّمَاءِ، فَتَسْتَرِقُ الشَّيَاطِينُ السَّمْعَ فَتَسْمَعُهُ فَتُوحِيهِ إِلَى الْكُهَّانِ فَيَكْذِبُونَ مَعَهَا مِئَةَ كَذْبَةٍ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِم"**[(١)].

۞ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

« قوله: " حَدَّثَنَا مُحَمدُ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ" قال الجياني: مُحَمدُ هذا هو الذهلي، كذا قال، وقد قال أبو ذر بعد أن ساقه: مُحَمدُ هذا هو البخاري، وهذا هو الأرجح عندي، فإن الإسماعيلي وأبا نعيم لم يجدا الحديث من غير رواية البخاري فأخرجاه عنه، ولو كان عند غير البخاري لما ضاق عليهما مخرجه »[(٢)].

۞ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر أن (مُحَمدًا) الوارد في السند أعلاه هو: الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، وذلك بقوله: « **وهذا هو الأرجح عندي** ».

---

(١) صحيح البخاري (٢/ ٤٢٤) حديث رقم (٣٢١٠).

(٢) فتح الباري (٦/ ٣٧٢).

الدراســة والموازنــــــة:

اختلف في المسألة على قولين:

القول الأول: أن (محمدًا) الراوي المهمل في السند هو شيخ الإمام البخاري واسمه محمد بن يحي الذهلي.

جزم به الإمام الجياني، مستندًا في ذلك بأن الإمام البخاري قد أخرج لابن أبي مريم في تفسير سورة الكهف بواسطة الذهلي[1]؛ حيث قال البخاري: «حدثنا مُحَمدُ بن عبد الله حدثنا سعيد بن أبي مريم»[2]، وقد تبعه الكرماني في الكواكب[3].

وبأن الإمام البخاري كان إذا روى عن شيخه مُحَمدُ بن يحي الذهلي لا يصرح باسمه كاملاً[4] وإنما يقول: (حدثنا مُحَمدُ) أو يقول (مُحَمدُ بن عبد الله) ينسبه إلى جده أو يقول (حدثنا مُحَمدُ بن خالد) ينسبه إلى جد أبيه، والسبب في ذلك: هو أن الإمام البخاري لما دخل نيسابور شغب عليه مُحَمدُ بن يحيى الذهلي في مسألة خلق اللفظ وكان قد سمع منه فلم يترك الرواية عنه ولم يصرح باسمه، قاله العيني[5].

ويُجاب عن هذا: بأنه لا يلزم الإمام البخاري عند إخراجه لابن أبي مريم

---

(١) انظر: تقييد المهمل وتمييز المشكل (٣/ ١٠٤٧)، والتعريف بشيوخ حدث عنهم مُحَمدُ بن اسماعيل البخاري كلاهما للجياني (ص٨٣).

(٢) صحيح البخاري: كتاب التفسير باب قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ وَلِقَآئِهِۦ فَحَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ﴾ (آية/ ١٠٥) (٣/ ٢٥٧) حديث رقم (٤٧٢٩). وأقر الحافظ ابن حجر في الفتح (٨/ ٥٤١): أنه الذهلي.

(٣) انظر: الكواكب الدراري (١٣/ ١٦٩).

(٤) تكلَّم كثير من أهل العلم في مؤلفاتهم عن رواية الإمام البخاري عن شيخه محمد ين يحي الذهلي في (الجامع الصحيح)، وبسطوا القول فيه، إذا كان الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا ينسبه باسمه كاملاً، وإنما تارة إلى جَدِّه، وتارة إلى جَدِّ أبيه، منهم على سبيل المثال: الإمام الجياني في تقييد المهمل (٣/ ١٠٣٧ وما بعدها)، المقدسي في رجال الصحيحين (٢/ ٤٦٥).

(٥) انظر: عمدة القاري (١٥/ ١٨٢).

بواسطة شيخه الذهلي في كتاب التفسير، أن يُخرج له كذلك بواسطة في كل حديث لا سيما وأن سعيد بن أبي مريم شيخ لكل منهما، وكما قال ابن عساكر (ت:٥٧١هـ) في المعجم المشتمل على الشيوخ النبل أن الإمام البخاري يروي عن ابن أبي مريم في صحيحه بواسطة وبلا واسطة[١] فيُحتمل أن يكون قد روى عنه هناك بواسطة وهنا بلا واسطة - والله أعلم -.

وأما عن عادة الإمام البخاري في عدم تصريحه باسم شيخه محمد بن عبدالله الذهلي كاملاً دليل يُحتمل، لكن هنا قرينه تَرُد عليه، وهي:

عدم ثبوت اسم (محمد) في السند عند بقيه الرواة أصلاً، وهذا مشعرُ بأنه اسم لمؤلف الكتاب فقد يذكره الراوي عنه وقد لا يذكره بخلاف لو كان شيخه الذهلي لما سقط من سند بقيه الرواة.

أثبت هذا الأمر الإمام الجياني، حيث قال عن (محمد) المهمل في هذا السند: « هكذا رويناه عن أبي ذر عن أبي الهيثم، ولم أجد هذا لغير أبي ذر لا عند ابن السكن، ولا الأصيلي، ولا عند أبي مسعود الدمشقي »[٢].

و أكد ذلك الإمام الزركشي حيث قال في هذا الموضع: « محمد هذا هو البخاري مؤلف الكتاب، وقد سقط من أكثر النسخ »[٣].

القول الثاني: أن (محمدًا) الوارد مهملاً في السند هو الإمام محمد بن إسماعيل البخاري.

قاله الراوي عنه أبو ذر الهروي بعد أن ساق الحديث، ورجحه الإمام

(١) انظر: المعجم المشتمل على الشيوخ النبل لابن عساكر (ص١٢٦).

(٢) تقييد المهمل وتمييز المشكل (٣/ ١٠٤٧).

(٣) انظر: التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح (٢/ ٤٩٢).

الزركشي[1]، والحافظ ابن حجر مستدلاً بإخراج الإسماعيلي وأبي نعيم للحديث عن البخاري؛ وقال: « ولو كان عند غير البخاري لما ضاق عليهما مخرجه»[2]. وقد تعقبه العيني قائلاً:

بأن عدم وجدانهما للحديث لا يستلزم أن يكون مُحَمدُ هنا هو البخاري، ثم أنه لم تجرِ عادة الإمام البخاري بأن يذكر اسمه قبل ذكر شيخه[3].

و يُجاب عن هذا: بأن المثبت مقدم على النافي، ثم إن عادة أصحاب المستخرجات الحرص على أن يلتقوا مع صاحب الكتاب في شيخه أو من فوقه، وهم هنا لم يُخرجوا إلا عن الإمام البخاري، ذلك لأنه ضاق بهم المخرج، ولم يجدوا طريق آخر فيه مُحَمدُ آخر غير الإمام البخاري، فأخرجوا عنه.

۞ الترجيـــــح:

بالنظر فيما سبق يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب_ رجحان القول الثاني وهو أن الراوي الوارد مهملاً في السند هو: الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر للأسباب التالية:

* وروده منسوبًا في رواية الراوي عنه الإمام الحافظ أبا ذر الهروي وهو الأعلم بمرويه، والناقل عنه، والمبلغ لما يسمع بكل تثبت وتحري وصدق وأمانه، ناهيك عن أن روايته تعد من أوثق روايات الجامع الصحيح، وعليها المعول عن مشايخه الثلاثه - أبو إسحاق المستملي، وأبو مُحَمدُ السرخسي، وأبو الهيثم الكشميهني الراوين عن الفربري[4].

---

(١) انظر: التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح (٢/ ٤٩٢).

(٢) فتح الباري (٦/ ٣٧٢).

(٣) انظر: عمدة القاري (١٥/ ١٨٢).

(٤) انظر: إفادة النصيح بالتعريف بالجامع الصحيح لابن رشد البستي (ص٤١).

* إخراج الإمامين الإسماعيلي وأبي نعيم للحديث عن الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، يعضد ترجيح هذا القول.

يؤيد ما سبق:

* وضوح ما تعرض له القول الأول من قرآئن تبين أنه مرجوح، كما مَّر ذكره في موضعه.



۞ (١٥) مسألة: اختلاف روايات الجامع الصحيح في سند حديث: "إِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ كَانَ عَلَى كُلِّ بَابٍ...".

باب ذكر الملائكة.

۞ حديث المسألـــة:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَالأَغَرِّ[1] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال النبي ﷺ: **"إِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ كَانَ عَلَى كُلِّ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ الْمَلاَئِكَةُ، يَكْتُبُونَ الأَوَّلَ فَالأَوَّلَ، فَإِذَا جَلَسَ الإِمَامُ طَوَوُا الصُّحُفَ وَجَاءُوا يَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ"**[2].

۞ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

« قوله: "وَالأَغَرِّ" كذا للأكثر بالمعجمة والراء الثقيلة، ووقع في رواية الكشميهني والأعرج[3] بالعين المهملة الساكنة وآخره جيم والأول أرجح فإنه مشهور

---

(١) الأغر هو: أبو عبيد الله، سلمان بن عبد الله الأغر الجهني، سمع أبا هريرة وأبا أيوب، وغيرهما، روى عنه الزهري وبكير بن الأشج وابنه عبيدالله وآخرون،كان ثقة، من كبار الثالثة، روى له الستة. انظر:التاريخ الكبير للبخاري(٤/ ١٣٧)، الكاشف فيمن له رواية في الكتب الستة للذهبي (١/ ٤٥٢)، تقريب التهذيب(ص٣٩٨).

(٢) صحيح البخاري (٢/ ٤٢٥) حديث رقم (٣٢١١).

(٣) الأعرج هو: أبو داود، عبد الرحمن بن هرمز بن الأعرج مولى ربيعة بن الحارث بن عبد الملك الهاشمي المدني، الحافظ، المقرئ، كاتب المصاحف، سمع: أبا هريرة وأبا سعيد الخدري وجماعة وحدث عنه: الزهرى وأبو الزناد وصالح بن كيسان وآخرون وكان ثقة ثبتاً عالماً مقرئاً، مات (سنه١١٧هـ). انظر: الهدايه والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد للكلاباذي (١/ ٣٢٧)، تذكرة الحفاظ للذهبي (١/ ٧٥)، تقريب التهذيب (ص٦٠٣).

من رواية الأغر »[1].

❁ **ترجيح الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر أن الحديث من رواية (الأَغَرِّ) بالمعجمة والراء الثقيلة، وذلك بقوله: « **والأول أرجح** فإنه مشهور من رواية الأغر ».

الدراســـة والموازنــــــة :

ورد في المسألة روايتان:

الرواية الأولى: وقع فيها: (عن أبي سلمة والأغر).

وهي رواية أكثر رواة الجامع الصحيح، وهي عند النسائي[2]، والإمام أحمد[3]، والحميدي[4].

وهي ما رجحه الحافظ ابن حجر موافقًا ابن السكن(ت:٣٥٣هـ) حيث صححها[5]، والجياني[6]، والقاضي عياض[7]، والكرماني[8]،وابن الملقن،

---

(١) فتح الباري (٦/ ٣٧٢).

(٢) في سننه الكبرى: كتاب الجمعة باب قعود الملائكة يوم الجمعة على أبواب المسجد (٢/ ٢٧٠) حديث رقم (١٧٠٢).

(٣) في مسنده (١٣/ ٢٦) حديث رقم (٧٥٨٢).

(٤) في جمعه بين الصحيحين (٣/ ٧٩) حديث رقم (٢٢٥٩).

(٥) انظر: تقييد المهمل (٢/ ٦٤٦).

(٦) المرجع السابق.

(٧) انظر: مشارق الأنوار (١/ ٦٩).

(٨) انظر: الكواكب الدراري (١٢/ ١٦٩). **تنبيه**: جاء عند الكرماني: (قال الغساني: الحديث مشهور **بالأعرج** وهو الصحيح لا الأعرج) وهنا خطأ لعله من النُسّاخ - والله أعلم- وصوابه: (قال الغساني: الحديث مشهور **بالأغر** وهو الصحيح لا الأعرج).

ووافقهم العيني، وابن المبرد (ت:٩٠٩هـ)، والسيوطي، والقسطلاني[١] رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

وقد أخرج الإمام البخاري الحديث في صحيحه عن (الأغر) بمفرده في كتاب الجمعه[٢]. وأخرج النسائي الحديث عن (أبي سلمة) بمفرده[٣].

الرواية الثانية: وقع فيها: (عن أبي سلمة والأعرج).

وهي رواية أبي ذر عن شيخه أبي الهيثم الكشميهني[٤]، وقد أخرج النسائي الحديث عن (الأعرج) بمفرده[٥].

الترجيح:

في ضوء ما سبق يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب- رجحان الرواية الأولى التي وقع فيها: "الأَغَرِّ" بالمعجمة والراء الثقيلة في قوله: (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَالأَغَرِّ) وهي ما رجحه الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التالية:

* ثبوته في رواية الأكثرين من رواة الجامع الصحيح، والمعتمد في ذلك على رواية الأكثر[٦].

(١) انظر على التوالي: التوضيح (١٩/ ٨٥)، عمدة القاري (١٥/ ١٨٣)، الإختلاف بين رواة البخاري عن الفربري (ص٨٢)، التوشيح شرح الجامع الصحيح (٥/ ٢٠٩٧)، إرشاد الساري (٥/ ٢٦٨).

(٢) صحيح البخاري: كتاب الجمعه باب الإستماع إلى الخطبة (١/ ٢٩٤) حديث رقم (٩٢٩).

(٣) سننه الكبرى: كتاب الملائكة - بلا باب- (١٠/ ٤٢٠) حديث رقم (١١٩١٨).

(٤) انظر: صحيح البخاري" النسخة اليونينية": كتاب بدء الخلق باب ذكر الملائكة (٤/ ١١١) حديث رقم (٣٢١١) حيث على رواية المتن (الأغر) رمز (هـ ة والأعرج).

(٥) في سننه الكبرى: كتاب الجمعة باب قعود الملائكة يوم الجمعة على أبواب المسجد (٢/ ٢٧٠) حديث رقم (١٧٠٢).

(٦) فتح الباري (٥/ ٣٣).

* شهرة الحديث من طريق (أَبِي سَلَمَةَ وَالأَغَرِّ) عند من أخرج الحديث في دواوين السنة المطهرة، كما مَرَّ ذكره في موضعه.

* ترجيح طائفة من أهل العلم لهذه الرواية، يقول الإمام الجياني: « والصواب: ما روته الجماعة عن البخاري: عن أبي سلمة والأغر، والحديث مشهور بأبي عبد الله الأغر عن أبي هريرة »[1].

---

(١) انظر: تقييد المهمل (٢/ ٦٤٦).

۞ (١٦) مسألة في ضبط اسم الراوي" عمرو" الوارد مهملاً في سند حديث الباب.

باب إذا قال أحدكم "آمين" والملائكة في السماء فوافقت أحدهما الأخرى غُفر له ما تقدم من ذنبه.

۞ حديث المسألـــة:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرٌو، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: " وَعَدَ النَّبِيَّ ﷺ جِبْرِيلُ فَقَالَ إِنَّا لاَ نَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ، وَلاَ كَلْبٌ "(١).

۞ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

« قوله: "حَدَّثَنِي عَمْرٌو" كذا للأكثر، وظن بعضهم أنه ابن الحارث(٢)، وهو خطأ لأنه لم يدرك سالماً والصواب عُمر بضم العين بغير واو، وهو ابن محمد بن زيد بن عبد الله بن عُمر بن الخطاب(٣)، وثبت كذلك في رواية الكشميهني، وكذا وقع

---

(١) صحيح البخاري (٢/ ٤٢٨) حديث رقم (٣٢٢٧).

(٢) ابن الحارث: هو عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري الإمام، العالم، أبو أمية المصري، الفقيه، المقرئ، أحد الأئمة. مولى قيس بن سعد بن عبادة حدث عن: أبي يونس مولى أبي هريرة وابن أبي مليكة وعمرو بن دينار وطائفة، وعنه: مالك والليث وابن وهب وآخرون، قال عنه أبو حاتم الرازي: كان عمرو بن الحارث أحفظ الناس في زمانه، لم يكن له نظير في الحفظ، وقال ابن وهب: لو بقي لنا عمرو بن الحارث ما احتجنا إلى مالك (مات سنه١٤٨هـ). انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (١/ ١٨٤،١٨٣)، تهذيب التهذيب لابن حجر (٨/ ١٥)،تاريخ الإسلام للذهبي (٩/ ٢٣٤).

(٣) عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشى العدوى المدنى، روى عن: أبيه، وجده، وعم أبيه سالم، ونافع مولى ابن عمر، وآخرون، وروى عنه: مالك بن أنس، والثورى، وشعبة، وعبد الله بن وهب، قال عنه الثورى: لم يكن في آل ابن عمر بن الخطاب أفضل من عمر بن محمد بن زيد =

في اللباس عن يحي بن سليمان بهذا الإسناد[1]»[2].

❁ **ترجيح الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر أن "عَمْرٌو" الوارد مهملاً في السند هو: عُمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب؛ حيث قال: « **والصواب** عُمر بضم العين بغير واو وهو محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ».

الدراسة والموازنة:

ورد في المسألة قولين:

القول الأول: أن "عَمَروُ " الوارد مهملاً في سند الحديث والراوي عن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب هو عمرو بن الحارث بن يعقوب بن عبد الله الأنصاري.

وقعت هذه الرواية عند أكثر رواة الجامع الصحيح، وهي الثابتة في متن النسخة اليونينية[3]. وقد خطأها الحافظ ابن حجر معللاً بعدم إدراك الراوي عمرو بن الحارث لسالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب حتى يروي عنه. أما الإمام الدمياطي (ت:٧٠٥هـ) فقد كشط من أصله حرف الواو من " عمرو"[4].

= العسقلانى، توفي سنه سبع وقيل ثمان وأربعين ومائة، وله ست وخمسون سنة. انظر: الهدايه والرشاد في معرفه أهل الثقة والسداد للكلاباذي (٢/ ٥١٤)، تهذيب الكمال للمزي (١٠/ ١٤٦)، مغانى الأخيار فى شرح أسامى رجال معانى الآثار للعيني (٢/ ٣٨٣).

(١) انظر: صحيح البخاري:كتاب اللباس، باب لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة (٤/ ٨٣) حديث رقم (٥٩٦٠).

(٢) فتح الباري (٦/ ٣٧٨).

(٣) انظر: متن صحيح البخاري "النسخة اليونينية" كتاب بدء الخلق، باب إذا قال أحدكم "آمين" والملائكة في السماء فوافقت أحدهما الأخرى غُفر له ما تقدم من ذنبه (٤/ ١١٤) حديث رقم (٣٢٢٧).

(٤) فيما حكاه عنه ابن الملقن في التوضيح (١٩/ ١٠٠).

القول الثاني: أن الراوي المهمل عن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب هو " عُمَر" بضم العين بغير واو. وهو ابن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب.

وبهذا الضبط ثبت في بعض أصول صحيح البخاري كأبي ذر الهروي، والكشميهني، وأبي الوقت (ت:٥٥٣هـ)[١]، وعليها علامه صحة السماع " صحـ" وهي إشارة إلى صحه سماع هذه الكلمة عند المرموز له أو عند الحافظ اليونيني (ت:٧٠١هـ).

وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر مستندًا على إدراك عمر بن محمد للراوي سالم بن عبد الله، وبثبوت هذا الضبط عند راوي الجامع الصحيح الكشميهني، وفي كتاب اللباس عن يحي بن سليمان، وموافقاً لغيره من أهل العلم: كالدمياطي، والكرماني، والزركشي، وابن الملقن[٢]. وقد وافقهم:العيني، والقسطلاني[٣].

۞ الترجيح:

بالنظر فيما سبق يترجح عندي - والله تعالى اعلم بالصواب- أن "عَمَرُو" الوارد مهملاً في سند الحديث والراوي عن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب هو " عُمَر" -بضم العين بغير واو- ابن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التالية:

* ثبوت هذا الضبط، مصحح عليه عند بعض رواة الجامع الصحيح، لاسيما الراوي أبا ذر الهروي الذي عليه المعول في مثل ذلك.

(١) انظر: هامش صحيح البخاري "النسخة اليونينية" كتاب بدء الخلق باب إذا قال أحدكم "آمين" والملائكة في السماء فوافقت أحدهما الأخرى غُفر له ما تقدم من ذنبه (٤/ ١١٤) حديث رقم (٣٢٢٧) حيث إن في المتن (عمرو) وفي الهامش (عُمر) وعليها أسماء من رواها بهذا الضبط.

(٢) انظر على التوالي: التوضيح لابن الملقن (١٩/ ١٠٠)، الكواكب الدراري (١٢/ ١٧٦)، التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح (٢/ ٤٩٣)، التوضيح (١٩/ ٩٣).

(٣) انظر على التوالي: عمدة القارئ (١٥/ ١٩٢)، إرشاد الساري (٥/ ٢٧٤).

* ورود هذا الضبط في هذا الحديث في موضع آخر من الصحيح بشكل أفصح عن اللبس، حيث قال الإمام البخاري في كتاب اللباس: "حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي **عُمَر بْنُ مُحَمَّدٍ**، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: ...الحديث".

* بعد البحث في كتب التراجم تبين أن من تلاميذ سالم: ابن ابن أخيه عُمَرُ بن مُحَمَّد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ[1] وأن من شيوخ عمر بن محمد عم أبيه سالم بن عبد الله بن عمر[2]، ولم يظهر عمرو بن الحارث فبان عدم إدراكه لسالم كما أخبر الحافظ، وكما هو في ترجمته[3].

* إخراج أصحاب الأطراف للحديث في مسند عُمَرُ بن مُحَمَّد[4].

* ترجيح طائفة من أهل العلم لهذا القول مما يؤكد ترجيحه.

---

(١) انظر على سبيل المثال (في ترجمه سالم): تهذيب الكمال للمزي (١٠/ ١٤٧)، تذكرة الحفاظ للذهبي (١/ ٦٨).

(٢) انظر على سبيل المثال (في ترجمه عمر): تهذيب الكمال (٢١/ ٥٠٠)، تهذيب التهذيب (٧/ ٤٩٥).

(٣) انظر على سبيل المثال (في ترجمة عمرو): تهذيب الكمال (٢١/ ٥٧١)، تهذيب التهذيب (٨/ ١٥).

(٤) انظر على سبيل المثال: تحفة الأشراف للمزي (٥/ ٣٦٠).

۞ (١٧) مسألة: اختلاف روايات الجامع الصحيح في المراد من قوله تعالى: ﴿رُزِقْنَا﴾.

باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة.

قَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ: (مُطَهَّرَةٌ مِنَ الْحَيْضِ وَالْبَوْلِ وَالْبُزَاقِ. ﴿كُلَّمَا رُزِقُواْ﴾ أُتُوا بِشَيْءٍ ثُمَّ أُتُوا بِآخَرَ﴿قَالُواْ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ﴾ [البقرة:آية٢٥] أُوتِينَا مِنْ قَبْلُ، ﴿وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾...)[١].

۞ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

« تنبيه: وقع في رواية الكشميهني "هذا الذي رزقنا من قبل، أتينا" ولغيره "أوتينا" وهو الصواب قال ابن التين(ت:٦١١هـ)[٢]: هو من أوتيته بمعنى أُعْطِيته وليس من أتيته بالقصر بمعنى جئته »[٣].

۞ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر رواية غير الكشميهني (أوتينا) في المراد من قوله تعالى﴿رُزِقْنَا﴾، وذلك بقوله: « ولغيره "أوتينا" **وهو الصواب** ».

---

(١) صحيح البخاري (٢/ ٤٣٠).

(٢) ابن التين الصفاقسي الإمام المحدث، له شرح على البخاري مشهور سماه (المخبر الفصيح في شرح البخاري الصحيح) له اعتناء زائد في الفقه ممزوجاً بكلام من المدونة، اعتمده الحافظ ابن حجر في شرح البخاري. انظر: شجرة النور الزكية (١/ ١٦٨). وكتابه مفقود لم يعثر منه سوى على جزء من كتاب الحج إلى كتاب الغصب ولا يزال مخطوطاً والنسخة محفوظة بدار الكتب الوطنية بتونس برقم (٧١٠٢)، انظر: العمر في المصنفات والمؤلفين التونسيين أ/ حسن عبد الوهاب (ص٣٠٠).

(٣) فتح الباري (٦/ ٣٨٦).

۞ الدراســة والموازنــــة:

ورد في المسألة روايتان:

الرواية الأولى: جاء فيها معنى قوله تعالى: ﴿رُزِقْنَا مِن قَبْلُ﴾: (أتينا) من أتى - مقصور الهمزة - بمعنى الإتيان والمجئ[1].

وهي رواية الراوي الكشميهني (ت:٣٨٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد ضعف الحافظ ابن حجر هذه الرواية بتصويبه لنظيرتها.

الرواية الثانية: جاء فيها تفسير قوله تعالى ﴿رُزِقْنَا مِن قَبْلُ﴾: (أوتينا) بواو بعد الهمزه من أوتوا - ممدود الهمزة-، بمعنى الإيتاء الذي هو أقوى من الإعطاء[2].

وهي رواية أبي ذر الهروي (ت:٤٣٥هـ) عن شيخيه الحموي (ت:٣٨١هـ)، والمستملي (ت:٣٧٦هـ)[3]، وقال العيني: (وهكذا رواية الأكثرين)[4].

وهي ما رجحه الحافظ ابن حجر موافقًا القاضي عياض، وابن التين (ت:٦١١هـ)، وابن الملقن[5]. ووافقهم: العيني والقسطلاني[6].

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم (٩/ ٥٤٥) مادة[أ ت ى]، مشارق الأنوار (١/ ١٦).

(٢) مشارق الأنوار (١/ ١٦)، الكليات (ص٢١٢).

(٣) انظر: صحيح البخاري "النسخة اليونينيه" (٤/ ١١٦) حيث في الهامش رواية (أوتينا) وعليها رمز (أبي ذر الهروي ة وتحته رمزي حـ س) وهذا يعني سماع أبي ذر عن شيخيه الحموس والمستملي.

(٤) عمدة القاري (١٥/ ١٤٧).

(٥) انظر على التوالي: مشارق الأنوار (١/ ١٦)، الفتح (٦/ ٣٨٦) حيث حكى قول ابن التين، التوضيح شرح الجامع الصحيح (١٩/ ١١٧).

(٦) انظر على التوالي: عمدة القارئ (١٥/ ١٤٧)، وإرشاد الساري (٥/ ٢٧٩).

الترجيـــــح:

بالنظر في الروايتين السابقتين يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب- رجحان الرواية الثانية التي جاء فيها معنى قوله تعالى﴿رُزِقْنَا﴾ بمعنى: (أوتينا) من أوتوا - ممدود الهمزة-، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر للأسباب التالية:

* مناسبة هذه الرواية لسياق الآية الكريمة، فهي تصف النعيم الذي أعطاه الله للمؤمنين في الجنة، وأنهم كلما أُعطوا من ثمارها يقولون هذا الذي قد أعطيتمونا من قبل - أي في الدنيا أو في الجنة -، فتخبرهم الملائكة بأن اللون واحد والطعم مختلف[1].

* ثبوتها عند الأكثرين من رواة الجامع الصحيح، ورواية الأكثرين أولى[2].

* ترجيح طائفة من أهل العلم لهذه الرواية، كما مَرَّ ذكره في موضعه.

* موافقة رواية (أوتينا) لما عليه أهل الإختصاص من اللغويين، وغيرهم: يقول صاحب المشارق: « (أ ت ي) جاء في هذه الأصول أَتَى وَآتى وَآتى وأتيت وَأتوا وأوتوا وَأتوا وَآتوا مَقْصُور وممدود فحيْثُمَا جاء من الْإِتْيَان بمعنى المجئ فهو مقصور الهمزة، وإذا كان بمعنى الإعطاء فممدود الهمزة ». ويقول الزبيدي (ت:١٢٠٥هـ): « آتى: بالقصر والمد، فعلى القصر جئنا، وعلى المد أعطينا »[3].

ويقول أبو حيان الأندلسي(ت:٧٤٥هـ): « أتي: "آتوا": أعطوا. "أتى": جاء »[4].

---

(١) انظر: تفسير الطبري (١/ ٤٠٧ وما بعدها)، تفسير ابن كثير (١/ ٢٠٤)، فتح القدير (١/ ٦٥).

(٢) انظر: عمدة القاري (١٢/ ١٦٤).

(٣) انظر: تاج العروس (٣٧/ ٣٥).

(٤) تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب (١/ ٥٦).

يؤيد ماسبق:

* تنبيه الحافظ ابن حجر بأن أبا الهيثم الكشميهني رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو الذي انفرد بهذا الوجه من بين مشايخ أبو ذر الثلاثة، وقد أشار في أول شرحه لفتح الباري بأنه لم يكن من حفاظ الحديث بل راوية؛ وذلك بقوله: « لم يكن من أهل العلم ولا من الحفاظ بل كان راوية »[1]، وحكى في موضعٍ آخر بأن أبا ذر قد كان يحذف أحياناً من روايته إذا تفرد عن غيره؛ لأنه لم يكن من أهل العلم، لكن ليس على الإطلاق[2]. والله أعلم.

(١) فتح الباري (١/ ٧٥٦).

(٢) انظر: المرجع السابق (١/ ٢٢).

۞ (١٨) مسألة : المراد من الشجرة المذكورة في قوله ﷺ "إِنَّ فِي الْجَنَّةِ لَشَجَرَةً".

باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقه.

۞ حديث المسألـــة:

روى الإمام البخاري بسنده عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "إِنَّ فِي الْجَنَّةِ لَشَجَرَةً يَسِيرُ الرَّاكِبُ فِي ظِلِّهَا مِئَةَ سَنَةٍ، وَاقْرَؤُوا إِنْ شِئْتُمْ ﴿وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ ۝٣٠﴾ [الواقعه:آية٣٠]"[1].

۞ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

« الحديث الثالث عشر:... والشجرة المذكورة، قال ابن الجوزي[2]: يقال: أنها طوبى (قلت) وشاهد ذلك في حديث عُتْبَة بن عبد السُّلَمِيَّ عند أحمد والطبراني وابن حبان[3]، فهذا هو المعتمد خلافاً لمن قال إنما نُكرت للتنبيه على اختلاف جنسها بحسب شهوات أهل الجنة »[4].

---

(١) صحيح البخاري (٢/ ٤٣٤) حديث رقم (٣٢٥٢).

(٢) انظر: غريب الحديث (٢/ ٤٣)،كشف المشكل من حديث الصحيحين (٢/ ٢٨٠).

(٣) أخرجه على التوالي: مسند أحمد (٢٩/ ١٩١) حديث رقم (١٧٦٤٢)، والطبراني في معجمه (١/ ١٢٦) حديث رقم (٤٠٢)، وابن حبان في صحيحه (١٦/ ٤٢٩) حديث رقم (٧٤١٤) جميعهم من طرق عن عُتْبَة بن عبد السُّلَمِيَّ، ولفظه عند الإمام أحمد: "جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ الْحَوْضِ، وَذَكَرَ الْجَنَّةَ، ثُمَّ قَالَ الأَعْرَابِيُّ: فِيهَا فَاكِهَةٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَفِيهَا شَجَرَةٌ تُدْعَى طُوبَى..." الحديث. قال الشيخان الألباني وشعيب الأرنؤوط: صحيح لغيره. وقال محققو المسند: إسناده قابل للتحسين.

(٤) فتح الباري (٦/ ٣٩٣).

❁ **ترجيح الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ أن الشجرة المبهمة في الحديث هي شجرة طوبى؛ حيث قال « **فهذا هو المعتمد** ».

الدراسة والموازنة:

ورد في المسألة قولين:

القول الأول: أن الشجرة المذكورة في الحديث هي شجرة طوبى.

قاله ابن الجوزي، وابن الأثير، والقرطبي، وابن الملقن، وذهب إلى ترجيحه الحافظ ابن حجر[1]، ووافقهم: العيني، والقسطلاني، وتبعهم الأمير الصنعاني، والكشميري، وأبو العُلا المباركفوري، وصاحب كتاب مرعاة المفاتيح[2] رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ.

مستدلين بما ثبت في حديث عُتْبَة بن عبد السُّلَمِيَّ وما فيه من تصريح باسم الشجرة "طوبى" ووصف لها.

وبالنظر إلى صنيع الإمام ابن حبان رَحِمَهُ ٱللَّهُ في إيراده لأحاديث هذه الشجرة في باب صفه الجنة وأهلها يرتفع التوهم في اسمها؛ حيث قال:

ذكر الإخبار عن المسافة التي تكون في ظل شجرة من أشجار الجنة، وأخرج فيه حديث هذه المسألة[3]، ثم ثنى بـ: ذكر البيان بأن الشجرة التي وصفنا نعتها لا يقطع

---

(١) انظر على التوالي: كشف المشكل من حديث الصحيحين (٢/ ٢٨٠) وغريب الحديث (٢/ ٤٣)كلاهما لابن الجوزي، النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ١٤١) [مادة طَوَبَ]، المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم للقرطبي (٧/ ١٧٣)، التوضيح (١٩/ ١٥٤)، فتح الباري (٦/ ٣٩٣).

(٢) انظر على التوالي: عمدة القاري (١٥/ ١٥٨)، إرشاد الساري (٧/ ١٧١)، سبل السلام (٢/ ٦٨٠)، فيض الباري شرح صحيح البخاري (٥/ ٤١٤)، تحفة الأحوذي (٧/ ١٩٠)، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لعبيد الله المباركفوري (٨/ ٦٢).

(٣) انظر: صحيح ابن حبان (١٦/ ٤٢٦) حديث رقم (٧٤١١).

الراكب ظلها في المدة التي ذكرناها، وأخرج فيه حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "إِنَّ فِي الْجَنَّةِ لَشَجَرَةً يَسِيرُ الرَّاكِبُ فِي ظِلِّهَا مِئَةَ عَامٍ لاَ يَقْطَعُهَا"(١).

ثم ثلث بـ: ذكر الإخبار عن اسم هذه الشجرة التي تقدم نعتنا لها، وأخرج فيه حديث أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ الله ﷺ: " أَنَّهُ قَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ الله، مَا طُوبَى؟ قَالَ: شَجَرَةٌ فِي الْجَنَّةِ مَسِيرَةُ مِائَةِ سَنَةٍ، ثِيَابُ أَهْلِ الْجَنَّةِ تَخْرُجُ مِنْ أَكْمَامِهَا"(٢).

القول الثاني: أن الشجرة أُبهمت ونُكرت في الحديث؛ للتنبيه على اختلاف جنسها بحسب شهوات أهل الجنة، قاله الإمام عبد الله بن أبي جمرة الأندلسي (ت:٦٩٩هـ) وذلك بعد أن ذكر فوائد عدة عن إخبار النبي ﷺ بشجر الجنة، ثم قال: « وهنا بحث: وهو أن يقال لم ذكر ﷺ الشجرة نكرة ولم يعرفها، والجواب: أنه لما كان المقصود ما ذكرنا أولاً من الفائدة على اختلافها كان من الحكمة تنكيرها أتم في الشأن بدليل أن شهوات الناس في الثمار المعينة مختلفة، مثال ذلك قد يكون بعض الناس يحب شجرة التين ولا يحب شجرة الجوز وبالعكس، فقد كان يحصل لبعض الناس زهادة

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحة: كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة (٢/ ٤٣٣) حديث رقم (٣٢٥١)، ومسلم في صحيحه: كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها باب إن في الجنة شجرة يسير الراكب في ظلها مئة عام لا يقطعها (٤/ ٢١٧٥) حديث رقم (٢٨٢٦)، وابن حبان في صحيحه (١٦/ ٤٢٨) حديث رقم (٧٤١١).

(٢) انظر: صحيح ابن حبان (١٦/ ٤٢٩) حديث رقم (٧٤١٣) من طريق دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري، قال الشيخ الألباني: وهذا سند لا بأس به في الشواهد لسوء حفظ دراج. ويشهد له ما رواه فرات ابن أبي الفرات عن معاوية بن قرة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: " ﴿طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَـَٔابٍ ﴾ [سورة الرعد:٢٩] شجرة غرسها الله بيده، ونفخ فيها من روحه بالحلي والحلل، وإن أغصانها لترى من وراء سور الجنة". أخرجه ابن جرير. وما أخرجه البخاري وغيره عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "إِنَّ فِي الْجَنَّةِ لَشَجَرَةً يَسِيرُ الرَّاكِبُ فِي ظِلِّهَا مِئَةَ سَنَةٍ، وَاقْرَؤُوا إِنْ شِئْتُمْ ﴿وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ﴾" انظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة (٤/ ٦٣٩).

من تلك الشجرة فكان التنكير أولى»[1].

التر جيــــــح:

في ضوء ما سبق يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب- أن الراجح هو القول الأول وأن اسم الشجرة المبهمة في الحديث هي شجرة طوبى، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التاليه:

* تصريح بعض دواوين السنة المطهرة باسمها، وكما هو معلوم أن إعمال الأدلة أولى من إهمالها لاسيما وأن القول الثاني يخلو من الدليل.

* ترجيح طائفة من أهل العلم لهذا القول؛ مما يقوي القول به.

(١) بهجة النفوس وتحليها بمعرفة ما لها وما عليها (٤/ ١٠).

۞ (١٩) مسألة: اختلاف الروايات في لفظة "الْغَابِرَ" الواردة في قوله ﷺ: "الْغَابِرَ فِي الأُفُقِ".

باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة.

۞ حديث المسألة:

روى البخاري بسنده عن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أنه قَالَ: "**إِنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ يَتَرَاءَيُونَ**[(١)] **أَهْلَ الْغُرَفِ مِنْ فَوْقِهِمْ كَمَا يَتَرَاءَيُونَ الْكَوْكَبَ الدُّرِّيَّ**[(٢)] **الْغَابِرَ فِي الأُفُقِ**[(٣)] **مِنَ الْمَشْرِقِ، أَوِ الْمَغْرِبِ لِتَفَاضُلِ مَا بَيْنَهُمْ** قَالُوا: يَا رَسُولَ الله تِلْكَ مَنَازِلُ الأَنْبِيَاءِ لاَ يَبْلُغُهَا غَيْرُهُمْ قَالَ: **بَلَى، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ رِجَالٌ آمَنُوا بِالله وَصَدَّقُوا الْمُرْسَلِينَ**"[(٤)].

۞ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

« قوله: "الْغَابِرَ":كذا للأكثر وفي رواية الموطأ "الغاير" بالتحتانية بدل الموحدة قال عياض: كأنه الداخل في الغروب، وفي رواية الترمذي "الغارب"، وفي رواية الأصيلي بالمهملة والزاي قال عياض معناه: الذي يبعد للغروب وقيل: معناه الغائب، ولكن لا يحسن هنا لأن المراد أن بعده عن الأرض كبعد غرف الجنة عن ربضها

---

(١) يتراءيون: على وزن يتفاعلون، أي يرون وينظرون. انظر: النهاية (٢/ ١٧٧)، لسان العرب (١٤/ ٣٠٠) [مادة رأي].

(٢) الكوكب الدري: أي الشديد الإنارة كأنه نُسِبَ إلى الدُّرِّ تشبيها بصفائه، وقيل: الكوكب الدُّرّيُّ عند العرب هو العظيم المقدار، وقيل هو أحد الكواكب الخمسة السيَّارةِ. انظر: النهاية (٢/ ١١٣)، لسان العرب (٤/ ٢٨٢) مادة [دَرَرَ].

(٣) الأفق: هو ما ظهر من نواحي الفَلَكَ وأطراف الأرض، وكذلك آفاق السماء ونواحيها. انظر: لسان العرب (١٠/ ٥)، تاج العروس (٢٥/ ١٢) مادة [أفق].

(٤) صحيح البخاري (٢/ ٤٣٤) حديث رقم (٣٢٥٦).

في رأي العين،والرواية الأولى هي المشهورة ومعنى الغابر هنا الذاهب »[١].

❁ **ترجيح الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر رواية "الْغَابِرَ" بالمعجمة والموحدة؛ حيث قال: «والرواية الأولى هي **المشهورة**».

۞ الدراسة والموازنة:

ورد في المسألة أربع روايات:

الرواية الأولى: وردت بلفظ: "الْغَابِرَ"[٢] بالمعجمة والموحدة، ومعناه: الذاهب الذي تدلى للغروب وبعُد عن العيون[٣]،و يصح أن يكون معناه: الباقي لم يستتر عن الأبصار[٤].

و هي رواية أكثر رواة الجامع الصحيح، وهي رواية الإمام مسلم[٥]، وابن حبان - بصيغة الجزم-[٦]، والحميدي[٧].

وهي ما رجحها الحافظ ابن حجر موافقاً الإمام القرطبي، حيث قال: (الرواية

---

(١) فتح الباري (٦/ ٣٩٥).

(٢) الغابر: من غبر الشيء يغبر غبورا أي مكث وذهب، وهو من الأضداد، فالغابر هو: الباقي والماضي.

انظر: العين (٤/ ٤١٣)، تهذيب اللغة (٨/ ١٢٣)، لسان العرب (٥/ ٣) ماده [غبر].

(٣) انظر: الكواكب الدراري شرح الجامع الصحيح (١٣/ ١٨٩_١٩٠)، التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح (٢/ ٤٩٦).

(٤) انظر: التوضيح (٣٠/ ٨٨).

(٥) في صحيحه: كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها باب ترائي أهل الجنة أهل الغرف كما يرى الكوكب في السماء (٤/ ٢١٧٧) حديث رقم (٢٨٣١).

(٦) في صحيحه (١/ ٤٣٩) حديث رقم (١٧٥٥).

(٧) في جمعه (٢/ ٤٤١) حديث رقم (١٧٥٥).

المشهورة: الغابر بواحدة)[١]، وابن الملقن[٢]، وتبعهما الأمير الصنعاني (ت:١٠٣١هـ)[٣]، والإمام زين الدين المناوي (ت:١٠٣١هـ)[٤]، والإمامان: محمد علي الصديقي الشافعي (ت:١٠٥٧هـ)[٥]، ومحمد أنور شاة الكشميري (ت:١٣٥٣هـ)[٦].

الرواية الثانية: وردت بلفظ: "الْغَايِرَ"[٧] بالمعجمة والتحتانية بدل الموحدة، أو "الْغَائِرَ" بالهمزة[٨]. ومعناها: الإنحطاط والدخول في الجانب الغربي[٩]، وهي من الغور كما قال الكرماني[١٠].

وهي رواية الموطأ[١١]، وابن حبان لكن بصيغة الشك: "الْكَوْكَبَ الدُّرِّيَّ الْغَابِرَ أو الْغَايِرَ"[١٢].

---

(١) المفهم لما أشكل من صحيح مسلم (٧/ ١٧٦).

(٢) انظر: التوضيح (١٩/ ١٥٨).

(٣) انظر: التنوير شرح الجامع الصغير (٣/ ٥٩٢).

(٤) انظر: فيض القدير (٢/ ٤٣٤).

(٥) انظر: دليل الفالحين (٨/ ٧٣٨).

(٦) انظر: فيض الباري على صحيح البخاري (٤/ ٣٢١).

(٧) الغاير: من الغور، بالفتح، أي القعر من كل شيء وعمقه وبعده. انظر: المحكم والمحيط الأعظم (٦/ ٥١)، مختار الصحاح (١/ ٢٠٢)، تاج العروس (١٣/ ٢٦٩) ماده [غ ور].

(٨) انظر: الكواكب الدراري (١٣/ ١٩٠)

(٩) انظر: إكمال المعلم (٨/ ٣٦٢)، عمدة القاري (١٥/ ٢١٨)، التوشيح (٥/ ٢١١٢)، إرشاد الساري (٥/ ٢٨٦).

(١٠) انظر: الكواكب الدراري شرح الجامع الصحيح (١٣/ ١٨٩).

(١١) ذكر ذلك العيني في العمدة (١٥/ ١٩٥) ولم أعثر عليها في الموطأ.

(١٢) صحيح ابن حبان: (١٦/ ٤٠٤) حديث رقم (٧٣٩٣).

وقد جنح القاضي عياض إلى تضعيفها، بقوله: « الغروب هنا لا معنى له »[1]، وجزم التوربشتي (ت:٦٠٠هـ) بتصحيفها، فقال: « لا شك أن هذه الرواية نشأت من التصحيف »[2].

قلت: هو كما قال؛ لأن الساقط والداخل في الغروب لا يراه إلا بعض الناس، في حين أن وصفه ﷺ لرؤية أهل الغرف كان عاماً لكل أهل الجنة وإن كان بعيدا في الأفق.

وتبعهم الطيبي (ت:٧٤٣هـ) فقال: « من رواه الغائر من الغور لم يصح لأن الإشراق يَفُوتُ عند الغروب، اللهم إلا أن يقَدِرَ المستشرف على الغروب، لكن لا يصح هذا المعنى في الجانب الشرقي »[3].

الرواية الثالثة: وردت بلفظ: "الْغَارِبَ" بالمعجمة وبتقديم الراء على الباء، ومعناها: كما قال القاضي عياض[4]، والقرطبي، والنووي، والسيوطي[5] كمعنى الرواية الأولى، أي: الذى تدلى للغروب وبعُد عن العين.

وهي رواية الإمام البخاري في كتاب الرقاق[6] والترمذي[7] وهي عند

---

(١) انظر: مشارق الأنوار (٢/ ٨١).

(٢) انظر: الميسر شرح مصابيح السنة (٤/ ١٢١٧).

(٣) انظر: شرح الطيبي على مشكاة المصابيح – المسمى: الكاشف عن حقائق السنن_ (١١/ ٣٥٥٩).

(٤) انظر:إكمال المعلم (٨/ ٣٦٢)، مشارق الأنوار (٢/ ٨٠).

(٥) انظر على التوالي: مرقاة المفاتيح (١٠/ ٢٩٥)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٧/ ١٦٩)، الديباج على مسلم (٦/ ١٧٩).

(٦) في صحيحه:كتاب الرقاق باب صفة الجنة والنار (٤/ ٢٠١) حديث رقم (٦٥٥٦)، وفي"النسخة اليونينية": نفس الكتاب والباب ورقم الحديث (٨/ ١١٥) رواية "الغارب" في المتن وفي الهامش رواية "الغابر" وعليها سماع الرواي أبو ذر من شيخه الكشميهني.

(٧) في صحيحه: كتاب صفة الجنة باب ما جاء في ترائي أهل الجنة في الغرف (٤/ ٦٩٠) حديث رقم =

ابن المبارك(ت:١٨١هـ)[1]، والإمام أحمد (ت:٢٤١هـ)[2]، والروياني (ت:٣٠٧هـ)[3]، والطبراني[4].

الرواية الرابعة: وردت بلفظ: "الْعَازِبَ"[5] بالمهملة والزاي، ومعناه: البعيد في الأفق[6]، واستبعد الحافظ ابن حجر: أن يكون معناه الغائب؛ لأن المراد: أن الشبة الذي بين المنازل في الإرتفاع، كبُعد الكوكب من الأرض، لا أن يكون غائبًا عنهم.

فقال: « وقيل: معناه الغائب، ولكن لا يحسُن هنا لأن المراد أن بعده عن الأرض كبعد غرف الجنة عن ربضها في رأي العين »[7].

وهي رواية الأصيلي (ت:٣٩٢هـ) أحد رواه الجامع الصحيح[8].

= (٢٥٥٦).

(١) في مسنده (ص٧١) حديث رقم (١١٦).

(٢) في مسنده (٢/ ٣٣٥) حديث رقم (٨٤٠٤).

(٣) في مسنده (٢/ ١٩٦) حديث رقم (١٠٢٨).

(٤) في المعجم الكبير (٦/ ١٣٧) حديث رقم (٥٧٦٢).

(٥) العازب: من عزب وهو أصل صحيح يدل على التباعد والتنح،كما يقال: رجل عزب: أي بعيد عن النساء.

انظر:مقاييس اللغة (٤/ ٣١٠)، تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم (ص١٤٣)،النهاية في غريب الأثر (٣/ ٢٢٧) [ماده عزب].

(٦) إكمال المعلم (٨/ ٣٦٢)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٧/ ١٦٩).

(٧) فتح الباري (٦/ ٣٩٥)

(٨) انظر: مشارق الأنوار (٢/ ٨١)، فتح الباري (٦/ ٣٩٥).

التـرجيـــح:

في ضوء ما سبق من الروايات يظهر لي -والله تعالى أعلم بالصواب- رجحان الرواية الأولى التي وردت بلفظ: رواية "الْغَابِرَ" بالمعجمة والموحدة، ومعناه: الذاهب الذي تدلى للغروب وبعُد عن العيون، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التالية:

* ثبوته في رواية الأكثرين من رواة الجامع الصحيح، والمعتمد في ذلك على رواية الأكثر[1].

* ثبوت لفظة هذه الرواية في الصحيحين، وما اتفق على إخراجه الشيخان مقدم على غيره.

* شهرة واستفاضة رواية "الْغَابِرَ" كما جزم غير واحد من أهل العلم.

(١) الفتح (٥/ ٣٣).

۞ (٢٠) مسألة: بيان اختلاف الروايات في سماع أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا من النبي ﷺ أمره بقتل الوزغ.

باب خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال.

۞ حديث المسألة:

روى الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بسنده فقال: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ يُحَدِّثُ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلْوَزَغِ: الْفُوَيْسِقُ[١]. وَلَمْ أَسْمَعْهُ أَمَرَ بِقَتْلِهِ. وَزَعَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِهِ"[٢].

۞ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

« الثامن: حديث عائشة: " أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلْوَزَغِ: الْفُوَيْسِقُ. وَلَمْ أَسْمَعْهُ أَمَرَ بِقَتْلِهِ".هو قول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قال ابن التين: هذا لا حجة فيه، لأنه لا يلزم من عدم سماعها عدم الوقوع، وقد حفظ غيرها كما ترى. قلت: قد جاء عن عائشة من وجه آخر عند أحمد[٣] وابن ماجه[٤] أنه كان في بيتها رمح موضوع، فسئلت فقالت:

---

(١) الفويسق: تصغير فاسق، وأصله الخروج عن الإستقامة والجور، وإنما سُمِّيت هذه الحيوانات فواسق على الإستعارة لخُبْثهن، وقيل لخروجهن من الحرمة في الحل والحرم، أي لا حرمة لهن بحال. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٤٤٦) [مادة فسق].

(٢) انظر: صحيح البخاري (٢/ ٤٤٥) حديث رقم (٣٣٠٦).

(٣) انظر: مسند الإمام أحمد (٤١/ ١١٦) حديث رقم (٢٤٥٦٨)، وقال محققو المسند: إسناده صحيح على شرط البخاري.

(٤) انظر: سنن ابن ماجه كتاب الصيد باب قتل الوزغ (٢/ ١٠٧٦) حديث رقم (٣٢٣١). قال عنه البوصيري في مصباح الزجاجه (٣/ ٢٣٩): هذا إسناد صحيح رواه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده هكذا، وله شاهد في الصحيحين وغيرهما. وقال الشيخ الألباني بهامش سنن ابن ماجة (٢/ ١٠٧٦): صحيح.

"نَقْتُلُ بِهِ الوزغ فإن النَبِيَّ ﷺ أخبرنا أَنَّ إبراهيم لَمَّا ألقى في النَّارِ لم يكُنْ في الأرض دَابَّةٌ إلا أَطْفَأَتْ عنه النَّارَ، إلا الْوَزَغ فَإِنَّهَا كانت تَنْفُخُ عليه فَأَمَرَ رسول الله ﷺ بِقَتْلِهَا"انتهى. والذي في الصحيح أصح، ولعل عائشة سمعت ذلك من بعض الصحابة. وأطلقت لفظ أخبرنا مجازا أي أخبر الصحابة، كما قال ثابت البناني "خطبنا عمران" وأراد أنه خطب أهل البصرة، فإنه لم يسمع منه[1]، والله أعلم»[2].

❁ **ترجيح الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر عدم سماع أم المؤمنين عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا أمر النبي ﷺ بقتل الوزغ؛ وذلك بقوله: « **والذي في الصحيح أصح** ».

الدراسة والموازنة :

اختلفت الروايات في المسألة على روايتين:

الرواية الأولى: وقع فيها " أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلْوَزَغِ: **الْفُوَيْسِقُ**. وَلَمْ أَسْمَعْهُ أَمَرَ بِقَتْلِهِ" وهذا نفي من أم المؤمنين عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا بأنها لم تسمع من النبي ﷺ أمره بقتل الوزغ، وإنما قال عنها فويسق.

---

(١) انظر: المراسيل لابن أبي حاتم (ص٣٣)؛ وهناك أمثله كثيرة للراوي الثقة الذي يستعمل صيغة صريحة في السماع في ما لم يسمعه. فقد روى ابن أبي حاتم بإسناده إلى ابن المديني أنه قال: الحسن لم يسمع من ابن عباس وما رآه قط كان الحسن بالمدينة أيام كان ابن عباس بالبصرة استعمله عليها علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا وخرج إلى صفين وقال لي في حديث الحسن "خطبنا ابن عباس بالبصرة" إنما هو كقول ثابت "قدم علينا عمران بن حصين" ومثل قول مجاهد "قدم علينا علي" وكقول الحسن "أن سراقة بن مالك بن جعشم حدثهم" وكقوله "غزا بنا مجاشع بن مسعود".

(٢) انظر: فتح الباري (٦/ ٤٢٦).

وهي رواية الإمام البخاري[1]، ومسلم[2]، والنسائي[3]، وابن ماجه[4]، والإمام أحمد[5]؛ جميعهم من طرق عن الزهري عن عروة أن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أخبرته.

وقد رجح الحافظ ابن حجر هذه الرواية موافقًا ابن عبد البر[6]، وابن التين فيما ذكره الحافظ ابن حجر[7]، وابن الملقن[8]، ووافقهم العيني، والقسطلاني[9]، وتبعهم زين الدين المناوي[10].

الرواية الثانية: وقع فيها " فإن نَبِيَّ الله ﷺ أخبرنا" وذلك لما سُئلت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن الرمح الموضوع في بيتها فقالت: " نَقْتُلُ بِهِ هذه الْأَوْزَاغَ فإن نَبِيَّ الله ﷺ أخبرنا أَنَّ إبراهيم لَمَّا ألقى في النَّارِ لم تَكُنْ في الأرض دَابَّةٌ إلا أَطْفَأَتْ النَّارَ غير الْوَزَغِ فَإِنَّهَا كانت تَنْفُخُ عليه فَأَمَرَ رسول الله ﷺ بِقَتْلِهِ".

وهي تعني إخبار النبي ﷺ وأمره لغير واحد من الصحابه بقتل الوزغ؛ وعدم سماعها منه مباشرة، وأطلقت لفظ " أخبرنا" مجازًا أي أخبر الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كما أفاد بذلك الحافظ ابن حجر.

---

(١) في صحيحه: كتاب جزاء الصيد باب ما يقتل المحرم من الدواب (٢/ ١٢) حديث رقم (١٨٣١).

(٢) في صحيحه: كتاب السلام باب استحباب قتل الوزغ (٤/ ١٧٥٨) حديث رقم (٢٢٣٩).

(٣) في سننه الكبرى: كتاب المناسك باب قتل الوزغ (٤/ ١٠٤) حديث رقم (٣٨٥٥).

(٤) في سننه: كتاب الصيد باب قتل الوزغ (٢/ ١٠٧٦) حديث رقم (٣٨٥٥).

(٥) في مسنده (٤١/ ١١٦) حديث رقم (٢٤٥٦٨)، وفي (٤٢/ ١٢٠) حديث رقم (٢٥٢١٥)، وفي (٤٣/ ٣٥٣) حديث رقم (٢٦٣٣٢)، وفي (٤٣/ ٣٩٣) حديث رقم (٢٦٣٨٠).

(٦) انظر: التمهيد (١٥/ ١٨٧).

(٧) انظر: فتح الباري (٤/ ٥٤).

(٨) انظر: التوضيح (١٩/ ٢٤٦).

(٩) انظر على التوالي: عمدة القاري (١٠/ ١٨٥)، إرشاد الساري (٧/ ٢١٨).

(١٠) انظر: فيض القدير (٦/ ٣٧٤).

وهذه الرواية ثابتة عند ابن ماجه[1]، والإمام أحمد[2] كلاهما من طرق عن جرير بن حازم عن نافع عن سائبة مولاة الفاكة بن المغيرة عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

وأخرجها الإمام أحمد[3] من طريقين عن نافع مولى ابن عمر عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

۞ الترجيـــــح:

بالنظر فيما سبق يظهر لي – والله تعالى أعلم بالصواب- رجحان الرواية الأولى " وَلَمْ أَسْمَعْهُ أَمَرَ بِقَتْلِهِ " والتي فيها نفي أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا سماعها مباشرةً من النبي ﷺ، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التالية:

* لصراحة قولها رَضِيَ اللهُ عَنْهَا الثابت في الصحيحين؛ المقدمين على غيرهما من دواوين السنة المطهرة.

* إقرار بعض أهل العلم بعدم سماعها رَضِيَ اللهُ عَنْهَا من النبي ﷺ مباشرةً؛ حتى أنهم تعقبوا قولها هذا؛ بأنه لا يُعد حجه أو شهادة لعدم قتله، وإن القول هو قول من شهد أن رسول الله ﷺ أمر بقتلها[4]، كما أن عدم سماعها رَضِيَ اللهُ عَنْهَا لا ينافي إقرارها بقتله في الحل والحرم[5]؛ لعلمها بما فيه من الأذى والانقياد لوسوسة الشيطان؛ بنفخه على إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ، وبترغيب النبي ﷺ بالأجر الحاصل لمن قتله من أول ضربه[6]؛

---

(١) في سننه: كتاب باب (٢/ ١٠٧٦) حديث رقم (٣٢٣١).

(٢) في مسنده (٤١/ ٨٠) حديث رقم (٢٤٥٣٤)، وفي (٤١/ ٢٩٤) حديث رقم (٢٤٧٧٩).

(٣) في مسنده (٤٢/ ٤٣٠) حديث رقم (٢٥٦٤٣)، وفي (٤٣/ ٢٤) حديث رقم (٢٥٨٢٦).

(٤) كابن عبد البر في التمهيد (١٥/ ١٨٧)، وابن التين فيما حكاه عنه الحافظ ابن حجر في الفتح (٦/ ٤٢٦).

(٥) انظر: قواعد الأحكام لعز الدين بن أبي القاسم (١/ ٦٠)،حجة الله البالغة للشاه ولي الله الدهلوي (٢/ ٨١٢).

(٦) انظر: صحيح مسلم: كتاب السلام باب استحباب قتل الوزغ (٤/ ١٧٥٨) حديث رقم (٢٢٤٥) ولفظه: عن أبي هريرة قال: " قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَنْ قَتَلَ وَزَغَةً فِي أَوَّلِ ضَرْبَةٍ فَلَهُ كَذَا وَكَذَا حَسَنَةً، وَمَنْ =

لما فيها من المسارعة إلى الخير وإلى إزهاق روحه ودفع ضرره.

لا سيما مع ثبوت الأحاديث الصحيحه التي تبين سماع غيرها من الصحابة لأمر النبي ﷺ بقتل الوزغ، مثل سعد بن أبي وقاص(١)، وأبي هريرة(٢)، وأم شريك(٣)؛ ولا تضاد حينئذٍ بينهم وبين ما قالته رضي الله عنها من عدم سماعها؛ لأنها كما قال ابن الملقن: « لم تسمع جميع مقالته، والزيادة من الثقة مقبولة »(٤).

* ترجيح بعض أهل العلم لهذه الرواية.



= قَتَلَهَا فِي الضَّرْبَةِ الثَّانِيَةِ فَلَهُ كَذَا وَكَذَا حَسَنَةً لِدُونِ الْأُولَى، وَإِنْ قَتَلَهَا فِي الضَّرْبَةِ الثَّالِثَةِ فَلَهُ كَذَا وَكَذَا حَسَنَةً لِدُونِ الثَّانِيَةِ".

(١) انظر: صحيح البخاري: كتاب بدء الخلق باب خيرُ مال المسلم غنمٌ يتبعُ بها شعف الجبال (٢/ ٤٤٥) حديث رقم (٣٣٠٦)، وفي صحيح مسلم:كتاب السلام باب استحباب قتل الوزغ (٤/ ١٧٥٨) حديث رقم (٢٢٣٨).

(٢) انظر: صحيح مسلم: كتاب السلام باب استحباب قتل الوزغ (٤/ ١٧٥٨) حديث رقم (٢٢٤٥).

(٣) انظر: صحيح البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء باب خيرُ مال المسلم غنمٌ يتبعُ بها شعف الجبال (٢/ ٤٤٥) حديث رقم (٣٣٠٧)، وفي صحيح مسلم: كتاب السلام باب استحباب قتل الوزغ (٤/ ١٧٥٧) حديث رقم (٢٢٣٧).

(٤) انظر: التوضيح (١٩/ ٢٤٦).

۞ (٢١) مسألة في بيان القائل لما ورد في آخر الحديث: "وَزَعَمَ سَعْدٌ".

الباب السابق.

۞ حديث المسألـــة:

روى الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بسنده فقال: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ يُحَدِّثُ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا **"أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لِلْوَزَغِ الْفُوَيْسِقُ وَلَمْ أَسْمَعْهُ أَمَرَ بِقَتْلِهِ**. وَزَعَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِهِ"[١].

۞ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

« قوله: "وَزَعَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ" قائل ذلك يحتمل أن يكون عروة فيكون متصلاً فإنه سمع من سعد، ويحتمل أن تكون عائشة فيكون من رواية القرين عن قرينه، ويحتمل أن يكون من قول الزهري فيكون منقطعاً، وهذا الاحتمال الأخير أرجح فإن الدارقطني أخرجه في الغرائب من طريق ابن وهب عن يونس ومالك معًا عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة " أن النبي ﷺ قال للوزغ فويسق" وعن ابن شهاب عن سعد بن أبي وقاص " أن رسول الله ﷺ أمر بقتل الوزغ"[٢] وقد أخرج مسلم والنسائي وابن ماجة وابن حبان[٣] حديث عائشة من طريق ابن وهب، وليس

---

(١) صحيح البخاري (٢/ ٤٤٥)حديث رقم (٣٣٠٦).

(٢) انظر: موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، تحقيق: عبد الوهاب بن عبد اللطيف_ المكتبة العلمية، (ص١٤٧) حديث رقم (٤٣٠)، وانظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني (٤/ ٣٤٠ وما بعدها).

(٣) انظر على التوالي: صحيح مسلم: كتاب السلام باب استحباب قتل الوزغ (٤/ ١٧٥٨) حديث رقم (٢٢٣٩)، سنن النسائي: كتاب مناسك الحج باب قتل الوزغ (٢/ ٣٨٧) حديث رقم (٣٨٦٩)، سنن ابن ماجه: كتاب الصيد باب قتل الوزغ (٢/ ١٠٧٦) حديث رقم (٣٢٣٠)،و صحيح ابن حبان =

عندهم حديث سعد، وقد أخرج مسلم وأبو داود وأحمد وابن حبان[1] من طريق معمر عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبيه " أن النبي ﷺ أمر بقتل الوزغ وسماه فويسقا" وكأن الزهري وصله لمعمر وأرسله ليونس، ولم أر من نبه على ذلك من الشراح ولا من أصحاب الأطراف فلله الحمد»[2].

❁ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر أن قائل قوله " وَزَعَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ" الوارد في آخر حديث الباب هو ابن شهاب الزهري؛ وذلك بقوله: « **وهذا الاحتمال الأخير أرجح** ».

۞ الدراسة والموازنة:

ورد في قائل: " وَزَعَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِهِ" أربعة احتمالات:

الأول: أنه عروة بن الزبير رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، فقد ثبت له رواية عن سعد[3]، وعليه يكون الحديث متصلاً، إلا أني لم أقف على رواية لهذا الحديث بعينة من طريق عروة عنه، كما أن الحافظ ابن حجر لم يشر في (تغليقه) لروايته عنه لهذا الحديث على وجه الخصوص[4]، وقد أورد هذا الاحتمال الحافظ ابن حجر، والعيني[1].

= (٩/ ٢٧٦) حديث رقم (٣٩٦٣).

(١) انظر على التوالي: صحيح مسلم: كتاب السلام باب استحباب قتل الوزغ (٤/ ١٧٥٨) حديث رقم (٢٢٣٨)، سنن أبي داود: كتاب الأدب باب في قتل الوزغ (٤/ ٣٦٦) حديث رقم (٥٢٦٢)، مسند أحمد (١/ ١٧٦) حديث رقم (١٥٢٣)، وصحيح ابن حبان (١٢/ ٤٥٢) حديث رقم (٥٦٣٥).

(٢) فتح الباري (٦/ ٤٢٦).

(٣) انظر: تهذيب الكمال (١٠/ ٣١١).

(٤) انظر: تغليق التعليق (٣/ ٥١٨، ٥١٩).

الثاني: أن قائل ذلك هى أم المؤمنين عائشة رَضِوَٱللَّهُعَنهَا، ودليله: ما جاء عند الإسماعيلى في (معجمه) عن عروه عن عائشة أنها قالت: "لَمْ أَسْمَع النَّبىَّ ﷺ يَأْمُر بقَتْل الْفَأْرَة وَيُسَمِّيهَا الْفُوَيْسِقَة، وَلَكِن حَدَّثَنِى سَعْد بن مَالِك أن النَّبىَّ ﷺ أَمْر بقَتْل الْفُوَيْسِقَة"[2] وبذلك يكون الحديث من رواية القرين عن قرينه[3].

وهذا الاحتمال هو ما اختاره العينى، حيث قال: « هذا أقرب من حيثية ما يقتضيه التركيب»[4]، إلا أنه يُرد لضعف سند دليله -والله أعلم-.

الثالث: أن قائل قوله" وَزَعَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ" هو محمد بن مسلم الزهري، وبه يصبح الحديث منقطعاً، ودليله: إخراج الإمامان مسلم وابن حبان لحديث عائشة تارة من طريق يونس عن الزهري من غير زيادة سعد بن أبي وقاص[5]، وتارة من طريق معمر عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبيه وفيه أمر الرسول بقتل الوزغ[6].

---

(1) انظر: عمدة القاري (١٥/ ١٩٤).

(٢) أخرجه الإسماعيلي في معجمه (١/ ٤٩٨) عن أبي قلابة قال: حدثنا عمر بن حبيب قال: حدثنا شعبة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رَضِوَٱللَّهُعَنهَا. وسنده ضعيف لأن فيه عمر بن حبيب وقد ضعفه ابن معين وقال: يكذب، وقال النسائي وأبو زرعه: ليس بالقوي. وقال الحافظ ابن حجر: ضعيف. انظر: تهذيب الكمال (٢١/ ٢٩٠)، التقريب (ص٧١٥). أما الراوي عنه أبو قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي قال عنه الإمامان الذهبي وابن حجر: صدوق يُخطئ. انظر: تهذيب الكمال (٢١/ ٢٩٠)، التقريب (ص٦٢٧).

(٣) انظر: أسد الغابة (٢/ ٤٣٣-٤٣٧)، فتح الباري (٦/ ٤٢٦).

(٤) انظر: عمدة القاري (١٥/ ١٩٤).

(٥) انظر: صحيح مسلم: كتاب السلام باب استحباب قتل الوزغ (٤/ ١٧٥٨) حديث رقم (٢٢٣٩)، صحيح ابن حبان (٩/ ٢٧٦) حديث رقم (٣٩٦٣).

(٦) انظر: صحيح مسلم: كتاب السلام باب استحباب قتل الوزغ (٤/ ١٧٥٨) حديث رقم (٢٢٣٨)، انظر: صحيح ابن حبان (١٢/ ٤٥٢) حديث رقم (٥٦٣٥).

ويؤيد القول بأن الزهري كان تارة يوصلها وتارة يرسلها: وقوع هذا الاحتمال بعينه صريحاً عند الإمام الدارقطني فقد أخرج من طريق يونس ومالك معاً عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة " أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلْوَزَغِ **فُوَيْسِقٌ**"، وعن ابن شهاب عن سعد بن أبي وقاص " أَنَّ رسُولَ الله ﷺ أمَرَ بقَتْلِ الْوزَغ"، ثم أخرجه من طريق آخر عن مالك وحده عن ابن شهاب وزاد "لم أسْمَعْهُ أمَرَ بقَتْلِهِ"[1].

وهذه الأدلة هي ما استدل بها الحافظ ابن حجر وعليها رجح هذا الاحتمال في (الفتح والتغليق)، مشيرًا لإخراج النسائي[2] وابن ماجة[3] لحديث عائشة من طريق يونس عن الزهري من غير زيادة سعد بن أبي وقاص، وإخراج أبو داود[4] وأحمد[5] لحديث سعد من طريق معمر عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبيه.

الاحتمال الرابع*: أن الإمام البخاري هو قائل: " وَزَعَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ" وعليه يكون الحديث معلقًا. احتمله الحافظ ابن حجر في التغليق ثم رَدَّه لبعده الشديد[6].

۞ الترجيـــــح:

باستعراض ما سبق يظهر أن أقوى الاحتمالات وأرجحها - والله تعالى أعلم بالصواب- هو الاحتمال الثالث، وهو أن قائل المقوله الواردة في آخر الحديث " وَزَعَمَ

---

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٤/ ٣٤٠ وما بعدها).

(٢) انظر:سنن النسائي: كتاب مناسك الحج باب قتل الوزغ (٢/ ٣٨٧) حديث رقم (٣٨٦٩)

(٣) انظر:سنن ابن ماجه: كتاب الصيد باب قتل الوزغ (٢/ ١٠٧٦) حديث رقم (٣٢٣٠)

(٤) انظر:سنن أبي داود: كتاب الأدب باب في قتل الوزغ (٤/ ٣٦٦)حديث رقم (٥٢٦٢).

(٥) انظر:مسند أحمد (١/ ١٧٦) حديث رقم (١٥٢٣).

* إيراد هذا الاحتمال زيادة تقتضيه المسألة.

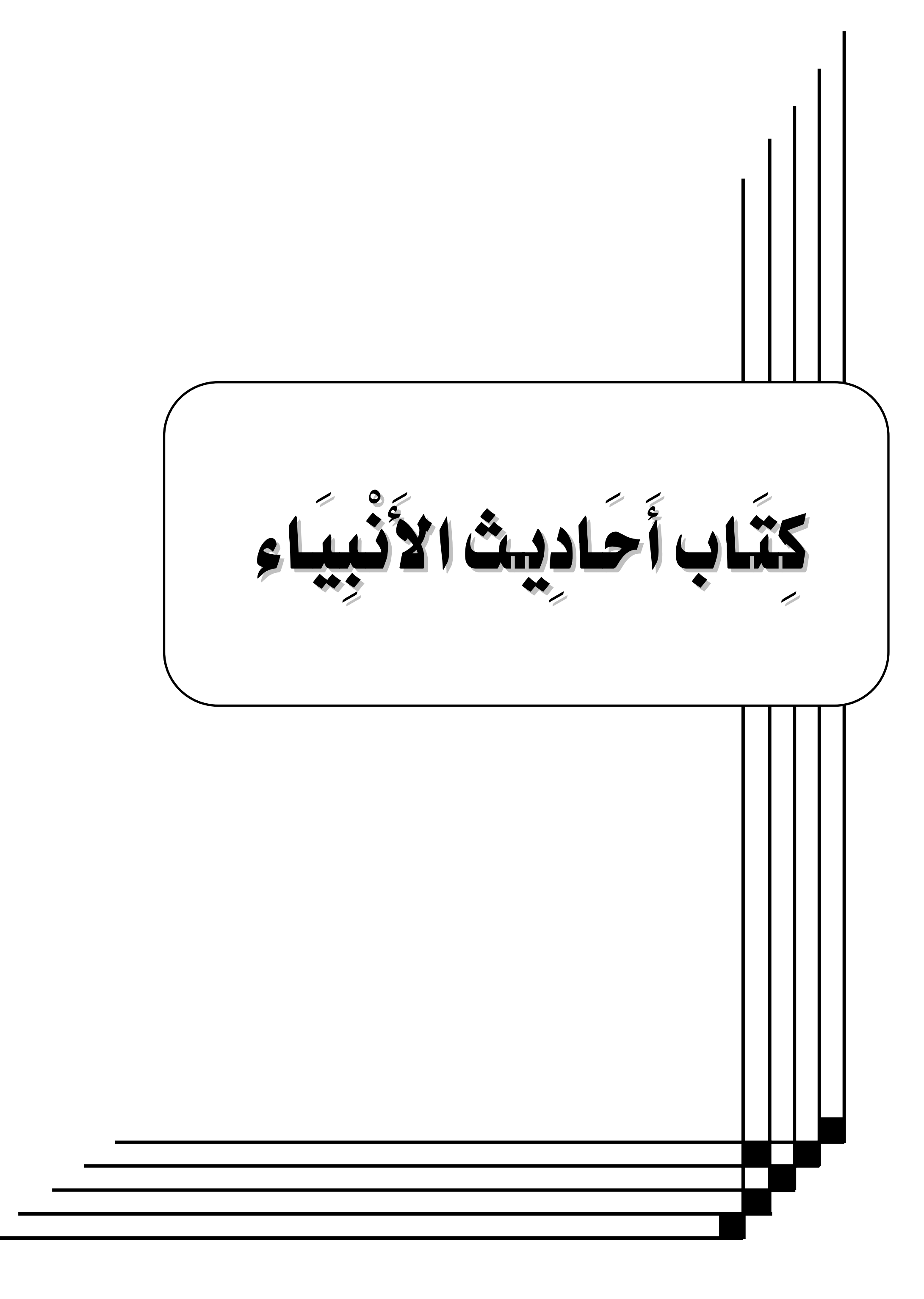
(٦) انظر: تغليق التعليق (٥/ ٥١٨).

سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِهِ" هو: محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التالية:

* ثبوت الأدلة في كتب السنة المطهرة التي تبين أن مقوله" وَزَعَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِهِ" من طريق الزهري، كما مَرَّ ذكره في موضعه، فالأولى إعمالها.

* سلامة ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر من التعقب والمعارضة؛ كما قال بنفسه: «ولم أر من نبه على ذلك من الشراح، ولا من أصحاب الأطراف فلله الحمد».




كِتَاب أَحَادِيث الأَنْبِيَاء

❁ (٢٢) مسألة اختلاف الروايات حول حقيقة طول آدم عليه السلام في ابتداء خلقه.

باب خلق آدم وذريته.

❁ حديث المسألة:

روى الإمام البخاري بسنده عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أنه قَالَ: "**خَلَقَ اللهُ آدَمَ وَطُولُهُ سِتُّونَ ذِرَاعًا، ثُمَّ قَالَ: اذْهَبْ فَسَلِّمْ عَلَى أُولَئِكَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ فَاسْتَمِعْ مَا يُحَيُّونَكَ، تَحِيَّتُكَ وَتَحِيَّةُ ذُرِّيَّتِكَ. فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ فَقَالُوا: السَّلَامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللهِ. فَزَادُوهُ: وَرَحْمَةُ اللهِ. فَكُلُّ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ آدَمَ، فَلَمْ يَزَلِ الْخَلْقُ يَنْقُصُ حَتَّى الْآنَ**"(١).

❁ قال الحافظ ابن حجر رحمه الله:

« قوله: "فَكُلُّ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ آدَمَ"... وقع عند أحمد من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعًا " كَانَ طُولُ آدَمَ سِتِّينَ ذِرَاعًا فِي سَبْعَةِ أَذْرُعٍ عَرْضًا "(٢) وأما ما روى عبد الرزاق من وجه آخر مرفوعاً " أن آدم لما أُهْبِطَ كَانَتْ رِجْلَاهُ فِي الْأَرْضِ ورَأْسُهُ فِي السَّمَاءِ فَحطهُ اللهِ إِلَى سِتِّينَ ذِرَاعًا"(٣) فظاهره أنه كان مفرط الطول في ابتداء خلقه وظاهر الحديث الصحيح أنه خلق في ابتداء الأمر على

---

(١) صحيح البخاري (٢/ ٤٥٠) حديث رقم (٣٣٢٦).

(٢) انظر: مسند الإمام أحمد (١٦/ ٥٣٢) حديث رقم (١٠٩١٣) قال محققو المسند: حديث صحيح دون قوله: "في سبع أذرع عرضا"، فقد تفرد بها علي بن زيد –وهو ابن جُدعان – وهو ضعيف.

(٣) انظر: مصنف عبد الرزاق (٥/ ٩١) حديث رقم (٩٠٩٠) عن عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن سوار عن عطاء بن أبي رباح، وفي (٥/ ٩٣) حديث رقم (٩٠٩٦) عن عبد الرزاق عن معمر عن قتادة، –لكنه مرسلًا–، وفيه: " وَضَعَ اللهُ الْبَيْتَ مَعَ آدَمَ، أَهْبَطَ اللهُ آدَمَ إِلَى الْأَرْضِ وَكَانَ مَهْبِطُهُ بِأَرْضِ الْهِنْدِ، وَكَانَ رَأْسُهُ فِي السَّمَاءِ، وَرِجْلَاهُ فِي الْأَرْضِ، فَكَانَتِ الْمَلَائِكَةُ تَهَابُهُ، فَنُقِصَ إِلَى سِتِّينَ ذِرَاعًا...".

طول ستين ذراعاً وهو المعتمد »[1].

❁ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر أن طول آدم عليه السلام أول ما خُلق كان ستون ذراعاً؛ حيث قال: « **وهو المعتمد** ».

۞ الدراسة والموازنة:

اختلفت الروايات في المسألة على روايتين:

الرواية الأولى: ورد فيها عن طول آدم عليه السلام "...كَانَ رَأْسُهُ فِي السَّمَاءِ، وَرِجْلَاهُ فِي الْأَرْضِ، فَكَانَتِ الْمَلَائِكَةُ تَهَابُهُ، فَنُقِصَ إِلَى سِتِّينَ ذِرَاعًا..." ويكون المعنى: أنه من ابتداء خلقه كان مفرطاً في الطول؛ بحيث أن رأسه في السماء، وقدماه في الأرض.

وهي رواية عبد الرزاق[2]، وابن جرير الطبري[3]، وابن أبي حاتم[4] من طريق معمر عن قتادة مرسلًا.

ورواية الذهبي في (العلو)[5] وفي سنده "طلحة بن عمرو" وهو متروك[6]؛ وعليه فالإسناد ضعيف جدًا.

---

(١) فتح الباري (٦/ ٤٤٣).

(٢) في مصنفه (٥/ ٩٣) حديث رقم (٩٠٩٦).

(٣) في تفسيره (٢/ ٥٥١).

(٤) في تفسيره (٨/ ٢٤٨٥).

(٥) انظر: العلو (ص١١٥) حديث رقم (٣٠٨).

(٦) قال عنه ابن معين: ضعيف ليس بشيء، وقال الإمام أحمد بن حنبل: لاشيء متروك الحديث. وقال أبو زرعة والعجلي: ضعيف، وقال الحافظ ابن حجر: متروك. انظر: الجرح والتعديل للرازي (٤/ ٤٧٨)، الثقات للعجلي (ص٤٧٨)، تقريب التهذيب (ص٤٦٤).

كما أنها الرواية الثابتة عند ابن سعد في (طبقاته) من طريق علي بن زيد عن يوسف بن مهران[1]، ومن طريق هشام بن محمد عن أبيه عن أبي صالح[2]، كلاهما عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي إسنادهما: (علي بن زيد بن جدعان) وهو ضعيف[3]، و(هشام بن محمد) وهو ضعيف جدًا[4]؛ وعليه فالإسناد ضعيف.

وكذلك أوردها ابن أبي حاتم من طريق أُبي بن كعب مرفوعًا[5]، وحسن سندها الحافظ ابن حجر[6].

الرواية الثانية: ورد فيها عن طول آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ: "... خَلَقَ اللهُ آدَمَ وَطُولُهُ سِتُّونَ ذِرَاعًا..." أي أن طوله كان من بداية خلقه ستين ذراعاً.

وهي رواية الشيخين البخاري[7]، ومسلم[8]، وروايه الإمام أحمد، وابن حبان[9]، جميعهم من طرق عن عبد الرزاق عن معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

---

(١) انظر: الطبقات الكبرى (١/ ٣٠).

(٢) انظر: المرجع السابق (١/ ٣٥).

(٣) قال عنه الإمام أحمد: ضعيف، وقال البخاري، وأبو حاتم: لا يحتج به، وقال العجلي: كان يتشيع، وليس بالقوي. وقال الحافظ ابن حجر: ضعيف. انظر: ميزان الإعتدال (٣/ ١٢٨)، التقريب (ص٦٩٦).

(٤) قال عنه الإمام أحمد: ما ظننت أن أحدًا يُحدث عنه، وقال الدارقطني، وغيره: متروك، وقال ابن عساكر: رافضي، ليس بثقة، وقال البلاذري في تاريخه، وهشام: لا يوثق به. انظر: ميزان الإعتدال (٤/ ٣٠٥).

(٥) انظر: تفسير ابن أبي حاتم (١/ ٨٧).

(٦) انظر: فتح الباري (٦/ ٤٤٣).

(٧) انظر: حديث المسألة، وفي كتاب الاستئذان باب بدء السلام (٤/ ١٣٥) حديث رقم (٨١٧١).

(٨) في صحيحه: كتاب الجنة وصفه نعيمها وأهلها باب يدخل الجنه أقوام أفئدتهم مثل أفئدة الطير (٤/ ٢١٨٣) حديث رقم (٢٨٤١).

(٩) في صحيحه (١٤/ ٣٣) حديث رقم (٦١٦٢).

وكذا رواها الشيخان البخاري[1] ومسلم[2]، وابن ماجه[3]، والإمام أحمد[4]، وابن حبان[5]، جميعهم من طرق عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأخرجها الإمام مسلم عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[6].

وأخرجها الإمام أحمد من طريق أبي عثمان[7]، ومن طريق سعيد بن المسيب[8] كلاهما عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقد رجح الحافظ ابن حجر هذه الرواية، موافقًا الثوري (ت:١٦١هـ) حيث قال: « خلق الله آدم في أول نشأته على صورته التي كان عليها، وتوفي عنها وهي: ستون ذراعاً، ولم ينتقل أطواراً كذريته، وكانت صورته في الجنة هي صورته في الأرض لم تتغير »[9].

وكذلك الخطابي (ت:٣٨٨هـ)، والقاضي عياض، والقرطبي، والنووي، والطيبي(ت:٧٤٣هـ)، والكرماني، وابن الملقن[10]، ووافقهم: العيني، والسيوطي،

---

(١) في صحيحه: كتاب أحاديث الأنبياء باب خلق آدم وذريته (٢/ ٤٥٠) حديث رقم (٣٣٢٧).

(٢) في صحيحه: كتاب باب أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر (٤/ ٢١٧٩) حديث رقم (٢٨٣٤).

(٣) في سننه: كتاب الزهد باب صفة الجنة (٢/ ١٤٤٩) حديث رقم (٤٣٣٣).

(٤) انظر: مسند أحمد (١٢/ ٨٢) حديث رقم (٧١٦٥).

(٥) انظر: صحيحه (١٦/ ٤٦٤) حديث رقم (٧٤٣٧).

(٦) انظر: صحيح مسلم: كتاب باب أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر (٤/ ٢١٧٩) حديث رقم (٢٨٣٤).

(٧) انظر: مسند الإمام أحمد (١٤/ ٤٥) حديث رقم (٨٢٩١).

(٨) المرجع السابق (١٣/ ٣١٥) حديث رقم (٧٩٣٣).

(٩) حكاه عنه ابن الملقن في التوضيح (١٩/ ٢٧٩).

(١٠) انظر على التوالي: غريب الحديث (٢/ ١٥٨)، إكمال المعلم (٨/ ٣٦٩)، المفهم لما أُشكل من تلخيص =

والقسطلاني[1]، وتبعهم: الملا علي القاري(ت:١٠١٤هـ)، وزين الدين المناوي(ت:١٠٣١هـ)، والأمير الصنعاني(ت:١١٨٢هـ)[2].

۞ الترجيح:

في ضوء ما سبق يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب- رجحان الرواية الثانية، التي ورد فيها طول آدم عليه السلام من ابتداء خلقه كان ستون دراعًا، وهي: "... خَلَقَ اللهُ آدَمَ وَطُولُهُ سِتُّونَ ذِرَاعًا..."، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التالية:

* ثبوت هذه الرواية في الصحيحين، المقطوع بصحة أحاديثهما، والراجحة على ما في كتب غيرهما من المحدثين.

* ثبوت هذه الرواية عند أصحاب أمهات كتب السنة المطهرة؛ مما يقوي ترجيحها.

* كثرة المرجحين لهذه الرواية من أهل العلم - كما مَّرَ ذكره في موضعه-.

* سلامة ترجيح الحافظ ابن حجر - فيما أعلم- من المعارضة.

يؤيد ما سبق:

* ضعف الرواية الأولى؛ من ناحية نكارة المتن ومخالفته للحديث الصحيح، ومن ناحية ضعف إسناده.

= كتاب مسلم (٧/ ١٨٢)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٧/ ١٧٨)، شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ"الكاشف عن حقائق السنن" (١٠/ ٣٠٣٥)، الكواكب الدراري (٢٢/ ٧٢)، التوضيح شرح الجامع الصحيح (١٩/ ٢٧٩).

(١) انظرعلى التوالي: عمده القاري (١٥/ ٢٠٩)، الديباج على مسلم (٦/ ١٨٧)، إرشاد الساري (٧/ ٢٣٤).

(٢) انظرعلى التوالي: مرقاة المفاتيح (٧/ ٢٩٣٦)، فيض القدير (٣/ ٤٤٥)، التنوير شرح الجامع الصغير (٥/ ٤٩٦).

* ردّ بعض أهل العلم لها، يقول ابن فورك رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت:٤٠٦هـ): « خُلِق عليه السلام وهو على صورته وطوله ستين ذراعاً، وهذا فيه إبطال لقول من زعم أنها كانت على هيئة أخرى كما روي في بعض الروايات من ذكر طوله وقامته، وذلك مما لا يوثق به إذ ليس في ذلك خبر صحيح، وإنما المعول في مثله على كعب أو وهب من أحاديث التوراة ولا يُعتد بشيء من ذلك، ولم يثبت من وجهة أخرى أنه قد كانت خلقة آدم عليه السلام على خلاف هذه الخلقة على الحد الزائد الذي يخرج عن المعهود من متفاوت البشر »[1].

(١) انظر: مشكل الحديث وبيانه (ص٥٤_٥٥).

(٢٣) مسألة: اختلاف روايات الجامع الصحيح في موضع باب ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَـٰلِحًا﴾ [الأعراف:٧٣]، وبيان الموضع اللائق له.

باب قول الله تعالى: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَـٰلِحًا﴾(١)

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

« تنبيه: وقع هذا الباب في أكثر نسخ البخاري متأخرًا عن هذا الموضع بعدة أبواب والصواب إثباته هنا، وهذا مما يؤيد ما حكاه أبو الوليد الباجي (ت:٤٧٤هـ) عن أبي ذر الهروي أن نسخة الأصل من البخاري كانت ورقا غير محبوك، فربما وجدت الورقة في غير موضعها فنسخت على ما وجدت فوقع في بعض التراجم إشكال بحسب ذلك وإلا فقد وقع في القرآن ما يدل على أن ثمود كانوا بعد عاد كما كان عاد بعد قوم نوح »(٢).

ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر ثبوت هذا الباب ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَـٰلِحًا﴾ في موضعه يعني بين (باب قوله تعالى: ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا﴾ [هود:آية٥٠] و(باب قصة يأجوج ومأجوج)، وذلك بقوله: « **والصواب** إثباته هنا ».

الدراسة والموازنة:

اختلفت روايات الجامع الصحيح في المسألة على روايتين:

الرواية الأولى: وقع فيها باب ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَـٰلِحًا﴾ في هذا الموضع بين (باب قوله تعالى: ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا﴾ و(باب قصة يأجوج ومأجوج).

---

(١) انظر: صحيح البخاري (٢/ ٤٥٦).

(٢) فتح الباري (٦/ ٤٦٠).

وهي رواية بعض رواة الجامع الصحيح، وقد رجحها الحافظ ابن حجر، مؤيدًا قوله بما صرح به أبي الوليد الباجي عن أبي ذر الهروي من أن نسخة الأصل من صحيح البخاري قد كانت ورقًا غير محبوك ومتماسك، حتى أن الورقة توجد في غير موضعها الصحيح فتنسخ كما هي، لهذا يقع الإشكال في مواضع بعض التراجم.

ولقد استدل الحافظ ابن حجر على هذه الرواية بأنها المناسبة لترتيب القرآن الكريم.

الرواية الثانية: هو تأخير باب المسألة ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا﴾ عن موضعه هذا بعشرة أبواب، أي بين (باب قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَ ءَالَ لُوطٍ ٱلْمُرْسَلُونَ ٦١﴾ [الحجر:٦١]) و(باب قوله تعالى: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ﴾ [سورة البقرة:١٣٣])، وهي رواية أكثر نسخ الجامع الصحيح[1].

الترجيح:

بالنظر فيما سبق يترجح عندي - والله تعالى أعلم بالصواب - ثبوت باب المسألة ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا﴾ في هذا الموضع، بين (باب قوله تعالى: ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا﴾ و(باب قصة يأجوج ومأجوج)، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التالية:

* وجاهة ما استدل به الحافظ ابن حجر من أن هذه الرواية موافقة لترتيب الأنبياء -عليهم السلام_ الوارد ذكرهم في القرآن الكريم، فثمود وقومه كانوا بعد عاد كما أن عاد بعد قوم نوح؛ لذا كان من الأليق مراعاة هذا الترتيب وترجيحه على ما عداه، لا سيما وأن ترتيب وتناسق تراجم الصحيح ييسر على الباحث الوقوف على ضالته من دون أن يتيه في ثنايا أبواب الكتاب. كما هو حال الرواية الثانية.

(١) انظر: صحيح البخاري "النسخة اليونينية" (٤/ ١٤٨)، الفتح (٦/ ٤٦٠).

يؤيد ما سبق:

* حال أوراق نسخة الأصل من صحيح البخاري من إرتخاء وتفكك وعدم تماسك ساعد في التقديم والتأخير في مواضع الأبواب وتراجمها[1]؛ كما هو ظاهر في ترجمة الباب.

(١) انظر: روايات ونسخ الجامع الصحيح (ص٢١٦).

❁ (٢٤) مسألة في بيان المراد من "الْقَدُّومِ" الوارد في حديث الباب، وبيان ضبطه.

باب قول الله تعالى ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴿١٢٥﴾﴾ [النساء:١٢٥].

❁ حديث المسألـــة:

روى الإمام البخاري بسنده عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: **"اخْتَتَنَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَهْوَ ابْنُ ثَمَانِينَ سَنَةً بِالْقَدُّومِ"** تَابَعَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ عن أَبِي سَلَمَةَ.

وعن أَبُو الزِّنَادِ **"بِالْقَدُومِ"** مُخَفَّفَةً. تَابَعَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ.تَابَعَهُ عَجْلَانُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو عن أَبِي سَلَمَةَ.[١]

❁ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

« سابعها: حديث أبي هريرة "اخْتَتَنَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَهْوَ ابْنُ ثَمَانِينَ سَنَةً بِالْقَدُّومِ" رويناه بالتشديد عن الأصيلي(ت:٣٩٢هـ) والقابسي (ت:٤٠٣هـ)، ووقع في رواية غيرهما بالتخفيف، قال النووي: لم يختلف الرواة عند مسلم في التخفيف[٢]، وأنكر يعقوب بن شيبة التشديد أصلاً[٣]، واختلف في المراد به فقيل: هو اسم مكان، وقيل: اسم آله النجار، فعلى الثاني هو بالتخفيف لا غير، وعلى الأول ففيه اللغتان، هذا قول الأكثر وعكسه الداودي[٤]، وقد أنكر ابن السكيت(ت:٢٤٤هـ)[١] التشديد

---

(١) صحيح البخاري (٢/ ٤٦١) حديث رقم (٣٣٥٦).

(٢) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٥/ ١٢٢).

(٣) انظر: مشارق الأنوار (٢/ ١٧٤)، مطالع الأنوار (٥/ ٣١٦).

(٤) ولعل قوله هذا ذكره في "كتابه النصيحة في شرح البخاري" وهو مفقود، وشرحه هذا قيل: هو تذييل على شرح الخطابي. انظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك (٢/ ٢٢٩)، شجرة النور الزكية (١/ ٨٢). وقد نسب له هذا القول ابن الملقن في التوضيح (١٩/ ٣٧٧)، والحافظ ابن حجر في فتح الباري (٦/ ٤٧٢).

في الآلة، ثم اختلف فقيل هي قرية بالشام، وقيل ثنية بالسراة، والراجح أن المراد في الحديث الآلة، فقد روى أبو يعلى من طريق علي بن رباح قال: "أمر إبراهيم بالختان، فاختتن بقدوم فاشتد عليه، فأوحى الله إليه أن عجلت قبل أن نأمرك بآلته، فقال: يا رب كرهت أو[2] أؤخر أمرك"[3] »[4].

۞ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر أن المراد من "الْقَدُّومِ" الوارد في الحديث هو الآلة التي اختتن بها إبراهيم عليه السلام؛ وذلك بقوله: « **والراجح** أن المراد في الحديث الآلة ».

۞ الدراسة والموازنة:

ورد في المسألة قولان:

القول الأول: أن المراد بـ"**الْقَدُّومِ**" الوارد في الحديث هو اسم للموضع الذي أُختتن فيه إبراهيم عليه السلام.

قاله من البلدانيون أبو عبيد البكري الأندلسي (ت:٤٨٧هـ) وذهب إلى أنه ثنية بالسراة؛ فقال: « قدوم: بفتح أوله على وزن فعول ثنيّة بالسّراة وهو بلد دوس »[5].

---

(١) إصلاح المنطق (ص١٣٧).

(٢) تنبيه: وقع هنا في الفتح " أو" بدل "أن" في قوله: " يا رب كرهت أن أؤخر أمرك" والصواب "أن" كما جاء في الروايات التي أخرجته؛ فلعله خطأ مطبعي. والله أعلم

(٣) لم أعثر عليه في مسند أبي يعلى لكن وقفت عليه عند البيهقي في سننه الكبرى (٨/ ٥٦٥) حديث رقم (١٧٥٧٣). وفي المطالب العالية للحافظ ابن حجر (٢/ ٢٤٧) حديث رقم (٧٤)، وفي إتحاف الخيرة المهرة للبوصيري (١/ ٢٩٣) حديث رقم (٤٨٣)، من طريق موسى بن علي بن رباح اللخمي عن أبيه. وهو خبر مقطوع، وقد سكت عنه الحافظ ابن حجر.

(٤) فتح الباري (٦/ ٤٧٢).

(٥) انظر: معجم ما استعجم (٣/ ١٠٥٢).

و إلى حلب ذهب الحازمي (ت:٥٨٤هـ) فقال: « قدوم: قرية كانت عند حلب، وكانت مجلس إبراهيم »[1]. وجنح إليه من أهل الحديث ابن الجوزي في التبصرة[2].

ومستند هذا القول: ما أخرجه الإمام البخاري من تفسير لمعناه؛ حيث قال بعد أن ساق حديث المسألة في باب الختان بعد الكبر: (قَالَ أَبُو عَبْد الله: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ وَقَالَ: "بِالْقَدُّومِ" وَهُوَ مَوْضِعٌ مُشَدَّدٌ)[3].

أما عن ضبط كلمة "الْقَدُّومِ" إذا كان اسماً لمكان؛ فقد حكى الحافظ ابن حجر عن قول الأكثر[4] أن فيها لغتان: التشديد: أي بفتح القاف وتشديد المهملة "بِالْقَدُّومِ" وهو ما جاء في حديث المسألة، وهو المروي عن الأصيلي والقابسي، والتخفيف: أي بفتح القاف وتخفيف المهملة "بِالْقَدُومِ" كما جاء في المتابعة الواردة عقب حديث الباب. وقد خالف الداودي الأكثر، فقال: هو بالتخفيف لا غير[5].

القول الثاني: أن المراد بـ "**بِالْقَدُومِ**" الوارد في الحديث هو اسم الآله التي أُختُتِن بها سيدنا إبراهيم عليه السلام وهي الفأس.

قاله يحي بن سعيد القطان (ت:١٩٨هـ)[6]، وجزم به النضر بن شميل (ت:٢٠٣هـ) في غريبه حيث قال: «أنه اختتن بالآلة المذكورة، فقيل له: يقولون قدوم قرية بالشام فلم يعرفه وثبت على الأول»[7]، والبيهقي (ت:٤٥٨هـ)[1]، وصحح هذا

---

(١) الأماكن المسمى بـ ما اتفق لفظه وافترق مسماه من الأمكنة (ص٧٦٢).

(٢) انظر: التبصرة (ص١١٧).

(٣) انظر: صحيح البخاري: كتاب الاستئذان باب الختان بعد الكبر (٤/ ١٥١) حديث رقم (٦٢٩٨).

(٤) انظر على سبيل المثال: (في الغريب) مشارق الأنوار (٢/ ١٧٤)، و(في البلدان) الأماكن أو ما اتفق لفظه وافترق مسماه من الأمكنة (ص٧٦٢)، و(في اللغة) سهم الألحاظ في وهم الألفاظ (ص٣٤).

(٥) سبقت الإشارة إليه أول المسألة.

(٦) انظر: تبيين الامتنان بالأمر بالختان لابن عساكر (ص٣٥).

(٧) حكى قوله الأزهري في تهذيب اللغة (٩/ ٥٨) والزمخشري في الفائق (٣/ ١٦٥).

القول ابن عساكر (ت:٥٧١هـ) في كتابه تبيين الإمتنان بالأمر بالختان[٢]، والقرطبي، وابن القيم الجوزية (ت:٧٥١هـ) بقوله: « والصحيح أن القدوم في الحديث الآلة»، والزركشي[٣]، والحافظ ابن حجر،: ووافقهم: العيني، والسيوطي، والقسطلاني[٤]، وتبعهم وأبو عبد الله محمد الزرقاني (ت:١١٢٢هـ)، ومحمد أنور شاة الكشميري (ت:١٣٥٣هـ)، وأبو الحسن عبيد الله الرحماني المباركفوري (ت:١٤١٤هـ)[٥].

مستدلين بحديث موسى بن علي بن رباح أنه قال: " إِنَّ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلَ الرَّحْمَنِ أُمِرَ أَنْ يَخْتَتِنَ وَهُوَ ابْنُ ثَمَانِينَ سَنَةً فَعَجِلَ فَاخْتَتَنَ بِقَدُومٍ فَاشْتَدَّ عَلَيْهِ الْوَجَعُ فَدَعَا رَبَّهُ فَأَوْحَى اللهُ إِلَيْهِ أَنَّكَ عَجِلْتَ قَبْلَ أَنْ نَأْمُرَكَ بِالآلَةِ. قَالَ: يَا رَبِّ كَرِهْتُ أَنْ أُؤَخِّرَ أَمْرَكَ"[٦].

وعن ضبط هذا اللفظ حال كونه اسم لآله النجار: فأكثر اللغويين على أنه بالتخفيف لا غير[٧]، وأنكر التشديد فيه يعقوب بن أبي شيبة[٨]، وابن السكيت[٩]،

---

(١) انظر: شعب الإيمان (١١/ ١٢٢).

(٢) انظر: تبيين الامتنان بالأمر بالختان (ص٣٥).

(٣) انظر على التوالي: المفهم (٦/ ١٨٢)، تحفه المودود بأحكام المولود (ص١٥٤)، التنقيح (٢/ ٥٠٧).

(٤) انظر على التوالي: عمدة القاري (١٥/ ٢٤٧)، الديباج (٥/ ٣٥٢)، إرشاد الساري (٧/ ٢٧٩).

(٥) انظر على التوالي: شرح الزرقاني على موطأ مالك (٤/ ٤٥١)، فيض الباري (٤/ ٣٦٦)، مرعاة المفاتيح (٦/ ٢٧٣).

(٦) سبق تخريجه أول المسألة.

(٧) انظر على سبيل المثال: مختار الصحاح (ص٢٤٩)، الفائق في غريب الحديث (٣/ ١٦٥)، سهم الألحاظ في وهم الألفاظ (ص٣٤).

(٨) سبق ذكره في أول المسألة.

(٩) انظر: إصلاح المنطق (ص١٣٧).

وابن قتيبه الدِّينَوري (ت:٢٧٦هـ)[1]. كما أن التخفيف هو الضبط الثابت عند أكثر رواه الجامع الصحيح عدا راويان[2]، ولم يختلف عليه كذلك رواة صحيح مسلم[3]، وجزم به الخطابي(ت:٣٨٨هـ) في كتابه إصلاح غلط المحدثين[4].

۞ الترجيـــــــح:

في ضوء ما سبق يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب_ أن الراجح في المراد من قوله "بِالْقَدُومِ" الوارد في الحديث هو القول الثاني وهو أنه اسم آلة النجار التي اختتن بها خليل الرحمن إبراهيم عليه السلام، وأنها بالتخفيف، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التالية:

* وجود الحديث الشريف الذي يوضح المراد من" الْقَدُومِ" الوارد في حديث ختان إبراهيم عليه السلام، وفيه أنه عَجِل عليه السلام في الفعل قبل أن يعلم الآله من ربه، فاشتد عليه الألم؛ وذلك في رواية أبي يعلى وغيره، المذكورة آنفًا، وكما هو معلوم إذا ثبت الحديث وكان في معنى أحد الأقوال فهو مرجح له على ما عداه.

* كثرة القائلين من أهل العلم بهذا القول سلفًا وخلفًا؛ وكما لا يخفى أن متابعة السواد الأعظم أولى من متابعة من انفرد. يقول الإمام النووي: « الأكثرون على التخفيف، وعلى إرادة الآلة »[5] ومثله قال القرطبي، والعيني، والقسطلاني، وغيرهم.

* أنه القول الذي عليه بعض أهل اللغة؛ مستشهدين ببعض الشواهد الشعرية، منها ما قاله مُرَقَّشٌ الأصغر عمرو بن مالك (ت:٥٠ق.م):

---

(١) انظر: أدب الكاتب (ص٣٧٨).

(٢) هما: (الأصيلي والقابسي)، كما ظهر في صنيعهما في القول الأول.

(٣) حكاه النووي في المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٥/ ١٢٢).

(٤) انظر: اصلاح غلط المحدثين (ص٣٩).

(٥) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٥/ ١٢٢).

يَـا بِنْـتَ عَجْـلانَ، مَـا أَصـبرَني عَـلَى خُطـوبٍ كنَحْـتٍ بالْقَـدُومِ[1].

وحكى الفراء (ت:٢٠٧هـ):

فقلـتُ أعِـيرانِي القَـدُوم لعلّنـي أَخُـطّ بهَـا قَـبراً لأبـيَضَ ماجِـدِ[2]

يؤيد ما سبق:

* أن مستند القول الأول وهو تفسير المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في آخر الحديث: (وَهُوَ مَوْضِعٌ مُشَدَّدٌ) لم يثبت عند كافة رواة الجامع الصحيح؛ بل وقع في رواية أبي ذر الهروي، وسقط عند الباقين؛ كما نبه على ذلك الإمام القسطلاني في إرشاده[3].

* ويقول البكري في معجمه: « قَدُّومِ - بالتشديد- موضع، معرفة، فلا تدخل عليه الألف واللام »[4].

---

(١) انظر: لسان العرب (١٢/ ٤٧١) [مادة قَدَمَ].

(٢) انظر: تهذيب اللغة (٩/ ٥٦) والبيت من شعر مُدْرِك بن حصْن الأسديّ.

(٣) انظر: إرشاد الساري (٧/ ٢٧٩).

(٤) فيما حكاه عن محمد بن جعفر. انظر: معجمه (٣/ ١٠٥٣).

۞ (٢٥) مسالة في بيان المحفوظ[1] في رواية كذبات إبراهيم عليه السلام[2]

باب قول الله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴿١٢٥﴾﴾ [النساء:١٢٥].

۞ حديث المسألــــة:

قال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَحْبُوبٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: "لَمْ يَكْذِبْ إِبْرَاهِيمُ عليه السلام إِلاَّ ثَلاَثَ كَذَبَاتٍ ثِنْتَيْنِ مِنْهُنَّ فِي ذَاتِ الله عَزَّ وَجَلَّ: قَوْلُهُ: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ ﴿٨٩﴾﴾ [الصافات:٨٩] وَقَوْلُهُ: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾ [الأنبياء:٦٣]، وَقَالَ: بَيْنَا هُوَ ذَاتَ يَوْمٍ وَسَارَةُ إِذْ أَتَى عَلَى جَبَّارٍ مِنَ الْجَبَابِرَةِ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ هَا هُنَا رَجُلاً مَعَهُ امْرَأَةٌ مِنْ أَحْسَنِ النَّاسِ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ، فَسَأَلَهُ عَنْهَا فَقَالَ: مَنْ هَذِهِ؟ قَالَ: أُخْتِي. فَأَتَى سَارَةَ قَالَ: يَا سَارَةُ لَيْسَ عَلَى وَجْهِ الأَرْضِ مُؤْمِنٌ غَيْرِي وَغَيْرُكِ، وَإِنَّ هَذَا سَأَلَنِي عَنْكِ فَأَخْبَرْتُهُ أَنَّكِ أُخْتِي فَلاَ تُكَذِّبِينِي..." الحديث[3].

۞ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

« قوله: "لَمْ يَكْذِبْ إِبْرَاهِيمُ عليه السلام إِلاَّ ثَلاَثَ كَذَبَاتٍ" قال أبو البقاء (ت:٦١٦هـ): الجيد أن يقال بفتح الذال في الجمع لأنه جمع كذبة بسكون الذال وهو اسم لا صفة لأنك تقول كذْب كذْبة كما تقول ركع ركعة ولو كان صفة لكن

---

(١) المحفوظ هو: مارواه الأوثق مخالفًا لرواية الثقة. انظر: فتح المغيث (١/ ١٩٧-٢٠٢)، تدريب الراوي (١/ ٢٤١). و يقابله الشاذ. انظر تعريفه في (ص١١٤).

(٢) في الحقيقة هي ليست كذبًا وإنما تورية ومن معاريض الكلام، لكن لما كانت صورتها صورة الكذب أشفق منها استصغارا لنفسه عن الشفاعة مع وقوعها؛ لأن من كان أعرف بالله وأقرب منه منزلة كان أعظم خطرًا، وأشد خشية. انظر: تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة (٣/ ٤٠٨)، تحفة الأحوذي (٨/ ٤٦٦).

(٣) انظر: صحيح البخاري (٢/ ٤٦١) حديث رقم (٣٣٥٨).

في الجمع[1]. وقد أورد على هذا الحصر ما رواه مسلم من حديث أبي زرعة عن أبي هريرة في حديث الشفاعة الطويل[2] فقال في قصة إبراهيم: وذكر كذباته، ثم ساقه من طريق أخرى من هذا الوجه وقال في آخره[3]، وزاد في قصة إبراهيم وذكر قوله في الكوكب: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾ [الأنعام:٧٦] وقوله لآلهتهم: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء:٦٣] وقوله: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ انتهى. قال القرطبي: ذكر الكوكب يقتضي أنها أربع، وقد جاء في رواية ابن سيرين بصيغة الحصر فيحتاج في ذكر الكوكب إلى تأويل[4]. قلت: الذي يظهر أنها وهم من بعض الرواة فإنه ذكر قوله في الكوكب بدل قوله في سارة، والذي اتفقت عليه الطرق ذكر سارة دون الكوكب»[5].

❁ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر راوية يحي بن حيان التميمي عن أبي زرعة عن أبي هريرة الواقعة عند الإمام مسلم والتي فيها عدد كذبات إبراهيم عليه السلام ثلاث، وهي قوله: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾، وقوله: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾، وقوله إنها أختي في حق زوجته سارة؛ وذلك من خلال تضعيفه للرواية الأخرى عند مسلم والتي ذُكر فيها قصة الكوكب بدل قصة سارة، حيث قال « **يظهر لي أنها وهم من بعض الرواة** ».

---

(١) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي (ص١٣٥).

(٢) انظر: صحيح مسلم: كتاب الإيمان باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها (١/ ١٨٤-١٨٥) حديث رقم (١٩٤).

(٣) المرجع السابق: (١/ ١٨٦) حديث رقم (١٩٤).

(٤) انظر: المفهم (١/ ٤٣٢).

(٥) فتح الباري (٦/ ٤٧٣).

الدراسة والموازنة:

ورد في المسألة روايتين:

الرواية الأولى: وقع فيها عند الإمام مسلم ذكر سارة، وقوله ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ وقوله: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ وهي عن أبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبدالله بن نمير، قالا حدثنا محمد بن بشر حدثنا أبو حيان عن أبي زرعة عن أبي هريرة(١).

وقد تابع أبو زرعة، محمد بن سيرين عند الشيخين(٢)، وعبد الرحمن الأعرج(٣)، والمسيب بن رافع الأسدي(٤)، ومحمد بن إبراهيم الحارث(٥).

و لقد تابع ابن سيرين متابعة قاصرة(٦): هشام بن حسان(٧)، وعبد الله بن عون(٨)، وخالد الحذاء(٩)، وسالم الخياط(١٠)، وقتادة بن دعامة(١١).

---

(١) سبق ذكره.

(٢) انظر: صحيح البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء باب قول الله تعالى:﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ (٢/ ٤٦١) حديث رقم (٣٣٥٨)، وصحيح مسلم:كتاب الفضائل باب من فضائل إبراهيم الخليل (٤/ ١٨٤٠) حديث رقم (٢٣٧١).

(٣) انظر: سنن الترمذي: كتاب تفسير القرآن باب من سورة الأنبياء (٥/ ٣٢١) حديث رقم (٣١٦٦)، مسند الإمام أحمد (٢/ ٤٠٣) حديث رقم (٩٢٣٠)، السنن الكبرى للبيهقي (١٠/ ١٩٨) حديث رقم (٢٠٦٢٣).

(٤) انظر: تفسير الطبري (٢٣/ ٧١).

(٥) انظر: بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخبار للكلاباذي (ص٣٣٨).

(٦) سبق تعريفها في (ص٩٧).

(٧) انظر: سنن أبي داود: كتاب الطلاق باب في الرجل يقول لامرأته يا أختي (٢/ ٢٦٤) حديث رقم (٢٢١٢)، السنن الكبرى للنسائي كتاب المناقب باب سارة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (٥/ ٩٨) حديث رقم (٨٣٧٤).

(٨) انظر: سنن النسائي الكبرى (٥/ ٩٨) حديث رقم (٨٣٧٥).

(٩) انظر: اعتلال القلوب للخرائطي (ص١٦٥) حديث رقم (٣٣١).

(١٠) انظر: المعجم الأوسط للطبراني (١/ ٢٩١) حديث رقم (٩٥٦).

(١١) انظر: معجم ابن الأعرابي (ص١٥٠) حديث رقم (٢٤٦).

الرواية الثانية: وقع فيها قوله: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ وقوله: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ وقوله في الكوكب: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾ بدل كذبته في شأن سارة، وهذه الرواية ثابتة عند الإمام مسلم عن زهير بن حرب عن جرير بن عبد الحميد عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة، وقد تابع زهير بن حرب: يوسف بن موسى[1]، وإسحاق بن إبراهيم[2].

التر جيـــــح:

في ضوء ما سبق يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب - رجحان الرواية الأولى التي وقع من المعاريض قوله ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ وقوله: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾، وقوله في شأن زوجته سارة بأنها أخته، الثابتة في صحيح الإمام مسلم من طريق يحى بن سعيد بن حيان التميمي عن أبي زرعة عن أبي هريرة، وهي ما رجحه الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التالية:

* اتفاق الشيخين على هذه المعاريض الثلاثة المذكورة عند أبي حيان التميمي، وما اتفق عليه الشيخان مقدم على ما انفرد به أحدهما.

* كثرة المتابعات[3] حول هذه الرواية، كما مَرّ ذكره في موضعه، مما يقوي هذه الرواية.

* وجود الشواهد[4] لرواية أبي هريرة هذه، فقد رواها ابن عباس[5]،

(١) انظر: الأحكام الشرعية للإشبيلي (١/ ١٨٨).

(٢) انظر: الإيمان لابن مندة (٢/ ٨٥١) حديث رقم (٨٨٢).

(٣) سبق تعريف المتابعة. انظر (ص٩٧) من الرسالة.

(٤) الشواهد جمع شاهد وهو: المتن الذي يروى من حديث صحابي آخر يشبه غيره في اللفظ والمعنى أو في المعنى. انظر: نزهة النظر (ص٧٥)، لسان المحدثين (٣/ ٢٧٣).

(٥) انظر: مسند الطيالسي (ص٣٥٣)، مسند أحمد (١/ ٢٨١) حديث رقم (٢٥٤٦).

وأنس بن مالك[(١)]، وابن عباس[(٢)]، وسعد بن مالك بن سنان[(٣)]، ومجاهد[(٤)]، وعكرمة القرشي[(٥)] رضي الله عنهم، مما يُعضد ترجيح هذه الرواية على نظيرتها.

يؤيد ما سبق:

* وضوح ما تعرضت له رواية عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة الثانية من وهم الرواة كما أخبر الحافظ ابن حجر[(٦)]؛ مع استبعاد دخول ما اضافوه وهي قول إبراهيم عليه السلام للكوكب: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾ من ضمن معاريضه لقومه؛ وذلك لنفي النبي صلى الله عليه وسلم لها بلفظ الحصر، وكما أن قوله ذلك على الله لا يليق بالأنبياء؛ فالله تعالى قد خصّهم بكمال العقل والمعرفة بالله عز وجل، وسلامة الفطرة والحماية عن الجهل بالله تعالى[(٧)].



(١) انظر: السنن الكبرى للنسائي: كتاب التفسير باب سورة الصافات قولة تعالى: ﴿فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي ٱلنُّجُومِ﴾ [سورة الصافات:٨٨] (٦/ ٤٤٠) حديث رقم (١١٤٣٣)، مسند الإمام أحمد (٣/ ٢٤٤) حديث رقم (١٣٥٨٧).

(٢) انظر: مسند الطيالسي (ص٣٥٣)، مسند أحمد (١/ ٢٨١) حديث رقم (٢٥٤٦).

(٣) انظر: مسند أبي يعلى (٢/ ٣١٠) حديث رقم (١٠٤٠).

(٤) انظر: تفسير الطبري (١٩/ ٨٥).

(٥) انظر: المرجع السابق.

(٦) وإن كان الإمام العيني قد تعقبه في العمدة (١٥/ ٢٤٨) بقوله: لا يحتاج إلى نسبة أحد إلى الوهم، لأن قوله "في الكوكب" لا يَخْلُو إما أنه كان وهو طفل كما قاله ابن اسحاق، وإما أنه كان بعد البلوغ، فإن كان الأول فلا يعد هذا شيئًا. لأن الطفولية ليست بمحل للتكليف، وإن كان الثاني فإنه إنما قال ذلك على طريق الاحتجاج على قومه تنبهًا على أن الذي يتغير لا يصلح للربوبية، أو قاله توبيخًا أو تهكمًا بهم، وكل ذلك لا يُطلق عليه الكذب.

(٧) انظر: المفهم للقرطبي (١/ ٤٣١).

۞ (٢٦) مسألة: ترجمة باب ﴿يَزِفُّونَ﴾ [الصافات:٩٤]: النسلان[١] في المشي. بين الإثبات، والإسقاط.

باب ﴿يَزِفُّونَ﴾: النسلان في المشي.

۞ حديث المسألـــة:

روى الإمام البخاري بسنده عَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قَالَ: أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا بِلَحْمٍ فَقَالَ: "**إِنَّ اللهَ يَجْمَعُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ فِى صَعِيدٍ وَاحِدٍ...** الحديث"[٢].

۞ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

« تنبيه: وقع في رواية الحموي (ت:٣٨١هـ) والكشميهني قبل حديث أبي هريرة هذا ما صورته يزفون النسلان في المشي وفي رواية المستملي (ت:٣٧٦هـ) والباقين (باب) بغير ترجمة وسقط ذلك من رواية النسفي(ت:٢٩٠هـ)، ووهم من وقع عنده (باب ﴿يَزِفُّونَ﴾ النسلان) فإنه كلام لا معنى له، والذي يظهر ترجيح ما وقع عند المستملي وقوله: (باب) بغير ترجمة يقع عندهم كالفصل من الباب، وتعلقه بما قبله واضح فإن الكل من ترجمة إبراهيم، وأما تفسير هذه الكلمة من القرآن فإنها من جملة قصة إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ مع قومه حين كسر أصنامهم »[٣].

۞ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر رواية المستملي التي وقع فيها (باب) بلا ترجمة، وذلك

---

(١) النسلان: مصدر من ينسل نسلانًا ونسلا أي: تقارب الخطو مع الإسراع. انظر: مشارق الأنوار (٢/ ٢١٧)، نقعة الصديان فيما جاء على الفعلان (ص٦٥).

(٢) انظر: صحيح البخاري (٢/ ٤٦٢) حديث رقم (٣٣٦١).

(٣) فتح الباري (٦/ ٤٨٢).

بقوله: « **والذي يظهر ترجيح** ما وقع عند المستملي ».

۞ الدراسة والموازنة:

اختلفت روايات الجامع الصحيح في المسألة على عدة روايات:

الرواية الأولى: جاء فيها الفصل بين أحاديث إبراهيم عليه السلام بترجمة: (باب ﴿يَزِفُّونَ﴾ النسلان في المشي) وذلك قبل حديث أبو هريرة المذكور آنفًا.

وهي رواية الحموي، والكشميهني[(١)]، وهي تفسير لآية ﴿فَأَقْبَلُوٓاْ إِلَيۡهِ يَزِفُّونَ﴾ [الصافات:٩٤] من جملة قصة إبراهيم عليه السلام مع قومه حين كسر أصنامهم.

لكن الحافظ ابن حجر قد ضعفها بقوله: « وهم من وقع عنده (باب ﴿يَزِفُّونَ﴾ النسلان) فإنه كلام لا معنى له »[(٢)].

الرواية الثانية: جاء فيها: (باب) بغير ترجمة، كالفصل من باب قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلٗا ١٢٥﴾ [النساء:١٢٥].

وهي رواية المستملي وبقية رواة صحيح البخاري رحمهم الله[(٣)].

وقد ذهب الحافظ ابن حجر إلى ترجيحها مبينًا أن أحاديثها متعلقة بالأحاديث التي قبلها، فالكل من ترجمة إبراهيم عليه السلام، ووافقة على ذلك الإمام القسطلاني[(٤)].

الرواية الثالثة: جاء فيها: سقوط قوله (باب) وخلو الموضع من أي ترجمة أو فصل، وعلى ذلك فإن أحاديث هذا الباب الخمسة، تُدرج تحت الباب الذي قبلها،

---

(١) انظر: صحيح البخاري "النسخة اليونينية" (٤/ ١٤١) حيث عليها رمز "حهـ" وهو يعني ثبوتها في نسخة الحموي والكشميهني.

(٢) فتح الباري(٦/ ٤٨٢).

(٣) انظر: الفتح (٦/ ٤٨٢)، إرشاد الساري (٧/ ٢٨٦).

(٤) انظر: إرشاد الساري (٧/ ٢٨٦).

وهو باب قول الله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴿١٢٥﴾﴾. وهذه الرواية واقعة عند النسفي[(١)].

التـرجيـــح:

بالنظر فيما سبق من الروايات يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب - رجحان الرواية الثانية وهي الإقتصار على قوله (باب) بغير ترجمة، والتي تعني الفصل من باب قول الله تعالى ﴿واتخذ ا ُ إبراهيم خليلًا﴾ وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التالية:

* ثبوت هذه الرواية عند الأكثرين من رواة الجامع الصحيح، والأكثر أولى بإصابة الحق.

* وجاهة ما قاله الحافظ ابن حجر من تعلُّق أحاديث هذا الباب بصورة واضحة بأحاديث الباب الذي قبله فمن الأنسب والأليق إلحاقها بها وذلك بالإكتفاء بقوله (باب)، لاسيما وأن الباب الذي يليه متعلق كذلك بقصة إبراهيم عليه السلام وفيه ستة أحاديث ولم يثبُت فيه سوى قوله: (باب)[(٢)].

* موافقة الإمام القسطلاني للحافظ ابن حجر فيما ذهب إليه من ترجيح.

---

(١) انظر: الفتح (٦/ ٤٨٢)، إرشاد الساري (٧/ ٢٨٦).

(٢) انظر: صحيح البخاري (٢/ ٤٦٦).

❁ (٢٧) مسألة: اختلاف روايات الجامع الصحيح في ضبط كلمة "الثَّنِيَّة[١]" الواردة في حديث الباب.

الباب السابق

❁ حديث المسألة:

روى الإمام البخاري بسنده عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: "... ثُمَّ جَاءَ بِهَا إِبْرَاهِيمُ وَبِابْنِهَا إِسْمَاعِيلَ - وَهْيَ تُرْضِعُهُ- حَتَّى وَضَعَهُمَا عِنْدَ الْبَيْتِ عِنْدَ دَوْحَةٍ[٢] فَوْقَ زَمْزَمَ فِى أَعْلَى الْمَسْجِدِ وَلَيْسَ بِمَكَّةَ يَوْمَئِذٍ أَحَدٌ، وَلَيْسَ بِهَا مَاءٌ فَوَضَعَهُمَا هُنَالِكَ، وَوَضَعَ عِنْدَهُمَا جِرَابًا[٣] فِيهِ تَمْرٌ وَسِقَاءً[٤] فِيهِ مَاءٌ، ثُمَّ قَفَّى إِبْرَاهِيمُ مُنْطَلِقًا، فَتَبِعَتْهُ أُمُّ إِسْمَاعِيلَ فَقَالَتْ: يَا إِبْرَاهِيمُ أَيْنَ تَذْهَبُ وَتَتْرُكُنَا بِهَذَا الْوَادِى الَّذِى لَيْسَ فِيهِ إِنْسٌ وَلاَ شَيْءٌ، فَقَالَتْ لَهُ ذَلِكَ مِرَارًا، وَجَعَلَ لاَ يَلْتَفِتُ إِلَيْهَا. فَقَالَتْ لَهُ: آللَّهُ أَمَرَكَ بِهَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَتْ: إِذًا لاَ يُضَيِّعُنَا. ثُمَّ رَجَعَتْ. فَانْطَلَقَ إِبْرَاهِيمُ حَتَّى إِذَا كَانَ عِنْدَ الثَّنِيَّةِ حَيْثُ لاَ يَرَوْنَهُ اسْتَقْبَلَ بِوَجْهِهِ الْبَيْتَ ثُمَّ دَعَا بِهَؤُلاَءِ الْكَلِمَاتِ وَرَفَعَ يَدَيْهِ، فَقَالَ: ﴿رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسۡكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيۡرِ ذِي زَرۡعٍ﴾ حَتَّى بَلَغَ ﴿يَشۡكُرُونَ﴾ [إبراهيم:٣٧]... الحديث"[٥].

---

(١) الثَّنِيَّة: هي المسلك بين جبلين، وقد تضاف الثنية، فتُعرف بالمضاف إليه كالثنية السفلى والعليا وثنية الوداع وغيرهما. انظر: معجم البلدان (٢/ ٨٥)، المعالم الجغرافية (ص٧١)، المعالم الأثيرة (ص٧٨).

(٢) الدَّوْحَة: هي الشجرة العظيمة. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ١٣٨) مادة[دوح].

(٣) الجِرَاب: هو وعاء من جلد، وقد يُسمى الزبيل أو الزنبيل، ولا يوضع فيه إلا يابس. انظر: المحكم والمحيط الأعظم (٩/ ٥٠)، لسان العرب (١/ ٢٦١) مادة[جرب].

(٤) السِقَاء: جمعها أسقِية وهي القِربه الصغيرة، ولا تكون إلا للماء. انظر: تفسير غريب ما في الصحيحين (ص١١٣)، لسان العرب (١٤/ ٣٩٢).

(٥) صحيح البخاري (٢/ ٤٦٢-٤٦٤) حديث رقم (٣٣٦٤).

❁ **قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

« قوله: "حَتَّى إِذَا كَانَ عِنْدَ الثَّنِيَّةِ" بفتح المثلثة وكسر النون وتشديد التحتانية، وقوله: "من طريق كداء" بفتح الكاف ممدود هو الموضع الذي دخل النبي ﷺ مكة منه وهو معروف وقد مضى الكلام عليه في الحج، ووقع في رواية الأصيلي "البنية" بالموحدة بدل المثلثة وهو تصحيف »[1].

❁ **ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

رجح الحافظ ابن حجر رواية "الثَّنِيَّةِ" بفتح المثلثة وكسر النون وتشديد التحتانية، وذلك بتضعيفه للرواية الأخرى بقوله: « **وهو تصحيف** ».

الدراسة والموازنة:

اختلفت روايات الجامع الصحيح في المسألة على روايتين:

الرواية الأولى: وردت بلفظ: "الثَّنِيَّةِ" بفتح الثاء المثلثة وكسر النون وتشديد الياء آخر الحروف، والمراد هنا ثنية كداء[2]، وهي رواية أكثر رواة الجامع الصحيح، كما أخبر القاضي عياض[3]، وقد أخرجها بهذا اللفظ: عبد الرزاق في مصنفه[4] والبيهقي في الدلائل[5]، وابن الأثير[6].

---

(١) فتح الباري (٦/ ٤٨٥).

(٢) كَدَاء: بالفتح والمد، موضع بأعلى مكة، دخل منه المسلمون يوم الفتح، وهو الجبل المشرف على المقبرة والوادي، ويُعرف اليوم بريع الحجون، يدخل طريقه بين مقبرتي المعلاة، ويفضي من الجهة الأخرى إلى حي العتيبية وجرول. انظر: معجم البلدان (٤/ ٤٣٩)، المعالم الجغرافية (ص٢٦١-٢٦٢)، المعالم الأثيرة (ص٢٣٠-٢٣١).

(٣) انظر: مشارق الأنوار (١/ ٩١-٩٢).

(٤) (٥/ ١٠٥-١١١) حديث رقم (٩١٠٧).

(٥) في الدلائل (٢/ ٤٦-٤٩).

(٦) في جامعه (١٠/ ٢٩٦-٣٠٢).

ولقد رجحها الحافظ ابن حجر بتضعيفه لنظيرتها موافقًا القاضي عياض حيث قال: « وهو عندهم الصواب »[١]، وابن قرقول[٢]، ووافقهم: الإمامان العيني، والقسطلاني[٣].

الرواية الثانية: وردت بلفظ: "البَنِيَّة" بالموحدة المفتوحه وكسر النون وتشديد الياء آخر الحروف، وهي من أسماء الكعبة وتُدعى بَنِيَّة إبراهيم لأنه بناها[٤]. وهي رواية الأصيلي، كما قال القاضي عياض: « "حَتَّى إِذَا كَانَ عِنْدَ البَنِيَّة" كذا عند الأصيلي، كأنه ظن أنه يريد الكعبة »[٥].

۞ الترجيح:

بالنظر فيما سبق من الروايات يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب - رجحان الرواية الأولى بلفظ:"الثَّنِيَّةِ" بفتح الثاء المثلثة وكسر النون وتشديد الياء آخر الحروف، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر، وذلك للأسباب التاليه:

* ثبوته رواية "الثَّنِيَّةِ" عند الأكثرين من رواة الجامع الصحيح، والأكثر أولى بإصابة الحق.

* ثبوته هذه الرواية عند من أخرج هذا الحديث ممن وقفت عليه من أصحاب دواوين السنة، مما يؤيد ترجيحها، ويقويه.

* مناسبة هذه الرواية لسياق الحديث الشريف، حيث بين أن إبراهيم عليه السلام قد ترك زوجته هاجر وابنه إسماعيل عَلَيْهِمَا السَّلَامُ عند البيت والمقصود به مكان المسجد؛

(١) انظر: مشارق الأنوار (١/ ٩١-٩٢).

(٢) انظر: مطالع الأنوار (١/ ٥٠٧).

(٣) انظر على التوالي: عمدة القاري (١٥/ ٢٥٦)، إرشاد الساري (٧/ ٢٩١).

(٤) انظر: مشارق الأنوار (١/ ١١٥)، النهاية (١/ ١٥٨).

(٥) انظر: مشارق الأنوار (١/ ٩١-٩٢).

لأنه حينئذٍ لم يكن قد بُني، وانصرف عنهم راجعًا إلى الشام، حتى وصل لثنية كداء ومن هناك استقبل بوجهه البيت، ثم دعاء.

* موافقة هذه الرواية لما عليه أصحاب السير[1].

* ترجيح طائفة من أهل العلم لهذه الرواية، كما مَرَّ ذكره في موضعه.



(١) انظرعلى سبيل المثال: الروض الأنف (٤/ ١٦١)، عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل (٢/ ٢٠٦)، قصص الأنبياء (ص٢٠٣).

❁ (٢٨) مسألة في ضبط موضع " كَدَاء "[١] الوارد في الحديث .

الباب السابق

❁ حديث المسألــــة:

روى الإمام البخاري بسنده عن ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: " أَوَّلَ مَا اتَّخَذَ النِّسَاءُ الْمِنْطَقَ[٢] مِنْ قِبَلِ أُمِّ إِسْمَاعِيلَ اتَّخَذَتْ مِنْطَقًا لَتُعَفِّيَ أَثَرَهَا عَلَى سَارَةَ ثُمَّ جَاءَ بِهَا إِبْرَاهِيمُ وَبِابْنِهَا إِسْمَاعِيلَ وَهِيَ تُرْضِعُهُ حَتَّى وَضَعَهُمَا عِنْدَ الْبَيْتِ عِنْدَ دَوْحَةٍ فَوْقَ زَمْزَمَ فِي أَعْلَى الْمَسْجِدِ وَلَيْسَ بِمَكَّةَ يَوْمَئِذٍ أَحَدٌ وَلَيْسَ بِهَا مَاءٌ فَوَضَعَهُمَا هُنَالِكَ... حَتَّى مَرَّتْ بِهِمْ رُفْقَةٌ مِنْ جُرْهُمَ - أَوْ أَهْلُ بَيْتٍ مِنْ جُرْهُمَ -[٣] مُقْبِلِينَ مِنْ طَرِيقِ كَدَاءٍ فَنَزَلُوا فِي أَسْفَلِ مَكَّةَ فَرَأَوْا طَائِرًا عائِفًا[٤]..." الحديث[٥].

❁ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

« وقوله: "مِنْ طَرِيقِ كَدَاءٍ" بفتح الكاف ممدود هو الموضع الذي دخل النبي ﷺ مكة منه وهو معروف... وضبط ابن الجوزي[٦] "كُدي"[٧] بالضم والقصر

---

(١) سبق تعريفها في (ص٢٣٠).

(٢) المِنْطَق: هو النِطاق، وجمعه مناطِق، وهو أن تلبِس المرأة ثوبها، ثم تَشُدّ وَسَطها بشيء وترفع وسط ثوبها، وترسلة على الأسفل عند معاناة الأشغال؛ لئلا تعثُر فيه. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/ ٧٥) [مادة نطق].

(٣) جرهم:هم بطن من قحطان، وكانت منازلهم في اليمن، ثم انتقلوا لمكة واستوطنوا فيها. انظر: نهاية الإرب في معرفة أنساب العرب (ص٢١١)، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة (١/ ١٨٣).

(٤) عائفًا: أي حائمًا عليه ليجد فرصة فيشرب. انظر: النهاية في غريب الحديث (٣/ ٣٣٠)[مادة عَيَفَ].

(٥) صحيح البخاري (٢/ ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤) حديث رقم (٣٣٤٦).

(٦) انظر: كشف المشكل من حديث الصحيحين (٢/ ٤٠٩).

(٧) كُدّى: -بالضم والقصر -بأسفل مكه وهي التي يُهبط منها إلى ذي طوى وهي التي خرج منها النبي عليه السلام إلى المدينة وهو ما يعرف اليوم بريع الرسّام، بين حارة الباب وجرول، وسميت ريع الرسام؛لأنه جعل فيها في زمن الأشراف مركز لرسم البضائع الآتية من جدة. انظر: معجم ما استعجم (٤/ ١١١٧)، =

وقال: هي التي بأسفل مكة عند قعيقعان، قال: لأنه وقع في الحديث أنهم نزلوا بأسفل مكة قلت: وذلك ليس بمانع أن يرجع من أعلى مكة، فالصواب ما وقع في الأصول بفتح الكاف والمد »[1].

❁ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر في ضبط "كَدَاء" ما وقع في الأصول من فتح للكاف والمد؛ حيث قال: « **فالصواب** ما وقع في الأصول بفتح الكاف والمد ».

الدراسة والموازنة:

ورد في ضبط موضع "كَدَاء" قولان:

القول الأول:

أن تضبط "كَدَاء" بفتح الكاف مع المد- وهي بأعلى مكة-، وقع هكذا مضبوطًا في أكثر روايات الجامع الصحيح[2] يقول الحافظ ابن حجر في موضع آخر من الفتح: « وقع في جميع الروايات بفتح الكاف والمد »[3].

وهو الضبط الثابت عند الإمام عبد الرزاق الصنعاني، والبيهقي، والحميدي، والإشبيلي، وابن الأثير[4]، وعند أكثر أهل العلم من المفسرين[5].

= المعالم الأثيرة (ص٢٣١)، المعالم الجغرافية (ص٢٦١-٢٦٢).

(١) فتح الباري (٦/ ٤٨٥).

(٢) انظر: صحيح البخاري "النسخة اليونينيه" (٤/ ١٤٣) حديث رقم (٣٣٤٦) حيث يظهر إقرار جميع الرواة عليها عدا راوٍ واحد.

(٣) انظر: فتح الباري (٦/ ٤٨٧).

(٤) انظر على التوالي: مصنف عبد الرزاق (٥/ ١٠٥ وما بعدها) حديث رقم (٩١٠٧)، دلائل النبوة (٢/ ٤٦)، الجمع بين الصحيحين (٢/ ٨٧ وما بعدها)، الأحكام الشرعية (٤/ ١٣٧)، جامع الأصول في أحاديث الرسول (١٠/ ٢٩٥).

(٥) انظر على سبيل المثال: تفسير البغوي (٣/ ٣٨)، لباب التأويل في معاني التنزيل للخازن (١/ ١٠٥ = ⇦

وقد ذهب الحافظ ابن حجر إلى ترجيح هذا الضبط موافقًا في ذلك: السهيلي، وابن سيد الناس، وابن خلدون، ووافقهم الشامي الصالحي[1].

القول الثاني:

أنها تُضبط "كُدّى" بضم الكاف مع القصر_ وهي بأسفل مكة_، وقعت بهذا الضبط في راوية ابن عساكر أحد رواة الجامع الصحيح[2]، وقيدها الدمياطي كما حكى عنه ابن الملقن[3]، وإليها جنح ابن الجوزي[4] مستشكلاً ضبطها بفتح الكاف مع المد التي في أعلى مكة؛ ذلك أن في الحديث" مُقْبِلِينَ مِنْ طَرِيقِ كَدَاءٍ فَنَزَلُوا فِي أَسْفَلِ مَكَّةَ " والموضع الذي في أسفل مكة هو كُدى بضم الكاف مع القصر.

وقد ضعف الحافظ ابن حجر ما استشكله ابن الجوزي، فقال في موضع آخر من الفتح « واستشكله بعضهم بأن كداء بالفتح والمد في أعلى مكة، وأما الذي في أسفل مكة فبالضم والقصر، يعني فيكون الصواب هنا بالضم والقصر، وفيه نظر؛ لأنه لامانع من أن يدخلوها من الجهة العليا وينزلوا من الجهة السفلى»[5].

= وما بعدها)، تفسير ابن كثير (١/ ١٧٧).

(١) انظر على التوالي: الروض الأنف للسهيلي (٤/ ١٦١)، عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل لابن سيد الناس (٢/ ٢٠٦)، التوضيح شرح الجامع الصحيح (١٩/ ٣٩٧)، مقدمه ابن خلدون (٢/ ٤٠ فما بعدها)، سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد (١/ ١٦٠).

(٢) انظر: حاشية صحيح البخاري "النسخة اليونينيه" (٤/ ١٤٣)حديث رقم (٣٣٤٦) حيث رمز (خـ س) وهي تعني ثبوتها في نسخة ابن عساكر.

(٣) انظر التوضيح (١٩/ ٣٩٧).

(٤) انظر: كشف المشكل من حديث الصحيحين (٢/ ٤٠٩).

(٥) انظر: فتح الباري (٦/ ٤٨٧).

التـرجيـــــح:

بالنظر فيما سبق يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب - أن الراجح في ضبط موضع "كَدَاء" الذي بأعلى مكة والوارد في قوله " مُقْبِلِينَ مِنْ طَرِيقِ كَدَاءٍ فَنَزَلُوا فِي أَسْفَلِ مَكَّةَ " هو بفتح الكاف والمد، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التالية:

* لثبوته في أكثر روايات الجامع الصحيح؛ والأكثر أولى بإصابة الحق.

* لشهرة هذا الضبط في كتب التفسير والحديث التي أخرجت الحديث؛ مما يقوي ترجيحه.

* كثرة القائلين به من أصحاب السير؛ مما يؤكد ترجيحه.

يؤيد ما سبق:

* شذوذ الضبط الثاني الواقع في رواية ابن عساكر، بلفظ "كُدّى" لمخالفته أكثر رواة الجامع الصحيح، والذي يغلب على الظن -والله أعلم_ أنها وقعت منه على سبيل الوهم، أو أنها من خطأ الناسخ عنه.

* كما أن ما استشكله ابن الجوزي هو عائد على فهمه للنص رَحِمَهُ اللَّهُ ولا يُصار إليه لعدم وجود ما يرد القول الأول ولإمكانية الجمع بينهما؛ إذ أنه لا مانع من أن يدخلوها من الجهة العليا وينزلوا من الجهة السفلى كما وجه ذلك الحافظ ابن حجر.[1]

(١) مع الإشارة إلى أن الأكدية التي وردت في السيرة النبوية ثلاثة، وقد ثبُت فيها أحاديث مطهرة وأُنشد فيها، وقد ورد منها اثنان في المسألة والثالث منها هو: موضع "كُدي" -بالتصغير- وبضم الأول وتشديد الياء، لا يزال يسمى بهذا الاسم، يخرج فيه من مسفلة مكة إلى جبل ثور، وجنوب شرقي مكة إلى منى، انظر: معجم ما استعجم (٤/ ١١١٨)،معجم البلدان (٤/ ٤٣٩)، المعالم الأثيرة (ص٢٣١).

وهو ليس من طريق النبي بشيء إذ هو لمن خرج من مكة إلى اليمن. وضبط هذه الأكدية الثلاثة بهذا الضبط هو ما ذهب إليه الجمهور.

۞ (٢٩) مسألة في بيان اختلاف الروايات في صنيع أم إسماعيل عَلَيْهِمَا السَّلَامُ بماء زمزم.

الباب السابق.

۞ حديث المسألة:

قال الإمام البخاري: عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "... فَإِذَا هِيَ بِالْمَلَكِ، عِنْدَ مَوْضِعِ زَمْزَمَ، فَبَحَثَ بِعَقِبِهِ - أَوْ قَالَ بِجَنَاحِهِ - حَتَّى ظَهَرَ الْمَاءُ، فَجَعَلَتْ تُحَوِّضُهُ وَتَقُولُ بِيَدِهَا هَكَذَا، وَجَعَلَتْ تَغْرِفُ مِنَ الْمَاءِ فِي سِقَائِهَا، وَهْوَ يَفُورُ بَعْدَ مَا تَغْرِفُ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **يَرْحَمُ اللهُ أُمَّ إِسْمَاعِيلَ لَوْ تَرَكَتْ زَمْزَمَ - أَوْ قَالَ: لَوْ لَمْ تَغْرِفْ مِنَ الْمَاءِ - لَكَانَتْ زَمْزَمُ عَيْنًا مَعِينًا**..." الحديث مطولاً[1].

۞ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

« قوله: "فَجَعَلَتْ تُحَوِّضُهُ" بحاء مهملة وضاد معجمة وتشديد أي تجعله مثل الحوض، وفي رواية ابن نافع "فدهشت أم إسماعيل فجعلت تحفر"[2] وفي رواية الكشميهني من رواية ابن نافع "تَحْفِنُ" بنون بدل الراء والأول أصوب، ففي رواية عطاء بن السائب "فَجَعَلَتْ تَفْحَصُ[3] الأرض بِيَدِيهَا"[4] »[5].

---

(١) صحيح البخاري (٢/ ٤٦٢-٤٦٤) حديث رقم (٣٣٦٤).

(٢) انظر: سنن النسائي الكبرى (٧/ ٤٠١) حديث رقم (٨٣٢١)، وفضائل الصحابه له ايضًا (ص٨٣).

(٣) تَفْحَص: من الفحص وهو البحث والكشف. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٤١٥) [مادة فَحَصَ].

(٤) انظر: مسند الإمام أحمد (٤/ ١٣٩) حديث رقم (٢٢٨٥) قال محققو المسند: حديث صحيح وهذا سند حسن.

(٥) فتح الباري (٦/ ٤٨٦).

❁ **ترجيح الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر رواية "تَحَوِّضُهُ" بحاء مهملة وضاد معجمة وتشديد أي تجعله مثل الحوض ؛ حيث قال: « **والأول أصوب** ».

۞ الدراسة والموازنة :

ورد في المسألة عدة روايات:

الرواية الأولى: وقع فيها "تَحَوِّضُهُ" بالحاء المهملة المفتوحة والواو المشدّدة المكسورة وبالضاد المعجمة، أي تصيره كالحوض لئلا يذهب الماء[(١)]، وهي رواية أكثر رواة الجامع الصحيح[(٢)]، ورواية الإمام عبد الرزاق الصنعاني[(٣)]، والنسائي[(٤)] والبيهقي[(٥)] والاشبيلي[(٦)]، وابن الأثير[(٧)]. جميعهم من طريق أيوب السختياني وكثير بن كثير.

وهي رواية البيهقي[(٨)] من طريق عطاء بن السائب ثلاثتهم (أيوب وكثير وعطاء) عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

---

(١) انظر: كشف المشكل (٢/ ٤٠٢)، إرشاد الساري (٧/ ٢٩٣).

(٢) انظر: صحيح البخاري" النسخة اليونينية" (٤/ ١٤٣) حيث ثبوت هذه الرواية في المتن من غير خلاف بين الرواة دال على اتفاق أكثرهم –والله أعلم–.

(٣) في مصنفه (٥/ ١٠٥) حديث رقم (٩١٠٧).

(٤) في سننه الكبرى (٧/ ٣٩٩) حديث رقم (٨٣٢٠).

(٥) في سننه الكبرى (٥/ ٩٨) حديث رقم (٩٦٣٩).

(٦) في الأحكام الشرعيه (٤/ ١٣٧).

(٧) في جامع الأصول (١٠/ ٣٩٥) حديث رقم (٧٨١٩).

(٨) في شعب الإيمان (٥/ ٤٩٣).

ولقد ذهب إلى ترجيح هذه الرواية: الزركشي[١]، وابن الملقن[٢]، ورجحها الحافظ ابن حجر مستدلاً برواية عطاء بن السائب، وفيه: "فَجَعَلَتْ تَفْحَصُ الْعَيْنَ بِيَدِهَا هَكَذَا"[٣]، ووافقهم: العيني، والسيوطي، والقسطلاني[٤].

الرواية الثانية: وردت بلفظ "تَحْفِرُ" بالراء، أي تعمق به[٥]، وهي رواية الإمام النسائي عن إبراهيم بن نافع عن كثير بن كثير عن سعيد بن الجبير عن ابن عباس رضي الله عنهما، وفيه: "فَذَهَبَتْ أُمُّ إِسْمَاعِيلَ تَحْفِرُ"[٦].

الرواية الثالثة: وردت بلفظ "تَحْفِنُ" بالنون، أي تجمع وتغرف الماء بيديها[٧]، وهي رواية الكشميهني من رواية ابن نافع كما أخبر الحافظ ابن حجر، وعند الأصيلي[٨]. وقال عنها القاضي عياض: « لها وجه »[٩].

الترجيـــــــح:

بالنظر فيما سبق من الروايات يظهر لي – والله تعالى أعلم بالصواب- رجحان الرواية الأولى التي وردت بلفظ "تَحَوِّضُهُ" بالحاء المهملة المفتوحة والواو المشدّدة المكسورة وبالضاد المعجمة، وهي ما رجحها الحافظ ابن حجر للأسباب التالية:

---

(١) انظر: التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح (٢/ ٥١٠).

(٢) انظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح (١٩/ ٣٩٦).

(٣) سبق تخريجه أول المسألة.

(٤) انظر على التوالي: عمدة القاري (١٥/ ٢٥٧)، التوشيح (٥/ ٢١٦٨)، إرشاد الساري (٧/ ٢٩٣).

(٥) انظر: مطالع الأنوار (٢/ ٣٣٨).

(٦) سبق تخريجه أول المسألة.

(٧) انظر: مشارق الأنوار (١/ ٢٠٨)، هدي الساري (ص١٥٤).

(٨) انظر: مشارق الأنوار(١/ ٢٠٨).

(٩) مشارق الأنوار (١/ ٢٠٩).

* ثبوت هذه الرواية عند أكثر رواة الجامع الصحيح.

* شهرة هذه الرواية في أكثر دواوين السنة المطهرة التي خرجت الحديث كما مَرَّ ذكره في موضعه، وكذلك في الكتب المعنية بالأنبياء[1] - عليهم السلام-.

* وجود ما يعضدها في المعنى كما أخبر الحافظ ابن حجر وهي رواية عطاء بن السائب "تَفْحَصُ".

* موافقة هذه الرواية لواقع حال أم إسماعيل عَلَيْهِمَاالسَّلَامُ فقد كانت حريصة على الماء حتى صارت تحيطه بالتراب وتجعله كالحوض، بخلاف رواية أنها جعلت "تَحْفِرُ" وتتعمق وتُوَسِع أكثر في الأرض فيعكرها مفهوم كلام النبي ﷺ من أنها عَلَيْهَاالسَّلَامُ لو تركته بلا تحويط لكان ظاهرًا جاريًا على وجه الأرض. وكذلك رواية "تَحفِنُ"؛ فظاهر الحديث يبين أن حفنها وغرفها للماء بيديها كان بعد أن حوطته وجعلته كالحوض "فَجَعَلَتْ تَحَوِّضُهُ وَتَقُولُ بِيَدِهَا هَكَذَا، وَجَعَلَتْ تَغْرِفُ مِنَ الْمَاءِ فِي سِقَائِهَا".

١. ترجيح طائفة من أهل العلم لهذه الرواية، مما يؤكد ترجيها.

(١) انظر على سبيل المثال: دلائل النبوة للبيهقي (٢/ ٤٦)، قصص الأنبياء (١/ ٢٠٤).

❁ (٣٠) مسألة في بيان الموضع الصحيح لترجمة الباب.

باب ﴿ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ ﴾ [البقرة:١٣٣].

❁ حديث المسألـــة:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللهِ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: " الْكَرِيمُ ابْنُ الْكَرِيمِ ابْنِ الْكَرِيمِ ابْنِ الْكَرِيمِ يُوسُفُ ابْنُ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ – عَلَيْهِمُ السَّلَامُ"[1].

❁ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

« قوله: (باب ﴿ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ ﴾) كذا ثبت هذه الترجمة هنا وهي مكررة كما سبق قريبًا، والصواب أن حديثها تلو حديث الباب الذي يليها وهي من قصة يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ »[2].

❁ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر إسقاط ترجمة الباب ﴿ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ ﴾ من هذا الموضع، وأن حديثها يقع بعد حديث الباب الذي يليها، وذلك بقوله: « **والصواب** ».

۞ الدراســة والموازنـــــة:

ورد في المسألة روايتان:

الرواية الأولى: ثبوت ترجمة الباب ﴿ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ ﴾ بين

---

(١) صحيح البخاري (٢/ ٤٦٩) حديث رقم (٣٣٨٢).

(٢) فتح الباري (٦/ ٥٠٦).

بابي قوله تعالى ﴿ فَلَمَّا جَآءَ ءَالَ لُوطٍ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿٦١﴾ ﴾ [الحجر:٦٠] وقوله تعالى ﴿ لَّقَدْ كَانَ فِى يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ ﴿٧﴾ ﴾ [يوسف:٧] مع أنها مكررة قبل بابين.

وجاء تحتها في هذا الموضع حديث واحد يتعلق بنسب يوسف عليه السلام. وهي ثابتة في نسخ قليلة من الجامع الصحيح[1] .

الرواية الثانية: جاء فيها إسقاط ترجمة الباب ﴿ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ ﴾ إكتفاءً بثبوتها قبل بابين من هذا الموضع، ولأن حديثها مكرر في الباب الذي يليه وهو ﴿لَّقَدْ كَانَ فِى يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ ﴾.

وهي رواية أكثر رواة الجامع الصحيح[2]، كما قال العيني: « لا توجد في كثير من النسخ »[3]. وقد رجحها الحافظ ابن حجر موافقًا ابن الملقن[4]، ووافقهما العيني، والقسطلاني[5].

۞ الترجيح:

في ضوء ما سبق يترجح عندي - والله تعالى أعلم بالصواب- رجحان الرواية الثانية التي جاء فيها إسقاط ترجمة الباب ﴿ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ ﴾، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التالية:

---

(١) انظر: عمدة القاري (١٥/ ٢٧٦).

(٢) انظر: الجامع الصحيح " النسخة اليونينة": (٤/ ١٤٩) حديث رقم (٣٣٨٢) حيث على متنها رمز "لا" على لفظة باب، وهو إشارة إلى سقوط الجملة عند أصحاب الرمز الذي بعدها وهم أبو الوقت والكشميهني وأبو ذر الهروي، ورمز إلى " إلى" على آخر الحديث، وهو إشارة إلى آخر الساقط. وانظر: إرشاد الساري (٧/ ٣١٦).

(٣) عمدة القاري (١٥/ ٢٧٦).

(٤) انظر: التوضيح (١٩/ ٤٣٠).

(٥) انظر على التوالي: عمدة القاري (١٥/ ٢٧٦)، إرشاد الساري (٧/ ٣١٦).

* سقوطها عند الأكثرين من رواة الجامع الصحيح، والأكثر أولى بإصابة الحق.

* أن إسقاط ترجمة الباب ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ﴾ من هذا الموضع هو الأنسب للترجمة فقد تكررت قبل هذا الموضع ببابين، كما أنه الأليق لحديث الباب الذي تحتها؛ لأنه موجود في الباب الذي يليه مباشرةً وهو ﴿لَّقَدْ كَانَ فِى يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ كما يظهر.

* ترجيح طائفة من أهل العلم لهذه الرواية.



۞ (٣١) مسألة: اختلاف أراء أهل العلم في مناسبة ترجمة الباب مع الحديث:

باب ﴿يَعۡكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصۡنَامٖ لَّهُمۡ﴾ [الأعراف:١٣٨]

۞ حديث المسألـــة:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يُونُسَ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ كُنَّا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ نَجْنِي الْكَبَاثَ[1]، وَإِنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: **"عَلَيْكُمْ بِالأَسْوَدِ مِنْهُ، فَإِنَّهُ أَطْيَبُهُ"**. قَالُوا أَكُنْتَ تَرْعَى الْغَنَمَ قَالَ: **" وَهَلْ مِنْ نَبِيٍّ إِلاَّ وَقَدْ رَعَاهَا"**[2].

۞ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

« وأما حديث جابر في رعي الغنم فمناسبته للترجمة غير ظاهرة. وقال شيخنا ابن الملقن في شرحه: قال بعض شيوخنا لا مناسبة، قال شيخنا: بل هي ظاهرة لدخول عيسى فيمن رعى الغنم، كذا رأيت في النسخة، وكأنه سبق قلم وإنما هو موسى لا عيسى[3] وهذا مناسب لذكر المتن في أخبار موسى، وأما مناسبة الترجمة للحديث فلا، والذي يهجس في خاطري أنه كان بين التفسير المذكور وبين الحديث بياض أخلى لحديث يدخل في الترجمة ولترجمة تصلح لحديث جابر، ثم وصل ذلك كما في نظائره.... وقد تكلف بعضهم وجه المناسبة -وهو الكرماني- فقال وجه المناسبة بينهما أن بني إسرائيل كانوا مستضعفين جهالا ففضلهم الله على العالمين. وسياق الآية يدل

---

(١) الكَبَاثَ: هو النضيج من ثمر الأراك. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ١٣٩) [مادة كَبَثَ].

(٢) صحيح البخاري (٢/ ٤٧٧)، حديث رقم (٣٤٠٦).

(٣) (موسى) هو الصحيح والثابت في المطبوع الذي بأيدينا. انظر: التوضيح (١٩/ ٤٨١).

عليه -أي فيما يتعلق ببني إسرائيل- فكذلك الأنبياء كانوا أولًا مستضعفين بحيث أنهم كانوا يرعون الغنم انتهى. والذي قاله الأئمة أن الحكمة في رعاية الأنبياء للغنم ليأخذوا أنفسهم بالتواضع، وتعتاد قلوبهم بالخلوة، ويترقوا من سياستها إلى سياسة الأمم، وقد تقدم إيضاح هذا في أوائل الإجارة[1]، ولم يذكر المصنف من الآيات بالعبارة والإشارة إلا قوله: ﴿مُتَبَّرٌ مَّا هُمْ فِيهِ﴾ [الأعراف:١٣٩] ولا شك أن قوله: ﴿وَهُوَ فَضَّلَكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿١٤٠﴾﴾ [الأعراف:١٤٠] إنما ذكر بعد هذا فكيف يحمل على أنه أشار إليه دون ما قبله فالمعتمد ما ذكرته. ونقل الكرماني عن الخطابي قال: أراد أن الله لم يضع النبوة في أبناء الدنيا والمترفين منهم، وإنما جعلها في أهل التواضع كرعاة الشاة وأصحاب الحرف. قلت: وهذه أيضا مناسبة للمتن لا لخصوص الترجمة »[2].

❁ **ترجيح الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ اللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر أن بين ترجمة الباب وبين حديثها بياض أُخلي لحديث يدخل في الترجمة ولترجمة تصلح للحديث، وذلك بقولة: « **فالمعتمد ما ذكرته** ».

۞ الدراسة والموازنة:

ورد في المسألة عدة أقوال:

القول الأول: أن وجه المناسبة بين ترجمة الباب وحديث جابر ظاهرة، وهي أن موسى عليه السلام من ضمن الأنبياء الذين رعوا الغنم، قاله ابن الملقن[3].

وقد وجه الحافظ ابن حجر قوله هذا بأنه مناسب لذكر الحديث في أخبار موسى لا أن الحديث مناسب لترجمة الباب، ثم إن مناسبة حديث جابر لقصص موسى هي

---

(١) انظر: فتح الباري (٤/ ٥٥٨).

(٢) فتح الباري (٦/ ٥٣٣-٥٣٤).

(٣) انظر: التوضيح (١٩/ ٤٧٩).

من جهة عموم قوله: " **وَهَلْ مِنْ نَبِيٍّ إِلاَّ وَقَدْ رَعَاهَا**" فدخل فيه موسى عليه السلام وإن خُص في بعض طرق الحديث "**بَعَثَ اللهُ مُوسَى وَهُوَ رَاعِي غَنَمٍ**"[1].

القول الثاني: أنه لا توجد مناسبة بين حديث جابر وبين ترجمة الباب، لأنه كان بينهما بياض أُخلي لحديث يدخل تحت الترجمة، ولترجمة تصلح لحديث جابر.

وهذا ما رجحه الحافظ ابن حجر، مؤيدًا قوله بصنيع راوي الجامع الصحيح (النسفي): حيث أنه حذف ترجمة الباب وما فيها من تفاسير موقوفة كما هو الأغلب من عادته، واقتصر على قوله: (باب) كالفصل للباب المترجم، ثم ذكر حديث جابر، وهذا دال على عدم وجود التناسب بين الترجمة وحديثها.

وممن وافق الحافظ ابن حجر فيما ذهب إليه من ترجيح الإمام العيني مستأنسًا بأن الأبواب الثلاثة التي قبل هذا الباب بلا تراجم كالفصول وذلك بإقتصارها على كلمة (باب)، فحينئذٍ هو كالفصل من باب قول الله تعالى: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف:١٤٢] وتكون مناسبة حديث جابر له من حيث إن فيه حالة من حالات موسى عليه السلام لدخوله في عموم قوله: "**مِنْ نَبِيٍّ إِلاَّ وَقَدْ رَعَاهَا**" لاسيما وأنه وقع التصريح برعي موسى الغنم عند النسائي كما سبق[2]، ووافقهما على ذلك: الإمام القسطلاني[3].

القول الثالث: أن وجه المناسبة بينهما يظهر في أن بني إسرائيل كانوا مستضعفين جهالاً ففضلهم الله على العالمين. وسياق الآية يبين ذلك؛ فكذلك الأنبياء كانوا أولا مستضعفين بحيث أنهم كانوا يرعون الغنم ثم اصطفاهم الله بالنبوة.

(١) أخرجه النسائي في سننه الكبرى : كتاب التفسير باب سورة طه (١٠/ ١٧١) حديث رقم (١١٢٦٢)، والطيالسي في مسنده (٢/ ٦٤٥) حديث رقم (١٤٠٧)، والبخاري في الأدب المفرد (ص٢٠٢) حديث رقم (٥٧٧) جميعهم من طرق عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن ابن حَزْن. قال الحافظ ابن حجر: رجال إسناده ثقات. الفتح (٦/ ٥٣٤)، وقال الشيخ الألباني: صحيح. انظر: الأدب المفرد (حاشية ص٢٠٢).

(٢) انظر: عمدة القاري (١٥/ ٣٠٢).

(٣) انظر: إرشاد الساري (٧/ ٣٤٨).

قاله الكرماني[1].

وقد رده الحافظ ابن حجر مستنيرًا بما عليه أهل العلم في الحكمة من رعاية الأنبياء للأغنام، لتعتاد أنفسهم على التواضع، وتصفى قلوبهم بالخلوة، وليرتقوا من سياسة الغنم بالنصيحة إلى سياسة الأمم بالهداية والشفقة[2]، ومنبهًا على أن المصنف لم يذكر من بين آيات ترجمة الباب ما يدل على الفضل، واكتفى من سورة الأعراف بقوله: ﴿مُتَبَّرٌ مَّا هُمْ فِيهِ﴾ أما آية ﴿وَهُوَ فَضَّلَكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٤٠﴾﴾ فإنها بلا شك بعدها فكيف يُحمل على أنه أشار إليها دون التي قبلها؟ وهذا كما لا يخفى فيه تكلف في إظهار المناسبة، وكما قال الإمام العيني: «فيه تعسف وتكلف وتوجية غير طائل»[3].

القول الرابع: أن وجه المناسبة بين ترجمة الباب وحديث جابر هي أن الله لم يضع النبوة في أبناء الدنيا والمترفين منها، وإنما جعلها في أهل التواضع كرعاة الشاء وأصحاب الحرف. قاله الخطابي[4]، وقد نقله عنه الحافظ قطب الدين الحلبي (ت:٧٣٥هـ) لكن يفهم من كلامه أنه لم يجنح إلى هذا القول، حيث قال: « ينظر في وجه مناسبة هذا الحديث للترجمة »[5].

ولقد وجه الحافظ ابن حجر هذه المناسبة كما وجه مناسبة شيخة ابن الملقن، بأنها تتعلق بمناسبة المتن مع موسى لا بخصوص الترجمة.

---

(١) انظر: الكواكب الدراري (١٤/ ٥٦).

(٢) انظر: إكمال المعلم (٦/ ٥٣٦)، كشف المشكل من حديث الصحيحين (٣/ ٩)، شرح النووي على مسلم (١٤/ ٦)، شرح المشكاة (٩/ ٢٨٤٥).

(٣) انظر: عمدة القاري (١٥/ ٣٠٢).

(٤) انظر: أعلام الحديث (٣/ ١٥٥٤).

(٥) انظر: فتح الباري (٦/ ٥٣٤).

۞ الترجيـــــح:

بناءً على ما سبق من الأقوال يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب- رجحان القول الثاني وهو أنه لا توجد مناسبة بين ترجمة الباب وبين حديث جابر في رعي الغنم، وأن كلاً منهما كان في طُرَّة خالية حتى يجد المصنف الحديث المناسب للترجمة، والترجمة التي تصلُح للحديث، لكن المنية اخترمته قبل ذلك، فوصل بينهما من جاء بعده ظنًا منه أن موضعهما صحيح. وهو ما هجس في خاطر الحافظ ابن حجر ورجحه؛ وذلك للأسباب التالية:

* وجاهة قول الحافظ ابن حجر، حيث أن البعد و التنافر واضح بين ترجمة الباب والحديث، لاسيما وأن له نظائر في الجامع الصحيح - وإن كانت قليلة-[1] وهي كما قال مقدمة الفتح: « قاعدة يُفزع إليها حيث يتعسر وجه الجمع بين الترجمة والحديث »[2].

* صنيع الراوي النسفي أحد رواة الجامع الصحيح في نسخته ؛ يؤكد ذلك.

* موافقة الإمامان العيني والقسطلاني لما ذهب إليه الحافظ ابن حجر؛ يقوي ترجيحه.

يؤيد ما سبق:

* وضوح ما عليه الأقوال الأخرى من التكلف في استخراج المناسبة أو اقتصارها على مناسبة حديث جابر في رعي الأغنام بالنسبة لموسى عليه السلام وأخباره، دون مناسبتها لترجمة الباب.



(١) انظر على سبيل المثال: (٣/ ٢٦)، (٦/ ٥٤)، (٦/ ١٤٩)، (١٢/ ٥٠٢).

(٢) هدي الساري (ص١١).

❁ (٣٢) مسألة في بيان وصل رواية " قَالَ: وَأَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامٍ" الواردة عقب حديث الباب.

باب وفاة موسى .

❁ حديث المسألــــة:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: " أُرْسِلَ مَلَكُ الْمَوْتِ إِلَى مُوسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ... الحديث".

قَالَ: وَأَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامٍ حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ[(١)].

❁ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

« قوله: " قَالَ: وَأَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامٍ إلخ" هو موصول بالإسناد المذكور، ووهم من قال إنه معلق، فقد أخرجه أحمد عن عبد الرزاق عن معمر[(٢)]، ومسلم عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق كذلك[(٣)]، وقوله في آخره: " نَحْوَهُ " أي أن رواية معمر عن همام بمعنى روايته عن ابن طاوُس لا بلفظه »[(٤)].

❁ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر أن رواية معمر عن همام الواردة عقب حديث الباب موصولة بالإسناد المذكور أول الحديث؛ وذلك من خلال تضعيفه لمن قال بتعليقه؛

---

(١) صحيح البخاري (٢/ ٤٧٨) حديث رقم (٣٤٠٧).

(٢) في مسنده (٢/ ٣١٥) حديث رقم (٨١٥٧).

(٣) في صحيحة: كتاب الفضائل باب من فضائل موسى عليه السلام (٤/ ١٨٤٣) حديث رقم (٢٣٧٢) عن محمد بن رافع.

(٤) فتح الباري (٦/ ٥٣٨).

حيث قال: « هو موصول بالإسناد المذكور، ووهم من قال إنه معلق ».

۞ الدراسة والموازنة:

ورد في حال سند" قَالَ: وَأَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامٍ" ثلاث أقوال:

القول الأول: أن قوله: " قَالَ: وَأَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامٍ" متصل مرفوع.

فقد أخرجه البخاري[1]، ومسلم[2]، وعبد الرزاق[3]، وأحمد[4]، وهمام[5]، وابن أبي عاصم[6]، وابن حبان[7]، والبيهقي[8]، والبغوي[9]، جميعهم من طرق عن عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام حدثنا أبو هريرة عن النبي ﷺ.

القول الثاني: أن حال سند قوله: " قَالَ: وَأَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامٍ" معلق مرفوع.

فقد ذكره معلقًا راوي صحيح مسلم أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان؛ حيث قال: "قال أبو إسحاق: حدثنا محمد بن يحيى حدثنا عبد الرَّزَّاقِ أخبرنا مَعمَرٌ

---

(١) صحيح البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء باب وفاة موسى (٢/ ٤٧٨) حديث رقم (٣٤٠٧).

(٢) سبق ذكره بأول المسألة.

(٣) في مصنفه (١١/ ٢٧٥) حديث رقم (٢٠٥٣١).

(٤) سبق ذكره بأول الممسألة.

(٥) في صحيفته (ص٤٣) حديث رقم (٥٩) عن أحمد بن يوسف السلمي.

(٦) في السنة (١/ ٢٦٦) حديث رقم (٦٠٠) عن سلمة بن شبيب.

(٧) في صحيحه: كتاب التاريخ باب بدء الخلق (١٤/ ١١٦)حديث رقم (٦٢٢٤) عن ابن أبي السَّرِيِّ محمد بن المتوكل.

(٨) في الأسماء والصفات (٣/ ٧٠) عن أحمد بن منصور الرمادي.

(٩) في شرح السنة (٥/ ٢٦٥) عن أحمد بن يوسف السلمي.

* إيراد هذا القول زيادة تقتضيها المسألة.

بمِثْلِ هذا الحديث "[1].

القول الثالث*: أن قوله: " قَالَ: وَأَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّام" متصل موقوف على أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

حيث أخرجه الإمام أحمد في مسنده وفيه: حدثنا عبد الله حدثنى أبي حدثنا حسَنٌ حدثنا ابن لَهِيعَةَ حدثنا أبو يونُسَ عن أبي هُرَيْرَةَ -قال أبي لم يرْفَعْهُ- قال: "جاء ملَكُ المْوْتِ إلى مُوسى..." الحديث[2].

۞ الترجيـــــــح:

في ضوء ما سبق يترجح عندي - والله تعالى أعلم بالصواب - القول الأول وهو أن حال سند قوله: " قَالَ: وَأَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامٍ إلخ" الوارد عقب حديث الباب، متصل مرفوع إلى النبي ﷺ، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التالية:

* اتفاق الشيخان في صحيحهما على اتصاله، وما اتفق عليه الشيخان مقدم على ما سواه.

* ثبوت هذا السند متصلًا مرفوعًا في أكثر دواوين السنة المطهرة ؛ مما يعضد ترجيحه.

* إقرار أصحاب الأطراف، والتخريج على اتصاله ورفعه عن النبي ﷺ[3].

---

(١) صحيح مسلم: كتاب الفضائل باب من فضائل موسى عليه السلام (٤/ ١٨٤٣) حديث رقم (٢٣٧٢) عن محمد بن يحي الذهلي.

•إيراد هذا القول زياده تقتضيه المسالة.

(٢) مسند الإمام أحمد (١٤/ ٢٦٥) حديث رقم (٨٦١٧) قال محققو المسند: رجاله ثقات رجال الصحيح غير ابن لهيعة.

(٣) انظر على سبيل المثال: تحفة الأشراف (١٠/ ٤٠٤)، تغليق التعليق (٢/ ٨).

يؤيد ما سبق:

* أن الأقوال الأخرى المخالفة تعد مرجوحة، وبيانها كالتالي:

القول الثاني: المذكور في صحيح مسلم، والذي وقع فيه السند معلق مرفوع، فقد اتضح لي من خلال البحث أنها من زيادات راويه أبو إسحاق إبراهيم بن محمد كما ذكر الدكتور: عبد الله بن محمد حسن دمفو في بحثه بعنوان: (إبراهيم بن محمد بن سفيان روايته، وزياداته، وتعليقاته على صحيح مسلم)[1] وليس من معلقات صحيح مسلم، لذلك وّهم الحافظ ابن حجر من ظن تعليقه لوجود «قال» إذ أنها من زيادات راوي صحيح مسلم أبي إسحاق على مسلم، لاسيما وأن الشيخ علي بن حسن الحلبي لم يذكرها في كتابه (تغليق التعليق على صحيح مسلم).

أما **القول الثالث**: الوارد في مسند الإمام أحمد وفيه أن السند متصل موقوف، ففي إسناده ابن لَهيعَة وتبين أن غالب أقوال أهل الجرح والتعديل فيها تضعيف له[2] والله أعلم.



(١) انظر: إبراهيم بن محمد بن سفيان روايته، وزياداته، وتعليقاته على صحيح مسلم، مجلة الجامعة الإسلامية (العدد ١١١) (ص٢٠٦).

(٢) على سبيل المثال: قال الإمام أحمد: ما حديث ابن لهيعة بحجة، وقال النسائي: ليس بثقة. وقال ابن معين: كان ضعيفا لا يحتج بحديثه. انظر: تهذيب الكمال (١٥/ ٤٨٧)، تهذيب التهذيب (٥/ ٣٢٨).

❁ (٣٣) مسألة في بيان الراجح في لطم موسى لعين ملك الموت عَلَيْهِمَا السَّلَامُ.

الباب السابق

❁ حديث المسألـــة:

روى الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ فقال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "أُرْسِلَ مَلَكُ الْمَوْتِ إِلَى مُوسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فَلَمَّا جَاءَهُ صَكَّهُ[1]، فَرَجَعَ إِلَى رَبِّهِ، فَقَالَ: أَرْسَلْتَنِي إِلَى عَبْدٍ لاَ يُرِيدُ الْمَوْتَ. قَالَ: ارْجِعْ إِلَيْهِ، فَقُلْ لَهُ يَضَعُ يَدَهُ عَلَى مَتْنِ ثَوْرٍ[2]، فَلَهُ بِمَا غَطَّتْ يَدُهُ بِكُلِّ شَعَرَةٍ سَنَةٌ. قَالَ: أَيْ رَبِّ، ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: ثُمَّ الْمَوْتُ. قَالَ: فَالآنَ. قَالَ: فَسَأَلَ اللهَ أَنْ يُدْنِيَهُ مِنَ الأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ رَمْيَةً بِحَجَرٍ. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **لَوْ كُنْتُ ثَمَّ لأَرَيْتُكُمْ قَبْرَهُ إِلَى جَانِبِ الطَّرِيقِ[3] تَحْتَ الْكَثِيبِ[4] الأَحْمَرِ**". قَالَ وَأَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامٍ حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ -نَحْوَهُ-[5].

❁ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

« قوله: (قَالَ وَأَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامٍ إلخ)... زعم بعضهم أن معنى قوله: "فَقَأَ عَيْنَه" أي أبطل حجته، وهو مردود بقوله في نفس الحديث "فَرَدَّ اللهُ عَيْنَهُ" وبقوله: "لَطَمَه وصَكَّه" وغير ذلك من قرائن السياق. وقال ابن قتيبة(ت:٢٧٦هـ)[6]:

---

(١) الصك هو: ضرب الوجه برؤوس الأصابع. انظر: كشف المشكل (٣/ ٤٤٣).

(٢) مَتْنِ ثَوْرٍ: أي ظهره. انظر: شرح النووي على مسلم (١٥/ ١٢٨).

(٣) إِلَى جَانِبِ الطَّرِيقِ: أي طريق بيت المقدس. انظر: المفهم (٦/ ٢٢٢).

(٤) الْكَثِيبِ: هو ما اجتمع من الرمل وارتفع. انظر: تفسير غريب ما في الصحيحين (ص١٩٤).

(٥) صحيح البخاري (٢/ ٤٧٨) حديث رقم (٣٤٠٧).

(٦) في تأويل مختلف الحديث (ص٤٠٢).

« إنما فقأ موسى العين التي هي تخييل وتمثيل وليست عينًا حقيقة، ومعنى رد الله عينه أي أعاده إلى خلقته الحقيقية »، وقيل على ظاهره، ورد الله إلى ملك الموت عينه البشرية ليرجع إلى موسى على كمال الصورة فيكون ذلك أقوى في اعتباره وهذا هو المعتمد. وجوز ابن عقيل(ت:٥١٣هـ)[١] أن يكون موسى أذن له أن يفعل ذلك بملك الموت وأمر ملك الموت بالصبر على ذلك كما أمر موسى بالصبر على ما يصنع الخضر »[٢].

❁ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر أن لطم موسى لملك الموت عَلَيْهِمَا ٱلسَّلَامُ وفقأه لعينه التي في صورة بشر كان على ظاهره؛ لأنه لم يكن يعرفه وإنما ظنه شخصًا معتديًا قد دخل بيته بغير إذنه، وذلك بقوله: « **وهذا هو المعتمد** ».

۞ الدراسة والموازنة:

ورد في المسألة عدة أقوال:

القول الأول:أن ملك الموت لما جاء إلى دار موسى في صوره بشر؛ يريد قبض روحه لم يعرفه موسى، فلطمه مدافعًا عن نفسه، مما أدى إلى فقء عينه البشرية - وقد أباح الشارع ذلك- فأعاد الله تعالى تلك العين البشرية للملك عند مجيئه الثاني.

وقد رجح هذا القول طائفة من أهل العلم، منهم: ابن خزيمة[٣]، وابن حبان، والخطابي، والبغوي، والمازري (ت:٤٧٨هـ)، والقاضي عياض، وابن الجوزي،

---

(١) نسبه له ابن الجوزي في كشف المشكل (٣/ ٤٤٤)، وابن حجر في الفتح (٦/ ٥٣٨).

(٢) انظر: فتح الباري (٦/ ٥٣٨).

(٣) لم أعثر عليه في كتابيه الصحيح، والتوحيد، ويظهر أنه في كتابه التوكل؛ وهو مفقود. انظر: معجم المصنفات الواردة في الفتح (ص١٤٧). وقد نسب القول إليه: ابن بطال في شرحه (٣/ ٣٢٢)، القاضي عياض في إكمال المعلم (٧/ ٣٥٣)، والقرطبي في المفهم (٦/ ٢٢١).

وابن كثير، وابن الوزير(ت:٨٤٠هـ)[١].

يقول الخطابي: « مناوشة موسى لملك الموت كانت وهو يراه بشرًا، ولما عاد الملك إلى ربه مستثْبتًا أمره فيما جرى عليه، رد الله عليه عينه، وأعاده رسولاً إليه بالقول المذكور في الخبر؛ ليعلم نبي الله إذا رأى صحة عينه المفقوءة وعودة بصرة الذاهب أنه رسول الله بعثه لقبض روحه، فاستسلم حينئذٍ لأمره وطاب نفسًا بقضائه »[٢].

ثم قال المازري: فإن قيل: « فقد رجع إليه ثانية واستسلم موسى إليه، فدّل على معرفته به، قلنا: قد يكون آتاه في الثانية بآية وعلامة علم بها أنه ملك الموت، وأنه من قِبَل الله، فأستسلم لأمر الله، ولم يأته أولاً بآية يعرفه بها، فكان منه ما كان »[٣].

و هذا ما اعتمده الحافظ ابن حجر معللاً؛ بأن في رجوع عين الملك البشرية كما كانت أقوى في الاعتبار لموسى[٤].

ووافقه القسطلاني؛ حيث قال: « لطمه على عينه التي ركبت في الصورة البشرية دون الصورة الملكية، ففقأها »[٥]، وتبعهم المعلمي (ت:١٣٨٦هـ)[٦].

القول الثاني: أنه لما جاءه في صوره بشر وهي صورة تمثيل وتخييل، لطمه موسى فأذهب عينه التي هي تمثيل وتخييل، لا حقيقة، ثم أعاده الله إليه في خلقته الحقيقية الملكية.

---

(١) انظر على التوالي: صحيح ابن حبان (١٤/ ١١٢) حديث رقم (٦٢٢٣)، أعلام الحديث (١/ ٦٩٨-٧٠٠)، شرح السنة (٥/ ٢٦٧)، المعلم (٣/ ٢٣٢)، إكمال المعلم (٧/ ٣٥٢)، كشف المشكل (٣/ ٤٤٤)، البداية والنهاية (١/ ٣٧٠)، الروض الباسم (٢/ ٤٧٦-٤٨٠).

(٢) انظر: أعلام الحديث (١/ ٧٠٠).

(٣) انظر: المعلم (٣/ ٢٣٢).

(٤) انظر: فتح الباري (٦/ ٥٣٨).

(٥) انظر: إرشاد الساري (٧/ ٣٥٠).

(٦) انظر: الأنوار الكاشفة (ص٣٠٣، ٣٠٤).

رجحه ابن قتيبة، فقال: « قد جعل الله سبحانه للملائكة من الاستطاعة أن تتمثل في صور مختلفة، ولما تمثل ملك الموت لموسى عليه السلام وهذا مَلَكُ الله وهذا نبيُ الله وجاذبه لطمه موسى لطمة أذهبت العين التي هي تخييل وتمثيل، وليست حقيقة، وعاد ملك الموت عليه السلام إلى حقيقة خلقته الروحانية، كما كان، لم ينتقص منه شيء ».(١)

القول الثالث: أن موسى قد أُذن له بهذا الفعل أي اللطم؛ ابتلاءً وامتحانًا للملطوم وهو ملك الموت. جنح إليه ابن عقيل؛ فقال: « يجوز أن يكون قد أُذن له في ذلك الفعل، وابتلى ملك الموت بالصبر عليه، كقصة الخضر مع موسى »(٢)؛ حيث أُمر بالصبر على ما يصنع الخضر.

القول الرابع: أن هذا من باب المجاز؛ والمراد أن موسى عليه السلام قد ناظره وحاجه فغلبه في الحجه. ذهب إليه ابن فورك (ت:٤٠٦هـ)، فقال: « وأعلم أن للعرب في نحو ذلك إستعارات يعرف معانيها ومجاري خطابها فيها المتوسع في إستقراء كلامهم والمتبحر في المعرفة بلغاتهم، فإذا كانت اللطم مستعملة عندهم على أمرين: أحدهما أن يراد به عين الجارحة وإدخال النقص فيها، والثاني أن يراد به عين الشيء وذاته ويراد بالعور محقه ومحوه لم ينكر أن يكون معنى الكلام محمولا عليه على معنى التوسع، وقد يقول القائل عورت عين هذا الأمر إذا رده تشبيها لمن أدخل نقصا على العين التي هي حدقة »(٣).

القول الخامس: أن موسى عليه السلام لطم ملك الموت وهو يعرفه؛ لأنه جاء لقبض روحه من قبل أن يخيره، وكان موسى يعلم أن الأنبياء لا تُقبض حتى تُخير.

وهذا ما رجحه القرطبي؛ حيث قال: « وقد أظهر لي ذو الطول والإفضال

(١) انظر: تأويل مختلف الحديث (ص٤٠٢،٤٠١).

(٢) نسبه له ابن الجوزي في كشف المشكل (٣/ ٤٤٤)، وابن حجر في الفتح (٦/ ٥٣٨).

(٣) انظر: مشكل الحديث (ص٣١٤).

وجهًا حسنًا يحسم مادة الإشكال؛ وهو أن موسى عَرَف ملك الموت، وأنه جاء ليقبض روحه، لكنه جاء مجيء الجازم بأنه قد أُمر بقبض روحه من غير تخيير، وعند موسى ما قد نص عليه نبينا ﷺ من: "أن الله تعالى لا يقبض روح نبي حتى يخيره"(1) فلـمَّا جاءه على غير الوجه الذي أُعلم به، بادر بشهامته، وقوة نفسه إلى أدب ملك الموت، فلطمه فانفقأت عينه، امتحانًا لملك الموت؛ إذ لم يُصرِّح له بالتخيير، ومما يدل على صحة هذا: أنه لما رجع إليه ملك الموت، فخيَّره بين الحياة والموت، اختار الموت واستسلم، وهذا الوجه - إن شاء الله - أحسن ما قيل فيه وأسلم»(2).

۞ الترجيح:

بالنظر والتتبع فيما سبق يترجح عندي - والله تعالى أعلم بالصواب- القول الأول، وهو أن موسى حينما لطم ملك الموت ففقأ عينه، لم يكن يعرف أنه ملك الموت، وإنما ظنه شخصًا معتديًا، وقد دخل داره بغير إذنه، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التالية:

* أن نصوص الكتاب والسنة تثبت وتوضح بأن الملائكة تتمثل على هيئة بشر، فيراهم بعض الأنبياء ولا يعرفونهم بل ويظنونهم من بني آدم، كدخولهم على إبراهيم عليه السلام حين أرادوا إهلاك قوم لوط فقال: ﴿إِنَّكُمْ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [الحجر:٦٢] وقال: ﴿فَلَمَّا رَءَآ أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا۟ لَا تَخَفْ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمِ لُوطٍ ﴿٧٠﴾﴾ [هود:٧٠]، ومثله لوط عليه السلام، فإنه لو عرف الملائكة حين أتوه في صورة آدميين

---

(1) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها قالت: " كُنْتُ أَسْمَعُ أَنَّهُ لاَ يَمُوتُ نَبِيٌّ حَتَّى يُخَيَّرَ بَيْنَ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، فَسَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ -وَأَخَذَتْهُ بُحَّةٌ- يَقُولُ: ﴿مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم﴾ [سورة النساء:٦٩] الآيَةَ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ خُيِّرَ" أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب المغازي باب مرض النبي ﷺ ووفاته (٣/ ١٨٢) حديث رقم (٤٤٣٥) ومسلم في صحيحه: كتاب فضائل الصحابة باب فضل عائشة (٤/ ١٨٩٣) حديث رقم (٢٤٤٤).

(2) انظر: المفهم (٦/ ٢٢١-٢٢٢).

لما خاف عليهم من قومه. وكذلك السنة جاءت بما يثبت أن نبينا محمد ﷺ جاءه جبريل في صورة رجل يسأله عن مراتب الدين، حتى قال الرسول ﷺ في آخر الحديث: " هذا جِبْرِيلُ جاء لِيُعَلِّمَ الناس دِينَهُمْ "[1].

* ما جاء في شريعتنا من جواز فقوء عين الناظر دارًا بغير إذن صاحبها، فعن رسول الله ﷺ أنه قال: "**مَنْ اطَّلَعَ فِي بَيْتِ قَوْمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ فَقَدْ حَلَّ لَهُمْ أَنْ يَفْقَئُوا عَيْنَهُ**"[2] فلا مانع من أن يكون ذلك أيضًا في شريعة موسى، وكما هو معلوم أن الشرائع تتفق في بعض الأحكام[3] لا سيما وأن موسى لم يُلم على هذا الفعل، مع أن الأنبياء لا يُقَرُّون على خطأ[4]، وقد ردَّ الله تعالى لملك الموت عينه؛ حتى يكون ذلك أقوى لموسى في الاعتبار[5].

* سياق الحديث، فهو دال على أن موسى عليه السلام حين لطمه لم يكن يعرفه البتة، لكن لما عاد عليه السلام بعين صحيحه، عرف أنه رسول من عند الله، ولم يصنع به كما صنع في المرة الأولى، بل سلَّم الأمر واختار الموت، ولو كان قد عرفه من المرة الأولى لكان

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الإيمان باب سؤال جبريل النبي عن الإيمان والإسلام والإحسان وعلم الساعة (١/ ٣٣) حديث رقم (٥٠)، ومسلم في صحيحه: كتاب الإيمان باب الإيمان والإسلام والإحسان (١/ ٣٩) حديث رقم (٩) واللفظ له.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه:كتاب الديات باب من اطلع في بيت قوم ففقئوا عينه فلا دية له (٤/ ٢٧٤) حديث رقم (٦٩٠٢)، ومسلم في صحيحه:كتاب الآداب باب تحريم النظر في بيت غيره (٣/ ١٦٩٩) حديث رقم (٢١٥٨) واللفظ له.

(٣) انظر: صحيح ابن حبان (١٤/ ١١٢).

(٤) منهاج السنة لابن تيمية (١/ ٤٧٢) حيث قال بأن جمهور أهل السنة: (متفقون على أنهم – أي الأنبياء- لا يقرون على خطأ في الدين أصلًا ولا على فسوق ولا كذب، ففي الجملة كل ما يقدح في نبوتهم وتبليغهم عن الله فهم متفقون على تنزيههم عنه).

(٥) فتح الباري (٦/ ٥٣٨).

اختار ذلك. لذا يقول ابن حبان[1]: «لو كانت المرة الأولى عرفه موسى أنه ملك الموت لاستعمل ما استعمل في المرة الأخرى عند تيقنه وعلمه به».

* لما عُرِف من طبع موسى عليه السلام فيما دل عليه القرآن الكريم من الحدة والشدة، والأخذ بالأقوى، كما قص علينا ما كان من وكزه القبطي الذي قضى عليه[2]، وما كان من غضبه عند إلقائه الألواح[3]، وأخذه برأس أخيه ولحيته يجره إليه؛ لما رأى عبادة قومه للعجل في غيابه، وأخوه يسترحمه بقوله: ﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِيٓ إِنِّي خَشِيتُ أَن تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي ۝٩٤﴾ [طه:٩٤][4]، وهكذا هنا حينما لطم وجه ملك الموت لظنه شخصًا معتديًا، ولما عرف في المرة الثانية أنه ملك الموت، سلَّم الأمر لربه.

* كثرة القائلين به من أهل العلم؛ مما يقوي ترجيحه على غيره.

يؤيد ما سبق:

* أن الأقوال الأخرى لم تسلم من المعارضة، وبيانها كالتالي:

القول الثاني: وهو أن العين التي فقأها موسى عليه السلام، إنما هي تمثيل وتخييل، لا عينًا حقيقية، لأن ما تنتقل الملائكة إليه من الصور ليس على الحقائق، وإنما هو تمثيل وتخييل؛ وعليه فإنه يقتضي بذلك أن كل صورة رآها الأنبياء من الملائكة إنما هي مجرد تمثيل وتخييل لا حقيقة لها، وهذا كما هو معلوم باطل؛ فقد رأى النبي ﷺ جبريل على صورته التي خلق عليها، قد سد عِظَم خَلْقِه ما بين السماء والأرض، كما جاء في

---

(١) في صحيحه (١٤/ ١١٥) حديث رقم (٦٢٢٣).

(٢) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [سورة القصص:١٥]

(٣) إشارة لقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا قَالَ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي مِنۢ بَعْدِيٓ أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ وَأَلْقَى ٱلْأَلْوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُۥٓ ...﴾ [سورة الأعراف:١٥٠]

(٤) انظر: أعلام الحديث (١/ ٦٩٨-٦٩٩)، شرح السنة (٥/ ٢٦٧).

الصحيحين من حديث عائشة أنها أول من سأل النبي ﷺ عن قوله: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ بِٱلْأُفُقِ ٱلْمُبِينِ ﴿٢٣﴾﴾ [التكوير:٢٣]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾﴾ [النجم:١٣] فقال: " إِنَّمَا هُوَ جِبْرِيلُ لَمْ أَرَهُ عَلَى صُورَتِهِ الَّتِي خُلِقَ عَلَيْهَا غَيْرَ هَاتَيْنِ الْمَرَّتَيْنِ، رَأَيْتُهُ مُنْهَبِطًا مِنْ السَّمَاءِ سَادًّا عِظَمُ خَلْقِهِ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْض "[1].

ولهذا قال القرطبي: « لا يلتفت لهذا القول؛ لظهور فساده، فإنَّه يؤدي إلى أن ما يراه الأنبياء من صور الملائكة لا حقيقة له، وهو قول باطل بالنصوص المنقولة والأدلة المعقولة »[2]. ثم إنه لا يزول الإشكال، لأنه يمكن أن يُقال: إذا كان قد علم أنه ملك، وأن ذلك تخييل، فلماذا يلطمه، ويقابله بهذه المقابلة! التي لا تليق بنبي[3].

أما القول الثالث: وهو أن موسى قد أُذن له بالفعل، ابتلاءً وامتحانًا لملك الموت، فالجواب عنه، أن يقال: إن كان المراد بالإذن هنا: الإذن الكوني القدري، فهو صحيح، لكن ليس جوابًا، لأن كل شيء يقع فهو بإذن الله تعالى الكوني القدري.

وإن كان المراد: الإذن الشرعي – وهو الأقرب– فهو محتمل لكن ينقصه الدليل. والله أعلم.

وقد رده القرطبي بقوله: « هذا ليس بجواب، فإنه إنما وقع الإشكال في صدور سبب هذا الامتحان من موسى، وكيف يجوز وقوع مثل هذا؟ »[4].

وأما القول الرابع: وهو أن المراد من أن موسى لطم ففقأ عين الملك، أي ناظرة

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب بدء الخلق باب إذا إذا قال أحدكم آمين والملائكة في السماء، فوافقت إحداهما الأخرى، غُفر له ما تقدم من ذنبه (٢/ ٤٢٩) حديث رقم (٣٢٣٤)، ومسلم في صحيحه: كتاب الإيمان باب معنى قول الله عز وجل: ﴿ولَقَد رآه نزلَةً أُخرى﴾ (١/ ١٥٩) حديث رقم (١٧٧) واللفظ له.

(٢) انظر: المفهم (٦/ ٢٢١).

(٣) انظر: المعلم (٣/ ٢٣١).

(٤) المفهم (٦/ ٢٢١).

فغلبه وألزمه بالحجة، مردود بالآتي:

▪ ما اقتضاه السياق من قرآئن تدل على رده. قال الحافظ ابن حجر: « وهو مردود بقوله في نفس الحديث **"فَرَدَّ اللهُ عَيْنَهُ"** وبقوله: **"لَطَمَه وصَكَّه"** وغير ذلك من قرائن السياق »[1].

▪ أن الحمل على الحقيقية أولى فتُقدم على المجاز[2].

▪ لو كان معنى فقأ عينه أي ألزمه بالحجة لما رجع إليه ليقبض روحه؛ لأن الحجة قد لزمته في ترك قبض روحه.

وأما **القول الخامس**: وهو أن موسى لطم ملك الموت وهو يعرفه؛ لأنه لم يُخيِّره، يرده ما يلي:

▪ استبعاد أن يصدر هذا الفعل من نبي كليم إلى ملك كريم - مرسل من رب العالمين- وهو يعرفه، فإن هذا مما يُنزه عنه الأنبياء، وكل قول يطعن في عصمة النبوة ومقام الرسالة مردود.[3]

▪ القول به لا يحسم مادة الإشكال، لأن الله تعالى أخبر عن شأن الملائكة أنهم ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴿٦﴾﴾ [التحريم:٦]، فلماذا خالف ملك الموت هنا، ولم يُخيِّر موسى؟!.

لهذا قال الحافظ ابن حجر: « فيه نظر، لأنه يعود أصل السؤال، فيقال: لِمَ أقدم ملك الموت على قبض نبي الله وأخل بالشرط؟! »[4].



(١) فتح الباري (٦/ ٥٣٨).

(٢) فتح الباري (٤/ ٤١٨)، (١١/ ٢٢).

(٣) انظر: قواعد الترجيح لحسين الحربي (١/ ٣٢٨).

(٤) فتح الباري (٦/ ٥٣٨).

❁ (٣٤) مسألة: بيان اختلاف روايات الجامع الصحيح في ترجمة الباب .

باب قوله: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ﴾ **إلى قوله** ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلٗا﴾ [النساء:١٧١][١].

❁ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

« قوله: (باب قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ﴾ إلى ﴿وَكِيلٗا﴾) قال عياض: وقع في رواية الأصيلي ﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ ولغيره بحذف﴿قُلۡ﴾ وهو الصواب[٢]. قلت: هذا هو الصواب في هذه الآية التي هي من سورة النساء لكن قد ثبت ﴿قُلۡ﴾ في الآية الأخرى في سورة المائدة ﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ﴾ الآية [المائدة:٧٧]، ولكن مراد المصنف آية سورة النساء بدليل إيراده لتفسير بعض ما وقع فيها فالإعتراض متجه »[٣].

❁ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر رواية الأكثر وهي بإسقاط قوله تعالى ﴿ قُلۡ﴾ من أول الآية التي في سورة النساء ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ﴾؛ وذلك بقوله: « **هذا هو الصواب** في هذه الآية التي هي من سورة النساء ».

۞ الدراسة والموازنة:

اختلفت روايات الجامع الصحيح في المسألة على روايتين:

الرواية الأولى: وقع فيها: إضافة قوله ﴿قُلۡ﴾ في أول قوله تعالى ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ﴾ من سورة النساء، وهي رواية الأصيلي كما أخبر القاضي

---

(١) صحيح البخاري (٢/ ٤٨٦).

(٢) انظر: مشارق الأنوار (٢/ ٣٣١).

(٣) فتح الباري (٦/ ٥٧٨).

عياض[1]، وكأنه أراد ما في سورة المائدة، وهي قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ﴾.

وهذه الرواية قد ضعفها الحافظ ابن حجر مبينًا أن مقصود الإمام البخاري هو آية سورة النساء لا المائدة، مستدلاً بإيراده لتفسير بعض كلماتها.

الرواية الثانية: وقع فيها: إسقاط قوله تعالى ﴿قُلْ﴾ من أول آية ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ﴾ من سورة النساء. وهي رواية أكثر رواة الجامع الصحيح[2]، وقد رجحها الحافظ ابن حجر موافقًا القاضي عياض، ووافقهما العيني[3]، والقسطلاني[4].

التر جيـــــح:

بالنظر في الروايتين السابقتين -يظهر لي والله تعالى أعلم بالصواب_ رجحان الرواية الثانية والتي وقع فيها قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ﴾ من غير إضافة لقوله ﴿قُلْ﴾ وذلك في سورة النساء، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر، للأسباب التالية:

* موافقة هذه الرواية لنص القرآن الكريم الوارد في آية سورة النساء.
* ثبوتها في رواية الأكثرين من رواة الجامع الصحيح.
* ترجيح غير واحد من أهل العلم لهذه الرواية.

---

(١) انظر: مشارق الأنوار (٢/ ٣٣١)، فتح الباري (٦/ ٥٧٨)، عمدة القاري (١٦/ ٢٧)، إرشاد الساري (٥/ ٤٠٩).

(٢) انظر: مشارق الأنوار (٢/ ٣٣١)، وانظر: صحيح البخاري" النسخة اليونينية" (٤/ ١٦٥) حيث ثبوتها في ترجمة الباب من غير خلاف.

(٣) انظر: عمدة القاري (١٦/ ٢٧).

(٤) انظر: إرشاد الساري (٥/ ٤٠٩).

❁ (٣٥) مسألة: بيان الراجح في راوي حديث الباب.

قول الله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَرۡيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتۡ مِنۡ أَهۡلِهَا﴾ [مريم:١٦].

❁ حديث المسألـــة:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ، أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قال رسول الله ﷺ "رَأَيْتُ عِيسَى وَمُوسَى وَإِبْرَاهِيمَ، فَأَمَّا عِيسَى فَأَحْمَرُ جَعْدٌ[1] عَرِيضُ الصَّدْرِ وَأَمَّا مُوسَى فَآدَمُ[2] جَسِيمٌ سَبْطٌ[3] كَأَنَّهُ مِنْ رِجَالِ الزُّطِّ[4]"[5].

❁ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

« قوله: عن "ابن عمر" كذا وقع في جميع الروايات التي وقعت لنا من نسخ البخاري، وقد تعقبه أبو ذر في روايته فقال: كذا وقع في جميع الروايات المسموعة عن الفربري "مجاهد عن ابن عمر". قال: ولا أدري أهكذا حدث به البخاري أو غلط فيه الفربري لأني رأيته في جميع الطرق عن محمد بن كثير وغيره عن مجاهد عن ابن عباس،... والذي يرجح أن الحديث لابن عباس لا لابن عمر ما سيأتي من إنكار

---

(١) جعد: هي من صفات المدح والذم، والمراد هنا المدح وهو أن يكون معصوب الجوارح، شديد الأسر والخَلق، أو أنه جعد الشعر وهو ضد السبط. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٢٧٥)، ولسان العرب (٣/ ١٢١)،و المعجم الوسيط (١/ ١٢٥) ماده[جعد].

(٢) آدم: أي أسمر. انظر: مختار الصحاح (١/ ٤)، لسان العرب (١٢/ ١١) ماده[أدم].

(٣) سبط: هو أصل يدل على امتداد الشئ، ويعني سبط الشعر وهو خلاف الجعد. انظر: العين (٧/ ٢١٩)، مقاييس اللغة (٣/ ١٢٨) ماده [سبط].

(٤) الزط: بضم الزاي وتشديد المهملة جنس أسود من السودان والهنود، والواحد زُطي مثل الزنج والزنجي. انظر: النهاية (٢/ ٣٠٢)، لسان العرب (٧/ ٣٠٨) مادة [زطط].

(٥) صحيح البخاري (٢/ ٤٨٨) حديث رقم (٣٤٣٨).

ابن عمر على من قال أن عيسى أحمر وحلفه على ذلك، وفي رواية مجاهد هذه "فأما عيسى فأحمر جعد" فهذا يؤيد أن الحديث لمجاهد عن ابن عباس لا عن ابن عمر، والله أعلم »[1].

❁ **ترجيح الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر أن الحديث من رواية الصحابي ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا؛ وذلك بقوله: « **والذي يرجح** أن الحديث لابن عباس لا لابن عمر ».

الدراسة والموازنة:

ورد في المسألة روايتان:

الرواية الأولى: جاء فيها الحديث من رواية ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

وهي رواية جميع رواة الجامع الصحيح، كما نبه الحافظ أبو ذر الهروي في أصل نسخته: « كذا وقع في جميع الروايات المسموعة عن الفربري مجاهد عن ابن عمر »[2].

وقد ضعف الحافظ ابن حجر هذه الرواية كما يظهر من كلامه، موافقًا غيره من أهل العلم، يقول أبو مسعود الدمشقي: « في البخاري في سائر النسخ مجاهد عن ابن عمر وهو غلط »[3].

وهذا الغلط قد يكون صادرًا - والله أعلم - من الإمام البخاري أو من الراوي

---

(١) انظر: فتح الباري (٦/ ٥٩١_٥٩٢).

(٢) انظر: صحيح البخاري" النسخة اليونينية" (٤/ ١٦٦) حديث رقم (٣٤٣٨) حيث في المتن عن " ابن عمر" وفي الهامش إشارة إلى قول الراوي أبي ذر الواقع في نسخته. وانظر: تقييد المهمل (٢/ ٦٥٧)، فتح الباري (٦/ ٥٩٢)، الاختلاف بين رواة البخاري لابن المبرد (ص٨٥_٨٧)، إرشاد الساري (٧/ ٣٩٦).

(٣) قوله هذا في كتابه " أطراف الصحيحين"، وهو من عداد المفقود انظر: معجم المصنفات الوارده في الفتح (ص٦٤)، وحكى قوله هذا الحميدي في الجمع بين الصحيحين (٢/ ٤١)، الجياني في تقييد المهمل (٢/ ٦٥٧)، والحافظ ابن حجر في فتح الباري (٦/ ٥٩٢).

عنه الفربري، كما قال الحافظ أبو ذر: « لا أدري أهكذا حدث به البخاري أو غلط فيه الفربري »[1].

وبصنيع الإمام الإسماعيلي صاحب المستخرج على صحيح البخاري يرتفع هذا الوهم عن الإمام البخاري؛ فقد أخرج الحديث من طريق نصر بن علي عن أبي أحمد وقال فيه (عن ابن عباس) ولم ينبه كعادته على أن البخاري قال فيه (عن ابن عمر) ولو وقع له ذلك لنبه عليه[2].

الرواية الثانية:

أن الحديث من رواية ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فقد وقع في جميع طرق الحديث التي عن محمد بن كثير عن مجاهد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وقد رواه عن محمد بن كثير عدد من الرواه: كحنبل بن إسحاق، وعثمان بن سعيد الدارمي[3]، وأحمد بن محمد الخزاعي[4]، وموسى بن سعيد، ومحمد بن أيوب[5].
وتابع مجاهد: أبو العاليه الرياحي عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا[6].

وهي ما رجحها الحافظ ابن حجر موافقًا:

راوي الصحيح أبو ذر الهروي[7]، وأبو مسعود الدمشقي، حيث قال: « إنما

(١) انظر: فتح الباري (٦/ ٥٩١).

(٢) حكى قوله هذا الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٦/ ٥٩٢)، القسطلاني في إرشاد الساري (٧/ ٣٩٨).

(٣) انظر: تقييد المهمل (٢/ ٦٥٨)، فتح الباري (٦/ ٥٩٢).

(٤) انظر: المعجم الكبير للطبراني (١١/ ٦٤) حديث رقم (١١٠٥٧).

(٥) انظر: الإيمان لابن منده (٢/ ٧٣٨) حديث رقم (٧٢٦).

(٦) انظر: صحيح البخاري: كتاب بدء الخلق باب إذا قال أحدكم آمين (٢/ ٤٣٠) حديث رقم (٣٢٣٩)، صحيح مسلم: كتاب الإيمان باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات (١/ ١٥١) حديث رقم (٢٦٧).

(٧) انظر: تقييد المهمل (٢/ ٦٥٧)، فتح الباري (٦/ ٥٩٢،٥٩١)، الاختلاف بين رواة البخاري لابن المبرد =

رواه الناس عن محمد بن كثير فقال مجاهد عن ابن عباس ووقع في البخاري في سائر النسخ مجاهد عن ابن عمر وهو غلط »[1]، وكذلك ابن منده بقوله: « قال البخاري عن محمد بن كثير عن ابن عمر والصواب عن ابن عباس »[2]، والحميدي[3]، والجياني[4]، ووافقهم: الإمامان العيني والقسطلاني[5].

و مستأنسًا بحديث إنكار ابن عمر على من قال أن عيسى أحمر، وحلفه على أن النبي ﷺ ما قاله، وهو: عن الزهري عن سالم عن أبيه رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ أنه قال: "لاَ وَالله، مَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعِيسَى: أَحْمَرُ، وَلَكِنْ قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ أَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ، فَإِذَا رَجُلٌ آدَمُ سَبْطُ الشَّعَرِ يُهَادَى بَيْنَ رَجُلَيْنِ يَنْطِفُ رَأْسُهُ مَاءً -أَوْ يُهَرَاقُ رَأْسُهُ مَاءً- فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: ابْنُ مَرْيَمَ..." الحديث[6].

= (ص٨٥_٨٧)، إرشاد الساري (٧/ ٣٩٦).

(١) حكى قوله هذا الحميدي في الجمع بين الصحيحين (٢/ ٤١)، الجياني في تقييد المهمل (٢/ ٦٥٧)، والحافظ ابن حجر في فتح الباري (٦/ ٥٩٢).

(٢) في الإيمان (٢/ ٧٣٨).

(٣) انظر: الجمع على الصحيحين (٢/ ٤١).

(٤) انظر: تقييد المهمل (٢/ ٦٥٧).

(٥) انظر على التوالي: عمدة القاري (١٦/ ٣٢_٣٣)، إرشاد الساري (٧/ ٣٩٧).

(٦) أخرجه البخاري في صحيحة كتاب أحاديث الأنبياء باب قول الله تعالى: ﴿ وَاذْكُرْ فِى الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا ﴾ (٢/ ٤٨٨) حديث رقم (٣٤٤١).

۞ الترجيـــــــح:

في ضوء ما سبق من الروايات يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب - رجحان الرواية الثانية التي جاء فيها حديث "رَأَيْتُ عِيسَى وَمُوسَى وَإِبْرَاهِيمَ، فَأَمَّا عِيسَى فَأَحْمَرُ جَعْدٌ..." من رواية ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وهي ما رجحها الحافظ ابن حجر، للأسباب التالية:

* كثرة الطرق والمتابعات - كما مَرَّ ذكرها- التي تؤكد أن الحديث محفوظ عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كما قال الجياني: والمحفوظ فيه مجاهد عن ابن عباس[(1)].

* إخراج أصحاب المستخرجات كالإسماعيلي، وأصحاب الأطراف كأبي مسعود الدمشقي، والمزي(ت:٧٤٢هـ)[(2)]، وابن حجر العسقلاني[(3)] للحديث من طريقه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

* ثبوت الحديث في الجامع الصحيح في كتاب الحج[(4)]، اللباس[(5)]، والأنبياء[(6)] من رواية: (ابن عون عن مجاهد عن ابن عباس) على الصواب.

* تصريح جمع من أئمة أهل العلم رَحِمَهُمُ اللَّهُ على ترجيح هذه الرواية.

---

(١) تقييد المهمل (٢/ ٦٥٧).

(٢) انظر: تحفه الأشراف بمعرفة الأطراف (٥/ ٢٢٢)

(٣) انظر: إتحاف المهرة (٧/ ٦٢).

(٤) صحيح البخاري: كتاب الحج باب التلبية إذا انحدر في الوادي (١/ ٤٧٩) حديث رقم (١٥٥٥).

(٥) المرجع السابق: كتاب اللباس باب الجعد (٤/ ٧٥) حديث رقم (٥٩١٣).

(٦) المرجع السابق: كتاب الأنبياء باب قول الله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً﴾ (٢/ ٤٦٠) حديث رقم (٣٣٥٥).

يؤيد ماسبق:

* ما فطِن إليه الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أن لابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ رواية تبين إنكاره على من قال أن عيسى أحمر، وحلفه على نفيها عن النبي ﷺ "لاَ وَالله، مَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعِيسَى: أَحْمَرُ" فبان بها أنه لا يتوافق أن يكون هو راوي حديث المسألة "فَأَمَّا عِيسَى فَأَحْمَرُ". وناسب أن يكون ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

* تضعيف غير واحد من أهل العلم لرواية (ابن عمر) الثانية.



❁ (٣٦) مسألة: بيان اختلاف الروايات في قوله "وَأُجَازِيهِمْ" الواردة في الحديث.

باب ما ذُكر عن بني إسرائيل.

❁ حديث المسألـــة:

قال الإمام البخاري حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ قَالَ: قَالَ عُقْبَةُ بْنُ عَمْرٍو لِحُذَيْفَةَ: أَلاَ تُحَدِّثُنَا مَا سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ الله ﷺ؟...[1]. قال حذيفة: "وسمعته يقول: **إِنَّ رَجُلاً كَانَ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ أَتَاهُ الْمَلَكُ لِيَقْبِضَ رُوحَهُ، فَقِيلَ لَهُ: هَلْ عَمِلْتَ مِنْ خَيْرٍ؟ قَالَ: مَا أَعْلَمُ. قِيلَ لَهُ: انْظُرْ. قَالَ: مَا أَعْلَمُ شَيْئًا غَيْرَ أَنِّي كُنْتُ أُبَايِعُ النَّاسَ فِي الدُّنْيَا وَأُجَازِيهِمْ، فَأُنْظِرُ[2] الْمُوسِرَ وَأَتَجَاوَزُ عَنِ الْمُعْسِرِ، فَأَدْخَلَهُ اللهُ الْجَنَّةَ**"[3].

❁ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

« وقوله في هذه الرواية "**كُنْتُ أُبَايِعُ النَّاسَ فِي الدُّنْيَا وَأُجَازِيهِمْ**" أي أقاضيهم والمجازاة المقاضاة أي آخذ منهم وأعطي، ووقع في رواية الإسماعيلي وأجازفهم بالجيم والزاي والفاء، وفي أخرى بالمهملة والراء وكلاهما تصحيف لا يظهر، والله أعلم »[4].

❁ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر رواية "**وَأُجَازِيهِمْ**"؛ حيث وصف ما عداها بأنها: «**تصحيف لا يظهر**».

---

(١) صحيح البخاري (٢/ ٤٩١) حديث رقم (٣٤٥٠).

(٢) أُنْظِرُ: أي أتأخر وأتمهل. انظر: النهاية في غريب الحديث (٥/ ٧٨) [مادة نظر].

(٣) صحيح البخاري (٢/ ٤٩١) حديث رقم (٣٤٥١).

(٤) فتح الباري (٦/ ٦٠٧).

الدراسة والموازنة:

اُخْتُلِف في المسألة على ثلاث روايات:

الرواية الأولى: وردت بلفظ: "**وَأُجَازِيهِمْ**" بالجيم والزاي من (جَزَا) والمعنى: أتقاضاهم الحق آخُذ منهم وأعطيهم[(١)]، ويشمل المعنى ما عليه نصوص الشرع من التجاوز والوضيعة وحسن التقاضي في جميع المعاملات التجارية منها: إنظار المعسر والتجاوز عن الموسر[(٢)].

وهي رواية كافة رواة الجامع الصحيح[(٣)]، والحديث بمعناه أخرجه البخاري[(٤)]، ومسلم[(٥)]، وابن ماجه[(٦)]، والإمام أحمد[(٧)]، والدارمي[(٨)]، وأبو عوانة[(٩)] جميعهم من طرق عن رِبعِيِّ بن حِراش عن حذيفة موقوفًا.

---

(١) انظر: مشارق الأنوار (١/ ١٤٨)، الفائق في غريب الحديث (١/ ٢١٤)، النهاية في غريب الحديث (١/ ٢٧١) [مادة جزا].

(٢) انظر: فتح الباري (٤/ ٣٩١).

(٣) انظر: صحيح البخاري "النسخة اليونينية" (٤/ ١٦٩) حيث ثبوت رواية "وَأُجَازِيهِمْ"، وخلو الموضع من أي علامة.

(٤) في صحيحه: كتاب البيوع باب من أنظر موسرًا (٢/ ٨١-٨٢) حديث رقم (٢٠٧٧).

وكتاب الإستقراض باب حسن التقاضي (٢/ ١٧٢) حديث رقم (٢٣٩١).

(٥) في صحيحه: كتاب المساقاة باب فضل إنظار المعسر (٣/ ١١٩٤) حديث رقم (١٥٦٠)، وفي (٣/ ١١٩٥) حديث رقم (١٥٦٠).

(٦) في سننه: كتاب الصدقات باب إنظار المعسر (٢/ ٨٠٨) حديث رقم (٢٤٢٠).

(٧) في مسنده (٢٨/ ٢٩٦) حديث رقم (١٧٠٦٤)، وفي (٣٨/ ٣٧٥) حديث رقم (٢٣٣٥٣)، وفي (٣٨/ ٣٩٧) حديث رقم (٢٣٣٨٣).

(٨) في سننه (٣/ ١٦٥٨) حديث رقم (٢٥٨٨).

(٩) في مسنده (٣/ ٣٤٥) حديث رقم (٥٢٣٨).

وهي ما رجحها الحافظ ابن حجر موافقًا الخطابي، والكرماني، والزركشي[1]، ووافقهم العيني، والسيوطي، والقسطلاني[2].

الرواية الثانية: وردت بلفظ " **وَأُجَازِفَهمْ**" بالجيم والزاي والفاء، من (الجَزْف والجُِزَاف) ويعني: بيع مجهول القدر مكيلاً كان أو موزونًا[3]. وهي رواية الإمام أحمد[4]، والطبراني[5] من طريق رِبعِيِّ بن حِراش عن حذيفة موقوفًا، والإسماعيلي[6].

الرواية الثالثة: وردت بلفظ "**وَأُحَارِفَهُمْ**" بالحاء المهملة والراء، من (حَرَف) بمعنى جازى يقال أحْرَف الرجل إذا جازى على خير أو شر[7]. وهي رواية البيهقي[8] عن رِبعِيِّ بن حِراش عن حذيفة موقوفًا.

۞ الترجيــــح:

في ضوء ما سبق يظهر لي– والله تعالى أعلم بالصواب - رجحان الرواية الأولى التي بلفظ: "**وَأُجَازِيهِمْ**" بالجيم والزاي، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر، للأسباب التالية:

* ثبوتها عند كافة رواة الجامع الصحيح من غير خلاف.

* إجماع دواوين السنة التي أخرجت الحديث على معنى المجازاة، وأن الرجل

---

(١) انظر على التوالي: أعلام الحديث (٣/ ١٥٦٥)، الكواكب الدراري (١٤/ ٨٩)، التنقيح (٢/ ٥٢١).

(٢) انظر على التوالي: عمدة القاري (١٦/ ٤٢)، التوشيح (٥/ ٢٢٢٧)، إرشاد الساري (٧/ ٤٠٨).

(٣) انظر: مشارق الأنوار (١/ ١٤٨)، النهاية في غريب الحديث (١/ ٢٦٩) [مادة جزف].

(٤) في مسنده (٣٨/ ٣٧٥) حديث رقم (٢٣٣٥٣).

(٥) في معجمه الكبير (١٧/ ٢٣١) حديث رقم (٦٤١).

(٦) انظر: فتح الباري (٦/ ٦٠٧)، عمدة القاري (١٦/ ٤٢).

(٧) انظر: مشارق الأنوار (١/ ١٨٨)، النهاية في غريب الحديث (١/ ٣٧٠) [مادة حرف].

(٨) في شعب الإيمان (٩/ ٣٥٣)حديث رقم (٦٧٦٠).

من خلقة الجواز، فكان يبايع الناس ويتجاوز عنهم فيُنظر المعسر ويتجاوز عن الموسر، مع غير أن يذكروا هذه الروايات الثلاث صريحةً.

* مناسبة رواية "**وَأُجَازِيهِمْ**" لسياق الحديث، وما فيه من تساهل وتسامح في آداء الحقوق والديون، لاسيما وأن الإمام البخاري قد أخرج هذا الحديث بمعناه في موضعين، بوب للأول[1] بقوله: (باب حسن التقاضي) وللثاني[2] بقوله: (باب من انظر موسرًا) وصنيعه هذا يؤيد ترجيحها ويقويه.

* ترجيح طائفة من أهل العلم لهذة الرواية.

* موافقة معنى الكلمة ما عليه أهل اللغة والغريب[3].

يؤيد ما سبق:

* بُعد الروايتين "**وَأُجَازِفَهمْ**" و"**وَأُحَارِفَهُمْ**" عن معنى السماحة والعفو وحسن التقاضي في البيع أو الشراء، فبان تعرضهما للتصحيف كما قال الحافظ ابن حجر.

---

(١) في صحيحه: كتاب الاستقراض (٢/ ١٧٢) حديث رقم (٢٣٩١).

(٢) المرجع السابق: كتاب البيوع (٢/ ٨١-٨٢) حديث رقم (٢٠٧٧).

(٣) انظر: الفائق في غريب الحديث (١/ ٢١٤)، النهاية في غريب الحديث (١/ ٢٧١) [مادة جزا]، غريبا الحديث لابن سلام (١/ ٥٧)، والخطابي (١/ ٤٦٨).

❁ (٣٧) مسألة اختلاف روايات الجامع الصحيح في ضبط لفظة" جُرْحٌ " الوارد ة في حديث الباب.

الباب السابق

❁ حديث المسألـــة:

قال الإمام البخاري: عن جندب بن عبد الله قال: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: **" كَانَ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ رَجُلٌ بِهِ جُرْحٌ فَجَزِعَ فَأَخَذَ سِكِّينًا فَحَزَّ بِهَا يَدَهُ، فَمَا رَقَأَ[(١)] الدَّمُ حَتَّى مَاتَ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: بَادَرَنِى عَبْدِى بِنَفْسِهِ، حَرَّمْتُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ "**[(٢)].

❁ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

« قوله: **"بِهِ جُرْحٌ"** بضم الجيم وسكون الراء بعدها مهملة، وتقدم في الجنائز بلفظ به جِراح[(٣)] وهو بكسر الجيم، وذكره بعضهم بضم المعجمة وآخره جيم وهو تصحيف، ووقع في رواية مسلم" إِنَّ رَجُلًا خَرَجَتْ بِهِ قُرْحَةٌ "[(٤)] وهي بفتح القاف وسكون الراء: حبة تخرج في البدن، وكأنه كان به جرح ثم صار قرحة »[(٥)].

❁ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر رواية "جُرْحٌ" بضم الجيم وسكون الراء بعدها مهملة، بالمفرد أو بالجمع "جِراح"؛ وذلك من خلال تضعيفه لرواية " جُراج" بضم المعجمة وآخره جيم، بقوله: « **وهو تصحيف** ».

---

(١) ما رقأ: أي ما سكن وانقطع. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٢٤٨) [مادة رقأ].

(٢) صحيح البخاري (٢/ ٤٩٤) حديث رقم (٣٤٦٣).

(٣) انظر: صحيح البخاري: كتاب الجنائز باب ما جاء في قاتل النفس (١/ ٤١٩) حديث رقم (١٣٦٤).

(٤) انظر: صحيح مسلم: كتاب الإيمان باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه (١/ ١٠٧) حديث رقم (١١٣).

(٥) فتح الباري (٦/ ٦١١).

۞ الدراســـة والموازنـــــــة:

اختلفت روايات الجامع الصحيح إلى روايتين:

الرواية الأولى: ورد فيها "جُرْحٌ" بضم الجيم وسكون الراء بعدها مهملة، وهي رواية أكثر رواة الجامع الصحيح[1] في هذا الموضع، وقد وقعت في كتاب الجنائز بلفظ الجمع "جِراح" عند أكثر رواة الجامع الصحيح[2].

ولقد رجح الحافظ ابن حجر هذه الرواية مستدلاً بمعنى حديث الإمام مسلم" إِنَّ رَجُلًا مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ خَرَجَتْ بِهِ قُرْحَةٌ ". موافقًا الإمام الكرماني، وابن الملقن[3]، ووافقهم العيني، والقسطلاني[4].

الرواية الثانية: ورد فيها "جُراحُ" بضم المعجمة وآخره جيم، وهذه الرواية ذكرها بعض الرواة كما حكاه الحافظ ابن حجر، جازمًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ بتصحيفها.

۞ الترجيــــــــح:

بالنظر فيما سبق يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب - رجحان الرواية الأولى، التي وقعت بلفظ المفرد"جُرْحٌ" بضم الجيم وسكون الراء بعدها مهملة، وبلفظ الجمع "جِراح" بكسر الجيم، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التالية:

* ثبوت رواية "جُرْحٌ" عند أكثر رواة الجامع الصحيح في هذا الموضع من غير

---

(١) انظر: صحيح البخاري "النسخة اليونينية" (٤/ ١٧٠) حديث رقم (٣٤٦٣) حيث ثبوتها في المتن من غير أي إشارة أو رمز لاختلاف الرواة.

(٢) انظر: صحيح البخاري" النسخة اليونينية": كتاب الجنائز باب ما جاء في قاتل النفس (٢/ ٩٦) حديث رقم (١٣٦٤) حيث ثبوتها في المتن من غير أي إشارة أو رمز لاختلاف الرواة.

(٣) انظر على التوالي: الكواكب الدراري (٧/ ١٤١)، التوضيح (١٠/ ١٣٨).

(٤) انظر على التوالي: عمدة القاري (١٦/ ٤٧)، إرشاد الساري (٧/ ٤١٥).

خلاف، والمعتمد في ذلك على رواية الأكثر، كما أن ثبوتها بصيغة الجمع "جِراح" في موضع آخر من الجامع الصحيح على الصواب ومن غير خلاف؛ يقوي ترجيحها على ما عداها.

* ثبوت معنى هذه الرواية في لفظتين عند الإمام مسلم؛ الأولى: " إِنَّ رَجُلًا مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ خَرَجَتْ بِهِ قُرْحَةٌ "[1]، والقرحة كما قال النووي: « القَرْحةُ بفتح القاف وإسكان الراء وهي واحدة القروح وهي حبات تخرج في بدن الإنسان »[2]، والثانية: "خَرَجَ بِرَجُلٍ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ خُرَاجٌ"[3]، والخُراج كما قال الإمام النووي: « والخُرَاج بضم الخاء المعجمة وتخفيف الراء وهو القرحة »[4]؛ مما يُعضد ترجيح هذه الرواية.

وكذلك عند الإمام أحمد، بلفظ " أَنَّ رَجُلًا أَصَابَتْهُ جِرَاحَةٌ"[5].

* مناسبة لفظ هذه الرواية لمفهوم الحديث، وأن الرجل كان يعاني من جرح أو خراج أو قرحة في يده ولم يصبر على ألمها، فقطع يده بالسكين، وعند مسلم أنه نخسها وفتحها بسهامه.

* ترجيح طائفة من شراح الجامع الصحيح لهذه الرواية؛ مما يؤكد ترجيحها.

يؤيد ما سبق:

* وضوح ما تعرضت له الرواية الثانية "خُراج" بضم المعجمة وآخره جيم، من التصحيف؛ لاسيما وأن الكتب التي هي مظان التنبية والإشارة إلى مثل

---

(١) سبق تخريجها في أول المسألة.

(٢) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (٢/ ١٢٤).

(٣) انظر: صحيح مسلم: كتاب الإيمان باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه (١/ ١٠٧) حديث رقم (١١٣).

(٤) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (٢/ ١٢٥).

(٥) انظر: مسند الإمام أحمد (٣١/ ١٠٠) حديث رقم (١٨٨٠٠) وقال محققو المسند: حديث ضعيف بهذه السياقة لضعف عمران القطان.

هذا الاختلاف بين الروايات لم تذكرها(١)، كما أن هذه اللفظة لم أجد لها معنى في كتب اللغة والغريب.

---

(١) على سبيل المثال: الجامع الصحيح" النسخة اليونينية"، تقييد المهمل للجياني، ومشارق الأنوار للقاضي عياض، ومطالع الأنوار لابن قرقول، وغيرها.

۞ (٣٨) مسألة: اختلاف الروايات في قول النبي ﷺ "تَقَطَّعَتْ بِهِ الْحِبَالُ" الوارد في حديث الباب.

باب حديث أبرص وأعمى وأقرع في بني إسرائيل.

۞ **حديث المسألة:**

روى الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بسنده عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: "إِنَّ ثَلاَثَةً فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ أَبْرَصَ وَأَقْرَعَ وَأَعْمَى بَدَا للهَّ أَنْ يَبْتَلِيَهُمْ، فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ مَلَكًا... ثُمَّ إِنَّهُ أَتَى الأَبْرَصَ فِي صُورَتِهِ وَهَيْئَتِهِ فَقَالَ: رَجُلٌ مِسْكِينٌ تَقَطَّعَتْ بِهِ الْحِبَالُ فِي سَفَرِه، فَلاَ بَلاَغَ الْيَوْمَ إِلاَّ بِالله ثُمَّ بِكَ... وَأَتَى الأَعْمَى فِي صُورَتِهِ فَقَالَ: رَجُلٌ مِسْكِينٌ وَابْنُ سَبِيلٍ وَتَقَطَّعَتْ بِهَ الْحِبَالُ فِي سَفَرِه، فَلاَ بَلاَغَ الْيَوْمَ إِلاَّ بِالله... الحديث"[١].

۞ **قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

« قوله:" تَقَطَّعَتْ بِهِ الْحِبَالُ فِي سَفَرِه" في رواية الكشميهنى "بي الحبال في سفري" والحبال بكسر المهملة بعدها موحدة خفيفة جمع حبل أي الأسباب التى يقطعها في طلب الرزق، وقيل العقبات، وقيل الحبل هو المستطيل من الرمل. ولبعض رواة مسلم "الحيال" بالمهملة والتحتانية جمع حيلة، أي لم يبق لي حيلة، ولبعض رواة البخاري "الجبال" وبالجيم والموحدة وهو تصحيف »[٢].

۞ **ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

رجح الحافظ ابن حجر رواية "الحبال" و"الحيال" حيث ضعف ما سواهما بقوله: « **وهو تصحيف** ».

---

(١) صحيح البخاري (٢/ ٤٩٥،٤٩٤) حديث رقم (٣٤٦٤).

(٢) فتح الباري (٦/ ٦١٤).

الدراسة والموازنة:

اختلفت الروايات في المسألة على ثلاث روايات:

الرواية الأولى: وردت بلفظ: "الحبال" بالحاء المهملة بعدها موحدة جمع حبل، ومعناها الأسباب الموصلة إلى الرزق[١]، وقيل العقبات[٢]، وقيل الحبل هو المستطيل من الرمل، والأول هو أوقع المعاني كما قال القرطبي[٣].

وهي رواية أكثر رواة الجامع الصحيح في هذا الموضع، وفي كتاب النذور[٤] وأكثر رواة مسلم في كتاب الزهد والرقائق[٥]، يقول القاضي عياض: « ورواه جمهور رواة مسلم وعامة رواة البخاري "الحبال" بالحاء المهملة فيهما، والباء بواحده »[٦].

وأخرجها بهذا اللفظ البزار[٧]، وابن حبان[٨]، والحميدي[٩]، والبيهقي[١٠]، والإشبيلي[١١].

---

(١) انظر: مشارق الأنوار (١/ ١٣٩).

(٢) انظر: الكواكب الدراري (١٤/ ٩٥).

(٣) انظر: المفهم (٧/ ١١٨).

(٤) انظر: صحيح البخاري: كتاب الأيمان والنذور، باب لا يقول ما شاء الله وشئت وهل يقول أنا بالله ثم بك (٤/ ٢١٩) حديث رقم (٦٦٥٣).

(٥) انظر: صحيح مسلم: كتاب الزهد والرقائق، باب (بلا ترجمه) (٤/ ٢٢٧٥) حديث رقم (٢٩٦٤).

(٦) انظر: مشارق الأنوار (١/ ١٣٩).

(٧) في مسنده (١٤/ ٣٧٩-٣٨١) حديث رقم (٨٠٩٧).

(٨) في صحيحه (٢/ ١٣-١٥) حديث رقم (٣١٤).

(٩) في الجمع بين الصحيحين (٣/ ١٠٧-١٠٩) حديث رقم (٢٣٠٥).

(١٠) في شعب الإيمان (٣/ ٢٢٨-٢٢٩) حديث رقم (٣٤٠٢).

(١١) في الأحكام الشرعية (٣/ ٣٣٩).

وقد رجحها الحافظ ابن حجر موافقًا ابن الأثير، والقرطبي، والزركشي، وابن الملقن[1]، ووافقهم السيوطي(ت:٩١١هـ)، والقسطلاني[2]، وغيرهم[3].

الرواية الثانية: وردت بلفظ: "الحيال" بالمهملة والتحتانية جمع حيلة، ومعناها الاحتيال والتسبب للرزق[4]، وهي رواية بعض رواة مسلم[5]، وقد رجحها الحافظ ابن حجر كما يظهر من كلامه، موافقًا الإمام ابن الملقن حيث رجحها بقوله: « وهو صحيح »[6].

الرواية الثالثة: وردت بلفظ: "الجبال" بالجيم والموحدة، ومعناها الجبال التي قطعها في طلب الرزق[7]، وهي رواية المهلب عن القابسي(ت:٤٠٣هـ) كما أخبر ابن قرقول[8].

وقال القاضي عياض أنها كانت في أصل شيخه التميمي هكذا لكن كتب عليه "الحبال"[9]، وقال القرطبي: « فيها بُعد »[10]، وقد ضعفها الحافظ ابن حجر

---

(١) انظر على التوالي: النهاية في غريب الأثر (١/ ٣٣٣) مادة[حبل]، المفهم (٧/ ١١٨)، التنقيح (٢/ ٥٢٣)، التوضيح (١٩/ ٦٢٠).

(٢) انظر: الديباج على مسلم (٦/ ٢٧٩)، إرشاد الساري (٧/ ٤١٨).

(٣) انظر: دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين لابن علان الشافعي (١/ ٣٠٣)، شرح رياض الصالحين لابن عثيمين (١/ ٥٠٣).

(٤) انظر: مشارق الأنوار (١/ ١٣٩).

(٥) انظر: المرجع السابق.

(٦) انظر: التوضيح (١٩/ ٦٢٠).

(٧) انظر: مشارق الأنوار (١/ ١٣٩).

(٨) انظر: مطالع الأنوار (٢/ ٨٨).

(٩) انظر: مشارق الأنوار (١/ ١٣٩).

(١٠) انظر: المفهم (٧/ ١١٨).

وقال بأنها تصحيف.

التـرجيــــح:

بالنظر فيما سبق من الروايات يظهر لي- والله تعالى أعلم بالصواب- رجحان رواية "الحبال" بالحاء المهملة بعدها موحدة جمع حبل، ورواية "الحيال" بالمهملة والتحتانية جمع حيلة، في قوله: "رَجُلٌ مِسْكِينٌ وَابْنُ سَبِيلٍ وَتَقَطَّعَتْ بِهَ الْحِبَالُ فِي سَفَرِهِ" وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر، للأسباب التالية:

* ثبوت هاتين الروايتين عند أكثر رواة الإمامين البخاري ومسلم، والأكثر أولى بإصابة الحق.

* مناسبة هاتين الروايتين لحال ابن السبيل المذكور في الحديث، حيث أنه بين لهم أن جميع الوسائل والحيل والأسباب التي كان يرجو بها الوصول في سفره، قد انقطعت عليه، ولا نجاة له بعد الله إلا بهم. وهي مثل قوله الله تعالى في شأن المشركين: ﴿وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ ﴿١٦٦﴾﴾ [البقرة:١٦٦][1].

* شهرة الرواية بلفظ "الحبال" كما قال الإمام القرطبي: « الرواية المشهورة بالحاء المهملة والموحدة »، وثبوتها عند من أخرج الحديث يدل على ذلك، مع صحة الرواية بلفظ "الحيال" كما مَرَّ ذكره في موضعه.



(١) انظر: تفسير غريب ما في الصحيحين (١/ ٣١٧)، مشارق الأنوار (١/ ١٣٩). والأسباب في هذه الآيه كما قال قتادة: (أسباب المواصلة التي كانت بينهم في الدنيا، يتواصلون بها ويتحابون بها، صارت عليهم عداوة) انظر: تفسير الطبري (٣/ ٢٧).

❁ (٣٩) مسألة في تعيين راوي الحديث المعلق الوارد في الباب.

باب.

❁ حديث المسألـــة:

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ قَالَ: قَالَ عُقْبَةُ لِحُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَلاَ تُحَدِّثُنَا مَا سَمِعْتَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: "**إِنَّ رَجُلاً حَضَرَهُ الْمَوْتُ لَمَّا أَيِسَ مِنَ الْحَيَاةِ أَوْصَى أَهْلَهُ إِذَا مُتُّ فَاجْمَعُوا لِي حَطَبًا كَثِيرًا ثُمَّ أَوْرُوا نَارًا حَتَّى إِذَا أَكَلَتْ لَحْمِي وَخَلَصَتْ إِلَى عَظْمِي فَخُذُوهَا فَاطْحَنُوهَا فَذَرُّونِي فِي الْيَمِّ فِي يَوْمٍ حَارٍّ**[1]**، أَوْ رَاحٍ**[2] **فَجَمَعَهُ اللهُ فَقَالَ لِمَ فَعَلْتَ قَالَ خَشْيَتَكَ فَغَفَرَ لَهُ**" قَالَ عُقْبَةُ وَأَنَا سَمِعْتُهُ يَقُولُ.

حَدَّثَنَا مُوسَى[3]، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَقَالَ: "**فِي يَوْمٍ رَاحٍ**"[4].

---

(١) يوم حار: من الحرور وهي الريح الحاره في الليل كالسموم في النهار، وقد تكون في الليل والنهار معاً. انظر: المخصص (٢/ ٤١٧)، المحكم والمحيط الأعظم (٢/ ٥١٧)، لسان العرب (٤/ ١٧٧).

(٢) يوم راح: أي ذو ريح شديدة، كما يقال رجل مال أي ذو مال. انظر: غريبا الحديث لابن سلام (٤/ ٣٧١)، والخطابي (١/ ٦٩٦)، وتفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم (ص٧٧).

(٣) هو: موسى بن إسماعيل أبو سلمة التبوذكي المنقري -بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف_ البصري، روى عن شعبة وهمام وخلق سواهم، وروى عنه: البخاري وأبو داود وغيرهم. قال عباس الدوري: كتبنا عنه خمسة وثلاثين ألف حديث وقال الذهبي وابن حجر: ثقة ثبت (ت:٢٢٣هـ).

انظر: أسامي من روى عنهم البخاري في الصحيح(١/ ٢٠٧)، الكاشف (٢/ ٣٠١)، تقريب التهذيب (١/ ٥٤٩).

(٤) صحيح البخاري (٢/ ٥٠٠) حديث رقم (٣٤٧٩).

❁ **قال الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

« قوله: "حَدَّثَنَا مُوسَى" هو ابن إسماعيل التبوذكي، وفي رواية الكشميهني "حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ" وصوب أبو ذر رواية الأكثر وبذلك جزم أبو نعيم في المستخرج أنه عن موسى، وموسى ومسدد جميعا قد سمعا من أبي عوانة، لكن الصواب هنا موسى لأن المصنف ساق الحديث عن مسدد ثم بين أن موسى خالفه في لفظه منه وهي قوله" فِي يَوْمٍ رَاحٍ" فإن في رواية مسدد" يَوْمٍ حَارٍّ" وقد تقدم سياق موسى في أول "باب ذكر بني إسرائيل" وقال فيه "انظروا يوما راحا" »[(١)].

❁ **ترجيح الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر أن راوي الحديث المعلق هو موسى بن إسماعيل رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ؛ حيث قال: « لكن **الصواب** هنا موسى ».

الدراسة والموازنة:

ورد في المسألة روايتان:

الرواية الأولى: وقع فيها أن راوي الحديث المعلق الذي فيه قوله: "**يَوْمٍ رَاحٍ**" هو موسى التبوذكي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ. وهي رواية أكثر رواة الجامع الصحيح، والثابته في متن النسخة اليونينية[(٢)]، وبها جزم أبو نعيم في مستخرجه، وهي ما رجحه الحافظ ابن حجر موافقًا لراوي الجامع الصحيح أبو ذر الهروي، حيث قال كما في حاشية النسخة اليونينية: (الصواب موسى)[(٣)]، والإمام الجياني، ووافقهم: الإمامان

(١) انظر: فتح الباري (٦/ ٦٣٨).

(٢) انظر: صحيح البخاري "النسخة اليونينية" (٤/ ١٧٦) حديث رقم (٣٤٧٩).

(٣) انظر: حاشية صحيح البخاري "النسخة اليونينية" (٤/ ١٧٦) حديث رقم (٣٤٧٩).

العيني والقسطلاني[(١)].

معللاً الحافظ بأن المصنف قد ساق الحديث عن مسدد بلفظ" يَوْمٍ حَارٍّ" ثم بين أن موسى خالفه في لفظه منه وهي قوله" فِي يَوْمٍ رَاحٍ"، كما أنها قد ثبتت عنه في باب ذكر بني إسرائيل[(٢)].

الرواية الثانية: وقع فيها راوي الحديث المعلق الذي بلفظ" **يَوْمٍ رَاحٍ**" أنه مسدد بن مسرهد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقعت في رواية الكشميهني[(٣)].

۞ الترجيـــــــح:

بالنظر فيما سبق يترجح عندي - والله تعالى أعلم بالصواب- أن راوي الحديث الثاني المعلق الذي اقتصر فيه على لفظة "**يَوْمٍ رَاحٍ**" هو موسى بن إسماعيل التبوذكي، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التالية:

* لثبوته في رواية الأكثرين من رواة الجامع الصحيح، «والمعتمد في ذلك على رواية الأكثرين»[(٤)].

* ترجيح طائفة من أهل العلم لروايته منهم راوي الصحيح أبو ذر الهروي، وأبو نعيم الأصبهاني، والإمام الجياني وغيرهم كما مَرَّ ذكره، مما يقوي ترجيحه.

* وجاهة تعليل الحافظ ابن حجر بأن المصنف ما ساق حديث موسى معلقًا بعد حديث مسدد، وبعد أن ذكره في أول باب ذكر بني إسرائيل إلا من أجل أن يبين

---

(١) انظر على التوالي: عمدة القاري (١٦/ ٦٢)، إرشاد الساري (٧/ ٤٣٥).

(٢) انظر: صحيح البخاري:كتاب أحاديث الأنبياء باب ما ذُكر عن بني إسرائيل (٢/ ٤٩١) حديث رقم (٣٤٥٠_٣٤٥٢).

(٣) انظر: حاشية صحيح البخاري "النسخة اليونينية" (٤/ ١٧٦) حديث رقم (٣٤٧٩)، حيث إشارة سماع أبي ذر من الكشميهني "هـ تحتها رمز الهروي هـ" على اسم مسدد، وانظر: إرشاد الساري (٧/ ٤٣٥).

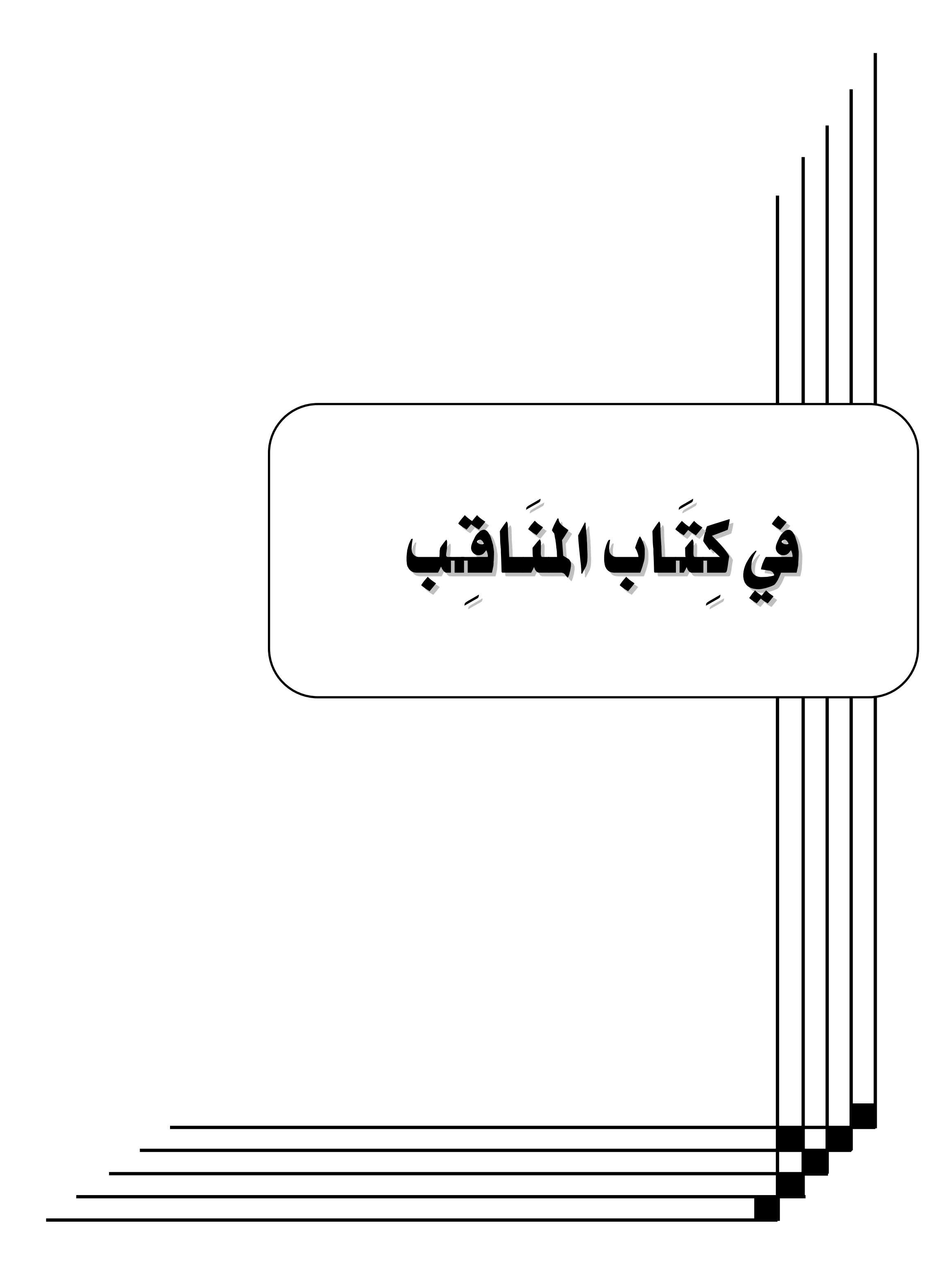
(٤) فتح الباري (٥/ ٣٣).

أنه اختلف عن الراوي مسدد في كلمة منه.

يؤيد ما سبق:

* وضوح ما تعرضت له الرواية الثانية من شذوذ؛ كونها مخالفة لمن أولى منه، ولا يخفى تنبيه الحافظ ابن حجر على الراوي أبي الهيثم الكشميهني رَحِمَهُ اللَّهُ في أول الفتح وأن أبا ذر الهروي كان يحذف كثيراً من رواياته إذا انفرد لأنه لم يكن من أهل العلم ولا من الحفاظ بل كان راوية[1] - غفر الله لنا ولهم-.

(١) انظر: فتح الباري (١/ ٢٢)،(١/ ٧٥٦).



في كِتَاب المنَاقِب

❁ (٤٠) مسألة اختلاف روايات الجامع الصحيح في ثبوت قول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا "فَنزلتْ عليهِ".

باب قول الله تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡ﴾ [الحجرات:١٣].

❁ حديث المسألة:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ عَنْ طَاوُوسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا "﴿إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ [الشورى:٢٣] قَالَ: فَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: قُرْبَى مُحَمَّدٍ[(١)]، فَقَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ بَطْنٌ[(٢)] مِنْ قُرَيْشٍ إِلاَّ وَلَهُ فِيهِ قَرَابَةٌ، فَنَزَلَتْ عَلَيْهِ فيه، إِلاَّ أَنْ تَصِلُوا قَرَابَةً بَيْنِي وَبَيْنَكُم"[(٣)].

❁ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

« قوله هنا "إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ بَطْنٌ مِنْ قُرَيْشٍ إِلاَّ وَلَهُ فِيهِ قَرَابَةٌ، فَنَزَلَتْ عَلَيْهِ فيه، إِلاَّ أَنْ تَصِلُوا قَرَابَةً بَيْنِي وَبَيْنَكُم" كذا وقع هنا من رواية يحيى وهو القطان عن شعبة، ووقع في التفسير من رواية محمد بن جعفر وهو غندر عن شعبة بلفظ" إِلاَّ كَانَ

---

(١) جاء في المراد بقربى محمد ﷺ، خمسة أقوال، ذكرها بإيجاز ابن الجوزي في كشف المشكل من حديث الصحيحين (٢/ ٣٩٦) وهي: (أن معنى الكلام إلا أن تودوني لقرابتي منكم ولم يكن بطن من قريش إلا وله فيهم قرابة، وهذا مذكور في هذا الحديث عن ابن عباس، وبه قال الأكثرون، والثاني: إن المعنى إلا أن تودوا قرابتي، قاله على بن الحسين وسعيد بن جبير والسدي، والثالث: أن المعنى إلا أن تودوا إلى الله تعالى بما يقربكم إليه من العمل، قاله الحسن وقتادة والرابع: إلا أن تودوني كما تودون قرابتكم، قاله ابن زيد والخامس: إلا أن تودوا قرابتكم وتصلوا أرحامكم حكاه الماوردي، والأول أصح).

(٢) البطن هو ما دون القبيلة وفوق الفخذ. انظر: تحفة الأحوذي (٩/ ٩٠).

(٣) صحيح البخاري (٢/ ٥٠٣) حديث رقم (٣٤٩٧).

لَهُ فِيهِمْ قَرَابَةٌ، فَقَالَ إِلاَّ أَنْ تَصِلُوا مَا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ مِنَ الْقَرَابَةِ "[1] وهذه الرواية واضحة والأولى مشكلة؛ لأنها توهم أن المذكور بعد قوله" فَنَزَلَتْ"من القرآن وليس كذلك، وقد مشى بعض الشراح على ظاهره فقال: كان هذا قرآنا فنُسخ، وقال غيره: يحتمل أن هذا الكلام معنى الآية فنسب إلى النزول مجازا، وهو كقول حسان في قصيدته المشهورة[2]:

وَقَالَ اللهُ: قَدْ أَرْسَلْتُ عَبْدًا … يَقُولُ الْحَقَّ لَيْسَ بِهِ خَفَاءُ

يريد أنه من قول الله بالمعنى. قلت: والذي يظهر لي أن الضمير في قوله " فَنَزَلَتْ" للآية المسئول عنها وهي قوله ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الشورى:٢٣] وقوله "إِلاَّ أَنْ تَصِلُوا" كلام ابن عباس تفسير لقوله تعالى﴿ إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾. وقد أوضحت ذلك رواية الإسماعيلي من طريق معاذ بن معاذ عن شعبة فقال في روايته " فقال ابن عباس: إِنَّه لَمْ يَكُنْ بَطْنٌ مِنْ بطُونِ قُرَيْشٍ إِلاَّ للنَّبِيِّ ﷺ فِيهِ قَرَابَةٌ، فَنَزَلَتْ ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ إِلاَّ أَنْ تَصِلُوا قَرَابَةً بَيْنِي وَبَيْنَكُم" وله من طريق يزيد بن زريع عن شعبة مثله لكن قال: " إِلاَّ أَنْ تَصِلُوا مَا بَيْنِي وَبَيْنَكُم مِنْ الْقَرَابَةً" فعرف بهذا أن المراد ذكر بعض الآية بالمعنى على جهة التفسير وسبب ذلك خفاء معناها على سعيد بن جبير»[3].

❁ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر رواية محمد بن جعفر عن شعبة، الواقعة في كتاب التفسير، بلفظ "إِلاَّ كَانَ لَهُ فِيهِمْ قَرَابَةٌ، فَقَالَ إِلاَّ أَنْ تَصِلُوا مَا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ مِنَ الْقَرَابَةِ"؛

---

(١) المرجع السابق:كتاب التفسير باب قوله تعالى ﴿ إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [سوره الشورى:آية:٢٣] (٣/ ٢٨٨) حديث رقم (٤٨١٨).

(٢) انظر: ديوان حسان بن ثابت (ص٩).

(٣) انظر: فتح الباري (٦/ ٦٤٩).

وذلك بقوله: « **وهذه الرواية واضحة** والأولى مشكلة ».

الدراسة والموازنة:

اختلفت روايات الجامع الصحيح في المسألة على روايتين:

الرواية الأولى: وقع فيها قول ابن عباس: "لَمْ يَكُنْ بَطْنٌ مِنْ قُرَيْشٍ إِلاَّ وَلَهُ فِيهِ قَرَابَةٌ، فَنَزَلَتْ عَلَيْهِ فيه، إِلاَّ أَنْ تَصِلُوا قَرَابَةً بَيْنِي وَبَيْنَكُم" وهي رواية يحي بن سعيد القطان عن شعبة في كتاب المناقب من الجامع الصحيح كما هو في حديث المسألة.

وقد ضعف الحافظ ابن حجر هذه الرواية؛ لأن في قول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ "فَنَزَلَتْ" إيهام للسامع؛ ترتب عليه اختلاف بعض أهل العلم في الكلام الذي جاء بعدها وهو قوله" إِلاَّ أَنْ تَصِلُوا قَرَابَةً بَيْنِي وَبَيْنَكُم":

فأخذه مقاتل بن سليمان (ت:١٥٠هـ) على ظاهره فقال: « كانت قرآنًا ثم نسختها الآية »[1]. ونسبه الكرماني إلى النزول مجازًا[2]. واستظهر الحافظ ابن حجر أن الضمير المتصل في قوله" فَنَزَلَتْ" عائد على الآية المسئول عنها وهي قوله تعالى ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ لا سيما وأن الآية لحقتها مباشرة في أكثر طرق هذا الحديث؛ مستأنسًا بما ثبت عند الإسماعيلي من طريق معاذ بن معاذ، ويزيد بن زريع؛ وفيها: "فقال ابن عباس: إِنَّه لَمْ يَكُنْ بَطْنٌ مِنْ بِطُونِ قُرَيْشٍ إِلاَّ للنَّبِيَّ ﷺ فِيهِ قَرَابَةٌ، فَنَزَلَتْ ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ إِلاَّ أَنْ تَصِلُوا قَرَابَةً بَيْنِي وَبَيْنَكُم".

وكذلك ثبتت عند سليمان بن داود في مسند أحمد[3]، وحماد بن أسامة عند

(١) انظر: تفسير مقاتل بن سليمان (٣/ ٧٦٩).

(٢) الكواكب الدراري (١٤/ ١١٣).

(٣) انظر: مسند الإمام أحمد (٣/ ٤٦٨) حديث رقم (٢٠٢٤)؛ قال محققو المسند: صحيح على شرط مسلم.

الطبري[1] جميعهم عن شعبة.

الرواية الثانية: وقع فيها قول ابن عباس: " عَجَّلْتَ[2] لَمْ يَكُنْ بَطْنٌ مِنْ قُرَيْشٍ إِلاَّ كَانَ لَهُ فِيهِمْ قَرَابَةٌ، فَقَالَ إِلاَّ أَنْ تَصِلُوا مَا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ مِنَ الْقَرَابَةِ" وهي رواية محمد بن جعفر عن شعبة في كتاب التفسير من الجامع الصحيح، وهي ما رجحها الحافظ ابن حجر؛ لوضوحها، فإن تفسير ابن عباس لقوله تعالى ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ ثبت من غير توهيم للسامع بلفظة " فَنَزَلَتْ" كما في الرواية الأولى.

وبنحو هذه الرواية روى عكرمة[3]، والشعبي[4]،وسعيد بن جبير[5]، وعلي بن طلحة[6] جميعهم عن ابن عباس من غير قوله " فَنَزَلَتْ".

۞ الترجيح:

باستعراض ما سبق من الروايات يظهر لي -والله تعالى أعلم بالصواب- رجحان الرواية الثانية، وهي رواية محمد بن جعفر عن شعبه في كتاب التفسير من الجامع الصحيح، التي وقع فيها "لَمْ يَكُنْ بَطْنٌ مِنْ قُرَيْشٍ إِلاَّ كَانَ لَهُ فِيهِمْ قَرَابَةٌ، فَقَالَ إِلاَّ أَنْ تَصِلُوا مَا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ مِنَ الْقَرَابَةِ" من غير لفظه " فَنَزَلَتْ "، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التالية:

* كون سياق النص في هذه الرواية هو الأوضح في الدلالة على المقصود؛ حيث

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٢٠/ ٤٩٥).

(٢) عَجِلْتَ: بفتح العين وكسر الجيم وسكون اللام بمعنى: أسرعت. انظر: لسان العرب (١١/ ٤٢٥) [مادة عجل].

(٣) انظر: المعجم الأوسط للطبراني (٧/ ٧٧) حديث رقم (٦٩٠٤).

(٤) انظر: المستدرك على الصحيحين (٢/ ٤٨٢) حديث رقم (٣٦٦٠).

(٥) انظر: المعجم الكبير للطبراني (١١/ ٤٣٦) حديث رقم (١٢٢٣٨).

(٦) انظر: المرجع السابق (١٢/ ٢٥٤) حديث رقم (١٣٠٢٦).

بينت أن حاصل ما جرى بين سعيد بن جُبير، وابن عباس في فهم الآية: أن سعيداً حملها على أن في الآية تأكيداً لمراعاة أقربائه ﷺ فردَّ ابن عباس تفسيره هذا، بقوله عجلت وأسرعت في التفسير، ثم بين له بأن النبي ﷺ لم يكن بطنٌ من بطون قريش إلاَّ كانت له قرابة فيهم، لهذا كان يقول لهم ﷺ إنِّي لا أسألكم شيئاً إلا أن تُراعوا قرابتي فيكم؛ فتُصدِقوا بنبوتي.

* كون هذه الرواية هي الأسلم من حدوث الوهم والخطأ في التأويل؛ وذلك لخلوها من قول ابن عباس" فَنَزَلَتْ" مكتفيًا ترجمان الأمة ببيان تفسير الآية.

* ثبوت هذه الرواية عن ابن عباس لكن عن غير الراوي طاؤوس الوارد في الجامع الصحيح -كما أسلفت- مما يقوي ترجيحها.

* سلامة ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر- فيما أعلم- من المعارض.

يؤيد ما سبق:

* وضوح ما عليه الرواية الأولى التي وقع فيها قوله" فَنَزَلَتْ"؛ من إشكال كما قال الحافظ ابن حجر أدى إلى الاختلاف بين أهل العلم في المراد من المذكور بعدها -كما سبق بيانه-.



۞ (٤١) مسألة: اختلاف روايات الجامع الصحيح في ضبط اسم (أَسْلَمُ بْنُ أَفْصَى)[1] الوارد في ترجمة الباب.

باب نِسْبَةِ الْيَمَنِ إِلَى إِسْمَاعِيلَ. مِنْهُمْ أَسْلَمُ بْنُ أَفْصَى بْنِ حَارِثَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَامِرٍ مِنْ خُزَاعَةَ[2].

۞ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«قوله: (مِنْهُمْ أَسْلَمُ بْنُ أَفْصَى) بفتح الهمزة وسكون الفاء بعدها مهملة مقصورًا، ووقع في رواية الجرجاني أفعى بعين مهملة بدل الصاد وهو تصحيف»[3].

۞ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر الرواية التي ضبطت اسم (أفصى) بالصاد المهملة؛ وذلك من خلال تضعيفه للرواية الثانية والتي هي بلفظ (أفعى) بالعين المهملة، بقوله: «وهو تصحيف».

۞ الدراسة والموازنة:

اختلفت روايات الجامع الصحيح في ضبط اسم " أَفْصَى" الوارد في ترجمة الباب

---

(١) أَسْلَمُ بْنُ أَفْصَى: أسلم بن أفصى بن عامر، من بني إلياس بن مضر: جدٌّ جاهلي، دخل بنوه في خزاعة. وهم كثيرون، منهم جماعة من الصحابة كسلمة بن الأكوع وأبي برزة وابن أبي أوفى. ومن نسله الشاعران دعبل بن علي الخزاعي وأبو الشيص، والقائد محمد بن الأشعث. وكانت لهذا ولآله آثار عظيمة في دعوة بني العباس. وأول من قتل من المسلمين يوم أحد سلامة ابن عمير الأسلمي من نسله. واستقر جماعة منهم بالأندلس وكانت ديارهم. انظر: نسب معد واليمن الكبير لابن السائب الكلبي (٢/ ٤٥٧)، الأعلام للزركلي (١/ ٣٠٤).

(٢) صحيح البخاري (٢/ ٥٠٦).

(٣) فتح الباري (٦/ ٦٥٩).

على روايتين:

الرواية الأولى: وقع فيها (أَفْصَى) بفتح الهمزة وسكون الفاء وفتح الصاد المهملة بعدها مقصورًا، وهي ما عليه أكثر رواة الجامع الصحيح[1]، وقد رجحها الحافظ ابن حجر موافقًا القاضي عياض، والكرماني،[2]، ووافقهم العيني، والقسطلاني[3].

الرواية الثانية: وقع فيها (أَفْعَى) بفتح الهمزة وسكون الفاء وفتح العين المهملة بعدها مقصورًا، وهي رواية الجرجاني[4] أحد رواة الجامع الصحيح، وهي الرواية التي ضعفها الحافظ ابن حجر موافقًا غيره من أهل العلم -كما سيأتي-.

الترجيـــــح:

في ضوء ما سبق يظهر لي -والله تعالى أعلم بالصواب- رجحان الرواية الأولى التي وقع فيها ضبط نسب أسلم (أَفْصَى) بفتح الهمزة وسكون الفاء وفتح الصاد المهملة بعدها مقصورًا، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التاليه:

* ثبوت هذه الرواية عند أكثر رواة الجامع الصحيح؛ والأكثر أولى بإصابة الحق.

* اعتماد هذا الضبط والإجماع عليه من غير أي خلاف عند أهل الشأن من النسابين[5].

---

(١) انظر: صحيح البخاري "النسخة اليونينية" (٤/ ١٨٠) حيث ثوت هذه الرواية في المتن من غير أي خلاف بين الرواة.

(٢) انظر على التوالي: مشارق الأنوار (١/ ٦٣)، الكواكب الدراري (١٤/ ١١٨).

(٣) انظر على التوالي: عمدة القاري (١٦/ ٧٩)، إرشاد الساري (٨/ ١٥).

(٤) انظر: مشارق الأنوار (١/ ٦٣)، فتح الباري (٦/ ٦٥٩).

(٥) انظر: نسب معد واليمن الكبير لابن السائب الكلبي (٢/ ٤٥٧)، مختلف القبائل ومؤتلفها لأبو جعفر محمد بن حبيب بن أمية البغدادي (١/ ٢٧)، نسب عدنان وقحطان لمحمد بن يزيد المبرد (ص٢٢)، =

* شهرة هذا الضبط في كتب التراجم لمن انتسب إلى بنو (أَسْلَمُ بْنُ أَفْصَى)[1].

يؤيد ماسبق:

* تضعيف بعض أهل العلم للرواية الثانية التي وقع فيها (أَفْعَى) بفتح الهمزة وسكون الفاء وفتح العين المهملة بعدها مقصورًا، وجزمهم على أنها مصحفه؛ يقول القاضي عياض: «وعند الجرجاني (أَسْلَمُ بْنُ أَفْعَى) وهو تصحيف ووهم»[2] وتبعه في التضعيف الإمامان الحافظ ابن حجر والعيني[3].



= جمهرة أنساب العرب لابن حزم الأندلسي (١/ ٢٤٠)، الإنباه على قبائل الرواة لابن عبد البر القرطبي (ص٨٤)، الأنساب المتفقة في الخط المتماثله في النقط والضبط للمقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (ص٨)، الأنساب للسمعاني (ص٢٣٨)، عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب لأبي بكر الحازمي الهمذاني (ص١٥)، اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير (٣/ ٣٨)، الجوهرة في نسب النبي وأصحابه العشرة للتِّلمساني المعروف بالبُرِّي (١/ ٢٠١)، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة لابن كحالة (١/ ٢٦).

(١) انظر: طبقات ابن سعد (١/ ٦٠)، طبقات خليفة بن خياط (ص١٨٤)، معجم الصحابة لابن قانع (١/ ٣٦)، معرفة الصحابة لابن منده (ص٢٩٥)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (١/ ٤٣٠)، الاستيعاب لابن عبد البر (٢/ ٥٠٩)، أسد الغابة لابن الأثير (١/ ٣٣١)، تهذيب الأسماء واللغات للنووي (١/ ١٦٩)، الإصابة (١/ ٤١٨)، تهذيب التهذيب (٥/ ١٥١) كلاهما لابن حجر، مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار للعيني (٣/ ٣٧٧)، الأعلام للزركلي(١/ ٣٠٤).

(٢) انظر: مشارق الأنوار (١/ ٦٣).

(٣) انظر على التوالي: الفتح (٦/ ٦٥٩)، العمدة (١٦/ ٧٩).

۞ (٤٢) مسألة: اختلاف روايات الجامع الصحيح في قوله ﷺ "إِلاَّ كَفَرَ بالله" الواردة في الحديث.

باب (بلا ترجمه).

۞ حديث المسألـــة:

روى الإمام البخاري بسنده عَنْ أَبِي ذَرٍّ الغفاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: **"لَيْسَ مِنْ رَجُلٍ ادَّعَى[1] لِغَيْرِ أَبِيهِ -وَهْوَ يَعْلَمُهُ- إِلاَّ كَفَر بالله، وَمَنِ ادَّعَى قَوْمًا لَيْسَ لَهُ فِيهِمْ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّار"**[2].

۞ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

« قوله: "ادَّعَى لِغَيْرِ أَبِيهِ -وَهْوَ يَعْلَمُهُ- إِلاَّ كَفَرَ بالله" كذا وقع هنا كفر بالله ولم يقع قوله بالله في غير رواية أبي ذر ولا في رواية مسلم ولا الإسماعيلي وهو أولى وأن ثبت ذاك فالمراد من استحل ذلك مع علمه بالتحريم، وعلى الرواية المشهورة فالمراد كفر النعمة، وظاهر اللفظ غير مراد وإنما ورد على سبيل التغليظ والزجر لفاعل ذلك، أو المراد بإطلاق الكفر أن فاعله فعل فعلا شبيها بفعل أهل الكفر »[3].

۞ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر رواية هو "إِلاَّ كَفَرَ" بإسقاط قوله "بالله"؛ وذلك بقوله: « **وهو أولى** ».

---

(١) الدِّعوَة في النسب: بالكسر، هو أن ينتسب الإنسان إلى غير أبيه وعشيرته.انظر: النهاية (٢/ ١٢١)، لسان العرب (١٤/ ٢٦١) مادة[دعا].

(٢) صحيح البخاري (٢/ ٥٠٦) حديث رقم (٣٥٠٨).

(٣) فتح الباري (٦/ ٦٦١).

۞ الدراسة والموازنة:

ورد في المسألة روايتان:

الرواية الأولى: وردت بلفظ: "إِلاَّ كَفَرَ بالله"، بإثبات قوله: "بالله"، وهي رواية الراوي أبو ذر الهروي رَحِمَهُ اللَّهُ[1].

وقد ضعف الحافظ ابن حجر هذه الرواية بترجيحه نظيرتها، ووجهها لمن ثبتت عنده على ظاهرها، وهو الكفر الغير مخرج من ملة الإسلام[2]، حيث قال: « وأن ثبت ذاك فالمراد من استحل ذلك مع علمه بالتحريم »[3]. ومثله قال القسطلاني[4].

الرواية الثانية: وردت بلفظ: "إِلاَّ كَفَرَ"، بإسقاط قوله "بالله" من آخرها.

وهي رواية أكثر رواة الجامع الصحيح، وأخرجها من المحدثين الإمام مسلم[5]، وأحمد[6]، والإسماعيلي[7]، والبخاري أيضاً في الأدب المفرد[8] رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

وهي ما رجحه الحافظ ابن حجر موجهًا الكفر الوارد فيها - كما وجهه غيره من

---

(١) انظر: صحيح البخاري "النسخة اليونينية": (٤/ ١٨٠) حديث رقم (٣٥٠٨) حيث في المتن على كلمه "إِلاَّ كَفَرَ" رمز (ة) وكلمة "بالله" يعني: ثبوتها عند الراوي أبي ذر الهروي.

(٢) قال ابن الأثير: الكفر صنفان: أحدهما الكفر بأصل الإيمان وهو ضده، والآخر الكفر بفرع من فروع الإسلام فلا يخرج به عن أصل الإيمان. انظر: النهاية في غريب الأثر ماده (كفر) (٤/ ١٨٦)، وانظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (٢/ ٥٠).

(٣) انظر: فتح الباري (٦/ ٦٦١).

(٤) انظر: إرشاد الساري (٨/ ١٧).

(٥) في صحيحه: كتاب الإيمان، باب حال من رغب عن أبيه وهو يعلم (١/ ٧٩) حديث رقم (٦١).

(٦) في مسنده (٥/ ١٦٦) حديث رقم (٢١٥٠٣).

(٧) حكاه عنه ابن حجر في فتح الباري (٦/ ٦٦١).

(٨) انظر: الأدب المفرد (١/ ١٥٥) حديث رقم (٤٣٣).

أهل العلم-[1] على أنه:

كفرٌ لغوي[2]؛ حيث أن إنتماء الإنسان لأبيه وأسرته، ومعرفته لهم من نعم الله تعالى عليه، وجحده وانتسابه لغيره هو كفران للنعم والحقوق، يقول القاضي عياض: «أراد الكفر اللغوي بمعنى جحد حق أبيه وستره»[3]. أو أنه كفرٌ مجازي أطلقه النبي ﷺ عليه لتشبهه بعمل الكفار أهل الجاهلية، فإنتسابه لغير أبيه يعدُ قذفاً أو كذباً على الله أو عقوقاً. أو أنه من باب التغليظ والزجر عن فعلها.

ونظائر مثل هذا الكفر الوارد في الرواية كثير في السنة المطهرة[4].

---

(١) انظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (٨/ ٣٨٤)، إكمال المعلم (١/ ٣١٩)، المفهم لما أُشكل من تلخيص مسلم (١/ ٢٥٤)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (٢/ ٥٠)، الكواكب الدراري (١٤/ ١١٩)، التوضيح شرح الجامع الصحيح (٢٠/ ٥٥)، فتح الباري (٦/ ٦٦١) (١٢/ ٦٧)، عمده القاري (١٦/ ٨٠)، التوشيح (٥/ ٢٢٥٥)، الديباج على مسلم (١/ ٨٣)، إرشاد الساري (٨/ ١٧).

(٢) كفر: أي جحد وستر. انظر: النهاية لابن الأثير (٤/ ١٨٥وما بعدها)، لسان العرب ماده (كفر) (٥/ ١٤٤).

(٣) انظر: إكمال المعلم (١/ ٣١٩).

(٤) منها: ما أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الإيمان باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر (١/ ٣٢)حديث رقم (٤٨)، ومسلم في صحيحه: كتاب الإيمان باب بيان قول النبي ﷺ سباب المسلم فسوق وقتاله كفر (١/ ٨١)حديث رقم (٦٤) كلاهما عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ وَقِتَالُهُ كُفْرٌ".

وما أخرجه البخاري: كتاب الإيمان باب كفران العشير وكفر دون كفر (١/ ٢٦) حديث رقم (٢٩) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: "أُرِيتُ النَّارَ فَإِذَا أَكْثَرُ أَهْلِهَا النِّسَاءُ يَكْفُرْنَ قِيلَ: أَيَكْفُرْنَ بِالله؟ قَالَ: يَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ، وَيَكْفُرْنَ الإِحْسَانَ لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا قَالَتْ مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ".

وكذا ما أخرجه مسلم:كتاب الإيمان باب اطلاق اسم الكفر على الطعن في النسب والنياحه (١/ ٨٢) حديث رقم (٦٧) بسنده عن أَبِي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قَالَ:قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "اثْنَتَانِ فِي النَّاسِ هُمَا بِهِمْ كُفْرٌ الطَّعْنُ
=⇐

۞ الترجيــــــح:

في ضوء ما سبق يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب - رجحان الرواية الثانية التي بلفظ: "إِلاَّ كَفَرَ" من غير إضافة قوله: "بالله" في آخرها. وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر، للأسباب التالية:

* ثبوته في رواية الأكثرين من رواة الجامع الصحيح، والأكثر أولى بإصابة الحق.

* موافقة هذه الرواية لرواية الإمام مسلم، وما اتفق على إخراجه الشيخان مقدم على غيره.

* شهرة هذه الرواية في دواوين السنة المطهرة عند من أخرج الحديث، مما يؤيد ترجيحها ويقويه.

* ومما يُعضد ترجيح هذه الرواية ثبوت الشاهد عليها، وهو كما جاء عند الإمام البخاري بسنده عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: قال رسول الله ﷺ: "لاَ تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ أَبِيهِ فَهُوَ كُفْرٌ"(١).

يقول الشارح ابن بطال رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا المراد من هذا الكفر:

« ليس معناه الكفر الذي يستحق عليه التخليد في النار وإنما هو كفر لحق أبيه ولحق مواليه،كقوله في النساء: (يَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ) والكفر في لغة العرب: التغطية للشيء والستر له، فكأنه تغطية منه على حق الله عَزَّ وَجَلَّ فيمن جعله له والدا، لا أن من فعل ذلك كافرا بالله حلال الدم. والله الموفق »(٢).

= فِي النَّسَبِ وَالنِّيَاحَةُ عَلَى الْمَيِّتِ".

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الفرائض باب من أدعى لغير أبيه (٤/ ٢٤٤) حديث رقم (٦٧٦٨)، ومسلم في صحيحه: كتاب الإيمان باب بيان حال إيمان من رغب عن أبيه وهو يعلم (١/ ٨٠) حديث رقم (٦٢).

(٢) انظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (٨/ ٣٨٤).

* أن اعتبار الكفر الوارد في الرواية كفرًا لغويًا أو مجازيًا أومن باب التغليظ هو الأوجه والأنسب لحال المدعيِّ وذلك بحذف قوله "بالله" من آخرها، وكما قال الإمام القسطلاني: « حذفها أوجه كما لا يخفى »[1].

* تنوع جزاء المدعيِّ دال على أن الكفر الوارد في هذه الرواية ليس على ظاهره، فعن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن الرسول ﷺ أنه قال: "... وَمَنِ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ أَوِ انْتَمَى إِلَى غَيْرِ مَوَالِيهِ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ لاَ يَقْبَلُ اللهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا وَلاَ عَدْلاً"[2].

وعن سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ أنه قال: "مَنَ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، وَهْوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُ أَبِيهِ، فَالْجَنَّةُ عَلَيْهِ حَرَامٌ"[3].

---

(١) انظر: إرشاد الساري (٨/ ١٧).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الجزيه باب إثم من عاهد ثم غدر (٢/ ٤١٥،٤١٤) حديث رقم (٦٧٦٦)، ومسلم في صحيحه:كتاب العتق باب تحريم تولي العتيق غير موليه (٢/ ١١٤٧) حديث رقم (١٣٧٠).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الفرائض باب من أدعى لغير أبيه (٤/ ٢٤٤) حديث رقم (٦٧٦٦)، ومسلم في صجيحه: كتاب الإيمان باب بيان حال إيمان من رغب عن أبيه وهو يعلم (١/ ٨٠) حديث رقم (٦٣).

❁ (٤٣) مسألة في تعيين نسب شيخ الإمام البخاري "مُحَمَّدٌ" الوارد مهملاً في السند.

باب ذكر أسلم وغفار.

❁ **حديث المسألة:**

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنا مُحَمَّدٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "**أَسْلَمُ سَالَمَهَا اللهُ، وَغِفَارُ غَفَرَ اللهُ لَهَا**"[(١)].

❁ **قال الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ اللَّهُ:

« قوله: "حَدَّثَنا مُحَمَّدٌ " هو ابن سَلاَم، وقرأت بخط مغلطاي[(٢)]: قيل هو ابن سَلاَم

وقيل ابن يحيى الذهلي، وهذا الثاني وهم فإن الذهلي لم يدرك عبد الوهاب الثقفي، والصواب أنه ابن سَلاَم كما ثبت عند أبي علي بن السكن في غير هذا الحديث، ويحتمل أن يكون ابن حوشب فقد خرج البخاري في تفسير اقتربت[(٣)] وفي الإكراه[(٤)] عن محمد بن عبد الله بن حوشب عن عبد الله الثقفي فهو أولى أن يفسر به من محمد بن

---

(١) صحيح البخاري (٢/ ٥٠٧) حديث رقم (٣٥١٤).

(٢) للحافظ علاء الدين مغلطاي شرح على البخاري سمّاه (التلويح شرح الجامع الصحيح) ذكره صاحب الحطة (٣٢٤)، انظر: كشف الظنون (١/ ٥٤٦) ويوجد قطعة من الكتاب تبدأ من كتاب الجنائز وتنتهي عند بعض أبواب الصيام يوجد في خزانة تطوان بالمغرب.

(٣) صحيح البخاري: كتاب التفسير باب قوله: ﴿ سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ ﴾ [سورة القمر:٤٥] (٣/ ٣٠١) حديث رقم (٤٨٧٥) وفيه: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ حَوْشَبٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ).

(٤) كتاب الإكراه باب من اختار الضرب والقتل والهوان على الكفر(٤/ ٢٨٤) حديث رقم (٦٩٤١) وفيه: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ حَوْشَبٍ الطَّائِفِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ).

يحيى، وقد أخرجه الإسماعيلي وأبو يعلى[١] من طريق محمد بن المثنى عن عبد الوهاب فيحتمل أن يكون هو فإنه من شيوخ البخاري »[٢].

❁ **ترجيح الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ اللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر أن شيخ البخاري "محمد" الوارد مهملاً في السند أعلاه هو محمد بن سلام البيكندي؛ حيث قال: « و**الصواب** أنه ابن سلام ».

۞ الدراسة والموازنة:

ورد في تعيين "محمد" عدة أقوال:

القول الأول: أن شيخ الإمام البخاري الوارد مهملاً في السند هو محمد بن سلام البيكندي، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر مستدلاً بثبوت اسمه بخط مغلطاي[٣]، وعند أبي علي بن السكن في غير هذا الحديث[٤].

وقد ثبتت له مواضع في الصحيح يروي فيها عن عبد الوهاب الثقفي[٥].

القول الثاني: أنه محمد الذهلي، فهو ايضًا من شيوخ البخاري، لكنه لم يدرك عبد الوهاب الثقفي، كما تبين من الكتب المعنية بذلك. وقد ضعف الحافظ ابن حجر هذا القول، فقال: « قيل هو ابن سلام وقيل ابن يحيى الذهلي، وهذا الثاني وهم فإن الذهلي

---

(١) في مسنده: (١٠/ ٤٥٧) حديث رقم (٦٠٧٠).

(٢) فتح الباري (٦/ ٦٦٥).

(٣) انظر: فتح الباري (٦/ ٦٦٥).

(٤) انظر: تقييد المهمل (٣/ ١٠٢٠) والتعريف بشيوخ حدث عنهم البخاري (ص٦٩) كلاهما للجياني، فتح الباري (٦/ ٦٦٥).

(٥) انظر مثلاً: كتاب مواقيت الصلاة باب ما يكره من النوم قبل العشاء (١/ ١٩٥) حديث رقم (٥٨٦) ففيه: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلاَمٍ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ).

لم يدرك عبد الوهاب الثقفي »[1].

القول الثالث: أنه محمد بن حوشب، فهو من شيوخ البخاري وقد صرح باسمه في أكثر من موضع[2] وهو أولى أن يُفسر به من الذهلي، كما قال الحافظ[3].

القول الرابع: أنه محمد بن المثنى، فهو من شيوخ الإمام البخاري وثبتت له رواية عن عبد الوهاب الثقفي عند البخاري[4]، وقد احتمله الحافظ ابن حجر مستدلاً بإخراج الإسماعيلي وأبو يعلى[5] له عن الثقفي.

وكذلك الإمام مسلم[6] أخرج عنه الحديث فقال: حدثنا محمد بن الْمُثَنَّى وابن بشَّارٍ وَسُوَيدُ بن سعِيدٍ وابن أبي عُمرَ قالوا حدثنا عبد الوَهَّابِ الثّقَفِيُّ عن أَيُّوبَ عن مُحَمَّدٍ عن أبي هُرَيرَةَ عن النبي ﷺ قال: **"أَسلَمُ سالَمَهَا الله وغِفَارُ غفرَ الله لها"**.

لكن ذلك يعد قرينه ضعيفة؛ لأنه يترجح عند تعيين الراوي المهمل بالتخريج والنظر في الروايات: أن يكون الإمام المحدث الذي روى عن المهمل هو نفسه من يروي عنه في إسناد آخر منسوبًا[7].

ويؤيد استبعاد هذا القول: أن صيغة التحديث بعد المهمل هي "أخبرنا" وقد

---

(١) فتح الباري (٦/ ٦٦٥).

(٢) سبق ذكرها في أول المسألة.

(٣) انظر: فتح الباري (٦/ ٦٦٥).

(٤) انظر على سبيل المثال: كتاب الإيمان باب حلاوة الإيمان (١/ ٢٢) حديث رقم (١٦) وفيه: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ).

(٥) سبق ذكره أول المسألة.

(٦) في صحيحه: كتاب فضائل الصحابة باب دعاء النبي ﷺ لغِفار وأسلم. باب (٤/ ١٩٥٢) حديث رقم (٢٥١٥).

(٧) انظر: فتح المغيث (٣/ ٢٨١)، تمييز المهمل من السفيانين ومعه وسائل تمييز المهملين (ص٤٤).

نبه الحافظ ابن حجر في موضع آخر من الفتح على عادة ابن المثنى في صيغة التحديث هي "حدثنا"؛ حيث قال مرجحًا في ذلك الموضع أنه ابن سلام: « ويؤيده أنه عبر بقوله "أنبأنا" ولو كان ابن المثنى لقال"حدثنا" لما عرف من عادة كل منهما، والله أعلم »[1].

۞ الترجيـــــــح:

يتبين مما سبق أن تمييز الراوي المهمل الذي يرد في بعض الأسانيد، أمر ليس بالهين ولا باليسير، ويظهر ذلك جليًا عند البحث في الكتب المعنية برجال صحيح البخاري وشيوخه المهملون، وإقرارهم رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ بأن الجميع من شيوخ الإمام البخاري[2]، وكذلك كتب الأطراف[3]، من غير جزم منهم فيما يخص المسألة.

لكن ترجح عندي -والله تعالى أعلم بالصواب- أن الراجح هو القول الأول وهو أن "محمدًا" شيخ البخاري الوارد مهملاً في سند حديث الباب هو: محمد بن سلام البيكندي، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التالية:

* وروده متعينًا في رواية ابن السكن في غير هذا الحديث، كما أخبر الحافظ ابن

---

(١) انظر: فتح الباري (١٣/ ٤٤٠).

(٢) انظر: أسامي مشايخ الإمام البخاري لابن منده. عن ابن سلام (ص٦٨)، وعن ابن حوشب (ص٦٩)، وعن ابن المثنى (ص٧٢)، الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد. عن ابن سلام (٢/ ٦٥٣)، وعن ابن حوشب (٢/ ٦٥٨)، وعن ابن المثنى (٢/ ٦٨٢)، والتعريف بشيوخ حدث عنهم البخاري للجياني (ص٦٩)، والجمع بين رجال الصحيحين للمقدسي. عن ابن سلام (٢/ ٤٥٩)، وعن ابن حوشب (٢/ ٤٦٠)، وعن ابن المثنى (٢/ ٤٥١)، والمعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل لابن عساكر، عن ابن سلام (٢٤٤)، وعن ابن حوشب (ص٢٤٨)، وعن ابن المثنى (ص٢٥١-٢٥٢)، والمعلم بشيوخ البخاري ومسلم لابن خلفون. عن ابن حوشب (ص٢٥٤)، وابن المثنى (ص٢٥١). وغيرهم رحمهم الله تعالى.

(٣) انظر على سبيل المثال: تحفة الأشراف (١٠/ ٣٣٧).

حجر، وهي أكثر نسخ صحيح البخاري اعتناء بتقييد المهمل[1].

* لما عُرف من عادة الرواة إذا أطلقوا اسم شيخهم مهملاً فإنهم يعنون به أحدهم دون البقية، فالحافظ ابن حجر قد أفاد في الفتح عن تمييز المهمل من المحمدين عند البخاري، فقال: « تقرر أن البخاري حيث يطلق "محمد" لا يريد إلا الذهلي، أو ابن سلام، ويُعرف تعيين أحدهما من معرفة من يروي عنه »[2]. سبقه لذلك راوي الصحيح ابن السكن فقد فصل في عادة الإمام البخاري في إهمال شيخه " محمد" فقال: « كل ما في كتاب البخاري مما يقول فيه: "حدثنا محمد" عن أهل العراق، مثل: أبي معاوية، وعبدة، ويزيد بن هارون،... فهو محمد بن سلام البيكندي »[3] وشيخه هنا عبد الوهاب الثقفي البصري وهو من أهل العراق، فترجح بذلك أنه المهمل في السند.

* موافقة الحافظ ابن حجر فيما ذهب إليه من ترجيح للإمام الجياني[4].

(١) انظر: مقدمة تحقيق كتاب المختصر النصيح في تهذيب الجامع الصحيح (١/ ١٠٦).

(٢) انظر: فتح الباري (٦/ ٢٣٤).

(٣) انظر: التعريف بشيوخ حدث عنهم البخاري (ص١٠٦).

(٤) انظر: تقييد المهمل (٣/ ١٠٢٠).

❁ (٤٤) مسألة في بيان مراد النبي ﷺ من قوله "دَعُوهَا فَإِنَّهَا خَبِيثَةٌ".

باب ما ينهى من دعوى الجاهلية.

❁ حديث المسألـــة:

روى الإمام البخاري عن جابر بن عبد الله الخزرجي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: " غَزَوْنَا[(١)] مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ ثَابَ[(٢)] مَعَهُ نَاسٌ مِن الْمُهَاجِرِينَ حَتَّى كَثُرُوا، وَكَانَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ رَجُلٌ لَعَّابٌ[(٣)] فَكَسَعَ[(٤)] أَنْصَارِيًّا[(٥)]، فَغَضِبَ الأَنْصَارِيُّ غَضَبًا شَدِيدًا حَتَّى تَدَاعَوْا، وَقَالَ الأَنْصَارِيُّ: يَا لَلأَنْصَارِ، وَقَالَ الْمُهَاجِرِيُّ: يَا لَلْمُهَاجِرِينَ. فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: مَا بَالُ دَعْوَى أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ؟ ثُمَّ قَالَ: مَا شَأْنُهُمْ؟ فَأُخْبِرَ بِكَسْعَةِ الْمُهَاجِرِيِّ الأَنْصَارِيَّ. قَالَ فَقَالَ النَّبِيّ ﷺ دَعُوهَا فَإِنَّهَا خَبِيثَةٌ..."[(٦)].

❁ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

« قوله: "دَعُوهَا فَإِنَّهَا خَبِيثَةٌ" أي دعوى الجاهلية، وقيل: الكسعة، والأول

---

(١) هي غزوة بَنِي الْمُصْطَلِقِ ويقال لها ايضًا الْمُرَيْسِيع. انظر: سيرة ابن هشام (٢/ ٢٩٠).

(٢) ثَابَ: أي رجع. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٢٢٦).

(٣) لَعّاب: أي بطّال، وقيل: كان يلعب بالحراب كما تصنع الحبشة لما فيه من القوة على التدرب بالحرب، وقيل: مَزَّاح، وقيل: مطال. انظر: التوضيح (٢٠/ ٦٧)، فتح الباري (٦/ ٦٦٨). واسمه كما في التوضيح لمبهمات الجامع الصحيح لسبط العجمي (ص٢٠٣): جهجاة بن قيس الغفاري، أجير عمر بن الخطاب.

(٤) فَكَسَعَ: الكسع هو أن تضرب بيدك أو بصدر قدمك على دبر إنسان أو شيء. انظر: العين (١/ ١٩٢)، لسان العرب (٨/ ٣٠٩) [مادة كَسَعَ].

(٥) هو: سنان بن وبر بإسكان الموحدة عند بعضهم، وقال ابن عبد البر: سنان بن تيم، وفي كتاب ابن شيه: سنان بن أبير، وعند ابن اسحاق: سنان بن عمرو ويقال ابن وبره. انظر: التوضيح لمبهمات الجامع الصحيح (ص٢٠٣).

(٦) صحيح البخاري (٢/ ٥٠٨) حديث رقم (٣٥١٨).

هو المعتمد »[1].

❁ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر أن مراد النبي ﷺ من قوله" دَعُوهَا فَإِنَّهَا خَبِيثَةٌ " أي دعوى الجاهلية؛ وذلك بقوله: « **والأول هو المعتمد** ».

۞ الدراسة والموازنة :

ورد في المسألة قولان:

القول الأول:أن مراد النبي ﷺ من قوله" دَعُوهَا فَإِنَّهَا خَبِيثَةٌ "هي دعوى الجاهلية، وما فيها من الاستعانة والاستنصار بالقبائل فيما بينهم؛ وعليه تكون دعوة أهل الجاهلية واستغاثتهم فيما بينهم دعوة خبيثة أي قبيحة منكرة وكريهة مؤذية؛ لأنها تثير الغضب على غير الحق، والتقاتل على الباطل ثم المصير إلى النار كما جاء عند الترمذي عن الحارث الأشعري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: " إِنَّ اللهَ ﷻ أَمَرَ يَحْيَى بْنَ زَكَرِيَّا عَلَيْهِمَا ٱلسَّلَامُ بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ...- الحديث ومنها- وَمَنْ دَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ، فَهُوَ مِنْ جُثَاءِ[2] جَهَنَّمَ قَالُوا: يَا رَسُولَ الله، وَإِنْ صَامَ، وَإِنْ صَلَّى؟ قَالَ: وَإِنْ صَامَ، وَإِنْ صَلَّى، وَزَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ، فَادْعُوا الْمُسْلِمِينَ بِأَسْمَائِهِمْ بِمَا سَمَّاهُمُ اللهُ ﷻ الْمُسْلِمِينَ الْمُؤْمِنِينَ عِبَادَ اللهِ ﷻ"[3].

---

(١) فتح الباري (٦/ ٦٦٨).

(٢) الجُثَاء: جمع جُثوة، والجُثوة - بضم الجيم -الشيء المجموع، والمراد أنه من جماعات جهنم. انظر: غريبا الحديث لابن سلام (٣/ ٢٠٥)، ولابن الجوزي (١/ ١٣٧).

(٣) أخرجه الترمذي في سننه: كتاب الأمثال عن رسول الله ﷺ باب ما جاء في مثل الصلاة والصيام والصدقة (٥/ ١٤٨) حديث رقم (٢٨٦٣)، والنسائي في سننه: كتاب السير باب الوعيد لمن دعا بدعوى الجاهلية (٥/ ٢٧٢) حديث رقم (٨٨٦٦)، والطيالسي في مسنده (١/ ١٥٩) حديث رقم (١١٦٢)، والإمام أحمد في مسنده (٤/ ٢٠٢) حديث رقم (١٧٨٣٣) واللفظ له، وأبو يعلى في مسنده =

وقد رجح الحافظ ابن حجر هذا القول موافقًا في ذلك: القاضي عياض، وابن الجوزي، وابن الأثير، والقرطبي،والكرماني، وابن الملقن[1] ووافقهم: العيني، والقسطلاني[2]، وتبعهم المباركفوري، والشيخ محمد أمين الشنقيطي[3] رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ.

القول الثاني: أن مراد النبي ﷺ من قوله في حديث الباب "دَعُوهَا فَإِنَّهَا خَبِيثَةٌ" أي الكسعة.

حكاه الحافظ ابن حجر، واستبعده في موضع آخر من الفتح بقوله: «وأبعد من قال المراد الكسعة»[4]، ويقوي ما ذهب إليه الحافظ من استبعاد لفظ حديث الباب عند الإمام مسلم من طريق جابر بن عبد الله رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، حيث فيه: "... فَخَرَجَ رَسُولُ الله ﷺ فَقَالَ: "مَا هَذَا دَعْوَى أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ؟ قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ الله إِلَّا أَنَّ غُلَامَيْنِ اقْتَتَلَا فَكَسَعَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، قَالَ: فَلَا بَأْسَ، وَلْيَنْصُرِ الرَّجُلُ أَخَاهُ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا، إِنْ

= (٣/ ١٤٠_١٤٢) حديث رقم (١٥٧١)، وابن حبان في صحيحه (١٤/ ١٢٤_١٢٦) حديث رقم (٦٢٣٣)، والطبراني في معجمه الكبير (٣/ ٢٨٦) حديث رقم (٣٤٢٧)، والحاكم في مستدركه (١/ ٥٨٢) حديث رقم (١٥٣٤)، والبيهقي في سننه (٨/ ١٥٧) حديث رقم (١٦٣٩٠) كلهم من طرق عن زيد بن سلام عن جده أبي سلام واسمه ممطور عن الحارث الأشعري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عن رسول الله ﷺ. قال عنه الترمذي في سننه (٥/ ١٤٨): هذا حديث حسن صحيح غريب، قال محمد بن إسماعيل: الحارث الأشعري له صحبة وله غير هذا الحديث. وقال الحاكم في مستدركه (١/ ٥٨٢): هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه. وصححه ابن القيم الجوزية في إعلام الموقعين عن رب العالمين (١/ ١٧٧)، والشيخ الألباني في صحيح الجامع الصغير (١/ ٣٥٦).

(١) انظر على التوالي: إكمال المعلم بفوائد مسلم (٨/ ٥٣)، كشف مشكل الصحيحين (٣/ ٣٣)، النهاية في غريب الأثر (٥/ ١٣)، والمفهم فيما أشكل من تلخيص مسلم (٦/ ٥٦٠)، الكواكب الدراري (١٤/ ١٢٧)، التوضيح (٢٠/ ٦٩).

(٢) انظر على التوالي: عمدة القاري (١٦/ ٨٨)، إرشاد الساري (٦/ ١٤).

(٣) انظر على التوالي: تحفه الأحوذي (٩/ ١٥٤)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٣/ ٣٣١).

(٤) انظر: فتح الباري (٨/ ٨٢٧).

كَانَ ظَالِمًا فَلْيَنْهَهُ، فَإِنَّهُ لَهُ نَصْرٌ وَإِنْ كَانَ مَظْلُومًا فَلْيَنْصُرْهُ"[1].

فإن قوله ﷺ "لاَ بَأْسَ" عائدُ إلى الكسعة، مشعرًا بأنه لم يقع تحت هذه الدعوة بأس كان قد خافه من قبل يقول الإمام النووي: « في آخر هذه القصة "لاَ بَأْسَ" فمعناه لم يحصل من هذه القصة بأس مما كنت خفته فإنه خاف أن يكون حدث أمر عظيم يوجب فتنة وفسادًا وليس هو عائدًا إلى رفع كراهة الدعاء بدعوى الجاهلية»[2].

۞ الترجيح:

بالنظر فيما سبق يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب - أن الراجح في مراد النبي ﷺ من قوله " دَعُوهَا فَإِنَّهَا خَبِيثَةٌ " هي: دعوة أهل الجاهلية، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر، للأسباب الآتية:

* وضوح استنكاره ﷺ في رواية الإمام مسلم من حديث جابر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ لها، بقوله: " مَا بَالُ دَعْوَى أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ؟ " واستفهامه لرجوعهم لعادات أهل الجاهلية، وهم في ظل الإسلام الذي يدعو للتناصف للحق والتفاهم بالحكمة ونصرة المسلم لأخيه المسلم سواء كان ظالماً أو مظلوماً.

ثم إن أمره ﷺ الصريح بالابتعاد عنها بقوله"دَعُوهَا" يقتضي وجوب ترك النداء بها، كما أن تبيينه للحكمة من ذلك، بقوله" فَإِنَّهَا خَبِيثَةٌ" وفي رواية "فَإِنَّهَا مُنْتِنَةٌ" مُوجِبًا للتَّباعُد لدلالته على الخُبث البالغ[3].

---

(١) صحيح مسلم:كتاب البر والصلة والآداب باب نصر الأخ ظالماً أو مظلوماً (٤/ ١٩٩٨) حديث رقم (٢٥٨٤).

(٢) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٦/ ١٣٨).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب تفسير القرآن باب ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ ۚ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (سورة المنافقون آيه:٨) (٣/ ٣١١) حديث رقم (٤٩٠٧)، ومسلم في صحيحه: كتاب البر والصلة والآداب باب نصر الأخ =

ولاسيما وأنه ﷺ قد توعد على من دعى بها؛ بقوله في حديث آخر: " لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ وَشَقَّ الْجُيُوبَ وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ"[1].

* ثبوت الأحاديث الصحيحة التي تبين نهيه ﷺ بصفة عامة عن الافتخار بالأنساب والقبائل، كما روى أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً: "إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَذْهَبَ عَنْكُمْ عُبِّيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ، وَفَخْرَهَا بِالآبَاءِ، مُؤْمِنٌ تَقِيٌّ، وَفَاجِرٌ شَقِيٌّ، وَالنَّاسُ بَنُو آدَمَ، وَآدَمُ مِنْ تُرَابٍ، لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ فَخْرَهُمْ بِرِجَالٍ، أَوْ لَيَكُونُنَّ أَهْوَنَ عِنْدَ اللهِ مِنْ عِدَّتِهِمْ مِنَ الْجِعْلاَنِ[2] الَّتِي تَدْفَعُ بِأَنْفِهَا النَّتَنَ".[3]

* حرص السلف الصالح - رضوان الله عليهم - ومحاربتهم لمن يعصي رسول الله ﷺ ويخالف سنته، ومعاقبتهم لمن يدعو بدعوى أهل الجاهلية بالوعيد أو السجن أو الجلد[4].

= ظالماً أو مظلوماً (٤/ ١٩٩٨) حديث رقم (٢٥٨٤) كلاهما من طريق جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن الرسول ﷺ.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب المناقب باب ما ينهى من دعوى الجاهلية (٢/ ٥٠٨_٥٠٩) حديث رقم (٣٥١٩). ومسلم في صحيحه: كتاب الإيمان باب تحريم ضرب الخدود وشق الجيوب والدعاء بدعوى الجاهلية (١/ ٩٩) حديث رقم (١٠٣).

(٢) الْجِعْلاَنِ: هي دابة سوداء من دواب الأرض. انظر: لسان العرب (١١/ ١١٢) [مادة جَعَلَ]، وقال الشيخ الملا علي القاري: يقال لها الخنفساء. انظر: مرقاة المفاتيح (٧/ ٣٠٧٢).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه: كتاب الأدب باب في التفاخر في الأنساب (٤/ ٣٣١) حديث رقم (٥١١٦) مثله، والترمذي في سننه: كتاب المناقب باب (بلا ترجمه) (٥/ ٧٣٤) حديث رقم (٣٩٥٥) " نحوه"، والإمام أحمد في مسنده (١٤/ ٣٤٩) حديث رقم (٨٧٣٦) واللفظ له، جميعهم عن أبي هريرة مرفوعًا؛ قال الترمذي في سننه: هذا حديث حسن غريب (٥/ ٧٣٤)، وحسنه الزيلعي في تخريج الأحاديث والآثار (٣/ ٣٤٩_٣٥٠)، والشيخ الألباني في الجامع الصحيح (١/ ٣٦٨)، وقال محققو المسند: إسناده حسن.

(٤) انظر: الروض الأنف شرح غريب السير (٤/ ١٤).

* تبويب الإمام البخاري لحديث المسألة وحديث: " لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ وَشَقَّ الْجُيُوبَ وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ" فقط، تحت باب (ما ينهى من دعوى الجاهلية) يصرف الذهن إلى أن مراد النبي ﷺ من قوله " دَعُوهَا فَإِنَّهَا خَبِيثَةٌ " إلى دعوى أهل الجاهلية.

* كثرة القائلين بها من أهل العلم خلاف القول الثاني.



❁ (٤٥) مسألة في ضبط اسم (عَمْرُو بْنُ لُحَيّ[1]).

باب قصة خزاعة.

❁ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

« قوله: (باب قصة خزاعة) اختلف في نسبهم مع الاتفاق على أنهم من ولد عمرو بن لحي باللام والمهملة مصغر وهو ابن حارثة بن عمرو بن عامر بن ماء السماء، وقد تقدم نسبه في أسلم وأسلم هو عم عمرو بن لحي، ويقال إن اسم لحي ربيعة، وقد صحف بعض الرواة فقال عمرو بن يحيى ووقع مثل ذلك في الجمع للحميدي[2] والصواب باللام وتشديد الياء آخره مصغر »[3].

❁ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر أن اسم (لُحَيٍّ) الثابت في نسب خزاعة هو باللام وتشديد الياء آخره مصغر (لُحَيٍّ)، حيث قال: « و**الصواب** باللام وتشديد الياء آخره مصغر ».

---

(١) هو: عمرو بن لحيى بن حارثة بن عمرو بن عامر الازدي، أبو خزاعة، أمه فهيرة بنت الحارث، أول من غير دين إسماعيل ودعا العرب إلى عبادة الاوثان، كنيته أبو ثمامة، وفي نسبه خلاف شديد وقد يُنسب إلى جده فيصبح عمرو بن عامر بن لحي، وكان قد تولى حجابة البيت الحرام بمكة، وزار بلاد الشام، وأعجب بأصنام فيها فأخذ منها عددًا ومنها هبل ونصبها في مكة ودعا الناس إلى تعظيمها والاستشفاء بها، وكان أمره مطاعًا لا يعصى. انظر: الأصنام لابن الكلبي (ص٥٤)، أخبار مكة للأزرقي (١/ ١٠٠)، البداية والنهاية (٢/ ١٨٧)، الأعلام (٥/ ٨٤).

(٢) انظر: مشارق الأنوار (١/ ٣٧٠)، الفتح (٦/ ٦٦٩). ولم أقف عليه في الجمع الذي بين أيدينا، يقول محقق الجمع بين الصحيحين الدكتور: علي حسين البواب (٣/ ١٨)، عند ضبط اسم لحي في هذا الموضع: (... لكن مخطوطاتنا لم يرد فيها ما ذكر ابن حجر).

(٣) فتح الباري (٦/ ٦٦٩).

الدراسة والموازنة:

ورد في ضبط اسم (لُحي) روايتان:

الرواية الأولى: وقع فيها (لُحَيِّ) بضم اللام وفتح المهملة وتشديد الياء، وهذه الرواية هي ما عليه جميع رواة الجامع الصحيح من غير خلاف بينهم[1]، وبعض رواة مسلم[2] في عده أحاديث من صحيحهما[3] وغيرهم من دواوين السنة المطهرة[4].

وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر في هذا الموضع من الفتح وفي تبصير المنتبه وتحرير المشتبه، حيث قال: « باللام والمهملة: عمرو بن لُحَيّ الخزاعي، معروف في

---

(١) انظر: صحيح البخاري "النسخة اليونينية" (٤/ ١٨٤) حديث رقم (٣٥٢٠) حيث لا خلاف في ضبطه.

(٢) انظر: مشارق الأنوار (١/ ٣٧٠).

(٣) منها: ما جاء عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها قالت: " خَسَفَتِ الشَّمْسُ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ... ثُمَّ قَالَ: إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللهِ،... **وَرَأَيْتُ فِيهَا عَمْرَو بْنَ لُحَيٍّ وَهُوَ الَّذِي سَيَّبَ السَّوَائِبَ**" متفق عليه. انظر: صحيح البخاري: كتاب العمل في الصلاة باب إذا انفلتت الدابة في الصلاة (١/ ٣٧٤) حديث رقم (١٢١٢)، صحيح مسلم: كتاب الكسوف باب صلاة الكسوف (٢/ ٦١٩) حديث رقم (٩٠١) واللفظ له.

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: " **رَأَيْتُ عَمْرَو بْنَ لُحَيِّ بْنِ قَمْعَةَ بْنِ خِنْدِفَ أَبَا بَنِي كَعْبٍ هَؤُلَاءِ، يَجُرُّ قُصْبَهُ فِي النَّارِ**" متفق عليه. انظر: صحيح البخاري: كتاب المناقب باب قصة خزاعة (٢/ ٥٠٩) حديث رقم (٣٥٢١)، صحيح مسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء (٤/ ٢١٩١) حديث رقم (٢٨٥٦) واللفظ له. قصبه أي: أمعاؤه. انظر: النهاية: (٤/ ٦٧) [مادة قصب]، والسوائب: أصله من تسييب الدواب وهو إرسالها تذهب وتجي كيف شاءت. انظر: النهاية (٢/ ٤٣١) [مادة سيب].

(٤) انظر على سبيل المثال: مصنف ابن أبي شيبة (٧/ ٢٥٦) حديث رقم (٣٥٨٣٠)، والمعجم الأوسط للطبراني(١/ ٧٢) حديث رقم (٢٠١)، والمستدرك على الصحيحين (٤/ ٦٤٧) حديث رقم (٨٧٨٨)، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم (٥/ ٢٥٣٠) حديث رقم (٦١٢٥).

الجاهليـة »[1] موافقًـا في ذلـك: أصـحاب كتـب ضـبط الأسـماء كـابن مـاكولا[2] والنووي[3]، وصاحب توضيح المشتبة[4]، حيث قال: « هو بضم اللام وفتح الحاء المهملة وتشديد الياء آخر الحروف ». ووافقهم ابن طاهر الهندي (ت:٩٨٦هـ)[5].

وموافقًا لقول جمع من النسابين كـابن الكلبـي[6]، والـزبيري[7]، والـبلاذري[8]، والمبرد أبو العباس[9]، وابن حزم[10] وغيرهم[11].

و طائفـة مـن أهـل الـسير والتـاريخ كـابن إسـحاق[12]، وابـن هـشام[13]، وابـن سعد[14]، والأزرقي[15]، وغيرهم[16].

---

(١) انظر: تبصير المنتبه بتحرير المشتبه (٤/ ١٤١١).

(٢) انظر: الإكمال (٧/ ١٤٧).

(٣) انظر: تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٢٢٥).

(٤) انظر: توضيح المشتبه لمحمد القيسي الدمشقي الشهير بابن ناصر الدين (٧/ ٣٦٠).

(٥) انظر: المغني في ضبط أسماء الرجال (ص٢١٧).

(٦) انظر: نسب معد واليمن الكبير (ص٥١٤).

(٧) انظر: نسب قريش (١/ ٨).

(٨) انظر: أنساب الأشراف (١/ ٣٤).

(٩) انظر: نسب عدنان وقحطان (ص٢٢).

(١٠) انظر: جمهرة أنساب العرب (١/ ٢٣٥).

(١١) انظر: الأنساب للسمعاني (٢/ ٣٥٨)، اللباب في تهذيب الأنساب (١/ ٤٣٩).

(١٢) انظر: الإنباه على قبائل الرواة لابن عبد البر القرطبي (ص٨١).

(١٣) انظر: سيرته (١/ ٢٠١).

(١٤) انظر: طبقاته (١/ ٦٣).

(١٥) انظر: أخبار مكة (١/ ١٠٠).

(١٦) انظر: أخبار مكة للفاكهاني (٢/ ٢٤١)، الروض الأنف (١/ ١٠٠)، السيرة النبوية لابن كثير (١/ ٦١)، تاريخ ابن خلدون (٢/ ٣٧٦).

وبعض أهل العلم من شراح الحديث كابن بطال، والقاضي عياض، والنووي، والكرماني، وابن رجب، وابن الملقن[١]، ووافقهم العيني، والقسطلاني[٢].

الرواية الثانية: وقع فيها (يَحْيَى) بن عمرو. وهي رواية بعض نسخ صحيح مسلم[٣]، وعند الحميدي[٤]، وهي تصحيف كما قال الحافظ ابن حجر.

وقد سبقه لتضعيف هذا الضبط القاضي عياض، حيث قال: « هو خطأ محض والمعروف الأول »[٥].

الترجيـــــح:

بالنظر فيما سبق يترجح عندي - والله تعالى أعلم بالصواب- رجحان الرواية الأولى التي وقع فيها (لُحَيِّ) بضم اللام وفتح المهملة وتشديد الياء، الوارد في نسب خزاعة، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر، للأسباب التالية:

* ثبوت ضبط (لُحَيِّ) عند كافة رواة الجامع الصحيح من غير خلاف، مما يؤكد ترجيحه.

* ثبوته عند أكثر رواه الإمام مسلم في صحيحه، وعند غيره من أصحاب كتب السنة المطهرة، مما يقوي ترجيحه.

* كثرة القائلين بهذا الضبط من أئمة العلماء، ومتابعتهم أولى.



(١) انظر على التوالي: شرح ابن بطال على الصحيح (٣/ ٢٠٣)، مشارق الأنوار (١/ ٣٧٠)، شرح النووي على مسلم (٦/ ٢٠٣)، الكواكب الدراري (١٤/ ١٢٨)، فتح الباري لابن رجب (٦/ ٤٠٢)، التوضيح لابن الملقن (٢٠/ ٧٥).

(٢) انظر على التوالي: عمدة القاري (٧/ ٢٩١)، إرشاد الساري (٨/ ٢٦).

(٣) انظر: مشارق الأنوار (١/ ٣٧٠).

(٤) سبق الإشارة إليه.

(٥) مشارق الأنوار (١/ ٣٧٠).

۞ (٤٦) مسألة: اختلاف روايات الجامع الصحيح في ترجمة الباب.

باب قصة زمزم وجهل العرب.

۞ حديث المسألـــة:

روى الإمام البخاري بسنده عَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "قَالَ: أَسْلَمُ وَغِفَارُ وَشَىْءٌ مِنْ مُزَيْنَةَ وَجُهَيْنَةَ -أَوْ قَالَ: شَىْءٌ مِنْ جُهَيْنَةَ أَوْ مُزَيْنَةَ- خَيْرٌ عِنْدَ الله، أَوْ قَالَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ أَسَدٍ وَتَمِيمٍ وَهَوَازِنَ وَغَطَفَانَ".

وعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: " إِذَا سَرَّكَ أَنْ تَعْلَمَ جَهْلَ الْعَرَبِ فَاقْرَأْ مَا فَوْقَ الثَّلاَثِينَ وَمِائَةٍ فِى سُورَةِ الأَنْعَامِ ﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ قَتَلُوٓاْ أَوْلَٰدَهُمْ سَفَهًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ -إِلَى قَوْلِهِ- ﴿قَدْ ضَلُّواْ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ﴾ [الأنعام:١٤٠]"[(١)].

۞ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

« قوله: (باب قصة زمزم وجهل العرب) كذا لأبي ذر، ولغيره (باب جهل العرب) وهو أولى إذ لم يجر في حديث الباب لزمزم ذكر، وأما الإسماعيلي فجمع هذه الأحاديث في ترجمة واحدة وهو متجه »[(٢)].

۞ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر أن يكون عنوان الترجمة للحديثين هي باب (جهل العرب)؛ حيث قال: « **وهو أولى** ».

---

(١) صحيح البخاري (٢/ ٥١٠-٥١١) حديث رقم (٣٥٢٣) ورقم (٣٥٢٤).

(٢) فتح الباري (٦/ ٦٧٣).

الدراسة والموازنة:

اختلفت روايات الجامع الصحيح في المسألة على عدة روايات:

الرواية الأولى: وقعت فيها ترجمة الباب بقوله: (باب قصة زمزم وجهل العرب). وهي رواية الحافظ أبي ذر الهروي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وجاء تحته حديثان: أحدهما عن خيريه أسلم وغفار وغيرها، والثاني: عن جهل العرب. ولم يقع لزمزم ذكر فيهما.

الرواية الثانية: وقعت فيها ترجمة الباب بقوله: (باب جهل العرب) من غير قوله: (قصة زمزم). وهي رواية أكثر رواة الجامع الصحيح، وعليها شرح الكرماني[(١)]، وقد رجحها الحافظ ابن حجر، وصوبها العيني[(٢)]، ووافقهم القسطلاني[(٣)].

الرواية الثالثة: حذفت فيها ترجمة الباب، وأُدرج حديثاها مع حديث الباب الذي قبله وهو: (باب قصة إسلام أبي ذر الغفاري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، باب قصة زمزم)[(٤)].

وهي الرواية الثابتة عند الإسماعيلي، وهو متجه فيما ذهب كما قال الحافظ ابن حجر؛ فإن في هذا الباب حديث واحد عن أبي جمرة، ذكر فيه قصة إسلام أبي ذر وشُرّبِه من ماء زمزم[(٥)].

الترجيح:

بالنظر فيما مضى يترجح عندي - والله تعالى أعلم بالصواب- أن تكون ترجمة حديثا الباب مقتصرةُ على قوله: (باب جهل العرب)، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر

---

(١) انظر: الكواكب الدراري (١٤/ ١٣٠).

(٢) انظر: عمدة القاري (١٦/ ٩٢).

(٣) انظر: إرشاد الساري (٨/ ٣١).

(٤) انظر: صحيح البخاري كتاب المناقب، باب قصة إسلام أبي ذر الغفاري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، باب قصة زمزم (٢/ ٥٠٩-٥١٠).

(٥) انظر: المرجع السابق: حديث رقم (٣٥٢٢).

للأسباب التاليه:

* ثبوت ترجمة الباب بقوله: (باب جهل العرب) عند الأكثرين من رواة الجامع الصحيح، والأكثر أولى بإصابة الحق.

* وجاهة قول الحافظ ابن حجر بأنه لا مناسبة من ذكر (قصة زمزم) في ترجمة الباب، حيث لم يقع له ذكر في حديثا الباب، على العكس من الترجمة بقوله: (باب جهل العرب) فالمناسبة ظاهرة بينهما كما لايخفى.

* موافقة الإمامين العيني والقسطلاني يقوي ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر من ترجيح.



❁ (٤٧) مسألة: بيان في أي الروايتين وقعت زيادة أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "وَإِذَا كَرِهَ شَيْئًا عُرِفَ فِي وَجْهِهِ".

باب صفة النبي ﷺ.

❁ حديث المسألـــة:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي عُتْبَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ "أَشَدَّ حَيَاءً مِنَ الْعَذْرَاءِ فِي خِدْرِهَا"[1].

وقال: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، وَابْنُ مَهْدِيٍّ، قَالاَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ مِثْلَهُ، "وَإِذَا كَرِهَ شَيْئًا عُرِفَ فِي وَجْهِهِ"[2].

❁ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

« قوله: "وَإِذَا كَرِهَ شَيْئًا عُرِفَ فِي وَجْهِهِ" أي أن ابن بشار زاد هذا على رواية مسدد وهذا يحتمل أن يكون في رواية عبد الرحمن بن مهدي وحده، وأن يكون في رواية يحيى أيضا ولم يقع لمسدد والأول المعتمد، فقد أخرجه الإسماعيلي من رواية المقدمي وأبي خيثمة وابن خلاد عن يحيى بن سعيد وليس فيه الزيادة، وأخرجه من رواية أبي موسى عن عبد الرحمن بن مهدي فذكرها، وكذا أخرجه مسلم عن زهير بن حرب وأبي موسى محمد بن المثنى وأحمد بن سنان القطان كلهم عن ابن مهدي »[3].

---

(١) صحيح البخاري (٢/ ٥١٨) حديث رقم (٣٥٦٢).

(٢) صحيح البخاري (٢/ ٥١٨) حديث رقم (٣٥٦٢).

(٣) فتح الباري (٦/ ٧٠٥).

❁ **ترجيح الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر أن زيادة سعيد الخدري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: "وَإِذَا كَرِهَ شَيْئًا عُرِفَ فِي وَجْهِهِ" هي من رواية عبد الرحمن بن مهدي وحده؛ حيث قال: «**والأول المعتمد**».

الدراسة والموازنة:

ورد في المسألة روايتان:

الرواية الأولى: وقع فيها زيادة "وَإِذَا كَرِهَ شَيْئًا عُرِفَ فِي وَجْهِهِ" وهي رواية عبد الرحمن بن مهدي وحده، في هذا الموضع من الجامع الصحيح من طريق ابن بشار.

وأخرجها أيضاً عن عبد الرحمن بن مهدي وحده: أبو موسى محمد بن المثنى[1]، وزهير بن حرب[2]، وأحمد بن سنان القطان[3]، وهارون بن سليمان الأصبهاني[4]. وقد رجحها الحافظ ابن حجر، ووافقه عليها العيني والقسطلاني[5].

الرواية الثانية: وقع فيها زيادة "وَإِذَا كَرِهَ شَيْئًا عُرِفَ فِي وَجْهِهِ" وهي رواية يحي بن سعيد القطان من طريق ابن بشار في هذا الموضع من الجامع الصحيح، ولم تقع في روايته التي من طريق مسدد.

وقد ضعف الحافظ ابن حجر هذه الرواية بترجيحه نظيرتها، وبإخراج

---

(١) انظر: صحيح مسلم: كتاب الفضائل باب كثرة حيائه ﷺ (٤/ ١٨٠٩) حديث رقم (٢٣٢٠)، والإسماعيلي كما حكى عنه الحافظ ابن حجر في الفتح (٦/ ٧٠٥).

(٢) انظر: صحيح مسلم: كتاب الفضائل باب كثرة حيائه ﷺ (٤/ ١٨٠٩) حديث رقم (٢٣٢٠)، ومسند ابي يعلى (٢/ ٣٨٥) حديث رقم (١١٥٦).

(٣) انظر: صحيح مسلم: كتاب الفضائل باب كثرة حيائه ﷺ (٤/ ١٨٠٩) حديث رقم (٢٣٢٠)، وصحيح ابن حبان (١٤/ ٢١٤) حديث رقم (٦٣٠٧).

(٤) انظر: السنن الكبرى للبيهقي (١٠/ ١٩٢) (٢١٣٠٦).

(٥) انظر: عمدة القاري (١٦/ ١١٣)، إرشاد الساري (٦/ ٣٢).

الإسماعيلي للحديث عن ابن القطان من رواية المقدمي وأبي خيثمة[1] وابن خلاد من غير هذه الزيادة.

التر جيـــــح:

في ضوء ما سبق يظهر لي - والله تعالى اعلم بالصواب- رجحان الرواية الأولى التي وقع فيها زيادة "وَإِذَا كَرِهَ شَيْئًا عُرِفَ فِي وَجْهِهِ" وهي رواية عبد الرحمن بن مهدي وحده، من طريق ابن بشار، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر؛ لثبوت هذه الزيادة في رواية عبد الرحمن بن مهدي في طرق عدة غير طريق ابن بشار. على العكس من الرواية الثانية التي عن سعيد بن قطان فإنها لم تثبت عنده هذه الزيادة من أي طرق أخرى، وهذا يدل على أن الزيادة الواقعه في حديث المسألة إنما هي عن ابن مهدي لوحده. يقويه:

* صنيع أبي يعلى وابن حبان والإسماعيلي رَحِمَهُمُ اللَّهُ فقد أخرجوا الحديث مرتين تارة عن عبد الرحمن بن مهدي بالزيادة، وتارة عن سعيد بن القطان من غير الزيادة.

* موافقة الإمامان العيني والقسطلاني لما ذهب إليه الحافظ ابن حجر من ترجيح.



(١) انظر: مسند أبو يعلى (٢/ ٢٧٧) حديث رقم (٩٩١)، وصحيح ابن حبان (١٤/ ٢١٣) حديث رقم (٦٣٠٦).

❁ (٤٨) مسألة اختلاف روايات الجامع الصحيح في قوله "أَبُو فُلاَنٍ" الوارد في حديث الباب.

باب صفة النبي ﷺ.

❁ حديث المسألـــة:

قال الإمام البخاري: وَقَالَ اللَّيْثُ حَدَّثَنِى يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ أَخْبَرَنِى عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: " أَلاَ يُعْجِبُكَ أَبُو فُلاَنٍ جَاءَ فَجَلَسَ إِلَى جَانِبِ حُجْرَتِى يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ يُسْمِعُنِى ذَلِكَ، وَكُنْتُ أُسَبِّحُ، فَقَامَ قَبْلَ أَنْ أَقْضِىَ سُبْحَتِى، وَلَوْ أَدْرَكْتُهُ لَرَدَدْتُ عَلَيْهِ، إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَسْرُدُ الْحَدِيثَ كَسَرْدِكُمْ"[١].

❁ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

« قوله: " أبا فلان" كذا للأكثر قال عياض: هو منادي بكنيته[٢]. قلت وليس كذلك لما سأذكره، وإنما خاطبت عائشة عروة بقولها "ألا يعجبك" وذكرت له المتعجب منه فقالت "أبا فلان" وحق السياق أن تقول أبو فلان بالرفع على أنه فاعل، لكنه جاء هكذا على اللغة القليلة ثم حكت وجه التعجب فقالت "جاء فجلس الخ" ووقع في رواية الأصيلي وكريمة "أبو فلان" ولا إشكال فيها، وتبين من رواية مسلم[٣] وأبي داود[٤] أنه هو أبو هريرة، فأخرجه مسلم عن هارون بن معروف[١] وأبو داود

---

(١) انظر: صحيح البخاري (٢/ ٥١٩) حديث رقم (٣٥٦٨).

(٢) انظر: مشارق الأنوار (١/ ١٥).

(٣) انظر: صحيح مسلم: كتاب فضائل الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ باب من فضائل أبي هريرة الدوسي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ (٤/ ١٩٤٠) حديث رقم (٢٤٩٣).

(٤) انظر: سنن أبي داود: كتاب العلم باب في سرد الحديث (٣/ ٣٢٠) حديث رقم (٣٦٥٥).

عن محمد بن منصور الطوسي[٢] كلاهما عن سفيان، لكن قال "هارون عن سفيان عن هشام بن عروة" وقال الطوسي "عن سفيان عن الزهري" وكذا أخرجه الإسماعيلي عن ابن أبي عمر عن سفيان عن هشام عن أبي يعلى وعن أبي معمر عن سفيان عن الزهري وكذا أخرجه أبو نعيم من طريق القعنبي عن سفيان عن الزهري[٣]، فكأن لسفيان فيه شيخين، وفي رواية الجميع أنه أبو هريرة. ووقع في رواية ابن وهب عند الإسماعيلي "ألا يعجبك أبو هريرة، جاء فجلس" ولأحمد[٤] ومسلم[٥] وأبي داود[٦] من هذا الوجه "ألا أعجبك من أبي هريرة" ووقع للقابسي بفتح الهمزة بعدها مثناة مفتوحة فعل ماض من الإتيان، وفلان بالرفع والتنوين وهو تصحيف لأنه تبين من الرواية الأخرى أنه بصيغة الكنية لا بلفظ الاسم المجرد عنها، والعجب أن القابسي أنكر عين روايته، وقال عياض: هي الصواب لولا قوله بعدها "جاء"[٧]. قلت: لأنه

---

(١) انظر: صحيح مسلم: كتاب الزهد والرقائق باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم (٤/ ٢٢٩٨) حديث رقم (٢٤٩٣).

(٢) انظر: سنن أبي داود: كتاب العلم باب في سرد الحديث (٣/ ٣٢٠) حديث رقم (٣٦٥٥).

(٣) لم أعثر عليه في كتب أبي نعيم التي هي مظان الحديث.

(٤) انظر: مسند أحمد (٤١/ ٣٥٨) حديث رقم (٢٤٨٦٥) من طريق عبد الله بن مبارك عن يونس بن يزيد، وفي (٤١/ ٥٢٠) حديث رقم (٢٥٠٧٧) من طريق وكيع عن سفيان عن أسامه بن زيد، وفي (٤٢/ ١٣٦) حديث رقم (٢٥٢٤٠) عن عثمان بن عمر عن يونس، وفي (٤٣/ ٢٧٤) حديث رقم (٢٦٢٠٩) عن روح عن أسامه بن زيد؛ جميعهم عن ابن شهاب الزهري عن عروة عن عائشة، ولم أقف على رواية ابن وهب في المسند.

(٥) انظر: صحيح مسلم: كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم باب من فضائل أبي هريرة الدوسي رضي الله عنه (٤/ ١٩٤٠) حديث رقم (٢٤٩٣).

(٦) انظر: سنن أبي داود: كتاب العلم باب في سرد الحديث (٣/ ٣٢٠) حديث رقم (٣٦٥٥).

(٧) انظر: مشارق الأنوار (١/ ١٥).

يصير تكرارا »[1].

۞ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر ما وقع عند أكثر رواة الجامع الصحيح، وهي قوله: "أبا فلان" أو" أبو فلان"؛ حيث ضعف ما عداهما، بقوله: « **وهو تصحيف** ».

۞ الدراسة والموازنة:

اختلفت روايات الجامع الصحيح في المسألة على ثلاث روايات:

الرواية الأولى: وقع فيها "أبا فلان" وهي رواية أكثر رواة الجامع الصحيح، وقد جاءت على اللغة القليلة (ولو رماه بِأَبَا قُبَيْسٍ) وهي لغة الكوفيين[2].

وقد رجح الحافظ ابن حجر هذه الرواية كما يظهر من كلامه موافقًا الكرماني، حيث قال: « وهذا صحيح على لغة من جوز أن يقال ولو ضربه بأبا قبيس »[3]، ووافقهما العيني، والقسطلاني[4].

---

(١) انظر: فتح الباري (٦/ ٧٠٧).

(٢) ومفادها: أن الأسماء الستة تعرب بالألف في الأحوال الثلاثة، وقد اشتهرت نسبة هذه اللغة عن الكوفيين من بني الحارث وخثعم وزبيد وغيرهم؛ والذي قالها أبو حنيفة عندما سُئل عن إنسان رَمَى إنسانًا بحجر فقتله، هل يجب عليه القَوَدُ؟ فقال: لا، ولو رماه بِأَبَا قُبَيْسٍ -بالألف، وأصله أَبَوٌ، لكن لما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبوها ألفًا بعد إسكانها إضعافًا لها، كما يقولون: عَصًا، وقَفًا، وأصله عَصَو وقَفَوا، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبوها ألفًا. وأبو قبيس: جبل معروف في مكة. وقد تكلم بها النبي ﷺ في الموضعين، وذلك في قوله: " ما صنع أبا جهل؟ "، وقوله: " لا وتران في ليلة ". انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لكمال الدين الأنباري (١/ ١٨)، هامش شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ٥٢).

(٣) انظر: الكواكب الدراري (١٤/ ١٤٧).

(٤) انظر على التوالي: عمدة القاري (١٦/ ١١٥)، إرشاد الساري (٨/ ٦١).

الرواية الثانية: وقع فيها "أبو فلان" وهي رواية الأصيلي، وكريمة، وهي الرواية الثابته في متن صحيح البخاري النسخة السلفية. وقد رجحها الحافظ ابن حجر بتضعيفه لغيرها، وبما ظهر من كلامه عنها؛ حيث قال: « لا إشكال فيها »، وقال: « حق السياق أن تقول " أبو فلان" بالرفع على أنه فاعل »، ووافقه عليها العيني، القسطلاني[1].

الرواية الثالثة: وقع فيها "أتى فلان" بفتح الهمزة بعدها مثناة مفتوحة فعل ماض من الإتيان، وفلان بالرفع والتنوين، وهي رواية القابسي[2] أحد رواة الجامع الصحيح.

ولقد جزم الحافظ ابن حجر بتصحيفها معلّلا بأن هذه الرواية أخرجها غير واحد من المحدثين بصيغة الكنية "أبو هريرة"، لا بصيغة الاسم المجرد عنها؛ وبأن الفعل " أتى" يُعكر عليه قوله بعد ذلك "جاء فجلس" وهذا فيه تكرار واضح.

۞ الترجيـــــح:

بالنظر فيما سبق يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب - رجحان الرواية الأولى والثانية التي وقع فيها " أبا فلان" و"أبو فلان"، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر كما ظهر من كلامه؛ للأسباب التالية:

* ثبوت رواية " أبا فلان" عند أكثر رواة الجامع الصحيح؛ والأكثر أولى بإصابة الحق.

* موافقة معنى هاتان الروايتان لرواية الإمام مسلم، وغيره من أصحاب دواوين السنة المطهرة؛ مما يعضد ترجيحها.

---

(١) انظر على التوالي: عمدة القاري (١٦/ ١١٥)، إرشاد الساري (٨/ ٦١).

(٢) انظر: مشارق الأنوار (١/ ١٥)، مطالع الأنوار (١/ ١٧٩).

* موافقة الإمامان العيني والقسطلاني لما ذهب إليه الحافظ ابن حجر من ترجيح؛ مما يقوي ترجيحها.

يؤيد ما سبق:

* وضوح ما تعرضت له الرواية الثالثة من تصحيف كما أخبر الحافظ ابن حجر - في موضعها -.



❁ (٤٩) مسألة اختلاف الروايات في قول عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما: "لبِثَ حتى صلى الْعِشَاء ثُمَّ رجع فَلَبِثَ حتَّى تعشَّى".

باب علامات النبوه في الإسلام.

❁ حديث المسألة:

روى الإمام البخاري بسنده عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِى بَكْرٍ رضي الله عنهما: " أَنَّ أَصْحَابَ الصُّفَّةِ كَانُوا أُنَاسًا فُقَرَاءَ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: " مَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامُ اثْنَيْنِ فَلْيَذْهَبْ بِثَالِثٍ، ومَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامُ أَرْبَعَةٍ فَلْيَذْهَبْ بخَامِسٍ أَوْ سَادِس. أو كما قال. وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ جَاءَ بِثَلاَثَةٍ، وانْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ بِعَشَرَةٍ، وأَبو بَكْرٍ ثَلاَثَة، قَالَ فَهْوَ أَنَا وَأَبي وَأُمِّي، ولاَ أَدْرِى هل قَالَ امْرَأَتِي وَخَادِمي بَيْنَ بَيْتِنَا وَبَيْنَ بَيْتِ أَبِى بَكْرٍ، وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ تَعَشَّى عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ لَبِثَ حَتى صَلَى الْعِشَاءُ ثُمَّ رَجعَ فَلَبِثَ حَتَّى تَعَشَّيى رسولُ الله ﷺ فَجَاءَ بَعْدَ مَا مَضَى مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللهُ..."[1].

❁ قال الحافظ ابن حجر رحمه الله:

« قوله: "وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ تَعَشَّى عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ لَبِثَ حَتى صَلَى الْعِشَاءُ ثُمَّ رَجَعَ" ووقع في الرواية التي في الصلاة " ثُمَّ لَبِثَ حَتَّى صَلَّيْتُ الْعِشَاءَ"[2] وفي رواية "حَيْثُ صَلَّيْتُ ثُمَّ رَجَعَ"[3] فشرحه الكرماني فقال: « هذا يشعر بأن تعشي أبي بكر كان بعد الرجوع إلى النبي ﷺ، والذي تقدم بعكسه، والجواب أن الأول بيان حال أبي بكر في عدم احتياجه إلى الطعام عند أهله، والثاني فيه سياق القصة على الترتيب الواقع: الأول تعشي الصديق والثاني تعشي النبي ﷺ، والأول من العشاء بفتحها أي الأكل،

---

(١) صحيح البخاري (٢/ ٥٢٤) حديث رقم (٣٥٨١).

(٢) المرجع السابق: كتاب الصلاه، باب السمر مع الضيف والأهل (١/ ٢٠٣) حديث رقم (٦٠٢).

(٣) لم أعثر عليها في النسخة اليونينية، ولا فيما وقفت عليه من كتب السنة.

والثاني بكسرها أي الصلاة »[1]. فأحد هذه الاحتمالات أن أبا بكر لما جاء بالثلاثة إلى منزله لبث إلى وقت صلاة العشاء فرجع إلى النبي ﷺ حتى تعشى عنده، وهذا لا يصح لأنه يخالف صريح قوله في حديث الباب "وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ تَعَشَّى عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ" ثم إن الذي وقع عند البخاري بلفظ "ثُمَّ رَجَعَ" بالجيم ليس متفقًا عليه من الرواة لما سأذكره وظاهر قوله في هذه الرواية "ثُمَّ رَجَعَ" أي إلى منزله، وعلى هذا ففي قوله: "فَلَبِثَ حَتَّى تَعَشَّى رسولُ الله ﷺ فَجَاءَ بَعْدَ مَا مَضَى مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللهُ" تكرار وفائدته الإشارة إلى أن تأخره عند النبي ﷺ كان بمقدار أن تعشى معه وصلى العشاء وما رجع إلى منزله إلا بعد أن مضى من الليل قطعة، وذلك أن النبي ﷺ كان يحب أن يؤخر صلاة العشاء كما تقدم في حديث أبي برزة[2]، ووقع عند الإسماعيلي " ثُمَّ رَكَعَ" بالكاف أي صلى النافلة بعد العشاء، فعلى هذا فالتكرار في قوله: "فَلَبِثَ حَتَّى تَعَشَّى" فقط، وفائدته ما تقدم. ووقع في رواية مسلم والإسماعيلي أيضًا "فَلَبِثَ حَتَّى نَعَسَ "[3] بعين وسين مهملتين مفتوحتين من النعاس وهو أوجه، وقال عياض[4] إنه الصواب، وبه ينتفي التكرار من المواضع كلها إلا في قوله: " لبث" وسببه اختلاف تعلق اللبث فالأول قال: " لَبِثَ حَتَّى صَلَّى الْعِشَاءَ" ثم قال: " فَلَبِثَ حَتَّى نَعَسَ" »[5].

❁ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر ما وقع في رواية الإمامين مسلم والإسماعيلي، وهي: "وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ تَعَشَّى عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ لَبِثَ حَتى صَلَى الْعِشَاءُ ثُمَّ رَجَعَ فَلَبِثَ حَتَّى

(١) انظر: الكواكب الدراري (٤/ ٢٣٨).

(٢) انظر: صحيح البخاري: كتاب الأذان باب القراءة في الفجر (١/ ٢٥٠) حديث رقم (٧٧١).

(٣) انظر: صحيح مسلم: كتاب الأشربة باب إكرام الضيف وفضل إيثاره (٣/ ١٦٢٧) حديث رقم (٢٠٥٧).

(٤) انظر: مشارق الأنوار (٢/ ١٩).

(٥) فتح الباري (٦/ ٧٢٨).

تَعَشَّيى رسولُ الله ﷺ فَجَاءَ بَعْدَ مَا مَضَى مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللهُ"؛ وذلك بقوله: « **وهو أوجه** ».

الدراسة والموازنة:

اختلفت الروايات في المسألة على روايتين:

الرواية الأولى: وقع فيها: "وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ تَعَشَّى عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ لَبِثَ حَتى صَلَى الْعِشَاءُ ثُمَّ رَجَعَ فَلَبِثَ حَتَّى تَعَشَّيى رسولُ الله ﷺ فَجَاءَ بَعْدَ مَا مَضَى مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللهُ".

وهي رواية الإمام البخاري الواردة في حديث الباب من كتاب المناقب، وقد وجه الكرماني التكرار الواقع في قوله "أَنَّ أَبَا بَكْرٍ تَعَشَّى عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ" وقوله "فَلَبِثَ حَتَّى تَعَشَّيى رسولُ الله ﷺ" فقال: « إن قلت هذا يشعر بأن التعشي عند النبي ﷺ كان بعد الرجوع إليه، وما تقدم بأنه كان قبله؛ قلت: الأول بيان حال أبي بكر في عدم احتياجه إلى الطعام عند أهله، والثاني: سوق القصة على الترتيب إذ الأول تعشى الصديق والثاني تعشى الرسول ﷺ، أو الأول: من العِشاء بكسر المهملة والثاني: منه بفتحها »(1). والعَشاء بفتح المهملة: وجبة العَشاء، والعِشاء بكسر المهمله: فريضة العِشاء.

وقد تعقبه الحافظ ابن حجر، بقوله: « أحد هذه الاحتمالات أن أبا بكر لما جاء بالثلاثة إلى منزله لبث إلى وقت صلاة العشاء فرجع إلى النبي ﷺ حتى تعشى عنده، وهذا لا يصح لأنه يخالف صريح قوله في حديث الباب " وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ تَعَشَّى عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ" »(2).

كما أنه ضعف قوله " ثُمَّ رَجَعَ" -بالجيم- الوارده في حديث الباب؛ معللاً بعدم

(1) انظر: الكواكب الدراري (٤/ ٢٣٨).

(2) فتح الباري (٦/ ٧٢٨).

اتفاق الرواة عليها، وتعقب أيضًا قوله: " فَلَبِثَ حَتَّى تَعَشَّى رسولُ الله ﷺ فَجَاءَ بَعْدَ مَا مَضَى مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللهُ " بأنها تكرار[1].

الرواية الثانية: وقع فيها: "أَنَّ أَبَا بَكْرٍ تَعَشَّى عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ لَبِثَ حَتى صَلَى الْعِشَاءُ ثُمَّ رَكَعَ فَلَبِثَ حَتَّى نَعَس رسولُ الله ﷺ فَجَاءَ بَعْدَ مَا مَضَى مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللهُ".

وهي رواية الإمام الإسماعيلي كما أخبر الحافظ ابن حجر، والقسطلاني[2]، ومعنى " ثُمَّ رَكَعَ" أي صلى النافلة بعد العشاء، وأما قوله: " فَلَبِثَ حَتَّى نَعَس" أي نام، فقد رواها ايضًا الإمام مسلم[3]. والإمام أحمد[4]، وأبو عوانة (ت:٢٩٢هـ)[5]، وأبو بكر البزاز (ت:٣٥٤هـ)[6].

وهذه الرواية تنفي التكرار في أفعال أبي بكر الصديق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ إلا فعل " اللبث" فإنه ما زال متكررًا في الرواية؛ لكن الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ قد وجهه بأنه متعلقُ بأسبابِه؛ فهو في الأول: " لَبِثَ حَتى صَلَى الْعِشَاءُ" وفي الثانيه: " فَلَبِثَ حَتَّى نَعَس".

وهذه الرواية هي ما رجحها الحافظ ابن حجر موافقًا القاضي عياض، وابن قرقول، وابن الملقن[7]، ووافقهم: العيني، والقسطلاني[8].

---

(١) فتح الباري (٦/ ٧٢٨).

(٢) انظر على التوالي: فتح الباري (٦/ ٧٢٨)، إرشاد الساري (٨/ ٧٥).

(٣) سبق ذكرها في هذه المسألة.

(٤) انظر: مسند الإمام أحمد (٣/ ٢٣٦) حديث رقم (١٧١٢).

(٥) انظر: مستخرج أبو عوانة (٥/ ٢٠٤) حديث رقم (٨٣٩٨).

(٦) انظر: الفوائد (الغيلانيات) (ص٢٠٠) حديث رقم (١٧٣).

(٧) انظر على التوالي: مشارق الأنوار (٢/ ١٩)، مطالع الأنوار (٤/ ١٨٦)، التوضيح شرح الجامع الصحيح (٦/ ٢٩٩).

(٨) انظر على التوالي: عمدة القاري (٥/ ٩٩)، إرشاد الساري (٨/ ٧٥).

۞ الترجيـــــح:

باستعراض ما سبق من الروايات يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب- رجحان الرواية الثانية والتي وردت عند الإمامان مسلم والإسماعيلي، وفيها: "أَنَّ أَبَا بَكْرٍ تَعَشَّى عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ لَبِثَ حتى صَلَى الْعِشَاءُ ثُمَّ رَكَعَ فَلَبِثَ حَتَّى نَعَس رسولُ الله ﷺ فَجَاءَ بَعْدَ مَا مَضَى مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللهُ"، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التاليه:

* ثبوت قوله "ثُمَّ رَكَعَ" و"حَتَّى نَعَس" عند الإسماعيلي دال على عدم اتفاق رواة الجامع الصحيح على قوله "ثُمَّ رَجَعَ" و"حَتَّى تَعَشَّيى" مما يقوي ترجيحها.

* ثبوت هذه الرواية عند الإمام مسلم، وعند غيره في دواوين السنة المطهرة، مما يؤيد ترجيحها.

* كون رواية "أَنَّ أَبَا بَكْرٍ تَعَشَّى عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ لَبِثَ حتى صَلَى الْعِشَاءُ ثُمَّ رَكَعَ فَلَبِثَ حَتَّى نَعَس رسولُ الله ﷺ فَجَاءَ بَعْدَ مَا مَضَى مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللهُ" هي الأنسب لسياق الحديث؛ حيث بينت أن أبا بكر تعشى عند النبي ﷺ ثم لبث عنده حتى صلّى العشاء ثم ركع النافلة التي بعدها فمكث حتى نعس النبي ﷺ وقام لينام فرجع أبو بكر حينها إلى بيته بعد أن مضى من الليل ما شاء الله.

* كونها الأوضح في المعنى، والأكثر بيانًا، والأسلم من التكرار؛ بالنسبة لرواية الإمام البخاري؛ ويمثل هذا الأمر فائدة هامة من فوائد جمع الروايات؛ فقد قال الإمام أحمد: « الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسّر بعضه بعضًا »[1].

وقال الحافظ ابن حجر: « وأن المتعين على من يتكلم على الأحاديث أن يجمع طرقها ثم يجمع ألفاظ المتون إذا صحت الطرق ويشرحها على أنه حديث واحد، فإن

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢/ ٢١٢).

الحديث أولى ما فُسر بالحديث »[1].

* ترجيح طائفة من أهل العلم لها؛ مما يدعم ترجيحها.

---

(١) فتح الباري (٦/ ٥٨٠).

۞ (٥٠) مسألة: بيان معنى "فَجَدَّعَ" الواردة في حديث الباب.

باب علامات النبوة في الإسلام.

۞ حديث المسألـــة:

قال الإمام البخاري: روى الإمام البخاري بسنده عن عبد الرحمن بن أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال: (... قَالَتْ لَهُ امْرَأَتُهُ مَا حَبَسَكَ عَنْ أَضْيَافِكَ أَوْ ضَيْفِكَ؟ قَالَ: أَوَ عَشَّيْتِهِمْ؟ قَالَتْ: أَبَوْا حَتَّى تَجِيءَ، قَدْ عَرَضُوا عَلَيْهِمْ فَغَلَبُوهُمْ. قال: فَذَهَبْتُ فَاخْتَبَأْتُ. فَقَالَ: يَا غُنْثَرُ -فَجَدَّعَ وَسَبَّ- وَقَالَ: كُلُوا. وَقَالَ: لاَ أَطْعَمُهُ أَبَدًا...)[(١)].

۞ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

« قوله "فَجَدَّعَ وَسَبَّ" أي دعا عليه بالجدع وهو قطع الأذن أو الأنف أو الشفة، وقيل: المراد به السب، والأول أصح »[(٢)]

۞ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر أن معنى "فَجَدَّعَ" أي دعا عليه بالجدع وهو قطع الأذن والأنف والشفة؛ وذلك بقوله: « **والأول أصح** ».

۞ الدراســة والموازنـــــة:

ورد في المسألة قولين:

القول الأول: أن معنى "فَجَدَّعَ" الواردة في الحديث أي دعا عليه بالجدع؛ والجدع: هو قطع الأذن والأنف والشفة؛ وهو بالأنف أخص، فإذا أُطلق غلب عليه

---

(١) انظر: صحيح البخاري (٢/ ٥٢٤) حديث رقم (٣٥٨١).

(٢) فتح الباري (٦/ ٧٣٠).

كما قال ابن الأثير(1).

وقد رجح الحافظ ابن حجر هذا المعنى موافقًا غيره من الأئمة، مثل: ابن بطال، وابن الجوزي، والقرطبي، والنووي، الكرماني، وابن الملقن(2)، ووافقهم: العيني، والسيوطي، القسطلاني(3)، وتبعهم الشيخ فيصل الحريملي النجدي (ت:١٣٧٦هـ)(4).

القول الثاني: أن معنى "فَجَدَّعَ" الوارده في الحديث أي سب وشتم، قاله أبو عمرو الشيباني(5)، واسبعده القرطبي، وابن الملقن(6).

۞ الترجيح:

بناء على ما سبق يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب - أن الراجح في معنى "فَجَدَّعَ" بفتح الجيم والدال المهملة المشددة وفي آخره عين مهملة، الواردة في حديث الباب أن أبا بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دعا على ابنه بالجدع وهو قطع كل شيء بيِّن من أذن أو أنف ونحوها؛ وذلك لما ظن أن ابنه فرط في حق أضيافة، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التالية:

* كون هذا المعنى هو المجمع عليه عند المختصين من أهل الغريب واللغة؛

---

(1) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٢٤٧) [مادة جدع].

(2) انظر على التوالي: شرح صحيح ابن بطال (٢/ ٢٢٩)، كشف المشكل من حديث الصحيحين (٤/ ٢٣)، المفهم (٥/ ٣٣٧)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٤/ ١٩)، الكواكب الدراري (١٤/ ١٥٧)، التوضيح (٦/ ٣٠٢).

(3) انظر على التوالي: عمدة القارس (٥/ ١٠٠)، الديباج على مسلم (٥/ ١٠٤)، إرشاد الساري (٨/ ٧٦).

(4) انظر: تطريز رياض الصالحين (ص٨٢٦).

(5) حكاه عنه القاضي عياض في إكمال المعلم (٦/ ٥٥١)، والقرطبي في المفهم (٥/ ٣٣٧).

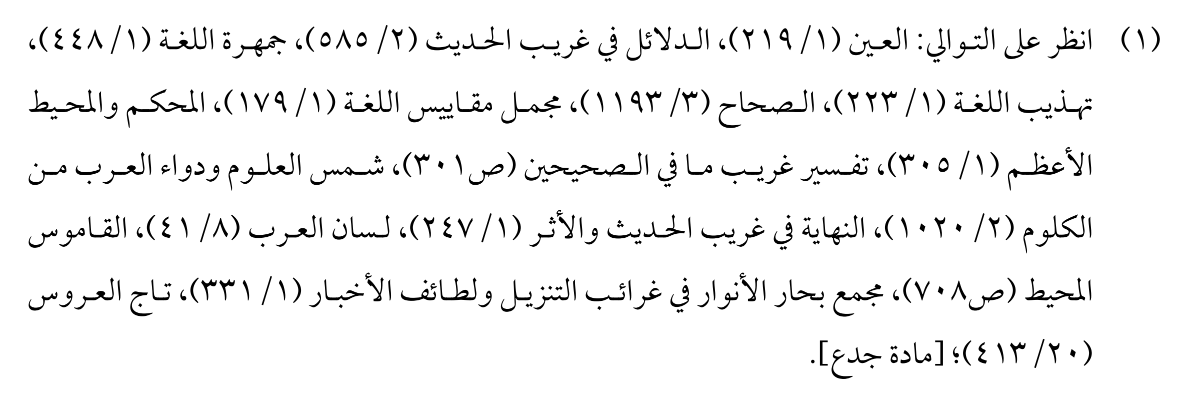
(6) انظر على التوالي: المفهم (٥/ ٣٣٧)، التوضيح (٦/ ٣٠٢).

مثل: الفراهيدي (ت:١٧٠هـ)، السرقسطي (ت:٣٠٢هـ)، ابن دريد (ت:٣٢١هـ)، الأزهري (ت:٣٧٠هـ)، الجوهري، ابن فارس، ابن سيده (ت:٤٥٨هـ)، الحميدي، نشوان الحميري (ت:٥٧٣هـ)، ابن الأثير، ابن منظور (ت:٧١١هـ)، الفيروز أبادي (ت:٨١٧هـ)، جمال الدين الفتني الكجراني (ت:٩٨٦هـ)، الزبيدي (ت:١٢٠٥هـ)(١) رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ.

* ترجيح طائفة من أهل العلم من المحدثين لهذا المعنى، مما يؤكد ترجيحه.

يؤيد ما سبق:

* عدم استقامة سياق الحديث مع المعنى الثاني وهو السب؛ لأن في نص الحديث " فَجَدَّعَ وَسَبَّ" وهذا يفضي إلى التكرار، وعدم الفائدة. كما قال القرطبي: « وهذا فيه بُعدٌ؛ فلو كان كما قال لكان تكرارًا لا فائدة له، والأول أصوب »(٢).



(١) انظر على التوالي: العين (١/ ٢١٩)، الدلائل في غريب الحديث (٢/ ٥٨٥)، جمهرة اللغة (١/ ٤٤٨)، تهذيب اللغة (١/ ٢٢٣)، الصحاح (٣/ ١١٩٣)، مجمل مقاييس اللغة (١/ ١٧٩)، المحكم والمحيط الأعظم (١/ ٣٠٥)، تفسير غريب ما في الصحيحين (ص٣٠١)، شمس العلوم ودواء العرب من الكلوم (٢/ ١٠٢٠)، النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٢٤٧)، لسان العرب (٨/ ٤١)، القاموس المحيط (ص٧٠٨)، مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار (١/ ٣٣١)، تاج العروس (٢٠/ ٤١٣)؛ [مادة جدع].

(٢) انظر: المفهم (٥/ ٣٣٧).

❁ (٥١) مسألة في بيان ضبط كلمة "غُنْثَر"، وبيان معناها.

باب علامات النبوة في الإسلام.

❁ حديث المسألـــة:

روى الإمام البخاري بسنده عن عبد الرحمن بن أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال: (... قَالَتْ لَهُ امْرَأَتُهُ مَا حَبَسَكَ عَنْ أَضْيَافِكَ أَوْ ضَيْفِكَ؟ قَالَ: أَوَ عَشَّيْتِهِمْ؟ قَالَتْ: أَبَوْا حَتَّى تَجِيءَ، قَدْ عَرَضُوا عَلَيْهِمْ فَغَلَبُوهُمْ. قال: فَذَهَبْتُ فَاخْتَبَأْتُ. فَقَالَ: يَا غُنْثَرُ - فَجَدَّعَ وَسَبَّ- وَقَالَ: كُلُوا. وَقَالَ: لاَ أَطْعَمُهُ أَبَدًا...)[١].

❁ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

« قوله "غُنْثَر" بضم المعجمة وسكون النون وفتح المثلثة، هذه الرواية المشهورة، وحُكِي ضم المثلثة، وحكى عياض عن بعض شيوخه فتح أوله مع فتح المثلثة[٢]، وحكاه الخطابي بلفظ "عَنْتَرُ" بلفظ اسم الشاعر المشهور وهو بالمهملة والمثناة المفتوحتين بينهما النون الساكنة[٣] »[٤].

❁ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر رواية "غُنْثَر" بضم المعجمة وسكون النون وفتح المثلثة؛ وذلك بقوله « هذه **الرواية المشهورة** ».

---

(١) انظر: صحيح البخاري (٢/ ٥٢٤) حديث رقم (٣٥٨١).

(٢) انظر: إكمال المعلم (٦/ ٥٥١).

(٣) انظر: أعلام الحديث (١/ ٤٥٤، ٤٥٥).

(٤) فتح الباري (٦/ ٧٣٠).

الدراسة والموازنة:

اختلفت روايات الجامع الصحيح في المسألة على روايتين:

الرواية الأولى: وقع فيها " غُنْثَر" بضم المعجمة وسكون النون وفتح المثلثة، وتعني: الثقيل، وقيل الجاهل، وقيل اللئيم[1].

وهي رواية أكثر رواة الجامع الصحيح[2]، في كتاب المناقب كما هو ثابت في حديث الباب، وفي كتاب مواقيت الصلاة[3]، وفي كتاب الأدب في موضعين منه[4]، وهي رواية الإمام مسلم[5]، والبزار[6]، أبو عوانة[7]، والبيهقي[8].

وقد حكى عياض عن بعض شيوخه أنها بفتح المعجمة والمثلثة "غَنْثَر"، وقيل

---

(١) انظر: مشارق الأنوار(٢/ ٩٣)، النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٣٨٩) [مادة غنثر].

(٢) انظر: صحيح البخاري" النسخة اليونينية" حيث ثبوتها في متن الكتب التالية من غير أي رمز يشير إلى اختلاف الرواة عليها؛ وذلك في كتاب المناقب باب علامات النبوة (٥/ ١٩٤) حديث رقم (٣٥٨١)،و في كتاب مواقيت الصلاة، باب السمر مع الضيف والأهل (١/ ١٢٤) حديث رقم (٦٠٢) وكتاب الأدب باب ما يكره من الغضب والجزع عند الضيف (٨/ ٣٣) حديث رقم (٦١٤٠)، وفي باب قول الضيف لصاحبه لا آكل حتى تأكل (٨/ ٣٣) حديث رقم (٦١٤١). وانظر: مشارق الأنوار (٢/ ٩٣)، مطالع الأنوار (٥/ ٥).

(٣) انظر: صحيح البخاري" النسخة السلفية": كتاب مواقيت الصلاة، باب السمر مع الضيف والأهل (١/ ٢٠٣) حديث رقم (٦٠٢).

(٤) المرجع السابق: كتاب الأدب باب ما يكره من الغضب والجزع عند الضيف (٤/ ١١٧) حديث رقم (٦١٤٠)، وفي باب قول الضيف لصاحبه لا آكل حتى تأكل (٤/ ١١٧) حديث رقم (٦١٤١).

(٥) في صحيحه: كتاب الأشربه باب إكرام الضيف وفضل إيثاره (٣/ ١٦٢٧) حديث رقم (٢٠٥٧).

(٦) في مسنده (٦/ ٢٢٧).

(٧) في مستخرجه (٥/ ٢٠٤).

(٨) في سننه الكبرى (١٠/ ٦٠) حديث رقم (١٩٨٦٢).

"غُنْثُر" بضم المعجمة والمثلثة، وكلاهما بنفس معنى "غُنْثَر" السابق الذكر.

وهذه الرواية هي ما رجحه الحافظ ابن حجر موافقًا ابن بطال، والقاضي عياض، وابن قرقول، و ابن الأثير، والقرطبي، والنووي، والكرماني، وابن الملقن[(١)]، ووافقهم: العيني، والقسطلاني[(٢)].

الرواية الثانية: وقع فيها "عَنْتَرُ" بالعين المهملة، وبالمثناة المفتوحتين بينهما نون ساكنة، قال ابن الأثير: « هكذا جاء في الرواية، وهو الذباب، شبَّهه به تصغيرًا له وتحقيرًا. وقيل الذُّباب الكبير الأزرق، شبهه به لشِدة أذاه »[(٣)].

وهي رواية النسفي أحد رواة الجامع الصحيح[(٤)]، وأثبتها الخطابي في شرحه على الصحيح[(٥)]، و رواها الإمام أحمد بصيغة الشك: " قَالَ: يَا غُنْثَرُ - أَوْ يَا عَنْتَرُ -"[(٦)].

۞ الترجيـــــح:

بالنظر فيما سبق من الروايات يظهر لي -والله تعالى أعلم بالصواب- رجحان الرواية الأولى والتي بلفظ "غُنْثَر" بضم المعجمة وسكون النون وبفتح المثلثة أو ضمها، وهي ما رجحها الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التالية:

* ثبوت هذه الرواية عند أكثر رواة الجامع الصحيح في هذا الموضع،

---

(١) انظر: شرحه على صحيح البخاري (٢/ ٢٢٩)، مشارق الأنوار (٢/ ١١٠)، مطالع الأنوار (٥/ ٥)، النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٣٨٩)، المفهم (٥/ ٣٣٧)، المنهاج شرح النووي على صحيح مسلم بن حجاج (١٤/ ١٩)، الكواكب الدراري (٢٢/ ١٣)، التوضيح (٦/ ٣٠١، ٣٠٢).

(٢) عمدة القاري (٥/ ١٠٠)، إرشاد الساري (٨/ ٧٦).

(٣) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٣٠٧) [مادة عنتر].

(٤) انظر: مشارق الأنوار (٢/ ٩٣)، مطالع الأنوار (٥/ ٥).

(٥) انظر: أعلام الحديث (١/ ٤٥٤، ٤٥٥).

(٦) انظر: مسند الإمام أحمد (٣/ ٢٣٧) حديث رقم (١٧١٢).

والأكثر أولى بإصابة الحق.

* ثبوت هذه الرواية في أكثر من موضع من الجامع الصحيح، مما يقوي ترجيحها.

* موافقة الإمام مسلم، وغيره من أصحاب كتب السنة لهذه الرواية، دال على أنها هي المحفوظ عن الرواة، كما قال ابن بطال[(١)].

* شهرة رواية "غُنْثَر" كما قاله بعض أهل العلم، يقول القاضي عياض: « وبهذا الضبط ضبطناه عن عامة شيوخنا »[(٢)]، وقال ابن قرقول: « أكثر الروايات فيه عن شيوخنا بغين معجمة وثاء مثلثة مفتوحة ومضمومة »[(٣)]، وقال النووي: « هو بغين معجمة مضمومة، ثم نون ساكنة،ثم ثاء مثلثة مفتوحة ومضمومة لغتان، هذه هي الرواية المشهورة هذه اللفظة »[(٤)]، ومثلهم قال ابن الملقن[(٥)]والقسطلاني[(٦)].

(١) انظر: شرحه على صحيح البخاري (٢/ ٢٢٩).

(٢) انظر: إكمال المعلم (٦/ ٥٥١).

(٣) انظر: مطالع الأنوار (٥/ ٥).

(٤) انظر: المنهاج شرح النووي على صحيح مسلم بن حجاج (١٤/ ١٩).

(٥) انظر: التوضيح (٦/ ٣٠١).

(٦) انظر: إرشاد الساري (٨/ ٧٦).

❁ (٥٢) مسألة: بيان الرواية الصواب في قول عبد الرحمن بن أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: "فَنظَرَ أَبُو بَكْرٍ فإِذَا شَيْءٌ، أَوْ أَكْثَرُ".

باب علامات النُبُوة في الإسلام.

❁ حديث المسألة:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ عَنْ أَبِيهِ حَدَّثَنَا أَبُو عُثْمَانَ أَنَّهُ حَدَّثَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِى بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: "أَنَّ أَصْحَابَ الصُّفَّةِ[1] كَانُوا أُنَاسًا فُقَرَاءَ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ مَرَّةً: **مَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامُ اثْنَيْنِ فَلْيَذْهَبْ بِثَالِثٍ، وَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامُ أَرْبَعَةٍ فَلْيَذْهَبْ بِخَامِسٍ، أَوْ سَادِسٍ**، أَوْ كَمَا قَالَ، وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ جَاءَ بِثَلاَثَةٍ وَانْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ بِعَشَرَةٍ، وَأَبُو بَكْرٍ ثَلاَثَةً، قَالَ: فَهْوَ أَنَا وَأَبِي وَأُمِّي، وَلاَ أَدْرِي هَلْ قَالَ امْرَأَتِي وَخَادِمِي..." الحديث إلى أن قال: "وَايْمُ الله مَا كُنَّا نَأْخُذُ مِنَ اللُّقْمَةِ إِلاَّ رَبَا مِنْ أَسْفَلِهَا أَكْثَرُ مِنْهَا، حَتَّى شَبِعُوا وَصَارَتْ أَكْثَرَ مِمَّا كَانَتْ قَبْلُ. فَنَظَرَ أَبُو بَكْرٍ فَإِذَا شَيْءٌ أَوْ أَكْثَرُ. قَالَ لأمْرَأَتِهِ: يَا أُخْتَ بَنِي فِرَاسٍ. قَالَتْ: لاَ وَقُرَّةِ عَيْنِي[2]، لَهِيَ الآنَ أَكْثَرُ مِمَّا قَبْلُ بِثَلاَثِ مِرَارٍ. فَأَكَلَ مِنْهَا أَبُو بَكْرٍ وَقَالَ: إِنَّمَا كَانَ الشَّيْطَانُ - يَعْنِى يَمِينَهُ - ثُمَّ أَكَلَ مِنْهَا لُقْمَةً، ثُمَّ حَمَلَهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَصْبَحَتْ عِنْدَهُ. وَكَانَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمٍ عَهْدٌ، فَمَضَى الأَجَلُ، فَفَرَّقْنَا اثْنَا عَشَرَ رَجُلاً مَعَ كُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ أُنَاسٌ اللهُ أَعْلَمُ كَمْ مَعَ كُلِّ رَجُلٍ، غَيْرَ

---

(١) الصفة: مكان مضلل أعده النبي في مؤخرة المسجد النبوي شمالاً لنزول الغرباء فيه ممن لا مأوى له ولا أهل، وكانوا يكثرون فيه أحياناً، ويقلون إذا سافر بعضهم، أو تزوج، أو مات، وأهل الصفه أربى على المائة. انظر: الإفصاح عن معاني الصحاح (٧/ ٣٥٤)، فتح الباري لابن رجب (٣/ ٢٦١ وما بعدها)، مرعاة المفاتيح (٧/ ١٧١).

(٢) قرة عيني: قال الأصمعي: أقر الله عينه أي: أبرد دمعته، لأن دمعة الفرح باردة، ودمعة الحزن حارة، وقيل: صادفت ما يرضيك. انظر: الزاهر في معاني كلمات الناس (١/ ١٩٩_٢٠٠)، تاج العروس (٣٣/ ٥٠٥).

أَنَّهُ بَعَثَ مَعَهُمْ، قَالَ: أَكَلُوا مِنْهَا أَجْمَعُونَ، أَوْ كَمَا قَالَ"[1].

❁ **قال الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

« قوله: "فَنَظَرَ أَبُو بَكْرٍ فَإِذَا شَيْءٌ أَوْ أَكْثَرُ" والتقدير فإذا هي شيء أي قدر الذي كان، كذا عند المصنف هنا، ووقع في الصلاة "فَإِذَا هِي - أي الجفنة[2] - كَمَا هِي" أي كما كانت أولا أو أكثر، وكذلك في رواية مسلم والإسماعيلي وهو الصواب ».[3]

❁ **ترجيح الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر رواية: "فَإِذَا هِيَ كَمَا هِيَ أَوْ أَكْثَرُ مِنْهَا" الواقعة عند الإمام البخاري في كتاب الصلاة؛ حيث قال: « وهو **الصواب** ».

الدراسة والموازنة:

ورد في المسألة روايتان:

الرواية الأولى: وقع فيها: "فَإِذَا شَيْءٌ أَوْ أَكْثَرُ" وتقديرها: فإذا هي شيء. والمعنى: فإذا شيء قدر الذي كان من الطعام أو أكثر منه بقي في الجفنة.

وهي رواية الإمام البخاري في كتاب المناقب - حديث المسألة- من طريق موسى بن إسماعيل. ولم أقف على من رواها أو أقرها.

الرواية الثانية: وقع فيها: "فَإِذَا هِيَ كَمَا هِيَ أَوْ أَكْثَرُ مِنْهَا" ومعناها: فإذا الطعام

---

(١) صحيح البخاري: (٢/ ٥٢٤) حديث رقم (٣٥٨١)

(٢) الجفنة: جمعها جفان وجفنات وهي أعظم القصاع، يليها القصعة تشبع العشرة، ثم الصحفة تشبع الخمسة ونحوهم، ثم المئكلة تشبع الرجلين والثلاثة، ثم الصحيفة تشبع الرجل. انظر: جمهرة اللغة (١/ ٤٨٨) ماده [ج ف ن]، تهذيب اللغة (٤/ ١٤٩) ماده [ح ص ف]، غريب الحديث للخطابي (٢/ ٥٢٩).

(٣) فتح الباري (٦/ ٧٣١).

الذي في الجفنة كما كان أولاً، أو أكثر منه.

وهي رواية الإمام البخاري في كتاب الصلاة[1]، وهي الثابتة عند الإمام مسلم[2]، والإمام أحمد[3] والبزار[4]

وأبو عوانة[5] والإسماعيلي[6]، والفريابي (ت:٣٠١هـ)[7]، والبيهقي[8] رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ.

۞ الترجيـــــــح:

بالنظر في الروايتين السابقتين يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب- رجحان الرواية الثانية التي بلفظ: "فَإِذَا هِيَ كَمَا هِيَ، أَوْ أَكْثَرُ مِنْهَا" وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التالية:

* موافقة هذه الرواية لرواية الإمام مسلم، وكما هو معلوم أن ما اتفق على إخراجه الشيخان مقدم على غيره.

* ثبوت هذه الرواية عند من أخرج الحديث من أصحاب دواوين السنة المطهرة، مما يؤيد ترجيحها ويقوية.

* مناسبة رواية "فَإِذَا هِيَ كَمَا هِيَ أَوْ أَكْثَرُ مِنْهَا" لسياق الحديث الذي بين كرامة

---

(١) في صحيحه: كتاب الصلاة باب السمر مع الضيف والأهل (١/ ٢٠٣_٢٠٤) حديث رقم (٦٠٢).

(٢) في صحيحه: كتاب الأشربة باب إكرام الضيف وفضل إيثاره (٣/ ١٦٢٧) حديث رقم (٢٠٥٧).

(٣) في مسنده (١/ ١٩٨) حديث رقم (١٧١٢).

(٤) في مسنده (٦/ ٢٢٧_٢٢٨) حديث رقم (٢٢٦٣).

(٥) في مستخرجه (٥/ ٢٠٤) حديث رقم (٨٣٨٩).

(٦) حكاه عنه الحافظ ابن حجر في الفتح (٦/ ٧٣١).

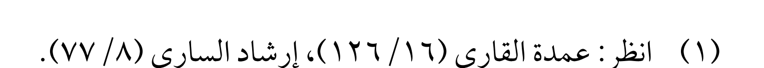
(٧) في دلائل النبوة (ص٧٩).

(٨) في دلائل النبوة (٦/ ١٠٣_١٠٤)، وفي الإعتقاد (ص٣١٢_٣١٣).

الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بظهور أوائل البركة عنده وتمامها في الحضرة المحمدية، حتى شملت الجيش الذين كان معهم عهد مهادنة - وهو مكون من اثنى عشر عريفًا تحت كل عريف منهم عدد لا يعلمه إلا الله-[1].

* وجود القرآئن التي تدل على نماء الطعام الموجود، من غير نقصان وكأن لم يأكل منها أحد، كما هو ثابت في حديث الباب. على العكس من نظيرتها التي بلفظ: "فَإِذَا شَيْءٌ أَوْ أَكْثَرُ" فإن لفظة (شيء) تفيد التقليل لا الكثرة.

* سلامة ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر -فيما أعلم- من المعارضة.



(١) انظر: عمدة القاري (١٦/ ١٢٦)، إرشاد الساري (٨/ ٧٧).

❁ (٥٣) مسألة في تعيين من عرض على رسول الله ﷺ صُنع المنبر.

باب علامات النبوة في الإسلام.

❁ حديث المسألـــة:

روى الإمام البخاري بسنده عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُومُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَى شَجَرَةٍ أَوْ نَخْلَةٍ، فَقَالَتِ امْرَأَةٌ مِنَ الأَنْصَارِ -أَوْ رَجُلٌ- يَا رَسُولَ الله أَلاَ نَجْعَلُ لَكَ مِنْبَرًا؟ قَالَ: **إِنْ شِئْتُمْ**. فَجَعَلُوا لَهُ مِنْبَرًا. فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ دُفِعَ إِلَى الْمِنْبَرِ، فَصَاحَتِ النَّخْلَةُ صِيَاحَ الصَّبِيِّ، ثُمَّ نَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ فَضَمَّهُ إِلَيْهِ، تَئِنُّ أَنِينَ الصَّبِيِّ[(١)] الَّذِي يُسَكَّنُ. قَالَ: **كَانَتْ تَبْكِي عَلَى مَا كَانَتْ تَسْمَعُ مِنَ الذِّكْرِ عِنْدَهَا**"[(٢)].

❁ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

« قوله: "فَقَالَتِ امْرَأَةٌ مِنَ الأَنْصَارِ أَوْ رَجُلٌ" شك من الراوي والمعتمد الأول »[(٣)].

❁ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر أن الذي عرض على النبي ﷺ عمل المنبر له هي امرأة من الأنصار حيث قال: « **والمعتمد الأول** ».

۞ الدراســة والموازنـــــة:

ورد في المسألة قولان:

القول الأول: أن الذي عرض على النبي ﷺ صنع منبرٍ له امرأة من الأنصار، وقد

---

(١) تَئِنُّ: أي تصوت صوتاً ضعيفاً مثل صوت الصبي أو المريض. انظر: مشارق الأنوار(١/ ٤١).

(٢) صحيح البخاري (٢/ ٥٢٥) حديث رقم (٣٥٨٤).

(٣) فتح الباري (٦/ ٧٣٦).

اختلف في تعيين اسمها، فقيل:فكيهة، وقيل: علاثة -بالعين المهملة وبالمثلثة-، وقيل: عائشة، وقيل: مِيناس -بكسر الميم-[١].

و قد رجح الحافظ ابن حجر هذا القول موافقًا في ذلك المهلب بن أبي صفرة[٢]، وابن بطال، والكرماني، والزركشي، وابن الملقن[٣]، ووافقهم العيني، والسيوطي، والقسطلاني[٤].

مستدلين بما ثبت في رواية جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في كتاب البيوع باب النجار من الجامع الصحيح: " أَنَّ امْرَأَةً مِنْ الْأَنْصَارِ قَالَتْ لِرَسُولِ ﷺ يَا رَسُولَ الله أَلَا أَجْعَلُ لَكَ شَيْئًا تَقْعُدُ عَلَيْهِ؟ فَإِنَّ لِي غُلَامًا نَجَّارًا[٥]، قَالَ: إِنْ شِئْتِ..."[٦].

وبما ثبت عن سهل بن سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: " أَتَى رِجَالٌ إِلَى سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ

(١) انظر: الكواكب الدراري (٦/ ٣٠)، وفتح الباري (١/ ٦٣١)، عمدة القاري (٤/ ١٠٤).

(٢) فيما حكاه عنه ابن بطال في شرحه على الصحيح (٦/ ٢٢٦).

(٣) انظر على التوالي: شرح ابن بطال على صحيح البخاري (٦/ ٢٢٦)، الكواكب الدراري (٤/١٠٨)، التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح (٢/ ٥٣٥)، التوضيح (١٤/ ٢٠٢).

(٤) انظر على التوالي: عمدة القاري (٤/ ١٠٤)، والتوشيح شرح الجامع الصحيح (٢/ ٤٧٦)، إرشاد الساري (٢/ ٥٨٩).

(٥) اُختُلف في اسم الغلام النجار فقيل:اسمه (ميمون)، وقيل: (إبراهيم)، وقيل: (باقول)، وقيل: (صُباح)، وقيل: (قبيصة المخزومي)، وقيل: (كلاب)، وقيل: (ميناء).

وقد رجح الحافظ ابن حجر منها اسم ميمون فقال:(أشبه الأقوال بالصواب قول من قال: هو ميمون؛ لكون الإسناد من طريق سهل بن سعد أيضاً وأما الأقوال الأخرى: فلا اعتداد بها لوهائها وضعفها).

انظر: الكواكب الدراري (٦/ ٣٠)، والتنقيح لألفاظ الجامع الصحيح (٢/ ٥٣٥)، وفتح الباري (٢/ ٥١٢)، والتوشيح شرح الجامع الصحيح (٢/ ٤٧٦)، عمدة القاري (٤/ ١٠٤) فقد جمعوا الأقوال في اسمها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مستندين في ذلك على روايات عدة.

(٦) انظر:صحيح البخاري: كتاب البيوع باب النجار (٢/ ٨٧) حديث رقم (٢٠٩٤).

يَسْأَلُونَهُ عَنْ الْمِنْبَرِ فَقَالَ: بَعَثَ رَسُولُ الله ﷺ إِلَى فُلَانَةَ -امْرَأَةٍ قَدْ سَمَّاهَا سَهْلٌ- أَنْ مُرِي غُلَامَكِ النَّجَّارَ يَعْمَلُ لِي أَعْوَادًا أَجْلِسُ عَلَيْهِنَّ إِذَا كَلَّمْتُ النَّاسَ... "[1][2].

القول الثاني: أن الذي عرض على النبي ﷺ عمل المنبر له هو رجل من الأنصار، حكاه الحافظ ابن حجر لوروده في الحديث بصيغة الشك، بلفظ: " أَوْ رَجُلٌ " ولم ينسبه.

ووقفت عليه في مسند الإمام أحمد وفيه: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الله يَعْنِي ابْنَ عُمَرَ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ سَهْلٍ السَّاعِدِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ كَانَ يَسْتَنِدُ إِلَى جِذْعٍ فَقَالَ: " **قَدْ كَثُرَ النَّاسُ وَلَوْ كَانَ لِي شَيْءٌ**، يَعْنِي: **أَقْعُدُ عَلَيْهِ**، قَالَ عَبَّاسٌ: فَذَهَبَ أَبِي فَقَطَعَ عِيدَانَ الْمِنْبَرِ مِنَ الْغَابَةِ قَالَ: فَمَا أَدْرِي عَمِلَهَا أَبِي أَوْ اسْتَعْمَلَهَا"[3].

---

(١) انظر: المرجع السابق (٢/ ٨٧) حديث رقم (٢٠٩٥).

(٢) وللجمع بين التعارض الظاهر بين سياق حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي ابتدأت فيه المرأة متبرعة بالسؤال، وبين حديث سهل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي فيه إرسال النبي ﷺ إليها يطلب منها ذلك، تُطرح الاحتمالات الآتية:

* أن تكون المرأة ابتدأت بالسؤال متبرعة بذلك، فلما حصل لها القبول أمكن أن يبطئ الغلام بعمله، فأرسل يستنجزها إتمامه؛ لعلمه بطيب نفسها بما بذلته من صنعه غلامها.

* أو أن إرساله إليها ليُعرفها بصفة ما يصنعه الغلام من الأعواد وأن يكون ذلك منبراً.

* أو يحتمل أنه لما فوض إليها الأمر بقوله لها "إِنْ شِئْتِ" كان ذلك سبب البطء، لا أن الغلام كان شرع وأبطأ، ولا أنه جهل الصفة، وهذا الاحتمال الأخير هو ما رجحه الحافظ ابن حجر؛ حيث قال في الفتح (١/ ٧٠٣، ٧٠٤) : (وهذا أوجه الأوجه في نظري). وانظر: شرح ابن بطال (٦/ ٢٢٦)، الكواكب الدراري (٤/ ١٠٩)، التوضيح لابن الملقن (١٤/ ٢٠٢).

(٣) انظر: مسند الإمام أحمد بن حنبل (٣٧/ ٥٠٢) حديث رقم (٢٢٨٥٤). وقال محققو مسند الإمام أحمد: حديث صحيح، وهذا إسناد ضعيف لضعف عبد الله بن عمر العمري. وقول عباس بن سهل في آخره: " فَمَا أَدْرِي عَمِلَهَا أَبِي أَوْ اسْتَعْمَلَهَا؟" قد جاء في غير هذه الرواية كما سيأتي برقم (٢٢٨٧١) - ومرادهم حديث سهل بن سعد الذي استند عليه أصحاب القول الأول-: أن الذي صنع المنبر هو غلامٌ نجَّار كان مولى لامرأةٍ، وهو الصحيح.

الترجيـــــح:

في ضوء ما سبق يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب - رجحان القول الأول وهو أن الذي عرض على النبي ﷺ عمل المنبر وأمر بصنعه له هي المرأة الأنصارية، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التالية:

* تصريح الأدلة الصحيحة الثابتة بكون أن الذي عرض على النبي ﷺ عمل المنبر هي المرأة الأنصارية، وأن الذي صنعه له غلامها؛ وكما هو معلوم بأن الحديث إذا ثبت وكان في معنى أحد الأقوال فهو مرجح له على ما خالفه[1].

* كثرة القائلين بهذا القول من أهل العلم، كما أن اختلافهم في اسم هذه المرأة الأنصارية واسم غلامها؛ يُسعف هذا القول ويرجح أنها امرأة من الأنصار.

يؤيد ما سبق:

* وضوح ما تعرضت له رواية القول الثاني الواردة في حديث الباب من شك، والذي يغلب على الظن - والله أعلم- أنه شك من الرواي كما أخبر الحافظ ابن حجر لاسيما وأنه قد شك كذلك في الموضع الذي يقوم إليه النبى ﷺ فقال: "...كَانَ يَقُومُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَى شَجَرَةٍ أَوْ نَخْلَةٍ..." لكن الحافظ ابن حجر جزم بكونها نخلةً، مستدلاً بما أخراجه الإسماعيلى من طريق وكيع عن عبد الواحد بلفظ "فَقَامَ إِلَى نَخْلَةٍ "[2] وكذلك لضعف إسناد الرواية التى جزمت بكونه رجل من الأنصار، كما مَرَّ ذكره في موضعه.[3].



(١) انظر: قواعد الترجيح (ص٢٠٦).

(٢) انظر: فتح الباري (٦/ ٧٣٦).

(٣) ولزيادة البيان والفائدة حول حديث حنين الجذع بعد اتخاذ النبي ﷺ للمنبر: انظر: البداية والنهاية لابن كثير (٦/ ١٣٨-١٤٥)، إمتاع الأسماع بما للنبي من أحوال للمقريزي (٦/ ٤٦-٥٣)، المواهب اللدنية بالمنح المحمدية للقسطلاني (٢/ ٢٦٩-٢٧٤).

۞ (٥٤) مسألة في بيان الراجح في كلام الجمادات قرب قيام الساعة.

باب علامات النبوة في الإسلام .

۞ حديث المسألـــة:

عنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ قَال: "سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ تُقَاتِلُكُمْ الْيَهُودُ فَتُسَلَّطُونَ عَلَيْهِمْ ثُمَّ يَقُولُ الْحَجَرُ يَا مُسْلِمُ هَذَا يَهُودِيٌّ وَرَائِي فَاقْتُلْهُ".[(١)]

۞ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُٱللَّهُ:

« في الحديث ظهور الآيات قرب قيام الساعة من كلام الجماد من شجرة وحجر وظاهره أن ذلك ينطق حقيقة، ويحتمل المجاز بأن يكون المراد أنهم لا يفيدهم الاختباء والأول أولى ».[(٢)]

۞ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر أن نُطق الجمادات من الشجر والحجر قرب قيام الساعة هو على الحقيقة؛ حيث قال: « **والأول أولى** ».

۞ الدراســة والموازنـــــة :

ورد في المسألة احتمالان:

الأول: أن الجمادات من الشجر والحجر وغيرها قرب قيام الساعة تتكلم وتنطق على الحقيقة. وهو ما قد رجحه الحافظ ابن حجر موافقًا المهلب بن أبي صفرة[(٣)]،

---

(١) صحيح البخاري (٢/ ٥٢٧) حديث رقم (٣٥٩٣).

(٢) انظر: فتح الباري (٦/ ٧٤٥، ٧٤٦)

(٣) حكاه عنه ابن بطال في شرحه (٥/ ١٠٧).

وابن بطال[١]، وابن الملقن[٢]، ووافقهم: العيني والقسطلاني[٣].

الثاني: وهو أن تكلم الجمادات من الشجر والحجر وغيرها قرب قيام الساعة الوارد في حديث الباب هو تكلم مجازيًا، ومعناه كما قال الحافظ ابن حجر أن اختباء اليهود خلف هذه الجمادات لم يعد ينفعهم. وقد سبقه لاحتمال ذلك ابن الملقن؛ معللاً بأنه لن يبقى منهم أحد في ذلك الوقت عند نزول عيسى عَلَيْهِمَاالسَّلَامُ[٤].

۞ الترجيـــــح:

بالنظر فيما سبق يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب - أن الراجح هو الاحتمال الأول وهو أن الجمادات من الحجر والحوائط والدواب والشجر وغيرها تنطق قرب يوم القيامة نطقًا حقيقيًا، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر للأسباب التالية:

* أن ظاهر لفظ الحديث ينص على أن الجمادات تتكلم قرب قيام الساعة وذلك في قوله ﷺ: " ثُمَّ يَقُولُ الْحَجَرُ" وحمل كلامه ﷺ على الحقيقة أولى من المجاز[٥].

* ثبوت الأحاديث الشريفة التي تصرح بأن الجمادات والدواب تنطق حقيقة وتنادي المسلمين وتدلهم على اليهود؛ مما يُعضِد ترجيح هذا الاحتمال، فعند مسلم من طريق أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: " لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يُقَاتِلَ الْمُسْلِمُونَ الْيَهُودَ، فَيَقْتُلُهُمُ الْمُسْلِمُونَ حَتَّى يَخْتَبِئَ الْيَهُودِيُّ مِنْ وَرَاءِ الْحَجَرِ وَالشَّجَرِ، فَيَقُولُ الْحَجَرُ أَوِ الشَّجَرُ: يَا مُسْلِمُ يَا عَبْدَ اللهِ هَذَا يَهُودِيٌّ خَلْفِي، فَتَعَالَ فَاقْتُلْهُ، إِلَّا الْغَرْقَدَ[٦]، فَإِنَّهُ مِنْ شَجَرِ

(١) انظر: المرجع السابق.

(٢) انظر: التوضيح (١٧/ ٦٦٤).

(٣) انظر على التوالي: عمدة القاري (١٤/ ١٩٩) إرشاد الساري (٨/ ٨٧).

(٤) انظر: التوضيح (١٧/ ٦٦٤).

(٥) انظر: فتح الباري (٤/ ٤١٨).

(٦) الغرقد: هو ضرب من شجر العضاه وشجر الشوك، ومفرده غرقده. انظر: النهاية في غريب الحديث = ⇦

الْيَهُودِ"[1] كما أن استثناء النبي ﷺ لشجرة الغرقد في هذا الحديث دال على صدور فعل النطق من غيرها.

ونظيره ما جاء عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال، قال رسول الله ﷺ: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُكَلِّمَ السِّبَاعُ الإِنْسَ، وَحَتَّى تُكَلِّمَ الرَّجُلَ عَذَبَةُ سَوْطِهِ[2] وَشِرَاكُ نَعْلِهِ[3] وَتُخْبِرَهُ فَخِذُهُ بِمَا أَحْدَثَ أَهْلُهُ مِنْ بَعْدِهِ"[4].

* كما أن حمل النص على الحقيقة هو ظاهر صنيع أهل الشأن من أصحاب كتب الفتن والحوادث[5].

* سلامة ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر من المعارض - فيما أعلم - لاسيما وأن علامات قيام الساعة مبنية على خرق العادة.

= والأثر (٣/ ٣٦٢) [مادة غَرْقَدَ].

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الفتن وأشراط الساعة باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل (٤/ ٢٢٣٩) حديث رقم (٢٩٢٢).

(٢) عَذَبَة سَوْطِهِ: أي طرفه. انظر: الدلائل في غريب الحديث (١/ ٢٨٠).

(٣) شِرَاكُ نَعْلِهِ: هو الذي يكون عند الإصبعين عند لباسهما. انظر: تفسير غريب ما في الصحيحين (ص٢١١).

(٤) أخرجه الترمذي في سننه: كتاب الفتن باب ماجاء في كلام السباع (٤/ ٤٧٦) حديث رقم (٢١٨١) والحاكم في المستدرك (٤/ ٥١٤) حديث رقم (٨٤٤٢) وقال: حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. وقال الذهبي في التلخيص: على شرط مسلم.

(٥) انظر على سبيل المثال: الفتن لنعيم بن حماد (٢/ ٥٦٦)، والفتن لحنبل بن إسحاق (ص ١٤١ -١٤٦)، والسنن الواردة في الفتن للداني (٤/ ٨٧٠،٨٩٦)، والنهاية في الملاحم والفتن لابن كثير (١/ ١٥٩)، وأحاديث في الفتن والحوادث لمحمد بن عبد الوهاب (ص٢٠٧)، إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم للشيخ التويجري (١/ ٤١٠، ٤١١).

يؤيد ما سبق:

* أنه لا ضرورة من حمل ظاهر النص هنا على المجاز؛ لما هو معلوم من أن حمل النصوص على الحقيقة مقدم على المجاز[١] وأنه لا يعدل عنها إلى المجاز إلا إذا استحالت[٢] أو لضرورة[٣]؛ كما قرره الحافظ ابن حجر في غير هذا الموضع.

---

(١) انظر: فتح الباري (١١/ ٢٢).

(٢) انظر: المرجع السابق (١٣/ ٦٣٩).

(٣) انظر: المرجع السابق (٧/ ٢٥٦).

❁ (٥٥) مسألة في بيان متى يُفقدُ من يقبل الصدقة من الفقراء؟

باب علامات النبوة في الإسلام.

❁ حديث المسألـــة:

روى البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بسنده عن عَدِيِّ بن حَاتِمٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنه قال: "بَيْنَا أَنَا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ أَتَاهُ رَجُلٌ فَشَكَا إِلَيْهِ الْفَاقَةَ، ثُمَّ أَتَاهُ آخَرُ فَشَكَا إِلَيْهِ قَطْعَ السَّبِيلِ، فَقَالَ: يَا عَدِيُّ، هَلْ رَأَيْتَ الْحِيرَةَ[1]؟ قُلْتُ: لَمْ أَرَهَا، وَقَدْ أُنْبِئْتُ عَنْهَا. قَالَ: فَإِنْ طَالَتْ بِكَ حَيَاةٌ لَتَرَيَنَّ الظَّعِينَةَ[2] تَرْتَحِلُ مِنْ الْحِيرَةِ حَتَّى تَطُوفَ بِالْكَعْبَةِ لَا تَخَافُ أَحَدًا إِلَّا اللهَ - قُلْتُ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَ نَفْسِي فَأَيْنَ دُعَّارُ[3] طَيِّئٍ[4] الَّذِينَ قَدْ سَعَّرُوا[5] الْبِلَادَ؟ - وَلَئِنْ طَالَتْ بِكَ حَيَاةٌ لَتُفْتَحَنَّ كُنُوزُ كِسْرَى. قُلْتُ: كِسْرَى بْنِ هُرْمُزَ؟ قَالَ: كِسْرَى بْنِ هُرْمُزَ. وَلَئِنْ طَالَتْ بِكَ حَيَاةٌ لَتَرَيَنَّ الرَّجُلَ يُخْرِجُ مِلْءَ كَفِّهِ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ يَطْلُبُ مَنْ يَقْبَلُهُ مِنْهُ

---

(١) الحِيرَة: بكسر الحاء المهمله، بلدة في العراق،كانت عاصمة ملوك لخم المشهورين بالمناذرة،سكنها ملوك العرب الذين تحت حكم آل فارس، وكان ملكهم حينها إياس بن قبيصة الطائي وقد اُحْتُلَّتْ اليومَ مدينةُ النَّجَفِ موقع الحِيرة على أميال من آثار الكوفة. انظر:معجم ما استعجم (٢/ ٤٧٨)، المعالم الجغرافية (ص١٠٧)، المعالم الأثيرة (ص١٠٥).

(٢) الظَّعِينَةَ: هي المرأة في الهودج، مفردها ظَعَنَ وهي المرأة في الهودج، وهو في الأصل اسم للراحلة، ثم قيل للهودج بلا امرأة وللمرأة بلا هودج ظَّعِينَةَ. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ١٥٧) [مادةظَعَنَ].

(٣) دُعَّارُ: جمع داعر، وهم قُطَّاع الطَّرِيقِ. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر [مادة دَعَرَ].

(٤) طيئ: قبيلة عربية قحطانية مشهورة، منها الصحابي المذكور عدي بن حاتم الطائي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وتقع بين العراق والحجاز، وبها جبلا أجأ وسلمى، وهما الآن في منطقة حائل ومن منازلها دومة الجندل وسكاكا والقريات وغيرها. انظر: معجم البلدان (١/ ٩٤_٩٩)، المعالم الأثيرة (ص١٧٦).

(٥) سَعَّرُوا: أي أوقدوا نار الفتنة والشر والفساد. انظر: تفسير غريب ما في الصحيحين (ص٨٥)، مشارق الأنوار (٢/ ٢٢٥).

فَلَا يَجِدُ أَحَدًا يَقْبَلُهُ مِنْهُ.... قَالَ عَدِيٌّ: فَرَأَيْتُ الظَّعِينَةَ تَرْتَحِلُ مِنَ الْحِيرَةِ حَتَّى تَطُوفَ بِالْكَعْبَةِ، لاَ تَخَافُ إِلاَّ اللهَ، وَكُنْتُ فِيمَنِ افْتَتَحَ كُنُوزَ كِسْرَى بْنِ هُرْمُزَ، وَلَئِنْ طَالَتْ بِكُمْ حَيَاةٌ لَتَرَوُنَّ مَا قَالَ النَّبِيُّ أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ "يُخْرِجُ مِلْءَ كَفِّهِ"[1].

❁ **قال الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ اللَّهُ:

«قوله: "فَلَا يَجِدُ أَحَدًا يَقْبَلُهُ مِنْهُ" أي لعدم الفقراء في ذلك الزمان تقدم في الزكاة[2] قول من قال إن ذلك عند نزول عيسى بن مريم عَلَيْهِ السَّلَامُ ويحتمل أن يكون ذلك إشارة إلى ما وقع في زمن عمر بن عبدالعزيز (ت:١٠١هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وبذلك جزم البيهقي وأخرج في الدلائل من طريق يعقوب بن سفيان بسنده إلى عمر بن أسيد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب قال: "إنما ولي عمر بن عبدالعزيز ثلاثين شهرًا، ألا والله ما مات حتى جعل الرجل يأتينا بالمال العظيم فيقول اجعلوا هذا حيث ترون في الفقراء، فما يبرح حتى يرجع بماله يتذكر من يضعه فيه فلا يجده، قد أغنى عمر الناس"[3] قال البيهقي: فيه تصديق ما روينا في حديث عَدِيٍّ بن حاتم انتهى[4]. ولا شك في رجحان هذا الاحتمال على الأول لقوله في الحديث "**وَلَئِنْ طَالَتْ بِكَ حَيَاةٌ**"»[5].

---

(١) انظر: صحيح البخاري (٢/ ٥٢٧)حديث رقم (٣٥٩٥).

(٢) انظر: فتح الباري (٣/ ٣٥٦).

(٣) أخرجه يعقوب بن سفيان في تاريخه المعرفة والتاريخ (١/ ٥٩٩) عن عمر بن أسيل بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب. وقال الحافظ في الفتح (١٣/ ١٠٤): سنده جيد. وأخرجه البيهقي عن يعقوب بن سفيان في دلائل النبوة (٦/ ٤٩٣).

(٤) دلائل النبوة (٦/ ٤٩٣).

(٥) انظر: فتح الباري (٦/ ٧٤٩).

❁ **ترجيح الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر أن الزمن الذي يُفقد فيه من يقبل الصدقة من الفقراء كان في عهد عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ حيث قال: « **ولا شك في رجحان هذا الاحتمال على الأول** ».

الدراسة والموازنة:

ورد في المسألة احتمالان:

الأول:

أن الزمن الذي سيُفقد فيه من يقبل الصدقة من الفقراء هو بعد نزول عيسى ابن مريم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ؛ وذلك حين تُخرِجُ الأرض بركاتها حتى تُشبع الرمانة أهل البيت، ولا يبقى في الأرض كافر. قاله ابن التين (ت:٦١١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(١)]، ووافقه النووي من حيث أن ذلك سيقع في آخر الزمان[(٢)].

وقال الملا علي القاري (ت:١٠١٤هـ): أن معنى: « " فَلَا يَجِدُ مَنْ يَقْبَلُهَا " قيل: هو زمان المهدي ونزول عيسى، وقيل زمان أشراط الساعة »[(٣)].

مستدلين ما ثبت عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنه قال: قال رسول الله ﷺ: **"وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَيُوشِكَنَّ أَنْ يَنْزِلَ فِيكُمُ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا عَدْلاً، فَيَكْسِرَ الصَّلِيبَ، وَيَقْتُلَ الْخِنْزِيرَ، وَيَضَعَ الْجِزْيَةَ، وَيَفِيضَ الْمَالُ حَتَّى لاَ يَقْبَلَهُ أَحَدٌ، حَتَّى تَكُونَ السَّجْدَةُ الْوَاحِدَةُ خَيْرًا مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا "ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ وَاقْرَءُوا إِنْ شِئْتُمْ** ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا

(١) حكاه عنه الحافظ ابن حجر في الفتح (٣/ ٣٥٦).

(٢) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (٧/ ٩٦).

(٣) مرقاة المفاتيح (٤/ ١٣٢١).

﴿لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ١٥٩﴾ [النساء:١٥٩][1].

الثاني: أن الزمن الذي ذكره النبي ﷺ وفيه أن الرجل الغني لا يجد من يقبل صدقته من الفقراء هو زمن الخليفة عمر بن عبد العزيز رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قاله ابن بطال[2]، وجزم به البيهقي رَحِمَهُ اللَّهُ، وذهب إلى ترجيحه الحافظ ابن حجر، ووافقهم العيني، والقسطلاني[3]، وتبعهم محمد الخَضِر الشنقيطي (ت:١٣٥٤هـ)[4].

ودليلهم: ما أخرجه البيهقي بسنده عن عمر بن أسيد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: " إِنَّمَا وَلِيَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ سَنَتَيْنِ وَنِصْفًا، ثَلَاثِينَ شَهْرًا، لَا وَالله مَا مَاتَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ حَتَّى جَعَلَ الرَّجُلُ يَأْتِينَا بِالْمَالِ الْعَظِيمِ، فَيَقُولُونَ: اجْعَلُوا هَذَا حَيْثُ تَرَوْنَ فِي الْفُقَرَاءِ، فَمَا يَبْرَحُ حَتَّى يَرْجِعَ بِمَالِهِ يَتَذَكَّرُ مَنْ يَضَعُهُ فِيهِمْ فَلَا يَجِدُهُ فَيَرْجِعُ بِمَالِهِ، قَدْ أَغْنَى عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ النَّاسَ ". ثم قال: وفي هذه الحكاية تصديق ما روينا في حديث عَدِيِّ بن حاتم عن النبي ﷺ من قوله " وَلَئِنْ طَالَتْ بِكَ حَيَاةٌ لَتَرَى الرَّجُلَ يُخْرِجُ مِلْءُ كَفِّهِ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً يَلْتَمِسُ مَنْ يَقْبَلُهُ فَلَا يَجِدُ أَحَدًا يَقْبَلُهُ"[5].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب أحاديث الأنبياء باب نزول عيسى ابن مريم عَلَيْهِمَا السَّلَامُ (٢/ ٤٩٠) حديث رقم (٣٤٤٨) واللفظ له. ومسلم في صحيحه: كتاب الإيمان باب نزول عيسى ابن مريم حاكماً بشريعة نبينا محمد ﷺ (١/ ١٣٥) حديث رقم (١٥٥).

(٢) انظر: شرحه على الصحيح (٣/ ٤١٤).

(٣) انظر على التوالي: عمدة القاري (١٦/ ١٣٥)، إرشاد الساري (١٣/ ٦٧).

(٤) انظر: كوثر المعاني الدَّرَاري في كشف خبايا صحيح البخاري (١٢/ ٢٥٧).

(٥) سبق ذكره أول المسألة.

الترجيـــــــح:

في ضوء ما سبق يظهر لي رجحان الاحتمال الثاني وهو أن الزمن الذي ذكره النبي ﷺ وفيه انعدام من يقبل الصدقة من الفقراء هو زمن الخليفة عمر بن عبد العزيز رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر، للأسباب الآتية:

* قرب هذا الاحتمال لما ورد في سياق الحديث الشريف، فقد اشتمل على ثلاثة أمور أخبر عنها النبي ﷺ لعَدِيٍّ بن حاتم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأنه إن طال به العمر سيراها، وهي: أمن الطرق والاستيلاء على كنوز كسرى وفقد من يقبلُ الصدقة من الفقراء، فذكر عَدِّي أن الأولين وقعا وشاهدهما وأن الثالث سيقع فكان كذلك لكن بعد موته رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في زمن عمر بن عبد العزيز[1] لذا أخبر بها أيضاً أصحابه في حياته بقوله: "، وَلَئِنْ طَالَتْ بِكُمْ حَيَاةٌ لَتَرَوُنَّ مَا قَالَ النَّبِيُّ أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ **"يُخْرِجُ مِلْءَ كَفِّهِ"**؛ كما أن استدلال الحافظ ابن حجر بمقوله النبي ﷺ لعَدِيٍّ: **" وَلَئِنْ طَالَتْ بِكَ حَيَاةٌ لَتَرَيَنَّ الرَّجُلَ يُخْرِجُ مِلْءَ كَفِّهِ..."** على ترجيح هذا الاحتمال يعد وجيهًا لاسيما وأن مقولته مشعرة بإمكانية حدوث هذا الأمر في حال حياة الصحابي عَدِيٍّ، مع علمه ﷺ بأن أعمار أمته ما بين الستين والسبعين[2] فناسب أن يكون مراده ذلك الوقت لا قرب قيام الساعة.

* شهرة ما شهده عصر الخليفة عمر بن عبد العزيز رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقد عَمّ الرخاء في زمنه بسبب عدله وإيصاله الحقوق لأهلها حتى استغنوا. يقول أبو هُبَيْرَة الشيباني (ت:٥٦٠هـ): « وقد رُوي أنه كان في زمن عمر بن عبد العزيز ينادى على الصرة فيها مائة دينار ليقبلها قابل عامة اليوم فلا يقبلها أحد، لأن عمر أغنى الناس، ويجوز أن

---

(١) انظر: فتح الباري (١٣/ ١٠٤).

(٢) انظر: سنن الترمذي: كتاب الزهد، باب ما جاء في فَناءِ أعمار هذه الأمة ما بين السِّتِّين إلى السَّبْعين (٤/ ٥٦٦) حديث رقم (٢٣٣١) عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعًا. وقال في آخره: هذا حديث حسن غريب من حديث أبي صالح عن أبي هريرة، وقد رُوي من غير وجه عن أبي هريرة.

ذلك كان لأن عمر زهد الناس في الدنيا بحاله »[1].

* ترجيح طائفة من أهل العلم لهذا الاحتمال مما يقويه ويعضده، دون غيره.

يؤيد ما سبق:

* أن الاحتمال الثاني - وهو أن الزمن الذي أخبر عنه النبي ﷺ وفيه يُفقد من يقبل الصدقة هو في آخر الزمان عند نزول عيسى بن مريم عليه السلام -يُعكر عليه السبب في عدم قبولهم للمال والصدقة وهو استشعارهم بقرب قيام الساعة وانشغالهم بها، يدل لذلك ما أخرجه الإمام البخاري في باب ما قيل في الزلازل والآيات، عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: قال ﷺ: " لاَ تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يُقْبَضَ الْعِلْمُ، وَتَكْثُرَ الزَّلاَزِلُ، وَيَتَقَارَبَ الزَّمَانُ، وَتَظْهَرَ الْفِتَنُ، وَيَكْثُرَ الْهَرْجُ - وَهْوَ الْقَتْلُ - حَتَّى يَكْثُرَ فِيكُمُ الْمَالُ فَيَفِيضُ "[2]. وعن حارثه بن وهب رضي الله عنه: "... يَقُولُ الرَّجُلُ لَوْ جِئْتَ بِهَا بِالأَمْسِ لَقَبِلْتُهَا، فَأَمَّا الْيَوْمَ فَلاَ حَاجَةَ لِي بِهَا "[3].

يقول الحافظ ابن حجر شارحًا في موضعٍ آخر من الفتح: « أما فيض المال الذي يقع في زمن عيسى عليه السلام فسببه كثرة المال، وقلة الناس، واستشعارهم بقيام الساعة »[4] وقد سبقه إلى هذا التفسير ابن بطال[5].

---

(١) الإفصاح عن معاني الصحاح (٢/ ١٤١).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الإستسقاء باب ما قيل في الزلازل والآيات (١/ ٣٢٥) حديث رقم (١٠٣٦).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الزكاة باب الصدقة قبل الرَّدَّ (١/ ٤٣٦)حديث رقم (١٤١١) واللفظ له. ومسلم في صحيحه: كتاب الزكاة باب الترغيب في الصدقة قبل أن لا يوجد من يقبلها (٢/ ٧٠٠) حديث رقم (١٠١١).

(٤) فتح الباري (١٣/ ١٠٤).

(٥) انظر: شرح ابن بطال على صحيح البخاري (٣/ ٤١٤).

وقال الإمام العيني: « قوله" فَلاَ حَاجَةَ لِي بِه" الظاهر أن ذلك يقع في زمان تظهر كنوز الأرض الذي هو من جملة أشْرَاط الساعة »[1].

(١) عمدة القاري (٨/ ٢٧٢).

(٥٦) مسألة في بيان معنى لفظه "فَرْوَةً" الواردة في الحديث.

باب علامات النبوة في الإسلام .

حديث المسألــــة:

روى الإمام البخاري بسنده عن الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: "جَاءَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى أَبِي فِي مَنْزِلِهِ، فَاشْتَرَى مِنْهُ رَحْلاً، فَقَالَ لِعَازِبٍ: ابْعَثِ ابْنَكَ يَحْمِلْهُ مَعِي. قَالَ: فَحَمَلْتُهُ مَعَهُ، وَخَرَجَ أَبِي يَنْتَقِدُ ثَمَنَهُ، فَقَالَ لَهُ أَبِي: يَا أَبَا بَكْرٍ حَدِّثْنِي كَيْفَ صَنَعْتُمَا حِينَ سَرَيْتَ مَعَ رَسُولِ الله ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ، أَسْرَيْنَا لَيْلَتَنَا، وَمِنَ الْغَدِ حَتَّى قَامَ قَائِمُ الظَّهِيرَةِ[1]، وَخَلاَ الطَّرِيقُ لاَ يَمُرُّ فِيهِ أَحَدٌ، فَرُفِعَتْ لَنَا صَخْرَةٌ طَوِيلَةٌ، لَهَا ظِلٌّ لَمْ تَأْتِ عَلَيْهِ الشَّمْسُ فَنَزَلْنَا عِنْدَهُ، وَسَوَّيْتُ لِلنَّبِي ﷺ مَكَانًا بِيَدِي يَنَامُ عَلَيْهِ، وَبَسَطْتُ فِيهِ فَرْوَةً، وَقُلْتُ له: نَمْ يَا رَسُولَ الله، وَأَنَا أَنْفُضُ لَكَ مَا حَوْلَكَ. فَنَامَ وَخَرَجْتُ أَنْفُضُ مَا حَوْلَهُ... " الحديث[2].

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

« قوله: "وَبَسَطْتُ عليهِ فَرْوَةً" هي معروفة، ويحتمل أن يكون المراد شيء من الحشيش اليابس لكن يقوي الأول أن في رواية يوسف بن إسحاق "ففرشت له فروة معي"[3] وفي رواية حديج في جزء لوين(ت:٢٤٦هـ)

---

(١) قام قائم الظهيرة أي: قيام الشمس وقت الزوال. والمعنى أن الشمس إذا بَلَغت وسط السماء أبطأت حركة الظِّلّ إلى أن تزول فيحسب الناظر المُتأمّل أنها قد وقفت وهي سائرة لكن سيرًا لا يَظْهَر له أثر سريع كما يَظْهَر قبل الزَّوال وبعده فيقال لذلك الوقوف المُشاهَد: قام. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ١٢٥)[مادة قوم].

(٢) انظر: صحيح البخاري: (٢/ ٥٣٢-٥٣٣) حديث رقم (٣٦١٥).

(٣) انظر:صحيح البخاري: كتاب مناقب الأنصار باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينه (٣/ ٧٤) حديث رقم (٣٩١٧).

"فروة كانت معي"[1] »[2].

❁ **ترجيح الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر أن ما بسطه أبو بكر للنبي ﷺ هي الفروة المعروفة؛ وذلك بقوله: « **يقوي الأول** ».

الدراسة والموازنة:

يظهر في المسألة احتمالان:

الأول: أن الفروة التي بسطها أبي بكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ للنبي ﷺ هي الفروة المعروفة التي تُلبس من الجلود ذوات الشعر.

حكاه الحافظ ابن حجر وذهب إلى ترجيحه موافقًا القاضي عياض، وابن قرقول، والإمام النووي؛ حيث قال: « المراد الفروة المعروفة التي تُلبس هذا هو الصواب »، وابن الملقن[3]، ووافقهم العيني[4]، وتبعهم الشيخ علي القاري[5].

مستدلين بما ثبت في رواية أخرى من صحيح البخاري وفيها أن أبا بكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: "فَفَرَشْتُ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ فَرْوَةً مَعِي"[6] وبما ثبت في جزء لوين بلفظ

(١) انظر: جزء فيه حديث المصيصي لوين (ص٢٥-٢٦) عن حديج بن معاوية بن حديج الجعفي عن أبي إسحاق عن البراء؛ وفيه "وكانت معي فروة ففرشتها للنبي ﷺ" الحديث بنحوه وقال في آخره: إسناده ضعيف والحديث صحيح.

(٢) فتح الباري(٦/ ٧٦١).

(٣) انظر: مشارق الأنوار (٢/ ١٥٤)، مطالع الأنوار (٥/ ٢٢٤)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٨/ ١٤٨)، التوضيح (٢٠/ ١٩٨).

(٤) انظر: عمدة القاري (١٦/ ١٤٨).

(٥) انظر: مرقاة المفاتيح (٩/ ٣٧٧٧).

(٦) سبق تخريجه أول المسألة.

"فروة كانت معي"[(١)] وفي مسند ابن الجعد بلفظ "وكان معي فرو ففرشته"[(٢)]، وعند الطحاوي بلفظ "وأخذت فروة كانت معي"[(٣)].

الثاني: أن الفروة التي بسطها أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ للنبي ﷺ هي قطع من الحشيش اليابس المجتمع. حكاه الحافظ ابن حجر واحتمله قبله القاضي عياض، وابن قرقول[(٤)]، وجزم الإمام النووي بتضعيفه فقال: « هذا قول باطل »[(٥)]، وكذلك العيني[(٦)].

۞ الترجيح:

بالنظر فيما سبق يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب- أن الراجح هو ما رجحه الحافظ ابن حجر وهي أن الفروة التي فرشها أبي بكر الصديق لصاحبه ﷺ لينام عليها هي الفروة المعروفة التي تُلبس من الجلود ذوات الشعر، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التالية:

* ثبوت لفظة "الفَرْوَة" في الجامع الصحيح، وفي غيره، مقترنة بحرف المعية، كما جاء في الجامع الصحيح "فَفَرَشْتُ لِرَسُولِ الله ﷺ فَرْوَةً مَعِي"؛ وظاهر هذا يدل على أن الفروة كانت تصاحبه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأنها من اللباس المعلوم - ولم يفرش له الأرض بالحشيش اليابس كما ورد في الاحتمال الثاني_[(٧)]. وكما هو معلوم إذا ثبت الحديث

---

(١) سبق تخريجه أول المسألة.

(٢) انظر: مسند ابن الجعد(١/ ٣٧٦).

(٣) انظر: الطحاوي في مشكل الآثار(١٠/ ٢٦٤-٢٦٥).

(٤) انظر: مشارق الأنوار (٢/ ١٥٤)، مطالع الأنوار (٥/ ٢٢٤).

(٥) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (١٨/ ١٤٨).

(٦) انظر: عمدة القاري (١٦/ ١٤٨).

(٧) انظر: مشارق الأنوار (٢/ ١٥٤)، مطالع الأنوار (٥/ ٢٢٤).

وكان في معنى أحد الأقوال فهو مرجح له على ما عداه[1].

* ترجيح طائفة من أهل العلم لهذا الاحتمال مما يقوي القول به.

يؤيد ما سبق:

* خلو الاحتمال الثاني من الدليل، كما أن تضعيف الإمام النووي وغيره له يؤكد استبعاده.

(١) انظر: قواعد الترجيح (١/ ٢٠٦).



كِتَاب فَضَائِلِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ

۞ (٥٧) مسألة اختلاف روايات الجامع الصحيح في موضع لفظة: ﴿تُرِيحُونَ﴾ [النحل:٦] و﴿تَسۡرَحُونَ﴾ [النحل:٦].

باب مناقب المهاجرين وفضلهم
منهم أبو بكر عبد الله بن أبي قحافة التيمي رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ.

۞ حديث المسألة:

روى الإمام البخاري بسنده عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ أنه قَالَ: " اشْتَرَى أَبُو بَكْرٍ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ مِنْ عَازِبٍ رَحْلاً بِثَلاَثَةَ عَشَرَ دِرْهَمًا، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ لِعَازِبٍ: مُرِ الْبَرَاءَ فَلْيَحْمِلْ إِلَيَّ رَحْلِي، فَقَالَ عَازِبٌ: لاَ، حَتَّى تُحَدِّثَنَا كَيْفَ صَنَعْتَ أَنْتَ وَرَسُولُ الله ﷺ حِينَ خَرَجْتُمَا مِنْ مَكَّةَ وَالْمُشْرِكُونَ يَطْلُبُونَكُمْ. قَالَ ارْتَحَلْنَا مِنْ مَكَّةَ... فَقَالَ: **لاَ تَحْزَنْ إِنَّ اللهَ مَعَنَا**". (﴿تُرِيحُونَ﴾ بِالْعَشِيِّ ﴿تَسۡرَحُونَ﴾ بِالْغَدَاةِ)[1] .

۞ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُٱللَّهُ:

« قوله: (﴿تُرِيحُونَ﴾ بِالْعَشِيِّ ﴿تَسۡرَحُونَ﴾ بِالْغَدَاةِ) هو تفسير قوله تعالى ﴿ وَلَكُمۡ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسۡرَحُونَ ﴾ وهو تفسير أبي عبيدة (ت:٢٠٩هـ) في المجاز[٢] وثبت هذا في رواية الكشميهني وحده، والصواب أن يثبت في حديث عائشة في قصة الهجرة فإن فيه: " ويرعى عليها عامر بن فهيرة ويريحهما عليهما"[٣] فهذا هو محل شرح هذه اللفظة بخلاف حديث البراء فلم يجر فيه لهذه اللفظة ذكر، والله تعالى أعلم »[٤].

(١) انظر: صحيح البخاري (٣/ ٦-٧) حديث رقم (٣٦٥٢).

(٢) انظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة (ص٣٥٦).

(٣) انظر: صحيح البخاري: كتاب مناقب الأنصار باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ إلى المدينة (٣/ ٦٨-٦٩) حديث رقم (٣٩٠٥).

(٤) فتح الباري (٧/ ١٥).

❁ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر إلحاق شرح المصنف: (﴿تُرِيحُونَ﴾ بِالْعَشِيِّ ﴿تَسْرَحُونَ﴾ بِالْغَدَاةِ) في آخر حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا في قصة الهجرة؛ لا في حديث البراء بن عازب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ؛ وذلك بقوله: « **والصواب** أن يثبت في حديث عائشة في قصة الهجرة ».

۞ الدراسة والموازنة:

اختلفت روايات الجامع الصحيح في المسألة على روايتين:

الرواية الأولى: ورد فيها إثبات شرح المصنف: (﴿تُرِيحُونَ﴾ بِالْعَشِيِّ ﴿تَسْرَحُونَ﴾ بِالْغَدَاةِ) عقب حديث البراء بن عازب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ كما هو ثابت في حديث المسألة. وهي رواية الكشميهني[1]، مع أن حديث ابن عازب يخلو من ذكر هاتين اللفظتين التي شرحهما المصنف، ولهذا السبب ضعفها الحافظ ابن حجر، وتبعه العيني[2].

الرواية الثانية: ورد فيها إسقاط لشرح المصنف: (﴿تُرِيحُونَ﴾ بِالْعَشِيِّ ﴿تَسْرَحُونَ﴾ بِالْغَدَاةِ) من آخر حديث البراء رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، حيث لم يجر لهما ذكر في حديثه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ. وهي رواية أكثر رواة الجامع الصحيح[3].

وقد ذهب إليها الحافظ ابن حجر مرجحًا إلحاق شرح المصنف (﴿تُرِيحُونَ﴾ بِالْعَشِيِّ ﴿تَسْرَحُونَ﴾ بِالْغَدَاةِ) عقب حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا في قصة الهجرة في الكتاب الذي يليه باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ إلى المدينة[4].

---

(١) انظر: صحيح البخاري " النسخة اليونينية" (٥/ ٣-٤) حديث رقم (٣٦٥٢). حيث في الهامش شرح المصنف وعليه علامة سماع أبي ذر من الكشميهني - رحمهم الله تعالى-.

(٢) انظر: عمدة القاري (١٦/ ١٧٤).

(٣) انظر: صحيح البخاري " النسخة اليونينية" (٥/ ٣-٤) حديث رقم (٣٦٥٢). حيث في المتن خلو آخر حديث البراء بن عازب من شرح المصنف، من غير خلاف في ذلك بين الرواه.

(٤) ولم أجد شرح المصنف لهاتين اللفظتين عقب حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا في صحيح البخاري " النسخة اليونينية"(٥/ ٥٨- ٦٠) حديث رقم (٣٩٠٥) ولا في "النسخة السلفية"(٣/ ٦٨-٦٩) حديث رقم (٣٩٠٥).

ذلك أن فيه ما يستلزم من إيراد هذان المعنيان وهو صنيع عامر بن فهيرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ففي حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: "... وَيَرْعَى عَلَيْهِمَا عَامِرُ بْنُ فُهَيْرَةَ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ مِنْحَةً مِنْ غَنَمٍ، فَيُرِيحُهَا عَلَيْهِمَا حِينَ يَذْهَبُ سَاعَةٌ مِنَ الْعِشَاءِ..."[1].

التَّرجيــــح:

في ضوء ما سبق يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب- رجحان الرواية الثانية التي أُسقِط فيها شرح المصنف: (﴿تُرِيحُونَ﴾ بِالْعَشِيِّ ﴿تَسْرَحُونَ﴾ بِالْغَدَاةِ) من آخر حديث البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وإلحاقه في آخر حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في قصة هجرة النبي ﷺ وأصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ إلى المدينة، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التالية:

* لأنها رواية الأكثرين من رواة الجامع الصحيح، ورواية الأكثرين أولى بالإعتماد.

* وجاهة قول الحافظ ابن حجر بأنه لا مناسبة أو فائدة من إدراج شرح المصنف: (﴿تُرِيحُونَ﴾ بِالْعَشِيِّ ﴿تَسْرَحُونَ﴾ بِالْغَدَاةِ) تحت حديث البراء بن عازب، على العكس من إدراجه عقب حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ففيه محل شرحها.

* موافقة الإمامان العيني، والقسطلاني لما ذهب إليه الحافظ ابن حجر من ترجيح يقوي ذلك.

يؤيد ما سبق:

* شذوذ الرواية الثانية، لإنفراد الراوي الكشميهني بها لاسيما وأنه رَحِمَهُ اللَّهُ لم يكن من أهل العلم ولا من الحفاظ بل كان راوية، وأن الحافظ أبا ذر الهروي في آخر أمره كان يحذف من رواياته إذا انفرد[2].



---

(١) سبق تخريجه أول المسألة.

(٢) انظر: فتح الباري (١/ ٢٢، ٧٥٦).

۞ (٥٨) مسألة في بيان مراد النبي ﷺ من قوله " أَمَنَّ " الوارد في حديث الباب.

باب قول النبي ﷺ "سُدُّوا الأَبْوَابَ إِلاَّ بَابَ أَبِى بَكْرٍ"

قاله ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ.

۞ حديث المسألـــة:

روى الإمام البخاري بسنده عَنْ أَبِى سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال: "خَطَبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ النَّاسَ وَقَالَ: **إِنَّ اللهَ خَيَّرَ عَبْدًا بَيْنَ الدُّنْيَا وَبَيْنَ مَا عِنْدَهُ فَاخْتَارَ ذَلِكَ الْعَبْدُ مَا عِنْدَ اللهِ**. قَالَ فَبَكَى أَبُو بَكْرٍ، فَعَجِبْنَا لِبُكَائِهِ أَنْ يُخْبِرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ عَبْدٍ خُيِّرَ، فَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ هُوَ الْمُخَيَّرُ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ أَعْلَمَنَا. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **إِنَّ مِنْ أَمَنِّ النَّاسِ عَلَيَّ فِي صُحْبَتِهِ وَمَالِهِ أَبَا بَكْرٍ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلاً غَيْرَ رَبِّى لاَتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ، وَلَكِنْ أُخُوَّةُ الإِسْلاَمِ وَمَوَدَّتُهُ، لاَ يَبْقَيَنَّ فِي الْمَسْجِدِ بَابٌ إِلاَّ سُدَّ، إِلاَّ بَابَ أَبِى بَكْرٍ**"[(١)].

۞ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

« وقوله: " **أَمَنِّ** " أفعل تفضيل من المن بمعنى العطاء والبذل، بمعنى أن ابذل الناس لنفسه وماله، لا من المنة التي تفسد الصنيعة، وقد تقدم تقرير ذلك في باب الخوخة[(٢)(٣)] وأغرب الداودي (ت:٤٠٢هـ)[(٤)] فشرحه على أنه من المنة وقال: تقديره

(١) انظر: صحيح البخاري: (٣/ ٧-٨) حديث رقم (٣٦٥٤).

(٢) الخوخة: باب صغير كالنافذة الكبيرة، وتكون مخترقة بين بيتين يُنصب عليها باب. انظر: مشارق الأنوار(١/ ٢٤٧)، غريب الحديث لابن الجوزي (١/ ٣١٢)، النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٨٦).

(٣) انظر: فتح الباري (١/ ٧٢٣).

(٤) لعله قال ذلك في شرحه على صحيح البخاري المسمى: بالنصيحة، وهو تذييل على شرح الخطابي، وهو من عداد الكتب المفقودة، انظر: شجرة النور الزكية (١/ ١٦٤)، ونسب إليه هذا القول: ابن الملقن في =

لو كان يتوجه لأحد الامتنان على نبي الله ﷺ لتوجه له، والأول أولى »[1].

❁ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر أن مراد النبي ﷺ في قوله " **أَمَنِّ** " - بفتح الهمزة وميم وتشديد نون- أي: المن بمعنى العطاء والبذل؛ وذلك بقوله: « **والأول أولى** ».

۞ الدراسة والموازنة:

ورد في المسألة قولان:

القول الأول: أن مراد النبي ﷺ في قوله " **أَمَنِّ** " أي: أعطى وأبذل، والمعنى أنه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ كان أبذل الناس لنفسه وماله. قاله الخطابي، وابن بطال، والبغوي، والقاضي عياض، والنووي، وابن رجب (ت:٧٩٥هـ)، والكرماني، والزركشي، وابن الملقن، والحافظ ابن حجر في هذا الموضع وفي مقدمته[2]، ووافقهم في ذلك: العيني، والسيوطي والقسطلاني[3]، وتبعهم الملا علي القاري، والمباركفوري (ت:١٣٥٣هـ)[4].

القول الثاني: أن مراد النبي ﷺ في قوله " **أَمَنِّ** " أي: من المنة التي تعني الاعتداد

= التوضيح (٢٠/ ٢٤٧)، والحافظ ابن حجر في الفتح (٧/ ١٧).

(١) فتح الباري (٧/ ١٧).

(٢) انظر على التوالي: أعلام الحديث (١/ ٤٠٣)، شرح ابن بطال (٢/ ١١٦)،شرح النووي على صحيح مسلم (١٥/ ١٥٠)، فتح الباري لابن رجب(٢/ ٥٥٢)، إكمال المعلم (٧/ ٣٨٣)، شرح السنة (١٤/ ٣٩)، والتنقيح لألفاظ الجامع الصحيح (٢/ ٥٤٤)، والتوضيح شرح الجامع الصحيح (٢٠/ ٢٤٧)، هدي الساري (ص٣٠٠).

(٣) انظر على التوالي: عمدة القاري للعيني (١٦/ ١٧٥)، الديباج على مسلم (٥/ ٣٧٢) والتوشيح شرح الجامع الصحيح (٦/ ٢٣١٩) كلاهما للسيوطي، وإرشاد الساري للقسطلاني (٨/ ١٤٦).

(٤) انظر على التوالي: مرقاة المفاتيح (١١/ ١٦٤)، تحفة الأحوذي (١٠/ ١٠٠).

بالصنيعة، ويكون التقدير: لو كان يتوجه لأحد الامتنان على نبي الله ﷺ لتوجه ذلك لأبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قاله الداودي شارح الصحيح.

الترجيح:

بناء على ما سبق يظهر لي- والله تعالى أعلم بالصواب - رجحان القول الأول وهو أن مراد النبي ﷺ من أفعل التفضيل " **أَمَنَّ** " في قوله " **أَمَنَّ الناس عليَّ**" من المن الذي بمعنى أعطى وأبذل الناس، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التالية:

* انصراف كلمة (المن) في كلام العرب إلى العطاء والبذل(1)، يقول ابن الأثير: « المنّ من العطاء، وكثيرًا ما يرد المنُّ في كلامهم بمعنى الإحسان إلى من لا يستثيبه ولا يطلب الجزاء عليه »(2).

يقول الخطابي: « "أَمَنَّ" أي: أبذل لنفسه وأعطى لماله، و(المن) في كلام العرب: الإحسان والعطاء من غير استثابة، قال الله تعالى: ﴿هَٰذَا عَطَآؤُنَا فَٱمۡنُنۡ أَوۡ أَمۡسِكۡ بِغَيۡرِ حِسَابٖ ﴿٣٩﴾﴾ [ص:٣٩] وقال: ﴿وَلَا تَمۡنُن تَسۡتَكۡثِرُ ﴿٦﴾﴾ [المدثر:٦]، أي: لا تعط لتأخذ من المكافأة أكثر مما أعطيت »(3).

* كون هذا القول هو الأليق بحال الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لاسيما وأن دواوين السنة المطهرة تزخر بها للصديق من الفضائل والمبادرات، منها ما جاء عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: **"مَا لأَحَدٍ عِنْدَنَا يَدٌ إِلاَّ وَقَدْ كَافَيْنَاهُ، مَا خَلاَ أَبَا بَكْرٍ، فَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا يَدًا يُكَافِئُهُ اللهُ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَا نَفَعَنِي مَالُ أَحَدٍ قَطُّ مَا نَفَعَنِي مَالُ أَبِى بَكْرٍ،**

---

(1) انظر: غريب الحديث لابن الجوزي (٢/ ٣٧٤)، والنهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ٣٦٥)، لسان العرب (١٣/ ٤١٨)، تاج العروس (٣٦/ ١٩٤)[مادة منَن].

(2) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ٣٦٥) [مادة منَن].

(3) انظر: أعلام الحديث (١/ ٤٠٣-٤٠٤).

وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلاً لاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلاً، أَلاَ وَإِنَّ صَاحِبَكُمْ خَلِيلُ الله"[1]، فاعترافه ﷺ بالفضل والإحسان لما صدر عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وبشكر صنيعة، فيه عملاً بشكر المنعم، ولِيَسُنَّ ذلك، ثم ليُعلِّم ما للصديق من الفضائل والحقوق ما لا يشاركه في ذلك مخلوق[2].

* كثرة القائلين به من السلف والخلف كما مَرَّ ذكره في موضعه.

يؤيد ما سبق:

* ردَّ أكثر أئمة الحديث[3] للقول الثاني الذي ورّد فيه معنى" أَمَنِّ " بأنه المنة والاعتداد بالصنيعة؛ معللين: بأن المنة تفسد الصنيعة، وقد سماها الله تعالى أذى وجعلها مبطلة للثواب قال تعالى: ﴿لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُم بِالْمَنِّ وَالْأَذَىٰ﴾ [البقرة:٢٦٤]، كما أنه يُسْتبعد عندي وبشكل قوي وقاطع صدور مثل هذا العمل من الصديق صاحب رسول الله ﷺ، لا سيما وأنه لا مِنة لأحد على رسول الله ﷺ بل له المنة على الأمة قاطبة وله المنة في قبول ذلك.



(١) اخرجه الترمذي في سننه: كتاب المناقب باب (بلا ترجمه) (٥/ ٦٠٩) حديث رقم (٣٦٦١) وقال الترمذي في آخره: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه.

(٢) انظر: المفهم لما أشكل من صحيح مسلم (٦/ ٢٤١).

(٣) انظر: أعلام الحديث (١/ ٤٠٤)، إكمال المعلم (٧/ ٣٨٣)،وشرح السنة (١٤/ ٣٩)، والتنقيح لألفاظ الجامع الصحيح (٢/ ٥٤٤)، والتوضيح شرح الجامع الصحيح (٢٠/ ٢٤٧)، وفتح الباري لابن حجر(٧/ ١٧)، وعمدة القاري (٤/ ٢٤٤)، والديباج على مسلم (٥/ ٣٧٢)، ومرقاة المفاتيح (١١/ ١٦٤)، وتحفة الأحوذي (١٠/ ١٠٠).

❁ (٥٩) مسألة في بيان ضبط نسبة الراوي "موسى بن إسماعيل[١]" الوارد في سند حديث الباب.

باب قول النبي ﷺ "لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلاً"

❁ حديث المسألة:

روى الإمام البخاري بسنده فقال: حَدَّثَنَا مُعَلَّى بنُ أسدٍ وَمُوسَى بنُ إسماعيلَ التَّبوذكيُّ قَالاَ حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ عَنْ أَيُّوبَ وَقَالَ: **"لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلاً لاَتَّخَذْتُهُ خَلِيلاً، وَلَكِنْ أُخُوَّةُ الإِسْلاَمِ أَفْضَلُ"**[٢].

❁ **قال الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

« قوله: في الرواية الثانية "حدثنا معلى بن أسد وموسى بن إسماعيل التبوذكي" كذا للأكثر وهو الصواب، ووقع في رواية أبي ذر وحده "التنوخي" وهو تصحيف »[٣].

❁ **ترجيح الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر أن نسبة راوي الحديث موسى بن إسماعيل هي: التبوذكي؛ حيث قال: «... التبوذكي، كذا للأكثر **وهو الصواب** ».

---

(١) هو: موسى بن إسماعيل أبو سلمة التبوذكي المنقري البصري، روى عن وهيب الباهلي وأبي عوانة وغيرهما، سمع منه: البخاري وأبو داود وغيرهما، قال أبو حاتم: هو ثقة ولا أعلم أحدا بالبصرة ممن أدركناه أحسن حديثا منه، وسمي تبوذكيا لأنه اشترى بتبوذك داراً، (ت: ٢٢٣هـ). انظر: أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه في جامعه الصحيح لابن عدي (ص ٢٠٧)، الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد (٢/ ٦٩٩)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٣٣).

(٢) صحيح البخاري (٣/ ٨) حديث رقم (٣٦٥٧).

(٣) فتح الباري (٧/ ٢٩-٣٠).

الدراسة والموازنة:

ورد في المسألة روايتان:

الرواية الأولى: وقع فيها نسبة الراوي موسى بن إسماعيل: (التبوذكي) بفتح المثناة وضم الموحدة وسكون الواو وفتح المعجمة، وهي رواية أكثر رواة الجامع الصحيح.

وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر موافقًا للكرماني، وابن الملقن[1]،ووافقهم العيني، ابن المبرد، والقسطلاني[2].

الرواية الثانية: وقع فيها نسبة الراوي موسى بن إسماعيل: (التنوخي) بالخاء المعجمة، وهي رواية أبي ذر الهروي في نسخته لصحيح البخاري[3].

وهذه الراوية قد ضعفها الحافظ ابن حجر بتصويبة نظيرتها، موافقًا في ذلك: أبي الوليد الباجي، حيث قال بأنه ضبط مصحف[4]، والتمس الكرماني العذر لراويها، فقال: « وفي بعضها التنوخي وهو سهو من الناسخ، فالرواية على الأولى »[5]، وابن الملقن حيث قال: « وهو خطأ »[6] ومثلهم قال ابن المبرد[7].

---

(١) انظر: الكواكب الدراري (١٤/ ٢٠٤)، التوضيح لابن الملقن (٢٠/ ٢٥٢).

(٢) انظر على التوالي: عمدة القاري (١٦/ ١٧٨)، الاختلاف بين رواة البخاري (ص٩١،٩٠)، إرشاد الساري (٨/ ١٤٩).

(٣) انظر:صحيح البخاري "النسخة اليونينية" (٥/ ٤) حديث رقم (٣٦٥٧). وفي الهامش (التنوخي) وعليها علامة (ه صح) وتعني صحة سماعه عند الراوي أبي ذر الهروي.

(٤) انظر:التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الصحيح (٢ / ٧٠٥).

(٥) الكواكب الدراري (١٤/ ٢٠٤).

(٦) التوضيح لابن الملقن (٢٠/ ٢٥٢).

(٧) انظر: الاختلاف بين رواة البخاري (ص٩١،٩٠).

التَّرجيــــــح:

في ضوء ما سبق يترجح عندي - والله تعالى أعلم بالصواب - رجحان الراوية الأولى التي وقع فيها نسبة شيخ الإمام البخاري موسى بن إسماعيل بـ: (التَّبوذكيُّ)، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر، للأسباب التالية:

* ثبوت نسبته بـ (التَّبوذكيُّ) في رواية الأكثرين من رواة الجامع الصحيح، و« رواية الأكثرين أولى »[1].

* ترجيح طائفة من أهل العلم لهذه الرواية، مما يؤكد ترجيحها.

* أنه الضبط المتفق عليه من غير خلاف في الكتب المعنية بالأنساب والألقاب[2]، وبكتب رجال الصحيح[3].

يؤيد ما سبق:

* تصريح بعض أهل العلم بتضعيف الرواية الثانية، كما مَّرَ ذكره في موضعه.

---

(١) انظر: عمدة القاري (١٢/ ١٦٤).

(٢) انظر على سبيل المثال: (في كتب الأنساب): الأنساب للسمعاني (٣/ ١٨)، اللباب في تهذيب الأنساب (١/ ٢٠٧)، (في كتب الألقاب): فتح الباب في الكنى والألقاب لابن منده (ص٣٦٠)، نزهة الألباب في الألقاب للحافظ ابن حجر (٢/ ٢٨٥).

(٣) انظر على سبيل المثال: أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه في جامعه الصحيح لابن عدي (ص ٢٠٧)، الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد (٢/ ٦٩٩)، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (٢/ ٧٠٥).

(٦٠) مسألة: بيان معنى كلمة: "غَامَرَ" الواردة في الحديث.

باب قول النبي ﷺ: "لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلاً".

حديث المسألة:

روى الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بسنده عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنه قَالَ: "كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ أَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ آخِذًا بِطَرَفِ ثَوْبِهِ حَتَّى أَبْدَى عَنْ رُكْبَتِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **أَمَّا صَاحِبُكُمْ فَقَدْ غَامَرَ**. فَسَلَّمَ، وَقَالَ: إِنِّي كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ ابْنِ الْخَطَّابِ شَيْءٌ، فَأَسْرَعْتُ إِلَيْهِ ثُمَّ نَدِمْتُ، فَسَأَلْتُهُ أَنْ يَغْفِرَ لِي فَأَبَى عَلَيَّ، فَأَقْبَلْتُ إِلَيْكَ. فَقَالَ: **يَغْفِرُ اللهُ لَكَ يَا أَبَا بَكْرٍ**. (ثَلاثًا). ثُمَّ إِنَّ عُمَرَ نَدِمَ، فَأَتَى مَنْزِلَ أَبِي بَكْرٍ فَسَأَلَ: أَثَمَّ أَبُو بَكْرٍ؟ فَقَالُوا: لاَ. فَأَتَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَجَعَلَ وَجْهُ النَّبِيِّ ﷺ يَتَمَعَّرُ[1]، حَتَّى أَشْفَقَ أَبُو بَكْرٍ، فَجَثَا عَلَى رُكْبَتَيْهِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، وَاللهِ أَنَا كُنْتُ أَظْلَمَ (مَرَّتَيْنِ). فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **إِنَّ اللهَ بَعَثَنِي إِلَيْكُمْ فَقُلْتُمْ: كَذَبْتَ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ صَدَقَ. وَوَاسَانِي بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، فَهَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي؟** (مَرَّتَيْنِ). فَمَا أُوذِيَ بَعْدَهَا"[2].

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

« قوله: "**فَقَدْ غَامَرَ**" بالغين المعجمة أي خاصم، والمعنى دخل في غمرة الخصومة، والغامر الذي يرمي بنفسه في الأمر العظيم كالحرب وغيره. وقيل هو من الغمر بكسر المعجمة وهو الحقد، أي صنع أمرا اقتضى له أن يحقد على من صنعه معه ويحقد الآخر عليه[3]، ووقع في تفسير الأعراف في رواية أبي ذر وحده "قَالَ أَبُو عَبْدِاللهِ هو المصنف: غَامَرَ سَبَقَ بِالْخَيْرِ"[4] وذكر عياض أنه في رواية المستملي

(١) يتمعر: أي يتغير، وتقل نضارته وإشراقة لونه. انظر: لسان العرب (٤/ ٣٤٢) مادة[معر].

(٢) صحيح البخاري (٣/ ٩) حديث رقم (٣٦٦١).

(٣) انظر: النهاية (٥/ ٣٠).

(٤) انظر: صحيح البخاري: كتاب التفسير باب قوله تعالى: ﴿ قُلْ يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا =

وحده عن أبي ذر[1]، وهو تفسير مستغرب **والأول أظهر** »[2].

❁ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر أن معنى قوله ﷺ: "قَدْ غَامَرَ" أي خاصم، حيث قال: « **والأول أظهر** ».

۞ الدراسة والموازنة:

ورد في المسألة قولان:

القول الأول: أن معنى " غامر" خاصم غيره ودخل في غمرة الخصومة، وقيل هو من الغِمر وهو الحقد أي حاقد غيره. وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر موافقًا الإمام الخطابي[3]، والحميدي[4]، وابن الجوزي، وابن الأثير، ووالكرماني، والزركشي، وابن الملقن[5]، ووافقهم: العيني، والسيوطي، والقسطلاني[6]، وتبعهم الشوكاني[7] رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ.

قال إبراهيم الحربي (ت:٢٨٥هـ) في غريبه: « قوله: "فقد غامر" أي حاقد غيره

= الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾ [سورة الأعراف:١٥٨] (٣/ ٢٣١) حديث رقم (٤٦٤٠) نحو حديث المسألة وزاد في آخره: (قَالَ أَبُو عَبْد اللهِ: غَامَرَ سَبَقَ بِالْخَيْرِ).

(١) انظر: مشارق الأنوار (٣/ ١٣٥).

(٢) فتح الباري (٧/ ٣٢).

(٣) انظر: أعلام الحديث (٣/ ١٦٢٥).

(٤) انظر: تفسير غريب ما في الصحيحين (ص١١٢).

(٥) انظر على التوالي: كشف المشكل (٢/ ١٦٢)، النهاية (٣/ ٣٨٤)، الكواكب الدراري (١٤/ ٢٠٦)، التنقيح (٢/ ٥٤٤)، التوضيح (٢٠/ ٢٦٠).

(٦) انظر على التوالي: عمدة القاري (١٦/ ١٨٠)، التوشيح (٦/ ٢٣٢٣)، إرشاد الساري (٨/ ١٥٢).

(٧) انظر: نيل الأوطار (٢/ ٧٩).

من الغمر »[1].

ويقول ابن الجوزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: « قال النبي ﷺ ذلك لما رأى أبا بكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ يمشي مشية خارجة عن القانون الصالح له، عَلِم أنه قد خاصم وغامر بمعنى غاضب، وهو مأخوذ من الغمر: وهو الحقد »[2].

القول الثاني: أن معنى " غامر" سبق بالخير- بالمثناه- قاله الإمام البخاري بعد هذا الحديث في كتاب التفسير. وقيل -بالموحده- سبق بالخبر كما قيده المستملي عن البخاري[3]، وكذا ضبطه الكرماني[4].

وهذا الضبط الأخير قد تأوله أبو عمرو الشيباني(ت:٢٠٦هـ) فيما حكاه ابن قرقول: حيث قال: « المغامرة المعاجلة، ومعناه هنا قريب من هذا أي سارع وقد غاضب »[5].

وتفسير الإمام البخاري هذا ثابت في رواية أبوي الوقت و ذر -عن المستملي فقط[6] -، وساقط لبقية الرواة[7].

---

(١) غريب الحديث (٣/ ١٠٧١).

(٢) انظر:كشف المشكل (٢/ ١٦٢).

(٣) انظر: مشارق الأنوار (٢/ ١٣٥).

(٤) الكواكب الدراري (١٧/ ١١٧).

(٥) انظر: مطالع الأنوار (٥/ ١٥٢).

(٦) قال القسطلاني: (قال في المشارق: كذا فسره المستملي عن البخاري وهو يدل على أنه ساقط للحموي والكشميهني على ما لا يخفى) إرشاد الساري (١٠/ ٢٢٦).

(٧) انظر: صحيح البخاري" النسخة اليونينية": (٦/ ٦٠) حيث رمز صحة سماعها من الراوي أبي ذر (صحـ ة)، وثبوتها عند (ط) وهو أبو الوقت. وانظر: إرشاد الساري (١٠/ ٢٢٦).

التـرجيـــــــح:

في ضوء ما سبق يظهر لي أن الراجح - والله تعالى أعلم بالصواب - هو القول الأول وهو أن معنى "**غَامَرَ**" في قوله ﷺ لأبي بكر الصديق رضي الله عنه "**أَمَّا صَاحِبُكُمْ فَقَدْ غَامَرَ**" أي خاصم، ودخل في غمرة الخصومة، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر؛ للأسباب الآتية:

* أن معنى « خاصم، ودخل في غمرة الخصومة » هو الأنسب والأوضح لما وقع بين أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما كما ورد في سياق الحديث الشريف.

* ترجيح طائفة من أهل العلم لهذا القول مما يقوي ترجيحه.

* أن هذا هو المعنى الصحيح لهذه الكلمة، حيث ذكر هذا أهل اللغة والغريب[1] خلافًا للقول الثاني.

(١) انظر على سبيل المثال: غريب الحديث لإبراهيم الحربي(٣/ ١٠٧١)، تهذيب اللغة للأزهري (٨/ ١٢٨)، الصحاح للجوهري (٢/ ٧٧٣)، غريب الحديث لابن الجوزي (٢/ ١٦٣)، لسان العرب (٥/ ٣٠)، تاج العروس (١٣/ ٢٥٨).مادة[غمر].

❁ (٦١) مسألة في بيان ضبط "ذَاتِ السَّلاَسِلِ"[١] الواردة في حديث الباب.

باب قول النبي ﷺ "لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلاً".

❁ حديث المسألـــة:

روى الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بسنده عن أبي عثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنه قال: "حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ بَعَثَهُ عَلَى جَيْشِ ذَاتِ السَّلاَسِلِ، فَأَتَيْتُهُ فَقُلْتُ: أَيُّ النَّاسِ أَحَبُّ إِلَيْكَ قَالَ: **عَائِشَةُ**. فَقُلْتُ: مِنَ الرِّجَالِ؟ فَقَالَ: **أَبُوهَا**. قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: **ثُمَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ**. فَعَدَّ رِجَالاً"[٢].

❁ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

« قوله: " بَعَثَهُ عَلَى جَيْشِ ذَاتِ السَّلاَسِلِ" بالمهملتين والمشهور أنها بفتح الأولى على لفظ جمع السلسلة، وضبطه كذلك أبو عبيد البكري[٣]، قيل سمي المكان بذلك لأنه كان به رمل بعضه على بعض كالسلسلة، وضبطها ابن الأثير بالضم، وقال هو بمعنى السلسال أي السهل[٤] »[٥].

---

(١) ذات السلاسل: بلفظ جمع السلسلة وهي اسم لغزوة ذات السَّلاسِل، بعث الرسول ﷺ عمرو بن العاص على جيشها، أما الآن فلم يستطع أحد تحديدها، ولكنها في الغالب تقع في شمال السعودية في منطقة تبوك، أو بين العُلا والشام.

انظر: معجم ما استعجم (٣/ ٧٤٤)، المعالم الجغرافية (ص١٥٩)، المعالم الأثيرة (ص١٤٢).

(٢) انظر: صحيح البخاري (٣/ ٩) حديث رقم (٣٦٦٢).

(٣) انظر: معجم ما استعجم (٣/ ٧٤٤).

(٤) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٣٨٩) [مادة سَلْسَلَ].

(٥) فتح الباري (٧/ ٣٤).

❁ **ترجيح الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر أن ضبط "ذَاتِ السَّلاَسِلِ" هو بالمهملتين وبفتح الأولى على لفظ جمع السلسة؛ وذلك بقوله: « **والمشهور** أنها بفتح الأولى على لفظ جمع السلسلة ».

۞ الدراسة والموازنة:

ورد في المسألة قولين:

القول الأول: هو أن تُضبط " ذَاتِ السَّلاَسِلِ " بالمهملتين، وبفتح السين الأولى، مفرد السَّلسِلة، ومعناها رمل بالبادية يكون منعقدًا بعضه فوق بعض كالسلسة. قاله من أصحاب الشأن أبو عبيد البكري(١)، وتبعه ياقوت الحموي(٢)، والحازمي(٣)، والفيروز أبادي(٤).

وقد رجحه الحافظ ابن حجر موافقًا لهم ولأئمة شراح الحديث كالنووي والكرماني، والزركشي، وابن الملقن(٥)، وقد وافقهم: العيني، والسيوطي، والقسطلاني(٦)، وتبعهم الصالحي الشامي، والمباركفوري(٧) رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ.

ولقد اقتصر على هذا الضبط مصنف الصحيح اقتصارًا ظاهرًا فقد ترجم في

---

(١) انظر: معجم ما استعجم (٣/ ٧٤٤).

(٢) انظر: معجم البلدان (٣/ ٢٣٣).

(٣) الأماكن (ص٥٤٧).

(٤) انظر: القاموس المحيط (ص١٣١٣).

(٥) انظر على التوالي: شرح النووي على مسلم (١٥/ ١٥٣)، الكواكب الدراري (١٤/ ٢٠٧)، التنقيح (٢/ ٥٤٥)، التوضيح (٢٠/ ٢٦٢).

(٦) انظر على التوالي: عمدة القاري (١٦/ ١٨١)، التوشيح (٦/ ٢٣٢٤)، إرشاد الساري (٨/ ١٥٤).

(٧) انظر على التوالي: سبل الهدى والرشاد (٦/ ١٧١)، تحفة الأحوذي (١٠/ ٢٦٠).

كتاب المغازي بقوله: (باب غزوة ذاتِ السَّلاسِلَ)[1].

القول الثاني: أن تُضبط بضم السين الأولى "ذَاتِ السُّلاسِل"، جزم به ابن الأثير، حيث قال: « هو بضم السين الأولى وكسر الثانية: ماء بأرض جذام وبه سميت الغزوة. وهو في اللغة الماء السَّلْسَال. وقيل هو بمعنى السَّلْسَال »[2] أي السهل. وتبعه ابن منظور[3].

وكأن ابن الأثير استنبط هذا من كلام الجوهري؛ حيث قال في مادة سلل: « تَسَلْسَلَ الماءُ في الحَلْق: جَرَى. وسَلْسَلْتُهُ أنا: صببته فيه. وماءٌ سَلْسَلٌ وسَلْسالٌ: سهلُ الدُخول في الحلْق؛ لعذوبته وصفائه. والسُلاسِلُ بالضم مثله »[4].

أفاد بذلك الإمام النووي، فقال: « ومنهم من قال هو بضم السين الأولى وكذا ذكره ابن الأثير في نهاية الغريب، وأظنه استنبطه من كلام الجوهري في الصحاح، ولا دلالة فيه، والمشهور والمعروف فتحها »[5].

۞ الترجيح:

في ضوء ما سبق يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب- أن الراجح هو فتح السين الأولى في لفظ " ذاتِ السَّلاسِلَ " على لفظ جمع السلسلة، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التالية:

* أنه الضبط المتفق عليه عند رواة الجامع الصحيح من غير خلاف، والثابت في هذا الموضع[6]، وفي كتاب المغازي[7]، وعليه اقتصر المصنف في ترجمته لباب

(١) في صحيحه:كتاب المغازي باب غزوة ذاتِ السَّلاسِلَ (٣/ ١٦٤).

(٢) في النهاية (٢/ ٣٨٩).

(٣) انظر: لسان العرب (١١/ ٣٤٥).

(٤) انظر: الصحاح (ص١٧٣٢) [ماده سلل].

(٥) انظر: شرح النووي على مسلم (١٥/ ١٥٣).

(٦) انظر: صحيح البخاري" النسخة اليونينية" (٥/ ١٦٥) حديث رقم (٣٦٦٢).

(٧) المرجع السابق: كتاب المغازي باب غزوة ذاتِ السَّلاسِلَ (٣/ ١٦٤) حديث رقم (٤٣٥٨).

غزوة ذات السَّلاسِل[1].

* شهرة هذا الضبط في دواوين السنة المطهرة؛ وذلك في صحيح الإمام مسلم[2]، وعند أصحاب السنن كأبي داود، والترمذي، والنسائي[3]، وفي مسند الإمام أحمد[4]، وعند غيرهم[5].

* جزم أهل الشأن من البلدانيون بهذا القول كما سبق ذكره.

* اتفاق أصحاب المغازي والسير على أن تُضبط " ذاتِ السَّلاسِلَ " بفتح السين الأولى. يقول الإمام الصالحي الشامي: « جزم به خلقٌ لا يُحصون »[6] مما يقوي ترجيحه، لاسيما وأنهم على اختلاف في سبب تسميتها.[7]



(١) المرجع السابق.

(٢) في صحيحه: كتاب فضائل الصحابة باب فضائل أبي بكر الصديق (٤/ ١٨٥٦) حديث رقم (٢٣٨٤).

(٣) انظر على التوالي: سنن أبي داود: كتاب الطهارة باب إذا خاف الجنب البرد أيتيمم (١/ ٩٢) حديث رقم (٣٣٤)، سنن الترمذي: كتاب المناقب باب فضل عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (٥/ ٧٠٦) حديث رقم (٣٨٨٥)، سنن النسائي الكبرى: كتاب المناقب باب فضل أبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (٧/ ٢٩٩) حديث رقم (٨٠٦٣).

(٤) انظر: مسند الإمام أحمد (٢٩/ ٣٤٥) حديث رقم (١٧٨١١).

(٥) انظر: السنة لابن أبي عاصم (٢/ ٥٧٨) حديث رقم (١٢٣٥)، صحيح ابن حبان (١٥/ ٣٢٦) حديث رقم (٦٩٠٠)، السنن الكبرى للبيهقي (٦/ ٦٠١) حديث رقم (١٣١٠٠٠).

(٦) انظر: سبل الهدى والرشاد (٦/ ١٧١).

(٧) وانظر للاستزادة عن غزوة " ذاتِ السَّلاسِلَ " في: طبقات ابن سعد (٢/ ١٣١) سيرة ابن هشام (٦/ ٣٤ وما بعدها)، مغازي الواقدي (٢/ ٢١٧ وما بعدها)، تاريخ الطبري (٢/ ١٤٦ وما بعدها)، الروض الأنف (٤/ ٢٥٢)، إمتاع الأسماع بما للنبي من أحوال (١/ ٣٤٤)، سبل الهدى والرشاد (٦/ ١٦٧ وما بعدها)، ورساله: غزوة مؤته والسرايا والبعوث النبوية الشمالية لبريك العمري (ص٣٨٧).

❁ (٦٢) مسألة: اختلاف روايات الجامع الصحيح في قول عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: "لَقَدْ خَوَّفَ عُمَرُ النَّاسَ".

باب قول النبي ﷺ "لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلاً".

❁ حديث المسألة:

روى الإمام البخاري بسنده عن القاسم أن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قالت: "شَخَصَ[(١)] بَصَرُ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ قَالَ: فِي الرَّفِيقِ الْأَعْلَى (ثَلَاثًا) وَقَصَّ الْحَدِيثَ. قَالَتْ: فَمَا كَانَتْ مِنْ خُطْبَتِهِمَا مِنْ خُطْبَةٍ إِلَّا نَفَعَ اللهُ بِهَا، لَقَدْ خَوَّفَ عُمَرُ النَّاسَ وَإِنَّ فِيهِمْ لَنِفَاقًا فَرَدَّهُمْ اللهُ بِذَلِكَ"[(٢)].

❁ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

« "لَقَدْ خَوَّفَ عُمَرُ النَّاسَ" أي بقوله المذكور، ووقع في رواية الأصيلي "لَقَدْ خَوَّفَ أَبُو بَكْرٍ النَّاسَ" وهو غلط »[(٣)].

❁ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر رواية "لَقَدْ خَوَّفَ عُمَرُ النَّاسَ"؛ حيث ضعف ما سواها بقوله: « **وهو غلط** ».

۞ الدراسة والموازنة:

اختلفت روايات الجامع الصحيح في المسألة على روايتين:

---

(١) شَخَصَ: شخوص البصر يعني ارتفاع الأجفان إلى فوق وتحديد النظر وانزعاجه. انظر: النهاية (٢/ ٤٥٠)مادة[شخص].

(٢) صحيح البخاري (٣/ ١١) حديث رقم (٣٦٦٩).

(٣) فتح الباري (٧/ ٤٢).

الرواية الأولى: وقع فيها: "لَقَدْ خَوَّفَ عُمَرُ النَّاسَ" وهي رواية أكثر رواة الجامع الصحيح[1]، كما قال القاضي عياض: « كذا لجميعهم »[2].

وهي ما رجحه الحافظ ابن حجر موافقًا القاضي عياض[3] وابن أبي جمرة (ت:٦٩٩هـ)[4]، والكرماني[5]، والزركشي[6].

الرواية الثانية: وقع فيها: "لَقَدْ خَوَّفَ أَبُو بَكْرٍ النَّاسَ" وهي رواية الأصيلي في أصل نسخته، كما أخبر القاضي عياض[7].

التـرجيـــــــح:

في ضوء ما سبق يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب- رجحان الرواية الأولى بلفظ: "لَقَدْ خَوَّفَ عُمَرُ النَّاسَ"، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التالية:

* ثبوتها في رواية الأكثرين، والأكثر أولى بإصابة الحق، لا سيما وأن الأصيلي راوي الرواية المرجوحة قد وُجد في أصل نسخته على اسم "أَبُو بَكْرٍ" اسم "عُمَرُ" وكأنه نسي أن يضرب على اسم أبي بكر[8].

---

(١) انظر: صحيح البخاري" النسخة اليونينية" (٥/ ٧) حديث رقم (٣٣٦٩) حيث إن خلو الكلام من أي رمز أو علامة دليل على إقرار الجميع، وعدم الخلاف. والله أعلم.

(٢) مشارق الأنوار (٢/ ٣١٧) مشيرًا أنها عند الجميع حتى الأصيلي،كما سيأتي.

(٣) انظر: مشارق الأنوار (٢/ ٣١٦).

(٤) انظر: بهجة النفوس وتحليها بمعرفة ما لها وما عليها (٢/ ١٠٦).

(٥) انظر: الكواكب الدراري (١٤/ ٢١٣).

(٦) انظر: التنقيح (٢/ ٥٤٦).

(٧) انظر: مشارق الأنوار (٢/ ٣١٧).

(٨) انظر: مشارق الأنوار (٢/ ٣١٧)، التنقيح للزركشي (٢/ ٥٤٦).

* موافقة هذه الرواية لسياق الأحاديث الشريفة؛ حيث بينت خطبه أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ما كان عليه من التثبت والتيقن، والتعريف للحق، ثم الإعلام بوفاة الحبيب ﷺ حقًا، ونصها: "فَحَمِدَ اللهَ أَبُو بَكْرٍ وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَقَالَ: أَلاَ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ مُحَمَّدًا ﷺ فَإِنَّ مُحَمَّدًا قَدْ مَاتَ، وَمَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللهَ فَإِنَّ اللهَ حَيٌّ لاَ يَمُوتُ وَقَالَ: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [الزمر:٣٠] وَقَالَ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ ۚ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ۗ وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿١٤٤﴾﴾ [آل عمران:١٤٤]..."[(١)].

كما أن خطبة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بينت ما كان عليه من الشجاعة في الدين جعلته يبني أمره كله على الأحوط والأقوى؛ فلم يدخل على النبي ﷺ وإنما جعل وفاته إسراءً، وأخذ يخوف وخاصةً المنافقين بأن الله رفعه وسيعود وسيقتل قومًا ويقطع أيدي آخرين؛ ليعود من كان في قلبه زيغ إلى الحق فقال: "وَاللهِ مَا كَانَ يَقَعُ فِي نَفْسِي إِلَّا ذَاكَ، وَلَيَبْعَثَنَّهُ اللهُ فَلَيَقْطَعَنَّ أَيْدِيَ رِجَالٍ وَأَرْجُلَهُمْ"[(٢)]، وقال: "لاَ يَتَكَلَّمُ أَحَدٌ بِمَوْتِهِ إِلاَّ ضَرَبْتُهُ بِسَيْفِي هَذَا، فَسَكَتُوا"[(٣)].

* ترجيح غير واحد من أهل العلم لهذه الرواية ؛ مما يؤكد ترجيحها.



(١) صحيح البخاري: كتاب فضائل النبي أصحاب النبي ﷺ باب قول النبي ﷺ "لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا" (٣/ ١١) حديث رقم (٣٦٦٨).

(٢) انظر: المرجع السابق حديث رقم (٣٦٦٧).

(٣) أخرجه النسائي في سننه الكبرى: كتاب وفاة النبي ﷺ باب كيف صُلي على رسول الله ﷺ (٤/ ٢٦٣) حديث رقم (٧١١٩) مطولاً - واللفظ له -، وابن ماجه في سننه: كتاب إقامة الصلاة باب ما جاء في صلاة رسول الله ﷺ في مرضة (١/ ٣٩٠) حديث رقم (١٢٣٤) مختصرًا، وقال الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي: "إسناده صحيح ورجاله ثقات".

۞ (٦٣) مسألة في تعيين اسم الصحابي راوي حديث الباب .

باب قول النبي ﷺ "لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلاً" .

۞ حديث المسألـــة:

قال الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الأَعْمَشِ قَالَ: سَمِعْتُ ذَكْوَانَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **"لاَ تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ[1] أَحَدِهِمْ وَلاَ نَصِيفَهُ[2]"**. تَابَعَهُ جَرِيرٌ وَعَبْدُ اللهِ بْنُ دَاوُدَ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ وَمُحَاضِرٌ عَنِ الأَعْمَشِ[3] .

۞ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

« قوله: "تَابَعَهُ جَرِيرٌ" هو ابن عبد الحميد... وأما رواية أبي معاوية فوصلها أحمد عنه هكذا[4]، وقد أخرجه مسلم[5] عن أبي بكر بن أبي شيبة وأبي كريب ويحيى بن يحيى ثلاثتهم عن أبي معاوية لكن قال فيه: " عن أبي هريرة" بدل أبي سعيد وهو وهم كما جزم به خلف وأبو مسعود وأبو علي الجياني وغيرهم... وأخرجه ابن ماجه[6] عن أبي كريب أحد شيوخ مسلم فيه أيضًا عن أبي معاوية فقال: " عن أبي سعيد" كما قال

---

(١) المدّ: هو ربع الصاع، وهو مقدر بأن يمد الرجل يديه فيملأ كفيه طعامًا ولذا سُمي مدا. انظر: غريب الحديث للخطابي (١/ ٢٤٨).

(٢) نصيفه: أي النصف. انظر: لسان العرب (٩/ ٣٣٢) [مادة نَصَفَ].

(٣) صحيح البخاري (٣/ ١٢) حديث رقم (٣٦٧٣).

(٤) انظر: مسند الإمام أحمد (٣/ ١١) حديث رقم (١١٠٩٤).

(٥) في صحيحه: كتاب فضائل الصحابة باب تحريم سب الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ (٤/ ١٩٦٧) حديث رقم (٢٥٤٠).

(٦) انظر: سنن ابن ماجه: أبواب السنة، فضل أهل بدر (ص٦٨) حديث رقم (١٦١) " طبعة دار الصديق" تحقيق: الشيخ:عصام موسى هادي.

الجماعة، إلا أنه وقع في بعض النسخ عن ابن ماجة اختلاف: ففي بعضها عن "أبي هريرة"[1] وفي بعضها عن " أبي سعيد " والصواب عن" أبي سعيد" »[2].

❁ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر أن حديث الباب " لاَ تَسُبُّوا أَصْحَابِي" جاء موصولاً من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ؛ وأن مداره عن أبي سعيد الخدري؛ وذلك بقوله: « **والصواب** عن أبي سعيد »، وضعف من قال بأن مداره على أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بقوله: « **وهو وهم** ».

۞ الدراسة والموازنة:

ورد في المسألة روايتان:

الرواية الأولى: وقع فيها حديث الباب موصولاً من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

و قد رواها عن أبي معاوية من تلاميذه: الإمام أحمد في مسنده[3]، وعلي بن الجعد في مسنده[4]، وابن أبي شيبة في مصنفه[5]، ومسدد عند أبي داود[6]. والبخاري معلقًا كما في حديث الباب.

(١) انظر: المرجع السابق، نفس الكتاب والباب السابقين (١/ ٥٧) حديث رقم (١٦١).

(٢) انظر: فتح الباري (٧/ ٤٥).

(٣) انظر: مسند الإمام أحمد (١٧/ ١٣٧) حديث رقم (١١٠٧٩).

(٤) انظر: مسند ابن الجعد (ص٣٥٦) حديث رقم (٣٥٦).

(٥) انظر: مصنف ابن أبي شيبة (٦/ ٤٠٤) حديث رقم (٣٢٤٠٤).

(٦) انظر: سنن أبي داود: كتاب السنة، باب في النهي عن سب أصحاب النبي ﷺ (٤/ ٢١٤) حديث رقم (٤٦٥٨).

كما أن هذه الرواية قد ثبتت من طرق عدة عن أبي سعيد الخدري من غير طريق أبي معاوية، منها:

ما أخرجه الإمام البخاري[(١)]، ومسلم[(٢)]، والترمذي[(٣)]، والنسائي[(٤)]، والإمام أحمد[(٥)]، وابن حبان[(٦)] جميعهم من طرق عن شعبه، عنه، به.

وكذلك الإمام مسلم عن وكيع بن الجراح (ت:١٩٧هـ)، عنه، به[(٧)]، كما أخرجها وكيع في نسخته عن الأعمش[(٨)].

وعند الإمام مسلم[(٩)] من طريق جرير، عنه، به.

وأيضا عند عبد بن حميد (ت:٢٤٩هـ)[(١٠)] من طريق أبي بكر بن عياش، عنه، به.

خمستهم:(أبو معاوية، وشعبة، ووكيع، وجرير، وأبو بكر بن عياش) عن

---

(١) انظر: حديث المسألة.

(٢) انظر: صحيح مسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب تحريم سب الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (٤/ ١٩٦٨) حديث رقم (٢٥٤١).

(٣) انظر: سنن الترمذي: كتاب المناقب، باب فيمن سب أصحاب النبي ﷺ (٥/ ٦٩٥) حديث رقم (٣٨٦١).

(٤) انظر: سنن النسائي الكبرى: كتاب المناقب، باب مناقب أصحاب ﷺ (٧/ ٣٧٢) حديث رقم (٨٢٥٠).

(٥) انظر: مسند الإمام أحمد (١٨/ ٨٠) حديث رقم (١١٥١٧).

(٦) انظر: صحيح ابن حبان (١٦/ ٢٤٢) حديث رقم (٧٢٥٥).

(٧) انظر: صحيح مسلم: كتاب فضائل الصحابة باب تحريم سب الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (٤/ ١٩٦٨) حديث رقم (٢٥٤١).

(٨) انظر: نسخة وكيع عن الأعمش (ص٨١) حديث رقم (٢٤).

(٩) انظر: صحيح مسلم: كتاب فضائل الصحابة باب تحريم سب الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (٤/ ١٩٦٧) حديث رقم (٢٥٤١).

(١٠) انظر: منتخب عبد بن حميد (٢/ ٩٢) حديث رقم (٩١٦).

الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقد رجح هذه الرواية الحافظ ابن حجر في هذا الموضع من الفتح، وفي كتبه (إطراف المسند)، و(التغليق)، وفي (جزء في طرق حديث لا تسبوا أصحابي)[1] موافقًا في ذلك الأئمة الحذاق: كالدارقطني[2]، وأبو مسعود الدمشقي[3]، والخليلي (ت:٤٤٦هـ)[4] والجياني[5]،و القاضي عياض[6]، والنووي[7]، والمزي[8].

الرواية الثانية: وقع فيها حديث الباب موصولاً من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقد رواها عن أبي معاوية من تلاميذه: يحى بن يحى التميمى، وأبي بكر بن أبي شيبة، وأبي كريب محمد بن العلاء، وذلك في صحيح مسلم[9]، وابن ماجة[10].

---

(١) انظر على التوالي: فتح الباري (٧/ ٤٥)، إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي (٦/ ٣٣٩)، تغليق التعليق (٤/ ٥٩-٦٢)، جزء في طرق حديث لا تسبوا أصحابي (ص٣٥).

(٢) انظر: العلل (١٠/ ١٠٦-١٠٧).

(٣) عزاه له الجياني في تقييد المهمل (٣/ ٩١٥-٩١٩).

(٤) انظر: الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٢/ ٥٦٢).

(٥) انظر: تقييد المهمل (٣/ ٩١٥-٩١٩).

(٦) انظر: إكمال المعلم (٧/ ٥٧٩).

(٧) انظر: شرحه على مسلم (١٦/ ٩٢).

(٨) انظر:تحفة الأشراف (٣/ ٣٤٢-٣٤٤).

(٩) صحيح مسلم:كتاب فضائل الصحابة باب تحريم سب الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (٤/ ١٩٦٧) حديث رقم (٢٥٤٠).

(١٠) سنن ابن ماجة: باب في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ، فضل أهل بدر (١/ ٥٧) حديث رقم (١٦١).

مع أن صنيع الإمام مسلم في صحيحه دال على غير ذلك؛ فقد أخرج في باب تحريم سب الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أربعة أحاديث، أولها:

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: **"لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي..."**.

وثانيها: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ بَيْنَ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ، وَبَيْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ شَيْءٌ، فَسَبَّهُ خَالِدٌ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: **"لَا تَسُبُّوا أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِي..."**.

وثالثها ورابعها: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ، وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، ح وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، جَمِيعًا عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، بِإِسْنَادِ جَرِيرٍ، وَأَبِي مُعَاوِيَةَ، بِمِثْلِ حَدِيثِهِمَا، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ، وَوَكِيعٍ، ذِكْرُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ.

وقد قال الإمام المزي معلقًا في التحفه: « رواه "م"، عن يحيى بن يحيى وأبي بكر وأبي كريب، ثلاثتهم عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة ووُهِم عليهم في ذلك. إنَّما رووه، عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد كذلك رواه الناس عنهم،كما رواه "ق" عن أبي كريب أحد شيوخ "م" فيه. ومن أدلِّ دليل على أن ذلك وهم وقع منه في حال كتابته لا في حفظه: أنَّه ذكر أوَّلاً حديث أبي معاوية ثم ثنَّى بحديث جرير وذكر المتن وبقيَّة الإسناد عن كلِّ واحد منهما، ثم ثلَّث بحديث وكيع ثم ربَّع بحديث شعبة ولم يذكر المتن ولا بقيَّة الإسناد عنهما - أي عن وكيع وشعبة- بل قال: عن الأعمش بإسناد جرير وأبي معاوية بمثل حديثهما... إلى آخر كلامه. فلولا أنّ إسناد جرير وأبي معاوية عنده واحد لما جمعهما جميعاً في الحوالة عليهما. والوهم يكون تارة في الحفظ وتارة في القول وتارة في الكتابة،

وقد وقع الوهم منه ههنا في الكتابة والله أعلم »[1].

ولقد سبقه في تضعيف هذه الرواية، وجعلها وهمًا: خلف الواسطي، وأبو مسعود الدمشقي، والجياني، حيث قال: « قال أبو مسعود الدمشقي: هذا وهم، والصواب من حديث أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد الخدري لا عن أبي هريرة، وكذلك رواة يحي بن يحي، وأبو بكر بن أبي شيبة، وأبو كريب، والناس »[2]. وتبعهم الحافظ ابن حجر، وعدها شذوذًا؛ مستدلاً بما يأتي:

- قال في الفتح: « قد أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة أحد شيوخ مسلم فيه في مسنده ومصنفه عن أبي معاوية فقال: "عن أبي سعيد "[3] »

- « وكذا رويناه من طريق أبي نعيم في المستخرج من رواية عبيد بن غنام عن أبي بكر بن أبي شيبة، وأخرجه أبو نعيم أيضًا من رواية أحمد ويحيى بن عبد الحميد وأبي خيثمة وأحمد بن جواس كلهم عن أبي معاوية فقال: "عن أبي سعيد" وقال بعده "أخرجه مسلم عن أبي بكر وأبي كريب ويحيى بن يحيى" فدل على أن الوهم وقع فيه ممن دون مسلم إذ لو كان عنده عن أبي هريرة لبينه أبو نعيم »

- « ويقوي ذلك أيضًا أن الدارقطني مع جزمه في العلل بأن الصواب أنه من حديث أبي سعيد لم يتعرض في تتبعه أوهام الشيخين إلى رواية أبي معاوية هذه »

- « وقد أخرجه أبو عبيدة (ت:٢١٠هـ) في غريب الحديث، والجوزقي من طريق عبد الله بن هاشم، وخيثمة من طريق سعيد بن يحيى، والإسماعيلي وابن حبان[4]

---

(١) تحفة الأشراف للمزي (٣/ ٣٤٢-٣٤٤) ويقصد بالرمز (م) الإمام مسلم في صحيحه، بالرمز (ق) الإمام ابن ماجة في سننه.

(٢) تقييد المهمل (٣/ ٩١٦).

(٣) انظر: مصنف ابن أبي شيبة (٦/ ٤٠٤) حديث رقم (٣٢٤٠٤).

(٤) في صحيحه (١٦/ ٢٤٠) حديث رقم (٧٢٥٥).

من طريق علي بن الجعد كلهم عن أبي معاوية فقالوا: "عن أبي سعيد" ».

- « وأخرجه ابن ماجة عن أبي كريب أحد شيوخ مسلم فيه أيضًا عن أبي معاوية فقال: "عن أبي سعيد" كما قال الجماعة ».[1]

أما ما يتعلق بما وقع في سنن ابن ماجة ؛ في باب فضل أهل بدر: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، ح وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، جَمِيعًا عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "**لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي**...".

فقد أخرج الحديث جامعًا في سياقه بين ثلاثة من تلاميذ الأعمش، وهم "جرير ووكيع وأبي معاوية". ولم أقف على من أخرج الحديث من طريق "وكيع وجرير" عن "أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ" بل أنها عندهما "عن أبي سعيد الخدري" رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[2].

وقد ضعف هذه الرواية غير واحد من أهل العلم، يقول الإمام المزي: « وقد وقع في بعض نسخ ابن ماجة "عن أبي هريرة" وهو وهم أيضًا »، مبينًا أنه وقع في رواية إبراهيم بن دينار الجرشيِّ الورّاق- أحد رواة سنن ابن ماجة- عن ابن ماجة: "عن أبي سعيد" على الصواب[3].

وتبعه الحافظ ابن حجر حيث قال في جزء "لا تسبوا أصحابي": « أما ما وقع عند ابن ماجة، فلا ريب أنه غلط، لأنه قرن بين روايات وكيع وجرير وأبي معاوية، وصيَّرها كلها عن أبي هريرة »[4]، وقال معللًا بعده أمور:

---

(١) انظر: الفتح (٧/ ٤٥)، وقال الحافظ ابن حجر نحو هذا الكلام في جزء في طرق حديث لا تسبوا أصحابي (ص٣٥، ٣٦، ٣٧).

(٢) انظر: للراوية الأولى في هذه المسألة.

(٣) تحفة الأشراف (٣/ ٣٤٤).

(٤) جزء في طرق حديث لا تسبوا أصحابي (ص٤١).

« وقع في بعض نسخ ابن ماجة اختلاف: ففي بعضها عن أبي هريرة وفي بعضها عن أبي سعيد، والصواب "عن أبي سعيد"؛ لأن:

- ابن ماجة جمع في سياقه بين "جرير ووكيع وأبي معاوية" ولم يقل أحد في رواية "وكيع وجرير" أنها "عن أبي هريرة"، وكل من أخرجها من المصنفين والمخرجين أورده عنهما من حديث "أبي سعيد".

- وقد وجدته في نسخة قديمة جدًا من ابن ماجة قرئت في سنة بضع وسبعين وثلاثمائة وهي في غاية الإتقان وفيها "عن أبي سعيد"، ورأيت هذا الحديث في نسخة الحافظ زكي الدين المنذري، وقد كتبه في الحاشية بخطِّه: عن أبي سعيد، وضُبِّبَتْ[1] عن أبي هريرة في الأصل »[2].

- « واحتمال كون الحديث عند أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح "عن أبي سعيد وأبي هريرة" جميعًا مستبعد، إذ لو كان كذلك لجمعهما ولو مرة، فلما كان غالب ما وجد عنه ذكر "أبي سعيد" دون ذكر "أبي هريرة" دل على أن في قول من قال عنه "عن أبي هريرة" شذوذًا والله اعلم »[3].

الترجيـــــح:

باستعراض ما سبق يظهر لي -والله تعالى أعلم بالصواب- رجحان الرواية الأولى التى وقع فيها حديث الباب موصولاً من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر، للأسباب

---

(١) التَّضبيب -ويسمى أيضًا التَّمريض- وهو: أن يُمدعلى الكلمة خط أوله كالصاد هكذا (صـ)، ولا يلزق بالممدود عليه؛ لئلا يظن ضربًا، وإنما يُمد هذا التضبيب على ثابت نقلاً فاسد لفظًا أو معنى، أو خطأ من الجهة العربية أو غيرها، أو مصحَّف، أو ناقص. تدريب الراوي (١/ ٥١٤-٥١٥).

(٢) جزء في طرق حديث لا تسبوا أصحابي (ص٣٦).

(٣) فتح الباري (٧/ ٤٦).

التالية:

* أن الرواة مطبقون على رواية هذا الحديث "عن أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد الخدري" لا "عن أبي هريرة" ومنهم شيوخ مسلم في هذا الحديث؛ و « العدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد »، كما قرَّره الإمام الشافعي[1].

* ترجيح طائفة من أهل العلم والنظر والدراية لهذه الرواية، ومتابعة السواد الأعظم أولى من متابعة من انفرد[2] كما سبق تقريره في غير هذا الموضع، لاسيَّما مع وجاهة تعليل الحافظ ابن حجر، وسلامة ما رجحه من المعارضة - فيما أعلم-.

يؤيد ما سبق:

* أن محل النظر في هذه المسألة هم رواة مسلم: "يحى بن يحى وأبي كريب وأبي بكر بن أبي شيبة، ثلاثتهم عن أبي معاوية"، وبعد النظر فيمن رواه عن هؤلاء الثلاثة غير مسلم؛ تبين:

أن ابن أبي شيبة لا توجد له رواية عن أبي معاوية إلا من مسند أبي سعيد الخدري، كما أورده في مصنفه ومسنده وأخرجه أبو نعيم في مستخرجه.

وأن أبا كريب محمد بن العلاء لم يرو عنه إلا ابن ماجة، وقد وقع في نسخه اختلاف، ورجح أهل العلم بعد الوقوف على أصل عتيق جدًا منه، يعد في نهاية الضبط والتحرير أنه "عن أبي سعيد" من غير تردد.

وأما يحي بن يحي التميمي، فقد قال عنه الحافظ ابن حجر: « وأما يحي بن يحي التميمي، فلم أقف عليه من روايته الآن، وظهر من سياق أبي نعيم الأصبهاني في مستخرجه على صحيح مسلم، أن الحديث عن هؤلاء الثلاثة إنما هو من حديث أبي سعيد. ثم ذكر طرقه عن أبي بكر بن أبي شيبة، وأبو خيثمه، ويحي عبد الحميد، وأحمد

---

(١) اختلاف الحديث للشافعي (٨/ ٦٣٤).

(٢) الجواهر والدرر (٢/ ٩٣٧).

بن حنبل، وأحمد بن جواس أبو عاصم. قالوا: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد... فذكر الحديث.

وقال في آخره: لفظ أبي بكر: رواه مسلم، عن أبي بكر، ويحي بن يحي، وأبي كريب، كلهم عن أبي معاوية.

فظاهر هذه العبارة تقتضي أن مسلمًا إنما رواه عن هؤلاء الثلاثة عن أبي معاوية بالإسناد الذي ساقه أبو نعيم. ويؤيد ذلك: اصطلاحه في جميع كتابه: المستخرج على نحو ذلك، إذا أخرج الحديث على الموافقةِ أو البَدَلِيَّةِ، ينتهي بالإسناد إلى الشيخ الذي اتفق إسناده وإسناد مسلم فيه، ثم يحيل على الباقي.

وعلى هذا، فلعل الخلل الواقع في نسخ صحيح مسلم من الرواة عنه، ويبدأ هو حينئذٍ من الوهم، ويقوي ذلك: أن الدارقطني قد جزم في العلل بأن الصواب أنه من مسند أبي سعيد، ولم يتعرض في كتاب التَّتَبُّعِ لهذا الإسناد، ولا لكون مسلم وهم فيه. فالظاهر: أن الوهم ممن دون مسلم »[1].

(١) انظر: جزء في طرق حديث لا تسبوا أصحابي (ص٣٧ - ٤١).

۞ (٦٤) مسألة في بيان نسب الراوي " عُمَرُ بْنُ سَعِيدٍ "[١].

باب مناقب عمر بن الخطاب أبي حفص القرشي العدويّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

۞ حديث المسألــــة:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الله حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِى مُلَيْكَةَ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: " وُضِعَ عُمَرُ عَلَى سَرِيرِهِ، فَتَكَنَّفَهُ النَّاسُ[٢] يَدْعُونَ وَيُصَلُّونَ..." الحديث[٣].

۞ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

« قوله في السند "أخبرنا عُمَرُ بْنُ سَعِيدٍ " أي ابن أبي حسين، ووقع في رواية القابسي "سعد" بسكون العين وهو وهم »[٤].

۞ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

رجح الحافظ الرواية التي وقع فيها نسب الراوي عمر هو " ابن سَعِيدٍ" بكسر العين بعدها ياء، حيث ضعف ما عداها، بقوله: « **وهو وهم** ».

---

(١) هو: عمر بن سعيد بن أبي حسين القرشي النوفلي المكي، روى عن عبد الله بن أبي ملكية، وطاووس بن كيسان وغيرهما، وعنه عبد الله ابن المبارك، وسفيان الثوري وآخرون، وثقه يحيى بن مَعِين والنسائي، وَقَال أبو حاتم: صدوق، وذكره ابن حبان في كتابه الثقات، من السادسة.

انظر: التاريخ الكبير (٦/ ١٥٩)، تهذيب الكمال (٢١/ ٣٦٤-٣٦٦)، تقريب التهذيب (ص٤١٣).

(٢) تكنفه الناس: أي أحاطوا جانبيه. انظر: النهاية (٤/ ٢٠٥) [مادة كنف]

(٣) انظر: صحيح البخاري (٣/ ١٥-١٦) حديث رقم (٣٦٨٥).

(٤) انظر: فتح الباري (٧/ ٦٢).

الدراسة والموازنة:

ورد في المسألة روايتان:

الرواية الأولى: وقع فيها نسب الراوي عمر بأنه: "ابن سَعِيد" بكسر العين بعده ياء.

وهي رواية أكثر رواة الجامع الصحيح وهو الثابت عند أكثر رواة صحيح البخاري[1]، وقد ثبت في متن النسخة اليونينية وعليها ثلاث علامات لصحة السماع « صحـ صحـ صحـ »، وثبتت في نسخة الراوي الأصيلي لكن مع زيادة في نسبه فقال: " عمر بن سعيد ابن أبي حسين المكي"[2].

وهذه الرواية بهذا الضبط ثابته عند كل من خرج هذا الحديث كالإمام مسلم[3]، والنسائي[4]، وابن ماجه[5]، والإمام أحمد[6]، والحاكم[7].

وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر موافقًا الجياني، حيث قال: « والصواب: عمر بن سعيد وهو عمر بن سعيد بن أبي حسين المكي، وكذلك روت الجماعة »[8]،

---

(١) انظر: صحيح البخاري" النسخة اليونينية" (٥/ ١١) حديث رقم (٣٦٨٥)، وانظر: مشارق الأنوار (٢/ ٢٣٧).

(٢) انظر: مشارق الأنوار (٢/ ٢٣٧).

(٣) في صحيحه: كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل عمر (٤/ ١٨٥٨) حديث رقم (٢٣٨٩).

(٤) في سننه الكبرى: كتاب المناقب باب فضل أبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (٥/ ٣٩) حديث رقم (٨١١٥).

(٥) في سننه: باب فضائل أصحاب رسول الله ﷺ فضل أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (١/ ٣٧) حديث رقم (٩٨).

(٦) في مسنده (١/ ١١٢) حديث رقم (٨٩٨).

(٧) في مستدركه (٣/ ٧١) حديث رقم (٤٤٢٧).

(٨) تقييد المهمل (٢/ ٦٦٤) والتنبية على الأوهام الواقعة في المسند الصحيح للبخاري (ص١٤٠).

وقال القاضي عياض: « وهو الصواب »[1]، ووافقهم: الإمامان العيني، والقسطلاني[2].

الرواية الثانية: وقع فيها نسب الراوي عمر الوارد في سند حديث الباب بأنه:" ابن سَعْد" بسكون العين وحذف الياء، وهي رواية الراوي القابسي.

وقد ضعفها الجياني[3]، والقاضي عياض[4]، والحافظ ابن حجر؛ بترجيحهم لنظيرتها.

۞ الترجيح:

بالنظر فيما سبق يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب_ رجحان الرواية الأولى التي وقع فيها نسب الراوي عمر الوارد في سند حديث الباب بأنه: "ابن سَعِيد" بكسر العين بعده ياء، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التالية:

* ثبوت هذه الرواية عند الأكثرين من رواة الجامع الصحيح، ورواية الأكثرين أولى؛ كما سبق تقريره في غير هذه المسألة. لا سيما وأن رفع الأصيلي في نسبه في هذا الموضع كما أخبر القاضي عياض، بلفظ: "عمر بن سعيد ابن أبي حسين المكي" فيه تعضيد لترجيحها.

* ثبوت نسب" عُمَرُ بْنُ سَعِيد" في هذا الحديث بزيادة في نسبه في موضع آخر من الصحيح، حيث قال الإمام البخاري: "حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ أَبِي الْحُسَيْنِ الْمَكِّيُّ

---

(١) انظر: مشارقه (٢/ ٢٣٧-٢٣٨).

(٢) انظر على التوالي: عمدة القاري (١٦/ ١٩٦)، إرشاد الساري (٨/ ١٧٧).

(٣) انظر: تقييد المهمل (٢/ ٦٦٣-٦٦٤).

(٤) انظر: مشارق الأنوار (٢/ ٢٣٧).

عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا..."(١).

* اتفاق كتب التراجم على هذا الضبط(٢)، وخلو كتب ضبط الأسماء من ذكره، وكأنه لا خلاف في ضبط نسبه عندهم(٣).

* ترجيح طائفة من أهل العلم لهذه الرواية، وتضعيفهم لنظيرتها.



(١) انظر: صحيح البخاري" النسخة السلفية": كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ باب قول النبي ﷺ: "لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلاً" (٣/ ١٣) حديث رقم (٣٦٧٧). وانظر: " النسخة اليونينية"(٥/ ٩) حديث رقم (٣٦٧٧) حيث خلا الموضع عن أي علامة أو تنبيه.

(٢) انظر على سبيل المثال: الطبقات الكبرى (٥/ ٤٨٦)، التاريخ الكبير (٦/ ١٥٩)، معرفة الثقات للعجلي (٢/ ١٦٧)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ١١٠)، الثقات لابن حبان (٧/ ١٦٦)، ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم (١/ ٢٤٢)، تهذيب الكمال(٢١/ ٣٦٤-٣٦٦)، الكاشف (٢/ ٦١). و(من الكتب المعنية برجال الصحيح): رجال صحيح البخاري للكلاباذي (٢/ ٥١٠)، تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم للحاكم (ص١٧٨)، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري للباجي (٣/ ٩٤٣).

(٣) انظر: الإكمال لابن ماكولا، تهذيب الأسماء واللغات للنووي، توضيح المشتبة لمحمد بن ناصر الدين الدمشقي، تبصير المنتبة للحافظ ابن حجر، المغني في ضبط أسماء الرجال لابن طاهر الهندي.

❁ (٦٥) مسألة في تمييز الراوي حماد المهمل في سند حديث الباب .

باب مناقب عثمان بن عفان أبي عمرو القرشي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

❁ حديث المسألــــة:

روى الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بسنده فقال: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بن زيدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِى عُثْمَانَ عَنْ أَبِى مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ حَائِطًا وَأَمَرَنِي بِحِفْظِ بَابِ الْحَائِطِ..." الحديث.

قَالَ حَمَّادٌ وَحَدَّثَنَا عَاصِمٌ الأَحْوَلُ وَعَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ سَمِعَا أَبَا عُثْمَانَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي مُوسَى بِنَحْوِهِ، وَزَادَ فِيهِ عَاصِمٌ " أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ قَاعِدًا فِي مَكَانٍ فِيهِ مَاءٌ قَدِ كَشَفَ عَنْ رُكْبَتَيْهِ -أَوْ رُكْبَتِهِ- فَلَمَّا دَخَلَ عُثْمَانُ غَطَّاهَا"[1].

❁ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

« قوله" قَالَ حَمَّادٌ وَحَدَّثَنَا عَاصِمٌ" كذا للأكثر، وهو بقية الإسناد المتقدم، وحماد هو ابن زيد، ووقع في رواية أبي ذر وحده "وقال حماد بن سلمة حدثنا عاصم إلخ"[2] والأول أصوب، فقد أخرجه الطبراني عن يوسف القاضي عن سليمان بن حرب "حدثنا حماد بن زيد عن أيوب" فذكر الحديث وفي آخره "قال حماد فحدثني علي بن الحكم وعاصم أنهما سمعا أبا عثمان يحدث عن أبي موسى نحوا من هذا، غير أن عاصما زاد، فذكر الزيادة. وقد وقع لي من حديث حماد بن سلمة لكن عن علي بن الحكم وحده أخرجه ابن أبي خيثمة في تاريخه عن موسى بن إسماعيل[3]، والطبراني من طريق حجاج بن منهال وهدبة بن خالد كلهم عن حماد بن سلمة عن علي بن الحكم وحده به

(١) صحيح البخاري (٣/ ١٨) حديث رقم (٣٦٩٥).

(٢) انظر: عمدة القاري (١٦/ ٢٠٢)، إرشاد الساري (٨/ ١٨٥).

(٣) انظر: تاريخ ابن أبي خيثمة (٢/ ١٤٠).

وليست فيه الزيادة، ثم وجدته في نسخة الصغاني مثل رواية أبي ذر، والله أعلم »[(١)].

❁ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر أن حماد الوارد مهملاً في السند الثاني من حديث الباب المذكور أعلاه هو ابن زيد؛ وذلك بقوله: « **والأول أصوب** » وهو يعني حماد بن زيد.

۞ الدراسة والموازنة:

اختلفت روايات الجامع الصحيح إلى روايتين:

الرواية الأولى: وقع في سندها اسم " حماد " هكذا غير منسوب، وقد حُمل على أنه معطوف على الإسناد الأول وهو ابن زيد بن درهم الأزدي، حمله على ذلك أكثر رواة الصحيح كما أخبر الحافظ ابن حجر وثبت في النسخة اليونينية[(٢)].

وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر في هذا الموضع وفي التغليق[(٣)] موافقًا الإمام المزي[(٤)]، ووافقهما العيني، والقسطلاني[(٥)]، مستدلاً بما أخرجه الطبراني عن سليمان بن حرب أنه قال"حدثنا حماد بن زيد عن أيوب" وذكر الحديث وفي آخره "قال حماد فحدثني علي بن الحكم وعاصم أنهما سمعا أبا عثمان يحدث عن أبي موسى نحوًا من هذا غير أن عاصما زاد فذكر الزيادة"[(٦)].

---

(١) انظر: فتح الباري (٧/ ٧٠).

(٢) انظر: صحيح البخاري" النسخة اليونينية" (٥/ ١٣) حديث رقم (٣٦٩٥) حيث في الحاشية تعليق على أن حماد الوارد في السند هو ابن زيد.

(٣) انظر: تغليق التعليق (٤/ ٦٧-٦٨).

(٤) انظر: تحفة الاشراف (٦/ ٤٢٧).

(٥) انظر: عمدة القاري (١٦/ ٢٠٢)، إرشاد الساري (٨/ ١٨٥).

(٦) انظر: تغليق التعليق (٤/ ٦٧-٦٨) حيث ذكر أن ذلك في المعجم الكبير للطبراني لكني لم أقف على هذا الحديث فيه.

الرواية الثانية: أنه وقع في سندها الاسم منسوبًا "حماد بن سلمة" وذلك في رواية أبي ذر الهروي[1]، وعند الصغاني عن كلا الشيخين عاصم الأحول وعلي بن الحكم، ثم أشار الحافظ ابن حجر إلى أنه قد وقع له من حديث حماد بن سلمة لكن عن علي بن الحكم وحده أخرجه ابن أبي خيثمة في تاريخه عن موسى بن إسماعيل، والطبراني من طريق حجاج بن منهال وهدبة بن خالد كلهم عن حماد بن سلمة عن علي بن الحكم وحده به وليست فيه الزيادة[2]، ولقد أخرج البخاري في التعاليق لحماد بن سلمة[3].

التـرجيـــــح:

بالنظر فيما سبق يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب - رجحان الرواية الأولى وهي التي وقع فيها الراوي " حماد" مهمل غير منسوب، عطفًا على الإسناد الذي قبله، والذي وقع فيه حماد منسوبًا إلى أبيه وهو ابن زيد، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التالية:

* اتفاق أكثر رواة الإمام البخاري على وروده حماد من غير نسبه عطفًا على إسناده السابق، ومتابعتهم أولى؛ « لأن الغلط عنهم والسهو أبعد، وهو إلى الأقل أقرب »[4].

* ما عُرف بالاستقراء أو بتصريح من الراوي نفسه: أن من عادة الراوي سليمان بن حرب إذا أطلق اسم شيخه حماد مهملاً فيعني به ابن زيد، يقول الرامهرمزي: « إذا

(١) سبق ذكرها.

(٢) انظر: فتح الباري (٧/ ٧٠)، تغليق التعليق (٤/ ٦٧-٦٨).

(٣) انظر: تقريب التهذيب (ص٢٦٩).

(٤) انظر: الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص٤٣٦).

قال عارِم: حدثنا حماد، فهو حماد بن زيد، وكذلك سليمان بن حرب »[1]،كما أنه لا يذكر ابن سلمه منسوبًا، يقول المزي: « أن عفان لا يروي عن حماد بن زيد إلا وينسبه في روايته عنه، وقد يروي عن حماد بن سلمة فلا ينسبه، وكذلك حجاج بن منهال، وهُدْبَة بن خالد، وأما سليمان بن حرب فعلى العكس من ذلك، وكذلك عارِم »[2].

* سلامة ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر من أن حماد الوارد في السند هو ابن زيد من التعقب والمعارضة، كما أن موافقة الإمامان العيني والقسطلاني يقوي ذلك.

(١) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي (ص٢٨٢).

(٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٧/ ٢٦٩).

❁ (٦٦) مسألة: أصح الروايات في جلد الوليد بن عقبة أخو عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

باب مناقب عثمان بن عفان أبي عمرو القرشي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

❁ حديث المسألــــة:

قال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ شَبِيبِ بْنِ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ يُونُسَ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ أَنَّ عُبَيْدَ اللهِ بْنَ عَدِيِّ بْنِ الْخِيَارِ أَخْبَرَهُ أَنَّ "الْمِسْوَرَ بْنَ مَخْرَمَةَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الأَسْوَدِ بْنِ عَبْدِ يَغُوثَ قَالاَ: مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تُكَلِّمَ عُثْمَانَ لأَخِيهِ الْوَلِيدِ فَقَدْ أَكْثَرَ النَّاسُ فِيهِ؟ فَقَصَدْتُ لِعُثْمَانَ حَتَّى خَرَجَ إِلَى الصَّلاَةِ، قُلْتُ إِنَّ لِي إِلَيْكَ حَاجَةً، وَهِيَ نَصِيحَةٌ لَكَ...." الحديث إلى قوله: "أَمَّا مَا ذَكَرْتَ مِنْ شَأْنِ الْوَلِيدِ، فَسَنَأْخُذُ فِيهِ بِالْحَقِّ إِنْ شَاءَ اللهُ، ثُمَّ دَعَا عَلِيًّا فَأَمَرَهُ أَنْ يَجْلِدَهُ فَجَلَدَهُ ثَمَانِينَ"[1].

❁ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

« قوله: "فَجَلَدَهُ ثَمَانِينَ" في رواية معمر "فَجَلَدَ الْوَلِيدَ أَرْبَعِينَ جَلْدَةً" وهذه الرواية أصح من رواية يونس، والوهم فيه من الراوي عنه شبيب بن سعيد، ويرجح رواية معمر ما أخرجه مسلم من طريق أبي ساسان قال: "شَهِدْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ وَأُتِيَ بِالْوَلِيدِ قَدْ صَلَّى الصُّبْحَ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ قَالَ: أَزِيدُكُمْ، فَشَهِدَ عَلَيْهِ رَجُلاَنِ أَحَدُهُمَا حُمْرَانُ –يعني مولى عثمان– أَنَّهُ شَرِبَ الْخَمْرَ، وَشَهِدَ آخَرُ أَنَّهُ رَآهُ يَتَقَيَّأُ فَقَالَ عُثْمَانُ: إِنَّهُ لَمْ يَتَقَيَّأْ حَتَّى شَرِبَهَا فَقَالَ: يَا عَلِيُّ قُمْ فَاجْلِدْهُ، فَقَالَ عَلِيٌّ: قُمْ يَا حَسَنُ فَاجْلِدْهُ، فَقَالَ الْحَسَنُ: وَلِّ حَارَّهَا مَنْ تَوَلَّى قَارَّهَا – فَكَأَنَّهُ وَجَدَ عَلَيْهِ – فَقَالَ يَا عَبْدَ اللهِ بْنَ جَعْفَرٍ: قُمْ فَاجْلِدْهُ، فَجَلَدَهُ، وَعَلِيٌّ يَعُدُّ، حَتَّى بَلَغَ أَرْبَعِينَ فَقَالَ: أَمْسِكْ. ثُمَّ قَالَ: جَلَدَ النَّبِيُّ ﷺ

---

(١) انظر: صحيح البخاري (٣/ ١٨-١٩) حديث رقم (٣٦٩٦).

أَرْبَعِينَ وَجَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ وَعُمَرُ ثَمَانِينَ وَكُلٌّ سُنَّةٌ، وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ" انتهى »[1].

❁ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر رواية معمر، والتي بلفظ: "فَجَلَدَ الْوَلِيدَ أَرْبَعِينَ جَلْدَةً"[2]، وذلك بقوله: « **وهذه الرواية أصح** ».

۞ الدراسة والموازنة:

ورد في المسألة روايتان:

الرواية الأولى: وردت بلفظ: "فَجَلَدَ الْوَلِيدَ أَرْبَعِينَ جَلْدَةً"، وهي رواية الإمام البخاري في صحيحه في كتاب مناقب الأنصار[3]، من طريق معمر عن الزهري عن عروة بن الزبير رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ.

وهي ما رجحها الحافظ ابن حجر موافقًا أبو القاسم الرافعي القزويني (ت:٦٢٣هـ)، والكرماني، حيث قال: « هي الرواية المشهورة »[4]، ووافقهما العيني، والقسطلاني[5]، وتبعهم الشوكاني[6].

وقد استدل الحافظ ابن حجر على هذه الرواية بما أخرجه الإمام مسلم عن أبي ساسان، وفيه: "فَقَالَ يَا عَبْدَ اللهِ بْنَ جَعْفَرٍ: قُمْ فَاجْلِدْهُ، فَجَلَدَهُ، وَعَلِيٌّ يَعُدُّ، حَتَّى بَلَغَ

---

(١) فتح الباري (٧/ ٧٣).

(٢) سبق ذكرها.

(٣) انظر: صحيح البخاري: كتاب مناقب الأنصار باب هجرة الحبشة (٣/ ٦٠) حديث رقم (٣٨٧٢).

(٤) انظر على التوالي: شرح مسند الشافعي (٣/ ٤٧٢)، الكواكب الدراري (١٤/ ٢٣١).

(٥) انظر على التوالي: عمدة القاري (١٦/ ٢٠٤)، إرشاد الساري (٨/ ١٨٨).

(٦) انظر: سبل السلام (٢/ ٤٤٥).

أَرْبَعِينَ فَقَالَ: أَمْسِكْ"[1]،[2].

الرواية الثانية: وردت بلفظ: "فَأَمَرَهُ أَنْ يَجْلِدَهُ فَجَلَدَهُ ثَمَانِينَ"، وهي رواية الإمام البخاري في كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ من طريق أحمد بن شبيب بن سعيد عن أبيه عن يونس عن الزهري،كما في حديث المسألة.

وهذه الرواية ضعفها الحافظ ابن حجر بتصحيحه لنظيرتها، ونسب ما فيها من وهم للراوي شبيب بن سعيد[3].

---

(١) في صحيحه: كتاب الحدود باب حد الخمر (٣/ ١٣٣١) حديث رقم (١٧٠٧).

(٢) احتج الإمام الشافعي وأبو ثور وأصحابه-رحمهم الله تعالى- بهذه الرواية؛ وأنها الأصل في حد الخمر، وأن النبي ﷺ قد فعله وأبو بكر، وعمر في أول خلافته، وعثمان، وما زاد عن الأربعين يعد تعزيرًا على تسببه في إزالة عقله، وتركه للصلاة، واحتقاره للعقوبة الأولى، وغير ذلك فالإمام له أن يزيد في العقوبة إذا أدى إليه اجتهاده كما فعل عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

انظر لزيادة البيان: شرح مشكل الآثار (٦/ ٢٣١-٢٤٧)، شرح صحيح البخاري لابن بطال (٨/ ٣٩٣-٣٩٧)، معرفة السنن والآثار (٦/ ٤٥٦-٤٦٣)، شرح النووي على صحيح مسلم (١١/ ٢١٧)، فتح الباري لابن حجر (١٢/ ٨٥-٩١)،

(٣) هو: شبيب بن سعيد التميمي الحبطي أبو سعيد البصري.روى عن ابان بن أبي عياش ويونس بن يزيد الايلى وغيرهما، وروى عنه ابن وهب ويحيى بن ايوب وابنه احمد وغيرهم، قال ابن عدي عنه: لعل شبيب يغلط ويهم إذا حدث من حفظه وأرجوا أنه لا يتعمد فإذا حدث عنه ابنه أحمد بأحاديث يونس فكأنه شبيب آخر - يعني يجود، وقال الذهبي: صدوق يغرب، وقال ابن حجر: لا بأس بحديثه من رواية ابنه أحمد عنه لا من رواية ابن وهب (ت:١٨٦هـ) بالبصرة. انظر:ميزان الاعتدال (٣/ ٣٦١-٣٦٢)، تهذيب التهذيب (٤/ ٢٦٩)، تقريب التهذيب (ص٢٦٣).

وانظر لمعرفه حال الراوي" شبيب بن سعيد": الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ٣٥٩)، الكامل في الضعفاء لابن عدي (٤/ ٣٠-٣١)، التعديل والتجريح للباجي(٣/ ١١٥٩)، تهذيب الكمال للمزي (١٢/ ٣٦٠-٣٦٢)، الكاشف (١/ ٤٧٩)، وميزان الاعتدال للذهبي (٣/ ٣٦١-٣٦٢)، تهذيب التهذيب (٤/ ٢٦٩)، وتقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني (ص٢٦٣).

وقد سبقه لتضعيفها ابن الملقن؛ حيث قال: « هذا الحديث مخالف لما رواه مسلم وأبو داود وابن ماجه من حديث عبد العزيز بن المختار عن الداناج عبدِ الله بن فيروز، عن أبي ساسان حصين بن المنذر، عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه جلده عبد الله بن جعفر وعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَعُدُّ فلما بلغ أربعين قال علي: أمسك، جلد النبي ﷺ أربعين وجلد أبو بكر أربعين وعمر ثمانين، وكل سنة. وقد أعاده البخاري في هجرة الحبشة بعدُ، على الصواب من حديث معمر عن الزهري به، وقال فيه: فجلد الوليد أربعين جلدة، وأمر عليًّا أن يجلده، وكان هو يجلده »[1][2].

التـرجيــــــح:

بناء على ما سبق يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب - أن الرواية الراجحه في عدد جلدات الوليد بن عقبة أخو عثمان بن عفان هي الرواية الأولى والتي هي بلفظ "فَجَلَدَ الْوَلِيدَ أَرْبَعِينَ جَلْدَةً" وهي الرواية التي رجحها الحافظ ابن حجر ؛ للأسباب التالية:

* موافقة هذه الرواية للفظ رواية الإمام مسلم، وما اتفق على إخراجه الشيخان مقدم على ما انفرد به أحدهما، يقوي ذلك أن رواية الإمام مسلم شاهد لها فهي من طريق صحابي آخر غير عبيد الله بن عديٍّ وهو حضين بن منذر أبو ساسان.

* إن قول أمير المؤمنين علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند العدد الأربعين: "أَمْسِكْ" وذلك في

---

(١) التوضيح شرح الجامع الصحيح (٢٠/ ٢٩٢).

(٢) أحتج بهذه الرواية الإمام مالك، والثوري، والكوفيون وآخرون -رحمهم الله تعالى-؛ فعدوا الثمانين ما استقر عليه إجماع الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وأنه الأصل في حد الخمر، وأن فعل النبي ﷺ لم يكن للتحديد فقد كان يجلد بالنعل والجريد.

وانظر لزيادة البيان: شرح مشكل الآثار (٦/ ٢٣١-٢٤٧)، شرح صحيح البخاري لابن بطال (٨/ ٣٩٣-٣٩٧)، معرفة السنن والآثار (٦/ ٤٥٦-٤٦٣)،شرح النووي على صحيح مسلم (١١/ ٢١٥-٢٢١)، فتح الباري لابن حجر (١٢/ ٨٥-٩١)

رواية الإمام مسلم "حَتَّى بَلَغَ أَرْبَعِينَ فَقَالَ: أَمْسِكْ" يفيد أن أصل الحد في الخمر إنما هو أربعون، وما وراءها تعزير، ولو كان حدًا، ما كان لأحد فيه الخيار[1].

* ترجيح طائفة من أهل العلم لهذه الرواية.

---

(١) انظر: شرح السنة (١٠/ ٣٣٣-٣٣٤).

❁ (٦٧) مسألة: بيان أصوب الروايات الواردة في قوله " فَأُتِيَ بِنَبِيذٍ[1] فَشَرِبَهُ فَخَرَجَ مِنْ جَوْفِهِ".

باب قصة البيعة والاتفاق على عثمان بن عفان
وفيه مقتل عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

❁ حديث المسألـــة:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ حُصَيْنٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ قَالَ: "رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَبْلَ أَنْ يُصَابَ بِأَيَّامٍ بِالْمَدِينَةِ... وَكَأَنَّ النَّاسَ لَمْ تُصِبْهُمْ مُصِيبَةٌ قَبْلَ يَوْمَئِذٍ، فَقَائِلٌ يَقُولُ لاَ بَأْسَ. وَقَائِلٌ يَقُولُ أَخَافُ عَلَيْهِ، فَأُتِيَ بِنَبِيذٍ فَشَرِبَهُ فَخَرَجَ مِنْ جَوْفِهِ، ثُمَّ أُتِيَ بِلَبَنٍ فَشَرِبَهُ فَخَرَجَ مِنْ جُرْحِهِ، فَعَلِمُوا أَنَّهُ مَيِّتٌ..." الحديث مطولاً[2].

❁ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

« قوله: "فَخَرَجَ مِنْ جَوْفِهِ" في رواية الكشميهني "مِنْ جُرْحِهِ" وهي أصوب »[3].

❁ الراجح عند الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر رواية الكشميهني "فَخَرَجَ مِنْ جُرْحِهِ"؛ وذلك بقوله: « **وهي أصوب** ».

---

(١) النَّبِيذ: هو ما يُعمل من الأشربة كالتمر، والزبيب، والعسل، والحنطة، والشعير، وغير ذلك. وسبب تنقيع التمر هنا هو لاستعذابه وزوال ملوحته انظر: النهاية (٥/ ٧) مادة[نبذ]، الكواكب الدراري (١٤/ ٢٣٧).

(٢) انظر: صحيح البخاري (٣/ ١٩ وما بعدها) حديث رقم (٣٧٠٠).

(٣) فتح الباري (٧/ ٨٣).

الدراسة والموازنة:

اختلفت روايات الجامع الصحيح في المسألة على روايتين:

الرواية الأولى: وقع فيها: "فَخَرَجَ مِنْ جَوْفِهِ" وهي رواية أبي ذر الهروي(1).

الرواية الثانية: وقع فيها: "فَخَرَجَ مِنْ جُرْحِهِ" وهي رواية الكشميهني، وقد أخرجها من أصحاب كتب السنة المطهرة: ابن أبي شيبة(2)، وأبي يعلى(3)، وابن حبان(4)، والآجري(5)، والحاكم(6)، والبيهقي(7)، والحميدي(8)، والإشبيلي(9).

وهي ما رجحها الحافظ ابن حجر، ووافقه عليها الإمامان العيني(10)، والقسطلاني(11).

---

(1) انظر: صحيح البخاري "النسخة اليونينية" (٥/ ١٥ وما بعدها) حديث رقم (٣٧٠٠) حيث علامة صحة سماع الرواي أبو ذر على لفظة: "جَوْفِهِ".

(2) انظر: مصنفه (٧/ ٤٣٥) رقم (٣٧٠٥٩).

(3) انظر: مسنده (٥/ ١١٦) رقم (٢٧٣١).

(4) انظر: صحيحه (١٥/ ٣٥٠) رقم (٦٩١٧)، وفي (١٥/ ٣٣١) حديث رقم (٦٩٠٥).

(5) في الشريعة (٤/ ١٩٢٠) حديث رقم (١٣٩٦) وحديث رقم (١٣٩٨)، وحديث رقم (١٣٩٧).

(6) في المستدرك (٣/ ٩٧) حديث رقم (٤٥١٢).

(7) انظر: سننه الكبرى (٦/ ٤٦١) حديث رقم (١٢٦٥٦)، وفي (٨/ ٨٤) حديث رقم (١٦٠١٤).

(8) انظر: الجمع بين الصحيحين (١/ ١٢٨).

(9) انظر: الأحكام الشرعية (٤/ ٣٦٦).

(10) انظر: عمدة القاري (١٦/ ٢١١).

(11) انظر: إرشاد الساري (٨/ ١٩٥).

التَّرجيـــــح:

بالنظر فيما سبق من الروايات يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب- رجحان الرواية الثانية بلفظ: "فَخَرَجَ مِنْ جُرْحِهِ" وثبوتها في كلا الموضعين، وعليها يكون الحديث "فَأُتِيَ بِنَبِيذٍ فَشَرِبَهُ فَخَرَجَ مِنْ جُرْحِهِ، ثُمَّ أُتِيَ بِلَبَنٍ فَشَرِبَهُ فَخَرَجَ مِنْ جُرْحِهِ"، وهي ما رجحها الحافظ ابن حجر، للأسباب التاليه:

* ثبوت رواية "فَخَرَجَ مِنْ جُرْحِهِ" في أكثر دواوين السنة المطهرة، كما مَرَّ ذكره.

* ثبوت نص يبين خروج الدم والنبيذ من جرحه وهي الطعنة التي تحت سرته، لا من جوفه: فعن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال: "قَالَ عُمَرُ: أَرْسِلُوا إِلَيَّ طَبِيبًا يَنْظُرُ إِلَى جُرْحِي هَذَا. قَالَ: فَأَرْسَلُوا إِلَى طَبِيبٍ مِنَ الْعَرَبِ، فَسَقَى عُمَرَ نَبِيذًا فَشُبِّهَ النَّبِيذُ بِالدَّمِ حِينَ خَرَجَ مِنَ الطَّعْنَةِ الَّتِي تَحْتَ السُّرَّةِ، قَالَ: فَدَعَوْتُ طَبِيبًا آخَرَ مِنَ الأَنْصَارِ مِنْ بَنِي مُعَاوِيَةَ، فَسَقَاهُ لَبَنًا، فَخَرَجَ اللَّبَنُ مِنَ الطَّعْنَةِ صَلْدًا أَبْيَضَ..." الحديث(1)، وكما هو معلوم إذا ثبت الحديث وكان في معنى أحد الأقوال فهو مرجح له على ما خالفه(2).

* موافقة الإمامان العيني والقسطلاني يقوي ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر من ترجيح.



(1) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (1/ 390) حديث رقم (294) واللفظ له، والطبراني في معجمه الكبير (1/ 71) حديث رقم (78) وقال الهيثمي في المجمع (9/ 78): (رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح)، وقال محققو مسند الإمام أحمد هامش (1/ 390) حديث رقم (294): (إسناده صحيح على شرط الشيخين).

(2) انظر: قواعد الترجيح (1/ 206).

❁ (٦٨) مسألة: بيان اختلاف الروايات في مقدار الدَّين الذي على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند وفاته.

الباب السابق

❁ حديث المسألــــة:

قال الإمام البخاري بسنده عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: "... يَا عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ انْظُرْ مَا عَلَيَّ مِنَ الدَّيْنِ. فَحَسَبُوهُ فَوَجَدُوهُ سِتَّةً وَثَمَانِينَ أَلْفًا أَوْ نَحْوَهُ. قَالَ: إِنْ وَفَى لَهُ مَالُ آلِ عُمَرَ فَأَدِّهِ مِنْ أَمْوَالِهِمْ، وَإِلاَّ فَسَلْ فِي بَنِي عَدِيِّ بْنِ كَعْبٍ، فَإِنْ لَمْ تَفِ أَمْوَالُهُمْ فَسَلْ فِي قُرَيْشٍ، وَلاَ تَعْدُهُمْ إِلَى غَيْرِهِمْ، فَأَدِّ عَنِّي هَذَا الْمَالَ..." الحديث بطوله[1].

❁ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

« قوله: " يَا عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ انْظُرْ مَا عَلَيَّ مِنَ الدَّيْنِ. فَحَسَبُوهُ فَوَجَدُوهُ سِتَّةً وَثَمَانِينَ أَلْفًا أَوْ نَحْوَهُ " وقع في أخبار المدينة لمحمد بن الحسن بن زباله أن دين عمر كان ستة وعشرين ألفًا، وبه جزم عياض، والأول هو المعتمد »[2].

❁ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر أن مقدار الدَّين الذي على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلغ عند موته ستة وثمانين ألفًا أو نحوه؛ وذلك بقوله: «**والأول هو المعتمد**».

۞ الدراســـة والموازنــــــة:

اختلفت الروايات في المسألة على روايتين:

---

(١) انظر: صحيح البخاري (٣/ ١٩-٢٠-٢١) حديث رقم (٣٧٠٠).

(٢) فتح الباري (٧/ ٨٤).

الرواية الأولى: أن مقدار الدَّين الذي على عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلغ "...سِتَّةً وَثَمَانِينَ أَلْفًا أَوْ نَحْوَهُ...".

وهي رواية الإمام البخاري[(١)]، والحميدي[(٢)]، وابن أبي شيبة[(٣)]، وابن حبان[(٤)]، والآجري[(٥)]، والبيهقي[(٦)]، والإشبيلي[(٧)] جميعهم من طرق عن أبي عوانة عن حصين عن عمرو بن ميمون.

ورواية جمع من أهل السير والتاريخ كابن سعد[(٨)]، وابن شبه[(٩)]، وابن حبان[(١٠)]، وابن الجوزي[(١١)]، وابن النجار[(١٢)]، والطبري[(١٣)]، والذهبي[(١٤)]، والسيوطي[(١٥)]، وغيرهم[(١٦)].

---

(١) انظر: حديث المسألة.

(٢) في الجمع بين الصحيحين (١/ ١٢٦-١٣٠) حديث رقم (٥٦).

(٣) في مصنفه (٧/ ٤٣٥-٤٣٦) حديث رقم (٣٧٠٥٩).

(٤) في صحيحه (١٥/ ٣٥٠-٣٥٥) حديث رقم (٦٩١٧).

(٥) في الشريعة (٤/ ١٩٢١-١٩٢٤) حديث رقم (١٣٩٨).

(٦) في السنن الكبرى (٦/ ٤٦٧) حديث رقم (١٢٦٨١).

(٧) في الأحكام الشرعية الكبرى (٤/ ٣٦٥-٣٦٨).

(٨) انظر: الطبقات الكبرى (٣/ ٣٣٧-٣٣٩).

(٩) انظر: تاريخ المدينة (٣/ ٩٣٤-٩٣٥).

(١٠) انظر: السيرة النبوية وأخبار الخلفاء (٢/ ٤٩٨).

(١١) انظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (٤/ ٣٢٩- ٣٣٢).

(١٢) انظر: الدرة الثمينة في أخبار المدينة (ص١٤٢-١٤٤).

(١٣) انظر: الرياض النضرة في مناقب العشرة (٢/ ٤٠٦- ٤٠٨).

(١٤) انظر: تاريخ الإسلام للذهبي (٢/ ١٥٣).

(١٥) انظر: تاريخ الخلفاء (ص١٠٨-١٠٩).

(١٦) انظر: منهاج السنة النبوية لابن تيمية (٦/ ١٠-١٢)، التمهيد والبيان في فضل الشهيد عثمان للمقالي =

وقد رجحها الحافظ ابن حجر موافقًا ابن الملقن[1]، والنووي[2]، وافقهم: العيني، والقسطلاني[3]، وتبعهم الشوكاني[4].

الرواية الثانية: بلغ فيها دَّينه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ"... ثمانية وعشرين ألفًا..."[5]، وهي رواية محمد بن الحسن بن زبالة، وإسنادها ضعيف؛ لتضعيف الجمهور له[6]، وجزم بها القاضي عياض[7].

= الأندلسي (ص٢٣-٢٦)، الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة للهيثمي (١/ ٣٠٦)، محض الصواب في فضائل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب لابن المبرد (٣/ ٨٠٣-٨٠٦)، سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد للصالحي الهاشمي (١١/ ٢٧٤-٢٧٦)، فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار للصنعاني (٣/ ١٣٤٩-١٣٥٠)، دراسة نقدية في المرويات في شخصية عمر بن الخطاب لعبد السلام بن محسن آل عيسى (٢/ ١١١٦).

(١) انظر: التوضيح (٨/ ٢٤٣).

(٢) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (٦/ ١٩١).

(٣) انظر على التوالي: عمدة القاري (٧/ ٣٨)، إرشاد الساري (٨/ ١٩٦).

(٤) انظر: نيل الأوطار (٦/ ٦٠).

(٥) انظر: أخبار المدينة لمحمد بن الحسن بن زبالة (ص١٠٩) عن محمد بن الحسن بن زبالة عن محمد بن إسماعيل بن أبي فديك عن ابن عمر: " أن عمر توفي وترك عليه ثمانية وعشرين ألفًا، فدعا عبد الله وحفصة. فقال: إني قد أصبت من مال الله شيئًا، وأنا أحب أن ألقى الله وليس في عنقي منه شيء، فبيعا فيه حتى تقضياه، فإن عجز عنه مالي فسلا فيه بني عدي، فإن بلغ وإلا فلا تعدوا قريشًا، فخرج عبد الله بن عمر إلى معاوية فباع منه دار عمر التي يقال لها دار القضاء، وباع ماله بالغابة، فقضى دينه، فكان يقال: (دار قضاء دين عمر) وهي رحبة القضاء". إسناده ضعيف؛ لأن فيه محمد بن زباله وقد ضعفه الجمهور -كما سيأتي-.

(٦) قال عنه ابن معين: كذاب خبيث لم يكن بثقة ولا مأمون يسرق، وقال البخاري: عنده مناكير، وقال أبو حاتم: واهي الحديث، ذاهب الحديث، ضعيف. وقال النسائي: متروك الحديث، وقال الحافظ ابن حجر: كذبوه. انظر: تهذيب الكمال (٢٥/ ٦٠)، تقريب التهذيب (ص٨٣٦).

(٧) انظر:إكمال المعلم (٣/ ٣١٩).

التـرجيــــــح:

بإستعراض ما سبق يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب - رجحان الرواية الأولى التي تبين أن مقدار دَّين عمر بن الخطاب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ بلغ حين وفاته ستة وثمانين ألفًا أو نحوها "... فَحَسَبُوهُ فَوَجَدُوهُ سِتَّةً وَثَمَانِينَ أَلْفًا أَوْ نَحْوَهُ..."، وهي ما رجحها الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التاليه:

* ثبوت رواية "سِتَّةً وَثَمَانِينَ أَلْفًا أَوْ نَحْوَهُ" في أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى.

* شهرة هذه الرواية في كتب السنة المطهرة، مما يقوي ترجيحها.

* شهرة هذه الرواية عند أهل الحديث والسير والتاريخ، كما يقول الإمام النووي: « الصحيح المشهور أنه كان ستة وثمانين ألفًا أو نحوه هكذا رواه البخاري في صحيحه وكذا رواه غيره من أهل الحديث والسير والتواريخ وغيرهم »[1]. وقال ابن الملقن: « والمشهور أنه كان ستة وثمانين ألفا »[2].

* ترجيح طائفة من أهل العلم لهذه الرواية، مع سلامة ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر - فيما أعلم- من المعارضة.

يؤيد ما سبق:

* ضعف الرواية الثانية - كما مَّرَ ذكره في موضعه- وتضعيف بعض أهل العلم لها، يقول النووي: « هذا غريب بل غلط »[3]، ويقول العيني: « فيه غرابة »[4].

---

(١) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (٦/ ١٩١).

(٢) التوضيح (٨/ ٢٤٣).

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم (٦/ ١٩١).

(٤) عمدة القاري:(٧/ ٣٨).

❁ (٦٩) مسألة بيان اختلاف روايات الجامع الصحيح في قوله "وَلاَ أَلْبَسُ الْحَبِيرَ[١]".

باب مناقب جعفر بن أبي طالب الهاشمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

❁ حديث المسألــــة:

روى الإمام البخاري بسنده عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: " أَنَّ النَّاسَ كَانُوا يَقُولُونَ أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ، وَإِنِّي كُنْتُ أَلْزَمُ رَسُولَ الله ﷺ بِشِبَعِ بَطْنِي حَتَّى لاَ آكُلُ الْخَمِيرَ، وَلاَ أَلْبَسُ الْحَبِيرَ، وَلاَ يَخْدُمُنِي فُلاَنٌ وَلاَ فُلاَنَةُ، وَكُنْتُ أُلْصِقُ بَطْنِى بِالْحَصْبَاءِ[٢] مِنَ الْجُوعِ، وَإِنْ كُنْتُ لأَسْتَقْرِئُ الرَّجُلَ الآيَةَ هِيَ مَعِي كَيْ يَنْقَلِبَ بِى فَيُطْعِمَنِي، وَكَانَ أَخْيَرَ النَّاسِ لِلْمِسْكِينِ جَعْفَرُ بْنُ أَبِى طَالِبٍ، كَانَ يَنْقَلِبُ بِنَا فَيُطْعِمُنَا مَا كَانَ فِى بَيْتِهِ، حَتَّى إِنْ كَانَ لَيُخْرِجُ إِلَيْنَا الْعُكَّةَ[٣] الَّتِى لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ، فَنَشُقُّهَا فَنَلْعَقُ مَا فِيهَا"[٤].

❁ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

« "وَلاَ أَلْبَسُ الْحَبِيرَ" بالموحدة قبلها مهملة مفتوحة، وللكشميهني " الْحَرِيرَ" والأول أرجح، والحبير من البُرد ما كان موشى مخططًا، يقال برد حبير وبرد حبرة بوزن عنبة على الوصف والإضافة »[٥].

(١) الحبير: أي البُرد الموشى المخطط. انظر: غريب الحديث للخطابي (٢/ ٤٣٢).

(٢) الحصباء: هو الحصى الصغار. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٣٩٣)[مادة حصب].

(٣) العكة: هي وعاء من جلد مستدير، يختص بالسمن والعسل، وبالسمن أخص. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٢٨٤)[مادة عكك].

(٤) صحيح البخاري (٣/ ٢٣) حديث رقم (٣٧٠٨).

(٥) فتح الباري (٧/ ٩٧).

❁ **ترجيح الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر رواية " الْحَبِيرَ" في قوله "وَلاَ أَلْبَسُ الْحَبِيرَ" بالموحدة قبلها مهملة مفتوحة؛ حيث قال: « **والأول أرجح** ».

۞ الدراسة والموازنة:

اختلفت روايات الجامع الصحيح في المسألة على روايتين:

الرواية الأولى: وردت بلفظ: "الْحَبِيرَ" بالموحده قبلها حاء مهملة مفتوحة، والحبير من البرود ما كان فيها وشي وتخطيط.

وهي رواية أكثر رواة الجامع الصحيح، في هذا الموضع من كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ.

يقول القاضي عياض: « "وَلاَ أَلْبَسُ الْحَبِيرَ" كذَا للأصيلي والقابسي والحموي والنسفي وعبدوس فِي كتاب المناقب بِالْبَاء ولغيرهم "الْحَرِيرَ" وصوابه الحبير بالباء وهو الثوب المحبر »[(١)].

وقد رجحها الحافظ ابن حجر موافقًا القاضي عياض، وابن قرقول[(٢)]، وابن الجوزي[(٣)]، ووافقهم: العيني[(٤)].

الرواية الثانية: وردت بلفظ: "الْحَرِيرَ" برائين مهملتين.

وهي رواية أبي ذر وابن عساكر عن الكشميهني[(٥)] في هذا الموضع من كتاب

(١) انظر: مشارق الأنوار (١/ ١٧٧).

(٢) انظر: مطالع الأنوار (٢/ ٢٢٠).

(٣) انظر: كشف المشكل من حديث الصحيحين (٣/ ٥٣٥).

(٤) انظر: عمدة القاري (٢١/ ٦٢).

(٥) انظر: صحيح البخاري "النسخة اليونينية" حديث المسألة (٥/ ١٩) حيث في الهامش كلمة "الحرير" وعليها رمز (هـ س وعليهما هـ) وهذا يعني سماع أبي ذر وابن عساكر من الراوي الكشميهني - رحمهم الله تعالى-، وانظر: إرشاد الساري (٨/ ٢٠٦).

فضائل أصحاب النبي ﷺ، وعند كافة الرواة في كتاب الأطعمة[١]، وعند الحميدي[٢].

وقد ضعفها الحافظ ابن حجر بترجيحه نظيرتها، موافقًا في ذلك القاضي عياض، وابن الجوزي حيث قال: « قوله " وَلاَ أَلْبَسُ الحَرِيرَ" كذا وقع بخط الحميدي وإنما هو الحبير وهو الثياب الحبرة »[٣].

۞ الترجيح:

بالنظر فيما سبق يظهر لي – والله تعالى أعلم بالصواب – رجحان الرواية الأولى التي بلفظ "الحَبِيرَ" بالموحدة قبلها مهملة مفتوحة في قول أبي هريرة "وَلاَ أَلْبَسُ الحَبِيرَ" وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التالية:

* ثبوتها في رواية الأكثرين من رواة الجامع الصحيح في هذا الموضع، ورواية الأكثرين أولى.

* مناسبة رواية "الحَبِيرَ" لواقع حال أبي هريرة، فقد صار يلبس الحبير بعد أن لم يكن يلبسه، يقول الحافظ ابن حجر في موضع آخر: « وإنما كانت رواية الحرير مرجوحة لأن السياق يشعر بأن أبا هريرة كان يفعل ذلك بعد أن كان لا يفعله، وهو كان لا يلبس الحرير لا أولًا ولا آخرًا، بخلاف أكله الخمير ولبسه الحبير فإنه صار يفعله بعد أن كان لا يجده »[٤].

* ترجيح بعض أهل العلم للرواية التي بلفظ "الحَبِيرَ".



---

(١) صحيح البخاري"النسخة السلفية": كتاب الأطعمة باب الحلوى والعسل (٥/ ١٩) حديث رقم (٥٤٣٢)، وفي"النسخة اليونينية"(٧/ ٧٨).

(٢) انظر: الجمع بين الصحيحين (٣/ ٢٤٦) حديث رقم (٢٥٣٦).

(٣) انظر: كشف المشكل من حديث الصحيحين (٣/ ٥٣٥).

(٤) فتح الباري (٩/ ٦٩٠).

۞ (٧٠) مسألة: في بيان الراوي الأثبت عن ابن أبي مُليكة في حديث الباب.

باب مناقب فاطمة عَلَيْهَا ٱلسَّلَامُ.

۞حديث المسألة:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:" فَاطِمَةُ بَضْعَةٌ مِنِّى، فَمَنْ أَغْضَبَهَا أَغْضَبَنِي "[1].

۞ **قال الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

« قوله:" عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ " كذا رواه عنه عمرو بن دينار وتابعه الليث[2] وابن لهيعة[3] وغيرهما رواه أيوب عن ابن أبي مليكة فقال عن عبد الله بن الزبير، أخرجه الترمذي[4] وصححه وقال: يحتمل أن يكون ابن أبي مليكة سمعه منهما جميعًا، ورجح الدارقطني[5] وغيره طريق المسور، والأول أثبت بلا ريب لأن المسور قد روى في هذا الحديث قصة مطولة قد تقدمت في "باب أصهار النبي ﷺ". نعم يحتمل أن يكون بن الزبير سمع هذه القطعة فقط أو سمعها من المسور فأرسلها »[6].

---

(١) صحيح البخاري (٣/ ٣٥) حديث رقم (٣٧٦٧).

(٢) انظر: صحيح البخاري: كتاب النكاح باب ذب الرجل عن ابنته في الغيرة والإنصاف (٣/ ٣٩٤) حديث رقم (٥٢٣٠)، وفي كتاب الهبه باب كيف يقبض العبد والمتاع (٢/ ٢٣٦) حديث رقم (٢٥٩٩) من طريق قتيبة بن سعيد عن الليث بن سعد، و حديث المسألة.

(٣) انظر: المعجم الكبير للطبراني (٢٢/ ٤٠٤) حديث رقم (١٠١١).

(٤) سنن الترمذي: كتاب المناقب باب فضل فاطمة بنت محمد ﷺ (٥/ ٦٩٨) حديث رقم (٣٨٦٩).

(٥) في علله (١٣/ ٢٥٠).

(٦) فتح الباري (٧/ ١٣٣).

❁ **ترجيح الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ اللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر رواية حديث الباب من طريق ابن أبي مليكة عن المسور بن مخرمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ وذلك بقوله: « **والأول أثبت** بلا ريب ».

۞ الدراسة والموازنة:

ورد في المسألة روايتان:

الرواية الأولى: وقع فيها حديث الباب عن "ابن أبي مُليكة، عن المسور بن مخرمة".

و هذه الرواية قد ثبتت من طريق " عمرو بن دينار" عند الإمام البخاري -كما في حديث الباب- وعند الإمام مسلم[(1)]، والنسائي[(2)]، والطبراني[(3)].

ومن طريق " الليث بن سعد" عند الإمام البخاري في كتابي النكاح، والهبة[(4)]، وعند الإمام مسلم[(5)]، وأبو داود[(6)]، والنسائي[(7)]، وأحمد[(8)]، والطبراني[(9)].

---

(١) في صحيحه: كتاب فضائل الصحابه باب فضائل فاطمة بنت النبي عليها السلام (٤/ ١٩٠٣) حديث رقم (٢٤٤٩).

(٢) في سننه الكبرى:كتاب المناقب باب مناقب فاطمة بنت محمد ﷺ (٧/ ٣٩٤) حديث رقم (٨٣١٣)

(٣) في معجمه الكبير (٢٢/ ٤٠٤) حديث رقم (١٠١٢).

(٤) سبق ذكره في أول المسألة.

(٥) في صحيحه: كتاب فضائل الصحابه باب فضائل فاطمة بنت النبي عليها السلام (٤/ ١٩٠٢) حديث رقم (٢٤٤٩).

(٦) سنن أبي داود:كتاب المناقب باب مناقب فاطمة بنت محمد ﷺ (٢/ ٢٢٦) حديث رقم (٢٠٧١).

(٧) في سننه الكبرى:كتاب المناقب باب مناقب فاطمة بنت محمد ﷺ (٧/ ٣٩٤) حديث رقم (٨٣١٢).

(٨) مسند الإمام أحمد (٣١/ ٢٤٠) حديث رقم (١٨٩٢٥).

(٩) في معجمه الكبير (٢٢/ ٤٠٤) حديث رقم (١٠١٠).

ومن طريق " علي بن الحسين بن أبي طالب" عند الإمام البخاري في كتاب فضائل الصحابة[1]، وابن ماجة[2].

ومن طريق " ابنتة أم بكر" عند ابن أبي عاصم (ت:٢٨٧هـ)[3].

ومن طريق " محمد بن قيس بن مخرمة " عند ابن حكيم المديني (ت:٣٣٣هـ)[4].

ومن طريق "عبد الله بن لهيعة" عند الطبراني[5].

ومن طريق " عبيد الله بن رافع" عند الحاكم في مستدركه[6]. كلهم عن ابن أبي مُليكة عن المسور بن مخرمة.

ولقد رجح الحافظ ابن حجر هذه الرواية معللًا بإخراج المسور بن مخرمة لحديث الباب مطولاً بالقصة[7] ، وموافقًا في ذلك الإمام الدارقطني، حيث قال : « حديث المسور بن مخرمة أشبه بالصواب »[8].

الرواية الثانية: وقع فيها حديث الباب عن " ابن أبي مُليكة، عن عبد الله بن الزبير".

وهذه الرواية ثابتة من طريق " أيوب السختياني" عند الترمذي[9]، وأحمد[1]،

---

(١) صحيح البخاري: كتاب فضائل الصحابة باب ذكر أصهار النبي ﷺ (٣/ ٢٧) حديث رقم (٣٧٢٩).

(٢) سنن أبي ماجة:كتاب النكاح باب الغيرة (١/ ٦٤٤) حديث رقم (١٩٩٩).

(٣) انظر: الآحاد والمثاني لابن أبي العاصم (٥/ ٣٦٢) حديث رقم (٢٩٥٦).

(٤) انظر: جزء فيه قول النبي ﷺ "نضر الله امرءًا " لابن حكيم المديني (ص٥٤) حديث رقم (٤٤).

(٥) في معجمه الكبير (٢٢/ ٤٠٤) حديث رقم (١٠١١).

(٦) انظر: المستدرك على الصحيحين (٣/ ١٦٨) حديث رقم (٤٧٣٤).

(٧) صحيح البخاري: كتاب فضائل الصحابة باب ذكر أصهار النبي ﷺ (٣/ ٢٧) حديث رقم (٣٧٢٩).

(٨) انظر: العلل (١٣/ ٢٥١).

(٩) سبق ذكره أول المسالة.

والطبراني[٢]، والحاكم[٣].

ثم قال الإمام الترمذي بعد أن أخرجها « هذا حديث حسن صحيح هكذا قال أيوب: عن ابن أبي مَليكة، عن ابن الزبير، وقال غير واحد عن ابن أبي مُليكة، عن المسور بن المخرمة، ويُحتمل أن يكون ابن أبي مُليكة روى عنهما جميعًا ».

وقد أقر الحافظ ابن حجر احتماله هذا، مبينًا مقدار ما سمعه من المسور؛ حيث قال: « نعم يحتمل أن يكون ابن الزبير سمع هذه القطعة فقط أو سمعها من المسور فأرسلها »[٤].

الترجيـــــح:

في ضوء ما سبق يظهر لي- والله تعالى أعلم بالصواب – رجحان الرواية الأولى التي وقع فيها حديث الباب عن " ابن أبي مُليكة، عن المسور بن مخرمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا"، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التالية:

* أن حديث الباب مخرج في الصحيحين عن " ابن أبي مُليكة، عن المسور بن مخرمة "، وما اتفق عليه الشيخان مقدم على غيرهما.

* كثرة من روى هذه الرواية من تلاميذ "ابن ابي مليكة"، وكما قرَّر الإمام الشافعي « العدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد »[٥].

* وجاهة تعليل الحافظ ابن حجر في أن "المسور بن مخرمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا" هو رواي

---

(١) مسند الإمام أحمد (٢٦/ ٤٦) حديث رقم (١٦١٢٣).

(٢) معجم الطبراني الكبير (٢٢/ ٤٠٥) حديث رقم (١٠١٣).

(٣) المستدرك على الصحيحين (٣/ ١٧٣) حديث رقم (٤٧٥١).

(٤) فتح الباري (٧/ ١٣٣).

(٥) اختلاف الحديث للشافعي (٨/ ٦٣٤).

القصة بطولها بدون خلاف.

يؤيد ما سبق:

* شذوذ الرواية الثانية فقد خالف فيها الثقة من هو أوثق منه، يقول الإمام الدارقطني: « خالفهم أيوب السختياني، ورواه عن ابن أبي مليكة، عن عبد الله بن الزبير ».



۞ (٧١) مسألة في بيان اسم شيخ الإمام البخاري" عَبْدُاللهِ بْنُ عَبْدِالْوَهَّابِ".

باب فضل عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

۞ حديث المسألة:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ[1] حَدَّثَنَا حَمَّادٌ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: " كَانَ النَّاسُ يَتَحَرَّوْنَ بِهَدَايَاهُمْ يَوْمَ عَائِشَةَ"[2].

۞ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

« قوله في أوله: "حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ" كذا للأكثر، ووقع في رواية القابسي(ت:٤٠٣هـ) وعبدوس(ت:٣٩٠هـ) عن أبي زيد المروزي "عبيد الله" بالتصغير والصواب بالتكبير »[3].

۞ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر أن شيخ الإمام البخاري الوارد في السند أعلاه اسمه "عَبْدُ اللهِ" بالتكبير؛ حيث قال: « **والصواب بالتكبير** ».

---

(١) هو: عَبد الله بن عبد الوهاب الحجبي، أبو محمد البَصري.سمع من حماد بن زيد ومالك بن أنس وآخرون، وروى عنه البخاري ومحمد بن يحي الذهلي وغيرهما، قال عنه أبو داود وأبو حاتم والحافظ ابن حجر: ثقة. (ت:٢٢٨هـ). انظر: الجمع بين رجال الصحيحين للمقدسي(١/ ٢٦٦)،تهذيب الكمال للمزي (١٥/ ٢٤٦-٢٤٨)، تقريب التهذيب (ص٣١٢).

(٢) انظر: صحيح البخاري (٣/ ٣٦) حديث رقم (٣٧٧٥).

(٣) فتح الباري (٧/ ١٣٧).

۞ الدراسة والموازنة:

ورد في المسألة روايتان:

الرواية الأولى: وقع فيها اسم شيخ الإمام البخاري الوارد في سند حديث الباب "عَبْدُ اللهِ" بالتكبير.

وهي رواية أكثر رواة الجامع الصحيح، وهي ما رجحه الحافظ ابن حجر في الفتح، وفي تغليق التغليق[(1)] موافقًا في ذلك الحميدي، والكرماني، وابن الملقن[(2)]، ووافقهم: العيني، وابن المبرد، والسيوطي، والقسطلاني[(3)].

الرواية الثانية: وقع فيها اسم شيخ الإمام البخاري" عُبَيْدُ اللهِ" بالتصغير، وهي رواية القابسي وعبدوس عن أبي زيد المروزي، كما أخبر الإمامان الجَياني، والحافظ ابن حجر.

۞ الترجيح:

في ضوء ما سبق يترجح عندي - والله تعالى أعلم بالصواب - أن اسم شيخ الإمام البخاري الوارد في سند حديث الباب هو "عَبْدُ اللهِ" بالتكبير، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر، للأسباب التالية:

* ثبوت رواية "عَبْدُ اللهِ" بالتكبير عند الأكثرين من رواة الجامع الصحيح،

---

(١) انظر: تغليق التعليق (٣/ ٣٥٣).

(٢) انظر على التوالي: الجمع بين الصحيحين للحميدي (٤/ ١٤٠)، الكواكب الدراري (١٥/ ٣٢)، التوضيح لابن الملقن (٢٠/ ٣٧٠).

(٣) انظر على التوالي: عمدة القاري (١٦/ ٢٥٣)، الاختلاف بين رواة البخاري لابن المبرد (ص٩٢-٩٣)، التوشيح شرح الجامع الصحيح(٦/ ٢٣٨٢)، إرشاد الساري (٨/ ٢٥٠).

ورواية الأكثرين أولى.

* إخراج أصحاب الأطراف للحديث عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالتكبير[1].

* ثبوت اسم شيخ الإمام البخاري (عَبْدُ الله بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ) -بالتكبير- في الكتب التي أعتنت بذكر رجال صحيح البخاري المَعنية[2]، وخلوها من شيخ يسمى (عُبيد الله -بالتصغير- بن عبد الوهاب).

* ترجيح طائفة من أهل العلم لهذه الرواية، وتضعيفهم لنظيرتها، يقول الإمام الجياني: « قال البخاري: حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب وفي نسخة أبي زيد: عبيد الله بن عبد الوهاب، وهو خطأ؛ وإنما صوابه: عبدالله على التكبير وهو الحجبي، نقل لنا ذلك عن أبي زيد: أبو الحسن، وعبدوس »[3].

---

(١) انظر على سبيل المثال: تحفة الأشراف (١٢/ ١٤٠).

(٢) انظر: من روى عنهم البخاري في الصحيح لابن عدي الجرجاني (ص١٤٤)، أسامي مشايخ الإمام البخاري لابن مندة (ص٥٤)، رجال صحيح البخاري للكلاباذي (١/ ٤١٦-٤١٧)،الجمع بين رجال الصحيحين للمقدسي (١/ ٢٦٦)، المعجم المشتمل على أسماء شيوخ الأئمة النبل لابن عساكر (ص١٥٦)، المعلم بشيوخ الإمام البخاري ومسلم لابن خلفون (ص٣٦٦) المغني في معرفة رجال الصحيحين لصفوت عبد الفتاح محمود (ص١٣٤)، مشيخة البخاري لأبي محمد الألفي (ص٥).

(٣) انظر: تقييد المهمل (٢/ ٦٦٤-٦٦٥).



كِتَاب مَنَاقِبُ الأَنْصَار

۞ (٧٢) مسألة: اختلاف روايات الجامع الصحيح في مخرج حديث "إِنَّ خَيْرَ دُورِ الأَنْصَارِ..."

باب فضل دُورِ الأنصار.

۞ حديث المسألــــة:

قال الإمام البخاري حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ قَالَ حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ يَحْيَى عَنْ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلٍ عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ[1] عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: **"إِنَّ خَيْرَ دُورِ الأَنْصَارِ دَارُ بَنِي النَّجَّارِ، ثُمَّ عَبْدِ الأَشْهَلِ، ثُمَّ دَارُ بَنِي الْحَارِثِ، ثُمَّ بَنِي سَاعِدَةَ، وَفِي كُلِّ دُورِ الأَنْصَارِ خَيْرٌ**، فَلَحِقْنَا سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ فَقَالَ أَبَا أُسَيْدٍ: أَلَمْ تَرَ أَنَّ نَبِيَّ الله ﷺ خَيَّرَ الأَنْصَارَ فَجَعَلَنَا أَخِيرًا فَأَدْرَكَ سَعْدٌ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله، خُيِّرَ دُورُ الأَنْصَارِ فَجُعِلْنَا آخِرًا. فَقَالَ: **أَوَلَيْسَ بِحَسْبِكُمْ أَنْ تَكُونُوا مِنَ الْخِيَارِ**"[2].

۞ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

« قوله: عن أبي حميد هو الساعدي وهو مشهور بكنيته، ويقال أن اسمه عبدالرحمن، ووقع في رواية الأصيلي عن أبي أُسَيد[3] أو أبي حُميد بالشك،

---

(١) هو: أبو حُميد الساعدي، اختُلف في اسمه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وأصح ما قيل فيه عبد الرحمن بن سعد بن المنذر، وقد غلبت عليه كنيته، شهد أحدا وما بعده، سمع من النبي ﷺ، وروى عنه جابر بن عبد الله وعباس بن سهل، وخلق سواهم، توفي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في أول خلافة يزيد بن معاوية سنة (٦٠هـ). انظر: الاستيعاب (٢/ ٨٣٤-٨٣٥)، أسد الغابة (٦/ ٨٥)، الإصابة (٧/ ٩٤).

(٢) صحيح البخاري (٣/ ٤٠) حديث رقم (٣٧٩١).

(٣) هو: مالك بن ربيعة بن البدن بن عامر بن عوف الأنصاري الساعدي، أبو أُسيد مشهور بكنيته وهي بصيغة التصغير، شهد بدراً وأُحداً، والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ، سمع منه ﷺ، وروى عنه أبو سلمه وأنس بن مالك وآخرون، وهو آخر من مات من البدريين بعد أن ذهب بصره، وقد اختلف في وفاته رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ اختلافاً متبايناً فقيل:(توفي سنه٣٠ وقيل ٤٠ وقيل ٦٠ وقيل ٦٥ للهجرة).انظر: الاستيعاب (٣/ ١٣٥١-١٣٥٢)، أسد الغابة (٥/ ٢٤-٢٥)، الإصابة (٥/ ٧٢٣).

والصواب عن أبي حُميد وحده، وسيأتي في آخر غزوة تبوك[1] »[2].

❁ **ترجيح الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر أن رواي حديث الباب هو أبو حُميد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بمفرده؛ وذلك بقوله: « **والصواب** عن أبي حُميد وحده ».

۞ **الدراسة والموازنة:**

ورد في المسألة روايتان:

الرواية الأولى: وقع فيها اسم راوي الحديث بمفرده وبصيغة الجزم، بلفظ: (أبي حُميد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ).

وهي رواية أكثر رواة الجامع الصحيح[3]، وقد أخرج الرواية بهذه الصيغة الإمام البخاري في كتابي الزكاة[4] والمغازي[5]، والإمام مسلم[6]، وأبو داود[7]، والإمام أحمد[8]، وابن جارود[9]، وابن خزيمة[10]، وابن حبان[11]،

(١) انظر: صحيح البخاري: كتاب المغازي باب (بلا ترجمة) (٣/ ١٨٠) حديث رقم (٤٤٢٢).

(٢) انظر: فتح الباري (٧/ ١٤٧)

(٣) انظر: مشارق الأنوار (١/ ٦٨)، الاختلاف بين رواة البخاري لابن المبرد (ص٩٣).

(٤) صحيح البخاري: كتاب الزكاة باب خرص التمر (١/ ٤٥٩) حديث رقم (١٤٨١).

(٥) سبق ذكره في أول المسألة.

(٦) في صحيحه: كتاب الفضائل باب معجزات النبي ﷺ (٤/ ١٧٨٥) حديث رقم (١٣٩٢).

(٧) في سننه: كتاب الخراج والإمارة والفيء (٣/ ١٧٩) رقم (٣٠٧٩).

(٨) في مسنده (٣٩/ ١٦) حديث رقم (٢٣٦٠٣).

(٩) في المنتقى (ص٢٧٩) حديث رقم (١١٠٩).

(١٠) في صحيحه (٢/ ١١٠٨) حديث رقم (٢٣١٤).

(١١) في صحيحه (١٠/ ٣٥٥) حديث رقم (٤٥٠٣).

والبيهقي[1]. جميعهم من طرق عن عمرو بن يحي عن عباس بن سهل عن أبي حميد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقد ذهب الحافظ ابن حجر لترجيح هذه الرواية موافقاً فيها القاضي عياض، والكرماني، وابن الملقن[2]، ووافقهم العيني، وابن المبرد، والسيوطي، والقسطلاني[3].

الرواية الثانية: وقع فيها اسم راوي الحديث اثنان وبصيغة الشك، بلفظ: (أبي حُميد أو أبي أُسَيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) وهي رواية الأصيلي[4]، ولم أقف على من رواها أو أقرها من أهل العلم.

الترجيح:

بالنظر في الروايتين السابقتين يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب - ترجيح رواية الجزم على رواية الشك، وهي الرواية الأولى التي وقع فيها راوي الحديث (أَبِى حُمَيْدٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بمفرده، وهي ما رجحها الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التالية:

* ثبوت رواية حديث الباب " إِنَّ خَيْرَ دُورِ الأَنْصَارِ" عن أَبِى حُمَيْدٍ بمفرده، عند أكثر رواة الجامع الصحيح، ورواية الأكثرين أولى[5].

---

(١) في سننه (٦/ ٦٠٤) حديث رقم (١٣١١٠) وفي الدلائل (٥/ ٢٣٨).

(٢) انظر على التوالي: مشارق الأنوار (١/ ٦٨)، الكوكب الدراري (١٥/ ٤٠)، التوضيح لابن الملقن (٢٠/ ٣٨٩).

(٣) انظر على التوالي: عمدة القاري (٩/ ٦٤)، الاختلاف بين رواة البخاري لابن المبرد (ص٩٣)، التوشيح للسيوطي (٦/ ٢٣٨٩)، إرشاد الساري (٧/ ٢٦٧).

(٤) انظر: مشارق الأنوار (١/ ٦٨)، الاختلاف بين رواة البخاري لابن المبرد (ص٩٣)، فتح الباري لابن حجر (٧/ ١٤٧).

(٥) انظر: عمدة القاري (١٢/ ١٦٤).

* ثبوت هذه الرواية عنه بمفرده في موضعين آخرين من الجامع الصحيح. كما مَرَّ ذكره في موضعه.

* شهرة هذه الرواية عند الإمام مسلم، وغيره من أصحاب كتب السنة المطهرة؛ مما يُعضد ترجيحها.

* إخراج أصحاب كتب الأطراف والتخريج[1] للحديث عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بمفرده.

* كثرة المرجحين لها من أهل العلم، مما يؤكد ترجيحها.



(١) انظر: تحفة الأشراف (٩/ ١٤٤-١٤٥)، جامع الأصول لابن الأثير (١١/ ٤٠٠)،جامع المسانيد والسنن لابن كثير (٩/ ٢٦٣)، التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح لزين الدين الزبيدي (ص٤٣٨)، جامع المسانيد والسنن لابن كثير (٩/ ٢٦٣)، اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان (٣/ ٥٩٨-٥٩٩).

❁ (٧٣) مسألة في بيان الراجح في نسبة العشاء إلى الصبية في قوله: "إِلاَّ قُوتُ صِبْيَانِي".

الباب السابق

❁ حديث المسألــة:

روى الإمام البخاري بسنده عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفيه: "أَنَّ رَجُلاً أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَبَعَثَ إِلَى نِسَائِهِ، فَقُلْنَ مَا مَعَنَا إِلاَّ الْمَاءُ،... وفيه" فَقَالَتْ: مَا عِنْدَنَا إِلاَّ قُوتُ صِبْيَانِي. فَقَالَ: هَيِّئِي طَعَامَكِ، وَأَصْبِحِي سِرَاجَكِ، وَنَوِّمِي صِبْيَانَكِ إِذَا أَرَادُوا عَشَاءً. فَهَيَّأَتْ طَعَامَهَا وَأَصْبَحَتْ سِرَاجَهَا، وَنَوَّمَتْ صِبْيَانَهَا، ثُمَّ قَامَتْ كَأَنَّهَا تُصْلِحُ سِرَاجَهَا فَأَطْفَأَتْهُ، فَجَعَلاَ يُرِيَانِهِ أَنَّهُمَا يَأْكُلاَنِ، فَبَاتَا طَاوِيَيْنِ... الحديث"[1].

❁ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

« قوله: "إِلاَّ قُوتُ صِبْيَانِي" يحتمل أن يكون هو وامرأته تعشيا وكان صبيانهم حينئذ في شغلهم أو نياما فأخروا لهم ما يكفيهم أو نَسبوا العشاء إلى الصبية لأنهم إليه أشد طلبا وهذا هو المعتمد؛ لقوله في رواية أبي أسامة " وَنَطْوِى بُطُونَنَا اللَّيْلَةَ"[2] وفي آخر هذه الرواية أيضًا "فأَصَبّحا طَاوِيَيْنِ" وقد وقع في رواية وكيع عند مسلم " فَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ إِلاَّ قُوتُهُ وَقُوتُ صِبْيَانِهِ"[3] »[4].

---

(١) انظر: صحيح البخاري (٣/ ٤٢) حديث رقم (٣٧٩٨).

(٢) انظر: صحيح البخاري: كتاب تفسير القرآن باب ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ الآية (٣/ ٣٠٦) حديث رقم (٤٨٨٩).

(٣) انظر: صحيح مسلم: كتاب الأشربة باب إكرام الضيف وفضل إيثاره (٣/ ١٦٢٤) حديث رقم (٢٠٥٤).

(٤) انظر: فتح الباري (٧/ ١٥٢).

❁ **ترجيح الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر أن نسبة العشاء إلى الصبيان في هذه الرواية جاء مجازًا؛ حيث قال: « نَسبوا العشاء إلى الصبية لأنهم إليه أشد طلبًا **وهذا هو المعتمد** ».

۞ الدراسة والموازنة:

ورد في المسألة احتمالان:

الأول:أن زوجة الرجل الذي آوى ضيف رسول الله ﷺ نسبت العشاء إلى الصبية مجازًا قي قولها: " مَا عِنْدَنَا إِلاَّ قُوتُ صِبْيَانِي" وذلك؛ لعادتهم في طلبه كل ساعة ولو لم يكن بهم الجوع. بالرغم من أنها لم تتعش هي وزوجها.

وهذا الاحتمال هو ما رجحه الحافظ ابن حجر هو مستدلًا بقوله في رواية أبي أسامة: " وَنَطْوِي بُطُونَنَا اللَّيْلَةَ"[1] وبما جاء في آخر حديث المسألة: "فَبَاتَا طَاوِيَيْنِ"[2] وبما وقع في رواية وكيع عند مسلم" فَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ إِلاَّ قُوتُهُ وَقُوتُ صِبْيَانِهِ، فَقَالَ لِامْرَأَتِهِ: نَوِّمِي الصِّبْيَةَ "[3]. وعند الإمام مسلم من رواية جرير بلفظ: "هَلْ عِنْدَكِ شَيْءٌ؟ قَالَتْ: لَا، إِلَّا قُوتُ صِبْيَانِي، قَالَ: فَعَلِّلِيهِمْ بِشَيْءٍ "[4].

يقول الإمام النووي: « قوله: فعلِّليهم بشيء هذا محمول على أن الصبيان لم يكونوا محتاجين إلى الأكل، وإنما تطلبه أنفسهم على عادة الصبيان من غير جوع يضرهم، فإنهم لو كانوا على حاجة بحيث يضرهم ترك الأكل لكان إطعامهم واجبًا ويجب تقديمه على الضيافة ».

---

(١) سبق تخريجه أول المسألة.

(٢) سبق تخريجه أول المسألة.

(٣) سبق تخريجه أول المسألة.

(٤) انظر: صحيح مسلم: كتاب الأشربة باب إكرام الضيف وفضل إيثاره (٣/ ١٦٢٤) حديث رقم (٢٠٥٤).

وقد وافق الحافظ ابن حجر فيما ذهب إليه من ترجيح الإمام النووي[1] والكرماني[2]،ووافقهم: العيني، والسيوطي، والقسطلاني[3]، وتبعهم الملا علي القاري (ت:١٠١٤هـ)، والشيخ محمد البكري الشافعي(ت:١٠٥٧هـ)، والشيخ محمد بن عثيمين[4] رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

الثاني: أن زوجة الرجل الذي آوى ضيف رسول الله ﷺ نسبت العشاء إلى الصبية حقيقةً كما هو ظاهر في قولها " مَا عِنْدَنَا إِلاَّ قُوتُ صِبْيَانِي"؛ وذلك لكونها قد سبقت بالعشاء هي وزوجها، وأخرت لصبيانها ما يكفيهم إما لإنشغالهم أو لنومهم. احتمله الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ، ولم ينسبه لأحد أو يذكر مستنده.

۞ الترجيـــــح:

في ضوء ما سبق يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب - أن الراجح هو الاحتمال الأول وهو أن زوجة الرجل الذي آوى ضيف رسول الله ﷺ نسبت العشاء إلى الصبية مجازًا، في قولها " مَا عِنْدَنَا إِلاَّ قُوتُ صِبْيَانِي" مع أنها وزوجها لم يسبق لهما العشاء، لكن لما عُرِف من عادة الصغار في طلب الطعام كل ساعة ولو بغير حاجه؛ وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر، للأسباب التالية:

* موافقة هذا الاحتمال لسياق نص الحديث الشريف، وما فيه من الألفاظ الصريحة التي بينت واقع حالها وزوجها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وأنهما باتا جائعين من غير عشاء. وهي قوله في آخر حديث المسألة "فَبَاتَا طَاوِيَيْنِ" وفي موضع آخر من صحيح

(١) انظر: الأذكار (ص١٨٩) وفي شرحه على مسلم (١٤/ ١٢) كلاهما للنووي.

(٢) الكواكب الدراري (١٥/ ٤٣).

(٣) انظر على التوالي: عمدة القاري (١٦/ ٢٦٤)، التوشيح (٦/ ٢٣٩٢)، إرشاد الساري (٨/ ٢٧٢).

(٤) انظر على التوالي: مرقاة المفاتيح (٩/ ٤٠٢٩)، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين (٤/ ٣٧٠)، شرح رياض الصالحين (٣/ ٤١٨).

البخاري من رواية أبي أسامة بلفظ: " وَنَطْوِى بُطُونَنَا اللَّيْلَةَ ".

* كما أن ترجيح طائفة من أهل العلم لهذا الاحتمال؛ فيه تقويه وتعضيد له دون غيره.



❁ (٧٤) مسألة في ضبط نسب الراوي "عَبَّادُ بْنُ بِشْرٍ "[١] الوارد في سند حديث الباب.

باب منقبة أسيد بن حُضير وعباد بن بشر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

❁ حديث المسألـــة:

روى الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بسنده فقال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا حَبَّانُ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ أَخْبَرَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ "أَنَّ رَجُلَيْنِ خَرَجَا مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ ﷺ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ، وَإِذَا نُورٌ بَيْنَ أَيْدِيهِمَا حَتَّى تَفَرَّقَا، فَتَفَرَّقَ النُّورُ مَعَهُمَا". وَقَالَ مَعْمَرٌ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ "أَنَّ أُسَيْدَ بْنَ حُضَيْرٍ وَرَجُلاً مِنَ الأَنْصَارِ". وَقَالَ حَمَّادٌ أَخْبَرَنَا ثَابِتٌ عَنْ أَنَسٍ: "كَانَ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ وَعَبَّادُ بْنُ بِشْرٍ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ"[٢].

❁ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

« قوله: "عَبَّادُ بْنُ بِشْرٍ" كذا للأكثر بكسر الموحدة وسكون المعجمة، وفي رواية أبي الحسن القابسي "بَشِير" بفتح أوله وكسر ثانيه وزيادة تحتانية وهو غلط، وفي الصحابة عباد بن بشر بن قيظي، وعباد بن بشر بن نهيك، وعباد بن بشر بن وقش، وصاحب هذه القصة هو هذا الثالث ووهم من زعم خلاف ذلك »[٣].

---

(١) هو: عباد بن بشر بن وقش بن زغبة بن زعوراء بن عبد الأشهل الأنصارى الأشهلى، يكنى أبا بشر وقيل أبا الربيع، أسلم بالمدينة على يد مصعب بن عمير وذلك قبل إسلام سعد بن معاذ وأسيد بن حضير، وشهد بدرًا وأحدًا والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ، وكان فيمن قتل كعب بن الأشرف اليهودى، وكان من فضلاء الصحابة، واستشهد باليمامة وهو ابن خمس وأربعين سنة. انظر:الاستيعاب (٢/ ٨٠١-٨٠٤)، أسد الغابة (٣/ ١٤٨-١٤٩)، الإصابة (٣/ ٦١١).

(٢) صحيح البخاري (٣/ ٤٤) حديث رقم (٣٨٠٥).

(٣) فتح الباري (٧/ ١٥٩).

❁ **ترجيح الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر رواية الأكثر وهي التي وقع فيها "عَبَّادُ بْنُ بِشْرٍ" بكسر الموحدة وسكون المعجمة في "بِشْرٍ"؛ وذلك من خلال تضعيفه للرواية الأخرى التي ورد فيها "بَشِير" بزيادة ياء قبل الراء، فقال: « **وهو غلط** ».

۞ الدراسة والموازنة:

ورد في المسألة روايتان:

الرواية الأولى: وقع فيها "عَبَّادُ بْنُ بِشْرٍ" بكسر الموحدة وسكون المعجمة في " بِشْرٍ"، وهي الرواية الثابتة عند أكثر رواة الجامع الصحيح[(١)].

وقد رجحها الحافظ ابن حجر موافقًا الحميدي[(٢)] والمهلب بن أبي صفرة، وابن بطال، والقاضي عياض حيث قال: « كذا للكافة من رواة البخاري وهو الصحيح »، وابن قرقول، والكرماني، وابن الملقن. ووافقهم: العيني، والقسطلاني[(٣)].

الرواية الثانية: وقع فيها "عَبَّادُ بْنُ بَشِير" بزيادة ياء قبل الراء في " بَشِير"، وهي رواية القابسي أحد رواة الجامع الصحيح. وقد ضعفها الحافظ ابن حجر، مشيرًا إلى أنه لم يرد في الصحابة من اسمه عباد بن بشير، وقال في تضعيفها: « وفي رواية أبي الحسن القابسي "بَشِير" بفتح أوله وكسر ثانيه وزيادة تحتانية وهو غلط » موافقًا في ذلك

---

(١) انظر: صحيح البخاري "النسخة اليونينية" (٥/ ٣٦) حديث رقم (٣٨٠٥) حيث إن خلو اسم" بِشْرٍ" من أي رمز أو علامة دال على الاتفاق عليه. وانظر: مشارق الأنوار (١/ ١١١)، وفتح الباري (٧/ ١٥٩).

(٢) انظر على التوالي: الجمع بين الصحيحين (٢/ ٦١٩)، المختصر النصيح (٤/ ٦٢)، شرح ابن بطال (٢/ ١١٣)، مشارق الأنوار (١/ ١١١)، مطالع الأنوار (١/ ٥٧٥)، الكواكب الدراري (١٥/ ٤٨)، التوضيح (٢٠/ ٤١٠).

(٣) انظر على التوالي: عمدة القاري (١٦/ ٢٦٩)، إرشاد الساري (٨/ ٢٧٨).

القاضي عياض حيث قال: « عند القابسي "عَبَّادُ بْنُ بَشِير" بزيادة ياء وهو وهم »[1].

۞ الترجيـــــح:

في ضوء ما سبق يترجح عندي - والله تعالى أعلم بالصواب- رجحان الرواية الأولى التي وقع فيها نسب الراوي: "عَبَّادُ بْنُ بِشْرٍ" بكسر الموحدة وسكون المعجمة في "بِشْرٍ"، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر، للأسباب التالية:

* ثبوت هذه الرواية عند الأكثرين من رواة الجامع الصحيح، ورواية الأكثرين أولى.

* كون هذه الرواية هي الثابتة في دواوين السنة المطهرة التي أخرجت الحديث، مما يُعضد ترجيحها[2].

* اتفاق الكتب المعنية بأسماء الصحابة - رضوان الله عليهم- على هذا الضبط الثابت في رواية الأكثرين[3].

* ترجيح طائفة من أهل العلم لهذه الرواية، وتبويب الإمام البخاري عليها، يؤكد رجحانها.

---

(١) انظر: مشارق الأنوار (١/ ١١١).

(٢) انظر: سنن النسائي الكبرى: كتاب المناقب، باب عباد بن بشر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٧/ ٣٤٧) حديث رقم (٨١٨٨)، مسند الإمام أحمد (٢٠/ ٢٩٥) حديث رقم (١٢٩٨٠)، مستدرك الحاكم (٣/ ٣٢٦) حديث رقم (٥٢٦١).

(٣) انظر: فضائل الصحابة للنسائي (ص٤٢)، المعجم الكبير للطبراني (٧/ ٢٨)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (٤/ ١٩٢٧)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٢/ ٨٠١-٨٠٤)، أسد الغابة (٣/ ١٤٨-١٤٩)، الإصابة في تمييز الصحابة (٣/ ٦١١).

يؤيد ما سبق:

* شذوذ الرواية الثانية، وتصريح بعض أهل العلم بضعفها، كما مَّرَ ذكره في موضعه.

❁ (٧٥) مسألة بيان اختلاف الروايات في لفظة "حَمْرَاءِ" الواردة في قول أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا "حَمْرَاءِ الشِّدْقَيْنِ".

باب تزويج النبي ﷺ خديجة وفضلها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

❁ حديث المسألـــة:

روى الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بسنده عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها قالت: "اسْتَأْذَنَتْ هَالَةُ بِنْتُ خُوَيْلِدٍ - أُخْتُ خَدِيجَةَ - عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَعَرَفَ اسْتِئْذَانَ خَدِيجَةَ، فَارْتَاعَ[1] لِذَلِكَ فَقَالَ: **اللهُمَّ هَالَةَ**[2]. قَالَتْ: فَغِرْتُ فَقُلْتُ: مَا تَذْكُرُ مِنْ عَجُوزٍ مِنْ عَجَائِزِ قُرَيْشٍ حَمْرَاءِ الشِّدْقَيْنِ، هَلَكَتْ فِي الدَّهْرِ، قَدْ أَبْدَلَكَ اللهُ خَيْرًا مِنْهَا"[3].

❁ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

« قوله: "حَمْرَاءِ الشِّدْقَيْنِ" الموجود في جميع النسخ وفي مسلم "حَمْرَاءِ" بالمهملتين وحكى ابن التين أنه روي بالجيم والزاي ولم يذكر له معنى، وهو تصحيف والله أعلم »[4].

❁ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر رواية "حَمْرَاءِ" في قول عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا "حَمْرَاءِ

---

(١) ارتاع: من الروع أي الفزع، والمراد من الفزع لازمه وهو التغير، والمعنى هنا سُر بمجيئها لِتذكره خديجة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وعند مسلم "ارتاح" بالحاء. انظر: لسان العرب (٨/ ١٣٥) مادة "روع"، الكواكب الدراري (١٥/ ٥٨).

(٢) اللهم هالة: أي اجعلها هالة، وهذا دليل على حسن العهد وحفظ الود للصاحب في الحياة وبعد المماة. انظر: فتح الباري (٧/ ١٧٦)، التوشيح (٦/ ٢٤٠٦).

(٣) صحيح البخاري (٣/ ٤٧-٤٨) حديث رقم (٣٨٢١).

(٤) فتح الباري (٧/ ١٧٦).

الشِّدْقَيْنِ"؛ حيث ضعف الرواية الأخرى التي رويت بالجيم والزاي، وذلك بقوله: « وهو تصحيف ».

الدراسة والموازنة:

ورد في المسألة روايتان:

الرواية الأولى: وردت بلفظ: "حَمْرَاءِ" بالمهملتين، وهي رواية جميع رواة الجامع الصحيح، وأخرجها الإمام مسلم(١)، وابن راهويه(٢)، والإمام أحمد(٣)، وابن أبي عاصم(٤)، وابن حبان(٥)، والطبراني(٦)، والحاكم(٧)، وابن أبي صفرة(٨)، والبيهقي(٩)، والحميدي(١٠)، والإشبيلي(١١).

ومعناها وصف باطن فم أم المؤمنين خديجة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بالدَّرَد وهو تساقط

(١) صحيح مسلم: كتاب فضائل الصحابة باب فضائل خديجة أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (٤/ ١٨٨٩) حديث رقم (٢٤٣٧).

(٢) مسند ابن راهويه (٢/ ٥٨٧) حديث رقم (١١٦٣).

(٣) مسند الإمام أحمد (٤٢/ ٨٩) حديث رقم (٢٥١٧٠).

(٤) في الآحاد والمثاني (٥/ ٣٨٦) حديث رقم (٣٠٠١).

(٥) في صحيحه (١٥/ ٤٦٨) حديث رقم (٧٠٠٨).

(٦) في معجمه الكبير (٢٣/ ١١) حديث رقم (١٤).

(٧) في المستدرك (٤/ ٣١٨) حديث رقم (٧٧٧١).

(٨) في المختصر النصيح (٤/ ٩٠).

(٩) في سننه الكبرى (٧/ ١٥٠١) حديث رقم (١٤٧٩٦).

(١٠) في الجمع بين الصحيحين (٤/ ١١٢).

(١١) في الأحكام الشرعية (٤/ ٤٠٣).

الأسنان من الكبر، حتى لم يبقى إلا حمار اللثة[1].

وقد ذهب الحافظ ابن حجر إلى ترجيح هذه الرواية موافقًا فيها: القاضي عياض، وابن الجوزي، والنووي، والكرماني، والزركشي، والعراقي[2]، ووافقهم: العيني، والسيوطي، والقسطلاني[3]، وتبعهم زين الدين المناوي (١٠٣١هـ)[4]، وغيره[5].

الرواية الثانية: وردت بلفظ: "جَمْزَاءِ" بالجيم والزاي، حكى أنها رُويت بهذا الضبط ابن التين[6]، والسفاقسي[7]، ولم أقف -فيما أعلم- على من رواها أو أقرها. والجَمَز يطلق على السير وهو أشد أنواعه[8].

۞ الترجيح:

بالنظر في الروايتين السابقتين يظهر لي -والله تعالى أعلم بالصواب- رجحان الرواية الأولى والتي بلفظ: "حَمْرَاءِ" في وصف أم المؤمنين عائشة لأم المؤمنين خديجة

---

(١) انظر: النهاية (١/ ٤٤٠)، لسان العرب (٤/ ٢١٥) مادة [حمر].

(٢) انظر على التوالي: مشارق الأنوار (١/ ٢٠٠) وإكمال المعلم (٧/ ٤٤٣) كلاهما للقاضي عياض،كشف المشكل من حديث الصحيحين (٤/ ٣١٩)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٥/ ٢٠٢)، الكواكب الدراري (١٥/ ٥٨)، التنقيح (٢/ ٥٥٦)،طرح التثريب (١/ ١٢٢).

(٣) انظر: على التوالي: عمدة القاري (١٦/ ٢٨٢)، التوشيح (٦/ ٢٤٠٦)، إرشاد الساري (٨/ ٢٩٥).

(٤) انظر: فيض القدير (٣/ ٤٩٢).

(٥) انظر: الزبيدي في التجريد الصريح (ص٤٤٢)، والكشميري في فيض الباري (٦/ ٩٨).

(٦) نسب ذلك إليه: الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٧/ ١٧٦)، والعيني في عمدة القاري (١٦/ ٢٨٢).

(٧) نسب ذلك إليه: الزركشي في التنقيح (٢/ ٥٥٦)، وابن الملقن في التوضيح (٢٠/ ٤٣٣).

(٨) جمزاء: (جمز) جَمَزَ الإنسان والبعير والدابة يَجْمِزُ جَمْزاً وجَمَزَى وهو من باب ضرب عدا وأسرع، ويطلق على السير ويقال أنه نوع منه أشد من العَنَقِ. انظر: لسان العرب (٥/ ٣٢٣)، المصباح المنير (١/ ١١٨) مادة [جمز].

رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا بـ"حَمْرَاءِ الشِّدْقَيْنِ"؛ وذلك لمناسبتها لسياق الحديث، فهو يبين ما كانت عليه أم المؤمنين عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا من الغيرة التي طُبِعت عليها نساء البشر، حتى جعلتها تبالغ في وصف كِبر سن خديجة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا، وذلك عندما رأت نشاط النبي ﷺ وسروره بمقدم أختها. وهذه الرواية هي ما رجحها الحافظ ابن حجر بتضعيفه للرواية الثانية؛ وذلك للأسباب التاليه:

* ثبوتها في رواية الأكثرين من رواة الجامع الصحيح، والأكثر أولى بإصابة الحق.

* موافقة هذه الرواية لرواية الإمام مسلم، وغيره من أصحاب كتب السنة المطهرة، مما يؤيد ترجيحها ويقويها.

* كثرة الموافقين لها من أهل العلم -كما مَرَّ ذكره في موضعه-، ومتابعتهم أولى من متابعة من انفرد.

* ثبوت هذه الرواية بهذا الضبط عند أهل السير والأخبار: كالسهيلي، وابن كثير، والمقريزي(١)، وغيرهم(٢).

* إقرار أهل اللغة والغريب لهذه الرواية، وأن تُضبط بالمهملتين(٣).

---

(١) انظر على التوالي: الروض الأنف (٢/ ٢٧٥)، السيرة النبوية (٢/ ١٣٤) والبداية والنهاية (٣/ ١٥٨) كلاهما لابن كثير، إمتاع الأسماع بما للنبي من أحوال (٢/ ٢٢٧).

(٢) انظر: الحلبي في السيرة الحلبية (٣/ ٤٤٠)، والصالحي الشامي في سبل الهدى والرشاد (٩/ ٣٨٦) وغيرهم - رحمهم الله تعالى جميعًا-.

(٣) انظر: ابن الجوزي في كشف المشكل من حديث الصحيحين (٤/ ٣١٩)، أبو البقاء العكبري في إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي (ص٢٠٥)، وابن الأثير في النهاية (١/ ٤٤٠)، ابن منظور في لسان العرب (٤/ ٢١٥) مادة [حمر].

(٧٦) مسألة في بيان اختلاف روايات الجامع الصحيح في قوله: "كَانَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ اسْتَأْجَرَهُ رجل مِنْ قُرَيْشٍ".

باب القسامة في الجاهلية.

حديث المسألــة:

روى الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ فقال: حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا قَطَنٌ أَبُو الْهَيْثَمِ حَدَّثَنَا أَبُو يَزِيدَ الْمَدَنِيُّ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: "إِنَّ أَوَّلَ قَسَامَةٍ[1] كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ لَفِينَا بَنِي هَاشِمٍ[2]، كَانَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ اسْتَأْجَرَهُ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ مِنْ فَخِذٍ أُخْرَى، فَانْطَلَقَ مَعَهُ فِي إِبِلِهِ، فَمَرَّ رَجُلٌ بِهِ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ قَدِ انْقَطَعَتْ عُرْوَةُ جُوَالِقِهِ[3]، فَقَالَ: أَغِثْنِي بِعِقَالٍ[4] أَشُدُّ بِهِ عُرْوَةَ جُوَالِقِي، لاَ تَنْفِرُ الإِبِلُ، فَأَعْطَاهُ عِقَالاً، فَشَدَّ بِهِ عُرْوَةَ جُوَالِقِهِ، فَلَمَّا نَزَلُوا عُقِلَتِ الإِبِلُ إِلاَّ بَعِيرًا وَاحِدًا، فَقَالَ الَّذِي اسْتَأْجَرَهُ: مَا شَأْنُ هَذَا الْبَعِيرِ لَمْ يُعْقَلْ مِنْ بَيْنِ الإِبِلِ؟ قَالَ: لَيْسَ لَهُ عِقَالٌ. قَالَ: فَأَيْنَ عِقَالُهُ؟ قَالَ: فَحَذَفَهُ بِعَصًا كَانَ فِيهَا أَجَلُهُ، فَمَرَّ بِهِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ، فَقَالَ:

---

(١) القَسامة: -بالفتح- اليمين، كالقسم، وهي أن يُقسم من أولياء الدم خمسون نفرًا على استحقاقهم دم صاحبهم، إذا وجدوه قتيلاً بين قوم ولم يُعرف قاتله، فإن لم يكونوا خمسين أقسم الموجودون خمسين يمينًا، ولا يكون فيهم صبي، ولا إمرأة، ولا مجنون، ولا عبد، أو يُقسم بها المُتَّهَمُون على نفي القتل عنهم، فإن حلف المدَّعُون استَحقُّوا الدية، وإن حلف المُتَّهَمون لم تلزمهُم الدية.

انظر: الفائق (٣/ ١٩٢)، النهاية (٤/ ٦٢)، لسان العرب (١٢/ ٤٨١) مادة [قسم].

(٢) فيها إشكال؛ لأنها كانت في بني المطلب حقيقة. والجواب عن ذلك: أن بني هاشم وبني عبد المطلب كانوا يدًا واحدة في الجاهلية والإسلام لذلك قال: فينا بني هاشم. انظر: التنقيح للزركشي (٢/ ٥٥٨).

(٣) جُوالِقه: -بضم الجيم وكسر اللام- هي الأوعية، المصنوعة من الجلد والثياب وغيرها. انظر: لسان العرب (١٠/ ٣٦)، مادة [جلق]، القاموس المحيط (ص٨٧٢)، عمدة القاري (٢٥/ ١).

(٤) العقال: هو الحبل الذي يُعقل به البعير كالقيد للدابة. انظر: كشف المشكل من حديث الصحيحين (٢/ ٤٧٣)، النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٢٨٠).

أَتَشْهَدُ الْمَوْسِمَ؟ قَالَ: مَا أَشْهَدُ، وَرُبَّمَا شَهِدْتُهُ. قَالَ: هَلْ أَنْتَ مُبْلِغٌ عَنِّى رِسَالَةً مَرَّةً مِنَ الدَّهْرِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ فكتبَ: إِذَا أَنْتَ شَهِدْتَ الْمَوْسِمَ فَنَادِ يَا آلَ قُرَيْشٍ، فَإِذَا أَجَابُوكَ، فَنَادِ يَا آلَ بَنِى هَاشِمٍ، فَإِنْ أَجَابُوكَ فَسَلْ عَنْ أَبِى طَالِبٍ، فَأَخْبِرْهُ أَنَّ فُلاَنًا قَتَلَنِى فِي عِقَالٍ، وَمَاتَ الْمُسْتَأْجَرُ،..." الحديث بطوله[1].

❁ **قال الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

« قوله: "اسْتَأْجَرَهُ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ مِنْ فَخِذٍ أُخْرَى" كذا في رواية الأصيلي وأبي ذر وكذا أخرجه الفاكهي(ت:٢٧٥هـ) من وجه آخر عن أبي معمر شيخ البخاري فيه. وفي رواية كريمة وغيرها "اسْتَأْجَرَ رَجُلاً مِنْ قُرَيْشٍ" وهو مقلوب، والأول هو الصواب »[2].

❁ **ترجيح الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر رواية الأصيلي وأبي ذر وهي بلفظ "اسْتَأْجَرَهُ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ"؛ حيث قال: « **هو الصواب** ».

۞ الدراسة والموازنة:

ورد في المسألة روايتان:

الرواية الأولى: وردت بلفظ: "كَانَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ اسْتَأْجَرَهُ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ" وهي رواية الأصيلي وأبي ذر[3]، وأخرجها الفاكهي من طريق أبي معمر

---

(١) صحيح البخاري (٣/ ٥٣) حديث رقم (٣٨٤٥).

(٢) انظر: فتح الباري (٧/ ١٩٧).

(٣) انظر: صحيح البخاري "النسخة اليونينية": كتاب: مناقب الأنصار باب القسامة في الجاهلية (٥/ ٤٣) حديث رقم (٣٨٤٥) حيث علامة التصحيح مرتين (صحـ صحـ) على قوله "اسْتَأْجَرَهُ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ"، وفي الهامش تعليق أنها ثابتة عند الراوي الأصيلي وأبو ذر كما أخبر الحافظ ابن حجر.

فيما حكاه الحافظ ابن حجر، وابن شاذان (ت:٤٢٦هـ)[١].

وهي تفيد أن الرجل الأجير هو الهاشمي عمرو بن علقمة بن عبد المطلب، وأن الذي أستأجره هو القرشي خِداش - بخاء معجمة مكسورة فدال مهملة وبعد الألف شين معجمة- بن عبد الله بن أبي قيس العامري[٢].

وقد ذهب الحافظ ابن حجر إلى ترجيح هذه الرواية موافقاً فيها: ابن السائب الكلبي (ت٢٠٤هـ)[٣]، والزبير بن بكار (ت:٢٣٦هـ)[٤]، وابن الأثير[٥]، والكرماني[٦]، والزركشي[٧] وأبو البقاء المكي(ت:٨٥٤هـ)[٨]، ووافقهم: العيني[٩]، والقسطلاني[١٠]، وغيرهم[١١] -رَحِمَهُمُ اللَّهُ تعالى جميعًا-.

الرواية الثانية: وردت بلفظ: "كَانَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ اسْتَأْجَرَ رَجُلاً مِنْ قُرَيْشٍ" وهي رواية كريمة وغيرها كما قاله الحافظ ابن حجر، وقد ثبتت عند

(١) انظر: مشيخة ابن شاذان (١/ ٢٣-٢٥).

(٢) انظر: نسب قريش لابن بكار (٣/ ٩٧)، (١٢/ ٤٢٤).

(٣) انظر: جمهرة النسب (١/ ٦٤، ١٦٠).

(٤) انظر: نسب قريش (٣/ ٩٧)، (١٢/ ٤٢٤).

(٥) انظر: جامع الأصول (١٠/ ٢٧٧)

(٦) انظر: الكواكب الدراري (١٥/ ٧١).

(٧) انظر: التنقيح (٢/ ٥٥٨)

(٨) انظر: تاريخ مكة المشرفة (ص١٧١).

(٩) انظر: عمدة القاري (١٦/ ٢٩٧).

(١٠) انظر: إرشاد الساري (٨/ ٣١٣).

(١١) انظر: حاشية السندي على سنن النسائي (٨/ ٢)، السيل الجرار للشوكاني (٤/ ٤٥٩).

النسائي[1] والبيهقي[2].

و قد حُذِف المفعول منها فانقلبت الرواية وصار الأجير هو القرشي خِداش بن عبد الله العامري والذي أستأجره هو الهاشمي عمرو بن علقمة بن عبد المطلب.

۞ الترجيح:

بالنظر فيما سبق من الروايات يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب - ترجيح الرواية الأولى والتي وردت بلفظ: "كَانَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ اسْتَأْجَرَهُ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ" والتي تفيد بأن الهاشمي عمرو بن علقمة بن عبد المطلب هو الأجير، وأن القرشي خِداش بن عبد الله العامري هو من أستأجره، وهذا ما رجحه الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التالية:

* موافقة هذه الرواية لسياق الحديث، مع وجود القرائن الدالة على أن الأجير هو الهاشمي وأن الذي أستأجره هو القرشي،كما جاء في رواية ابن شاذان[3]، وفيها: "فَعَقَلَ الْهَاشِمِيُّ إِبِلَ الْقرشِي" و"فَجَاءَ الْقُرَشِيُّ فَنَظَرَ إِلَى إِبِلِهِ فَقَالَ: أَيْنُ عِقَالُ هَذَا الْجَمَلِ؟" و"فَلَقِيَ أَبُو طَالِبٍ الْقُرَشِيَّ فَقَالَ: قَتَلْتَ صَاحِبَنَا خطاء بِعَصَاً".

* تعيين النص للرجلين وحالهما، فعند العسكري في الأوائل: " كان من حديث عمرو بن علقمة وخِداش بن عبد الله أن خداشاً خرج إلى الشام في ركب قريش واستأجر عمرو بن علقمة بن المطلب بن عبد مناف، فلما كان ببعض الطريق نزلوا منزلاً، وانطلق خداش بظهره يرعاه، وترك عند عمرو ناقة مهزولة وأمره أن يعلفها

---

(١) في السنن الكبرى كتاب القسامة ذكر القسامة التي كانت في الجاهلية (٤/ ٢٠٥) حديث رقم (٦٩٠٩) مثله.والسنن الصغرى (٨/ ٢) كتاب القسامة، ذكر القسامة التي كانت في الجاهلية (٨/ ٢) حديث رقم (٤٧٠٦) مثله.

(٢) في سننه الكبرى (٨/ ١٢٩) حديث رقم (١٦٢٤٣).

(٣) انظر: مشيخة ابن شاذان (١/ ٢٣-٢٥).

وفي عنقها حبل، فمر قوم على عمرو فاستعانوه وقد شردت أبلهم فطرح لهم الحبل الذي في عنق الناقة فلما جاء خداش قال: أين الحبل؟ فأخبره أنه أعاره رجلاً، فقال: ما حملك على ما صنعت وقد نزلنا أرضاً لا نجد فيها مستعاناً فضربه بعصا فشجه... " الحديث[١].

* جزم أهل العلم من النسابين على أن الذي أستأجر الرجل وقتله بالخطأ وأنكر ذلك هو القرشي خِداش، وأن الأجير المقتول هو الهاشمي عمرو، يقول ابن السائب الكلبي: « وخداش بن عبد الله بن أبي قيس الذي قتل عمرو بن علقمة بن المطلب في السفر لهم »[٢]، وقال في موضع آخر: « وعمرو بن علقمة بن المطلب الذي قتله خداش بن عبد الله بن أبي قيس من بني عامر بن لؤي »[٣] ويقول الزبير بن بكار: « وكان عمرو بن علقمة أجيراً لخداش بن عبد الله »[٤].

(١) انظر: الأوائل للعسكري (ص٤٦).

(٢) جمهرة النسب (١/ ١٦٠).

(٣) المرجع السابق (١/ ٦٤).

(٤) نسب قريش (٣/ ٩٧)، (١٢/ ٤٢٤).

۞ (٧٧) مسألة اختلاف روايات صحيح البخاري في ضبط لفظة "وَجُرِّحُوا" الواردة في حديث الباب.

الباب السابق

۞ حديث المسألـــة:

روى الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بسنده عن عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا أنها قالت: "كَانَ يَوْمُ بُعَاثٍ[1] يَوْمًا قَدَّمَهُ اللهُ لِرَسُولِهِ ﷺ، فَقَدِمَ رَسُولُ الله ﷺ وَقَدِ افْتَرَقَ مَلَؤُهُمْ، وَقُتِّلَتْ سَرَوَاتُهُمْ[2] وَجُرِّحُوا، قَدَّمَهُ اللهُ لِرَسُولِهِ ﷺ فِي دُخُولِهِمْ فِي الإِسْلاَمِ"[3].

۞ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

« وقوله فيه "وَجُرِّحُوا" بالجيم المضمومة ثم الحاء المهملة، ولبعضهم "خَرَجُوا" بفتح المعجمة وتخفيف الراء بعدها جيم، والأول أرجح »[4].

۞ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر رواية "جُرِّحُوا" بجيم مضمومة وراء مكسورة مثقلة ثم حاء مهملة من الجرح، وذلك بقوله: « **والأول أرجح** » يعني هذه الرواية.

---

(١) بُعاث: أُختُلِف في ضبطه والراجح أنه بضم الموحده وبتخفيف المهمله وبالمثلثة، وهو اسم مكان بالمدينة وقعت فيه الحرب المشهورة بين الأوس والخزرج في الجاهلية، وموقعه الآن في الشمال الشرقي من المدينة، في الطرف الغربي الشمالي من نخل العوالي. انظر: معجم ما استعجم (١/ ٢٥٩)، معجم المعالم الجغرافية (ص٤٦)، المعالم الأثيرة (ص٥٠).

(٢) قتلت سرواتهم: أي خيارهم وأشرافهم. انظر: عمدة القاري (١٦/ ٢٥٤).

(٣) انظر: صحيح البخاري (٣/ ٥٣-٥٤) حديث رقم (٣٨٤٦).

(٤) فتح الباري (٧/ ٢٠٠).

الدراسة والموازنة:

ورد في المسألة عدة روايات:

الرواية الأولى: وقع فيها: "جُرِّحُوا" بجيم مضمومة وراء مكسورة مثقلة ثم حاء مهملة من الجرح، وهي رواية أكثر رواة الجامع الصحيح، كما قال عنها الحافظ ابن حجر في موضع آخر: «كذا للأكثر»[١]، ورواها البيهقي في الدلائل[٢]، وقد رجحها الحافظ ابن حجر موافقًا ابن الأثير، والكرماني، وابن الملقن[٣].

الرواية الثانية: وقع فيها: "خَرَجُوا" بفتح الخاء والراء ثم جيم مضمومة من الخروج. وهي رواية المستملي، وعبدوس، والقابسي[٤]، وهي الثابتة عند الحميدي في جمعه[٥].

الرواية الثالثة ٭: وقع فيها: "جُرْجُوا" بجيمين مضمومتين من الاضطراب والقلق، كقولهم جرج الخاتم إذا جال في الكف[٦]، وهذه رواية الأصيلي[٧]، وقد رجحها القاضي عياض[٨].

---

(١) أفاده الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٧/ ١٤١).

(٢) في الدلائل (٢/ ٤٢١).

(٣) انظر على التوالي: جامع الأصول (٩/ ١٧٠)، والنهاية (١/ ٢٥٤) [مادةجرج] كلاهما لابن الأثير، الكواكب الدراري (١٥/ ٧٤)، التوضيح (٢٠/ ٣٧٥).

(٤) انظر: مشارق الأنوار (١/ ١٤٦)، فتح الباري (٧/ ١٤١)، إرشاد الساري (٨/ ٢٥٤).

(٥) انظر: الجمع بين الصحيحين (٤/ ١٩٥) حديث رقم (٣٣٤١).

٭ إيراد هذه الرواية زيادة تقتضيها المسألة.

(٦) انظر: لسان العرب (٢/ ٢٢٣) مادة [جرج].

(٧) انظر: مشارق الأنوار (١/ ١٤٦)، فتح الباري (٧/ ١٤١).

(٨) انظر: مشارق الأنوار (١/ ١٤٦).

= ⇦

الرواية الرابعة* : وقع فيها: "حَرجُوا" بفتح المهملة ثم جيم من الحرج وهو ضيق الصدر(١) وهي رواية ابن أبي صفرة(٢).

التـرجيــــح:

بالنظر فيما سبق من الروايات يظهر لي - والله تعالى أعلم وأحكم - رجحان الرواية الأولى وهي التي وقع فيها "جُرِّحُوا" بالجيم المضمومة ثم الحاء المهملة من الجرح، وهي ما رجحه الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التالية:

* ثبوتها في رواية الأكثرين من رواة الجامع الصحيح؛ ورواية الأكثرين أولى(٣).

* شهرة هذه الرواية، كما قال ابن الأثير: « والمشهور في الرواية "جُرِّحُوا" بالجيم والحاء من الجراحة »(٤).

* ترجيح غير واحد من أهل العلم لهذه الرواية.

* مناسبة هذه الرواية لسياق الحديث، وما تعرض له رؤساء الأوس والخزرج في يوم بُعاث -أشهر أيام العرب- من قتل وتجريح، وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى أسماء بعض من جُرِحوا فيه(٥).

---

* إيراد هذه الرواية زيادة تقتضيها المسألة.

(١) انظر: لسان العرب (٢/ ٢٣٣) مادة [حرج].

(٢) قاله القاضي عياض في مشارقه (١/ ١٤٦)، والحافظ ابن حجر في فتح الباري (٧/ ١٤١) وأما الرواية المثبتة الآن في كتابة المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح (٤/ ١٣٩) حديث رقم (٢٣٥٠) فهي: "جُرِّحُوا".

(٣) انظر: عمدة القاري (١٢/ ١٦٤).

(٤) انظر: النهاية (١/ ٢٥٤) [مادةجرج].

(٥) انظر: فتح الباري (٢/ ٥٧٠).

۞ (٧٨) مسألة هل الممسوخ[1] ينسل؟

الباب السابق

۞ **حديث المسألـــة:**

قال الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حَدَّثَنَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ حُصَيْنٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ قَالَ: " رَأَيْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ قِرْدَةً اجْتَمَعَ عَلَيْهَا قِرَدَةٌ قَدْ زَنَتْ، فَرَجَمُوهَا فَرَجَمْتُهَا مَعَهُمْ"[2].

۞ **قال الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

« قوله: " رَأَيْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ قِرْدَةً " بكسر القاف وسكون الراء واحدة القرود، وقوله: " اجْتَمَعَ عَلَيْهَا قِرَدَةٌ " بفتح الراء جمع قرد، وقد ساق الإسماعيلي[3] هذه القصة من وجه آخر مطولة من طريق عيسى بن حطان عن عمرو بن ميمون قال: "كنت في اليمن في غنم لأهلي وأنا على شرف فجاء قرد مع قردة فتوسد يدها فجاء قرد أصغر منه فغمزها فسلت يدها من تحت رأس القرد الأول سلاً رقيقًا وتبعته، فوقع عليها وأنا انظر، ثم رجعت فجعلت تدخل يدها تحت خد الأول برفق، فاستيقظ فزعًا، فشمها فصاح، فاجتمعت القرود، فجعل يصيح ويومئ إليها بيده، فذهب القرود يمنة ويسرة، فجاؤوا بذلك القرد أعرفه، فحفروا لهما حفرة فرجموهما، فلقد رأيت الرجم في غير بني آدم" قال ابن التين: لعل هؤلاء كانوا من نسل الذين مسخوا فبقي فيهم ذلك

---

(١) المسخ هو: تحويل خلق إلى صورة أخرى، ومثله المُشوة الخَلق. انظر: تهذيب اللغة (٧/ ٩١)، النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ٣٢٩) [مادة مَسَخَ].

(٢) صحيح البخاري (٣/ ٥٤) حديث رقم (٣٨٤٩).

(٣) في مستخرجه من طريق شبابة بن سوار عن عبد الملك بن مسلم عن عيسى بن حطان عن عمرو بن ميمون. انظر: فتح الباري (٧/ ٢٠٠)، إرشاد الساري (٨/ ٣١٧) وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٦/ ٤١٥-٣١٦) وقال ابن منده: هذا حديث غريب تفرد به شبابة عن أبي سلام عبدالملك بن مسلم.

الحكم. ثم قال: إن الممسوخ لا ينسل[1]، قلت: وهذا هو المعتمد، لما ثبت في صحيح مسلم" **أن الممسوخ لا نسل له**"[2] وعنده من حديث ابن مسعود مرفوعًا " **إن الله لم يهلك قوما فيجعل لهم نسلاً** "[3] وقد ذهب أبو إسحاق الزجاج(ت:٣١١هـ)[4] وأبو بكر بن العربي(ت:٥٤٣هـ)[5] إلى أن الموجود من القردة من نسل الممسوخ، وهو مذهب شاذ اعتمد من ذهب إليه على ما ثبت أيضًا في صحيح مسلم" **أن النبي ﷺ لما أتي بالضب قال: لَعَلَّهُ مِنْ الْقُرُونِ الَّتِي مُسِخَتْ**"[6] وقال في الفأر: " **فُقِدَتْ أُمَّةٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ أُرَاهَا إِلاَّ الْفَارَ**"[7] وأجاب الجمهور عن ذلك بأنه ﷺ قال ذلك قبل أن يوحى إليه بحقيقة الأمر في ذلك، ولذلك لم يأت الجزم عنه بشيء من ذلك، بخلاف النفي فإنه جزم به كما في حديث ابن مسعود، ولكن لا يلزم ان تكون القرود المذكورة من النسل، فيحتمل أن يكون الذين مسخوا لما صاروا على هيئة القردة مع بقاء أفهامهم عاشرتهم القردة الأصلية للمشابهة في الشكل فتلقوا عنهم بعض ماشاهدوه

---

(١) نسب قوله هذا ابن الملقن في التوضيح (٢٠/ ٤٧٢)، وابن حجر في الفتح (٧/ ٢٠٢)، والعيني في العمدة (١٦/ ٣٠٠).

(٢) انظر: صحيح مسلم: كتاب القدر باب بيان أن الآجال والأرزاق وغيرها لا تزيد ولا تنقص عما سبق به القدر (٤/ ٢٠٥٠) حديث رقم (٢٦٦٣) ولفظه: " إِنَّ اللهَ لَمْ يَجْعَلْ لِمَسْخٍ نَسْلاً ".

(٣) المرجع السابق (٤/ ٢٠٥١) حديث رقم (٢٦٦٣). ولفظه: "إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يُهْلِكْ قَوْمًا أَوْ يُعَذِّبْ قَوْمًا فَيَجْعَلَ لَهُمْ نَسْلاً".

(٤) انظر: معاني القرآن (٢/ ٣٨٧).

(٥) انظر: أحكام القرآن (٢/ ٣٣٢).

(٦) انظر: صحيح مسلم:كتاب الصيد والذبائح باب إباحة الضب (٣/ ١٥٤٥) حديث رقم (١٩٤٩).

(٧) متفق عليه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في صحيح البخاري:كتاب بدء الخلق باب خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال (٢/ ٤٤٥) حديث رقم (٣٣٠٥)، ومسلم في صحيحة:كتاب الزهد والرقائق باب في الفأر وأنه مسخ (٤/ ٢٢٩٤) حديث رقم (٢٩٩٧) ولفظه: "فُقِدَتْ أُمَّةٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ يُدْرَى مَا فَعَلَتْ، وَإِنِّي لاَ أُرَاهَا إِلاَّ الْفَارَ".

من افعالهم فحفظوها وصارت فيهم، واختص القرد بذلك لما فيه من الفطنة الزائدة على غيره من الحيوان وقابلية التعليم لكل صناعة مما ليس لأكثر الحيوان، ومن خصاله انه يضحك ويطرب ويحكي ما يراه، وفيه من شدة الغيرة ما يوازي الآدمي ولا يتعدى أحدهم إلى غير زوجته، فلا يدع في الغالب أن يحملها ما ركب فيها من الغيرة على عقوبة من اعتدى إلى ما لم يختص به من الأنثى، ومن خصائصه أن الأنثى تحمل أولادها كهيئة الآدمية، وربما مشي القرد على رجليه لكن لا يستمر على ذلك، ويتناول الشيء بيده ويأكل بيده، وله أصابع مفصلة إلى أنامل وأظفار، ولشفر عينيه أهداب.

وقد استنكر ابن عبد البر قصة عمرو بن ميمون هذه وقال: فيها إضافة الزنا إلى غير مكلف وإقامة الحد على البهائم وهذا منكر عند أهل العلم، قال: فان كانت الطريق صحيحة فلعل هؤلاء كانوا من الجن لأنهم من جملة المكلفين[(١)]، وإنما قال ذلك لأنه تكلم على الطريق التي أخرجها الإسماعيلي حسب، وأجيب بأنه لا يلزم من كون صورة الواقعة صورة الزنا والرجم أن يكون ذلك زنا حقيقة ولا حدًّا، وإنما أطلق ذلك عليه لشبهه به، فلا يستلزم ذلك إيقاع التكليف على الحيوان.

وأغرب الحميدي في الجمع بين الصحيحين[(٢)] فزعم أن هذا الحديث وقع في بعض نسخ البخاري، وان أبا مسعود وحده ذكره في الأطراف قال: وليس في نسخ البخاري أصلاً فلعله من الأحاديث المقحمة في كتاب البخاري. وما قاله مردود، فإن الحديث المذكور في معظم الأصول التي وقفنا عليها، وكفى بإيراد أبي ذر الحافظ له عن شيوخه الثلاثة الأئمة المتقنين عن الفربري حجة، وكذا إيراد الإسماعيلي وأبي نعيم في مستخرجيهما وأبي مسعود له في أطرافه، نعم سقط من رواية النسفي وكذا الحديث الذي بعده ولا يلزم من ذلك أن لا يكون في رواية الفربري، فإن روايته تزيد على رواية النسفي عدة أحاديث قد نبهت على كثير منها فيما مضى وفيما سيأتي إن شاء الله تعالى،

---

(١) انظر: الاستيعاب (٣/ ١٢٠٦).

(٢) انظر: الجمع على الصحيحين (٣/ ٤٩٠).

وأما تجويزه ان يزاد في صحيح البخاري ما ليس منه فهذا ينافي ما عليه العلماء من الحكم بتصحيح جميع ما أورده البخاري في كتابه، ومن اتفاقهم على أنه مقطوع بنسبته إليه، وهذا الذي قاله تخيل فاسد يتطرق منه عدم الوثوق بجميع ما في الصحيح، لأنه إذا جاز في واحد لا بعينه جاز في كل فرد فرد، فلا يبقى لأحد الوثوق بما في الكتاب المذكور، واتفاق العلماء ينافي ذلك، والطريق التي أخرجها البخاري دافعة لتضعيف ابن عبد البر للطريق التي أخرجها الإسماعيلي، وقد أطنبت في هذا الموضع لئلا يغتر ضعيف بكلام الحميدي فيعتمده وهو ظاهر الفساد »[1].

❁ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر أن الممسوخ لا ينسل؛ وذلك بقوله: « **هذا هو المعتمد** ».

الدراسة والموازنة:

اختُلِف في المسألة على عدة أقوال:

القول الأول: أن القردة المذكورة في الحديث هي قردة أصلية ليست من النسل الممسوخ.

والذين مسخهم الله قد هلكوا ولم يبق لهم نسل؛ لأنه قد أصابهم السخط والعذاب بل ولم يكن لهم قرار في الدنيا بعد ثلاثة أيام. قاله جمهور أهل العلم فيما حكاه القرطبي(ت:٦٧١هـ)[2] منهم الطحاوي[3]، وابن التين[4]، وابن حجر[5].

---

(١) انظر: فتح الباري (٧/ ٢٠١-٢٠٢).

(٢) انظر: تفسير القرطبي (١/ ٤٤٠).

(٣) انظر: شرح مشكل الآثار (٨/ ٣٢٣).

(٤) نسب قوله هذا ابن الملقن في التوضيح (٢٠/ ٤٧٢)، وابن حجر في الفتح (٧/ ٢٠٢)، والعيني في العمدة (١٦/ ٣٠٠).

(٥) انظر: فتح الباري (٧/ ٢٠٢).

قال أبو حيان: « وجمهور المفسرين: على أن الذين مسخهم الله لم يأكلوا، ولم يشربوا، ولم ينسلوا، بل ماتوا جميعاً، وأنهم لم يعيشوا أكثر من ثلاثة أيام »[1].

ومستندهم في ذلك: ما رواه ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: **"إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يُهْلِكْ قَوْمًا أَوْ يُعَذِّبْ قَوْمًا فَيَجْعَلَ لَهُمْ نَسْلاً "**[2].

وعنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند الإمام أحمد، بلفظ: " فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ، الْقِرَدَةُ وَالْخَنَازِيرُ، هِيَ مِمَّا مُسِخَ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **"لَمْ يَمْسَخِ اللهُ قَوْمًا أَوْ يُهْلِكْ قَوْمًا، فَيَجْعَلَ لَهُمْ نَسْلًا، وَلَا عَاقِبَةً، وَإِنَّ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ قَدْ كَانَتْ قَبْلَ ذَلِكَ "**[3].

القول الثاني: أن هذه القردة هي من نسل الذين مسخوا، فأقاموا حد الرجم بينهم لأن حكمه باقٍ فيهم.

قاله ابن قتيبة[4]، وأبو إسحاق الزجاج[5]، واختاره القاضي ابن العربي[6]. واستدلوا عليه بالآتي:

عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: " أُتِيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِضَبٍّ فَأَبَى أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ وَقَالَ: **لاَ أَدْرِي لَعَلَّهُ مِنْ الْقُرُونِ الَّتِي مُسِخَتْ**"[7].

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: قال رسول ﷺ: **" فُقِدَتْ أُمَّةٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ**

---

(١) البحر المحيط (١/ ٤٠٩).

(٢) سبق تخريجه أول المسألة.

(٣) مسند الإمام أحمد (٧/ ٤٠) حديث رقم (٣٩٢٥) قال محققو المسند في الحاشية: إسناده صحيح على شرط مسلم، المغيرة بن عبد الله اليشكري، من رجال مسلم، وبقية رجاله ثقات، رجال الشيخين.

(٤) انظر: تأويل مختلف الحديث (ص٢٥٦-٢٥٧).

(٥) انظر: معاني القرآن (٢/ ٣٨٧).

(٦) انظر: أحكام القرآن (٢/ ٣٣٢).

(٧) سبق تخريجه أول المسألة.

لاَ يُدْرَى مَا فَعَلَتْ، وَإِنِّي لاَ أُرَاهَا إِلاَّ الْفَارَ"[(١)]. فهذه الأحاديث تبين أن كل ممسوخ ينسَل، وقد بقوا إلى زمن نبينا محمد ﷺ ولا زالوا إلى وقتنا الحالي.

قال ابن قتيبة عن هذه القردة هي: « الممسوخ بأعيانها توالدت، واستدللتُ على ذلك بقول الله ﷻ ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ اللَّهِ ۚ مَن لَّعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ﴾ [المائدة:٦٠] فدخول الألف واللام في القردة والخنازير يدل على المعرفة، وعلى أنها هي القردة التي نعاين، ولو كان أراد شيئا انقرض ومضى لقال وجعل منهم قردة وخنازير... ومما يزيد في الدلالة على أن القرود هي الممسوخ بأعيانها إجماع الناس على تحريمها بغير كتاب ولا أثر، كما أجمعوا على تحريم لحوم الناس بغير كتاب ولا أثر »[(٢)].

وقال ابن العربي: « فإن قيل: وكأن البهائم قد بقيت فيهم معارف الشرائع حتى ورثوها خلفًا عن سلف إلى زمان عمرو؟ قلنا: نعم كذلك كان؛ لأن اليهود غيروا الرجم فأراد الله أن يقيمه في مسوخهم حتى يكون إبلاغًا في الحجة على ما أنكروه من ذلك وغيروه »[(٣)].

القول الثالث: هو ردَّ قصة عمرو بن ميمون في رجم القردة، وذلك لسببين، الأول: في المتن؛ حيث أن وقوع هذا الفعل من القرَدة يفضى إلى إضافة الزنا إلى غير مكلف، وإقامة الحد على البهائم، وهذا منكر عند أهل العلم، ولو صح لكانوا من الجن لأن العبادات في الجن والإنس دون غيرهما.

والثاني: في السند؛ لأن الحديث مختصرًا رواته مجهولون، وأما القصة بطولها

(١) سبق تخريجه أول المسألة.

(٢) انظر: تأويل مختلف الحديث (ص٢٥٦-٢٥٧).

(٣) انظر: أحكام القرآن (٢/ ٣٣٢).

فهي تدور على عبد الملك بن مسلم عن عيسى ابن حطان[1] وليسا ممن يحتج بهما، قال بهذا القول ابن عبد البر[2].

القول الرابع: هو أن حديث الباب مما أُقحم على صحيح البخاري، قاله الحميدي[3] ومستنده في ذلك: وقوعه في بعض نسخ البخاري فقط، ولم يذكره سوى أبو مسعود في أطرافه. وتبعه ابن الأثير في ذلك[4]، وقال المزي: « هو في بعض النسخ في الحاشية »[5].

۞ الترجيـــــــح:

الراجح - والله تعالى أعلم بالصواب- القول الأول وهو: أن الممسوخ لا ينسل مطلقًا، والقردة المذكورة في الحديث هى من القردة الأصليين، وقد كانت مخلوقة من قبل أن يُمسخ بها بنى إسرائيل، كما أخبر النبى ﷺ بقوله" **وَإِنَّ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ قَدْ كَانَتْ قَبْلَ ذَلِكَ** "، وهى لا تزال تتناسل إلى وقتنا هذا، لكن من النسل والخلق الأصلى لا الممسوخ الذي تضاءل حتى انتهى، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر؛ وذلك للأسباب الآتية:

١. جزم النبى ﷺ به في قوله: " **إِنَّ اللهَ لَمْ يَجْعَلْ لِمَسْخ نَسْلًا**"، وجوابه ﷺ لما سُئل عن القردة والخنازير، أهى مما مُسخ؟ فقال: " **إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يُهْلِكْ قَوْمًا أَوْ يُعَذِّبْ قَوْمًا فَيَجْعَلَ لَهُمْ نَسْلاً**"، ولما سُئل أهي من نسل اليهود؟ فقال: " **إِنَّ اللهَ لَمْ يَلْعَنْ قَوْمًا قَطُّ،**

---

(١) عيسى بن حطان: وثقه العجلي في الثقات (٢/ ١٩٩)، وذكره ابن حبان في الثقات (٥/ ٢١٣-٢١٤)، وقال عنه ابن حجر في التقريب (ص٤٣٨): مقبول.

(٢) انظر: الاستيعاب (٣/ ١٢٠٦).

(٣) انظر: جمعه على الصحيحين (٣/ ٤٩٠).

(٤) أسد الغابة (٤/ ٢٩٣).

(٥) انظر: تحفة الأشراف (١٣/ ٣٢٧).

فَمَسَخَهُمْ، فَكَانَ لَهُمْ نَسْلٌ حِينَ يُهْلِكُهُمْ، وَلَكِنْ هَذَا خَلْقٌ كَانَ، فَلَمَّا غَضِبَ اللهُ عَلَى الْيَهُودِ، مَسَخَهُمْ فَجَعَلَهُمْ مِثْلَهُمْ "[1].

يؤيد ما سبق:

٢. ضعف الأقوال الأخرى وعدم سلامتها من الاعتراض، وبيان ذلك كما يلي:

ما ذُكر من أن القردة الموجودة الآن من النسل الممسوخ، فمردود: لإنعدام الدليل الجازم عليه؛ فقد استدل من ذهب إليه بقوله ﷺ: **"فُقِدَتْ أُمَّةٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ يُدْرَى مَا فَعَلَتْ، وَإِنِّي لاَ أُرَاهَا إِلاَّ الْفَارَ"** وبقوله عن الضب **"لَعَلَّهُ مِنْ الْقُرُونِ الَّتِي مُسِخَتْ"** وهذا لا خلاف في أنه منه ﷺ اجتهادًا لا وحيًا، ولما أوحى الله إليه- بأنه لم يجعل لمسخ نسلاً- زال عنه ذلك المتخوف، وعلم أن الضب والفأر ليسا مما مسخ، حينها جزم ﷺ لمن سأله عن القردة والخنازير، أهي مما مسخ؟ بقوله: **" إِنَّ اللهَ لَمْ يَجْعَلْ لِمَسْخٍ نَسْلًا وَلَا عَقِبًا"**. ثم إنه قد أُكل الضب بحضرته ﷺ، وعلى مائدته ولم ينكر ذلك بل قال: **" كُلُوا فَإِنَّهُ حَلاَلٌ"**[2]، وكذلك لما سأله خالد بن الوليد: **"أَحَرَامٌ هُوَ؟** فقال ﷺ: **لاَ"**، معللًا له عدم تناوله ﷺ، بقوله: **" وَلَكِنَّهُ لاَ يَكُونُ بِأَرْضِ قَوْمِي، فَأَجِدُنِي**

(١) انظر: مسند الإمام أحمد (٦/ ٢٩٣) حديث رقم (٣٧٤٧) وقال محققو المسند في الحاشية: حسن لغيره، وإسناده ضعيف؛ والراوي أبو الأعيَن العبدي: ضعفه يحيى بن معين، وقال أبو حاتم: مجهول، وقال ابن حبان في المجروحين: لا يجوز الاحتجاج به، وله نسخة بهذا الإسناد ما لشيء منها أصل يرجع إليه. وهو من رجال التعجيل، وبقية رجاله ثقات رجال الصحيح غير محمد بن زيد -وهو ابن علي العبدي قاضي مرو-، قال أبو حاتم: صالح الحديث لا بأس به، وقال الدارقطني: ليس بالقوي، وذكره ابن حبان في الثقات.

(٢) متفق عليه من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. انظر: صحيح البخاري: كتاب أخبار الآحاد باب خبر المرأة الواحدة (٤/ ٣٥٦-٣٥٧) حديث رقم (٧٢٦٧)، صحيح مسلم: كتاب الصيد والذبائح باب إباحة الضب (٣/ ١٥٤٢) حديث رقم (١٩٤٤).

أَعَافُهُ"[1]، وفي رواية أخرى: "**لَيْسَ مِنْ طَعَامِي**"[2].

أما استدلالهم بقوله تعالى ﴿ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ ﴾ على أنها الموجودة الآن، لدخول أل التعريف عليها، فقد أجاب الطحاوي عن ذلك ؛ حيث جوز أن تكون القردة والخنازير كانت قبل ذلك مخلوقة على ما هي عليه، كسائر الأشياء المخلوقة ولها نسل، ثم لَمَّا سخط الله على عباده الذين خرجوا عن أمره مسخهم قردة وخنازير لا تناسل لها ولا أعقاب فكانت في الدنيا ما شاء الله ثم أفناها بلا أعقاب خلفتها، وبقيت القردة والخنازير التي كانت قبل ذلك ولم يلحقها مسخ على ما هي عليه فكان منها التناسل في حياتها والإعقاب بعد موتها إلى وقتنا هذا[3].

أما ما في القول الثالث من تضعيف للأثر من جهة المتن؛ لأن فيه إضافة الزنا إلى غير مكلف، وإقامة الحد على البهائم، ومن جهة سنده: فيُجاب عن المتن بأن الراوي أخبر عما رأى في وقت جاهليته، فلا حرج من القول بأن هذه صورة الحكاية ظنها الراوي رجماً للزنا، من غير جزم بأن القردة المذكورة هي من النسل الممسوخ الباقية فيه أحكام التوراة، لا سيما وأنها اشتهرت بأنها أزنى البهائم، وأنها أشبه الحيوانات بالإنسان في الزواج والغيرة[4]. ثم إن استنكار هذا الأثر إنما هو متعلق بقوله: " قَدْ

---

(١) متفق عليه من حديث خالد بن الوليد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. انظر: صحيح البخاري: كتاب الأطعمة باب الشواء (٣/ ٤٣٥-٤٣٦) حديث رقم (٥٤٠٠)، ومسلم في صحيحه: كتاب كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان باب إباحة الضب (٣/ ١٥٤٣) حديث رقم (١٩٤٥).

(٢) متفق عليه من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.انظر: صحيح البخاري:كتاب أخبار الآحاد باب خبر المرأة الواحدة (٤/ ٣٥٦-٣٥٧) حديث رقم (٧٢٦٧)، صحيح مسلم: كتاب الصيد والذبائح باب إباحة الضب (٣/ ١٥٤٢) حديث رقم (١٩٤٤).

(٣) انظر: شرح مشكل الآثار (٨/ ٣٢٣).

(٤) انظر: الحيوان للجاحظ (٦/ ٤٦)، حياة الحيوان الكبرى (٢/ ٣٣٣).

زَنَتْ" وهي قد وقعت عند البعض وسقطت عند آخرين[١]، ولعل هذا الثاني هو الأوجه بدليل أن البخاري روى الحديث في تاريخه الكبير[٢] بلفظ: "رأيتُ في الجاهلية قِرْدَةً اجتمع عليها قرودٌ فرجموها، فرجمتها معهم".

أما ما قاله في السند فيجاب بأن رواته كلهم مشهورون[٣]: فالراوي (نعيم بن حماد)، قد فصل القول فيه ابن عدي حيث أورد له أحاديث انتقدت عليه، ولم يكن من بينها حديث الباب، ثم قال: « وعامة ما أنكر عليه هو هذا الذي ذكرته وأرجو أن يكون باقي حديثه مستقيمًا »[٤].و أما (هشيم بن بشير) وعنعنته عن حصين فقد صرح بالسماع عنه بقوله: « حدثنا »[٥]؛ فأمن بذلك ما يخشى من تدليس هشيم. وأما (عيسى بن حطان) فقد وثقه العجلي[٦]، وذكره ابن حبان في الثقات[٧]، وقال عنه ابن حجر: « مقبول »[٨]، وقال الشيخ الألباني عن رواية عيسى: « وروايته مفصلة تبعد النكارة الظاهرة من رواية نعيم المختصرة، وقد مال الحافظ إلى تقويتها »[٩]. وأما (عبد الملك بن مسلم): قال عنه ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات، وروى له الترمذي والنسائي[١٠].

---

(١) قالها ابن العربي في أحكام القرآن (٢/ ٣٣٢).

(٢) انظر: التاريخ الكبير (٦/ ٣٦٧).

(٣) انظر: لسان الميزان (٤/ ٣٩٣).

(٤) انظر: الكامل (٧/ ١٦-١٩)، وانظر: التنكيل (١/ ٨٢٤-٨٣٦).

(٥) انظر: التاريخ الكبير (٣/ ٢٦١)، (٦/ ١٤٦).

(٦) انظر: الثقات (٢/ ١٩٩).

(٧) انظر: الثقات (٥/ ٢١٣-٢١٤).

(٨) انظر: التقريب (ص٤٣٨).

(٩) انظر: مختصر صحيح البخاري (٢/ ٥٣٦).

(١٠) انظر: تهذيب الكمال (١٨/ ٤١٦).

يقوي ذلك: متابعة يحي بن سليم بن بَلْج لرواية حصين بن عبد الرحمن عن عمرو بن ميمون[1]. ومتابعة عباد بن العوام[2]، وعلي بن عاصم[3] عن حصين بن عبد الرحمن.

أما القول الرابع: وهو أن الحديث من المقحمات التي أُقحمت على صحيح البخاري؛ لعدم ثبوته في جميع نسخة؛ فقد ردّه الحافظ ابن حجر في الإصابة[4] بقوله: « عجيب منه! فإنه في جميع النسخ من رواية العزيزي، وإنما سقط من رواية السبيعي ». وقال في الفتح: « ما قاله مردود، فإن الحديث المذكور في معظم الأصول التي وقفنا عليها، وكفي بإيراد أبي ذر الحافظ له عن شيوخه الثلاثة الأئمة المتقنين عن

---

(١) انظر: التاريخ الكبير (٦/ ٣٦٧) عن نعيم بن حماد أخبرنا هشيم عن أبي بَلْج وحصين عن عمرو بن ميمون قال: " رأيت في الجاهلية قردَّة اجتمع عليها قرودٌ فرجموها فرجمتها معهم" ويحي بن سليم بن بَلْج: قال عنه ابن معين وابن سعد والنسائي والدارقطني: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح الحديث لا باس به، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق ربما أخطأ. انظر: تهذيب الكمال: (٣٣/ ١٦٣)، تهذيب التهذيب (١٢/ ٤٩)، التقريب (ص٦٢٥).

(٢) انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم (٤/ ٢٠٤٧) حديث رقم (٥١٣٩) حدثنا محمد بن أحمد بن الحسن ثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة ثنا أبي ثنا عباد بن العوام عن حصين قال: سمعت عمرو بن ميمون يقول: " زَنَتْ قِرْدَةٌ بِالْيَمَنِ، فَرَجَمَتْهَا الْقِرَدَةُ، وَرَجَمْتُهَا مَعَهُمْ ". وعباد بن العوام: وثقة ابن معين، والعجلي، وأبو داود، والبزار، والنسائي، وأبو حاتم، وابن حجر، وذكره ابن حبان في الثقات. انظر: تهذيب الكمال: (١٤/ ١٤٠-١٤٤)، تهذيب التهذيب (٥/ ٨٦)، التقريب (ص٢٩٠).

(٣) انظر: اعتلال القلوب للخرائطي (٩٥) حدثنا سعيد، أن ابن يزيد قال: حدثنا علي بن عاصم قال: حدثنا حصين بن عبد الرحمن، عن عمرو بن ميمون الأودي قال: "زنت قردة باليمن فرجمها القرود، فرجمتها معهم" قال: قال علي بن عاصم: لو غير حصين حدثني ما صدقت. وعلي بن عاصم: قال عنه الإمام أحمد بن حنبل:كان يغلط ويخطئ وكان فيه لجاج، ولم يكن متهمًا بالكذب، وقال الساجي:كان من أهل الصدق ليس بالقوي، وقال ابن حجر: صدوق يخطىء ويصر ورمي بالتشيع. انظر: تهذيب الكمال (٢٠/ ٥٠٤-٥٢٠)، تهذيب التهذيب (٧/ ٣٠٢-٣٠٤)، التقريب (ص٤٠٣).

(٤) انظر: الإصابة (٥/ ١٥٤)

الفربري حجة، وكذا إيراد الإسماعيلي وأبي نعيم في مستخرجيهما وأبي مسعود له في اطرافه »[1]. وقال القسطلاني: « وهذا الحديث ثابت في جميع أصول البخاري التي رأيتها »[2].

(١) انظر: فتح الباري (٧/ ٢٠٢-٢٠٣).

(٢) انظر: إرشاد الساري (٨/ ٣١٧).

❁ (٧٩) مسألة في بيان الراجح في زمن وفاة (عبد الله) أبو النبي ﷺ.

باب مبعث النبي ﷺ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ. [١]

❁ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

« قوله: (ابْنُ عَبْدِ الله) لم يختلف في اسمه، واختلف متى مات؟ فقيل مات قبل أن يولد النبي ﷺ، وقيل بعد أن ولد، والأول أثبت »[٢].

❁ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر أن أبا النبي ﷺ (عبد الله) مات قبل أن يولد النبي ﷺ؛ حيث قال: « **والأول أثبت** » يعني هذا القول.

الدراسة والموازنة:

ورد في المسألة قولان:

القول الأول: أن أبا النبي (عبد الله) مات والنبي ﷺ جنين في بطن أمه، قاله جمع من أهل العلم، منهم: ابن إسحاق (ت:١٥١هـ)[٣] والواقدي[٤] وكاتبه ابن سعد[٥]، والبلاذري (ت:٢٧٩هـ)، والبيهقي، والسهيلي، وابن القيم، ابن كثير، وابن ناصر الدين الدمشقي (ت:٨٤٢هـ)[٦] في كتابه مولد المختار، و الحافظ ابن حجر، ووافقهم:

---

(١) صحيح البخاري (٣/ ٥٤).

(٢) فتح الباري (٧/ ٢٠٥).

(٣) انظر: سيرة ابن اسحاق (١/ ٤٥).

(٤) انظر: طبقات ابن سعد (١/ ٩٩).

(٥) المرجع السابق (١/ ١٠٠).

(٦) انظر على التوالي: أنساب الأشراف (١/ ٩٢)، دلائل النبوة (١/ ١١١)، الروض الأنف (٢/ ٩٩)، زاد المعاد (١/ ٧٥)، سيرة ابن كثير (ص٢٠٦)، جامع الآثار في السير ومولد المختار (٢/ ٤٢٩).

السيوطي[1] والمقريزي[2].

مستدلين بما ثبت عند الإمام مسلم عن ابن شهاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: "...وَكَانَ مِنْ شَأْنِ أُمِّ أَيْمَنَ أُمِّ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهَا كَانَتْ وَصِيفَةً لِعَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَكَانَتْ مِنَ الْحَبَشَةِ فَلَمَّا وَلَدَتْ آمِنَةُ رَسُولَ اللهِ ﷺ بَعْدَ مَا تُوُفِّيَ أَبُوهُ فَكَانَتْ أُمُّ أَيْمَنَ تَحْضُنُهُ حَتَّى كَبِرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ..." الحديث[3].

وعند الحاكم من رواية قيس بن مخرمه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ ذَكَرَ وِلَادَةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: " تُوُفِّيَ أَبُوهُ وَأُمُّهُ حُبْلَى بِهِ"[4].

القول الثاني: أن أبا النبي (عبد الله) مات بعد أن وُلِد رسول الله ﷺ وفي ذلك أقوال:

فقيل: وهو ابن شهرين، قاله ابن خربوذ (ت:٢٠٠هـ)[5]، وابن أبي خيثمة (ت:٢٧٩هـ)،[6] وذكره الدولابي (ت:٣١٠هـ)[7].

وقيل: وهو ابن سبعة أشهر قاله الزبير بن بكار (ت:٢٥٦هـ)[8].

(١) انظر: الخصائص الكبرى (١/ ٧٢).

(٢) انظر: إمتاع الأسماع بما للنبي من الأحوال (١/ ٩).

(٣) انظر: صحيح مسلم: كتاب الجهاد والسير باب رد المهاجرين إلى الأنصار منائحهم من الشجر والثمر حين استغنوا عنها بالفتوح (٣/ ١٣٩١) حديث رقم (١٧٧١).

(٤) في مستدركه (٢/ ٦٦١) حديث رقم (٤١٩١) وقال: حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه، وقال الذهبي في التلخيص: على شرط مسلم.

(٥) انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (٣/ ٧٧).

(٦) انظر: عيون الأثر (١/ ٣٣).

(٧) انظر: الروض الأنف (٢/ ٩٩).

(٨) انظر: سبل الهدى والرشاد (١/ ٣٣١)، المواهب اللدنية (١/ ٧٥).

وقيل: وعمره ثمانية وعشرون شهرًا، رُوي عن محمد بن السائب الكلبي (ت:٤٦هـ) وعوانه بن الحكم (ت:١٤٧هـ)[(١)].

۞ الترجيح:

بإستعراض ما سبق يظهر لي- والله تعالى أعلم بالصواب - أن الراجح في وقت وفاة (عبد الله) أبو النبي ﷺ هو ما رجحه الحافظ ابن حجر وهو وفاته قبل ولادة النبي، والنبيُّ ﷺ ما زال حملًا في بطن أمه آمنة بنت وهب؛ وذلك للأسباب الآتيه:

* موافقة هذا القول لتفسير جمع من المفسرين لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ ۝٦﴾ [الضحى:٦] وأنه ﷺ لاقى أشد أنواع اليتم، بفقده أباه وهو حمل في بطن أمه، ثم ماتت أمه وهو ابن ست، فكفله جده عبد المطلب ثم عمه أبو طالب إلى أن بعثه الله بالنبوة[(٢)].

* ثبوت النصوص النبوية الصحيحة التي تقوي هذا القول، كما مَرَّ ذكره في موضعه.

* ترجيح جمهورأهل السير والمؤرخين وأئمة الحديث رَحِمَهُمُ اللَّهُ بأن (عبد الله) أبو النبي ﷺ مات والنبي ﷺ لا زال جنينًا في بطن أمه. يقول الواقدي: « هذا هو أثبت الأقاويل والرواية في وفاة عبد الله بن عبد المطلب وسنه عندنا »[(٣)]. وتبعه ابن سعد فقال: « والأول أثبت أنه توفي ورسول الله ﷺ حمل »[(٤)]، وقال البلاذري: « توفي

---

(١) انظر: طبقات ابن سعد (١/ ١٠٠).

(٢) انظر على سبيل المثال: تفسير السمعاني (٦/ ٢٤٤)، مفاتيح الغيب (٣١/ ١٩٦)، تفسير الخازن (٤/ ٤٣٨)، تفسير ابن كثير (٨/ ٣١٤)، الدر المنثور (٨/ ٥٤٤).

(٣) طبقات ابن سعد (١/ ٩٩).

(٤) المرجع السابق (١/ ١٠٠).

عبد الله بن عبد المطلب، أبو رسول الله ﷺ وهو حمل، وذلك الثبت »[1].

وقال ابن القيم: « أصحهما: أنه توفي ورسول الله حمل »[2].

---

(١) انساب الأشراف (١/ ٩٢).

(٢) زاد المعاد (١/ ٧٥).

۞ (٨٠) مسألة: اختلاف روايات الجامع الصحيح في ضبط كلمة "أَمِنْتُ" الواردة في الحديث.

باب إسلام عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

۞ حديث المسألــــة:

روى الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بسنده عن عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: فَأَخْبَرَنِي جَدِّي زَيْدُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: " بَيْنَمَا هُوَ فِي الدَّارِ خَائِفًا، إِذْ جَاءَهُ الْعَاصِ بْنُ وَائِلٍ السَّهْمِيُّ أَبُو عَمْرٍو عَلَيْهِ حُلَّةُ حِبَرَ[١] وَقَمِيصٌ مَكْفُوفٌ بِحَرِيرٍ - وَهُوَ مِنْ بَنِي سَهْمٍ وَهُمْ حُلَفَاؤُنَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ - فَقَالَ: مَا بَالُكَ؟ قَالَ: زَعَمَ قَوْمُكَ أَنَّهُمْ سَيَقْتُلُونني إِنْ أَسْلَمْتُ. قَالَ: لاَ سَبِيلَ إِلَيْكَ. بَعْدَ أَنْ قَالَهَا أَمِنْتُ. فَخَرَجَ الْعَاصِ فَلَقِيَ النَّاسَ قَدْ سَالَ بِهِمُ الْوَادِي، فَقَالَ: أَيْنَ تُرِيدُونَ؟ فَقَالُوا: نُرِيدُ هَذَا ابْنَ الْخَطَّابِ الَّذِي صَبَأَ[٢]. قَالَ لاَ سَبِيلَ إِلَيْهِ. فَكَرَّ[٣] النَّاسُ"[٤].

۞ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

« قوله: "أَمِنْتُ" بفتح الهمزة وكسر الميم وسكون النون وضم المثناة أي حصل الأمان في نفسي بقوله ذلك، ووقع في رواية الأصيلي[٥] بمد الهمزة، وهو خطأ فإنه كان

---

(١) حله حبر: هي ضرب من البرود اليمانية تكون منمرة وموشية ومخططة.انظر: النهاية في غريب الأثر (١/ ٣٢٨)، لسان العرب (٤/ ١٥٩) [مادة حبر].

(٢) صَبَأ: أي خرج من دين إلى غيره. انظر: النهاية في غريب الأثر (٣/ ١٠)، لسان العرب (١/ ١٠٧) [مادة صبأ].

(٣) كَرَّ: أي رجع. انظر: لسان العرب (٥/ ١٣٥) [مادة كرر].

(٤) صحيح البخاري (٣/ ٥٨) حديث رقم (٣٨٦٤).

(٥) انظر: مشارق الأنوار (١/ ٣٩)، مطالع الأنوار (١/ ٢٩٤).

قد أسلم قبل ذلك، وذكر عياض[(١)] أن في رواية الحميدي[(٢)] بالقصر أيضًا لكنه بفتح المثناة، وهو خطأ أيضًا لأنه يصير من كلام العاص بن وائل، وليس كذلك بل هو من كلام عمر، يريد أنه أمن لما قال له العاص بن وائل تلك المقالة، ويؤيده الحديث الذي بعده[(٣)]»[(٤)].

❁ **ترجيح الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر رواية " أَمِنْتُ" بفتح الهمزة وكسر الميم وسكون النون وضم المثناة؛ حيث ضعف ما سواه بقوله: « **وهو خطأ** ».

۞ الدراسة والموازنة:

اختلف روايات الجامع الصحيح في المسألة على ثلاث روايات:

الرواية الأولى: وقع فيها: " أَمِنْتُ " بفتح الهمزة وكسر الميم وضم تاء المتكلم، وبهذا الضبط يكون القائل ابن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ومعناها: حصل الأمان في نفسي؛ وذلك لما أجاره العاص وطمأنه بقوله: "لاَ سَبِيلَ إِلَيْكَ".

فقد كان مطاعًا في قومه. وهي رواية أكثر رواة الجامع الصحيح[(٥)].

---

(١) المرجع السابق.

(٢) انظر: الجمع بين الصحيحين (١/ ١٢٣) حديث رقم (٥٠).

(٣) انظر: صحيح البخاري: كتاب مناقب الأنصار باب إسلام عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ (٣/ ٥٨) حديث رقم (٣٨٦٥). ونصه: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الله حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ سَمِعْتُهُ قَالَ: قَالَ عَبْدُ الله بْنُ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: "لَمَّا أَسْلَمَ عُمَرُ، اجْتَمَعَ النَّاسُ عِنْدَ دَارِهِ وَقَالُوا: صَبَأَ عُمَرُ - وَأَنَا غُلاَمٌ فَوْقَ ظَهْرِ بَيْتِي- فَجَاءَ رَجُلٌ عَلَيْهِ قَبَاءٌ مِنْ دِيبَاجٍ فَقَالَ: قَدْ صَبَأَ عُمَرُ، فَمَا ذَاكَ؟ فَأَنَا لَهُ جَارٌ. قَالَ: فَرَأَيْتُ النَّاسَ تَصَدَّعُوا عَنْهُ. فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: الْعَاصِ بْنُ وَائِلٍ".

(٤) فتح الباري (٧/ ٢٢٤).

(٥) انظر: صحيح البخاري" النسخة اليونينية" (٥/ ٤٨) حيث ثبوت هذه الرواية في المتن من غير خلاف، =

وقد أخرج الحديث بمعنى هذه الرواية: الإمام البخاري[١]، والبزار[٢]، وابن حبان[٣]، والطبراني[٤].

وقد ذهب الحافظ إلى ترجيحها كما ظهر من كلامه موافقًا: القاضي عياض حيث قال: « وهو أظهر »[٥]، ومثله قال ابن قرقول[٦]، والكرماني، والزركشي[٧]، ووافقهم: العيني، والسيوطي، والقسطلاني[٨].

الرواية الثانية: وقع فيها: " آمَنْت" بمد الهمزة وفتح الميم من الإيمان، ومعناها: دخول ابن الخطاب الإسلام، وهي رواية الأصيلي. وقد ضعفها القاضي عياض باختياره للرواية الأولى، وخطئها الحافظ ابن حجر معللاً بأنه كان قد أسلم قبل ذلك.

الرواية الثالثة: وقع فيها: " أَمِنْتَ" بفتح الهمزة وكسر الميم وفتح تاء المخاطبة، وعليها يصبح القائل هو العاص بن وائل، ومعناها لا سبيل إليك فقد أَمِنتَ من أن تُظلم، وهي رواية الحميدي[٩]. وقد ضعفها القاضي عياض لما فيها من الإشكال في موقعها؛ فإن بين قول العاص: " لاَ سَبِيلَ إِلَيْكَ"و" أَمِنْتَ" على اعتبار أنها من قوله، قول ابن الخطاب، وهو " بَعْدَ أَنْ قَالَهَا" فظهر أن قوله" أَمِنْتُ" تابعة لمقولة

= وانظر: مشارق الأنوار (١/ ٣٩).

(١) في صحيحه: كتاب مناقب الأنصار باب إسلام عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٣/ ٥٨) حديث رقم (٣٨٦٥).

(٢) في مسنده (١/ ٢٦٠) حديث رقم (١٥٦).

(٣) في صحيحه (١٥/ ٣٠٢) حديث رقم (٦٨٧٩).

(٤) في معجمه الأوسط (٣/ ٢٨) حديث رقم (٢٣٦٧).

(٥) انظر: مشارق الأنوار (١/ ٣٩).

(٦) انظر: مطالع الأنوار (١/ ٢٩٤).

(٧) انظر: الكواكب الدراري (١٥/ ٨٦)، التنقيح (٢/ ٥٦٢).

(٨) انظر: عمدة القاري (١٧/ ٥)، التوشيح (٦/ ٢٤٢٦)، إرشاد الساري (٨/ ٣٣٣).

(٩) انظر: الجمع بين الصحيحين (١/ ١٢٣) حديث رقم (٥٠).

ابن الخطاب لا العاص[1].

التر جيــــــح:

في ضوء ما سبق يظهر لي– والله تعالى أعلم بالصواب - رجحان الرواية الأولى والتي بلفظ " أَمِنْتُ " بفتح الهمزة وكسر الميم وضم تاء المتكلم، وبها يكون القائل ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ومعناها: حصول الأمان لنفسه بعد أن وعده العاص بقوله "لاَ سَبِيلَ إِلَيْكَ"؛ وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر، للأسباب التالية:

* ثبوتها في رواية الأكثرين من رواة الجامع الصحيح، والأكثر أولى بإصابة الحق.

* موافقة رواية " أَمِنْتُ" لسياق الحديث الشريف، حيث بين أن العاصي أجار ابن الخطاب لما رآه مختبئًا في الدار؛ وقد اجتمع قومه لإيذاءه، وذلك بقوله "لاَ سَبِيلَ إِلَيْكَ" أي أنا أجرتك فلن يصلوا إليك، حينها قال ابن الخطاب "بَعْدَ أَنْ قَالَهَا أَمِنْتُ" أي زال خوفه منهم[2]، والضمير في " قَالَهَا" عائد على مقولة العاصي" لاَ سَبِيلَ إِلَيْكَ".

* اتفاق دواوين السنة التي أخرجت الحديث على معنى هذه الرواية، وهو حصول الأمان والخلاص من المشركين لابن الخطاب من إجارة العاص بن وائل له؛ مما يقوي ترجيحها عن غيرها، لا سيما وأن الحديث إذا ثبت وكان في معنى أحد الأقوال فهو مرجح له على ما خالفه[3].

* ترجيح طائفة من أهل العلم لهذه الرواية؛ مما يؤكد ترجيحها.

---

(١) انظر: مشارق الأنوار (١/ ٣٩).

(٢) انظر: الكواكب الدراري (١٥/ ٨٦).

(٣) قواعد الترجيح عند المفسرين (ص٢٠٦).

۞ (٨١) مسألة في بيان حال السند الوارد عقب حديث الباب.

باب انشقاق القمر.

۞ حديث المسألــــة:

روى الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بسنده فقال: حَدَّثَنَا عَبْدَانُ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ عَنْ عَبْدِ الله رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "انْشَقَّ الْقَمَرُ وَنَحْنُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِمِنًى فَقَالَ: **اشْهَدُوا**، وَذَهَبَتْ فِرْقَةٌ نَحْوَ الْجَبَلِ".

وَقَالَ أَبُو الضُّحَى عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ الله: "انْشَقَّ بِمَكَّةَ".

وَتَابَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ عَنْ عَبْدِالله[(١)].

۞ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

« قوله: " وَقَالَ أَبُو الضُّحَى الخ " يحتمل أن يكون معطوفًا على قوله: "عن إبراهيم" فإن أبا الضحى من شيوخ الأعمش فيكون للأعمش فيه إسنادان، ويحتمل أن يكون معلقًا وهو المعتمد، فقد وصله أبو داود الطيالسي[(٢)] عن أبي عوانة، ورويناه في فوائد أبي طاهر الذهلي(ت:٣٦٧هـ) من وجه آخر عن أبي عوانة[(٣)]، وأخرجه أبو نعيم في الدلائل[(٤)] من طريق هشيم كلاهما عن مغيرة عن أبي الضحى بهذا الإسناد

---

(١) صحيح البخاري (٣/ ٥٩) حديث رقم (٣٨٦٩).

(٢) انظر: مسند الطيالسي (ص٣٨) حديث رقم (٢٩٥).

(٣) بقي من "فوائد أبي طاهر الذهلي" الجزء الثالث والعشرون وهي بإنتقاء الإمام الدارقطني، ولقد حققها الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي، وطبعت في الكويت بدار الخلفاء للكتاب الإسلامي، سنة ١٤٠٦هـ، وذلك في٦٠ صفحة. انظر: معجم المصنفات الواردة في الفتح (ص٣١٤-٣١٥) أما رواية أبو عوانة لحديث الباب فقد وردت عند غيره من المحدثين، كما سيأتي بيان ذلك في الدراسة والموازنة لهذه المسالة.

(٤) انظر: دلائل أبو نعيم (١/ ٢٨١).

بلفظ "انْشَقَّ الْقَمَرُ على عهد رسول الله ﷺ فَقَالَت كُفَّارُ قُرَيْشٍ: هَذَا سِحْرٌ سَحَرَكم ابْنُ أَبِي كَبْشَةَ، فانْظُرُوا إِلَى السُّفَّارِ[1]، فَإِنْ أَخْبَرُوكُمْ أَنَّهُمْ رَأَوْا مِثْلَ مَا رَأَيتُمْ فَقَدْ صَدَق، قَالَ: فَمَا قدِم عَلَيهِمْ أَحَدٌ إِلاَّ أَخْبَرَهُمْ بِذلك" لفظ هشيم، وعند أبي عوانة "انْشَقَّ الْقَمَرُ بِمَكَّةَ - نحوه وفيه - فَإِن مُحَمَّدًا لَا يَسْتَطِيع أَن يسحر النَّاس كلهم"»[2].

❁ **ترجيح الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر أن سند رواية أبي الضُّحَى " وَقَالَ أَبُو الضُّحَى..." الواردة عقب حديث الباب معلقاً؛ حيث قال: « ويحتمل أن يكون معلقًا **وهو المعتمد** ».

۞ الدراسـة والموازنـة :

ورد في المسألة احتمالان:

الاحتمال الأول: أن سند رواية " وَقَالَ أَبُو الضُّحَى..." موصول بالإسناد السابق في حديث الباب.

وذلك بعطفه على " إبراهيم النخعي"، فيصبح " عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ وعَنِ أَبِي الضُّحَى " كما أخبر الحافظ ابن حجر، معللًا بأن أبا الضحى مسلم بن صبيح من شيوخ سليمان الأعمش[3].

لكن الإمام العيني قد ردَّ هذا الاحتمال، بقوله: « الاحتمال الناشئ عن غير دليل لا يعتبر به »[4].

---

(1) السُّفار: هم المسافرون. انظر: الفائق في غريب الحديث (٣/ ٢٨).

(2) فتح الباري (٧/ ٢٣١، ٢٣٢).

(3) انظر: تهذيب الكمال (١٢/ ٨٠).

(4) عمدة القاري (١٧/ ١١).

الاحتمال الثاني: أن سند رواية " وَقَالَ أَبُو الضُّحَى..." أخرجها الإمام البخاري معلقة.

وقد وصلها غيره من المحدثين، عن" أبي عوانة، عن المغيرة، عن أبي الضُّحَى، عن مسروق، عن عبد الله بن مسعود...الحديث" وذلك عند:

الطيالسي[١]، والطبري[٢]، والطحاوي[٣]، وأبونعيم[٤]، والبيهقي[٥] كلهم من طرق عن أبي عوانة بالسند المذكور آنفًا.

ووصلها الشاشي[٦]،وأبي نعيم[٧]، والبيهقي[٨]؛ ثلاثتهم من طرق عن " هشيم، عن المغيرة، عن أبي الضحى، عن مسروق، عن عبد الله". ووصلها أبي نعيم[٩] من طريق عمر بن أبي قيس، عن المغيرة...إلخ".

وقد رجح الحافظ ابن حجر هذا الاحتمال ووافقه: الإمام العيني، والقسطلاني[١٠].

---

(١) في مسنده (ص٣٨) حديث رقم (٢٩٥).

(٢) في تفسيره (٢٧/ ٨٥).

(٣) في مشكل الآثار (٢/ ١٧٧).

(٤) في دلائله (١/ ٢٨٠-٢٨١) حديث رقم (٢١١).

(٥) في دلائله (٢/ ٢٦٦-٢٦٧).

(٦) انظر: مسند الشاشي (١/ ٤٠٢) حديث رقم (٤٠٤).

(٧) انظر: دلائل النبوة لأبي نعيم (١/ ٢٨١) حديث رقم (٢١٢).

(٨) انظر: دلائل النبوة للبيهقي (٢/ ٢٦٦).

(٩) انظر: دلائل النبوة لأبي نعيم (١/ ٢٨١) حديث رقم (٢١٢).

(١٠) انظر على التوالي: عمدة القاري (١٧/ ١١)، إرشاد الساري (٨/ ٣٣٩).

۞ الترجيـــــح:

في ضوء ما سبق يظهر لي- والله تعالى أعلم بالصواب- رجحان الاحتمال الثاني وهو: أن الإمام البخاري أخرج سند رواية أبي الضُّحَى "قَالَ أَبُو الضُّحَى عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ: "انْشَقَّ بِمَكَّةَ"" معلقًا؛ وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر، للأسباب التالية:

* وصل سند رواية أبي الضُّحَى من طرق عدة في دواوين السنة المطهرة، ومن غير طريق الإمام البخاري، كما مَرَّ ذكره في موضعه.

* إقرار كتب الأطراف والتخريج(1) على إخراج الإمام البخاري لسند رواية أبي الضُّحَى معلقًا في صحيحه.

* سلامة ترجيح الحافظ ابن حجر -فيما أعلم- من المعارضة، كما أن موافقة الإمامان العيني والقسطلاني؛ تُعضد ترجيح هذا الإحتمال.

---

(1) انظر: على سبيل المثال: تحفة الأشراف (٧/ ١٤٩)، تغليق التعليق (٤/ ٨٩).

❁ (٨٢) مسألة: اختلاف روايات الجامع الصحيح في ضبط مدينة "هَجَرُ".

باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة

وقال عبد الله بن زيد وأبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النبي ﷺ: "لَوْلاَ الْهِجْرَةُ لَكُنْتُ امْرَأً مِنَ الأَنْصَارِ". وَقَالَ أَبُو مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِي ﷺ: "رَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ أَنِّى أُهَاجِرُ مِنْ مَكَّةَ إِلَى أَرْضٍ بِهَا نَخْلٌ، فَذَهَبَ وَهَلِي[(١)] إِلَى أَنَّهَا الْيَمَامَةُ أَوْ هَجَر، فَإِذَا هِي الْمَدِينَةُ يَثْرِبُ"[(٢)].

❁ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

« قوله: "أَوْ هَجَرُ" بفتح الهاء والجيم بلد معروف من البحرين وهي من مساكن عبد القيس، وقد سبقوا غيرهم من القرى إلى الإسلام كما سبق بيانه في كتاب الإيمان[(٣)]. ووقع في بعض نسخ أبي ذر "أَوْ الهَجَرُ" بزيادة ألف ولام والأول أشهر »[(٤)].

❁ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر رواية "أَوْ هَجَرُ" من غير إضافة أل التعريف؛ حيث قال: « **والأول أشهر** » يعني هذه الرواية.

---

(١) وهلي: أي ذهب وهمي إليه. انظر: النهاية (٥/ ٢٣٢)، لسان العرب (١١/ ٧٣٧) مادة (وهل).

(٢) انظر: صحيح البخاري (٣/ ٦٦).

(٣) انظر: صحيح البخاري: كتاب الإيمان باب أداء الخُمس من الإيمان (١/ ٣٤) حديث رقم (٥٣) وفيه "... إِنَّ وَفْدَ عَبْدِ الْقَيْسِ لَمَّا أَتَوُا النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: **مَنِ الْقَوْمُ أَوْ مَنِ الْوَفْدُ**؟ قَالُوا رَبِيعَةُ. قَالَ: **مَرْحَبًا بِالْقَوْمِ - أَوْ بِالْوَفْدِ - غَيْرَ خَزَايَا وَلاَ نَدَامَى**..."، وفتح الباري (١/ ١٧٢).

(٤) فتح الباري (٧/ ٢٨٤).

۞ الدراسة والموازنة:

ورد في المسألة روايتان:

الرواية الأولى: وردت بلفظ: "أَوْ هَجَرُ"، من غير إضافة أل التعريف، وهي رواية أكثر رواة الجامع الصحيح[١] في متن كتاب مناقب الأنصار - حديث المسألة- وفي كتاب المناقب[٢]، وكتاب التعبير[٣].

وعند الإمام مسلم[٤]، والنسائي[٥]، وابن ماجه[٦]، والروياني (ت:٣٠٧هـ)[٧]، وابن حبان[٨]، والبيهقي[٩]، والحميدي[١٠]، والإشبيلي[١١].

وهي ما رجحه الحافظ ابن حجر موافقا الكرماني[١٢]، ووافقهما القسطلاني[١٣].

---

(١) انظر: صحيح البخاري"النسخة اليونينية": كتاب مناقب الأنصار باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة،... (٥/ ٥٦)، ففي المتن ما عليه الأكثر وهو "هَجَرُ"، وفي الهامش إشارة من خالفهم.

(٢) المرجع السابق" النسخة اليونينية": كتاب المناقب باب علامات النبوة في الإسلام (٤/ ٢٠٣) حديث رقم (٣٦٢٢) وفي الهامش ايضًا اشارة من خالفهم.

(٣) المرجع السابق" النسخة اليونينية":كتاب التعبير باب إذا رأى بقرًا تنحر (٩/ ٤١) حديث رقم (٧٠٣٥) حيث في الهامش رمز من خالفهم.

(٤) في صحيحه: كتاب الرؤيا باب رؤيا النبي ﷺ (٤/ ١٧٧٩) حديث رقم (٢٢٧٢).

(٥) في السنن الكبرى: كتاب التعبير باب الرؤيا (٧/ ١١٦) حديث رقم (٧٦٠٣).

(٦) في سننه: كتاب تعبير الرؤيا باب تعبير الرؤيا (٢/ ١٢٩٢) حديث رقم (٣٩٢١).

(٧) في مسنده (١/ ٣٢٠) حديث رقم (٤٨٣).

(٨) في صحيحه (١٤/ ١٧٥) حديث رقم (٦٢٧٥).

(٩) في دلائل النبوة (٣/ ٢٠٣).

(١٠) في جمعه بين الصحيحين (١/ ٣٠٢).

(١١) في الأحكام الشرعية (٤/ ٢٦٣).

(١٢) انظر: الكواكب الدراري (١٥/ ١٠٩).

(١٣) انظر: إرشاد الساري (٨/ ٣٦٨).

الرواية الثانية: وردت بلفظ: "أَوْ الهَجَرُ" بإضافة أل التعريف، وهي رواية بعض نسخ أبو ذر، والأصيلي، وابن عساكر(1)، ولم أقف على من رواها أو أقرها من أهل العلم.

۞ الترجيـــــح:

بالنظر فيما سبق من الروايات يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب - رجحان الرواية الأولى والتي بلفظ: "أَوْ هَجَرُ" من غير أداة التعريف، وهي ما رجحه الحافظ ابن حجر، للأسباب التالية:

* ثبوتها في رواية الأكثرين من رواة الجامع الصحيح، والأكثر أولى بإصابة الحق.

* موافقة هذه الرواية لرواية الإمام مسلم، وما اتفق على إخراجه الشيخان مقدم على غيره، وكذلك موافقه غيرهما من أصحاب دواوين السنة المطهرة لهذه الرواية.

* شهرة الرواية بهذا اللفظ عند أهل الإختصاص من البلدانيون، على العكس من نظيرتها التي بأل التعريف، يقول البكري في معجمه: « "الهَجَرُ" بالألف واللام ساكن الجيم بلد آخر ذكره اللغويون، "هَجَرُ" بفتح أوله وثانيه مدينة البحرين معروفة، وهي معرفة لا تدخلها الألف واللام »(2).



(1) انظر: صحيح البخاري"النسخة اليونينية": كتاب مناقب الأنصار باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة،...وَقَالَ أَبُو مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: "... فَذَهَبَ وَهَلِي إِلَى أَنَّهَا الْيَمَامَةُ أَوْ هَجَرُ..." (5/ 56) وفي الهامش "الهَجَرُ" وعليها رمز صحة سماع أبي ذر(صح ة)، وفي كتاب التعبير باب إذا رأى بقرًا تنحر (9/ 41) حديث رقم (7035) ثبت في الهامش رواية "الهَجَرُ" وعليها صحة سماع الراوي أبي ذر والأصيلي، وابن عساكر، وذلك بصيغة: (صح تحتها ة ص س).

(2) معجم ما استعجم (4/ 1346).

۞ (٨٣) مسألة في ضبط نسبة شيخ البخاري "إِسْحَاقُ بْنُ يَزِيدَ الدِّمَشْقِيُّ"[1].

الباب السابق

۞ حديث المسألة:

روى الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بسنده فقال: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ يَزِيدَ الدِّمَشْقِيُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عَمْرٍو الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ عَبْدَةَ بْنِ أَبِي لُبَابَةَ عَنْ مُجَاهِدِ بْنِ جَبْرٍ الْمُكِّيِّ" أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يَقُولُ: لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ"[2].

۞ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

« قوله: "حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ يَزِيدَ الدِّمَشْقِيُّ" هو إسحاق بن إبراهيم بن يزيد الفراديسي الدمشقي أبو النضر، نسبه هنا إلى جده، وكذلك في الزكاة[3] وفي الجهاد[4]،

---

(١) هو: إسحاق بن إبراهيم بن يزيد أبو النضر القرشي الأموي الفراديسي الدمشقي، وفراديس محلة على باب دمشق، مولى عمر بن عبد العزيز، روى عن: يحي بن حمزة وشعيب بن إسحاق وغيرهما، وعنه: البخاري وربما نسبه إلى جده وأبو داود وآخرين، وثقه أبو زرعه وأبو مسهر والدارقطني، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق ضُعِف بلا مستند (ت:٢٢٧هـ). انظر: المعلم بشيوخ الإمام البخاري ومسلم لابن خلفون (ص٩٩-١٠٠)، تهذيب الكمال (٢/ ٣٨٩-٣٩١)، تقريب التهذيب (ص٩٩).

(٢) انظر: صحيح البخاري (٣/ ٦٧) حديث رقم (٣٨٩٩).

(٣) انظر: صحيح البخاري: كتاب الزكاة باب ما أدى زكاته فليس بكنز (١/ ٤٣٤،٤٣٣) حديث رقم (١٤٠٥) وفيه: "حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يَزِيدَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ..."

(٤) انظر: المرجع السابق: كتاب الجهاد والسير باب ما قيل في قتال الروم (٢/ ٣٣٨) حديث رقم (٢٩٢٤) وفيه: " حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ يَزِيدَ الدِّمَشْقِيُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ..."

وجزم بأنه الفراديسي الكلاباذي[(١)] وآخرون، وتفرد الباجي فأفرده بترجمة ونسبه خراسانيًا، ولم يعرف من حاله زيادة على ذلك[(٢)]، وقول الجماعة أولى »[(٣)].

❁ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر أن شيخ الإمام البخاري" إِسْحَاقُ بْنُ يَزِيدَ الدِّمَشْقِيُّ" الوارد في سند حديث الباب هو إسحاق بن إبراهيم بن يزيد الفراديسي الدمشقي نسبته لدمشق؛ حيث قال في ذلك: « وقول الجماعة **أولى** ».

الدراسة والموازنة:

ورد في المسألة قولان:

القول الأول: أن يُنسب شيخ الإمام البخاري إسحاق بن إبراهيم بن يزيد أبو النضر القرشي الأموي الفراديسي الدمشقي، إلى مدينة دمشق.

جزم بذلك جمع من أهل العلم والدراية كالرازي، والبخاري، وابن حبان، والدارقطني، والكلاباذي، وابن ماكولا، والجياني، والمزي، والذهبي، ومغلطاي، والكرماني، وابن الملقن[(٤)]، وافقهم الحافظ ابن حجر[(٥)]، وتبعهم القسطلاني[(٦)].

---

(١) انظر: رجال صحيح البخاري (١/ ٧١).

(٢) انظر: التعديل والتجريج (١/ ٣٨٣).

(٣) انظر: فتح الباري (٧/ ٢٨٥).

(٤) انظر على التوالي: الجرح والتعديل (٢/ ٢٠٨)، التاريخ الكبير(١/ ٣٧٩)، الثقات (٨/ ١١١)، المؤتلف والمختلف (٤/ ٢٢٢٥)، رجال صحيح البخاري (١/ ٧١)، الإكمال (٧/ ٢٦٥)، تقييد المهمل (٣/ ٩٦٠)، تهذيب الكمال (٢/ ٣٨٩-٣٩١) وتحفة الأشراف (١٢/ ٢٣٧)كلاهما للمزي، لسان الميزان (٧/ ١٧٤)، إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٧٥)، الكواكب والدراري (١٥/ ١١٠)، والتوضيح (٢٠/ ٥٣٤).

(٥) تهذيب التهذيب (١/ ١٩٢) والتقريب (ص٩٩).

(٦) انظر: إرشاد الساري (٨/ ٣٧).

القول الثاني: أن نسبة شيخ الإمام البخاري "إِسْحَاقُ بْنُ يَزِيدَ " الوارد في سند حديث الباب هي الخراساني.

نسبه إلى خراسان ابن عدي (ت:٣٦٥هـ)[١]، وتبعه الباجي في التعديل والتجريح[٢].

فقد أورد ابن عدي في كتابه من روى عنهم البخاري في الصحيح، شيخ البخاري هذا تحت ترجمتين، الأولى باسم: إسحاق بن يزيد الدمشقي،وذكر فيها معلومات عنه، والثانية باسم: إسحاق بن يزيد الخرساني، وكرر نفس معلومات الدمشقي من غير أي إضافة[٣].

وقد ضعف هذا القول الحافظ ابن حجر مشيرًا لتكرار ترجمة الدمشقي تحت ترجمة الخرساني.

الترجيح:

في ضوء ما سبق يترجح عندي - والله تعالى أعلم بالصواب- أن نسبة شيخ الإمام البخاري "إِسْحَاقُ بْنُ يَزِيدَ الدِّمَشْقِيُّ" الوارد في سند حديث الباب هي" الدِّمَشْقِيُّ" إلى مدينة دمشق، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر، للأسباب التالية:

* ثبوت نسبته " الدِّمَشْقِيُّ" في اسمه الوارد في سند حديث الباب في الجامع الصحيح.

* اتفاق مصادر ترجمته والمعنية بأسماء شيوخ الإمام البخاري في صحيحه على أن شيخه إسحاق بن يزيد "دِّمَشْقِيُّ"، كما أنها تخلو من شيخ له يُدعى

(١) انظر: من روى عنهم البخاري في الصحيح (ص٩٥).

(٢) انظر: التعديل والتجريح (١/ ٣٨٣).

(٣) انظر: الجرح والتعديل ترجمة الفراديسي (١/ ٣٧٤)، ترجمة الخرساني (١/ ٣٨٣).

"إسحاق بن يزيد الخرساني"[1].

* كثرة القائلين بهذا القول من أهل العلم والدراية والنظر، ومتابعة السواد الأعظم منهم أولى؛ « لأن الغلط عنهم والسهو أبعد،وهو إلى الأقل أقرب »[2].



(١) انظر على سبيل المثال: أسامي مشايخ الإمام البخاري لابن مندة (ص٢٦)، الجمع بين رجال الصحيحين للمقدسي (١/ ٣١)، المعجم المشتمل على أسماء شيوخ الأئمة النبل لابن عساكر (ص٧٤)، المعلم بشيوخ الإمام البخاري ومسلم لابن خلفون (ص١٠٠،٩٩)، المغني في معرفة رجال الصحيحين لصفوت عبد الفتاح محمود (ص٣٠)، مشيخة البخاري لأبي محمد الألفي الأسكندري (ص٢).

(٢) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص٤٣٦).

❁ (٨٤) مسألة: في بيان أصح الروايات في مدة مكث النبي ﷺ بمكة.

الباب السابق

❁ حديث المسألة:

روى الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بسنده فقال: حَدَّثَنَا مَطَرُ بْنُ الْفَضْلِ حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: "بُعِثَ رَسُولُ الله ﷺ لِأَرْبَعِينَ سَنَةً، فَمَكُثَ بِمَكَّةَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ سَنَةً يُوحَى إِلَيْهِ، ثُمَّ أُمِرَ بِالْهِجْرَةِ فَهَاجَرَ عَشْرَ سِنِينَ، وَمَاتَ وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ"[(١)].

❁ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

« قوله: " فَمَكُثَ بِمَكَّةَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ " هذا أصح مما أخرجه أحمد[(٢)] عن يحيى بن سعيد عن هشام ابن حسان بهذا الإسناد قال: " أُنْزِلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ وَأَرْبَعِينَ، فَمَكَثَ بِمَكَّةَ عَشْرًا "، وأصح مما أخرجه مسلم[(٣)] من وجه آخر عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: "أَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِمَكَّةَ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً" »[(٤)].

❁ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر رواية ابن عباس الثابتة في صحيح البخاري، وفيها أنه ﷺ مكث بمكة ثلاث عشرة سنة، وذلك بقوله بأن هذه الرواية: « **أصح** مما أخرجه أحمد... و**أصح** مما أخرجه مسلم ».

---

(١) صحيح البخاري (٣/ ٦٧) حديث رقم (٣٩٠٢).

(٢) في مسنده (١/ ٢٢٨) حديث رقم (٢٠١٧).

(٣) في صحيحه: كتاب الفضائل باب كم أقام النبي ﷺ بمكة والمدينة (٤/ ١٨٢٧) حديث رقم (٢٣٥٣).

(٤) فتح الباري (٧/ ٢٨٧).

۞ الدراســـة والموازنـــــــة:

اختلفت الروايات في المسألة على ثلاث روايات:

الرواية الأولى: وقع فيها " فَمَكُثَ بِمَكَّةَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ " من قوله: " بُعِثَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِأَرْبَعِينَ سَنَةً، فَمَكُثَ بِمَكَّةَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ سَنَةً يُوحَى إِلَيْهِ، ثُمَّ أُمِرَ بِالْهِجْرَةِ فَهَاجَرَ عَشْرَ سِنِينَ، وَمَاتَ وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ".

وهي رواية الإمام البخاري عن النضر وروح بن عبادة[(١)]، والترمذي عن ابن أبي عدي[(٢)]، والإمام أحمد عن روح بن عبادة[(٣)]، ويزيد بن هارون ومحمد بن جعفر[(٤)]، خمستهم عن هشام بن حسان عن عكرمه عن ابن عباس.

و رواها الإمام البخاري[(٥)]، والإمام مسلم[(٦)]، والإمام أحمد[(٧)]، والترمذي في الشمائل[(٨)]، جميعهم من طرق عن عمرو بن دينار عن ابن عباس.

ورواها الإمام مسلم[(٩)]، والإمام أحمد[(١)]،من طرق عن حماد عن أبي جمرة

---

(١) انظر: حديث المسألة.

(٢) انظر: سنن الترمذي: كتاب المناقب باب في مبعث النبي ﷺ (٥/ ٥٩١) حديث رقم (٣٦٢١).

(٣) انظر: مسنده (٥/ ٤٦٢) حديث رقم (٣٥١٧).

(٤) انظر: المرجع السابق (٤/ ١٩) حديث رقم (٢١١٠).

(٥) انظر: صحيح البخاري: كتاب مناقب الأنصار باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة (٣/ ٦٧) حديث رقم (٣٩٠٣).

(٦) انظر: صحيح مسلم: كتاب الفضائل باب كم أقام النبي ﷺ بمكة والمدينة (٤/ ١٨٢٦) حديث رقم (٢٣٥١)

(٧) في مسنده (٥/ ٤٥٤) حديث رقم (٣٥٠٢).

(٨) انظر: الشمائل المحمديه (ص٢١٦) حديث رقم (٣٦٢).

(٩) انظر: صحيح مسلم: كتاب الفضائل باب كم أقام النبي ﷺ بمكة والمدينة (٤/ ١٨٢٦) حديث رقم (٢٣٥١).

الضبعي عن ابن عباس.

و بنحو هذه الرواية روى الإمام البخاري عن أم المؤمنين عائشة، وسعيد بن المسيب[٢]، والإمام مسلم عن أم المؤمنين عائشة[٣]، وعن أنس بن مالك[٤]، ومعاوية بن أبي سفيان[٥]، وعبد الله بن عتبة[٦] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وحاصل هذه الأحاديث الصحيحة أن رواية مكثه بمكة ثلاث عشر سنة تتوجه إلى أن النبي ﷺ قد بُعِث بالنبوة وعمره أربعون سنة، ولبث بالمدينة عشر سنين، وتوفاه الله وهو ابن ثلاث وستين سنة.

وهذه الرواية هي الموافقة لقول أهل العلم، يقول الإمام النووي: « هو الصواب المشهور الذي أطبق عليه العلماء »[٧]، ورجحها الحافظ ابن حجر، ووافقهم العيني[٨]، والقسطلاني[٩].

الرواية الثانية: وقع فيها: " فَمَكَثَ بِمَكَّةَ عشْراً " من قوله " أُنْزِلَ على النبي ﷺ وهو ابن ثلاَثٍ وَأَرْبَعينَ، فمَكَثَ بمَكَّةَ عشْراً، وَبالْمَدِينَةِ عشْراً، وَقُبِضَ وهو

(١) انظر: مسند أحمد (٥/ ٣٩٩) حديث رقم (٣٤٢٨).

(٢) انظر: صحيح البخاري: كتاب المناقب باب وفاة النبي ﷺ (٢/ ٥١٣) حديث رقم (٣٥٣٦) حيث في آخر حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: وقال ابن شهاب: وأخبرني سعيد بن المسيب مثله.

(٣) انظر: صحيح مسلم: كتاب الفضائل باب كم سن النبي ﷺ يوم قبض (٤/ ١٨٢٥) حديث رقم (٢٣٤٩).

(٤) المرجع السابق: كتاب الفضائل باب كم سن النبي ﷺ يوم قبض (٤/ ١٨٢٥) حديث رقم (٢٣٤٨).

(٥) المرجع السابق: كتاب الفضائل باب كم أقام النبي ﷺ بمكة والمدينة (٤/ ١٨٢٦) حديث رقم (٢٣٥٢).

(٦) المرجع السابق: كتاب الفضائل باب كم أقام النبي ﷺ بمكة والمدينة (٤/ ١٨٢٦) حديث رقم (٢٣٥٢).

(٧) انظر: المنهاج (١٥/ ٩٩).

(٨) انظر: عمدة القاري (١٦/ ٣٠٤).

(٩) انظر: إرشاد الساري (٨/ ٣٧٢).

ابن ثلاَثٍ وَستِّينَ".

وهي رواية الإمام أحمد من طريق يحي بن سعيد القطان عن هشام عن عكرمه عن ابن عباس[(١)]، وهذا الإسناده صحيح على شرط البخاري، وعكرمة من رجاله، وباقي الإسناد من رجال الشيخين، لكن قد خالف يحيى بن سعيد القطان في متنه أصحاب الرواية الأولى الذين خرجوا الحديث عن هشام عن عكرمه عن ابن عباس وهم كما في الرواية الأولى: النضر بن شميل، وروح بن عباده، وابن أبي عدي، ويزيد بن هارون، ومحمد بن جعفر.

و بنحو هذه الرواية روى الإمام البخاري[(٢)]، والإمام النسائي[(٣)]، والإمام أحمد[(٤)] كلهم من طرق عن عائشة وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

و رواها الإمام البخاري[(٥)]، والإمام مسلم[(٦)]،والإمام الترمذي[(٧)]، والإمام النسائي[(٨)]، والإمام أحمد[(٩)] جميعهم من طرق عن أنس بن مالك.

---

(١) في مسنده (١/ ٢٢٨) حديث رقم (٢٠١٧).

(٢) انظر: صحيح البخاري: كتاب المغازي باب وفاة النبي ﷺ (٣/ ١٨٧) حديث رقم (٤٤٦٤، ٤٤٦٥)، وفي كتاب فضائل القرآن باب كيف نزول الوحي (٣/ ٣٣٦) حديث رقم (٤٩٧٨،٣٩٧٩).

(٣) انظر: سننه الكبرى: كتاب فضائل القرآن باب كيف نزول الوحي (٧/ ٢٤١) حديث رقم (٧٩٢٢).

(٤) انظر: مسنده (٤/ ٤٣٠) حديث رقم (٢٦٩٦).

(٥) انظر: صحيح البخاري:كتاب المناقب باب صفة النبي ﷺ (٢/ ٥١٥) حديث رقم (٣٥٤٧)، وحديث رقم (٣٥٤٨).

(٦) في صحيحه: كتاب الفضائل باب في صفة النبي ﷺ ومبعثه وسنته (٤/ ١٨٢٤، ١٨٢٥) حديث رقم (٢٣٤٧).

(٧) في سننه: كتاب المناقب باب في مبعث النبي ﷺ (٥/ ٥٩٢) حديث رقم (٣٦٢٣).

(٨) في سننه الكبرى: كتاب الزينة باب الجعد (٨/ ٣١٥) حديث رقم (٩٢٥٩).

(٩) انظر: مسند الإمام أحمد (١٩/ ٣٣٣) حديث رقم (١٢٣٢٦)، وفي (١٩/ ٤٨٢) حديث رقم =

وحاصل هذه الأحاديث الصحيحة أن رواية مكثه بمكة عشر سنين تُفيد - بإعتماد القول المجمع عليه في مدة مكثة بالمدينة وهي عشر سنين[1] - أنه بُعِث بالنبوة وهو ابن ثلاث وأربعين، أو أنه توفي ﷺ وهو ابن ستين سنة، وكلتيهما مخالفتان للرواية المشهورة ولما عليه أكثر الحفاظ كما قال الإمام ابن عبد البر[2]، والنووي[3]، والحافظ ابن حجر[4].

الرواية الثالثة: وقع فيها: " أَقَامَ رَسُولُ الله بِمَكَّةَ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً " وهى من قوله " أَقَامَ رَسُولُ الله بِمَكَّةَ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً يَسْمَعُ الصَّوْتَ وَيَرَى الضَّوْءَ سَبْعَ سِنِينَ وَلاَ يَرَى شَيْئًا، وَثَمَانَ سِنِينَ يُوحَى إِلَيْهِ، وَأَقَامَ بِالْمَدِينَةِ عَشْرًا "

وهى رواية الإمام مسلم[5]،والإمام أحمد[6]، والترمذي في الشمائل[7] ثلاثتهم من طرق عن عمار بن أبي عمار عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وحاصل هذه الأحاديث أن رواية مكثه بمكة خمس عشرة سنة تُفيد - إذا انضمت للقول الصحيح في عمره حينما بُعث بالنبوة وهو أربعون سنة- أن يكون عمره حين الوفاة خمس وستون سنة.

= (١٢٥٠١)، وفي (٢٠/ ٢٦١) حديث رقم (١٢٩٢٠)، وفي (١٢/ ١٦٠) حديث رقم (١٣٥١٩).

(١) انظر: التمهيد (٣/ ٩).

(٢) انظر: التمهيد (٣/ ١١).

(٣) انظر: المنهاج (١٥/ ٩٩).

(٤) انظر: فتح الباري (٦/ ٦٩٧).

(٥) انظر: صحيح مسلم: كتاب الفضائل باب كم أقام النبي ﷺ بمكة والمدينة (٤/ ١٨٢٧) حديث رقم (٢٣٥٣).

(٦) انظر: مسند أحمد (٤/ ٤١٨) حديث رقم (٢٦٨٠)، وفي (٥/ ٤٥) حديث رقم (٢٨٤٧)، ورقم (٢٨٤٦)، وفي (٤/ ٣٩٠) حديث رقم (٢٦٤٠)، وفي (٣/ ٤١٥) حديث رقم (١٩٤٤).

(٧) انظر: الشمائل المحمدية (ص٢١٧) حديث رقم (٣٦٥).

لهذا ضعفها أهل العلم؛ لمخالفتها الرواية المشهورة في مدة مُكثِه ﷺ بمكة، وسنة وفاته.

يقول الإمام البخاري مضعفًا رواية عمار بن أبي عمار: « لا يتابع عليه، وكان شعبة يتكلم في عمار »[1]. وقال الإمام النووي: « رواية الخمس متأوله، وحصل فيها اشتباه، وقد أنكرها عروة على ابن عباس ونسبه إلى الغلط، وأنه لم يدرك أول النبوة، ولا كثرت صحبته بخلاف الباقين »، وقصده في ذلك لما قال عمرو بن دينار لعروة: " كَمْ لَبِثَ النَّبِيُّ ﷺ بِمَكَّةَ؟ قَالَ: عَشْرًا. قُلْتُ: فَإِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ بِضْعَ عَشْرَةَ. قَالَ: فَغَفَّرَهُ وَقَالَ: إِنَّمَا أَخَذَهُ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ"[2].

ثم قال الإمام النووي مضعفًا لرواية مكثه بمكة خمس عشرة سنه: « اتفقوا أنه ﷺ أقام بالمدينة بعد الهجرة عشر سنين وبمكة قبل النبوة أربعين سنة، وإنما الخلاف في قدر إقامته بمكة بعد النبوة والصحيح أنها ثلاث عشرة فيكون عمره ثلاثًا وستين »[3].

---

(١) انظر: التاريخ الصغير (١/ ٥٥).

(٢) انظر: صحيح مسلم: كتاب الفضائل باب كم أقام النبي ﷺ بمكة والمدينة (٤/ ١٨٢٥) حديث رقم (٢٣٥٠).

قوله: " فَغَفَّرَهُ ":جاءت في رواية الجلودي أي قال: غفر الله له، وضُبِطت في رواية ابن هامان: "فصغره" يعني أنه كان صغيرًا فلم يضبط. انظر: المفهم (٦/ ١٤٢). والمراد من قوله: " إِنَّمَا أَخَذَهُ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ" يعني: اقتبسه من أبيات أبي قيس بن صرم:

ثوى في قريش بضع عشرة حجة   يذكر لو يلقى صديقاً مواتيا

ويعرض في أهل المواسم نفسه   فلم ير من يؤوي ولم ير داعيا

...إلخ الأبيات. انظر: سيرة ابن هشام (٢/ ١١٤).

(٣) انظر: المنهاج (١٠/ ٩٩).

الترجيـــــــح:

بإستعراض ما سبق يظهر لي – والله تعالى أعلم بالصواب- رجحان الرواية الأولى وهي التي وقع فيها " فَمَكُثَ بِمَكَّةَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ " وهي تُفيد أنه بُعِث ﷺ وهو ابن أربعين سنه، ومكث بمكة ثلاث عشرة سنة، وبالمدينة عشرا، وتوفاه الله وعمره ثلاث وستين سنة. وهي ما رجحها الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التالية:

* أن رواية " فَمَكُثَ بِمَكَّـةَ ثَـلَاثَ عَـشْرَةَ " عن ابن عباس هي الأصح متنًا؛ والأوثق والأكثر سندًا. كما قال الإمام البيهقي(1).

* شهرة هذه الرواية عند أهل العلم، وترجيحهم لها، مما يقويها.

* عدم وجود المعارض- فيما أعلم- لهذا الترجيح.

يؤيد ما سبق:

* ما ذهب إليه أهل العلم من جمع وتوفيق للروايتان الثانية والثالثة مع الرواية الأولى الراجحة، لاسيما وأنهما ثابتتان في الصحيحين المقطوع بصحة ما فيهما، ولأن من اشتهر عنه من الصحابة – أي ابن عباس وعائشة وأنس- الرواية الراجحة ثبت عنه غيرها؛ وبيان الجمع والتوفيق بينهم كالآتي:

حمل الرواية الثانية: وهي" فمَكَثَ بمَكَّةَ عشْراً " على عدة أوجه:

الأول: أن الراوي قد ألغى الكسر واقتصر في الرواية على العقود؛ كما هي عادة العرب، قاله النووي(2). وقال ابن كثير بعد أن ساق الخلاف حول هذه الرواية: (وهذا لا ينافى ما تقدم، لأن العرب كثيرًا ما تحذف الكسر)(3).

---

(1) انظر: دلائل النبوة (7/ 240).

(2) انظر: المنهاج (10/ 99).

(3) انظر: السيرة النبوية (4/ 511).

والثاني: على أن من قال مكث ثلاث عشرة عد من أول ما جاءه الملك بالنبوة، ووحي المنام، ومن قال مكث عشرًا أخذ ما بعد فترة الوحي وتواتره، قاله السهيلي[(١)].

الثالث: على أنه ﷺ لما أوحي إليه أسر أمره ثلاث سنين من مبعثه، ثم أُمر بإظهاره، قاله القرطبي[(٢)].

الرابع: على أن إسرافيل هو من كان مع النبي ﷺ لما مكث بمكة لمدة ثلاث سنين، ثم عُزِل وأُقرن به جبريل عشر سنين، قاله الشعبي[(٣)]. وقد أنكره الواقدي بقوله: (ليس يَعرِفُ أهل العلم ببلدنا أن إسرافيل قرن بالنبي ﷺ وإن علمائهم وأهل السيرة منهم يقولون لم يقرن به غير جبريل من حين أنزل عليه الوحي إلى أن قبض ﷺ)[(٤)].

وحمل الرواية الثالثة: وهي التي وقع فيها " أَقَامَ رَسُولُ اللهِ بِمَكَّةَ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً " على وجهين:

الأول: على جبر الكسر في الشهور، يقول الحافظ ابن حجر: (المعتمد أنه عاش ثلاثًا وستين، وما يخالف ذلك إما أن يُحمل على إلغاء الكسر في السنين، وإما على جبر الكسر في الشهور)[(٥)]، ثم نبه في موضع آخر، فقال: (قد جمع بعضهم بين الروايات المشهورة بأن من قال: خمس وستون جبر الكسر، وفيه نظر لأنه يخرج منه أربع وستون فقط وقل من تنبه لذلك)[(٦)].

---

(١) انظر: الروض الأنف (٢/ ٢٨١).

(٢) انظر: المفهم (٦/ ١٤٣).

(٣) انظر: طبقات ابن سعد (١/ ١٩١).

(٤) المرجع السابق.

(٥) انظر: فتح الباري (٩/ ٦)، وتبعه العيني في عمدة القاري (١٨/ ٧٦).

(٦) فتح الباري (٨/ ١٨٩).

فتبعه المباركفوري (ت:١٣٥٣هـ) على الجبر، وجنح إلى جبر شهور سنة الولادة، وشهور سنة الوفاة[1] وبذلك يصير عمره حين وفاته خمس وستون.

والثاني: على جبر سنة البعثة وسنة الهجرة، كما قال المباركفوري: (ويمكن الجمع بحمل هذه الرواية على حساب سنة البعثة، وسنة الهجرة)[2].

(١) انظر: تحفة الأحوذي (١٠/ ٦٧).

(٢) انظر: تحفة الأحوذي (١٠/ ٩٤).

۞ (٨٥) مسألة: في بيان الراجح في موقع " بَرْكَ الْغِمَادِ" الوارد في حديث الباب.

الباب السابق

۞ حديث المسألـــة:

روى الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بسنده عن عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: "لَمْ أَعْقِلْ أَبَوَيَّ قَطُّ إِلاَّ وَهُمَا يَدِينَانِ الدِّينَ، وَلَمْ يَمُرَّ عَلَيْنَا يَوْمٌ إِلاَّ يَأْتِينَا فِيهِ رَسُولُ الله ﷺ طَرَفَيِ النَّهَارِ بُكْرَةً وَعَشِيَّةً، فَلَمَّا ابْتُلِيَ الْمُسْلِمُونُ خَرَجَ أَبُو بَكْرٍ مُهَاجِرًا نَحْوَ أَرْضِ الْحَبَشَةِ[١]، حَتَّى بَلَغَ بَرْكَ الْغِمَادِ لَقِيَهُ ابْنُ الدَّغِنَةِ – وَهْوَ سَيِّدُ الْقَارَةِ[٢] – فَقَالَ: أَيْنَ تُرِيدُ يَا أَبَا بَكْرٍ؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَخْرَجَنِي قَوْمِي، فَأُرِيدُ أَنْ أَسِيحَ فِي الأَرْضِ وَأَعْبُدَ رَبِّى،قَالَ ابْنُ الدَّغِنَةِ: فَإِنَّ مِثْلَكَ يَا أَبَا بَكْرٍ لاَ يَخْرُجُ وَلاَ يُخْرَجُ... " الحديث بطوله[٣].

۞ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

« قوله: "بَرْكَ الْغِمَادِ" أما برك فهو بفتح الموحدة وسكون الراء بعدها كاف وحكى كسر أوله وأما الغماد فهو بكسر المعجمة وقد تضم وبتخفيف الميم وحكى ابن

---

(١) أرض الحبشة: هي هضبة مرتفعة غرب اليمن بينها البحر، ولهم صلات قديمة مع العرب، ولملكهم النجاشي موقف يذكر ويشكر مع المسلمين الأوائل الذين هاجروا إليه فوجدوا في كنفه ملجأ وحسن جوار، أهلها كانوا نصارى، غير أن الإسلام زحف إليهم من زمن بعيد فأسلمت أطرافها، وبقيت الهضبة حول أديس أبابا متمسكة بشدة بالنصرانية، وتسمى الآن (أثيوبيا) وعاصمتها أديس أبابا، ومن أهم مدنها ارتيريا، وأسمرة، ومصوع. انظر: المسالك والممالك للبكري (١/ ٣٢٦)، المعالم الجغرافية (ص٩١،٩٢)، المعالم الأثيرة (ص٩٦).

(٢) القارة: هي قبيلة مشهورة من بني الهون بن خزيمة، وهم من ولد عضل بن الديش. انظر: أنساب الأشراف للبلاذري (١/ ٧٧)، نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب للقلقشندي (ص١٥٥).

(٣) انظر: صحيح البخاري (٣/ ٦٨، ٦٩)حديث رقم (٣٩٠٥).

فارس (ت:٣٩٥هـ) فيها ضم الغين[(١)] موضع على خمس ليال من مكة إلى جهة اليمن، وقال البكري: (ت:٤٨٧هـ) هي أقاصي هجر[(٢)(٣)]، وحكى الهمداني (ت:٣٣٤هـ) في أنساب اليمن: هو في أقصى اليمن[(٤)] والأول أولى ».[(٥)]

❁ **ترجيح الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر أن موضع "بَرْكَ الْغِمَادِ" يبعد خمس ليال من مكة إلى جهة اليمن؛ حيث قال: « **والأول أولى** ». يعني هذا القول.

الدراسة والموازنة:

ورد في المسألة عدة أقوال:

القول الأول: أن بِرك الغِماد موضع على خمس ليال من مكة إلى أقصى اليمن مما يلي البحر -وهي المعروفة حاليًا بمحافظة البِرك-.

قاله ابن الحائك الهمداني فيما حكاه عنه البكري[(٦)]، والحازمي(ت:٥٨٤هـ)[(٧)]، والحموي (ت:٦٢٦هـ)[(٨)]، ومن الشراح الكرماني، وابن الأثير[(٩)]، والحافظ ابن حجر

---

(١) انظر: وقفت على [مادة غمد] التي في كتابه مقاييس اللغة (٤/ ٣٩٢) ولم يذكر فيها ضم العين.

(٢) بلدة هجر: سبق تعريفها في مسألة رقم.

(٣) انظر: معجم ما استعجم (١/ ٢٤٣).

(٤) انظر: صفة جزيرة العرب (ص٣٢٣).

(٥) انظر: فتح الباري (٧/ ٢٨٩).

(٦) انظر: معجم ما استعجم (١/ ٢٤٤).

(٧) انظر: الأماكن (١/ ٧٢٥).

(٨) انظر: معجم البلدان (١/ ٣٩٩).

(٩) انظر على التوالي: الكواكب الدراري (١٥/ ١١٣)، النهاية لابن الأثير(١/ ١٢١).

في مقدمته[1] وفي موضعين من الفتح[2]، ووافقهم: القسطلاني، والعيني، والسيوطي[3]، وغيرهم[4]، وجزم به من أهل السير الواقدي (ت:٢٠٧هـ)[5].

ومستندهم في ذلك: ما ثبت عند الإمام مسلم من استشارة النبي ﷺ لأصحابه في غزوة بدر، وفيه قول رجل من الأنصار: "ولَوْ أمَرْتَنَا أنْ نَضْربَ أكْبَادَهَا إلى بِرْكِ الْغِمَادِ لفَعَلْنَا"، وعند البيهقي بلفظ: "حَتى تبلُغ البِرْك من غِمْدِ ذي يَمَن لَسِرْنَا مَعَكَ"[6].

القول الثاني: أن "بِرك الغماد" موضع في أقاصي هجر - المعروفة حاليًا بمدينة الإحساء بالمنطقة الشرقية -.

قاله: البكري[7]، وتبعه القاضي عياض[8] والقرطبي[9].

---

(١) انظر: هدي الساري (ص٢٥٤).

(٢) انظر: فتح الباري (٧/ ٢٨٩)، (٧/ ٣٦٠).

(٣) انظر على التوالي: إرشاد الساري (٨/ ٣٧٥)، عمدة القاري(١٢/ ١٢٣) و(١٧/ ٤٣)، الديباج (٤/ ٣٨٩).

(٤) وقد ذهب إليه الشيخ: محب الدين الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: برك الغماد: على ساحل البحر الأحمر، يركب منه في البحر إلى ساحل الحبشة. انظر: هامش صحيح البخاري الطبعة السلفية (٣/ ٦٨)

(٥) انظر: مغازي الواقدي (١/ ٦٠).

(٦) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه: كتاب الجهاد والسير باب غزوة بدر (٣/ ١٤٠٤،١٤٠٣) حديث رقم (١٧٧٩)، والنسائي في السنن الكبرى: كتاب المناقب باب خير دور الأنصار، والإمام أحمد في مسنده (٢١/ ٢٤) حديث رقم (١٣٢٩٧)، والبيهقي في دلائل النبوة (٣/ ١٠٧).

(٧) انظر: معجم ما استعجم (١/ ٢٤٣).

(٨) انظر: مشارق الأنوار (١/ ١١٥).

(٩) انظر: المفهم (٣/ ٦٢٦).

القول الثالث*: أن موضع بِرك الغماد الوارد في حديث المسألة يقع في أرض الحبشة - المعروفة حاليًا بأثيوبيا-؛ قاله بعض المفسرين مثل الإمام الطبري(ت:٣١٠هـ)[1]، يقول السهيلي (ت:٥٨١هـ): « وجدت في بعض كتب التفسير أنها مدينة الحبشة »[2].

ولعل مستندهم في ذلك ظاهر نص الحديث، ففيه: "...خَرَجَ أَبُو بَكْرٍ مُهَاجِرًا نَحْوَ أَرْضِ الْحَبَشَةِ...".

۞ الترجيــــــح:

بإستعراض ما سبق يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب - أن الراجح هو القول الأول وهو أن موضع "بَرْكَ الْغِمَادِ" الوارد في حديث المسألة يقع على خمس ليال من مكة إلى أقصى اليمن مما يلي البحر، وهي المعروفة حاليًا بمحافظة البِرك. وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التالية:

* تعيين الأحاديث النبوية لموضع "بَرْكَ الْغِمَادِ"، مما يقوي ترجيح هذا القول.

* موافقة أهل الشأن من البلدانيين سلفًا وخلفًا على أن "بَرْكَ الْغِمَادِ" تقع في جهة اليمن، ويقابلها الحبشة، ويفصل بينهما البحر الأحمر. يقول الحموي: « هو موضع وراء مكة بخمس ليال مما يلي البحر »[3].

وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن موقعها في موضع آخر من الفتح: « إنها من

---

* إيراد هذا القول زيادة تقتضيه المسألة.

(١) انظر: تفسير الطبري (٩/ ١٨٥).

(٢) انظر: الروض الأنف (٥/ ٧١).

(٣) انظر: معجم البلدان (١/ ٣٩٩).

جهة اليمن تقابل الحبشة وبينهما عرض البحر »[1].

ويقول صاحب المعالم الجغرافية: « "بَرْكَ الْغِمَادِ" موضع قديم معلوم بين حلي والقنفذة على الساحل الشرقي للبحر الأحمر، وهو اليوم معروف "بالبِرك"، جنوب مكة على قرابة ستمائة كيلومتر، ولها واد يسمى بهذا الاسم »[2].

---

(١) انظر: فتح الباري (٧/ ٣٦٠).

(٢) انظر: المعالم الجغرافية للبلادي (ص٤٢).

۞ (٨٦) مسألة : في اختلاف روايات الجامع الصحيح في لفظة : "أَحَثَّ".

الباب السابق .

۞ حديث المسألـــة:

روى الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بسنده عن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا أنها قالت: "...فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لأَبِى بَكْرٍ: **أَخْرِجْ مَنْ عِنْدَكَ.** فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّمَا هُمْ أَهْلُكَ بِأَبِى أَنْتَ يَا رَسُولَ اللهِ. قَالَ: **فَإِنِّى قَدْ أُذِنَ لِى فِى الْخُرُوجِ.** فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصَّحَابَةُ بِأَبِى أَنْتَ يَا رَسُولَ اللهِ. قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **نَعَمْ.** قَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَخُذْ بِأَبِى أَنْتَ يَا رَسُولَ اللهِ إِحْدَى رَاحِلَتَىَّ هَاتَيْنِ. قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **بِالثَّمَنِ.** قَالَتْ عَائِشَةُ: فَجَهَّزْنَاهُمَا أَحَثَّ الْجَهَازِ، وَصَنَعْنَا لَهُمَا سُفْرَةً[(١)] فِي جِرَابٍ، فَقَطَعَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ أَبِى بَكْرٍ قِطْعَةً مَنْ نِطَاقِهَا[(٢)] فَرَبَطَتْ بِهِ عَلَى فَمِ الْجِرَابِ، فَبِذَلِكَ سُمِّيَتْ ذَاتَ النِّطَاقِ..." الحديث بطوله[(٣)].

۞ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

« قوله: "أَحَثَّ الْجَهَازِ" أحث بالمهملة والمثلثة أفعل تفضيل من الحث وهو الإسراع، وفي رواية لأبي ذر "أَحَبَّ" بالموحدة، والأول أصح، والجهاز بفتح الجيم وقد تكسر – ومنهم من أنكر الكسر– وهو ما يحتاج إليه في السفر »[(٤)].

۞ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر رواية "أَحَثَّ"؛ حيث قال: « **والأول أصح** ». وهو يعني هذه الرواية.

---

(١) سفرة: أي زادًا قيل إنه شاة مطبوخة. انظر: فتح الباري (٧/ ٢٩٤)، إرشاد الساري (٨/ ٣٧٨).

(٢) النطاق: هو أن تشد المرأة وسطها على ثوبها بحبل أو شبهه ثم ترسل الأعلى على الأسفل. انظر: غريب الحديث لابن سلام (٣/ ٢٥٧)، مشارق الأنوار(٢/ ١١).

(٣) انظر: صحيح البخاري (٣/ ٦٩) حديث رقم (٣٩٠٥).

(٤) فتح الباري (٧/ ٢٩٤).

الدراسة والموازنة:

ورد في المسألة روايتان:

الرواية الأولى: وردت بلفظ: "أَحَثَّ" بالمهملة والثاء المثلثة، وهي رواية الكشميهني في هذا الموضع من كتاب مناقب الأنصار[١]. وأخرج الحديث الإمام البخاري في كتاب اللباس[٢] وفيه هذه الرواية بهذا الضبط عند الراويين المستملي والحموي، ومعناها: أعجل وأسرع[٣].

وأخرجها من الأئمة المحدثين: عبد الرزاق[٤]، واسحاق بن راهوية[٥]، وأحمد[٦]، وابن خزيمة[٧]، وابن حبان[٨]،والبيهقي[٩]، والحميدي[١٠]، والإشبيلي[١١] رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ.

(١) انظر: متن صحيح البخاري" النسخة اليونينية" (٥/ ٥٩) حديث رقم (٣٩٠٥)، إرشاد الساري (٨/ ٣٧٨).

(٢) انظر: صحيح البخاري" النسخة اليونينية":كتاب اللباس باب التقنع (٧/ ١٤٥) حديث رقم (٥٨٠٧)؛ فثبوته في المتن وخلوه من أي علامة، وتفرد الكشميهني في الهامش برواية "أَحَبَّ" دال على ثبوتها عند شيخي أبا ذر، والله أعلم.

(٣) انظر: المحكم والمحيط الأعظم (٢/ ٥١٥) مادة [ح ث]، تاج العروس (٥/ ٢٠١) مادة [حثث].

(٤) في مصنفه (٥/ ٣٨٤) حديث رقم (٩٧٤٣).

(٥) في مسنده (٢/ ٣٢٣) حديث رقم (٨٤٩).

(٦) في مسنده (٤٢/ ٤٢٠) حديث رقم (٢٥٦٢٦).

(٧) في صحيحه (٢/ ١٢٠٤) حديث رقم (٢٥١٦).

(٨) في صحيحه (١٤/ ١٧٧) حديث رقم (٦٢٧٧).

(٩) في الدلائل (٢/ ٤٧٤).

(١٠) في الجمع بين الصحيحين (٤/ ١٨٨) حديث رقم (٣٣٣٢).

(١١) في الأحكام الشرعية (٤/ ٣٢٨).

وقد ذهب الحافظ ابن حجر إلى ترجيح هذه الرواية موافقًا في ذلك: القاضي عياض، وابن قرقول، والكرماني، وابن الملقن[(١)]، ووافقهم: العيني، والسيوطي، والقسطلاني[(٢)].

الروية الثانية: وردت بلفظ: "أَحَبَّ" بالمهملة ثم بالموحدة بدل المثلثة، وهي رواية أبي ذر عن شيخيه المستملي والحموي في هذا الموضع من كتاب مناقب الأنصار[(٣)]، وعند شيخه الكشميهني في كتاب اللباس[(٤)]. ولم أقف - فيما أعلم- على من رواها أو أقرها.

۞ الترجيـــــح:

بالنظر في الروايتين السابقتين يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب - رجحان الرواية الأولى والتي بلفظ: "أَحَثَّ" بالمهملة والثاء المثلثة، وهي ما رجحه الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التالية:

* اتفاق مشايخ أبي ذر الثلاثة " المستملي، والحموي، والكشميهني " في كتابي مناقب الانصار واللباس على رواية "أَحَثَّ الْجَهَازِ"، وما ظهر من اختلاف بينهم

---

(١) انظر على التوالي: مشارق الأنوار (١/ ١٨٠)، مطالع الأنوار (٢/ ٢٣١)، الكواكب الدراري (١٥/ ١١٧)،التوضيح لابن الملقن (٢٠/ ٥٣٩)

(٢) انظر على التوالي: عمدة القاري (١٧/ ٤٥)، التوشيح (٦/ ٢٤٥٢)، إرشاد الساري (٨/ ٣٧٨).

(٣) انظر: هامش صحيح البخاري" النسخة اليونينية": حيث على لفظة "أَحَبَّ" رمز " حـ سـ " يعني وقوعها عند الحموي والمستملي في هذا الموضع.

(٤) انظر: صحيح البخاري" النسخة اليونينية":كتاب اللباس باب التقنع (٧/ ١٤٥) حديث رقم (٥٨٠٧)؛ حيث في الهامش توجد لفظة "أَحَبَّ" وعليها رمز سماع أبي ذر الهروي عن شيخه الكشميهني فقط " هـ تحتها ة "، انظر: إرشاد الساري (١٢/ ٥٢٨).

في المواضع فلعله تصحيفًا من النّساخ، يقول الحافظ ابن حجر عن ذلك: « أظنه تصحيفًا »[1]، وتبعه في تضعيفها: الإمامان العيني، والقسطلاني[2].

* مناسبة رواية "أَحَثَّ الْجَهَازِ" لسياق الحديث الشريف وما تضمنه من العجله والإسراع في تجهيز عائشة وأختها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا للزاد ووضعه في النطاق، يظهر ذلك جليًا في مجئ النبي ﷺ في غير وقته المعتاد، ففي الحديث: "... قَالَ قَائِلٌ لأَبِي بَكْرٍ هَذَا رَسُولُ اللهِ ﷺ مُتَقَنِّعًا - فِي سَاعَةٍ لَمْ يَكُنْ يَأْتِينَا فِيهَا - فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: فِدَاءٌ لَهُ أَبِي وَأُمِّي، وَاللهِ مَا جَاءَ بِهِ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ إِلاَّ أَمْرٌ".

وأمره ﷺ بإخراج من في بيت أبي بكر حتى لا يُسمع حديثهما؛ وذلك في قوله: "**أَخْرِجْ مَنْ عِنْدَكَ**، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّمَا هُمْ أَهْلُكَ بِأَبِي أَنْتَ يَا رَسُولَ اللهِ".

* شهرة رواية "أَحَثَّ" في أكثر دواوين السنة المطهرة كما مَرَّ ذكره في موضعه.

* ترجيح طائفة من أهل العلم لهذه الرواية.

(١) انظر: فتح الباري (١٠/ ٣٣٨).

(٢) انظر: على التوالي: عمدة القاري (٢١/ ٣١٠)، وإرشاد الساري (١٢/ ٥٢٨).

❁ (٨٧) مسألة في بيان نسب "سُرَاقَةَ بْنِ مَالِكِ بْنِ جُعْشُمٍ"[١] الذي تبع النبي ﷺ وأبا بكر لما هاجرا للمدينة .

الباب السابق

❁ حديث المسألـــة:

روى الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بسنده فقال: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَالِكٍ الْمُدْلِجِيُّ[٢] - وَهْوَ ابْنُ أَخِي سُرَاقَةَ بْنِ مَالِكِ بْنِ جُعْشُمٍ- أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ سُرَاقَةَ بْنَ جُعْشُمٍ يَقُولُ: "جَاءَنَا رُسُلُ كُفَّارِ قُرَيْشٍ يَجْعَلُونَ فِي رَسُولِ الله ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ دِيَةَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، مَنْ قَتَلَهُ أَوْ أَسَرَهُ... ثُمَّ قُمْتُ فَدَخَلْتُ فَأَمَرْتُ جَارِيَتِي أَنْ تَخْرُجَ بِفَرَسِي وَهْيَ مِنْ وَرَاءِ أَكَمَةٍ فَتَحْبِسَهَا عَلَيَّ، وَأَخَذْتُ رُمْحِي، فَخَرَجْتُ بِهِ مِنْ ظَهْرِ الْبَيْتِ..." الحديث[٣].

❁ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

« قوله: "ابْنُ أَخِي سُرَاقَةَ بْنِ جُعْشُمٍ" في رواية أبي ذر" ابْنُ أَخِي سُرَاقَةَ بْنِ

---

(١) هو: سُراقة بن مالك بن جُعشُم بن مالك بن عمرو بن تيم بن مدلج بن مرة بن كنانة الكناني المُدلجي، وقد ينسب إلى جده، يكنى أبا سفيان، يعد في أهل المدينة ويقال إنه سكن مكة، روى عن النبي ﷺ، وعنه ابنه محمد بن سُراقة وابن أخيه عبد الرحمن بن مالك بن جُعشُم وابن عباس وغيرهم (ت:٢٤هـ) في أول خلافة عثمان وقيل بعد وفاة عثمان. انظر: الاستيعاب (٢/ ٨٥١-٨٥٢)، أسد الغابة (٢/ ٣٩٥-٣٩٧)، الإصابة (٣/ ٤١).

(٢) هو: عبد الرحمن بن مالك بن مالك بن جُعشُم بن مالك بن عمرو المُدلجي، روى عن ابيه مالك بن مالك بن جعشم وعمه سُراقة بن مالك بن جُعشُم، وعنه الزهري، وثقة النسائي، وهو من الطبقة الثالثة. انظر: الثقات لابن حبان (٧/ ٦٤) تهذيب الكمال (١٧/ ٣٧٩-٣٨١) تقريب التهذيب (ص٣٤٩).

(٣) انظر: صحيح البخاري (٣/ ٦٩-٧١) حديث رقم (٣٩٠٦).

مَالِكِ بْنِ جُعْشُمٍ" ثم قال: " أَنَّهُ سَمِعَ سُرَاقَةَ بْنَ جُعْشُمٍ"[١] والأول هو المعتمد، وحيث جاء في الروايات سُراقة بن جُعشُم يكون نسب إلى جده، وسيأتي في حديث البراء[٢] بعدها بقليل أنه سُراقة بن مالك بن جُعشُم ولم يختلف عليه فيه »[٣].

❁ **ترجيح الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر أن اسم من تبع النبي ﷺ وأبي بكر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ لما أقبل للمدينه "سُراقة بن مالك بن جُعشُم"، حيث قال: « **والأول هو المعتمد** ».

الدراسة والموازنة:

ورد في المسألة قولان:

القول الأول: أن اسم الرجل الذي تبِع النبي ﷺ وأبي بكر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ لما هاجرا للمدينة هو " سُراقة بن مالك بن جُعشُم" بذكر اسم أبيه مالك.

وهذا النسب هو الثابت في رواية الحافظ أبي ذر الهروي في هذا الموضع عن ابن شهاب في صحيح البخاري[٤]. وفي نفس الباب من طريق البراء بن عازب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، بلفظ: " لَمَّا أَقْبَلَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْمَدِينَةِ تَبِعَهُ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكِ بْنِ جُعْشُمٍ"[٥]. وكذلك

---

(١) انظر: صحيح البخاري "النسخة اليونينية": كتاب مناقب الأنصار باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة (٥/ ٦١،٦٠) حديث رقم (٣٩٠٦)؛ حيث على اسم والده "مالك" علامة "صحـ ه" وهي تعني صحة سماع الراوي أبو ذر الهروي له.

(٢) انظر: صحيح البخاري: كتاب مناقب الأنصار باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة (٣/ ٧١) حديث رقم (٣٩٠٨).

(٣) فتح الباري (٧/ ٣٠٠)

(٤) سبق ذكرها أول المسألة.

(٥) صحيح البخاري: كتاب مناقب الأنصار باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة (٣/ ٧١) حديث رقم (٣٩٠٨) وفي " النسخة اليونينية" من غير خلاف بين الرواة (٥/ ٦١) حديث رقم (٣٩٠٨).

في كتاب فضائل الصحابة[١] وفيه: " فَلَمْ يُدْرِكْنَا أَحَدٌ مِنْهُمْ غَيْرُ سُرَاقَةَ بْنِ مَالِكِ بْنِ جُعْشُمٍ عَلَى فَرَسٍ لَهُ" من غير خلاف بين الرواة. وفي كتاب المناقب، بلفظ: "وَاتَّبَعَنَا سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ "[٢].

وفي صحيح الإمام مسلم بلفظ" اتَّبَعَنَا سُرَاقَةُ بن مَالِكٍ"[٣] وفي موضع آخر، بلفظ: " فَأَتبَعَهُ سُراقةُ بن مالِكِ بن جُعشُمٍ "[٤].

وعند غيرهما من دواوين السنة المطهرة مثل: ابن الجعد، والإمام أحمد في مسنديهما، وابن أبي شيبة في مصنفه، والبزار، وأبي يعلى في مسنديهما، وأبو عوانه في مستخرجه، وابن حبان في صحيحه، والطبراني في معجمه الكبير وبلفظ أوضح، وفيه: " ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَالِكِ بْنِ جُعْشُمٍ الْمُدْلِجِيُّ، أَنَّ أَبَاهُ مَالِكًا أَخْبَرَهُ أَنَّ أَخَاهُ سُرَاقَةَ بْنَ مَالِكِ بْنِ جُعْشُمٍ"، والبيهقي في دلائل النبوة[٥].

وهذا القول هو ما رجحه الحافظ ابن حجر موافقًا الماوردي (ت: ٤٥٠هـ)،

---

(١) انظر: صحيح البخاري: كتاب فضائل الصحابة باب مناقب المهاجرين وفضلهم (٣/ ٦) حديث رقم (٣٦٥٢) وفي " النسخة اليونينية"من غير خلاف(٥/ ٣) حديث رقم (٣٦٥٢).

(٢) صحيح البخاري: كتاب المناقب باب علامات النبوة في الإسلام (٢/ ٥٣٢) حديث رقم (٣٦١٥). وفي " النسخة اليونينية"من غير خلاف (٤/ ٢٠١) حديث رقم (٣٦١٥).

(٣) انظر: صحيح مسلم: كتاب الزهد والرقائق باب في حديث الهجرة ويقال له حديث الرحل (٤/ ٢٣٠٩) حديث رقم (٢٠٠٩).

(٤) انظر: المرجع السابق: كتاب الأشربة باب جواز شرب اللبن (٣/ ١٥٩٢) حديث رقم (٢٠٠٩).

(٥) انظر على التوالي: مسند ابن الجعد (ص٣٧٦) حديث رقم (٢٥٧٤)، مسند أحمد بن حنبل (١/ ١٨١) حديث رقم (٣)، مصنف ابن أبي شيبة (٦/ ٣٢٤) حديث رقم (٣١٧٧٧)، مسند البزار (١/ ١١٨) حديث رقم (٥٠)، مسند أبي يعلى (١/ ١٠٦) حديث رقم (١١٥)، مستخرج أبو عوانه (٥/ ١٣٧) حديث رقم (٨١٣٣)، صحيح ابن حبان (١٤/ ١٨٨) حديث رقم (٦٢٨١)، المعجم الكبير للطبراني (٧/ ١٣٣)، دلائل النبوة للبيهقي (٢/ ٤٨٣).

والقاضي عياض، والسهيلي، وابن كثير، والكرماني، والمقريزي[1]، ووافقهم: القسطلاني[2]، وتبعهم الصالحي الشامي[3].

القول الثاني: أن اسم الرجل الذي تبعهما هو " سُراقة بن جُعشُم"، وقد ثبت أيضًا في حديث المسألة في صحيح البخاري، بلفظ: "... سَمِعَ سُرَاقَةَ بْنَ جُعْشُمٍ يَقُولُ...".

واسمه هكذا يُشعر بالصحة؛ لأن في الحديث أن عبد الرحمن بن مالك بن جُعشُم هو ابن أخيه، فناسب أن يكون اسم عمه سُراقة بن جُعشُم لأن اسم أخيه مالك بن جُعشُم.

يقول الكرماني: « "سُراقة بن جُعشُم" وفي بعضها سراقة بن مالك بن جعشم والأول هو الموافق؛ لكونه ابن أخيه، لكن المشهور هو الثاني كما في كتاب الاستيعاب ونحوه »[4].

۞ الترجيح:

باستعراض ما سبق يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب - أن الراجح في اسم من تبع النبي ﷺ وأبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لـمَّا هاجرا للمدينة هو" سُراقة بن مالك بن جُعشُم"، وإن ذُكر سُراقة بن جُعشُم فحينها يكون قد نُسب لجده؛ وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر، للأسباب التالية:

* اتفاق الشيخان على هذا النسب في حديث الهجرة، وما اتفق عليه الشيخان

---

(١) انظر على التوالي: أعلام النبوة (ص١٣٢)، الشفا (١/ ٢٦١)، الروض الأنف (٢/ ٢٣٣)،السيرة النبوية (٢/ ٢٤٢)، الكواكب الدراري (١٥/ ١١٩)، إمتاع الأسماع بما للنبي من الأحوال (١/ ٥٩).

(٢) انظر: إرشاد الساري (٨/ ٣٨١).

(٣) انظر: سبل الهدى والرشاد (١٠/ ٢٢٠).

(٤) الكواكب الدراري (١٥/ ١١٩).

مقدم على ما انفرد به أحدهما. كما أن اتفاق رواة الجامع الصحيح يقوي ترجيحه.

* موافقة هذا القول لما ثبت في دواوين السنة المطهرة، كما مَرَّ ذكره في موضعه، مما يعضد ترجيحه.

* بعد مطالعة كتب التراجم تبين موافقتها لهذا القول[1]، كما أن ترجمة أخيه مالك بن مالك بن جُعشُم[2] وابنه عبد الرحمن[3] تؤكد ذلك - رضي الله تعالى عنهم أجمعين-.

* اتفاق أهل الشأن من النسابين على أن نسبه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ "سُراقة بن مالك بن جُعشُم"، وإذا ذُكر "سُراقة بن جُعشُم" فيكون حينها نُسب لجده[4].

* ترجيح طائفة من أهل العلم لهذا القول، كما مَرَ في موضعه.



(١) انظر على سبيل المثال: الطبقات الكبرى لابن سعد (٤/ ٣٦٦)، الطبقات لابن خياط (ص٣٤)، معجم الصحابة لابن قانع (١/ ٣١٧)، التاريخ الكبير للبخاري (٤/ ٢٠٨)، الكنى والأسماء لمسلم (١/ ٣٨٦)، المعرفة والتاريخ للفسوي (١/ ٩٤)، الثقات (٣/ ١٨٠)، مشاهير علماء الأمصار (ص٣٢) كلاهما لابن حبان، فتح الباب في الكنى والألقاب لابن منده (ص٣٩٦)، معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني (٣/ ١٤٢١)، الأسماء المبهمة للخطيب البغدادي (٢/ ١١٤)، الاستيعاب لابن عبد البر (٢/ ٥٨١)، أسد الغابة لابن الأثير (٢/ ٣٩٥)، تهذيب الكمال للمزي (١٠/ ٢١٤)، المقتنى في سرد الكنى (١/ ٢٧٧)، والكاشف (١/ ٤٢٦) كلاهما للذهبي، الإصابة (٣/ ٤١)، تهذيب التهذيب (٣/ ٣٩٦) والتقريب (ص٢٢٩) ثلاثتهم لابن حجر.

(٢) انظر: تهذيب الكمال (٢٦/ ٤٢٤)، الكاشف (٢/ ٢٣٦)، التقريب (ص٥١٨).

(٣) انظر: الثقات لابن حبان (٧/ ٦٤) تهذيب الكمال (١٧/ ٣٧٩-٣٨١) تقريب التهذيب (ص٣٤٩).

(٤) انظر على سبيل المثال: الأنساب للسمعاني (٣/ ٢٤٣)، اللباب في تهذيب الأنساب للشيباني الجزري (٢/ ١١١)، جمهرة أنساب العرب لابن حزم (١/ ١٨٧)، لب الألباب في تحرير الأنساب للسيوطي (٢/ ١٤).

❁ (٨٨) مسألة اختلاف روايات صحيح البخاري في قولة: "عُثَانٌ" الواردة في حديث الباب.

الباب السابق

❁ حديث المسألة:

روى الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بسنده فقال: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَالِكٍ المُدْلِجِيُّ - وَهْوَ ابْنُ أَخِي سُرَاقَةَ بْنِ مَالِكِ بْنِ جُعْشُمٍ - أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ سُرَاقَةَ بْنَ جُعْشُمٍ يَقُولُ:"جَاءَنَا رُسُلُ كُفَّارِ قُرَيْشٍ يَجْعَلُونَ فِي رَسُولِ الله ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ دِيَةَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، مَنْ قَتَلَهُ أَوْ أَسَرَهُ... فَرَكِبْتُ فَرَسِي، وَعَصَيْتُ الأَزْلاَمَ[(١)]، تُقَرِّبُ بِي حَتَّى إِذَا سَمِعْتُ قِرَاءَةَ رَسُولِ الله ﷺ وَهْوَ لاَ يَلْتَفِتُ، وَأَبُو بَكْرٍ يُكْثِرُ الاِلْتِفَاتَ، سَاخَتْ[(٢)] يَدَا فَرَسِي فِي الأَرْضِ حَتَّى بَلَغَتَا الرُّكْبَتَيْنِ. فَخَرَرْتُ عَنْهَا، ثُمَّ زَجَرْتُهَا، فَنَهَضَتْ، فَلَمْ تَكَدْ تُخْرِجُ يَدَيْهَا، فَلَمَّا اسْتَوَتْ قَائِمَةً، إِذَا لأَثَرِ يَدَيْهَا عُثَانٌ[(٣)] سَاطِعٌ فِي السَّمَاءِ مِثْلُ الدُّخَانِ،..." الحديث بطوله[(٤)].

❁ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

« قوله: "عُثَانٌ" بضم المهملة بعدها مثلثة خفيفة أي دخان، قال معمر: قلت

---

(١) الأزلام: واحدها زلم، وهي أقلام يكتبون على بعضها نعم وعلى بعضها لا فكانوا إذا أرادوا أمرًا استقسموا بها، فإذا خرج سهم نعم أتموا أمرهم، وإذا خرجالآخر أحجموا عن مقصدهم. انظر: النهاية في غريب الحديث (٢/ ٣١١)، لسان العرب (١٢/ ٢٧٠) مادة[زلم].

(٢) ساخت: أي غاصت في الأرض، يقال ساخت الأرض به تسوخ وتسيخ. انظر: النهاية (٢/ ٤١٦)، تاج العروس (٧/ ٢٧٥) مادة[سوخ].

(٣) عُثان: أي دخان، وجمعه عواثن على غير قياس. انظر: النهاية: (٣/ ١٨٣)، لسان العرب (١٣/ ٢٧٦) مادة [عثن].

(٤) صحيح البخاري (٣/ ٦٩-٧١) حديث رقم (٣٩٠٦).

لأبي عمرو بن العلاء ما العثان؟ قال: الدخان من غير نار[1]، وفي رواية الكشميهني: غبار بمعجمة ثم موحدة ثم راء[2]، والأول أشهر»[3].

❁ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر رواية "عُثَانٌ" بضم المهملة بعدها مثلثة خفيفة؛ وذلك بقوله: « **والأول أشهر** » وهو يعني هذه الرواية.

۞ الدراسة والموازنة:

ورد في المسألة روايتان:

الرواية الأولى: وردت بلفظ: "عُثَانٌ" بضم العين المهملة وبالثاء المثلثة وبعد الألف نون، وهي رواية الأكثرين من رواة الجامع الصحيح[4]، وأخرجها الإمام عبدالرزاق[5]، والإمام أحمد[6]، وابن حبان[7]، والطبراني[8]، وابو نعيم[9]،

---

(١) وهو جزء من حديث الباب أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٥/ ٣٨٤)، حديث رقم (٩٧٤٣). والإمام أحمد في المسند (٢٩/ ١٣٠)حديث رقم (١٧٥٩١)،والطبراني في المعجم الكبير (٧/ ١٣٢)رقم(٦٦٠١).

(٢) انظر: هامش صحيح البخاري "النسخة اليونينية": كتاب مناقب الأنصار باب هجرة النبي وأصحابه إلى المدينة (٥/ ٦٠) حديث رقم (٣٩٠٦) حيث علامة صحة سماع الراوي أبي ذر عن شيخه الكشميهني - رحمهما الله- على هذه الرواية.

(٣) فتح الباري (٧/ ٣٠٢).

(٤) أفاده الخطابي في أعلام الحديث (٣/ ١٦٩٢).

(٥) في مصنفه (٥/ ٣٨٤) حديث رقم (٩٧٤٣).

(٦) في مسنده (٢٩/ ١٣٠)حديث رقم (١٧٥٩١).

(٧) في صحيحه (١٤/ ١٨٦) حديث رقم (٦٢٨٠).

(٨) في معجمه الكبير (٧/ ٣١٢) حديث رقم (٦٦٠١).

(٩) في الدلائل (١/ ٣٣٢).

والحميدي[١]، والبيهقي[٢] رَحِمَهُمُاللَّهُ.

وهي التي رجحها الحافظ ابن حجر مستدلاً بما قاله أبي عمرو بن العلاء لما سأله معمر عن العثان؟ فقال: الدخان من غير نار[٣]، وموافقاً في ذلك ابن الجوزي، حيث قال: « والصحيح عثان »[٤].

الرواية الثانية: وردت بلفظ: "غُبَارِ" بغين معجمة مضمومة وبموحدة، وراء، وهي رواية الكشميهني رَحِمَهُٱللَّهُ، وأخرجها الإشبيلي[٥]، وقد ضعفها ابن الجوزي بقوله: « قد رواه قوم: غبار، وهو تصحيف »[٦].

الترجيح:

في ضوء ما سبق يظهر لي – والله تعالى أعلم بالصواب – رجحان الرواية الأولى وهي بلفظ: "عُثَانٌ" بضم العين المهملة وبالثاء المثلثة وبعد الألف نون، وهي ما رجحها الحافظ ابن حجر؛ وذلك للأسباب التالية:

* لثبوتها في رواية الأكثرين من رواة الجامع الصحيح، والأكثر أولى بإصابة الحق.

* لشهرتها؛ فقد أخرجتها بعض كتب السنة المطهرة كما ذكرت آنفًا.

* تضعيف الإمام ابن الجوزي لرواية "غُبَارِ" يقوي ترجيح هذه الرواية.

---

(١) انظر: الجمع بين الصحيحين (٣/ ٤٩٦).

(٢) في الدلائل (٢/ ٤٨٥).

(٣) سبق ذكره في أول المسألة.

(٤) انظر: كشف مشكل من حديث الصحيحين (٤/ ٣٢٨).

(٥) في الأحكام الشرعية (٤/ ٣٢٩).

(٦) انظر: كشف المشكل من حديث الصحيحن (٤/ ٣٢٨).

(٨٩) مسألة: في بيان الراجح في اليوم الذي دخل فيه النبي ﷺ للمدينة.

الباب السابق

حديث المسألة:

روى الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بسنده عن سُرَاقَةَ بْنَ جُعْشُمٍ أنه قال: " جَاءَنَا رُسُلُ كُفَّارِ قُرَيْشٍ يَجْعَلُونَ فِي رَسُولِ الله ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ دِيَةَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا...، فَبَصُرَ بِرَسُولِ الله ﷺ وَأَصْحَابِهِ مُبَيَّضِينَ يَزُولُ بِهِمُ السَّرَابُ... فَعَدَلَ بِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ حَتَّى نَزَلَ بِهِمْ فِي بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ، وَذَلِكَ يَوْمَ الِاثْنَيْنِ مِنْ شَهْرِ رَبِيعٍ الأَوَّلِ..." الحديث[1].

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

« قوله: "وَذَلِكَ يَوْمَ الِاثْنَيْنِ مِنْ شَهْرِ رَبِيعٍ الأَوَّلِ" وهذا هو المعتمد وشذ من قال يوم الجمعة »[2].

ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر أن مدخل النبي ﷺ للمدينة كان يوم الأثنين؛ وذلك بقوله: « وهذا هو **المعتمد** ».

الدراسة والموازنة:

ورد في المسألة قولان:

القول الأول: أن النبي ﷺ دخل المدينة يوم الاثنين. وهذا القول هو ما رجحه الحافظ ابن حجر موافقًا في ذلك أكثر أهل الشأن من أئمة السير والتاريخ:

---

(١) انظر: صحيح البخاري (٣/ ٦٩-٧١) حديث رقم (٣٩٠٦).

(٢) انظر: فتح الباري (٧/ ٣٠٥).

كابن إسحاق، وابن هشام، وابن سعد، والسهيلي، وابن النجار، وابن سيد الناس، والذهبي، وابن القيم، وابن كثير، والمقريزي(١)، وقد وافقهم أبو البقاء المكي، والسخاوي، والصالحي(٢)، وتبعهم الشيخ محمد بن عبد الوهاب(٣).

وموافقًا في ذلك جمع من أهل العلم المحدثين: كالمهلب بن أبي صفرة، وابن بطال، والبغوي(٤)، وقد وافقهم السيوطي، والقسطلاني(٥)، ووافقهم على ذلك جمعٌ من الخلف(٦).

و مستندهم في ذلك: ما ثبت في صحيح الإمام البخاري من تصريح باليوم الذي دخل فيه النبي ﷺ للمدينة، بلفظ: " وَذَلِكَ يَوْمَ الِاثْنَيْنِ مِنْ شَهْرِ رَبِيعٍ الأَوَّلِ"(٧).

---

(١) انظر على التوالي: سيرة ابن إسحاق (٢/ ١١٠)، السيرة النبوية (٣/ ١٩)، الطبقات الكبرى (١/ ٢٣٦)، الروض الأنف (٢/ ٢٤٥)، الدرة الثمينة في أخبار المدينة (ص٣٩)، عيون الأثر (١/ ٢٤٥)، تاريخ الإسلام (١/ ٣٣٣)، زاد المعاد (١/ ١٠١)، البداية والنهاية (٣/ ١٨٦)، إمتاع الأسماع بما للنبي من الأحوال (٨/ ٣٢٣).

(٢) انظر على التوالي: تاريخ مكة المشرفة والمسجد الحرام والمدينة الشريفة (ص٢٦٥)، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة (١/ ١٤)، سبل الهدى والرشاد (٣/ ٢٦٦).

(٣) انظر: مختصر سيرة الرسول ﷺ (ص١٣٢).

(٤) انظر على التوالي: المختصر النصيح (٤/ ١٣٢)، شرح ابن بطال (٣/ ٣٧٥)، شرح السنة (١٣/ ٣٦١).

(٥) انظر على التوالي: التوشيح (٦/ ٢٤٥٩)، إرشاد الساري (٨/ ٣٨٣).

(٦) انظر: الرحيق المختوم للشيخ صفي الرحمن المباركفوري (١/ ١٥٤). السيرة النبوية الصحيحة للشيخ د/ : أكرم ضياء العمري (ص٢١٨). والسيرة النبوية في ضوء مصادرها الأصلية للشيخ د/ مهدي رزق الله أحمد (ص٢٨٤)، والسيرة النبوية عرض وقائع وتحليل أحداث للشيخ د/ علي الصلابي(ص٢٧٧).

(٧) انظر: حديث المسألة.

القول الثاني: أنه دخل ﷺ المدينة يوم الجمعة، قاله ابن الكلبي (ت:٢٠٤هـ) فيما حكاه عنه السهيلي[١]، وابن الأثير[٢]، وذكره الحافظ ابن حجر وجزم بشذوذه لمخالفته ما هو محفوظ في الصحيح.

الترجيح:

في ضوء ما سبق يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب- أن الراجح هو القول الأول وهو أن النبي ﷺ دخل المدينة يوم الاثنين[٣]، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التالية:

* قوة مستنده الثابت في الجامع الصحيح، المقطوع بصحة ما فيه.

* اتفاق أهل العلم من المحدثين سلفًا وخلفًا على أن دخوله ﷺ للمدينة كان يوم الأثنين، يقول ابن بطال: « لقد اتفق أهل السنة أن النبي ﷺ دخل المدينة يوم الاثنين »[٤]، وكذلك أصحاب السير والتاريخ كما مَرَّ ذكره.[٥].

---

(١) انظر: الروض الأنف (٢/ ٢٤٥).

(٢) انظر: أسد الغابة (١/ ٢٨).

(٣) من شهر ربيع الأول، وأقام ﷺ بقباء أربعة أيام: الاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس. وأسس مسجد قباء وصلى فيه، وهو أول مسجد أسس على التقوى بعد النبوة، فلما كان اليوم الخامس أدركته صلاة الجمعة في بني سالم بن عوف فصلاها في المسجد الذي في بطن الوادي وكانت أول جمعة صلاها بالمسلمين بالمدينة - مع خلاف في تاريخ هذا اليوم-. انظر: زاد المعاد (١/ ٣٧٣)، الدرة الثمينة في أخبار المدينة (ص٣٩)، السيرة النبوية لابن كثير (٢/ ٢٩٩)، الرحيق المختوم (١/ ١٥٤)، وانظر: التوفيقات الإلهامية في مقابلة التواريخ الهجريةبالسنين الأفريكية والقبطية لمحمد مختار باشا (ص١).

(٤) انظر: شرح ابن بطال (٣/ ٣٧٥).

(٥) وانظر للاطلاع والفائدة: السيرة النبوية في فتح الباري-الفصل الثاني-: الهجرة النبوية إلى المدينة وأول العهد النبوي (١/ ٦٢٩ وما بعدها) جمع وتوثيق: د/ محمد الأمين الشنقيطي.

(٩٠) مسألة: ما الأبيات التي كان ينشدها النبي ﷺ عند بنائه للمسجد؟

الباب السابق

حديث المسألـــة:

روى الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بسنده عن سُرَاقَةَ بْنَ جُعْشُم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنه قال: "جَاءَنَا رُسُلُ كُفَّارِ قُرَيْشٍ يَجْعَلُونَ فِي رَسُولِ الله ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ دِيَةَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا... فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ حِينَ بَرَكَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ: **هَذَا إِنْ شَاءَ اللهُ الْمَنْزِلُ**... وَطَفِقَ رَسُولُ الله ﷺ يَنْقُلُ مَعَهُمُ اللَّبِنَ[1] فِي بُنْيَانِهِ، وَيَقُولُ وَهُوَ يَنْقُلُ اللَّبِنَ:

هَذَا الْحِمَالُ لاَ حِمَالَ خَيْبَرْ ... هَذَا أَبَرُّ رَبَّنَا وَأَطْهَرْ

وَيَقُولُ:

اللهُمَّ إِنَّ الأَجْرَ أَجْرُ الآخِرَهْ ... فَارْحَمِ الأَنْصَارَ وَالْمُهَاجِرَهْ

فَتَمَثَّلَ بِشِعْرِ رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يُسَمَّ لِي. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَلَمْ يَبْلُغْنَا فِي الأَحَادِيثِ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ تَمَثَّلَ بِبَيْتِ شِعْرٍ تَامٍّ غَيْرِ هَذَا الْبَيْتِ"[2].

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

« قوله: "فَتَمَثَّلَ بِشِعْرِ رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يُسَمَّ لِي" قال الكرماني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: يحتمل أن يكون المراد الرجز المذكور، ويحتمل أن يكون شعرًا آخر[3]. قلت: الأول هو

---

(١) اللَّبِنَ: بفتح اللام وكسر الباء، هي التي يُبنى بها الجدار. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ٢٢٩) [مادة لَبَنَ].

(٢) انظر: صحيح البخاري (٣/ ٦٩-٧١) حديث رقم (٣٩٠٦).

(٣) انظر: الكواكب الدراري (١٥/ ١٢٣).

المعتمد، ومناسبة الشعر المذكور للحال المذكور واضحة »[1].

❁ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر أن ما كان ينشده النبي ﷺ عند بنائه للمسجد هو ما ذُكر في الحديث الشريف: **هَذَا الْحِمَالُ لاَ حِمَالَ خَيْبَرْ....**؛ حيث قال: « **والأول هو المعتمد** ».

۞ الدراسة والموازنة:

ورد في المسألة قولان:

الأول: أن الأبيات التي كان ينشدها النبي ﷺ عند بنائه للمسجد هي ما ذُكر في الحديث الشريف، وهي:

هَذَا الْحِمَالُ لاَ حِمَالَ خَيْبَرْ ... هَذَا أَبَرُّ رَبَّنَا وَأَطْهَرْ

وقوله:

اللهُمَّ إِنَّ الأَجْرَ أَجْرُ الآخِرَهْ ... فَارْحَمِ الأَنْصَارَ وَالْمُهَاجِرَهْ

وهي الثابتة في صحيح البخاري في هذا الموضع، وعند الإمام مسلم[2]، وأبي داود[3]، والنسائي[4].

وقد رجح هذا الاحتمال الحافظ ابن حجر مستأنسًا بوضوح مناسبة الشعر

---

(١) انظر: فتح الباري (٧/ ٣٠٨).

(٢) انظر: صحيح مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب ابتِنَاءِ مسجد النبي ﷺ (١/ ٣٧٣) حديث رقم (٥٢٤).

(٣) انظر: سنن أبي داود: كتاب الصلاة باب في بناء المساجد (١/ ١٢٣) حديث رقم (٤٥٣).

(٤) انظر: سنن النسائي: كتاب المساجد باب نبش القبور واتخاذ أرضها مسجدًا (١/ ٢٥٩) حديث رقم (٧٨١).

المذكور لحاله ﷺ وحال أصحابه رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، وموافقًا في ذلك من الشراح: الزركشي[١] وابن رجب[٢]، وابن الملقن[٣].

ومن أصحاب السير والأخبار: ابن هشام، وابن سعد، وابن الجوزي، وابن سيد الناس، وابن كثير، والمقريزي[٤].

ولقد وافقه السيوطي[٥] والقسطلاني[٦]، واحتمل هذا القول الكرماني من غير جزم[٧].

الثاني: أن ما كان ينشده النبي ﷺ عند بنائه للمسجد هو شعرًا آخر غير ما تقدم ذكره في الحديث، احتمل ذلك الكرماني[٨] ولم يذكر مستنده فيه.

۞ الترجيـــــــح:

في ضوء ما سبق يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب- أن الراجح هو القول الأول وهو أن الأبيات التي كان ينشدها النبي ﷺ مع أصحابه رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ عند بنائه للمسجد، هي:

---

(١) انظر: التنقيح (٢/ ٥٧٠).

(٢) انظر: فتح الباري لابن رجب (٢/ ٤٠٩).

(٣) انظر: التوضيح (٢٠/ ٥٤٥-٥٤٦).

(٤) انظر على التوالي: السيرة النبوية لابن هشام (٣/ ٢٥)، الطبقات الكبرى (١/ ٢٣٦)، زاد المعاد (٣/ ٦٢)، وعيون الأثر لابن سيد الناس(١/ ٢٤٥)، البداية والنهاية (٣/ ١٨٧)، والسيرة النبوية (٢/ ٣٠٣) كلاهما لابن كثير، وإمتاع الأسماع بما للنبي من الأحوال للمقريزي (١/ ٢٢٥).

(٥) انظر: التوشيح (٦/ ٢٤٦٠).

(٦) انظر: إرشاد الساري (٨/ ٣٨٤).

(٧) انظر: الكواكب الدراري (١٥/ ١٢٣).

(٨) انظر: الكواكب الدراري (١٥/ ١٢٣).

هَـــذَا الْحِـــمَالُ لاَ حِمَـــالَ خَيْـــبَرْ   هَـــذَا أَبَـــرُّ رَبَّنَـــا وَأَطْهَـــرْ

وقولـــه:

اللهُـــمَّ إِنَّ الأَجْـــرَ أَجْـــرُ الآخِـــرَهْ   فَـــارْحَمِ الأَنْـــصَارَ وَالْمُهَـــاجِرَهْ

وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر، للأسباب التالية:

* ثبوت هذه الأبيات في حديث بناء المسجد عند الشيخين في صحيحهما، دليل جازم على أنها هي الأبيات المُنشده، وكذلك عند بعض أصحاب السنن لاسيما وأن القول الثاني يخلو من نص الأبيات أو من دليل ينفي هذا القول الثابت الراجح.

* ثبوتها من غير خلاف بين رواة الجامع الصحيح في هذا الموضع، حيث ثبت عليها علامة صحة السماع مرتين (صحـ صحـ)[1].

* ترجيح أهل العلم من المحدثين ومن أهل السير والأخبار على أنها هي الأبيات المنشدة - كما مَرَّ ذكره في موضعه- مما يؤكد ترجيحها.

(١) انظر: صحيح البخاري: "النسخة اليونينية" (٥/ ٦١) حديث رقم (٣٩٠٦).

۞ (٩١) مسألة: لمن كانت الأبيات التي أنشدها النبي ﷺ مع أصحابه عند بنائهم المسجد؟

الباب السابق

۞ حديث المسألـــة:

روى الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بسنده عن سُرَاقَةَ بْنَ جُعْشُم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنه قال: "...وَطَفِقَ رَسُولُ الله ﷺ يَنْقُلُ مَعَهُمُ اللَّبِنَ فِي بُنْيَانِهِ، وَيَقُولُ وَهُوَ يَنْقُلُ اللَّبِنَ:

هَــذَا الحِمَــالُ لاَ حِمَــالَ خَيْــبَرْ   هَــذَا أَبَــرُّ رَبَّنَــا وَأَطْهَــرْ

وَيَقُولُ:

اللهُــمَّ إِنَّ الأَجْـرَ أَجْـرُ الآخِـرَهْ   فَــارْحَمِ الأَنْــصَارَ وَالمُهَــاجِرَهْ

فَتَمَثَّلَ بِشِعْرِ رَجُلٍ مِنَ المُسْلِمِينَ لَمْ يُسَمَّ لِي. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَلَمْ يَبْلُغْنَا فِي الأَحَادِيثِ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ تَمَثَّلَ بِبَيْتِ شِعْرٍ تَامٍّ غَيْرِ هَذَا الْبَيْتِ"[١].

۞ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

« قول الزهري "لَمْ يَبْلُغْنَا" لا اعتراض عليه فيه، ولو ثبت عنه ﷺ أنه أنشد غير ما نقله الزهري، لأنه نفى أن يكون بلغه، ولم يطلق النفي المذكور. على أن ابن سعد (ت:٢٣٠هـ) روى عن عفان عن معتمر بن سليمان عن معمر عن الزهري قال: "لَمْ يَقُلْ النبي ﷺ شَيْئًا مِنَ الشَّعْرِ قِيلَ قَبْلَهُ أَوْ يُروى عَنْ غَيرِهِ إِلاَّ هَذَا "[٢] كذا قال، وقد قال غيره: إن الشعر المذكور لعبد الله بن رواحه فكأنه لم يبلغه وما في الصحيح أصح،

(١) انظر: صحيح البخاري (٣/ ٦٩-٧١) حديث رقم (٣٩٠٦).

(٢) انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (١/ ٢٤٠) وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٥/ ٢٧٩) حديث رقم (٢٦٠٦٨)، وقال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير (٣/ ١٢٧): سنده صحيح.

وهو قوله " شِعْرِ رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ" ».[1]

❁ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر أن ما أنشده النبي ﷺ من أبيات في حديث الباب هي أبيات عبد الله بن رواحه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ؛ حيث قال: « **ما في الصحيح أصح** وهو قوله "شِعْرِ رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ" ».

الدراسة والموازنة:

ورد في المسألة قولان:

القول الأول: أن الأبيات الواردة في حديث الباب أنشئها وأنشدها النبي ﷺ لما بنى مسجده، قاله الزهري ومستند هذا القول: ما ثبت في آخر حديث الباب: " وَلَمْ يَبْلُغْنَا فِي الأَحَادِيثِ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ تَمَثَّلَ بِبَيْتِ شِعْرٍ تَامٍّ غَيْرِ هَذَا الْبَيْتِ"، وبما رواه ابن سعد عن الزهري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أنه قال: " قَالَ نَبِيُّ الله وَهُمْ يَبْنُونَ الْمَسْجِدَ: هَذَا الْحِمَالُ لاَ حِمَالَ خَيْبَرْ هَذَا أَبَرُّ رَبَّنَا وَأَطْهَرْ، قَالَ: فَكَانَ الزُّهْرِيُّ يَقُولُ: إِنَّهُ لَمْ يَقُلْ شَيْئًا مِنَ الشَّعْرِ إِلاَّ قَدْ قِيلَ قَبْلَهُ أَوْ نَوَى ذَاكَ إِلاَّ هَذَا "[2].

القول الثاني: أن الأبيات الواردة في حديث الباب والتي أنشدها النبي ﷺ حين بنائه للمسجد هي من أشعار رجل من المسلمين، ومستند ذلك: ما ثبت في آخر حديث الباب: " فَتَمَثَّلَ بِشِعْرِ رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يُسَمَّ لِي"، وقال ابن بطال أنه من شعر عبد الله بن رواحه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ[3]، وجزم به: الزركشي[4]، وابن الملقن[5]، ورجحه

---

(١) انظر: فتح الباري (٧/ ٣٠٩).

(٢) سبق تخريجه أول المسألة.

(٣) انظر: شرحه على الصحيح (٥/ ٤٦)

(٤) انظر: التنقيح (٢/ ٥٧٠).

(٥) انظر: التوضيح (٢٠/ ٥٤٥).

الحافظ ابن حجر، ووافقهم: السيوطي، والقسطلاني[1]، وتبعهم الصالحي الشامي[2].

التـرجيـــــح:

في ضوء ما سبق يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب- رجحان القول الثاني وهو أن الأبيات الوارده في حديث الباب:

هَـــذَا الحِْــمَالُ لاَ حِمَــالَ خَيْــبَرْ   هَـــذَا أَبَــــرُّ رَبَّنَــــا وَأَطْهَــــرْ

وقوله:

اللهُــمَّ إِنَّ الأَجْــرَ أَجْــرُ الآخِــرَهْ   فَـــارْحَمِ الأَنْــصَارَ وَالُمهَـــاجِرَهْ

و أنشدها النبي ﷺ لما بنى مسجده، هي لرجل من المسلمين وهو عبد الله بن رواحه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهذا ما رجحه الحافظ ابن حجر، للأسباب التالية:

* وضوح عدم نسبتها للنبي ﷺ في الحديث الصحيح، ونسبتها لغيره؛ وذلك في قوله: " فَتَمَثَّلَ بِشِعْرِ رَجُلٍ مِنَ الُمسْلِمِينَ لَمْ يُسَمَّ لِي".

* ثبوت أحاديث تبين إنشاد النبي ﷺ لأشعار عبد الله بن رواحه[3]،

---

(١) انظرعلى التوالي: التوشيح (٦/ ٢٤٦٠)، إرشاد الساري (٨/ ٣٨٤).

(٢) انظر: سبل الهدى والرشاد (١٠/ ٤١٣).

(٣) كما روى الإمام البخاري في صحيحه: كتاب المغازي باب غزوة الخندق (٣/ ١١٧) حديث رقم (٤١٠٦) عن البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: " لَمَّا كَانَ يَوْمُ الأَحْزَابِ وَخَنْدَقَ رَسُولُ الله ﷺ، رَأَيْتُهُ يَنْقُلُ مِنْ تُرَابِ الخَنْدَقِ حَتَّى وَارَى عَنِّى الْغُبَارُ جِلْدَةَ بَطْنِهِ -وَكَانَ كَثِيرَ الشَّعَرِ- فَسَمِعْتُهُ يَرْتَجِزُ بِكَلِمَاتِ ابْنِ رَوَاحَةَ، وَهْوَ يَنْقُلُ مِنَ التُّرَابِ يَقُولُ:

اللهُــمَّ لَــوْلاَ أَنْــتَ مَــا اهْتَــدَيْنَا   وَلاَ تَــــصَدَّقْنَا وَلاَ صَلَّيْنَــــا

فَـــأَنْزِلَنْ سَـــكِينَةً عَلَيْنَــــا   وَثَبِّــــتِ الأَقْــــدَامَ إِنْ لاَقَيْنَــــا

إِنَّ الأُلَى قَــــدْ بَغَــــوْا عَلَيْنَــــا   وَإِنْ أَرَادُوا فِتْنَــــةً أَبَيْنَــــا

قَالَ: ثُمَّ يَمُدُّ صَوْتَهُ بِآخِرِهَا".

⇦ =

غير ما في حديث الباب.

* كثره المرجحين لهذا القول من أهل العلم، مما يقوي ترجيحه.

يؤيد ما سبق:

* ما جاء في قوله تعالى ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ﴾ [يس:٦٩] فقد أجمع المفسرون رَحِمَهُمُ اللَّهُ على أن هذه الآية تفيد: إخبار الله تعالى عن حال نبيه ﷺ بأنه لا ينظم الشعر ولا يزنه، ولا هو في طبعه ولا تقتضيه جِبِلَّته؛ ولهذا ورد أنه ﷺ كان لا يحفظ بيتًا على وزنٍ منتظم وإذا تمثل بيت قديم كسر وزنه، أو لم يُتمه واكتفى بإحراز المعنى فقط؛ وفي ذلك رد للكفار الذين اتهموه بأنه شاعر وأن القرآن الكريم شعر[1].

* خلو دواوين السنة المطهرة من أشعار أنشأها النبي ﷺ بنفسه[2]، لهذا قال الحافظ ابن حجر: « الممتنع عنه ﷺ إنشاؤه لا إنشاده ». وخلوها كذلك من دليل يمنعه ﷺ من إنشاده لأبيات غيره، كما قال الحافظ ابن حجر: « ولا دليل على منع إنشاده متمثلاً ».

= وعند الترمذي في سننه: كتاب الأدب باب إنشاد الشعر (٥/ ١٣٩) حديث رقم (٢٨٤٨): عن عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ، عَنِ الْمِقْدَامِ بْنِ شُرَيْحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ: "قِيلَ لَهَا: هَلْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَمَثَّلُ بِشَيْءٍ مِنَ الشِّعْرِ؟ قَالَتْ: كَانَ يَتَمَثَّلُ بِشِعْرِ ابْنِ رَوَاحَةَ وَيَقُولُ: وَيَأْتِيكَ بِالأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ" قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح، وقال الشيخ الألباني: صحيح.

(١) انظر: تفسير الطبري (١٩/ ٤٨٠)، تفسير القرطبي (١٥/ ٥١)، تفسير ابن كثير (٦/ ٥٨٨).

(٢) أفاد بعض أهل العلم أن نظم الشعر محرم عليه ﷺ بالإتفاق، ثم بينوا أن ما رُوي عنه ﷺ من الرجز، كقوله:

هَلْ أنتِ إلَّا إصبعٌ دَمَيْتِ ... وَفِي سبيلِ اللهِ مَا لَقِيتِ

وغيره، محمول على أنه لم يقصده، ولا يسمى شعرًا إلا ما كان مقصودا، وكذا وقع في القرآن آيات موزونة، لأنها لم تقصد، وقالوا أيضًا: أنه ﷺ كان لا يطلق القافية بل يقولها متحركة لئلا يصير شعرًا. انظر: تلخيص الحبير (٣/ ٢٧١-٢٧٣)، فتح الباري (٧/ ٣٠٩)، سبل الهدى والرشاد (٩/ ٣٥٢).

* نفي أهل العلم للقول الأول وأنه ﷺ لم يكن شاعرًا، منهم الإمام إبراهيم الحربي، حيث قال: « ولم يبلغني أنه ﷺ أنشد بيتا تامًا رويته بل إما الصدر كقول لبيد:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل ....

أو العجز كقول طرفة:

.... ويأتيك بالأخبار من لم تزود

فإن أنشد بيتًا كاملاً غيره كبيت العباس بن مرداس »[1].

ويقول ابن بطال عن الأبيات التي في حديث الباب: « لو كان من لفظ النبي ﷺ لم يكن بذلك شعرًا ولا ممن ينبغي له الشعر؛ لأنه قد يقع في تضاعيف كلام العامة »[2].

وقال الصالحي الشامي: « الصواب أنه ﷺ كان لا يحسن الشعر ويحرُم عليه التوصل إلى تعلمه وروايته »[3].

---

(١) انظر: سبل الهدى والرشاد (١٠/ ٤١٣).

(٢) انظر: شرح ابن بطال (٥/ ٤٦).

(٣) انظر: سبل الهدى والرشاد (١٠/ ٤١٣).

❁ (٩٢) مسألة: متى ولد أول مولود بالمدينة من المهاجرين؟

الباب السابق

❁ حديث المسألـــة:

روى الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بسنده عن هشام بن عروة عن أبيه عن أسماء رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: "أَنَّهَا حَمَلَتْ بِعَبْدِ الله بْنِ الزُّبَيْرِ، قَالَتْ فَخَرَجْتُ وَأَنَا مُتِمٌّ[1]، فَأَتَيْتُ الْمَدِينَةَ، فَنَزَلْتُ بِقُبَاءٍ فَوَلَدْتُهُ بِقُبَاءٍ، ثُمَّ أَتَيْتُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ فَوَضَعْتُهُ فِي حَجْرِهِ، ثُمَّ دَعَا بِتَمْرَةٍ فَمَضَغَهَا ثُمَّ تَفَلَ فِي فِيهِ، فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ دَخَلَ جَوْفَهُ رِيقُ رَسُولِ الله ﷺ، ثُمَّ حَنَّكَهُ بِتَمْرَةٍ[2]، ثُمَّ دَعَا لَهُ وَبَرَّكَ عَلَيْهِ، وَكَانَ أَوَّلَ مَوْلُودٍ وُلِدَ فِي الْإِسْلَامِ[3]"[4].

❁ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

« قوله: " وَكَانَ أَوَّلَ مَوْلُودٍ وُلِدَ فِي الْإِسْلَامِ"... وفي الحديث أن مولد عبد الله بن الزبير كان في السنة الأولى وهو المعتمد، بخلاف ما جزم به الواقدي[5] ومن تبعه بأنه ولد في السنة الثانية بعد عشرين شهرًا من الهجرة »[6].

---

(١) مُتِم: يعني شارفت الوضع. انظر: النهاية (١/ ١٩٧) [مادة تَمَمَ].

(٢) حنكه: أي مضغها ثم دلك حنكه بها. انظر: النهاية (١/ ٤٥١)، الفائق (١/ ٣٢٣) [مادة حنك].

(٣) أول مولود ولد في الإسلام أي: في المدينة من المهاجرين، ومن الأنصار قيل: مسلمة بن مخلد، وقيل: النعمان بن بشير، وأما في أرض الحبشة: فإنه عبد الله بن جعفر بن أبي طالب. انظر: فتح الباري (٧/ ٣١١).

(٤) انظر: صحيح البخاري: (٣/ ٧١-٧٢) حديث رقم (٣٩٠٩).

(٥) حكاه عنه الطبري في تاريخه (٢/ ١٠)، والعسكري في الأوائل (ص٢٢٠).

(٦) انظر: فتح الباري (٧/ ٣١١).

❁ **ترجيح الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر أن مولد عبد الله بن الزبير أول مولود بالمدينة بعد الهجرة كان في السنة الأولى؛ حيث قال: « **وهو المعتمد** ».

۞ الدراسة والموازنة:

اختلف في المسألة على قولين:

القول الأول: أن مولد عبد الله بن الزبير رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ كان في السنة الأولى من الهجرة، جزم به ابن أبي عاصم (ت:٢٨٧هـ) في الأوائل[1]، ورجحه ابن بطال[2]، وابن كثير[3]، والحافظ ابن حجر، ووافقهم: الصالحي الشامي[4]، وتبعهم: المباركفوري[5].

ومستندهم في ذلك: ما ثبت في الصحيحين[6] من أنها رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا هاجرت للمدينة وهي في الشهر التاسع، فوضعت به في قباء، فلم ترضعه حتى أتت به للنبي ﷺ

---

(١) انظر: الأوائل لابن أبي عاصم (ص١٠٥) حيث روى بسنده عن يعقوب عن عبدالله بن محمد عن هشام بن عروة عن أبيه عن أسماء بنت أبي بكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا أنها قالت: " كان أول مولود ولد بالمدينة، مقدم النبي ﷺ المدينة تعني عبد الله بن الزبير". وقال: إسناده ضعيف جدا.

(٢) انظر: شرح ابن بطال (١/ ١٦٢).

(٣) انظر: البداية والنهاية (٨/ ٣٣٢).

(٤) انظر: سبل الهدى والرشاد (١٢/ ٥٣).

(٥) انظر: تحفة الأحوذي (١٠/ ٢٢٢).

(٦) انظر: صحيح البخاري - حديث المسألة- وقال عقبه الإمام البخاري: تابعة خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُسْهِرٍ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَسْمَاءَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا "أَنَّهَا هَاجَرَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهْيَ حُبْلَى"، وصحيح مسلم: كتاب الآدب باب استحباب تحنيك المولود عند ولادته وحمله إلى صالح يحنكه (٣/ ١٦٩٠) حديث رقم (٢١٤٦).

ليحنكه، وفُرِح به فرحًا شديدًا[١] ذلك والنبي ﷺ حينها يبني مسجده في السنة الأولى كما جاء عند الطبراني، والحاكم[٢].

القول الثاني: أن عبد الله بن الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولد في السنة الثانية - في شوال لعشرين شهرًا- من الهجرة، قاله الواقدي[٣]، وتبعه ابن الجوزي[٤].

الترجيح:

بإستعراض ما سبق يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب - أن الراجح ما ذهب إليه الحافظ بن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ وهو أن عبد الله بن الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولد في السنة الأولى من الهجرة؛ وذلك لقوة دليله المخرج في الصحيحين، وصراحة ألفاظه الدالة على ذلك، منها: ما جاء عند البخاري عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَسْمَاءَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا "أَنَّهَا هَاجَرَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهِيَ حُبْلَى"، وعند مسلم عن عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ وَفَاطِمَةُ بِنْتُ الْمُنْذِرِ بْنِ الزُّبَيْرِ

(١) انظر: صحيح البخاري: كتاب العقيقة باب تسمية المولود غداة يولد لمن لم يعق عنه، وتحنيكه (٣/ ٤٤٩) حديث رقم (٥٤٦٩) نحو حديث المسألة، وفيه: " فَفَرِحُوا بِهِ فَرَحًا شَدِيدًا، لأَنَّهُمْ قِيلَ لَهُمْ: إِنَّ الْيَهُودَ قَدْ سَحَرَتْكُمْ فَلاَ يُولَدُ لَكُمْ".

(٢) انظر: المعجم الكبير للطبراني (٢٣/ ٢٤) حديث رقم (٦٠)، المستدرك على الصحيحين للحاكم (٤/ ٥-٦) حديث رقم (٦٧١٦). ولفظه كما جاء عند الطبراني: حدثنا عِلِيُّ بن عبد العَزِيزِ ثنا الزُّبَيرُ بن بكَّارٍ حدثني محمد بن الحَسَنِ بن زبَالَةَ المَخْزُومِيُّ عن عبد الرحمن بن أبي الزِّنادِ عن هِشامِ بن عُروَةَ عن أبيه عن عائِشَةَ قالت: " لَمَّا هاجَرَ رسول الله ﷺ خلَّفَنَا وخَلَّفَ بناتِهِ فلما استَقَرَّ بالمَدِينَةِ بعَثَ زَيدَ بن حارِثَةَ وبعَثَ معه أبَا رافِعٍ مَولاهُ وَأعطَاهُمَا بَعِيرَينِ وَخَمسَ مِائةِ دِرهَمٍ أخَذَهَا من أبي بَكرٍ يَشتَرِيَانِ بها ما يحتَاجَانِ إليه منَ الظُّهرِ وبعَثَ أبو بَكرٍ معَهُمَا عَبدَ الله بن أُرَيقِطٍ الدُّؤلِيَّ ببَعِيرَينِ أو ثلاثَةٍ وكَتَبَ إلى عبد الله بن أبي بكرٍ أنْ يَحمِلَ أَهلَهُ أمَّ أبي بَكرٍ وأُمَّ رُومانَ وأنا وأَخِي وَأَسمَاءُ امرأة الزُّبَيرِ فخرَجُوا مُصحَبِينَ حتى انتَهَوْا إلى قُدَيدٍ..." وفيه " وَرَسولُ الله ﷺ يَوْمَئِذٍ يَبْنِي المَسْجِدَ، وَأَبيَاتًا حَولَ المَسْجِدِ..." الحديث بطوله. قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩/ ٢٢٨): فيه محمد بن الحسن بن زبالة وهو ضعيف.

(٣) سبق ذكره.

(٤) انظر: كشف المشكل من حديث الصحيحين (٤/ ١٣).

أَنَّهُمَا قَالاَ: خَرَجَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ أَبِى بَكْرٍ حِينَ هَاجَرَتْ وَهِىَ حُبْلَى بِعَبْدِ الله بْنِ الزُّبَيْرِ فَقَدِمَتْ قُبَاءَ فَنُفِسَتْ بِعَبْدِ الله بِقُبَاءٍ، ثُمَّ خَرَجَتْ حِينَ نُفِسَتْ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ لِيُحَنِّكَهُ..." لاسيما مع اتفاق أهل الشأن من أصحاب السير والتاريخ أن هجرتها رَضِيَ اللهُ عَنْهَا كانت في السنة الأولى من الهجرة[1].

يؤيد ما سبق:

استبعاد الحافظ ابن حجر لمن قال بأن هجرتها كانت في السنة الثانية، فقال: « ويرده أن هجرة أسماء وعائشة وغيرهما من آل الصديق كانت بعد استقرار النبي ﷺ بالمدينة، فالمسافة قريبة جدًا لا تحتمل تأخر عشرين شهرًا بل ولا عشرة أشهر »[2].



(١) انظر: طبقات ابن سعد (٨/ ٦٣،٦٢)، وتاريخ الطبري (٢/ ١٠)، والكامل في التاريخ (٢/ ١٠)، والبداية والنهاية (٣/ ٢٢١).

(٢) فتح الباري (٧/ ٣١١).

۞ (٩٣) مسألة: في بيان أيهما أكبر سنًا النبي ﷺ أم أبو بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الباب السابق

۞ حديث المسألـــة:

روى الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بسنده عن أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: " أَقْبَلَ نَبِيُّ الله ﷺ إِلَى الْمَدِينَةِ وَهْوَ مُرْدِفٌ[١] أَبَا بَكْرٍ، وَأَبُو بَكْرٍ شَيْخٌ يُعْرَفُ[٢]، وَنَبِيُّ الله ﷺ شَابٌّ لاَ يُعْرَفُ، قَالَ فَيَلْقَى الرَّجُلُ أَبَا بَكْرٍ فَيَقُولُ يَا أَبَا بَكْرٍ، مَنْ هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْكَ فَيَقُولُ هَذَا الرَّجُلُ يَهْدِينِي السَّبِيلَ. قَالَ فَيَحْسِبُ الْحَاسِبُ أَنَّهُ إِنَّمَا يَعْنِى الطَّرِيقَ، وَإِنَّمَا يَعْنِى سَبِيلَ الْخَيْرِ..."[٣]

۞ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

« قوله: "وَنَبِيُّ الله ﷺ شَابٌّ لاَ يُعْرَفُ" ظاهره أن أبا بكر كان أسن من النبي ﷺ وليس كذلك، وقد ذكر أبو عمر من رواية حبيب بن الشهيد عن ميمون بن مهران عن يزيد بن الأصم: " أَنّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لأَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أيما أَسَنُّ أَنَا أَوْ أَنْتَ؟ قَالَ: أَنْتَ أَكْرَمُ يا رسُولَ الله مِنِّي وَأَكْبَرُ، وَأَنَا أَسَنُّ مِنْكَ"[٤] قال أبو عمر: هذا مرسل، ولا أظنه

---

(١) مردف: أي خلفه يتبعه. انظر: لسان العرب (٩/ ١١٤) [مادة ردف].

(٢) يُعرف: أي معروف عندهم لتردّده عليهم للتجارة، بخلاف النبي ﷺ. انظر: عمدة القاري (١٧/ ٥٣).

(٣) صحيح البخاري (٣/ ٧٢-٧٣) حديث رقم (٣٩١١).

(٤) أخرجه ابن أبي العاصم في الآحاد والمثاني (١/ ٨٧) حديث رقم (٥١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الأَصَمِّ " أَنّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لأَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَا أَكْبَرُ أَوْ أَنْتَ؟ قَالَ: لا، بَلْ أَنْتَ أَكْبَرُ مِنِّي، وَأَكْرَمُ مِنِّي، وَخَيْرٌ مِنِّي، وَأَنَا أَسَنُّ مِنْكَ". قال ابن كثير: مرسل، غريب جدًا والمشهور خلافة. انظر: تاريخ الخلفاء (ص٢٩)،كنز العمال (١٢/ ٥١٤).

إلا وهمًا[1]. قلت: وهو كما ظن. وإنما يُعرف هذا للعباس[2]، وأما أبو بكر فثبت في صحيح مسلم عن معاوية أنه عاش ثلاثًا وستين سنة[3]، وكان قد عاش بعد النبي ﷺ سنتين وأشهرًا فيلزم على الصحيح في سن أبي بكر أن يكون أصغر من النبي ﷺ بأكثر من سنتين »[4].

❁ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر أن أبا بكر الصديق رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ كان أصغر سنًا من النبي ﷺ؛ حيث قال: « فيلزم **على الصحيح** في سن أبي بكر أن يكون أصغر من النبي ﷺ ».

الدراسة والموازنة:

اختلفت الروايات في المسألة على روايتين:

الرواية الأولى: جاء فيها: أن أبا بكر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ كان أكبر سنًا من النبي ﷺ. وهي ما أخرجه ابن أبي العاصم عن يزيد بن الأصم أنه قال: " أَنّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لأَبِي بَكْرٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: أَنَا أَكْبَرُ أَوْ أَنْتَ؟ قَالَ: لا، بَلْ أَنْتَ أَكْبَرُ مِنِّي، وَأَكْرَمُ مِنِّي، وَخَيْرٌ مِنِّي، وَأَنَا أَسَنُّ مِنْكَ"[5].

قال أبو عمر: « وهذا الخبر لا يُعرف إلا بهذا الإسناد وأحسبه وهمًا »[6]، وقال ابن كثير: « هو مرسل غريب جدًّا، والمشهور خلافه، وإنما صح ذلك

(١) انظر: الإستيعاب (٤/ ١٦١٤).

(٢) انظر: مستدرك الحاكم (٣/ ٣٦٢) حديث رقم (٥٣٩٨).

(٣) انظر: صحيح مسلم: كتاب الفضائل باب كم أقام النبي ﷺ بمكة والمدينة (٤/ ١٨٢٦) حديث رقم (٢٣٥٢).

(٤) فتح الباري (٧/ ٣١٣).

(٥) سبق ذكره أول المسألة.

(٦) انظر: الاستيعاب (٤/ ١٦١٤).

عن العباس »[1]، ووافقهما على تضعيفه الحافظ ابن حجر[2].

الرواية الثانية: جاء فيها: أن أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان أصغر سنًا من النبي ﷺ؛ فقد كان عمره رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين وفاته كعمر النبي ﷺ ثلاث وستين سنة، لكن منها سنتين ونصف بعد وفاة النبي ﷺ.

ففي رواية الإمام مسلم عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: " قُبِضَ رسول الله ﷺ وهو ابن ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ وأبو بكْرٍ وهو ابن ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ وعُمَرُ وهو ابن ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ "[3].

ومثله روى الإمام مسلم عن معاوية بن أبي سفيان[4]، وبنحوها رواها: النسائي[5]، والإمام أحمد[6]، وعبد بن حميد[7]، والترمذي في الشمائل[8]، جميعهم من طرق عن جرير بن عبد الله عن معاويه بن أبي سفيان.

وجاء عن عائشة بنت أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وعن غيرها[9] ما يدل على أن أبا بكر

---

(١) انظر: تاريخ الخلفاء (ص٢٩)، كنز العمال (١٢/ ٥١٤).

(٢) انظر: فتح الباري (٧/ ٣١٣).

(٣) انظر: صحيح مسلم: كتاب الفضائل باب كم كان سن النبي ﷺ يوم قُبِض (٤/ ١٨٢٥) حديث رقم (٢٣٤٨).

(٤) المرجع السابق: كتاب الفضائل باب كم أقام النبي ﷺ بمكة والمدينة (٤/ ١٨٢٦) حديث رقم (٢٣٥٢).

(٥) في سننه الكبرى: كتاب وفاة النبي ﷺ باب ذكر الإختلاف في سن الرسول ﷺ (٦/ ٣٩٤) حديث رقم (٧٠٧٧).

(٦) في مسنده (٢٨/ ٨٧) حديث رقم (١٦٨٧٣).

(٧) في المنتخب من مسند (١/ ٣٣٨) حديث رقم (٤٢٠).

(٨) في الشمائل المحمديه (ص٢١٦) حديث رقم (٣٦٣).

(٩) فعن سعيد بن المسيب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: "استكمل أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بخلافته سن رسول الله ﷺ وتوفي وهو ابن ثلاث وستين"، وعن أبي بكر بن العياش أنه قال: "عاش أبو بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعد رسول =

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قد عاش بعد النبي ﷺ سنتين وبضعة أشهر؛ فعن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها قالت: " تذَاكَرَ رسول الله ﷺ وأبو بَكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِيلادَهُمَا عنْدِي فكَانَ رسول الله ﷺ أَكبَرَ من أبي بَكرٍ، فَتوُفِّيَ رسولَ الله ﷺ وهو ابن ثلاثٍ وَستِّينَ وَتوُفِّيَ أبو بَكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو ابن ثلاثٍ وَستِّينَ لسَنَتَيْنِ وَنصْفِ التي عاشَ بَعدَ رسول الله ﷺ"[(1)].

وهذه الرواية هي ما رجحها الحافظ ابن حجر موافقًا أبا عمر[(2)]، والكرماني، حيث قال: « إن أبا بكر كان شيخًا في الصورة، وإن كان رسول الله ﷺ أسن من أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على الصحيح، لكن كان شعر أبي بكر أبيض أو كان أكثر بياضًا من شعر رسول الله ﷺ »[(3)] ووافقهما على ترجيحها العيني، والسيوطي، والقسطلاني[(4)]، وتبعهم الكشميري الديوبندي[(5)].

۞ الترجيح:

في ضوء ما سبق يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب - رجحان الرواية الثانية التي جاء فيها أن أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان أصغر سنًا من النبي ﷺ، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التالية:

* ثبوتها في صحيح مسلم؛ المقطوع بصحة ما فيه والذي تلقته الأمة بالقبول.

= الله ﷺ سنتين ونصفا " ومثله قال أبو معشر، والفضل بن دكين، وأمية بن شبل وغيرهم - مع اختلاف يسير في مدة الأشهر التي بعد السنتين- جميعهم أخرجهم أبو نعيم في معرفة الصحابة (١/ ٢٩-٣٠).

(١) انظر: المعجم الكبير للطبراني (١/ ٥٨) حديث رقم (٢٨) قال الهيثمي في المجمع (٩/ ٦٠): إسناده حسن.

(٢) انظر: الإستيعاب (٤/ ١٦١٤).

(٣) انظر: الكواكب الدراري (١٥/ ١٢٥).

(٤) انظر على التوالي: عمدة القاري (١٧/ ٥٣)، التوشيح (٦/ ٢٤٦٣)، إرشاد الساري (٨/ ٣٨٨).

(٥) انظر: فيض الباري (٤/ ٥٤١).

* شهرة هذه الرواية في دواوين السنة المطهرة، وأن أبا بكر أسرع الشيبُ إليه بخلاف رسول الله ﷺ؛ كما ثبت في الصحيحين أنه مات ﷺ وليس في رأسه عشرون شعرة بيضاء[1]، مع أنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان أصغر سنًا منه؛ فقد مات بعده بسنتين ونيف، وماتا وعمرهما واحد.

* كثرة القائلين بها من أهل العلم، يقول أبو عمر يوسف بن عبد البر: « جمهور أهل العلم بالأخبار والسير والآثار يقولون: إن أبا بكر استوفى بمدة خلافته سن رسول الله ﷺ وتوفي وهو ابن ثلاث وستين سنة »[2].

يؤيد ما سبق:

* تضعيف أهل العلم للرواية الأولى، كما مَرَّ في موضعه.

---

(١) انظر: صحيح البخاري: كتاب المناقب باب صفة النبي ﷺ (٢/ ٥١٥) حديث رقم (٣٥٤٧)؛ صحيح مسلم: كتاب الفضائل باب صفة النبي ﷺ ومبعثه وسنه (٤/ ١٨٢٤) حديث رقم (٢٣٤٧).

(٢) انظر: الإستيعاب (٤/ ١٦١٤).

۞ (٩٤) مسألة: في بيان الموضع الذي اجتمع فيه ابن سلام رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مع النبي ﷺ.

الباب السابق.

۞ حديث المسألـــة:

روى الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بسنده عن أنس بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنه قال: "أَقْبَلَ نَبِيُّ الله ﷺ المَدِينَةِ وَهْوَ مُرْدِفٌ أَبَا بَكْرٍ... فَقِيلَ فِي المَدِينَةِ: جَاءَ نَبِيُّ الله، جَاءَ نَبِيُّ الله ﷺ فَأَشْرَفُوا يَنْظُرُونَ وَيَقُولُونَ: جَاءَ نَبِيُّ الله، فَأَقْبَلَ يَسِيرُ، حَتَّى نَزَلَ جَانِبَ دَارِ أَبِي أَيُّوبَ، فَإِنَّهُ لَيُحَدِّثُ أَهْلَهُ، إِذْ سَمِعَ بِهِ عَبْدُ الله بْنُ سَلامٍ، وَهْوَ فِي نَخْلٍ لأَهْلِهِ، يَخْتَرِفُ[1] لَهُمْ، فَعَجِلَ أَنْ يَضَعَ الَّذِي يَخْتَرِفُ لَهُمْ فِيهَا، فَجَاءَ وَهْيَ مَعَهُ، فَسَمِعَ مِنْ نَبِيِّ الله ﷺ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ فَقَالَ نَبِيُّ الله ﷺ: **أَيُّ بُيُوتِ أَهْلِنَا أَقْرَبُ؟** فَقَالَ أَبُو أَيُّوبَ: أَنَا يَا نَبِيَّ الله، هَذِهِ دَارِي، وَهَذَا بَابِي. قَالَ: **فَانْطَلِقْ فَهَيِّئْ لَنَا مَقِيلاً**. قَالَ: قُومَا عَلَى بَرَكَةِ الله. فَلَمَّا جَاءَ نَبِيُّ الله ﷺ جَاءَ عَبْدُ الله بْنُ سَلامٍ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ الله، وَأَنَّكَ جِئْتَ بِحَقٍّ وَقَدْ عَلِمَتْ يَهُودُ أَنِّي سَيِّدُهُمْ وَابْنُ سَيِّدِهِمْ، وَأَعْلَمُهُمْ وَابْنُ أَعْلَمِهِمْ، فَادْعُهُمْ فَاسْأَلْهُمْ عَنِّي قَبْلَ أَنْ يَعْلَمُوا أَنِّي قَدْ أَسْلَمْتُ،..." الحديث بطوله[2].

۞ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

« قوله: " فَسَمِعَ مِنْ نَبِيِّ الله ثُمَّ رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ " وقع عند أحمد[3] والترمذي[4]

---

(١) يخترف: أي يجتني. انظر: لسان العرب (٢/ ٢٤) [مادة خَرَفَ].

(٢) انظر: صحيح البخاري (٣/ ٧٢-٧٣) حديث رقم (٣٩١١).

(٣) انظر: مسند الإمام أحمد (٣٩/ ٢٠١) حديث رقم (٢٣٧٨٤).

(٤) انظر: سنن الترمذي: كتاب صفة القيامة والرقائق والورع باب (بلا ترجمة) (٤/ ٦٥٢) حديث رقم (٢٤٨٥).

وصححه هو والحاكم[1] من طريق زرارة بن أوفى " عَنْ عَبْدِ الله بْنِ سَلاَمٍ، قَالَ: لَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ المدينة انْجَفَلَ[2] النَّاسُ إِلَيهِ، فَجِئْتُ فِي النَّاسِ لأَنْظُرَ إِلَيْهِ، فَلَمَّا اسْتَبَنْتُ وَجْهَهُ عَرَفْتُ أَنَّ وَجْهَهُ لَيْسَ بِوَجْهِ كَذَّابٍ" الحديث، قال العماد بن كثير: ظاهر هذا السياق يعني سياق أحمد لحديث عبد الله بن سلام ولفظه "لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ الله ﷺ الْمَدِينَةِ انْجَفَلَ النَّاسُ لقدومه، فَكُنْتُ فِيمَنِ انْجَفَلَ" أنه اجتمع به لما قدم قباء، وظاهر حديث أنس أنه اجتمع به بعد أن نزل بدار أبي أيوب، قال: فيحمل على أنه اجتمع به مرتين[3]. قلت: ليس في الأول تعيين قباء، فالظاهر الاتحاد وحمل المدينة هنا على داخلها »[4].

❁ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر أن عبد الله بن سلام رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ اجتمع بالنبي ﷺ مرة واحدة؛ لما قِدم للمدينة؛ حيث قال: « **فالظاهر** الاتحاد وحمل المدينة هنا على داخلها ».

۞ الدراسة والموازنة:

ورد في المسألة قولان:

القول الأول: أن عبد الله بن سلام رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ اجتمع بالنبي ﷺ مرتين؛ الأولى لما دخل لقباء والثانية لما دخل المدينه. قاله ابن كثير، واستدل على اجتماعه به في قباء:

بما رواه الترمذي[5]، و ابن ماجه[6]، والإمام أحمد[1]، والدارمي[2]، والحاكم[3]

(١) انظر: مستدرك الحاكم (٣/ ١٤) حديث رقم (٤٢٨٣).

(٢) انجفل: أي ذهبوا مسرعين. انظر: النهاية (١/ ٢٧٩).

(٣) انظر: البداية والنهاية (٣/ ٢٥٦).

(٤) فتح الباري (٧/ ٣١٥).

(٥) انظر: سنن الترمذي: كتاب صفة القيامة والرقائق والورع باب (بلا ترجمة) (٤/ ٦٥٢) حديث رقم (٢٤٨٥) وقال: هذا حديث صحيح.

(٦) انظر: سنن ابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها باب ما جاء في قيام الليل (١/ ٤٢٣) حديث رقم ⇐ =

جميعهم من طرق عن زرارة بن أوفى عن عبد الله بن سلام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: "لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ الله ﷺ الْمَدِينَةَ انْجَفَلَ النَّاسُ إِلَيْهِ، وَقِيلَ: قَدِمَ رَسُولُ الله ﷺ، فَجِئْتُ فِي النَّاسِ لِأَنْظُرَ إِلَيْهِ، فَلَمَّا اسْتَبَنْتُ وَجْهَ رَسُولِ الله ﷺ عَرَفْتُ أَنَّ وَجْهَهُ لَيْسَ بِوَجْهِ كَذَّابٍ، فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ تَكَلَّمَ بِهِ أَنْ قَالَ: **يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَفْشُوا السَّلَامَ، وَأَطْعِمُوا الطَّعَامَ وَصَلُّوا بِاللَّيْلِ وَالنَّاسُ نِيَامٌ، تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِسَلَامٍ** ".

وعن إجتماعه به في المدينة: بما أخرجه الإمام البخاري في حديث الباب، والإمام أحمد[٤] كلاهما من طرق عن أنس بن مالك، أنه قال حديثًا طويلًا؛ وفيه: "أَقْبَلَ نَبِيُّ الله ﷺ الْمَدِينَةِ وَهْوَ مُرْدِفٌ أَبَا بَكْرٍ... فَقِيلَ فِي الْمَدِينَةِ: جَاءَ نَبِيُّ الله،... إِذْ سَمِعَ بِهِ عَبْدُ الله بْنُ سَلَامٍ، وَهْوَ فِي نَخْلٍ لِأَهْلِهِ،... فَجَاءَ وَهْيَ مَعَهُ، فَسَمِعَ مِنْ نَبِيِّ الله ﷺ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ".

القول الثاني: أن عبد الله بن سلام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اجتمع بالنبي ﷺ لما دخل المدينة مرةً واحده.

ومستند هذا القول: ما ثبت في الحديثين اللذين مَّرَ ذكرهما عن عبد الله بن سلام، وعن أنس بن مالك، والتي فيها ثبوت اجتماعه به ﷺ مرةً واحده وفي المدينة فقط، لا سيما مع وجود بعض الاختلافات والزيادات في أحاديث صفه إسلامه.

وهذا القول هو ما رجحه الحافظ ابن حجر موافقًا ابن عبد البر[٥]،

= (١٣٣٤) وفي كتاب الأطعمة باب إطعام الطعام (٢/ ١٠٨٣) حديث رقم (٣٢٥١).

(١) انظر: مسند الإمام أحمد (٣٩/ ٢٠١) حديث رقم (٢٣٧٨٤).

(٢) انظر: سنن الدارمي (٢/ ٩١٥) حديث رقم (١٥٠١).

(٣) انظر: المستدرك على الصحيحين (٣/ ١٤) حديث رقم (٤٢٨٣).

(٤) انظر: مسند الإمام أحمد (٢٠/ ٤٢٦) حديث رقم (١٣٢٠٥).

(٥) انظر: الإستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/ ٩٢١).

وابن الأثير[1]، ووافقهم القسطلاني[2].

الترجيـــــح:

في ضوء ما سبق يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب - رجحان القول الثاني وهو أن عبد الله بن سلام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اجتمع بالنبي ﷺ لما دخل المدينة مرةً واحده، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التالية:

* ثبوت الأحاديث الصحيحة التي تبين اجتماعه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالنبي ﷺ؛ لمرة واحده وتحديدها بالمدينة، لاسيما وأنه ثبت عنه ﷺ أنه أول ما قدم المدينة مهاجرًا نزل بقباء[3] للمهلة، والتروي والتأني، آخذًا في طريقه للمدينة، فلما سمع أهل المدينة بمقدمه خرجوا وافدين يستقبلونه، فناسب أن لا يكون من بينهم ابن سلام لما ثبت في الأحاديث من أنه سمِع بالنبي ﷺ وهو عند نخله.

* أن الأصل في مثل هذا الحمل على ظاهر لفظ الحديث والتوجه إليه، وليس في الحديثين ذكر أو تخصيص لقباء.

* ترجيح طائفة من أهل العلم لهذا القول، مما يقوي ترجيحه.

---

(١) انظر: أسد الغابة (٣/ ١٦٠).

(٢) انظر: إرشاد الساري (٨/ ٣٨٩).

(٣) انظر: صحيح البخاري:كتاب مناقب الأنصار باب هجرة النبي وأصحابه إلى المدينة (٣/ ١٦٩ -١٧١) حديث رقم (٣٩٠٦).

(٩٥) مسألة اختلاف روايات صحيح البخاري في قوله: " فقَالَ أَبُوكَ: لاَ وَاللهِ".

الباب السابق

❁ حديث المسألــــة:

روى الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بسنده عن أَبُي بُرْدَةَ بْنُ أَبِى مُوسَى الأَشْعَرِىُّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أنه قَالَ: "قَالَ لِي عَبْدُ الله بْنُ عُمَرَ: هَلْ تَدْرِي مَا قَالَ أَبِى لأَبِيكَ؟ قَالَ: قُلْتُ: لاَ. قَالَ: فَإِنَّ أَبِى قَالَ لأَبِيكَ: يَا أَبَا مُوسَى، هَلْ يَسُرُّكَ إِسْلاَمُنَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ وَهِجْرَتُنَا مَعَهُ، وَجِهَادُنَا مَعَهُ، وَعَمَلُنَا كُلُّهُ مَعَهُ بَرَدَ[1] لَنَا، وَأَنَّ كُلَّ عَمَلٍ عَمِلْنَاهُ بَعْدَهُ نَجَوْنَا مِنْهُ كَفَافًا[2] رَأْسًا بِرَأْسٍ؟ فَقَالَ أَبِي: لاَ وَالله، قَدْ جَاهَدْنَا بَعْدَ رَسُولِ الله ﷺ وَصَلَّيْنَا، وَصُمْنَا، وَعَمِلْنَا خَيْرًا كَثِيرًا، وَأَسْلَمَ عَلَى أَيْدِينَا بَشَرٌ كَثِيرٌ، وَإِنَّا لَنَرْجُو ذَلِكَ. فَقَالَ أَبِي: لَكِنِّي أَنَا وَالَّذِي نَفْسُ عُمَرَ بِيَدِهِ لَوَدِدْتُ أَنَّ ذَلِكَ بَرَدَ لَنَا وَأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ عَمِلْنَاهُ بَعْدُ نَجَوْنَا مِنْهُ كَفَافًا رَأْسًا بِرَأْسٍ. فَقُلْتُ: إِنَّ أَبَاكَ وَالله خَيْرٌ مِنْ أَبِي"[3].

❁ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

« قوله "قَالَ أَبِي: لاَ وَالله"كذا وقع فيه، والصواب "قَالَ أَبُوكَ" لأن ابن عمر هو الذي يحكى لأبي بردة ما دار بين عمر وأبي موسى، وهذا الكلام الأخير كلام أبي موسى، وقد وقع في رواية النسفي على الصواب ولفظه "فقَالَ أَبُوكَ: لاَ وَالله الخ" ووقع عند القابسي والمستملي "فقال: إِي وَالله" بكسر الهمزة بعدها تحتانية ساكنة

(١) بَرَدَ: أي ثبت ولزم، كما يقال: بَرَدَ لي على الغريم حق إذا وجب. انظر: النهاية (١/ ١١٥)، لسان العرب (٣/ ٨٤)، تاج العروس (٧/ ٤١٦) جميعهم مادة [بَرَدَ]

(٢) الكفاف: هو الذي لايفضُل عن الشيء ويكون بقدر الحاجة، ومراده هنا: لا موجبًا للثواب ولا للعقاب. انظر: لسان العرب (٩/ ٣٠٦) مادة[كفف]، الكواكب الدراري (١٥/ ١٢٩).

(٣) صحيح البخاري (٣/ ٧٣-٧٤) حديث رقم (٣٩١٥).

بمعنى نعم معها القسم مثل قوله: ﴿قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ [يونس:٥٣] وعند عبدوس "إِني وَالله" بنون ثقيلة بعد الهمزة المكسورة ثم تحتانية، وكله تصحيف إلا رواية النسفي، ووقع في رواية داود بن أبي هند(ت:١٣٩هـ) عن أبي بردة في " تاريخ الحاكم" هذا الحديث "قال أبو موسى: لا، قال:لم؟ قال: لأني قدمت على قوم جهال فعلمتهم القرآن والسنة فأرجو بذلك"[١] »[٢].

❁ **ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

رجح الحافظ ابن حجر رواية النسفي وفيها: "قَالَ أَبُوكَ: لاَ وَالله"؛ حيث قال: « **والصواب** "قَالَ أَبُوكَ" ».

الدراسة والموازنة:

ورد في المسألة عدة روايات:

الرواية الأولى: وردت بلفظ: "فَقَالَ أَبِي: لاَ وَالله" وهي الرواية الأكثرين من رواه الجامع الصحيح[٣]، وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى أنها تصحيف.

الرواية الثانية: وردت بلفظ: "فَقَالَ أَبُوكَ: لاَ وَالله" وهي رواية النسفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد أخرجها الحميدي[٤]، والحاكم[٥]، وابن أبي صفره[٦]، البيهقي[٧].

---

(١) يعد كتاب" تاريخ نيسابور" لأبي عبدالله الحاكم من الكتب المفقودة- والله المستعان-. انظر:معجم المصنفات الواردة (ص١٠٣)، ولم أقف على هذه الرواية في تلخيص تاريخ نيسابور لأحمد بن محمد الحسن المعروف بالخليفة النيسابوري.

(٢) فتح الباري (٧/ ٣١٨).

(٣) أفاده القاضي عياض في المشارق (١/ ١٣).

(٤) في الجمع بين الصحيحين (١/ ١٢٤).

(٥) في المستدرك على الصحيحين (٣/ ٥٢٩) حديث رقم (٥٩٦٧).

(٦) في المختصر النصيح (٤/ ١٣٧) حديث رقم (٢٣٤٦).

(٧) في السنن الكبرى (٦/ ٥٨٣) حديث رقم (١٣٠٣٩).

وذهب الحافظ ابن حجر إلى ترجيحها مستدلاً بما وقع في رواية داود بن أبي هند عن أبي بردة، وفيه: "قال أبو موسى: لا، قال:لم؟ قال: لأني قدمت على قوم جهال فعلمتهم القرآن والسنة فأرجو بذلك"، ومعللاً: بأن ابن عمر هو الذي يحكى لأبي بردة ما دار بين عمر وأبي موسى، وأن الكلام الأخير هو من كلام أبي موسى.

وقد سبقه لذلك القاضي عياض، وابن قرقول، وابن الجوزي[1]، ووافقهم: العيني، والقسطلاني[2]، وغيرهم[3] رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ.

الرواية الثالثة: وردت بلفظ: "فَقَالَ: إِي وَاللهِ" بكسر الهمزة بعدها تحتانية ساكنة، وهي رواية القابسي والمستملي -٩-، وهي بمعنى: نعم، الموصولة بالقسم، كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾[يونس:٥٣]،وقد أخبر الحافظ بأنها تصحيف.

الرواية الرابعة: وردت بلفظ:"فَقَالَ: إِنِّي وَاللهِ" بنون ثقيلة بعد الهمزة المكسورة ثم تحتانية، وهي رواية عبدوس رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقد نبه في حاشيته أنها عند غيره بلفظ: "فَقَالَ: لَا وَاللهِ"[4]، وقال الحافظ ابن حجر أنها تصحيف.

الترجيح:

بالنظر فيما سبق من الروايات يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب - رجحان رواية النسفي والتي بلفظ: "فقَالَ أَبُوكَ: لاَ وَالله" وبها يكون الحديث: "قَالَ لِي عَبْدُ الله بْنُ عُمَرَ: هَلْ تَدْرِى مَا قَالَ أَبِى - **يعني الخطاب**- لأَبِيكَ - **يعني أبا موسى**-؟ قَالَ: قُلْتُ: لاَ. قَالَ: فَإِنَّ أَبِى - **يعني الخطاب**- قَالَ لأَبِيكَ: يَا أَبَا مُوسَى، هَلْ يَسُرُّكَ

(١) انظر على التوالي: مشارق الأنوار (١/ ١٣)، مطالع الأنوار (١/ ١٧٤)، كشف المشكل (١/ ١٠٨-١٠٩).

(٢) انظر على التوالي: عمدة القاري (١٧/ ٥٥)، إرشاد الساري (٨/ ٣١٩).

(٣) انظر: مشكاة المصابيح (٣/ ١٤٧١)، مرقاة المفاتيح (٩/ ٥٤٠).

(٤) انظر: مطالع الأنوار (١/ ١٧٤).

إِسْلاَمُنَا...؟ فَقَالَ أَبِي - **والصواب أبوك وهو أبو موسى**-: لاَ وَاللهِ، قَدْ جَاهَـدْنَا بَعْـدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ... الحديث"، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر، للأسباب التالية:

* موافقة هـذه الروايـة لـسياق الحـديث الـشريف، الـذي يبـين مـا دار بـين ابـن الخطاب وأبو موسى كما أسلفت.

* وجود قرينه تبين صحة هذه الرواية، وأن قوله: "لاَ وَاللهِ، قَدْ جَاهَدْنَا..." من كلام أبو موسى، وهـي المقولـة التـي تليهـا: "فقَـالَ أَبِي: لَكِنِّي أَنَـا وَالَّـذِى نَفْسُ عُمَـرَ بِيَدِهِ...".

* إخراج أصحاب كتب السنة المطهرة لهذه الرواية بصيغة تكشف عن صـوابها؛ فهـي عنـد داود بـن أبي هنـد عـن أبي بـردة بلفـظ:"قـال أبـو موسـى: لا والله"، وعنـد الحميدي، والحاكم، والبيهقي، بلفظ: "فَقَالَ أَبوك لأبي: لَا وَاللهِ، قَدْ جَاهَدْنَا".

* ترجيح طائفة من أهل العلم لهذه الرواية، مما يؤكد ترجيحها.

يؤيد ما سبق:

* وضوح ما تعرضت له الروايات الأخرى من التصحيف كما قال الحـافظ ابـن حجر: « وكلها تصحيف إلا رواية النسفي »، وقبلـه ابـن قرقـول حيـث قـال: « وكلُّـهُ تغييرٌ، وصوابه: "فَقال أَبُوكَ: لَا وَاللهِ" »(1)، ولعله من خطأ النُّساخ والله أعلم.

---

(١) المرجع السابق.

❁ (٩٦) مسألة اختلاف روايات الجامع الصحيح في ضبط نسب الراوي (مُحَمَّدُ بْنُ حِمْيَرَ)[1] الوارد في سند حديث الباب.

الباب السابق

❁ حديث المسألـــة:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حِمْيَرَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِى عَبْلَةَ أَنَّ عُقْبَةَ بْنَ وَسَّاجٍ حَدَّثَهُ عَنْ أَنَسٍ خَادِمِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: " قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ وَلَيْسَ فِى أَصْحَابِهِ أَشْمَطُ[2] غَيْرَ أَبِى بَكْرٍ، فَغَلَفَهَا بِالْحِنَّاءِ وَالْكَتَمِ[3] "[4].

❁ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

« قوله (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حِمْيَرَ) بكسر المهملة وسكون الميم وفتح التحتانية، ووقع في رواية القابسي عن أبي زيد بمعجمة[5] مصغر وهو تصحيف »[6].

---

(١) محمد بن حِمْيَر هو: محمد بن حِمْيَر بن أنيس السُّلَيْحي الحمصي، أبو عبد الله وقيل أبو عبد الحميد، روى عن أبي عبلة، وإسماعيل بن عياش، وغيرهما، وعنه: إبراهيم بن عبد الله بن خالد، وسليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، وغيرهما، قال عنه ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق (ت:٢٠٠هـ). انظر: تهذيب الكمال (٢٥/ ١١٦)، سير أعلام النبلاء (٩/ ٢٣٤)، تقريب التهذيب (ص٨٣٩).

(٢) أَشْمَطُ: الشمط هو أن بياض شعر الرأس يخالط سواده. انظر: الصحاح (٣/ ١١٣٨)، لسان العرب (٧/ ٣٣٥) [مادة شمط].

(٣) الكَتَم هو: نبات يُخضب به على الشعر، وإذا أُستُعمِل مع الحناء صار لونه أسود. انظر: غريب الحديث للخطابي (٢/ ٥٩٣)، النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ١٥٠) [مادة كتم].

(٤) انظر: صحيح البخاري (٣/ ٧٤) حديث رقم (٣٩١٩).

(٥) انظر: تقييد المهمل (١/ ٢٠٧)، مشارق الأنوار (١/ ٢٢٣).

(٦) فتح الباري (٧/ ٣٢٢).

❁ **ترجيح الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر الرواية التي ضبطت نسب (حِمْيَرَ) بكسر المهملة وسكون الميم وفتح التحتانية؛ وذلك من خلال تضعيفه للرواية التي وقع فيها مصغرًا بقوله: « **وهو تصحيف** ».

۞ الدراسة والموازنة:

اختلفت روايات الجامع الصحيح في ضبط نسب (حِمْيَرَ) الواقع في اسم (مُحَمَّدُ بْنُ حِمْيَرَ) على روايتين:

الرواية الأولى: وقع فيها (مُحَمَّدُ بْنُ حِمْيَرَ) بالحاء المهملة المكسورة وسكون الميم وفتح التحتانية، وهي الرواية التي عليها أكثر رواة الجامع الصحيح[1]، وقد رجحها الحافظ ابن حجر موافقًا الجياني، والقاضي عياض، والكرماني[2]، ووافقهم العيني، والقسطلاني[3].

الرواية الثانية: وقع فيها (مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْر) بضم المهملة وفتح الميم وفتح التحتانية، على التصغير، وهي رواية القابسي أحد رواة الجامع الصحيح، وقد ضعفها الحافظ ابن حجر موافقًا غيره من أهل العلم؛ يقول الإمام الجياني: « في نسخة أبي الحسن القابسي عن أبي زيد المروزي (حُمَيْر) بضم الحاء المهملة، وفتح الميم؛ وهو تصحيف »[4].

وتبعه في تضعيفها القاضي عياض، والكرماني، والعيني[5].

---

(١) انظر: صحيح البخاري" النسخة اليونينية" (٥/ ٦٥) حيث ثبوت هذه الرواية في المتن من غير خلاف بين الرواة، وعليها رمز صحة السماع (صح).

(٢) انظر على التوالي: تقييد المهمل (١/ ٢٠٧)، مشارق الأنوار (١/ ٢٢٣)، الكواكب الدراري (١٥/ ١٣٢).

(٣) انظر على التوالي: عمدة القاري (٢١/ ١٣٣)، إرشاد الساري (٨/ ٣٩٤).

(٤) انظر: تقييد المهمل (١/ ٢٠٧).

(٥) انظر على التوالي: مشارق الأنوار (١/ ٢٢٣)، الكواكب الدراري (١٥/ ١٣٢)، عمدة القاري =

۞ الترجيـــــح:

بناء على ما سبق يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب_ رجحان الرواية الأولى التي وقع فيها نسب الراوي محمد: (حِمْيَر) بالحاء المهملة المكسورة وسكون الميم وفتح التحتانية، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التالية:

* ثبوت هذه الرواية عند الأكثرين من رواة الجامع الصحيح؛ والأكثر أولى بإصابة الحق.

* اعتماد هذا الضبط في نسبة الراوي (مُحَمَّدُ بْنُ حِمْيَرَ) في الكتب المعنية بالمؤتلف والمختلف[(١)]. قال الخطيب البغدادي في تلخيص المتشابه بالرسم: « مُحَمَّدُ بْنُ حِمْيَرٍ: بكسر الحاء المبهمة، وسكون الميم وفتح الياء »[(٢)]. وقال الحافظ ابن حجر في تبصير المنتبة وتحرير المشتبه: « حِمْيَر: قبيلة. ومنها: محمد بن حِمْيّر الحمصي، مشهور »[(٣)]. وقبلهما قال الإمام الدارقطني، في المؤتَلِف والمختَلِف: « باب حِمْيَر وحُمَيِّر وحُمَيْر وخُمَيْر... حِمْيَر: القبيل الذي ينسب إليه الحميريون من اليمن - ثم ذكر منهم - مُحَمَّد بن حِمْيَر أبو عبد الحميد الحمصي السُّلَيْحي »؛ فهذا مما يقوي هذا الترجيح لاسيما وأن أهل العلم من النسابين متفقون على أن (حِمْيَر) التي في أقصى اليمن، تُضبط بكسر الحاء المهملة وسكون الميم وفتح التحتانية[(٤)].

= (٢١/ ١٣٣).

(١) انظر: تلخيص المتشابة في الرسم للخطيب البغدادي (١/ ٢٦٩)، المؤتَلِف والمختَلِف للدارقطني (٢/ ٦٦٥)، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب لابن ماكولا (٢/ ٥١٥)، تقييد المهمل وتمييز المشكل للجياني (١/ ٢٠٧)، تبصير المنتبة وتحرير المشتبة للحافظ ابن حجر العسقلاني (١/ ٤٦٤).

(٢) انظر: تلخيص المتشابة في الرسم (١/ ٢٦٩).

(٣) انظر: تبصير المنتبة وتحرير المشتبة (١/ ٤٦٤).

(٤) انظر: الأنساب المتفقة في الخط المتماثله في النقط والضبط للمقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني =⇦

* ترجيح طائفة من أهل العلم لهذه الرواية.

يؤيد ما سبق:

* تصريح بعض أهل العلم بتصحيف الرواية الثانية التي عند القابسي؛ كما مَرَّ ذكره.

= (ص١٨٩)، الأنساب للسمعاني (٤/ ٢٦٤)، عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب للحازمي الهمداني (ص٥٠)، اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير (٣٩٣)، لب الألباب في تحرير الأنساب للسيوطي (ص٨٣).

۞ (٩٧) مسألة اختلاف روايات صحيح البخاري في قول البراء: "كَانُوا يُقْرِئُونِ النَّاسَ".

باب مقدم النبي ﷺ وأصحابه المدينة.

۞ حديث المسألــــة:

روى الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بسنده فقال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ،حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: "أَوَّلُ مَنْ قَدِمَ عَلَيْنَا مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ، وَابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ وَكَانُوا يُقْرِئُونِ النَّاسَ فَقَدِمَ بِلاَلٌ وَسَعْدٌ وَعَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ ثُمَّ قَدِمَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي عِشْرِينَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ فَمَا رَأَيْتُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ فَرِحُوا بِشَيْءٍ فَرَحَهُمْ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ حَتَّى جَعَلَ الإِمَاءُ يَقُلْنَ قَدِمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَمَا قَدِمَ حَتَّى قَرَأْتُ ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١﴾ [الأعلى:١] فِي سُوَرٍ مِنَ الْمُفَصَّلِ"[1]

۞ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

« قوله: في الرواية الثانية عن غندر عن شعبة "وَكَانُوا يُقْرِئُونِ النَّاسَ" في رواية الأصيلي وكريمة "فكَانَا يُقْرِئَانِ النَّاسَ" وهو أوجه، ويوجه الأول إما على أن أقل الجمع اثنان، وإما على أن من كان يقرئانه كان يقرأ معهما أيضًا »[2]

۞ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر رواية التثنية وهي بلفظ:"فكَانَا يُقْرِئَانِ النَّاسَ"؛ وذلك بقوله: « **وهو أوجه** ».

---

(١) صحيح البخاري (٣/ ٧٦) حديث رقم (٣٩٢٥).

(٢) فتح الباري (٧/ ٣٢٥).

الدراسة والموازنة:

ورد في المسألة روايتان:

الرواية الأولى: وردت بلفظ: "وَكَانَوا يُقْرِئَونِ النَّاسَ" وهي رواية أبو ذر الهروي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]، في هذا الموضع من صحيح البخاري، وأخرجها الإمام أحمد[2]، كلاهما عن شعبة. وقد جاءت بصيغة الجمع بعد ذكر اثنين من المقرئين وهما: مصعب بن عمير وابن أم مكتوم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، لذلك ضعفها الحافظ ابن حجر بترجيح نظيرتها، لكنه وجهها لمن روى بها بأن أقل الجمع في اللغة اثنان، على رأي الكوفيين[3]، أو أن من يُقرئونهم كانوا يقرؤون مع القارئان - مصعب بن عمير وابن أم مكتوم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا فخرجوا بذلك من التثنية.

الرواية الثانية: وردت بلفظ: "وكَانَا يُقْرِئَانِ النَّاسَ" وهي رواية الأصيلي، وكريمة -٩ تعالى- في هذا الموضع من الجامع الصحيح، وأخرجها البخاري في كتاب التفسير[4] بلفظ: **"فَجَعَلاَ يُقْرِئَانِنَا الْقُرْآنَ"**، والإمام أحمد[5]، والبيهقي[6] جميعهم من طرق عن شعبة.

بصيغة التثنية بعد ذكر المقرئان - مصعب بن عمير وابن أم مكتوم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

وقد ذهب الحافظ ابن حجر إلى ترجيح هذه الرواية، موافقًا في ذلك ما ثبت في

---

(١) أفاده القسطلاني في إرشاد الساري (٨/ ٣٩٨).

(٢) في مسنده (٣٠/ ٥٣٦) حديث رقم (١٨٥٦٨).

(٣) انظر: المزهر في علوم اللغة (١/ ٣٩)، تاج العروس (٢٩/ ٧٤).

(٤) في صحيحه: كتاب التفسير باب ﴿لتركبن طبقا عن طبق﴾ (٣/ ٣٢٣) حديث رقم (٤٩٤١).

(٥) في مسنده (٣٠،٤٧٣) حديث رقم (١٨٥١٢) بلفظ: "فَجَعَلَا يُقْرِئَانِ النَّاسَ".

(٦) في دلائل النبوة (٢/ ٥٠٥) بلفظ: "وَكَانَا يُقْرِئَانِ الْقُرْآنَ وَفِي رِوَايَةِ عَفَّانَ: فَجَعَلَا يُقْرِئَانِ النَّاسَ الْقُرْآنَ".

الجمع للحميدي[١] وفي شرح: الكرماني، وابن الملقن[٢]، ووافقهم في ذلك: العيني، والسيوطي، والقسطلاني[٣]، وتبعهم الكشميري[٤].

الترجيــــــح:

بالنظر في الروايتين السابقتين يظهر لي- والله تعالى أعلم بالصواب- رجحان ما رجحه الحافظ ابن حجر وهي رواية التثنية التي وقعت عند الأصيلي وكريمة بلفظ: "وكَانَا يُقْرِئَانِ النَّاسَ"، وإن كان الحافظ قد أحسن توجيه رواية صيغة الجمع، وأظهر من اختلاف هذه الرواية فائدة[٥] تبين مدى حيوية اللغة ومرونتها، واتساع العرب في كلامهم، إلا أن الرواية الثانية هي الأوجه والأنسب لسياق الحديث الشريف الذي بين أن الصحابيين مصعب بن عمير وابن أم مكتوم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هما أول من دخل المدينة من أصحاب رسول الله ﷺ وأخذا يُعلمان الناس ويُقرئان القرآن إلى أن تبعهم غيرهم من الصحابة - رضوان الله تعالى عليهم أجمعين-. يؤيد ذلك:

* ثبوتها في هذا الموضع في متن النسخة اليونينية للجامع الصحيح من غير خلاف[٦].

* ثبوتها في موضع آخر في الجامع الصحيح على الصواب.

---

(١) انظر: الجمع بين الصحيحين (١/ ٥٣٤) حديث رقم (٨٧٣).

(٢) انظر على التوالي: الكواكب الدراري (١٥/ ١٣٥)، التوضيح (٢٠/ ٥٦٠).

(٣) انظر على التوالي: عمدة القاري (١٧/ ٦٠)، التوشيح (٦/ ٢٤٦٩)، إرشاد الساري (٨/ ٣٩٨).

(٤) انظر: فيض الباري (٤/ ٥٤٥).

(٥) ظاهرة اختلاف الألفاظ وخاصة اللغوية بين الروايات لها فوائد عده، أشار إليها الدكتور: محمد بن عبد الكريم بن عبيد في كتابه " روايات ونسخ الجامع الصحيح"، وضرب بعض الأمثلة هناك (ص٨١-٨٣).

(٦) صحيح البخاري " النسخة اليونينية" (٥/ ٦٦) حديث رقم (٣٩٢٥).

* اعتماد شراح الجامع الصحيح لرواية التثنية في كتبهم في هذا الموضع كما مَرَّ ذكره في موضعه.



❁ (٩٨) مسألة: بيان اختلاف روايات البخاري في كلمة "وَرَثَتَكَ" الوارده حديث الباب.

باب قول النبي ﷺ "اللهُمَّ أَمْضِ لأَصْحَابِى هِجْرَتَهُمْ"

❁ حديث المسألة:

روى الإمام البخاري بسنده فقال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ:"عَادَنِي النَّبِيُّ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ مِنْ مَرَضٍ أَشْفَيْتُ مِنْهُ عَلَى الْمَوْتِ، فَقُلْتُ يَا رَسُولَ الله، بَلَغَ بِي مِنَ الْوَجَعِ مَا تَرَى، وَأَنَا ذُو مَالٍ وَلاَ يَرِثُنِي إِلاَّ ابْنَةٌ لِي وَاحِدَةٌ، أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلُثَيْ مَالِي قَالَ: **لاَ**. قَالَ: فَأَتَصَدَّقُ بِشَطْرِهِ قَالَ: **الثُّلُثُ يَا سَعْدُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ، إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ**. - قَالَ أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ: **أَنْ تَذَرَ ذُرِّيَّتَكَ** -، **وَلَسْتَ بِنَافِقٍ نَفَقَةً تَبْتَغِى بِهَا وَجْهَ الله... الحديث**"[1].

❁ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

« قوله: "وَرَثَتَكَ" كذا للأكثر، وللكشميهني والقابسي "ذُرِّيَّتَكَ" ورواية الجماعة أولى لأن هذه اللفظة قد بين البخاري أنها لغير يحيى بن قزعة شيخه هنا »[2].

❁ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر رواية الأكثر وهي بلفظ "وَرَثَتَكَ" في قوله ﷺ "إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ"؛ وذلك بقوله: « **ورواية الجماعة أولى** ».

(١) انظر: صحيح البخاري (٣/ ٧٨) حديث رقم (٣٩٣٦).

(٢) فتح الباري (٧/ ٣٣٧).

الدراسة والموازنة:

اختلفت روايات الجامع الصحيح في المسألة على روايتين:

الرواية الأولى: وردت بلفظ "وَرَثَتَكَ" من طريق شيخ البخاري يحي بن قزعة.

وهي رواية أكثر رواة الجامع الصحيح في هذا الموضع(١)، وفي كتاب المغازي(٢) من طريق شيخه أحمد بن يونس

وهي رواية الإمام مسلم(٣)، وأبو داود(٤) والترمذي(٥) والنسائي(٦) وابن ماجه(٧)، والإمام مالك(٨)، وعبد الرزاق(٩)، والإمام أحمد(١٠)، وعبد بن حميد(١١)،

---

(١) انظر: صحيح البخاري "النسخة اليونينية" (٥/ ٦٨-٦٩) حديث رقم (٣٩٣٦)، فتح الباري (٧/ ٣٣٧)، إرشاد الساري (٨/ ٤٠٨).

(٢) انظر: صحيح البخاري: كتاب المغازي باب حجة الوداع (٣/ ١٧٥) حديث رقم (٤٤٠٩).

(٣) في صحيحه: كتاب الوصية باب الوصة بالثلث (٣/ ١٢٥٠) حديث رقم (١٦٢٨).

(٤) في سننه: كتاب الوصايا باب ما جاء في ما لا يجوز للموصي في ماله؟ (٣/ ١١٢) حديث رقم (٢٨٦٤).

(٥) في سننه: كتاب الوصايا باب ما جاء في الوصية بالثلث (٣/ ٥٠١) حديث رقم (٢١١٦).

(٦) في سننه الكبرى: كتاب الفرائض باب ميراث الإبنة الواحدة المنفردة (٦/ ١٠٣) حديث رقم (٦٢٨٥)، وفي السنن الصغرى: كتاب الوصايا باب الوصية بالثلث (٦/ ٢٤١) حديث رقم (٣٦٢٦).

(٧) في سننه: كتاب الوصايا باب الوصية بالثلث (٢/ ٩٠٣) حديث رقم (٢٧٠٨).

(٨) في الموطأ (٢/ ٥٠٨) حديث رقم (٢٩٩٥).

(٩) في مصنفه (٩/ ٦٤) حديث رقم (١٦٣٥٧).

(١٠) في مسنده (٣/ ٨٣) حديث رقم (١٣٨٨) وفي (٣/ ١٢٣) حديث رقم (١٥٤٦).

(١١) في المنتخب من مسنده (١/ ١٥٧) حديث رقم (١٣٣).

والدارمي[١]، والبزار[٢]، وأبو يعلى[٣]، وأبو عوانه[٤]، والشاشي[٥]، وابن حبان[٦]، والطبراني[٧]، وغيرهم[٨].

وقد رجحها الحافظ ابن حجر موافقًا ابن بطال[٩]، وابن التين[١٠]، والكرماني[١١] والزركشي[١٢]، وابن الملقن[١٣]، ووافقهم: العيني، والسيوطي، والقسطلاني[١٤].

الرواية الثانية: وردت بلفظ "ذُرِّيَّتَكَ"، وهي رواية الكشميهني، والقابسي[١٥]

---

(١) في سننه (٤/ ٢٠٣٨) حديث رقم (٣٢٣٩).

(٢) في مسنده (٣/ ٢٩٣) حديث رقم (١٠٨٥).

(٣) في مسنده (٢/ ٩٢) حديث رقم (٧٤٧).

(٤) في مستخرجه (٣/ ٤٨٠) حديث رقم (٥٧٦٨).

(٥) في مسنده (١/ ٥١) حديث رقم (٨٤).

(٦) في صحيحه (١٠/ ٦١) حديث رقم (٤٢٤٩) وفي (١٣/ ٣٨٥) حديث رقم (٦٠٢٦).

(٧) في معجمه الأوسط (٢/ ٣٣) حديث رقم (١١٤٧).

(٨) انظر: السنن الكبرى للبيهقي (٦/ ٤٣٨) حديث رقم (١٢٥٦٥)، والجمع بين الصحيحين للحميدي (١/ ١٨٩) حديث رقم (١٨٤).

(٩) انظر: شرحه على الصحيح (٨/ ١٤٤).

(١٠) انظر: التوضيح لابن الملقن حيث حكى ترجيحه (٢٠/ ٥٧٤).

(١١) انظر: الكواكب الدراري (١٢/ ٦٢).

(١٢) انظر: التنقيح (٢/ ٥٧٤).

(١٣) انظر: التوضيح (٢٠/ ٥٧٢).

(١٤) انظر على التوالي: عمدة القاري (١٧/ ٦٨)، التوشيح (٦/ ٢٤٧٦)، إرشاد الساري (٨/ ٤٠٨).

(١٥) انظر: صحيح البخاري "النسخة اليونينية" (٥/ ٦٨-٦٩) حديث رقم (٣٩٣٦) حيث رمز سماع الكشميهني شيخ أبو ذر، فتح الباري (٧/ ٣٣٧)، إرشاد الساري (٨/ ٤٠٨).

في هذا الموضع من الجامع الصحيح عن طريق شيخ البخاري أحمد بن يونس. ولم أقف - فيما أعلم- على من رواها من أصحاب كتب السنة.

۞ الترجيـــــح:

باستعراض ما سبق يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب - رجحان الرواية الأولى"وَرَثَتَكَ" والتي من طريق شيخ البخاري يحي بن قزعة، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التالية:

* ثبوتها في رواية الأكثرين من رواة الجامع الصحيح في هذا الموضع، والأكثر أولى بإصابة الحق.

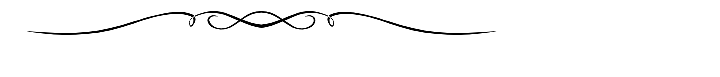
* صنيع شيخ البخاري أحمد بن يونس راوي الرواية الثانية "ذُرِّيَّتَكَ"؛ فقد روى الحديث على الصواب بلفظ "وَرَثَتَكَ" وذلك في كتاب المغازي من الجامع الصحيح، مما يقوي ترجيحها.

* ثبوت رواية "وَرَثَتَكَ" في أكثر دواوين السنة المطهرة - التي وقفت عليها-، مما يُعضد ترجيحها.

* ترجيح طائفة من أهل العلم لهذه الرواية، كما مَرَّ ذكره في موضعه.

* كون رواية "وَرَثَتَكَ" هي الأنسب لمضمون الحديث، الذي بين أنه لا وارث له من أصحاب الفروض أو الأولاد إلا ابنة واحدة، على العكس من نظيرتها رواية "ذُرِّيَّتَكَ"؛ فالذرية أعم وأشمل.

يقول ابن الملقن عن ذلك: « والصحيح كما قاله ابن التين منهما: "وَرَثَتَكَ"؛ لأن الذرية الأولاد وأولادهم، وهو قد قال: "لاَ يَرِثُنِي إِلاَّ ابْنَةٌ لِي" »(1).



(1) التوضيح (٢٠/ ٥٧٢).

۞ (٩٩) مسألة: بمن أخاء النبي ﷺ أبا الدرداء؟

باب كيف آخى النبي ﷺ بين أصحابه؟

وقال أَبُو جُحَيْفَةَ: "آخَى النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ سَلْمَانَ وَأَبِى الدَّرْدَاءِ".[(١)]

۞ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

« الإخاء بين سلمان وأبي الدرداء صحيح كما في الباب، وعند ابن سعد "وآخَى بَيْنَ أَبِي الدَّرْدَاءِ وعَوْفِ بْنِ مَالِكٍ"[(٢)] وسنده ضعيف، والمعتمد ما في الصحيح »[(٣)].

۞ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

الراجح عند الحافظ ابن حجر رواية الجامع الصحيح، والتي فيها إخاء أبي الدرداء مع سلمان الفارسي؛ حيث قال: « **والمعتمد ما في الصحيح** ». يعني هذه الرواية.

۞ الدراسة والموازنة:

ورد في المسألة روايتان:

الرواية الأولى: وقع فيها: إخاء النبي ﷺ بين أبي الدرداء وسلمان الفارسي،

---

(١) صحيح البخاري: كتاب مناقب الأنصار باب كيف آخى النبي ﷺ بين أصحابه؟ (٣/ ٧٩) وهو طرف من حديث موصول في صحيح البخاري كتاب الصوم باب من أقسم على أخيه ليفطر في التطوع (٢/ ٥٠) حديث رقم (١٩٦٨).

(٢) انظر: طبقات ابن سعد (٤/ ٢٨٠) فقد أخرج بسنده عن عبد الوهاب بن عطاء العجلي أنه قال أخبرنا أبو سنان عن بعض أصحابه:"أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ آخَى بَيْنَ أَبِي الدَّرْدَاءِ وَبَيْنَ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الأَشْجَعِيِّ" وسنده ضعيف لشذوذ متنه وانفراده، ولجهالة عين أصحاب أبو سنان ضرار بن مره، ومن جُهلت عينه جُهلت عدالته من باب أولى.

(٣) فتح الباري (٧/ ٣٣٩).

ولفظه: "آخَى النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ سَلْمَانَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ" وهي رواية الإمام البخاري في هذا الموضع، وفي كتاب الصوم[1].

ورواية الترمذي[2]، وابن سعد[3]، وابن أبي شيبة[4]، وابن خزيمة[5]، وابن حبان[6]، والطبراني[7]، والدارقطني[8]، والبيهقي[9].

وقد ذهب الحافظ ابن حجر إلى ترجيح هذه الرواية موافقًا في ذلك محمد بن إسحاق، والواقدي[10].

الرواية الثانية: وقع فيها: إخاء النبي ﷺ بين أبي الدرداء وعوف بن مالك، ولفظة: "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ آخَى بَيْنَ أَبِي الدَّرْدَاءِ وَبَيْنَ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الأَشْجَعِيِّ" وهي رواية ابن سعد[11].

الترجيـــــح:

بالنظر فيما سبق من الروايات يظهر لي -والله تعالى أعلم بالصواب- رجحان رواية إخاء النبي ﷺ لأبي الدرداء مع سلمان الفارسي رضي الله عنهما، والتي بلفظ: "آخى

(١) سبق الإشارة إليه أول المسألة.

(٢) في سننه: كتاب الزهد باب (بلا ترجمة) (٢/ ٦٠٨) حديث رقم (٢٤١٣).

(٣) في طبقاته (٤/ ٨٤).

(٤) في مصنفة (٥/ ٣٤١) حديث رقم (٢٦٦٩٧).

(٥) في صحيحه (٢/ ١٠٢٦) حديث رقم (٢١٤٤).

(٦) في صحيحه (٢/ ٢٣) حديث رقم (٣٢٠).

(٧) في المعجم الكبير (٢٢/ ١١٢) حديث رقم (٢٨٥).

(٨) في سننه (٣/ ١٣٧) حديث رقم (٢٢٣٥).

(٩) في السنن الكبرى (٤/ ٢٧٥) حديث رقم (٨١٢٨).

(١٠) انظر: طبقات ابن سعد (٤/ ٨٤).

(١١) سبق ذكرها أول المسألة.

النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ سَلْمَانَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ" وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر، للأسباب التالية:

* ثبوت هذه الرواية في أصح الكتب بعد كتاب الله، والمقطوع بصحة ما فيه.

* إخراج بعض دواوين السنة المطهرة لهذه الرواية، مما يؤكد ترجيحها.

* كثرة الشواهد على هذه الرواية، فقد أخرجها حميد بن هلال[1]، وثابت بن الضحاك[2]، وأم الدرداء الصغرى هجيمة[3]، وأبي أمامة صدى بن عجلان[4]، وأنس بن مالك[5].

يؤيد ما سبق:

* ضعف وشذوذ الرواية الثانية التي بلفظ: "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ آخَى بَيْنَ أَبِي الدَّرْدَاءِ وَبَيْنَ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الأَشْجَعِيِّ" وذلك من جهة جهالة عين أصحاب أبي سنان ضرار بن مرة، ومن جهة مخالفة متنه للروايات الصحيحة المتقدمة.

* زوال الإشكال؛ بثبوت نص يبين إخاء عوف بن مالك مع غير أبي الدرداء؛ فعن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: "آخى رسول الله ﷺ بَيْنَ أَصْحَابِهِ، بَيْنَ أَبِي الدرداء وسلمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَبَيْنَ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ وَالصَّعْبِ بْنِ جثامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا"[6].

* سلامة ترجيح الحافظ ابن حجر من المعارض -فيما أعلم-.

---

(١) انظر: طبقات ابن سعد (٤/ ٨٤)، معجم الصحابة للبغوي (٣/ ١٦٣).

(٢) انظر: شعب الإيمان للبيهقي (١/ ٤٥٠) حديث رقم (٦٧٨).

(٣) انظر: المعجم الأوسط للطبراني (٦/ ١٥٩) حديث رقم (٦٠٨٠).

(٤) انظر: معجم الطبراني الكبير (٨/ ٢٨٢) حديث رقم (٨٠٨٤).

(٥) انظر: معجم الصحابة للبغوي (٣/ ١٦٢-١٦٣).

(٦) رواه أبي يعلى في مسنده (٦/ ١٣١) حديث رقم (٣٤٠٤) فقال حدثنا قطن بن نسير، ثنا جعفر بن سليمان، عن ثابت عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: "آخى رَسُولُ الله ﷺ بَيْنَ أصحابه، بين أبي الدرداء وسلمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَبَيْنَ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ وَالصَّعْبِ بْنِ جَثَّامَة. رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا". حسن بهذا الإسناد؛ لأن قَطن بن نُسير وجعفر بن سليمان صدوقان، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٨/ ١٧١) رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح.

۞ (١٠٠) مسألة: في ضبط نسب شيخ الإمام البخاري (أحمد عبيدالله[١]).

باب إتيان اليهود النبي ﷺ حين قدم المدينة.

۞ حديث المسألـــة:

روى الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بسنده فقال: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ - أَوْ مُحَمَّدُ - بْنُ عُبَيْدِ الله الْغُدَانِيُّ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ أُسَامَةَ أَخْبَرَنَا أَبُو عُمَيْسٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِى مُوسَى رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَإِذَا أُنَاسٌ مِنَ الْيَهُودِ يُعَظِّمُونَ عَاشُورَاءَ وَيَصُومُونَهُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **نَحْنُ أَحَقُّ بِصَوْمِهِ.** فَأَمَرَ بِصَوْمِهِ"[٢].

۞ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

« قوله: "حَدَّثَنا أَحْمَدُ - أَوْ مُحَمَّدُ - بْنُ عُبَيْدِ الله" بالتصغير، وفي رواية السرخسي والمستملي "ابن عبدُ الله" مكبر والأول أصح وأشهر، واسم جده سهيل وهو الغداني بضم المعجمة وتخفيف المهملة، شك البخاري في اسمه هنا، وقد ذكره في "التاريخ"[٣] فيمن اسمه أحمد بغير شك »[٤].

۞ ترجيح الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رجح الحافظ ابن حجر أن اسم والد أحمد "عُبَيْدِ الله" بضم العين مصغرًا؛ حيث

---

(١) هو: عبيد الله بن سهيل أبو صخر الغداني البصري، روى عن عقبة بن ابي جسرة وعن محمد بن ذكوان العبدي، روى عنه ابنه احمد بن عبيد الله بن صخر وعلي ابن المديني وغيرهما. انظر: التاريخ الكبير للبخاري (٥/ ٣٨٤)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ٣١٨)، المقتنى في سرد الكنى للذهبي (١/ ٣١٨).

(٢) صحيح البخاري (٣/ ٨٠) حديث رقم (٣٩٤٢).

(٣) انظر: التاريخ الكبير (٢/ ٤).

(٤) فتح الباري (٧/ ٣٤٥).

قال: « **والأول أصح وأشهر** ». وهو يعني هذا القول.

۞ الدراسة والموازنة:

ورد في المسألة روايتان:

الرواية الأولى: وقع فيها اسم أبو شيخ الإمام البخاري أحمد: "عُبَيْدِ الله" بالتصغير، وهي رواية أبي الهيثم الكشميهني[١].

و بهذا الضبط رواه أكثر رواة صحيح البخاري[٢]، وقد ذهب الحافظ ابن حجر إلى ترجيح هذه الرواية موافقاً في ذلك: الجياني[٣]، والقاضي عياض إذ قال: « والصواب أحمد بن عبيد الله »[٤]، والإمام المزي[٥]، والكرماني إذ قال: « بالتصغير أصح وأشهر »[٦]، والزركشي[٧]، وابن الملقن[٨]. ووافقهم: العيني[٩]، وابن المبرد[١٠]،

---

(١) انظر: إرشاد الساري (٨/ ٤١٤).

(٢) انظر: صحيح البخاري "اليونينية":كتاب مناقب الأنصار باب إتيان اليهود النبي ﷺ حين قدم المدينة (٥/ ٧٠) حديث رقم (٣٩٤٢) حيث علامة صحة سماع هذا الضبط.

(٣) انظر: تقييد المهمل (٣/ ٩٤٧).

(٤) مشارق الأنوار (٢/ ٣٤٢).

(٥) انظر: تهذيب الكمال (١/ ٦٠) فقد جزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ من غير شك أن اسمه "عبيد الله" عند ذكره لأسماء من روى عنهم ابنه أحمد، فقال: (وأبيه عُبيد الله بن سُهيل الغُداني).

(٦) الكواكب الدراري (١٥/ ١٤٧).

(٧) انظر: التنقيح (٢/ ٥٧٥).

(٨) انظر: التوضيح (٢٠/ ٥٨٢).

(٩) انظر: عمدة القاري (١٧/ ٧١).

(١٠) انظر: الاختلاف بين رواة البخاري (ص٩٥-٩٦).

والقسطلاني[1]، وغيرهم[2] -رَحِمَهُمُ اللَّهُ تعالى جميعًا-.

الرواية الثانية:

وفيها أن اسم أبو شيخ الإمام البخاري أحمد هو: "عبدُ اللهِ" بالتكبير، جاءت هذه الرواية في نسخة الراويان السرخسي والمستملي -٩-.

و ذكرها ابن عساكر بصيغة التمريض في ترجمة ابنه أحمد فقال: « أحمد بن عُبيد الله بن سهيل، ويقال ابن عبد الله الغُداني »[3]، وتبعه المزي، فقال: « أحمد بن عبُيد الله: ويقال: أحمد بن عبد الله »[4]، وقال الحافظ ابن حجر في التهذيب: « أحمد بن عبد الله بن سهيل، يأتي في أحمد بن عبيد الله بالتصغير »[5].

۞ الترجيـــــح:

بإستعراض ما سبق يظهر لي - والله تعالى أعلم بالصواب - رجحان الرواية الأولى والتي ضُبط فيها والد شيخ الإمام البخاري أحمد بالتصغير "عُبَيْدِ اللهِ" وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر؛ للأسباب التالية:

* صحتها وشهرتها، فقد ثبتت عند أكثر رواة الجامع الصحيح.

---

(١) انظر: إرشاد الساري (٨/ ٤١٤).

(٢) كالشيخ بشار العواد في هامش تهذيب الكمال (١/ ٦٠).

(٣) المعجم المشتمل على أسماء شيوخ الأئمة النبل لابن عساكر (ص٥٣).

(٤) انظر: تهذيب الكمال (١/ ٦٠)، وفي (١/ ٥١) عند ترجمة ابنه أحمد قال:(أحمد بن عبد الله بن سهيل الغُداني البصري. ويقال: أحمد بن عُبيد الله. يأتي فيما بعد).

(٥) تهذيب التهذيب (١/ ٤١).

* ثبوتها في كتب التراجم العامة[١]، وكذلك المعنية بشيوخ الصحيح[٢]؛ كما قال الإمام القسطلاني: «ذكره جميع الحفاظ في باب عُبيد الله»[٣].

* ترجيح طائفة من أئمة الحديث وأهل الاختصاص لهذا الضبط الوارد في هذه الرواية، مما يؤكد ترجيحها.



(١) انظر على سبيل المثال: التاريخ الكبير للبخاري (٥/ ٣٨٤)، الكنى والأسماء لمسلم (١/ ٤٤٤)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ٣١٨)، فتح الباب في الكنى والألقاب لابن مندة (ص٤٣٨)، المقتنى في سرد الكنى للذهبي (١/ ٣١٨).

(٢) وذلك بالنظر إلى ترجمة ابنه أحمد، وروايته عن أبيه. انظر على سبيل المثال: التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٤)، أسامي مشايخ الإمام البخاري لابن مندة (ص٣٢)، رجال صحيح البخاري للكلاباذي (١/ ٣٩)، الجمع بين الصحيحين للمقدسي (١/ ١١)، تسمية من أخرج لهم البخاري ومسلم للحاكم (ص٧٣)، الجرح والتعديل لمن خرج لهم البخاري في الصحيح للباجي(١/ ٣٣٠)، التعريف بشيوخ حدث عنهم البخاري (ص١٧) للجياني، تهذيب الكمال للمزي (١/ ٦٠)، تقريب التهذيب لابن حجر (ص٨٢)، خلاصة تهذيب تهذيب الكمال لصفي الدين اليمني (ص٩)، مشيخة إمام المحدثين في صحيحه لأبي محمد الألفي (ص١).

(٣) أفاده القسطلاني في إرشاد الساري (٨/ ٤١٤).



الخاتمــة

الخاتمـــة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وتنال الغايات، وتدرك النهايات، وبعد:

فغير خفيٍ أن دراسة كتب العلم عامةً، وكتب السنة خاصةً، لها من الفوائد غررٌ، ومن اللطائف دررٌ، وإني إذ أنهيت عملي في الكتاب بمن الله وتوفيقه؛ لأعرض ما توصلت إليه من نتائج وهي كالتالي:

- أن الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ عاش في القرن التاسع الهجري، وكانت مصر آنذاك حاضرة العلم والعلماء.
- سعة علم الحافظ ابن حجر، حيث بدأ حياته العلمية مبكراً، وأكثر من الأخذ عن مشايخه وتبحر في مختلف الفنون، حتى صار قوله ورأيه ذو قوة وثقل في علم الحديث.
- أن الحافظ ابن حجر تمتع بمكانه وقوة علمية فائقة، فهو الحافظ المحدث، الفقيه، الناقد، المؤرخ، المحقق. فلله درّه.
- الإخلاص الفائح من كتابه «فتح الباري» هو ما جعله يتمتع بمنزلة رفيعة بين شروح الحديث عامةً، وشروح «الجامع الصحيح» خاصةً.
- أبان البحث عن قوة ترجيحات هذا الإمام الحافظ الجليل واستقلاله وإمامته في هذا العلم، وأنه لم يكن مقلداً في ترجيحاته، بل كان مجتهداً، ويدل على ذلك تفرده في بعض الترجيحات بالأقوال مع الاستدلال والاحتجاج.
- أن النظر في أقوال العلماء ودراستها، والمقارنة بينها، بالنظر في أدلة كل قول، ومدى قوته ورجحانه على غيره، يُنمي في الباحث ملكة مناقشة الأفكار والآراء المختلفة، وسبر أغوارها وتحقيق صحيحها من سقيمها؛ وهذا ما يجعل الباحثة تعطي بعضاً من التوصيات كالتالي:

أهم التوصيات:

• أوصي طلاب الدراسات العُليا إلى الاهتمام بكتب الشروح الحديثية لا سيما شروح الصحيحين، فهي تحوي مادة علمية غنية من شأنها إثراء طالب العلم في مرحلة هامة كمرحلة الماجستير والإفادة من نوادر مؤلفيها ونفائس أقوالهم.

• أوصي بجمع ترجيحات الحافظ ابن حجر في كتابه « فتح الباري » في موسوعة خاصة شاملة، بعد تدقيقها، وتنقيحها، وإعادة ترتيبهاوتصنيفها، والخلوص برؤية متكاملة، ودقيقة عن منهج الحافظ ابن حجر في هذا المجال خدمةً لهذا الكتاب القيّم.

وختامًا:

أسأل الله أن يغفر الزلل، ويجبر الخلل، ويبارك في العمل، إنه أكرم من سُئل، وخير من أُمِّل. وصلِّ اللهم وسلم على نبينا محمد ما تواتر الليل والنهار، وأفنيت في طلب العلم الأعمار، وعلى آله وصحبه الأخيار.



الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

الآيـــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿قَالُواْ هَٰذَا ٱلَّذِي رُزِقۡنَا مِن قَبۡلُ﴾	البقرة:٢٥	٢	١٨١
﴿أَمۡ كُنتُمۡ شُهَدَآءَ إِذۡ حَضَرَ يَعۡقُوبَ ٱلۡمَوۡتُ﴾	البقرة:١٣٣	٢	١٠٠، ٢١٣، ٢٤١
﴿وَتَقَطَّعَتۡ بِهِمُ ٱلۡأَسۡبَابُ ١٦٦﴾	البقرة:١٦٦	٢	٢٨١
﴿لَا تُبۡطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلۡمَنِّ وَٱلۡأَذَىٰ﴾	البقرة:٢٦٤	٢	٣٦٩
﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٞ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِ ٱلرُّسُلُۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوۡ قُتِلَ ٱنقَلَبۡتُمۡ عَلَىٰٓ أَعۡقَٰبِكُمۡۚ وَمَن يَنقَلِبۡ عَلَىٰ عَقِبَيۡهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيۡـٔٗاۗ وَسَيَجۡزِي ٱللَّهُ ٱلشَّٰكِرِينَ ١٤٤﴾	آل عمران:١٤٤	٣	٣٨٣
﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلٗا ١٢٥﴾	النساء:١٢٥	٤	٢١٥، ٢٢١، ٢٢٧
﴿وَإِن مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤۡمِنَنَّ بِهِۦ قَبۡلَ مَوۡتِهِۦۖ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يَكُونُ عَلَيۡهِمۡ شَهِيدٗا ١٥٩﴾	النساء:١٥٩	٤	٣٥٣
﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ﴾ إلى ﴿وَكِيلٗا﴾	النساء:١٧١	٤	٩٠، ٢٦٢
﴿قُلۡ هَلۡ أُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِۚ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيۡهِ وَجَعَلَ مِنۡهُمُ ٱلۡقِرَدَةَ وَٱلۡخَنَازِيرَ﴾	المائدة:٦٠	٥	٤٥٥
﴿فَلَمَّا جَآءَ ءَالَ لُوطٍ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ٦١﴾	الحجر:٦١	٥	٢١٣
﴿إِنَّكُمۡ قَوۡمٞ مُّنكَرُونَ ٦٢﴾	الحجر:٦٢	٥	٢٥٧
﴿هَٰذَا رَبِّي﴾	الأنعام:٧٦	٦	٢٢٢

الآيـــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ قَتَلُوٓا۟ أَوْلَٰدَهُمْ سَفَهًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ -إلى قوله- ﴿قَدْ ضَلُّوا۟ وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ﴾	الأنعام:١٤٠	٦	٣١٥
﴿عَلَوْا۟﴾	الإسراء:٧	٧	خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا﴾	الأعراف:٧٣	٧	٢١٢
﴿يَعْكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصْنَامٍ لَّهُمْ﴾	الأعراف:١٣٨	٧	٢٤٤
﴿مُتَبَّرٌ مَّا هُمْ فِيهِ﴾	الأعراف:١٣٩	٧	٢٤٥،٢٤٤
﴿وَهُوَ فَضَّلَكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٤٠﴾﴾	الأعراف:١٤٠	٧	٢٤٥
﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً﴾	الأعراف:١٤٢	٧	٢٤٦
﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾	الأعراف:١٥٥	٧	٨١
﴿وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا﴾	التوبة:٦٠	٩	١١٨
﴿قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾	يونس:٥٣	١٠	٥٣٤،٥٣٣
﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا﴾	هود:٥٠	١١	٢١٢
﴿فَلَمَّا رَءَآ أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً ۚ قَالُوا۟ لَا تَخَفْ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمِ لُوطٍ ﴿٧٠﴾﴾	هود:٧٠	١١	٢٥٧
﴿۞ لَّقَدْ كَانَ فِى يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ ﴿٧﴾﴾	يوسف:٧	١٢	٢٤٢
﴿رَّبَّنَآ إِنِّىٓ أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِى بِوَادٍ غَيْرِ ذِى زَرْعٍ﴾ حتى بلغ ﴿يَشْكُرُونَ﴾	إبراهيم:٣٧	١٤	٢٢٩
﴿فَلَمَّا جَآءَ ءَالَ لُوطٍ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿٦١﴾﴾	الحجر:٦٠	١٥	٢٤٢
﴿تُرِيحُونَ﴾	النحل:٦	١٦	٣٦٣

الآيـــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿تَسۡرَحُونَ﴾	النحل:٦	١٦	٣٦٣
﴿وَلِيُتَبِّرُواْ﴾	الإسراء:٧	١٧	خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَرۡيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتۡ مِنۡ أَهۡلِهَا﴾	مريم:١٦	١٩	٢٦٤
﴿قَالَ يَبۡنَؤُمَّ لَا تَأۡخُذۡ بِلِحۡيَتِي وَلَا بِرَأۡسِيٓۖ إِنِّي خَشِيتُ أَن تَقُولَ فَرَّقۡتَ بَيۡنَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ وَلَمۡ تَرۡقُبۡ قَوۡلِي ٩٤﴾	طه:٩٤	٢٠	٢٥٩
﴿قَالَ بَلۡ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمۡ هَٰذَا﴾	الأنبياء:٦٣	٢١	٢٢١، ٢٢٢
﴿وَمَا عَلَّمۡنَٰهُ ٱلشِّعۡرَ وَمَا يَنۢبَغِي لَهُۥٓ﴾	يس:٦٩	٣٦	٥١٧
﴿إِنِّي سَقِيمٞ ٨٩﴾	الصافات:٨٩	٣٧	٢٢١
﴿فَأَقۡبَلُوٓاْ إِلَيۡهِ يَزِفُّونَ﴾	الصافات:٩٤	٣٧	٢٢٧، خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.، خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
﴿هَٰذَا عَطَآؤُنَا فَٱمۡنُنۡ أَوۡ أَمۡسِكۡ بِغَيۡرِ حِسَابٖ ٣٩﴾	ص:٣٩	٣٨	٣٦٨
﴿إِنَّكَ مَيِّتٞ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ٣٠﴾	الزمر:٣٠	٣٩	٣٨٣
﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾	الشورى:٢٣	٤٢	٢٨٨
﴿إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾	الشورى:٢٣	٤٢	٢٨٧
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡ﴾	الحجرات:١٣	٤٩	٢٨٧
﴿وَلَقَدۡ رَءَاهُ نَزۡلَةً أُخۡرَىٰ ١٣﴾	النجم:١٣	٥٣	٢٦٠
﴿وَظِلّٖ مَّمۡدُودٖ ٣٠﴾	الواقعة:٣٠	٥٦	١٨٥

الصفحة	رقم السورة	السورة ورقم الآية	الآيــــــــــــة
٢٦١	٦٦	التحريم:٦	﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ۝٦﴾
٣٦٨	٧٤	المدثر:٦	﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ۝٦﴾
٢٦٠	٨١	التكوير:٢٣	﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ بِٱلْأُفُقِ ٱلْمُبِينِ ۝٢٣﴾
٥٤٠	٨٧	الأعلى:١	﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١﴾
٤٦٤	٩٣	الضحى:٦	﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ ۝٦﴾



فهرس الأحاديث والآثار

م	طرف الحديث أو الأثر	الصفحة
١	أَتَى رِجَالٌ إِلَى سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ يَسْأَلُونَهُ عَنْ الْمِنْبَرِ..........	٣٤٤
٢	أحلت لكم الغنائم	١٢٩
٣	اخْتَتَنَ إِبْرَاهِيمُ عليه السلام، وَهْوَ ابْنُ ثَمَانِينَ سَنَةً بِالْقَدُّومِ	٢١٥
٤	آخَى النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ سَلْمَانَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ	٥٤٨
٥	إِذَا أَطْعَمَ اللهُ نَبِيًّا طُعْمَةً ثُمَّ قَبَضَهُ..........	١١٧
٦	إِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ كَانَ عَلَى كُلِّ بَابٍ..........	١٧٣
٧	أُرْسِلَ مَلَكُ الْمَوْتِ إِلَى مُوسَى	٢٤٩
٨	اسْتَأْذَنَتْ هَالَةُ بِنْتُ خُوَيْلِدٍ - أُخْتُ خَدِيجَةَ - عَلَى رَسُولِ الله ﷺ..........	٤٣٨
٩	أَسْلَمُ وَغِفَارُ وَشَيْءٌ مِنْ مُزَيْنَةَ وَجُهَيْنَةَ..........	٣١٥
١٠	اشْتَرَى أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه مِنْ عَازِبٍ رَحْلاً..........	٣٦٣
١١	أَشَدَّ حَيَاءً مِنَ الْعَذْرَاءِ فِي خِدْرِهَا	٣١٨
١٢	أَقْبَلَ نَبِيُّ الله ﷺ إِلَى الْمَدِينَةِ وَهْوَ مُرْدِفٌ..........	٥٢٣
١٣	أَلاَ يُعْجِبُكَ أَبُو فُلاَنٍ جَاءَ فَجَلَسَ إِلَى جَانِبِ حُجْرَتِي..........	٣٢١
١٤	الزَّمَانُ قَدِ اسْتَدَارَ	١٥٨
١٥	الْكَرِيمُ ابْنُ الْكَرِيمِ ابْنِ الْكَرِيمِ ابْنِ الْكَرِيمِ يُوسُفُ..........	٢٤١
١٦	أمر إبراهيم بالختان، فاختتن بقدوم فاشتد عليه..........	٢١٦
١٧	أن آدَمَ لما أَهْبَطَ كَانتْ رِجْلَاهُ فِي الأَرْضِ..........	٢٠٦
١٨	أَنَّ أَصْحَابَ الصُّفَّةِ كَانُوا أُنَاسًا فُقَرَاءَ..........	٣٢٦
١٩	أن الله تعالى لا يقبض روح نبي حتى يخيره	٢٥٧
٢٠	إِنَّ اللهَ خَيَّرَ عَبْدًا بَيْنَ الدُّنْيَا وَبَيْنَ مَا عِنْدَهُ..........	٣٦٦



فهرس الأعلام



فهرس الشواهد الشعرية، والرجز

م	البيـــــــت	الصفحة
١	ألا كل شيء ما خلا الله باطل	٥١٨
٢	اللهُمَّ إِنَّ الأَجْرَ أَجْرُ الآخِرَهْ * فَارْحَمِ الأَنْصَارَ وَالْمُهَاجِرَهْ	٥١٠
٣	إنَّ الحياةَ ذميمةٌ مِنْ بَعْدِ مَا * قُبِضَ الإمَامُ العَسْقَلانِي الشَّافِعِي	٣٨
٤	شعبان عام ثلاثة من بعد سبع * مئة وسبعين اتفاق المولد	٣٠
٥	فالله يكلؤكم ويُبقي مجدكم * ويحوطكم من أعين الأغيار	٧٧
٦	فقلتُ أعِيرانِي القَدُوم لعلّني * أَخُطّ بهَا قَبراً لأبيَض ماجِدِ	٢٢٠
٧	قاضي القضاةِ العسقلانِي الذي * لم ترفعْ الدّنيا خصيماً نَاظَرَه	٣٨
٨	قد بكت السحب على * قاضي القضاة بالمطر	٣٨
٩	قد فزتمُ بين الأنامَ وحزتمُ * رهن السباق بنشر فتح الباري	٧٧
١٠	كلُّ البرّية للمنيَّة صائِرَهْ * وقفولها شيئا فشيئا سائرة	٣٧
١١	لا تَعْجَبُوا لعلوه فأبوه في الدّ * نيا عَلَا من قبلهِ والآخرَهْ	٣٨
١٢	لكنْ سئِمْتُ العيشَ مِنْ بعدِ الَّذي * قدْ خلّفَ الأفكارَ مِنَّا حائِرهْ	٣٧
١٣	من أحمد بن علي بن محمد * بن محمد بن علي الكناني المتحد	٢٩
١٤	هَذَا الْحِمَالُ لاَ حِمَالَ خَيْبَرْ * هَذَا أَبَرُّ رَبَّنَا وَأَطْهَرْ	٥١٠
١٥	هو شيخُ الإسلامِ المعظَّم قدْرُهُ * مَنْ كان أوْحَدَ عصْرِهِ والنّادِرَهْ	٣٨
١٦	وإذا الدنيا تنكرت سافرت في * طلب المعارف هاجرا لدياري	٤١
١٧	وإذا قمت فمؤنسي كتابي فلا * أنفك في الحالين في أسفاري	٤١
١٨	وَإِذا كانَتَ النُّفُوسُ كِباراً * تَعِبَتْ فِي مُرادِها الأَجْسامُ	٥٣
١٩	والنّفْسُ إن رضيتْ بذا ربحتْ وإنْ * لم ترض كانت عند ذلك خاسرهْ	٣٧
٢٠	وأنا الذّي راضٍ بأحكامٍ مضتْ * ن ربِّنا البرِّ المهيْمِنِ صادِرَهْ	٣٧

م	البيــــــت	الصفحة
٢١	وانهدم الركـن الذي * كان مشيداً من حجـر	٣٨
٢٢	وشهاب دين الله ذي الفضل الذي * بى على عدد النجوم مكاثَرَهْ	٣٨
٢٣	وَقَالَ اللهُ: قَدْ أَرْسَلْتُ عَبْدًا * يَقُولُ الْحَقَّ لَيْسَ بِهِ خَفَاءُ	٢٨٨
٢٤	ولجد جد أبيه أحمد لقبـوا * حجرا وقيل بل اسم والد أحمد	٢٩
٢٥	ويأتيك بالأخبار من لم تزود	٥١٨
٢٦	يَا بِنْتَ عَجْلانَ، مَا أَصبرَني * عَلَى خُطوبٍ كنَحْتٍ بالْقَدُومِ	٢٢٠
٢٧	يا نَفْسُ، طِيبي بالمَمَاتِ وحافِظي * أنْ تَلْحَقي هذا الإمَامَ وتَابِعي	٣٨



فهرس المصطلحات الحديثية



فهرس الأماكن والبلدان



فهرس المصادر والمراجع

* **القرآن الكريم** (جل منزله وعلا).

أولاً: المراجع المطبوعة:

(١) أبجد العلوم، المؤلف: أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي (المتوفى: ١٣٠٧هـ)، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢ م

(٢) ابن حجر العسقلاني مصنفاته ودراسة في منهجه وموارده في كتابه الإصابة، تأليف: شاكر محمود عبدالمنعم، دار مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولى- بيروت – عام ١٣١٧هـ -١٩٩٧م.

(٣) ابن حجر العسقلاني مورخًا، تأليف: د. محمد كمال عز الدين، دار عالم الكتب – الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

(٤) إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة، المؤلف: حمود بن عبد الله بن حمود بن عبد الرحمن التويجري (المتوفى: ١٤١٣هـ)، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ

(٥) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، المؤلف: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي (المتوفى: ٨٤٠هـ)، تقديم: فضيلة الشيخ الدكتور أحمد معبد عبدالكريم، المحقق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م

(٦) إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري: تأليف: محمد عصام عرار الحسني، اليمامة للطباعة والنشر بدمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

(٧) إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة، بإشراف د زهير بن ناصر الناصر، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (بالمدينة) - ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية (بالمدينة)، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤ م

(٨) الآحاد والمثاني، المؤلف: أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (المتوفى: ٢٨٧هـ)، المحقق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، الناشر: دار الراية – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ – ١٩٩١م

(٩) الأحاديث الطوال، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، الناشر: مكتبة الزهراء – الموصل، الطبعة: الثانية، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٣م

(١٠) أحاديث العقيدة المتوهم اشكالها في الصحيحين، تأليف: الدكتور: سليمان بن محمد الدبيخي، مكتبة دار المنهاج- الرياض، الطبعة الأولى -١٤٢٧هـ.

(١١) أحاديث في الفتن والحوادث، المؤلف: محمد بن عبدالوهاب بن سليمان التميمي النجدي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، المحقق: محمد محرز حسن سلامة، محمد شوقي خضر، الناشر: جامعة الأمام محمد بن سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية

(١٢) الأحكام الشرعية الكبرى، المؤلف: أبو محمد عبدالحق الإشبيلي(ت: ٥٨١هـ)
المحقق: أبو عبدالله حسين بن عكاشة، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض
الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

(١٣) أحكام القرآن، المؤلف: القاضي أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق المالكي، المحقق: عامر حسن صبري، دار النشر: دار ابن حزم، البلد: بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م

(١٤) أحكام القرآن، المؤلف: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (المتوفى: ٥٤٣هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م

(١٥) أخبار المدينة، تأليف: محمد بن الحسن بن زبالة، جمع وتوثيق: صلاح عبدالعزيز سلامة، مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، الطبعة الأولى- ١٤٢٤هـ -٢٠٠٣م.

(١٦) أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، المؤلف: أبو عبدالله محمد بن إسحاق بن العباس المكي الفاكهي (المتوفى: ٢٧٢هـ)، المحقق: د. عبدالملك عبدالله دهيش، الناشر: دار خضر – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ.

(١٧) أخبار مكة وما جاء فيها من الأثار، المؤلف: أبو الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن الوليد بن عقبة بن الأزرق الغساني المكي المعروف بالأزرقي (المتوفى: ٢٥٠هـ)، المحقق: رشدي الصالح ملحس، الناشر: دار الأندلس للنشر - بيروت

(١٨) اختصار علوم الحديث، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية.

(١٩) اختلاف الحديث، المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، الناشر: دار المعرفة – بيروت ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م

(٢٠) الاختلاف بين رواة البخاري عن الفربري، وروايات عن إبراهيم بن معقل النسفي، تأليف: جمال الدين يوسف بن عبدالهادي الحنبلي، المعروف بابن المبرد (ت: ٩٠٩هـ)، تحقيق: صلاح فتحي هلل، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

(٢١) أدب الكاتب (أو) أدب الكتّاب، المؤلف: أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، المحقق: محمد الدالي، الناشر: مؤسسة الرسالة.

(٢٢) الأدب المفرد، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبدالله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبدالباقي، الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

(٢٣) الأذكار النووية = حلية الأبرار وشعار الأخيار في تلخيص الدعوات والأذكار المستحبة في الليل والنهار، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، المحقق: محيي الدين مستو، الناشر: دار ابن كثير، دمشق – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠ م

(٢٤) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، المؤلف: شهاب الدين أبي العباس محمد الشافعي القسطلاني (٩٢٣هـ)، تحقيق: محمد عبدالعزيز الخالدي، الناشر: دار الكتب، العلمية. بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية.

(٢٥) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، المؤلف: أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (المتوفى: ٤٤٦هـ)، المحقق: د. محمد سعيد عمر إدريس، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

(٢٦) أسامي مشايخ الإمام البخاري، المؤلف: أبو عبدالله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: نظر محمد الفاريابي، الناشر: مكتبة الكوثر الطبعة: الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩١ م

(٢٧) أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه في جامعة الصحيح، للمؤلف: أبي أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن القطان الجرجاني (ت:٣٦٥هـ)، تحقيق: عامر حسن صبري، الناشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤١٤هـ.

(٢٨) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢ م.

(٢٩) أسد الغابة، المؤلف: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبدالكريم بن عبدالواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ)، الناشر: دار الفكر – بيروت، عام النشر: ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م

(٣٠) الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: د. عز الدين علي السيد، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م

(٣١) الإصابة في تمييز الصحابة، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وعلى محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٥هـ

(٣٢) إصلاح المنطق، المؤلف: ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (المتوفى: ٢٤٤هـ)، المحقق: محمد مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي
الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢ م.

(٣٣) إصلاح غلط المحدثين، المؤلف: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: ٣٨٨هـ)، المحقق: د. حاتم الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥ م

(٣٤) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، المؤلف: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبدالقادر الجكني الشنقيطي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع بيروت – لبنان، عام النشر: ١٤١٥هـ – ١٩٩٥ مـ

(٣٥) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، المؤلف : أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمداني، زين الدين (المتوفى : ٥٨٤هـ)، الناشر : دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد، الدكن، الطبعة : الثانية، ١٣٥٩هـ

(٣٦) الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: أحمد عصام الكاتب، الناشر: دار الآفاق الجديدة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠١

(٣٧) اعتلال القلوب للخرائطي، المؤلف: أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاكر الخرائطي السامري (المتوفى: ٣٢٧هـ)، تحقيق: حمدي الدمرداش، الناشر: نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة–الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م

(٣٨) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، المؤلف: أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، المحقق: حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه د. عبدالحميد هنداوي، الناشر: مؤسسة المختار - مصر/ القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

(٣٩) أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، تأليف: أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت:٣٨٨هـ)، تحقيق: محمد بن سعد بن عبدالرحمن آل سعود، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة–، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.

(٤٠) إعلام الموقعين عن رب العالمين، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، تحقيق: محمد عبدالسلام إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م

(٤١) أعلام النبوة، المؤلف: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: ٤٥٠هـ)، الناشر: دار ومكتبة الهلال – بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٠٩هـ

(٤٢) الأعلام، المؤلف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢ م

(٤٣) إفادة النصيح بالتعريف بسند الجامع الصحيح، للمؤلف: محب الدين أبي عبد الله محمد بن عمر بن رشيد السبتي الفهري الأندلسي، تحقيق: الدكتور: محمد الحبيب ابن الخوجة.

(٤٤) الإفصاح عن معاني الصحاح، المؤلف: يحيى بن (هُبَيْرَة بن) محمد بن هبيرة الذهلي الشيبانيّ، أبو المظفر، عون الدين (المتوفى: ٥٦٠هـ)، المحقق: فؤاد عبدالمنعم أحمد الناشر: دار الوطن، سنة النشر: ١٤١٧هـ

(٤٥) الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، المؤلف: سعد الملك، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا (المتوفى: ٤٧٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١١هـ-١٩٩٠م

(٤٦) الإلزامات والتتبع للدارقطني، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، دراسة وتحقيق: الشيخ أبو عبدالرحمن مقبل بن هادي الوداعي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥ م

(٤٧) الأماكن أو ما اتفق لفظه وافترق مسماه من الأمكنة، المؤلف: أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمداني، زين الدين (المتوفى: ٥٨٤هـ)، المحقق: حمد بن محمد الجاسر، الناشر: دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، عام النشر: ١٤١٥هـ

(٤٨) إمتاع الأسماع بما للنبى من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع، المؤلف: تقى الدين أحمد بن على المقريزى (م ٨٤٥)، تحقيق: محمد عبدالحميد النميسى، دار النشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت ١٤٢٠/ ١٩٩٩م.

(٤٩) إنباء الغمر بأبناء العمر، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: د حسن حبشي، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، عام النشر:١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م

(٥٠) الإنباه على قبائل الرواة، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: إبراهيم الأبياري، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م

(٥١) انتقاض الاعتراض في الرد على العيني في شرح البخاري، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي – صبحي بن جاسم السامرائي، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣ م

(٥٢) الأنساب المتفقة في الخط المتماثله في النقط والضبط، المؤلف: أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: ٥٠٧هـ)، المحقق: دي يونج، طبعة: ليدن: بريل، ١٢٨٢هـ – ١٨٦٥ م

(٥٣) الأنساب، المؤلف: عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (المتوفى: ٥٦٢هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢ م

(٥٤) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م

(٥٥) الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة المؤلف: عبدالرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني (المتوفى: ١٣٨٦هـ)، الناشر: المطبعة السلفية ومكتبتها / عالم الكتب – بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦ م

(٥٦) الأوائل، المؤلف: أبو هلال الحسن بن عبدالله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)، الناشر: دار البشير، طنطا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ

(٥٧) الإيمان لابن منده، المؤلف: أبو عبدالله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦

(٥٨) بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، المؤلف: يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي، جمال الدين، ابن ابن المِبْرَد الحنبلي (المتوفى: ٩٠٩هـ)، تحقيق: الدكتورة روحية عبد الرحمن السويفي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢ م

(٥٩) بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخبار، المؤلف: أبو بكر محمد بن أبي إسحاق بن إبراهيم بن يعقوب الكلاباذي البخاري الحنفي (المتوفى: ٣٨٠هـ)، المحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل - أحمد فريد المزيدي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

(٦٠) البحر المحيط في أصول الفقه، المؤلف: أبو عبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، الناشر: دار الكتبي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م

(٦١) البحر المحيط في التفسير، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: ١٤٢٠هـ.

(٦٢) البدء والتاريخ، المؤلف: المطهر بن طاهر المقدسي (المتوفى: نحو ٣٥٥هـ)، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد

(٦٣) بدائع الزهور في وقائع الدهور، تأليف: محمد بن أحمد بن إياس الحنفي، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية – دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، الطبعة الأولى – بيروت، عام ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م، تحقيق: محمد مصطفى.

(٦٤) البداية والنهاية، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: علي شيري، الناشر: دار إحياء التراث العربي الطبعة: الأولى ١٤٠٨، هـ - ١٩٨٨ م

(٦٥) بدر الدين العيني وأثره في علم الحديث، تأليف: صالح يوسف معتوق، دار البشائر الإسلامية.

(٦٦) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبدالله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت

(٦٧) البرهان في أصول الفقه، المؤلف: عبدالملك بن عبدالله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى: ٤٧٨هـ)، المحقق: صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م

(٦٨) بغية الطلب في تاريخ حلب، المؤلف: عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي، كمال الدين ابن العديم (المتوفى: ٦٦٠هـ)، المحقق: د. سهيل زكار، الناشر: دار الفكر

(٦٩) بهجة النفوس وتحليها بمعرفة ما لها وما عليها.شرح مختصر صحيح البخاري المسمى بـ (جمع النهاية في بدء الخير والغاية) للإمام المحدث عبدالله بن سعد بن أبي جمرة الأندلسي (ت:٦٩٩هـ)، مطبعة الصدق الخيرية بجوار الأزهر بمصر، الطبعة الأولى-١٣٤٨هـ.

(٧٠) البيان لاخطاء بعض الكتاب، المؤلف: صالح بن فوزان بن عبدالله الفوزان، الطبعة : الثالثة ١٤٣٧هـ، دار ابن الجوزي للنشر و التوزيع.

(٧١) تاج العروس من جواهر القاموس، المؤلف: محمّد بن محمّد بن عبدالرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية

(٧٢) تاريخ ابن الوردي، المؤلف: عمر بن مظفر بن عمر بن محمد ابن أبي الفوارس، أبو حفص، زين الدين ابن الوردي المعري الكندي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

(٧٣) تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، المؤلف: شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م

(٧٤) تاريخ الخلفاء، المؤلف: عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: حمدي الدمرداش، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة: الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م

(٧٥) التاريخ الصغير، المؤلف: محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمود ابراهيم زايد، فهرس أحاديثه: يوسف المرعشي، الناشر: دار المعرفة بيروت - لبنان

(٧٦) تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك، وصلة تاريخ الطبري، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، الناشر: دار التراث - بيروت، الطبعة: الثانية - ١٣٨٧هـ

(٧٧) التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة، المؤلف: أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (المتوفى: ٢٧٩هـ)، المحقق: صلاح بن فتحي هلال، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

(٧٨) التاريخ الكبير، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبدالله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن.

(٧٩) تاريخ المدينة لابن شبة، المؤلف: عمر بن شبة (واسمه زيد) بن عبيدة بن ريطة النميري البصري، أبو زيد (المتوفى: ٢٦٢هـ)، حققه: فهيم محمد شلتوت، عام النشر: ١٣٩٩هـ

(٨٠) تاريخ دمشق، المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥هـ - ١٩٩٥ م

(٨١) تاريخ مكة المشرفة والمسجد الحرام والمدينة الشريفة والقبر الشريف، المؤلف: محمد بن أحمد بن الضياء محمد القرشي العمري المكي الحنفي، بهاء الدين أبو البقاء، المعروف بابن الضياء (المتوفى: ٨٥٤هـ)، المحقق: علاء إبراهيم، أيمن نصر، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م

(٨٢) تأويل مختلف الحديث، المؤلف: أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، الناشر: المكتب الاسلامي - مؤسسة الإشراق، الطبعة: الطبعة الثانية- مزيده ومنقحة ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م

(٨٣) التبر المسبوك في نصيحة الملوك، المؤلف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ)، ضبطه وصححه: أحمد شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨ م

(٨٤) التبصرة لابن الجوزي، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م

(٨٥) تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، مراجعة: علي محمد البجاوي، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت – لبنان.

(٨٦) تبيين الامتنان بالأمر بالاختتان، المؤلف: ثقة الدين، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، المحقق: مجدي فتحي السيد، الناشر: دار الصحابة للتراث بطنطا، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م

(٨٧) التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح، المؤلف: أحمد بن أحمد بن عبداللطيف الشرجي، زين الدين الزبيدي (المتوفى: ٨٩٣هـ)، اعتنى به وخرج أحاديثه: حسن عبدالمنعم شلبي، كسرى صالح العلي، الناشر: مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩ م

(٨٨) تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة، المؤلف: القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي (ت ٦٨٥هـ)، المحقق: لجنة مختصة بإشراف نور الدين طالب، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، عام النشر: ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

(٨٩) تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، المؤلف: أبو العلا محمد عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفورى (المتوفى: ١٣٥٣هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت

(٩٠) تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، المحقق: سمير المجذوب الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

(٩١) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، المؤلف: جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبدالرحمن المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، المحقق: عبدالصمد شرف الدين، طبعة: المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، الطبعة: الثانية: ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م

(٩٢) التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، الناشر: الكتب العلميه، بيروت –لبنان، الطبعة: الاولى ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م

(٩٣) تحفة المودود بأحكام المولود، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، المحقق: عبدالقادر الأرناؤوط، الناشر: مكتبة دار البيان – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٣٩١ - ١٩٧١

(٩٤) تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، تأليف: جمال الدين عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، دار النشر: دار ابن خزيمة - الرياض - ١٤١٤هـ، الطبعة : الأولى

(٩٥) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، المؤلف: عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة

(٩٦) تذكرة الحفاظ = طبقات الحفاظ، المؤلف: شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م

(٩٧) تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد كل واحد منهما، المؤلف: أبو عبدالله الحاكم محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، دار الجنان – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧

(٩٨) تطريز رياض الصالحين، المؤلف: فيصل بن عبدالعزيز بن فيصل ابن حمد المبارك الحريملي النجدي (المتوفى: ١٣٧٦هـ)، المحقق: د. عبدالعزيز بن عبدالله بن إبراهيم الزير آل حمد، الناشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢ م

(٩٩) التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، المؤلف: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى: ٤٧٤هـ)، المحقق: د. أبو لبابة حسين، الناشر: دار اللواء للنشر والتوزيع – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ - ١٩٨٦

(١٠٠) التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، للمؤلف: أبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد الباجي الأندلسي (ت:٤٧٤هـ)، تحقيق: أبي لبابة حسين، الناشر: دار اللواء- الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

(١٠١) تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي، الناشر: مكتبة المنار – عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ – ١٩٨٣

(١٠٢) التعريف بشيوخ حدث عنهم محمد بن إسماعيل البخاري في كتابه وأهمل أنسابهم وذكر ما يعرفون به من قبائلهم وبلدانهم، تأليف: الإمام أبي علي الحسين الجياني الغساني (ت:٤٩٨هـ)، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

(١٠٣) تغليق التعليق على صحيح البخاري، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: سعيد عبدالرحمن موسى القزقي الناشر: المكتب الإسلامي، دار عمار - بيروت، عمان – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.

(١٠٤) تغليق التعليق على صحيح مسلم، للمؤلف: علي بن حسن بن عبد الحميد الحلبي الأثري. الناشر: دار الهجرة، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ – ١٩٩١م.

(١٠٥) تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي، الناشر: دار هجر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م

(١٠٦) تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، المؤلف: أبو محمد عبدالرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، المحقق: أسعد محمد الطيب، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثالثة – ١٤١٩هـ

(١٠٧) تفسير القرآن العظيم، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م

(١٠٨) تفسير القرآن، المؤلف: أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبدالجبار ابن أحمد المروزى السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (المتوفى: ٤٨٩هـ)، المحقق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، الناشر: دار الوطن، الرياض – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م

(١٠٩) تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم، المؤلف: محمد بن فتوح بن عبدالله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحَمِيدي أبو عبدالله بن أبي نصر (المتوفى: ٤٨٨هـ) المحقق: الدكتورة: زبيدة محمد سعيد عبدالعزيز، الناشر: مكتبة السنة - القاهرة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ - ١٩٩٥

(١١٠) تفسير مقاتل بن سليمان، المؤلف: أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخى (المتوفى: ١٥٠هـ)، المحقق: عبد الله محمود شحاته، الناشر: دار إحياء التراث – بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٣هـ

(١١١) تقريب التهذيب، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المحقق: أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، الناشر: دار العاصمة

(١١٢) تقريظ للحافظ ابن حجر العسقلاني على الرد الوافر، مكتبة ابن تيمية – الطبعة الأولى- الكويت عام ١٤٠٩هـ، تحقيق: محمد إبراهيم الشيباني.

(١١٣) تقييد المهمل وتمييز المشكل، تأليف: الحافظ أبي علي الحسين بن محمد الغساني الجياني (ت:٤٩٨هـ)، تحقيق: علي محمد العمران، ومحمد عزيز شمس، دار عالم الفوائد – مكة المكرمة- الطبعة الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

(١١٤) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، المحقق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م

(١١٥) تلخيص المتشابه في الرسم، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: سُكينة الشهابي، الناشر: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٩٨٥م.

(١١٦) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبدالكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب/ ١٣٨٧هـ.

(١١٧) التمهيد والبيان في مقتل الشهيد عثمان، المؤلف: أبو عبدالله محمد بن يحيى بن محمد بن يحيى بن أحمد بن محمد بن بكر الأشعري المالقي الأندلسي (المتوفى: ٧٤١هـ)، المحقق: د. محمود يوسف زايد، الناشر: دار الثقافة – الدوحة – قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥

(١١٨) تمييز المهمل من السفيانيين ومعه وسائل تمييز المهملين، للمؤلف: أ.د: محمد بن تركي التركي، الناشر: دار العاصمة – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

(١١٩) التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح، تأليف: محمد بن بهادر بن عبدالله التركي، بدر الدين الزركشي (ت:٧٩٤هـ)، تحقيق: يحي بن محمد علي الحكمي، مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

(١٢٠) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، المؤلف: عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العتمي اليماني (المتوفى: ١٣٨٦هـ)، مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني - زهير الشاويش - عبد الرزاق حمزة، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

(١٢١) التنوير شرح الجامع الصغير، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (المتوفى: ١١٨٢هـ)، المحقق: د. محمَّد إسحاق محمَّد إبراهيم، الناشر: مكتبة دار السلام، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١ م

(١٢٢) تهذيب الأسماء واللغات، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان

(١٢٣) تهذيب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ

(١٢٤) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: يوسف بن عبدالرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ) المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ – ١٩٨٠

(١٢٥) تهذيب اللغة، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م

(١٢٦) التوحيد ومعرفة أسماء الله ﷻ وصفاته على الاتفاق والتفرد لابن منده، المؤلف: أبو عبدالله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي (المتوفى: ٣٩٥هـ) حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه: الدكتور علي بن محمد ناصر الفقيهي، الناشر: دار العلوم والحكم، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢ م

(١٢٧) التوشيح شرح الجامع الصحيح، للمؤلف: أبي الفضل جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي (ت:٩١١هـ)، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى، ١٣١٩هـ– ١٩٩٨م.

(١٢٨) توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، المؤلف: محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (المتوفى: ٨٤٢هـ)، المحقق: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م

(١٢٩) التوضيح لشرح الجامع الصحيح، المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، المحقق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر: دار النوادر، دمشق – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨ م

(١٣٠) التوضيح لمبهمات الجامع الصحيح، للمؤلف: موفق الدين أبي ذر أحمد علي الشهير بسبط ابن العجمي(ت:٨٨٤هـ)، تحقيق: أبي المنذر النقاش أشرف، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى/١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

(١٣١) التوفيقات الإلهامية في مقابلة التواريخ الهجرية بالسنين الأفريكية والقبطية لمحمد مختار باشا.

(١٣٢) التوقيف على مهمات التعاريف، المؤلف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ) الناشر: عالم الكتب ٣٨ عبدالخالق ثروت-القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م

(١٣٣) الثقات، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبدالمعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند الطبعة: الأولى، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

(١٣٤) جامع الآثار في السير ومولد المختار. تأليف: ابن ناصر الدين الدمشقي، شمس الدين أبي عبدالله بن محمد بن أبي البقاء الشافعي (ت: ٨٤٢هـ)- تحقيق: أبي يعقوب نشأت كمال، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – قطر- دار الفلاح، الطبعة الأولى – ١٤٣١هـ.

(١٣٥) جامع الأصول في أحاديث الرسول، المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)، تحقيق: عبدالقادر الأرنؤوط، الناشر: مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان، الطبعة: الأولى

(١٣٦) الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، المولف: الإمام الحافظ أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محب الدين الخطيب، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبدالباقي، نشره و راجعه: قصي محب الدين الخطيب، الناشر: المكتبه السلفية بالقاهرة، الطبعه ١٤٠٠هـ.

(١٣٧) الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه.
المولف: الإمام الحافظ أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

(١٣٨) جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، المؤلف: زين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، المحقق: شعيب الأرناؤوط - إبراهيم باجس، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: السابعة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

(١٣٩) الجامع الكبير - سنن الترمذي، المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، المحقق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، سنة النشر: ١٩٩٨ م

(١٤٠) جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سَنَن، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: د عبدالملك بن عبدالله الدهيش، الناشر: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، طبع على نفقة المحقق ويطلب من مكتبة النهضة الحديثة - مكة المكرمة، الطبعة: الثانية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨ م

(١٤١) الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

(١٤٢) الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، المؤلف: أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م

(١٤٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: د. محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض

(١٤٤) الجرح والتعديل، تأليف: الإمام الحافظ شيخ الاسلام ابى محمد عبدالرحمن بن ابى حاتم محمد بن ادريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي (المتوفى ٣٢٧هـ)، الطبعة: الاولى سنة ١٢٧١هـ ١٩٥٢ م، الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت

(١٤٥) جزء في طرق حديث لا تسبوا أصحابي، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، ضبط نصه وعلق عليه وخرج أحاديثه: مشهور حسن محمود سلمان- دار عمان- الطبعة الأولى- ١٤٠٨هـ.

(١٤٦) جزء فيه حديث المصيصي لوين، المؤلف: أبو جعفر محمد بن سليمان بن حبيب بن جبير الأسدي المصيصي المعروف بـ لوين (المتوفى: ٢٤٥هـ)، المحقق: أبو عبدالرحمن مسعد بن عبدالحميد السعدني، الناشر: أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م

(١٤٧) جزء فيه قول النبي ﷺ «نضر الله امرأ سمع مقالتي فأداها»، المؤلف: أحمد بن محمد بن إبراهيم بن حكيم المديني، أبو عمرو الأصبهاني، ويعرف بابن مَمَّك (المتوفى: ٣٣٣هـ) تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، الناشر: دار ابن حزم – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٤

(١٤٨) الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، المؤلف: محمد بن فتوح بن عبدالله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحَمِيدي أبو عبدالله بن أبي نصر (المتوفى: ٤٨٨هـ)، المحقق: د. علي حسين البواب، الناشر: دار ابن حزم - لبنان/ بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

(١٤٩) الجمع بين رجال الصحيحين، تأليف: الإمام الحافظ أبي فضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي المعروف بابن القيسراني (ت:٥٠٧هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية – بيروت- لبنان- ١٣٠٥هـ.

(١٥٠) جمل من أنساب الأشراف، المؤلف: أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البَلَاذُري (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق: سهيل زكار ورياض الزركلي، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦ م

(١٥١) جمهرة اللغة، المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ)، المحقق: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م

(١٥٢) جمهرة النسب، تأليف: هشام أبو المنذر بن محمد بن السائب الكلبي (ت: ٢٠٤هـ)، تحقيق: محمود فردوس العظم، الطبعة الثانية_ دار اليقظة العربية – دمشق.

(١٥٣) جمهرة أنساب العرب، للمؤلف: محمد بن علي بن حزم الأندلسي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الخامسة، الناشر : دار المعارف.

(١٥٤) الجهاد لابن أبي عاصم، المؤلف: أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (المتوفى: ٢٨٧هـ)، المحقق: مساعد بن سليمان الراشد الجميد، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩

(١٥٥) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، تأليف: شمس الدين محمد السخاوي، تحقيق: إبراهيم باجس عبدالمجيد، دار ابن حزم، الطبعة الأولى- ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

(١٥٦) الجوهرة في نسب النبي وأصحابه العشرة، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن عبد الله بن موسى الأنصاري التِّلمساني المعروف بالبُرِّي (المتوفى: بعد ٦٤٥هـ)، تحقيق: د محمد التونجي، الأستاذ بجامعة حلب، الناشر: دار الرفاعي – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م

(١٥٧) حاشية السندي على سنن النسائي، المؤلف: محمد بن عبدالهادي التتوي، أبو الحسن، نور الدين السندي (المتوفى: ١١٣٨هـ)، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ - ١٩٨٦

(١٥٨) الحافظ ابن حجر أمير المؤمنين في الحديث، تأليف: عبدالستار الشيخ، دار القلم- دمشق، الطبعة الثانية- ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

(١٥٩) حجة الله البالغة، المؤلف: أحمد بن عبدالرحيم بن الشهيد وجيه الدين بن معظم بن منصور المعروف بـ «الشاه ولي الله الدهلوي» (المتوفى: ١١٧٦هـ)، المحقق: السيد سابق الناشر: دار الجيل، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

(١٦٠) الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، المؤلف: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (المتوفى: ٩٢٦هـ)، المحقق: د. مازن المبارك الناشر: دار الفكر المعاصر – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١

(١٦١) الحركة العلمية في مصر في دولة المماليك الجراكسة، تأليف: محمد كمال عز الدين علي، عالم الكتب للطباعة والنشر و التوزيع سنة ١٩٩٨هـ.

(١٦٢) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، المؤلف : عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى : ٩١١هـ)، المحقق : محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر : دار إحياء الكتب العربية بمصر، الطبعة : الأولى ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧ م

(١٦٣) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني(ت: ٤٣٠هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠٥

(١٦٤) حياة الحيوان الكبرى، المؤلف: محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدميري، أبو البقاء، كمال الدين الشافعي (المتوفى: ٨٠٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٤هـ

(١٦٥) الحيوان، المؤلف: عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (المتوفى: ٢٥٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٤هـ

(١٦٦) خزانة الأدب وغاية الأرب، المؤلف: ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبدالله الحموي الأزراري (المتوفى: ٨٣٧هـ)، المحقق: عصام شقيو، الناشر: دار ومكتبة الهلال-بيروت، دار البحار-بيروت، الطبعة: الطبعة الأخيرة ٢٠٠٤م

(١٦٧) الخصائص الكبرى، المؤلف: عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

(١٦٨) خطط الشام، تأليف: محمد كرد علي، مكتبة النوري- الطبعة الأولى، دمشق سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

(١٦٩) الخطط والآثار في مصر والقاهرة والنيل وما يتعلق بها من الأخبار، تأليف: الإمام علامة الأيام تقيّ الدين أحمد بن علي المعروف بالمقريزي (ت:٨٤٥هـ).

(١٧٠) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تأليف: الإمام صفي الدين أحمد الخزرجي الأنصاري (المتوفى بعد ٩٢٣هـ)، مكتب المطبوعات الإسلامية- حلب- الطبعة الثانية، ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.

(١٧١) الدر المنثور، المؤلف: عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) الناشر: دار الفكر - بيروت

(١٧٢) دراسة نقدية في المرويات الواردة في شخصية عمر بن الخطاب وسياسته الإدارية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، المؤلف: عبدالسلام بن محسن آل عيسى، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م

(١٧٣) الدرة الثمينة في أخبار المدينة، المؤلف: محب الدين أبو عبدالله محمد بن محمود بن الحسن المعروف بابن النجار (المتوفى: ٦٤٣هـ)، المحقق: حسين محمد علي شكري الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم

(١٧٤) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: محمد عبدالمعيد ضان، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية - صيدر اباد/ الهند، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م

(١٧٥) دلائل النبوة لأبي نعيم الأصبهاني، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، حققه: الدكتور محمد رواس قلعه جي، عبدالبر عباس، الناشر: دار النفائس، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م

(١٧٦) دلائل النبوة، المؤلف: أبو بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المُسْتَفاض الفِرْيابِي (المتوفى: ٣٠١هـ)، المحقق: عامر حسن صبري، الناشر: دار حراء - مكة المكرمة الطبعة: الأولى، ١٤٠٦

(١٧٧) دلائل النبوة، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: د. عبدالمعطي قلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية، دار الريان للتراث، الطبعة: الأولى - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م

(١٧٨) الدلائل في غريب الحديث، المؤلف: قاسم بن ثابت بن حزم العوفي السرقسطي، أبو محمد (المتوفى: ٣٠٢هـ)، تحقيق: د. محمد بن عبد الله القناص، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

(١٧٩) دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، المؤلف: محمد علي بن محمد بن علان بن إبراهيم البكري الصديقي الشافعي (المتوفى: ١٠٥٧هـ)، اعتنى بها: خليل مأمون شيحا، الناشر: دار المعرفة، بيروت – لبنان، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤ م

(١٨٠) الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، تأليف عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ)، تحقيق: أبي إسحاق الحويني الأثري- دار ابن عفان- الخبر، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

(١٨١) ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر المؤلف: عبدالرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي (المتوفى: ٨٠٨هـ)، المحقق: خليل شحادة، الناشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م

(١٨٢) ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي (المتوفى: ٨٠٨هـ)، المحقق: خليل شحادة، الناشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م

(١٨٣) ديوان سيدنا حسان بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، الناشر: مطبعة الدولة التونسية.

(١٨٤) ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المحقق: بوران الضناوي، كمال يوسف الحوت، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م

(١٨٥) ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد، المؤلف: محمد بن أحمد بن علي، تقي الدين، أبو الطيب المكي الحسني الفاسي (المتوفى: ٨٣٢هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م

(١٨٦) ذيل طبقات الحفاظ للذهبي، المؤلف: عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: الشيخ زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية.

(١٨٧) الذيل على رفع الأصر (بغية العلماء والرواة)، تأليف: عبدالرحمن السخاوي (ت:٩١١هـ)، نحقيق: د. جودة هلال/ أ. محمد صبح، مراجعة: علي البجاوي.

(١٨٨) الرحيق المختوم، المؤلف: صفي الرحمن المباركفوري (المتوفى: ١٤٢٧هـ)، الناشر: دار الهلال - بيروت، الطبعة: الأولى.

(١٨٩) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، المؤلف: أبو عبدالله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بـ الكتاني (المتوفى: ١٣٤٥هـ)، المحقق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة: السادسة ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م

(١٩٠) الرسالة، المؤلف: الشافعي أبو عبدالله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبدالمطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، المحقق: أحمد شاكر، الناشر: مكتبه الحلبي، مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٨هـ/ ١٩٤٠م

(١٩١) رفع الإصر عن قضاة مصر، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: الدكتور علي محمد عمر، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨ م

(١٩٢) الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، المؤلف: أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ)، المحقق: عمر عبدالسلام السلامي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م

(١٩٣) الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم ﷺ، المؤلف: ابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، أبو عبدالله، عز الدين، من آل الوزير (المتوفى: ٨٤٠هـ)، تقديم: فضيلة الشيخ العلامة بكر بن عبدالله أبو زيد، اعتنى به: علي بن محمد العمران، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع

(١٩٤) الرياض النضرة في مناقب العشرة، المؤلف: أبو العباس، أحمد بن عبدالله بن محمد، محب الدين الطبري (المتوفى: ٦٩٤هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية

(١٩٥) زاد المسير في علم التفسير، اسم المؤلف: عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي، دار النشر: المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٤، الطبعة: الثالثة

(١٩٦) زاد المعاد في هدي خير العباد، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، الطبعة: السابعة والعشرون، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م

(١٩٧) الزاهر في معاني كلمات الناس، المؤلف: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ)، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ -١٩٩٢

(١٩٨) سبل السلام، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (المتوفى: ١١٨٢هـ) الناشر: دار الحديث.

(١٩٩) سبل الهدى والرشاد، في سيرة خير العباد، وذكر فضائله وأعلام نبوته وأفعاله وأحواله في المبدأ والمعاد، المؤلف: محمد بن يوسف الصالحي الشامي (المتوفى: ٩٤٢هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، الشيخ علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣ م

(٢٠٠) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، المؤلف: أبو عبدالرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ) الناشر: مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة: الأولى.

(٢٠١) سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، المؤلف: عبدالملك بن حسين بن عبدالملك العصامي المكي (المتوفى: ١١١١هـ)، المحقق: عادل أحمد عبدالموجود- علي محمد معوض
الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨ م

(٢٠٢) السنة، المؤلف: أبو عبدالله محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي (المتوفى: ٢٩٤هـ)، المحقق: سالم أحمد السلفي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨

(٢٠٣) سنن ابن ماجه، المؤلف: ابن ماجة أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفى: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

(٢٠٤) سنن أبي داود، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبدالحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت

(٢٠٥) سنن الإمام الحافظ أبي عبد الله بن محمد بن يزيد بن ماجة القزويني (ت:٢٣٧هـ)، تحقيق: عصام موسى هادي، الناشر: دار الصديق- مؤسسة الريان، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

(٢٠٦) سنن الترمذي، المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبدالباقي (جـ ٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥ م

(٢٠٧) السنن الكبرى، المؤلف: أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبدالمنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١ م

(٢٠٨) السنن الكبرى، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: محمد عبدالقادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنات، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م

(٢٠٩) السنن الكبرى، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: محمد عبدالقادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنات، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م

(٢١٠) السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها، المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، المحقق: د. رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، الناشر: دار العاصمة – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦

(٢١١) السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها، المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، المحقق: د. رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، الناشر: دار العاصمة – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ.

(٢١٢) سهم الألحاظ في وهم الألفاظ، المؤلف: محمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبي القادري التاذفي، الحنفي رضي الدين المعروف بـ ابن الحنبلي (المتوفى: ٩٧١هـ)، المحقق: الدكتور حاتم صالح الضامن، الناشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م

(٢١٣) سير أعلام النبلاء، المؤلف: شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥ م

(٢١٤) سيرة ابن إسحاق (كتاب السير والمغازي)، المؤلف: محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي بالولاء، المدني (المتوفى: ١٥١هـ)، تحقيق: سهيل زكار، الناشر: دار الفكر - بيروت الطبعة: الأولى ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م

(٢١٥) سيرة الإمام البخاري، للمؤلف: الشيخ عبد السلام المباركفوري (١٣٤٢هـ)، تعليق: الدكتور: عبد العليم بن عبد العظيم البستوي، الناشر: دار عالم الفوائد – مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

(٢١٦) السيرة الحلبية = إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون، المؤلف: علي بن إبراهيم بن أحمد الحلبي، أبو الفرج، نور الدين ابن برهان الدين (المتوفى: ١٠٤٤هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية - ١٤٢٧هـ

(٢١٧) السيرة النبوية - عرض وقائع وتحليل أحداث، المؤلف: عَلي محمد محمد الصَّلاَّبي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: السابعة، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨ م

(٢١٨) السيرة النبوية (من البداية والنهاية لابن كثير)، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: مصطفى عبدالواحد، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت – لبنان، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٦ م

(٢١٩) السيرة النبوية الصحيحة محاولة لتطبيق قواعد المحدثين في نقد روايات السيرة النبوية، المؤلف: د. أكرم ضياء العمري، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: السادسة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤ م

(٢٢٠) السيرة النبوية في ضوء مصادرها الأصلية، تأليف: الدكتور: مهدي رزق الله أحمد، طباعة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى- ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

(٢٢١) السيرة النبوية في فتح الباري للحافظ ابن حجر العسقلاني، جمع وتوثيق: الدكتور: محمد الأمين محمد الجكني الشنقيطي، تفضل بطبعه السيد الفاضل: سعد بن عبدالعزيز الراشد – دولة الكويت ١٤١٤هـ.

(٢٢٢) السيرة النبوية لابن هشام، المؤلف: عبدالملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: ٢١٣هـ)، المحقق: طه عبدالرءوف سعد، الناشر: شركة الطباعة الفنية المتحدة

(٢٢٣) السيرة النبوية وأخبار الخلفاء، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، صحّحه، وعلق عليه الحافظ السيد عزيز بك وجماعة من العلماء، الناشر: الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٧هـ

(٢٢٤) السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبدالله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة: الطبعة الأولى

(٢٢٥) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، المؤلف: محمد بن محمد بن عمر بن علي ابن سالم مخلوف (المتوفى: ١٣٦٠هـ)، علق عليه: عبدالمجيد خيالي، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣ م

(٢٢٦) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، المؤلف: عبدالحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى: ١٠٨٩هـ)، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبدالقادر الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦ م

(٢٢٧) شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي)، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، المحقق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين فحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢ م

(٢٢٨) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، المؤلف : ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : ٧٦٩هـ)، المحقق : محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر : دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة : العشرون ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠ م

(٢٢٩) شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، المؤلف: محمد بن عبدالباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري، تحقيق: طه عبدالرءوف سعد، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

(٢٣٠) شرح السنة، المؤلف: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: ٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط-محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

(٢٣١) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن)، المؤلف: شرف الدين الحسين بن عبدالله الطيبي (٧٤٣هـ)، المحقق: د. عبدالحميد هنداوي، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧ م

(٢٣٢) شرح الكوكب المنير، المؤلف: تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبدالعزيز بن علي الفتوحي المعروف بابن النجار (المتوفى: ٩٧٢هـ)، المحقق: محمد الزحيلي و نزيه حماد، الناشر: مكتبة العبيكان، الطبعة: الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ مـ

(٢٣٣) شرح رياض الصالحين، المؤلف: محمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى: ١٤٢١هـ)، الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: ١٤٢٦هـ

(٢٣٤) شرح صحيح البخارى لابن بطال، المؤلف: ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبدالملك (المتوفى: ٤٤٩هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م

(٢٣٥) شرح صحيح مسلم المسمى: إكمال المعلم بفوائد مسلم، المؤلف: عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (المتوفى: ٥٤٤هـ)، المحقق: الدكتور يحْيَى إِسْمَاعِيل، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨ م

(٢٣٦) شرح مسند الشافعي، المؤلف: عبدالكريم بن محمد بن عبدالكريم، أبو القاسم الرافعي القزويني (المتوفى: ٦٢٣هـ)، المحقق: أبو بكر وائل محمَّد بكر زهران، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإِسلامية إدارة الشؤون الإِسلامية بقطر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧ م

(٢٣٧) شرح مشكل الآثار، المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبدالملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى - ١٤١٥هـ، ١٤٩٤ م

(٢٣٨) الشريعة، المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسين بن عبدالله الآجُرِّيُّ البغدادي (المتوفى: ٣٦٠هـ)

المحقق: الدكتور عبدالله بن عمر بن سليمان الدميجي، الناشر: دار الوطن - الرياض / السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م

(٢٣٩) شعب الإيمان، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبدالعلي عبدالحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي – الهند، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣ م

(٢٤٠) الشفا بتعريف حقوق المصطفى، المؤلف: عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (المتوفى: ٥٤٤هـ)، الناشر: دار الفيحاء – عمان، الطبعة: الثانية - ١٤٠٧هـ

(٢٤١) الشمائل المحمدية، المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت

(٢٤٢) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، المؤلف: نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (المتوفى: ٥٧٣هـ)، المحقق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - د يوسف محمد عبد الله، الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م

(٢٤٣) صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، المؤلف: أحمد بن علي بن أحمد الفزاري القلقشندي ثم القاهري (المتوفى: ٨٢١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

(٢٤٤) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت
الطبعة: الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م

(٢٤٥) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط
الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ - ١٩٩٣

(٢٤٦) صحيحُ ابن خُزَيمة، المؤلف: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ)، تحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي
الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م

(٢٤٧) صحيح الجامع الصغير وزياداته، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي

(٢٤٨) صحيح مسلم = المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، المؤلف: الإمام الحافظ مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبدالباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت

(٢٤٩) صحيح وضعيف سنن ابن ماجة، المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)
مصدر برنامج منظومة التحقيقات الحديثية - المجاني - من إنتاج مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنة بالإسكندرية.

(٢٥٠) صفة الصفوة، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: أحمد بن علي، الناشر: دار الحديث، القاهرة، مصر، الطبعة: ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م

(٢٥١) صفة جزيرة العرب، المؤلف: ابن الحائك، أبو محمد الحسن بن أحمد بن يعقوب بن يوسف بن داود الشهير بالهمداني (المتوفى: ٣٣٤هـ)، طبعة: مطبعة بريل - ليدن، ١٨٨٤ م

(٢٥٢) صفحات في علوم القراءات، المؤلف: د. أبو طاهر عبدالقيوم عبدالغفور السندي، الناشر: المكتبة الأمدادية، الطبعة: الأولى- ١٤١٥هـ.

(٢٥٣) الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة، المؤلف: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس (المتوفى: ٩٧٤هـ)، المحقق: عبدالرحمن بن عبدالله التركي - كامل محمد الخراط، الناشر: مؤسسة الرسالة – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م

(٢٥٤) الضعفاء الكبير، المؤلف: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى: ٣٢٢هـ)، المحقق: عبدالمعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المكتبة العلمية - بيروت
الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م

(٢٥٥) الضعفاء والمتروكين، للمؤلف: عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبو الفرج (ت: ٥٧٩هـ)، تحقيق: عبدالله القاضي، الناشر دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤٠٦هـ.

(٢٥٦) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، الناشر: منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت

(٢٥٧) طبقات الحفاظ، المؤلف: عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.

(٢٥٨) طبقات الحنابلة، المؤلف: أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (المتوفى: ٥٢٦هـ)، المحقق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار المعرفة – بيروت

(٢٥٩) الطبقات الكبرى، المؤلف: أبو عبدالله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٦٨ م

(٢٦٠) الطبقات، تأليف: أبي عمرو خليفة بن خياط، دراسة وتحقيق: سهيل زكار، الناشر: دار الفكر

(٢٦١) طرح التثريب في شرح التقريب، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، أكمله ابنه: أحمد بن عبدالرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (المتوفى: ٨٢٦هـ)، الناشر: الطبعة المصرية القديمة.

(٢٦٢) عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب، المؤلف: أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمداني، زين الدين (المتوفى: ٥٨٤هـ)، تحقيق: عبد الله كنون، الناشر: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣ م

(٢٦٣) العصر المماليكي في مصر والشام، تأليف: د. سعيد عبدالفتاح عاشور، دار النهضة العربية_ مكتبة الآداب بالجماميز- الطبعة الثانية، القاهرة – مصر عام ١٩٧٦م.

(٢٦٤) عقيدة التوحيد في فتح الباري، تأليف: أحمد بن عصام الكاتب، طباعة دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٣م.

(٢٦٥) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)

(٢٦٦) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (المتوفى: ٨٥٥هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت

(٢٦٧) العمر في المصنفات والمؤلفين التونسيين، تأليف: أ. حسن حسني عبد الوهاب، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت – ١٩٩٠م.

(٢٦٨) العين، المؤلف: أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال

(٢٦٩) عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، المؤلف: محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، ابن سيد الناس، اليعمري الربعي، أبو الفتح، فتح الدين (المتوفى: ٧٣٤هـ)، تعليق: إبراهيم محمد رمضان، الناشر: دار القلم – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤/١٩٩٣.

(٢٧٠) عيون الأخبار، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت ١٤١٨هـ

(٢٧١) الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، المحقق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم، الناشر: مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م

(٢٧٢) غريب الحديث، المؤلف: إبراهيم بن إسحاق الحربي أبو إسحاق (ت: ٢٨٥)، المحقق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد، الناشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.

(٢٧٣) غريب الحديث، المؤلف: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: ٣٨٨هـ)، المحقق: عبدالكريم إبراهيم الغرباوي، وخرج أحاديثه: عبدالقيوم عبد رب النبي، الناشر: دار الفكر، الطبعة: ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م

(٢٧٤) غريب الحديث، المؤلف: أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبدالله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ)، المحقق: د. محمد عبدالمعيد خان، الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن، الطبعة: الأولى، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م

(٢٧٥) غريب الحديث، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: الدكتور عبدالمعطي أمين القلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ – ١٩٨٥

(٢٧٦) غزوة مؤتة والسرايا والبعوث النبوية الشمالية، المؤلف: بريك بن محمد بريك أبو مايلة العمري، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م

(٢٧٧) الفائق في غريب الحديث والأثر، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي -محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار المعرفة – لبنان، الطبعة: الثانية

(٢٧٨) فتح الباب في الكنى والألقاب، المؤلف: أبو عبدالله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: مكتبة الكوثر - السعودية – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

(٢٧٩) فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: زين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦ م

(٢٨٠) فتح الباري شرح صحيح البخاري، تأليف: الإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: سماحة الشيخ: عبدالعزيز بن باز، وتلميذه الشيخ: علي بن عبدالعزيز الشبل، ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه الشيخ: محمد فؤاد عبدالباقي، الناشر: دار السلام – الرياض، الطبعة الأولى – ١٤٢١هـ.

(٢٨١) فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار، المؤلف : الحسن بن أحمد بن يوسف بن محمد بن أحمد الرُّباعي الصنعاني (المتوفى : ١٢٧٦هـ)، المحقق : مجموعة بإشراف الشيخ علي العمران، الناشر : دار عالم الفوائد، الطبعة : الأولى، ١٤٢٧هـ

(٢٨٢) فتح القدير، المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبدالله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)

الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٤هـ

(٢٨٣) الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير، المؤلف: عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: يوسف النبهاني، الناشر: دار الفكر - بيروت
الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م

(٢٨٤) فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م

(٢٨٥) الفتن، المؤلف: أبو عبد الله نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي المروزي (المتوفى: ٢٢٨هـ)، المحقق: سمير أمين الزهيري، الناشر: مكتبة التوحيد – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.

(٢٨٦) الفتن، المؤلف: أبو عبدالله نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي المروزي (المتوفى: ٢٢٨هـ)، المحقق: سمير أمين الزهيري، الناشر: مكتبة التوحيد – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.

(٢٨٧) الفتن، المؤلف: أبو علي حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٧٣هـ)، المحقق: عامر حسن صبري، الناشر: دار البشائر الإسلامية – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

(٢٨٨) فضائل الصحابة، المؤلف: أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥

(٢٨٩) فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، المؤلف: محمد عَبْد الحَيّ بن عبدالكبير ابن محمد الحسني الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني (المتوفى: ١٣٨٢هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٨٢م.

(٢٩٠) الفوائد (الغيلانيات)، المؤلف: أبو بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن عبدوَيْه البغدادي الشافعي البزَّاز (المتوفى: ٣٥٤هـ)، حققه: حلمي كامل أسعد عبد الهادي، قدم له وراجعه وعلق عليه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن الجوزي - السعودية / الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م

(٢٩١) الفوائد، المؤلف: أبو القاسم تمام بن محمد بن عبدالله بن جعفر بن عبدالله بن الجنيد البجلي الرازي ثم الدمشقي (المتوفى: ٤١٤هـ)، المحقق: حمدي عبدالمجيد السلفي، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.

(٢٩٢) فيض الباري على صحيح البخاري، المؤلف: (أمالي) محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي ثم الديوبندي (المتوفى: ١٣٥٣هـ)، المحقق: محمد بدر عالم الميرتهي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥ م

(٢٩٣) فيض القدير شرح الجامع الصغير، المؤلف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ)، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى – مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٦م.

(٢٩٤) القاموس المحيط، المؤلف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥ م

(٢٩٥) قصص الأنبياء، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: مصطفى عبدالواحد، الناشر: مطبعة دار التأليف – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨ م

(٢٩٦) قواعد الأحكام في مصالح الأنام، المؤلف: أبو محمد عز الدين عبدالعزيز بن عبدالسلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء (المتوفى: ٦٦٠هـ)، راجعه وعلق عليه: طه عبدالرؤوف سعد، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة، ١٤١٤هـ - ١٩٩١ م

(٢٩٧) قواعد الترجيح عند المفسرين، تأليف: الدكتور: حسين بن علي بن حسين الحربي - دار القاسم- الرياض، الطبعة الأولى- ١٤١٧-١٩٩٦م.

(٢٩٨) قواعد الفقه، المؤلف: محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، الناشر: الصدف ببلشرز، مكان النشر: كراتشي ١٤٠٧ – ١٩٨٦م.

(٢٩٩) قوت المغتذي على جامع الترمذي، المؤلف: عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، إعداد الطالب: ناصر بن محمد بن حامد الغريبي، إشراف: فضيلة الأستاذ الدكتور: سعدي الهاشمي، الناشر: رسالة الدكتوراة - جامعة أم القرى، مكة المكرمة - كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة ١٤٢٤هـ

(٣٠٠) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، المؤلف: شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م

(٣٠١) الكامل في التاريخ، المؤلف: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبدالكريم بن عبدالواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ)، تحقيق: عمر عبدالسلام تدمري، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م

(٣٠٢) الكامل في ضعفاء الرجال، المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود-علي محمد معوض، عبدالفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية - بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م

(٣٠٣) كتاب الأصنام، المؤلف: أبو المنذر هشام بن محمد أبي النضر ابن السائب ابن بشر الكلبي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، المحقق: أحمد زكي باشا، الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الرابعة، ٢٠٠٠م

(٣٠٤) الكتاب العزيزي أو المسالك والممالك، المؤلف: الحسن بن أحمد المهلبي العزيزي (المتوفى: ٣٨٠هـ)، جمعه وعلق عليه ووضع حواشيه: تيسير خلف

(٣٠٥) الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، المؤلف: أبو بكر بن أبي شيبة، عبدالله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت
الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩

(٣٠٦) كتاب ذكر اسم كل صحابي روى عن رسول الله ﷺ أمراً أونهياً ومن بعده من التابعين وغيرهم ممن لا أخ له يوافق اسمه من نقلة الحديث من جميع الأمصار، المؤلف: أبو الفتح محمد بن الحسين بن أحمد بن عبدالله بن بريدة الموصلي الأزدي (المتوفى: ٣٧٤هـ)، المحقق: أبو شاهد ضياء الحسن محمد السلفي، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة: الأولى

(٣٠٧) كتاب: روايات ونسخ الجامع الصحيح للإمام أبي عبدالله البخاري، تأليف: الدكتور: محمد بن عبدالكريم العبيد، دار إمام الدعوة – الرياض، الطبعة الأولى- ١٤٢٦هـ..

(٣٠٨) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، المؤلف: مصطفى بن عبدالله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفى: ١٠٦٧هـ)، الناشر: مكتبة المثنى – بغداد، ١٩٤١م

(٣٠٩) كشف المشكل من حديث الصحيحين، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: علي حسين البواب، الناشر: دار الوطن - الرياض

(٣١٠) الكشف والبيان عن تفسير القرآن، المؤلف: أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (المتوفى: ٤٢٧هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٢، هـ - ٢٠٠٢ م

(٣١١) الكفاية في علم الرواية، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية - المدينة المنورة.

(٣١٢) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، المؤلف: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ)، المحقق: عدنان درويش - محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت

(٣١٣) كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، المؤلف: علاء الدين علي بن حسام الدين ابن قاضي خان القادري الشاذلي الهندي البرهانفوري ثم المدني فالمكي الشهير بالمتقي الهندي (المتوفى: ٩٧٥هـ)، المحقق: بكري حياني - صفوة السقا، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الخامسة، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م

(٣١٤) الكنى والأسماء، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: عبدالرحيم محمد أحمد القشقري، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م

(٣١٥) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، المؤلف: محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني (المتوفى: ٧٨٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان
طبعة ثانية: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م

(٣١٦) الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، تأليف: الشيخ نجم الدين محمد بن محمد الغزّي (ت:١٠٦١هـ)، دار المتب العلمية - الطبعة الأولى، لبنان - بيروت عام ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م، وضع حواشية: خليل المنصور.

(٣١٧) كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري، المؤلف: محمَّد الخَضِر بن سيد عبدالله بن أحمد الجكني الشنقيطي (المتوفى: ١٣٥٤هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت
الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥ م

(٣١٨) اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان، المؤلف: محمد فؤاد بن عبدالباقي بن صالح بن محمد (المتوفى: ١٣٨٨هـ)، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - محمد الحلبي

(٣١٩) لب اللباب في تحرير الأنساب، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٣٢٠) لباب التأويل في معاني التنزيل، المؤلف: علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيحي أبو الحسن، المعروف بالخازن (المتوفى: ٧٤١هـ)، تصحيح: محمد علي شاهين، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

(٣٢١) اللباب في تهذيب الأنساب، المؤلف: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت

(٣٢٢) اللباب في علوم الكتاب، المؤلف: أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفى: ٧٧٥هـ)، المحقق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود والشيخ علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ -١٩٩٨م

(٣٢٣) لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، المؤلف: محمد بن محمد بن محمد، أبو الفضل تقي الدين ابن فهد الهاشمي العلويّ الأصفوني ثم المكيّ الشافعي (المتوفى: ٨٧١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

(٣٢٤) لسان العرب، المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤هـ

(٣٢٥) لسان المحدثين، المؤلف : محمد خلف سلامة، ٢٠٠٧م.

(٣٢٦) لكتاب: الإفصاح عن معاني الصحاح، المؤلف: يحيى بن هُبيرة بن محمد بن هُبيرة الذهلي الشيبانيّ، أبو المظفر، عون الدين (المتوفى: ٥٦٠هـ)، المحقق: فؤاد عبدالمنعم أحمد، الناشر: دار الوطن، ١٤١٧هـ.

(٣٢٧) المؤتَلِف والمختَلِف، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م

(٣٢٨) المتواري علي تراجم أبواب البخاري، المؤلف: أحمد بن محمد بن منصور بن القاسم بن مختار القاضي، أبو العباس ناصر الدين ابن المنير الجذامي الجروي الإسكندراني (المتوفى: ٦٨٣هـ)، المحقق: صلاح الدين مقبول أحمد، الناشر: مكتبة المعلا – الكويت

(٣٢٩) مجاز القرآن، المؤلف: أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري (المتوفى: ٢٠٩هـ)، المحقق: محمد فواد سزگين، الناشر: مكتبة الخانجى – القاهرة

(٣٣٠) المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي، المؤلف: أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ – ١٩٨٦

(٣٣١) المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، تأليف: د. سعيد عبدالفتاح عاشور، دار النهضة العربية، طبعة جديدة، عام ١٩٩٢هـ.

(٣٣٢) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ

(٣٣٣) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، المؤلف: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، المحقق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة
١٤١٤هـ، ١٩٩٤ م

(٣٣٤) المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، تأليف: الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)، تحقيق: الدكتور: يوسف عبدالرحمن المرعشلي، دار المعرفة –بيروت – لبنان، الطبعة الأولى– ١٤١٥هـ– ١٩٩٤م.

(٣٣٥) مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، المؤلف: جمال الدين، محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي الكجراتي (المتوفى: ٩٨٦هـ)، الناشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الطبعة: الثالثة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م

(٣٣٦) مجمل اللغة، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت

الطبعة الثانية - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م

(٣٣٧) مجموع الفتاوى، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م

(٣٣٨) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، المؤلف: أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: د. محمد عجاج الخطيب، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤

(٣٣٩) المحصول في علم الأصول، المؤلف: أبو عبدالله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م

(٣٤٠) محض الصواب في فضائل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، المؤلف: يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبدالهادي الصالحي، جمال الدين، ابن المبرد الحنبلي (المتوفى: ٩٠٩هـ)

المحقق: عبدالعزيز بن محمد بن عبدالمحسن، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠ م

(٣٤١) المحكم والمحيط الأعظم، المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، المحقق: عبدالحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠ م

(٣٤٢) مختار الصحاح، المؤلف: زين الدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الحنفي الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م

(٣٤٣) المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح، المؤلف: المُهلَّب بن أحمد بن أبي صُفرة الأندلسي (المتوفى: ٤٣٥هـ)، المحقق: أحمد بن فارس السَّلوم، الناشر: دار التوحيد، دار أهل السنة – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩ م

(٣٤٤) مختصر سيرة الرسول ﷺ، للمؤلف: محمد بن عبد الوهاب (ت:١٢٠٦هـ)، تحقيق : مجموعة من الأساتذة، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود.

(٣٤٥) المخصص، المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: خليل إبراهم جفال، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م

(٣٤٦) المدخل إلى فتح الباري للسيد أحمد صقر، طبعة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٩٥٩م.

(٣٤٧) مدخل في علوم القراءات، المؤلف: السيد رزق الطويل (المتوفى: ١٤١٩هـ)، الناشر: المكتبة الفيصلية، الطبعة: الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م

(٣٤٨) المراسيل، المؤلف: أبو محمد عبدالرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، المحقق: شكر الله نعمة الله قوجاني، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧

(٣٤٩) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، المؤلف: أبو الحسن عبيد الله بن محمد عبدالسلام بن خان محمد بن أمان الله بن حسام الدين الرحماني المباركفوري (المتوفى: ١٤١٤هـ)، الناشر: إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء - الجامعة السلفية - بنارس الهند، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤ م

(٣٥٠) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، المؤلف: علي بن سلطان محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ)، الناشر: دار الفكر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م

(٣٥١) مرويات غزوة بني المصطلق وهي غزوة المريسيع، المؤلف: إبراهيم بن إبراهيم قريبي الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية

(٣٥٢) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: فؤاد علي منصور، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م

(٣٥٣) المسالك والممالك، المؤلف: أبو اسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي الاصطخري، المعروف بالكرخي (المتوفى: ٣٤٦هـ)، الناشر: الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة

(٣٥٤) المسالك والممالك، المؤلف: أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (المتوفى: ٤٨٧هـ)، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٢ م

(٣٥٥) مستخرج أبي عوانة، المؤلف: أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (المتوفى: ٣١٦هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

(٣٥٦) المستدرك على الصحيحين، المؤلف: أبو عبدالله الحاكم محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)

تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠م.

(٣٥٧) المستقصى في أمثال العرب، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٨٧م

(٣٥٨) مسند ابن الجعد، المؤلف: علي بن الجَعْد بن عبيد الجَوْهَري البغدادي (المتوفى: ٢٣٠هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، الناشر: مؤسسة نادر – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

(٣٥٩) مسند أبي داود الطيالسي، المؤلف: أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصرى (المتوفى: ٢٠٤هـ)، المحقق: الدكتور محمد بن عبدالمحسن التركي، الناشر: دار هجر – مصر
الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩ م

(٣٦٠) مسند أبي عوانة، تأليف : الإمام أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الاسفرائني ـ سنة الوفاة ٣١٦هـ، الناشر : دار المعرفة، بيروت

(٣٦١) مسند أبي يعلى، المؤلف: أبو يعلى أحمد بن علي بن المُثُنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (المتوفى: ٣٠٧هـ)، المحقق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ – ١٩٨٤

(٣٦٢) مسند إسحاق بن راهويه، المؤلف: أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي المروزي المعروف بـ ابن راهويه (المتوفى: ٢٣٨هـ)، المحقق: د. عبدالغفور بن عبدالحق البلوشي، الناشر: مكتبة الإيمان – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ – ١٩٩١

(٣٦٣) مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون إشراف: د عبدالله بن عبدالمحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١ م

(٣٦٤) مسند الإمام عبدالله بن المبارك، المؤلف: أبو عبدالرحمن عبدالله بن المبارك بن واضح الحنظلي، التركي ثم المرْوزي (المتوفى: ١٨١هـ)، المحقق: صبحي البدري السامرائي، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ

(٣٦٥) مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، المؤلف: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبدالخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: ٢٩٢هـ)، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧)، وصبري عبدالخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى.

(٣٦٦) المسند الجامع، المؤلف: بشار عواد معروف - السيد أبو المعاطي محمد النوري - أحمد عبدالرزاق عيد - أيمن إبراهيم الزاملي - محمود محمد خليل وغيرهم، حققه ورتبه وضبط نصه: محمود محمد خليل، الناشر: دار الجيل، بيروت، الشركة المتحدة لتوزيع الصحف والمطبوعات، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣ م

(٣٦٧) مسند الدارمي = سنن الدارمي، المؤلف: أبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبدالصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (المتوفى: ٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المغني، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ٢٠٠٠ م

(٣٦٨) مسند الروياني، المؤلف: أبو بكر محمد بن هارون الرُّوياني (المتوفى: ٣٠٧هـ)، المحقق: أيمن علي أبو يماني، الناشر: مؤسسة قرطبة – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦

(٣٦٩) مسند الشاشي، المؤلف: لأبي سعيد الهيثم بن كليب الشاشي (ت: ٣٣٥)، المحقق: د. محفوظ الرحمن زين الله، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠

(٣٧٠) المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، المحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

(٣٧١) المسند، المؤلف: الشافعي أبو عبدالله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبدالمطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، عام النشر: ١٤٠٠هـ

(٣٧٢) مشارق الأنوار على صحاح الآثار، المؤلف: عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (المتوفى: ٥٤٤هـ)، دار النشر: المكتبة العتيقة ودار التراث

(٣٧٣) مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، تحقيق: مرزوق على ابراهيم، الناشر: دار الوفاء– المنصورة، الطبعة: الأولى ١٤١١هـ – ١٩٩١ م

(٣٧٤) مشكاة المصابيح، المؤلف: محمد بن عبدالله الخطيب العمري، أبو عبدالله، ولي الدين، التبريزي (المتوفى: ٧٤١هـ)، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٩٨٥

(٣٧٥) مشكل الحديث وبيانه، المؤلف: محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني، أبو بكر (المتوفى: ٤٠٦هـ)، المحقق: موسى محمد علي، الناشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٨٥م

(٣٧٦) مشيخة ابن شاذان الصغرى، المؤلف: الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن الحسن ابن محمد بن شاذان، أبو علي البَزَّاز (المتوفى: ٤٢٥هـ)، المحقق: عصام موسى هادي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة- السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨هـ

(٣٧٧) مشيخة إمام المحدثين في صحيحه، تأليف: أبي محمد الألفي السكندري.

(٣٧٨) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، المؤلف: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي (المتوفى: ٨٤٠هـ)، المحقق: محمد المنتقى الكشناوي، الناشر: دار العربية – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ

(٣٧٩) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المؤلف: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ)، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت

(٣٨٠) المصنف، المؤلف: أبو بكر عبدالرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: ٢١١هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي- الهند، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ.

(٣٨١) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: (١٧) رسالة علمية قدمت لجامعة الإمام محمد بن سعود، تنسيق: د. سعد بن ناصر بن عبدالعزيز الشثري، الناشر: دار العاصمة، دار الغيث – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.

(٣٨٢) مطالع الأنوار على صحاح الآثار، المؤلف: إبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني الحمزي، أبو إسحاق ابن قرقول (المتوفى: ٥٦٩هـ)، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - دولة قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢ م

(٣٨٣) المعالم الأثيرة في السنة والسيرة، المؤلف: محمد بن محمد حسن شُرَّاب، الناشر: دار القلم، الدار الشامية - دمشق- بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١١هـ

(٣٨٤) معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، المؤلف: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: ٥١٠هـ)، المحقق: عبدالرزاق المهدي
الناشر: دار إحياء التراث العربي –بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ

(٣٨٥) معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، المؤلف: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (المتوفى: ٥١٠هـ)، المحقق: محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الرابعة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م

(٣٨٦) معاني القرآن وإعرابه، المؤلف: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)

(٣٨٧) معجم ابن الأعرابي، المؤلف: أبو سعيد بن الأعرابي أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم البصري الصوفي (المتوفى: ٣٤٠هـ)، تحقيق وتخريج: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م

(٣٨٨) المعجم الأوسط، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين – القاهرة

(٣٨٩) معجم البلدان، المؤلف: شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥ م

(٣٩٠) معجم الصحابة، المؤلف: أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي بالولاء البغدادي (المتوفى: ٣٥١هـ)، المحقق: صلاح بن سالم المصراتي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨

(٣٩١) معجم الصحابة، المؤلف: أبو القاسم عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز بن المَرْزُبان بن سابور بن شاهنشاه البغوي (المتوفى: ٣١٧هـ)، المحقق: محمد الأمين بن محمد الجكني، الناشر: مكتبة دار البيان – الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م

(٣٩٢) المعجم الكبير، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة: الثانية

(٣٩٣) معجم المؤلفين، المؤلف: عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبدالغني كحالة الدمشق (المتوفى: ١٤٠٨هـ)، الناشر: مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت

(٣٩٤) المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل، تأليف: الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبه الله الشافعي المعروف بـ (ابن عساكر) (ت: ٤٩٩هـ)، تحقيق: سكينة الشهابي، دار الفكر- دمسق، ١٤٠١-١٩٨١م.

(٣٩٥) معجم المصنفات الواردة في فتح الباري، تأليف: مشهور سلمان ورائد صبري، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى ١٤١٢هـ

(٣٩٦) معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية، المؤلف: عاتق بن غيث بن زوير بن زاير بن حمود بن عطية بن صالح البلادي الحربي (المتوفى: ١٤٣١هـ)، الناشر: دار مكة، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ م

(٣٩٧) المعجم الوسيط، المؤلف: إبراهيم مصطفى ـ أحمد الزيات ـ حامد عبدالقادر ـ محمد النجار، دار النشر: دار الدعوة، تحقيق: مجمع اللغة العربية.

(٣٩٨) معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، المؤلف: عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق (المتوفى: ١٤٠٨هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: السابعة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤ م

(٣٩٩) معجم مؤلفات ابن حجر العسقلاني المخطوطة بمكتبات المملكة العربية السعودية، تأليف: الدكتور: ناصر بن سعود بن عبدالله السلامة، دار الفلاح – مصر - ١٤٢٢هـ.

(٤٠٠) معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع (٤٨٧هـ)، المؤلف: أبو عبيد عبدالله بن عبدالعزيز بن محمد البكري الأندلسي (المتوفى: ٤٨٧هـ)، الناشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٣هـ

(٤٠١) معجم مقاييس اللغة، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبدالسلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

(٤٠٢) معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، المؤلف: أبو الحسن أحمد بن عبدالله بن صالح العجلى الكوفى (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: عبدالعليم عبدالعظيم البستوي، الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(٤٠٣) معرفة السنن والآثار، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: عبدالمعطي أمين قلعجي الناشرون: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق - بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة)، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م

(٤٠٤) معرفة الصحابة لابن منده، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي (المتوفى: ٣٩٥هـ)، تحقيق: الأستاذ الدكتور/ عامر حسن صبري، الناشر: مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥ م

(٤٠٥) معرفة الصحابة، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨ م

(٤٠٦) المعرفة والتاريخ، المؤلف: يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبو يوسف (المتوفى: ٢٧٧هـ)، المحقق: أكرم ضياء العمري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠١هـ- ١٩٨١ م

(٤٠٧) المعرفة والتاريخ، المؤلف: يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبو يوسف (المتوفى: ٢٧٧هـ)، المحقق: أكرم ضياء العمري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠١هـ- ١٩٨١ م

(٤٠٨) المعلم بشيوخ البخاري ومسلم، للمؤلف: الإمام الحافظ محمد بن إسماعيل بن خلفون (ت:٦٣٦هـ)، المحقق: عادل بن سعد، الناشر: دار الكتب العلمية.

(٤٠٩) المُعْلم بفوائد مسلم، المؤلف: أبو عبدالله محمد بن علي بن عمر التَّمِيمي المازري المالكي (المتوفى: ٥٣٦هـ)، المحقق: فضيلة الشيخ محمد الشاذلي النيفر، الناشر: الدار التونسية للنشربالجزائر، الطبعة: الثانية، ١٩٨٨ م.

(٤١٠) المغازي، المؤلف: محمد بن عمر بن واقد السهمي الأسلمي بالولاء، المدني، أبو عبد الله، الواقدي (المتوفى: ٢٠٧هـ)، تحقيق: مارسدن جونس، الناشر: دار الأعلمي – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٩/ ١٩٨٩.

(٤١١) مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، المؤلف: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (المتوفى: ٨٥٥هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦ م

(٤١٢) المغني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كنى الرواة وألقابهم وأنسابهم، للمؤلف: محمد بن طاهر بن علي الهندي (ت:٩٨٦هـ)، دار الكتاب العربي_ بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٢هـ.

(٤١٣) المغني في معرفة رجال الصحيحين البخاري ومسلم، للمؤلف: صفوت عبد الفتاح محمود، الناشر: دار الجيل- بيروت، دار عمار- عَمان، الطبعة الأولى/ ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.

(٤١٤) مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٢٠هـ

(٤١٥) مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، المؤلف: شمس الدين محمد بن علي بن خمارويه بن طولون الدمشقي الصالحي الحنفي (المتوفى: ٩٥٣هـ)، وضع حواشيه: خليل المنصور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨ م

(٤١٦) المفهم لما اشكل في صحيح مسلم، تأليف: الإمام الحافظ أبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (ت: ٦٥٦هـ)، دار ابن كثير/ دار الكلم الطبل – الطبعة الأولى، بيروت –دمشق عام ١٤١٧هـ -١٩٩٦م، تحقيق: محي الدين ديب/ أحمد محمد السيد/ يوسف علي بديوي، محمود إبراهيم.

(٤١٧) المقتنى في سرد الكنى، المؤلف: شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد صالح عبدالعزيز المراد، الناشر: المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ

(٤١٨) مقدمة في أصول الحديث، المؤلف: عبدالحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري الدهلوي الحنفي (المتوفى: ١٠٥٢هـ)، المحقق: سلمان الحسيني الندوي، الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

(٤١٩) المقدمة، تأليف: عبدالرحمن بن خلدون، تحقيق: عبدالسلام الشدادي، الناشر: خزانة ابن خلدون/ بيت الفنون والعلوم والآداب- الطبعة الأولى، الدار البيضاء عام ٢٠٠٥م،.

(٤٢٠) المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، المؤلف: إبراهيم بن محمد بن عبدالله بن محمد ابن مفلح، أبو إسحاق، برهان الدين (المتوفى: ٨٨٤هـ)، المحقق: د عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

(٤٢١) المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي، المؤلف: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان

(٤٢٢) مناسبات تراجم البخاري، تأليف: بدر الدين بن جماعة (ت: ٧٣٣هـ)، تحقيق: محمد اسحاق محمد ابراهيم السلفي، الناشر: الدار السلفية، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ

(٤٢٣) المنتخب من مسند عبد بن حميد، المؤلف: أبو محمد عبدالحميد بن حميد بن نصر الكَسّي ويقال له: الكَشّي بالفتح والإعجام (المتوفى: ٢٤٩هـ)، تحقيق: الشيخ مصطفى العدوي، الناشر: دار بلنسية، الطبعة: الثانية ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

(٤٢٤) المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: محمد عبدالقادر عطا، مصطفى عبدالقادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢ م

(٤٢٥) المنتقى شرح الموطإ، المؤلف: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى: ٤٧٤هـ)، الناشر: مطبعة السعادة - بجوار محافظة مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٣٢هـ

(٤٢٦) المنتقى من السنن المسندة، المؤلف: أبو محمد عبدالله بن علي بن الجارود النيسابوري المجاور بمكة (المتوفى: ٣٠٧هـ)، المحقق: عبدالله عمر البارودي، الناشر: مؤسسة الكتاب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

(٤٢٧) منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن عبدالله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م

(٤٢٨) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢

(٤٢٩) منهج الأشاعرة في العقيدة (الرد على مقالات الصابوني)، تأليف: الشيخ سفر بن عبدالرحمن الحوالي.

(٤٣٠) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، المؤلف: أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (المتوفى: ٧٣٣هـ)، المحقق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ

(٤٣١) المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، المؤلف: يوسف بن تغري بردي بن عبدالله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (المتوفى: ٨٧٤هـ)، حققه ووضع حواشيه: دكتور محمد محمد أمين، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب

(٤٣٢) المواهب اللدنية بالمنح المحمدية، المؤلف: أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبدالملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (المتوفى: ٩٢٣هـ)، الناشر: المكتبة التوفيقية، القاهرة- مصر.

(٤٣٣) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، المؤلف: محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (المتوفى: بعد ١١٥٨هـ)، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبدالله الخالدي، الناشر: مكتبة لبنان – بيروت، الطبعة: الأولى - ١٩٩٦م.

(٤٣٤) الموضوعات، المؤلف: جمال الدين عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)
ضبط وتقديم وتحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبدالمحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى

(٤٣٥) موطأ الإمام مالك، المؤلف: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبدالباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥ م

(٤٣٦) موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، المؤلف: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، تعليق وتحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف، الناشر: المكتبة العلمية، الطبعة: الثانية.

(٤٣٧) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، المؤلف: شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣ م

(٤٣٨) الميسر في شرح مصابيح السنة، تأليف: أبي عبدالله فضل الله بن الحسن التوربشتي (ت:٦٦١هـ)، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز- المملكة العربية السعودية- الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ — ٢٠٠٨م.

(٤٣٩) الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت -لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة — السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م

(٤٤٠) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، المؤلف: يوسف بن تغري بردي بن عبدالله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (المتوفى: ٨٧٤هـ)، الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر

(٤٤١) نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: عصام الصبابطي - عماد السيد، الناشر: دار الحديث — القاهرة، الطبعة: الخامسة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م

(٤٤٢) نزهة الألباب في الألقاب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: عبدالعزيز محمد بن صالح السديري، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م

(٤٤٣) نسب عدنان وقحطان، المؤلف: محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (المتوفى: ٢٨٥هـ)، المحقق: عبد العزيز الميمنىّ الراجكوتىّ، الناشر: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر – الهند ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦ م

(٤٤٤) نسب قريش، المؤلف: مصعب بن عبدالله بن مصعب بن ثابت بن عبدالله بن الزبير، أبو عبدالله الزبيري (المتوفى: ٢٣٦هـ)، المحقق: ليفي بروفنسال، الناشر: دار المعارف، القاهرة
الطبعة: الثالثة

(٤٤٥) نسب معد واليمن الكبير، المؤلف: أبو المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، المحقق: الدكتور ناجي حسن، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م

(٤٤٦) نسخة وكيع عن الأعمش، المؤلف: أبو سفيان وكيع بن الجراح بن مليح بن عدي بن فرس بن سفيان بن الحارث بن عمرو ابن عبيد بن رؤاس الرؤاسي (المتوفى: ١٩٧هـ)، المحقق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: الدار السلفية – الكويت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ

(٤٤٧) نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، المؤلف: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (المتوفى: ٧٦٢هـ)، المحقق: محمد عوامة

(٤٤٨) نظم العقيان في أعيان الأعيان، المؤلف: عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: فيليب حتي، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت

(٤٤٩) نقض عقائد الأشاعرة و الماتريدية، تأليف: خالد بن علي المرضي الغامدي، الناشر: دار أطلس الخضراء، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ -٢٠٠٩م.

(٤٥٠) نقعة الصديان فيما جاء على الفعلان، المؤلف: رضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر العدوي العمري القرشي الصغاني الحنفي (المتوفى: ٦٥٠هـ)، المحقق: د. علي حسين البواب، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٩٨٢

(٤٥١) النكت على كتاب ابن الصلاح، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م

(٤٥٢) نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، المؤلف: أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي (المتوفى: ٨٢١هـ)، المحقق: إبراهيم الإبياري، الناشر: دار الكتاب اللبنانين، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م

(٤٥٣) نهاية السول في خصائص الرسول ﷺ، المولف: مجد الدين أبي الخطاب بن دحيه، تحقيق: الدكتور: عبدالله عبدالقادر نور الفادني، الدار: دار الكتب القطرية، الطبعة: الأولى ١٤١٦هـ.

(٤٥٤) النهاية في الفتن والملاحم، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: محمد أحمد عبدالعزيز، الناشر: دار الجيل، بيروت – لبنان، الطبعة: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م

(٤٥٥) النهاية في غريب الحديث والأثر، لمؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبدالكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م

(٤٥٦) نيل الأوطار، المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبدالله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، الناشر: دار الحديث، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م

(٤٥٧) الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد= رجال صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن، أبو نصر البخاري الكلاباذي (المتوفى: ٣٩٨هـ)، المحقق: عبدالله الليثي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧

(٤٥٨) هدي الساري مقدمة فتح الباري، للمؤلف: الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)، الناشر: دار السلام- الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

(٤٥٩) هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، المؤلف: إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: ١٣٩٩هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان.

ثانياً: الرسائل الجامعية:

(٤٦٠) جهود ابن حجر اللغوية في كتابه فتح الباري رسالة علمية نال بها الباحث/ أحمد على قائد المصباحي، درجة الدكتوراة من جامعة أم القرى – قسم اللغة العربية – عام ١٤١٧هـ.

(٤٦١) القواعد الأصولية المتعلقة بالتعارض والتخلص منه عن طريق الجمع بين المتعارضين أو ترجيح أحدهما على الآخر – تطبيقًا من كتاب فتح الباري للحافظ ابن حجر العسقلاني- رسالة علمية نال بها الباحث/ جيلان غلاتا مامي باتي البالي، درجة الدكتوراة من جامعة أم القرى -كلية الفقة والأصول عام ١٤١٩هـ.

(٤٦٢) قواعد المحدثين في الترجيح ودفع التعارض في الأسانيد والمتون، رسالة علمية نالت بها الباحثة/ عائشة بنت محمد بن رجاء الله الحربي درجة الدكتوراة من جامعة أم القرى- كلية الدعوة وأصول الدين قسم الكتاب والسنة عام ١٤٢٧هـ.

(٤٦٣) المسائل العقدية التي حكى فيها ابن حجر الاجماع في فتح الباري:رسالة علمية نال بها الباحث/ عبدالسلام بن ناشئ الجطيلي، درجة الماجستير من جامعة أم القرى- كلية الدعوة وأصول الدين- قسم العقيدة.

(٤٦٤) المسائل النحوية في كتاب فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني- جمعًا ودراسة- رسالة علمية نالت بها الباحثة / ناهد بنت عمر العتيق، درجة الدكتوراة في كلية البنات بالدمام – عام ١٤٣٠هـ.

(٤٦٥) منهج الحافظ ابن حجر العسقلاني في تقرير العقيدة من خلال فتح الباري، رسالة علمية نالت بها الباحثة/ لؤلؤة المطرودي، درجة الماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – كلية أصول الدين قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة عام ١٤١٥هـ.

(٤٦٦) منهج الحافظ ابن حجر في العقيدة من خلال كتابة فتح الباري، رسالة علمية نال بها الباحث/ محمد بن إسحاق كندو درجة الماجستير من الجامعة الإسلامية – كلية الدعوة وأصول الدين تخصص العقيدة عام ١٤١٦هـ.

ثالثاً: الدوريات وا لمجلات:

(٤٦٧) مجلة الجامعة الإسلامية العدد ١١١– بحث بعنوان: إبراهيم بن محمد بن سفيان روايته، وزياداته، وتعليقاته على صحيح مسلم، إعداد الدكتور: عبد الله بن محمد حسن دمفو.

(٤٦٨) مجلة الجامعة الإسلامية المجلد العاشر، العدد الأول ٢٠٠٢، بحث بعنوان: الإمام اليونيني وجهودة في حفظ صحيح الإمام البخاري وتحقيق رواياته. تأليف: نزار عبدالقادر الريان.

(٤٦٩) مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ٣٦ –سنه ١٤٢٢هـ، بحث بعنوان: المستخرج على صحيح البخاري للإمام الحافظ أبي بكر بن إبراهيم الإسماعيلي (ت:٣٧١) دراسة وتحليل، للدكتور: محمد بن زين العابدين رستم.

(٤٧٠) مجلة جامعة أم القرى للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، العدد ٢٠ – سنه ١٤٢١هـ، بحث بعنوان: البيان والتبيين لضوابط ووسائل تمييز الرواة المهملين، إعداد: أ.د/ محمد بن تركي التركي.

رابعًا: المراجع الوسيطـــة:

❖ مواقع على شبكة الإنترنت:

(٤٧١) مكتبة الملك عبدالله الجامعية (المكتبة الرقمية):

http://uqu.edu.sa/lib/digital-library

(٤٧٢) المكتبة الوفقة، على الرابط:

www.waqfeya.com

(٤٧٣) ملتقى أهل الحديث، على الرابط:

www.ahlalhdeeth.com

(٤٧٤) الموسوعة الحرّة ويكيبيديا:

http://ar.wikipedia.org

❖ المراجع الحاسوبيـــة:

(٤٧٥) جامع الحديث النبوي، إنتاج شركة ايجيكوم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(٤٧٦) الجامع الكبير لكتب التراث العربي والإسلامي. الإصدار الخامس، إنتاج شركة التراث.

(٤٧٧) المكتبة الإسلامية الشاملة. إنتاج موقع الشاملة.



فهرس الموضوعات

